موسوعة

علوم الحديث وفنونه

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الثاني

دار ابن كثير
دمشق - بيروت

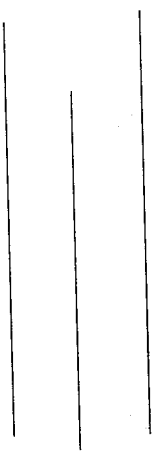

مَوْسُوْعَة

عُلُوْمِ الحَدِيْثِ وَفُنُوْنِهِ

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير و النقل و الترجمة و التسجيل المرئي و المسموع و الحاسوبي و غيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من

للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : علوم الحديث

العنوان : موسوعة علوم الحديث وفنونه ٣/١

التأليف : سيد عبد الماجد الغوري

نوع الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : ٢٢٠٠

القياس : ١٧×٢٤

نوع التجليد : فني

الوزن : ٣,٧ كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة أيبكس

التجليد : مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد

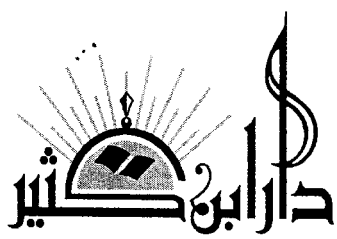

دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي

ص.ب : ٣١١ ـ هاتف : ٢٢٢٥٨٧٧ ـ ٢٢٢٨٤٥٠ ـ فاكس : ٢٢٤٣٥٠٢

بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة

ص.ب : ١١٣/٦٣١٨ ـ تلفاكس : ٠١/٨١٧٨٥٧ ـ جوال : ٠٣/٢٠٤٤٥٩

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

حـــــرف الحـــــاء

ح:

تُكْتَب بحرف (ح) مفردةً مُهْمَلةً يَرْمُزُ بها المحدِّثون إلى الانتقال من سندٍ إلى سندٍ آخر إذا كان للحديث إسنادان فأكثر، ثم جمعوا بينها في مَتْنٍ واحدٍ.

وقيل: هي حاءٌ من (التحويل) من إسنادٍ إلى إسنادٍ آخر كما سبق.

وقيل: هي من (حائل)؛ لأنها تحول بين إسنادين فلا تكون من الحديث.

وقيل: هي رمزٌ إلى قولنا: (الحديث) لا يُلْفَظ عندها بشيءٍ.

ويقول المحدِّثون المغاربة: (الحديث) إذا وصلوا إليها.

واختار الإمامُ النَّووي أن يقال عند الوصول إليها: (الحاء) والمختار هو الأوَّلُ (انظر: «التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٥٥ و«تدريب الراوي» ٢/ ٨٨).

الحَاشِيَةُ:

(الحاشية) و(الهامش): يَكْثُرُ استخدامُ لفظ «حاشية الكتاب» و«هامش الكتاب» في كتب الحديث وغيره.

فما هو المقصودُ من «الحَاشية» أو «الهامش»؟

قَالَ الأَزْهَرِيُّ: الحَاشيةُ، النَّاحيةُ، وحَاشيةُ الثَّوب، وكلُّ شيءٍ: نَاحيته، وَحاشية كلُّ شيءٍ: طرفه الأقصى. (انظر «تهذيب اللغة» ٥/ ١٣٧).

وفي (تاج العروس): حَاشية الكِتاب: طرفُهُ وَطُرَّتُهُ.

فالمقصود بالحاشية: هو الفراغُ الموجودُ على جوانب الصفحة.

وأمَّا (الهامشُ) فهو: «حاشيةُ الكتاب، قال الصَّاغاني: يُقالُ: كَتَبَ علىٰ هامِشهِ، وعلىٰ الطُّرَّةِ، وهو مُولَّدٌ. (تاج العروس).

وهَمَّشَ الكتاب: «عَلَّقَ على هامِشهِ ما يَعِنُّ لهُ». (المعجم الوسيط).

وعلى هذا فـ(الحاشيةُ)، و(الهامِشُ) مُصْطَلَحَان لِمعنىً واحدٍ، وهو الفراغُ الموجودُ على جوانب الصَّفحة.

وهكذا كانَ العُلماءُ والنُّسَّاخُ يكتبونَ اللَّحق، أو فروقَ النُّسخ، أو بعضَ الملاحظات على هامش الصَّفحة، وهو الفراغُ الموجودُ على جوانبِ الصَّفحة سواء مِن أسْفَلِ الصَّفحة، أو أعلاها أو جانبيها، غير أنَّ البعضَ قد فَرَّقَ بينَ الحاشِيةِ والهامِشِ، فجعلَ الهامِشَ الفراغ الموجود على جَانبي الصَّفحة، والحاشيةَ الفراغُ الموجودُ في أسْفَلِ الصَّفحة.

ومثالُهُ:

«حَاشية العَطَّار على جَمع الجوامعِ» للعلاَّمة الشَّيخ حسن العَطَّار

الجلال المَحَلِّي، وعلى «جمع الجوامع» للإمام ابْنِ السُّبْكي. وبهامشهِ تقريرٌ للعَلاَّمةِ المحقِّق والفَهَّامة المدقِّق، الأستاذ الشَّيخ عبد الرَّحمٰن الشِّربيني على «جمع الجوامعِ» للإمام ابن السُّبْكي.

فكتب الحاشيةَ في أسفل الكتاب، والهامِش على جانبي الفراغ الموجود على جوانب الصفحة.

وكذا «شرح مختصر المنتهى» لعضد الدِّين الإيجي مع حواشيه الثَّلاثة.

وأمَّا المتقَدِّمونَ مِن أهلِ الحَديث فاستعملوا لفظ «حاشية» وأرادوا بها الفراغَ الموجودَ على جوانب الصَّفحة، قالَ الرَّامَهُرْمُزِيُّ: «التَّخريجُ على الحواش: أجودُهُ أن يُخرَّجَ من موضعهِ حتَّى يلحقَ به طرفُ الحرف المبتدأ بهِ مِن الكلمة السَّاقطةِ في الحاشية...» (المحدِّث الفاصل...: ص: ٦٠٦).

وقال الإمامُ أحمدُ بْنُ حَنْبَل:

مَنْ طَلَبَ العِلْمَ والحَدِيْثَ فلا ... فيَضْجَرُ من خمسةٍ يُقاسِيها
دَراهِمٌ للعُلُومِ يَجْمَعها ... وعند نَشْرِ الحديثِ يُفْنِيها
يُضْجِرُهُ الضَّربُ في دفاترهِ ... وكَثرة اللَّحقِ في حَواشيها
يغسلُ أثوابه وبَزَّتهُ ... من أثر الحِبْر ليسَ يُنْقيها

(إلماع: ص: ١٦٥)

عِلماً أنَّ هذا اللَّحَق يكتب حَاشية إلى اليمينِ أو إلى اليسار مِن جَانِبي الورَقة.

قالَ العِراقيُّ:

ويُكْتَبُ السَّاقِطُ وهو اللَّحقُ ... حاشيةً إلى اليَمينِ يُلْحَق

(التبصرة والتذكرة: ٢/ ١٣٧)

وهكذا استخدمَ المحدِّثون لفظَ حاشية، وأرادوا بها الفراغَ الموجودَ على جانبي الصفحة. (انظر «الجامع لأخلاق الراوي...» ١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).

حَاطِبُ لَيْلٍ:

استعمل هذا التشبيهَ سعيدُ بن عبد العزيز بن أبي يحيى الدِّمَشْقي الثقة الثَّبْت في تجريح (سعيد بن بشير الأزدي مولاهم البصري) حيث قال عنه: «كان حاطِبَ ليلٍ».

ومعناه كما قال أهلُ اللغة: رجلٌ حاطبُ ليلٍ: يتكلَّم بالْغَثِّ والسَّمِين، مخلط في كلامه وأمره، لا يتفقَّد كلامه كالحاطب بالليل يحطب كلَّ رديءٍ وجيِّدٍ.

وفي «مجمع الأمثال» (١/ ٢٠٣) يقال: المِكْثار كحاطب ليلٍ، هذا من كلام أكْثَم الصَّيْفي، قال أبو عبيد: وإنما شَبَّهه بحاطب الليل؛ لأنه ربما نهشته الحَيَّةُ ولدغته العقربُ في احتطابه ليلاً، فكذلك المِكْثارُ ربما يتكلَّم بما فيه هلاكه، يُضْرَب للذي يتكلَّم بكل ما يهجس في خاطره.

ومن هذا المعنى اللُّغَوي نجد أنَّ تشبيه (سعيد بن عبد العزيز) ينطبق على حال سعيد بن بشير، فلكثرة مروياته عن قتادة وقعت فيها بعضُ الزيادات التي أنكرها النُّقَّادُ عليه، ويعود السَّببُ في كثرة روايته عن قتادة بالرغم من كونه دِمَشْقِيّاً، وقتادة بصريٌّ: صحبته لأبيه، وإقامته معه في البصرة، وذلك لأنّ اباه كان شريكاً لسعيد بن أبي عَرُوْبَة.

قال أبو حاتم الرَّازي لأحمد بن صالح: «سعيد بن بشير دمشقيٌّ، كيف هذه الكثرةُ عن قتادة؟ قال: كان أبوه شريكاً لابن أبي عَرُوْبَة،

فأقدم بشيرُ ابنَه سعيداً البصرة فبقي يطلب مع سعيد بن أبي عَرُوْبَة.

ولم يكن سعيدُ بن بشير مُتْقِناً ضابطاً لروايته عن قتادة، ومن أجل ذلك ضَعَّفه العلماء.

قال محمد بن محمد بن عبد الله بن نَمِير: «مُنْكَر الحديث، ليس بشيءٍ، ليس بقويٍّ الحديث، يروي عن قتادة المنكراتِ».

وقال السَّاجي: «حدَّث عن قتادة بمناكير».

وقال ابن حِبَّان: «كان رديءَ الحفظ، فاحشَ الغلط، يروي عن قتادة ما لا يُتابَع عليه» (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٩٠ ـ ٩٢).

الحَافِظُ:

الحافظ: لَقَبٌ خاصٌّ للمحدِّثين، وهو أن يكون عارفاً بسُنَن رسول الله ﷺ، بصيراً بطُرُقها، مميِّزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهلُ المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه.

قال تقي الدين السُّبْكي: «إنه سأل الحافظَ جمال الدين المِزِّي عن حدِّ الحافظ الذي إذا انتهى إليه الرجلُ جاز أن يُطْلَق عليه الحافظُ؟ قال: يرجع إلى أهل العُرْف. فقلتُ: وأين أهلُ العرف؟ قليلٌ جدّاً، قال: أَقَلُّ ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم، ويعرف تراجمهم، وأحوالَهم، وبلدانَهم، أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكمُ للغالب».

وقال ابن سَيِّد النَّاس: «المحدِّث إذا توسَّع في حفظه حتى عرف شيوخَه، وشيوخَ شيوخه طبقةً بعد طبقةٍ بحيث يكون ما يعرفه من كلّ طبقةٍ أكثر مما يجهله منها، فهذا هو الحافظُ».

ومن الحفَّاظ الذين يُضْرَب بهم المثلُ (الإمام أحمد بن حنبل) الذي يقول: انتقيتُ «المسند» من سبعمئة ألف حديثٍ وخمسين ألف حديثٍ.

وقال أبو زُرْعَة الرَّازي: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألفَ ألفَ حديثٍ، قيل له: وما يُدْرِيكَ؟ قال: ذاكرتُه فأخذتُ عليه الأبوابَ».

وممَّن يُضْرَب به المثلُ في الحفظ (يحيى بن مَعِيْن) الذي يقول: «كتبتُ بيدي ألفَ ألفِ حديثٍ»، وغيرهما مثل البخاري، وأبي زُرْعَة، ومسلم، وغيرهم.

وكفى بالمحدِّثين فخراً أنَّ هذا اللَّقَبَ يختصُّ بهم فلا يقال لِلُّغَوِيِّ أو النحويِّ ـ مهما بلغ في علمه ومعرفته ـ: إنه حافظٌ.

وذكر الحافظُ ابن حجر شروطَ التسمية بالحافظ فقال:

١ ـ الشهرة بالطلب والأخذ مِن أفواه الرجال لا من الصُّحُف.

٢ ـ والمعرفة بطبقات الرُّواة ومراتبهم.

٣ ـ والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون.

قال: فهذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سَمَّوْه حافظاً. (انظر: «النكت على ابن الصلاح» ١/٢٦٨، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ١٢٨).

بيانُ نَقْصِ ما ذُكِرَ في شَرْطِ لقبِ (الحافظِ) وغيرِه:

هذا؛ وممَّا ينبغي التنبيهُ عليه أنَّ ما ذُكِرَ في شَرْط لَقَب (الحافظ) وكذلك في شرط(الحُجَّة) و(الحاكم): ليس بلازِمٍ للوصفِ بهذه الألقاب، ولا معروفٍ عند المتقدِّمين، ولا اللغةُ تقتضيه، ولا مسلكُ المُحدِّثين السابقين يرتضيه، بل هو منقوضٌ مردودٌ بشواهد الواقع الكثيرة من حالِ الحُفَّاظ المتقدِّمين.

فهذا الإمامُ الحافظُ الذَّهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ سمَّى كتابه «تذكرة الحفَّاظ»، واختصره الحافظُ السُّيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ، وسمَّاه «طبقات الحفاظ» وذُكِرَ في الأصل والمختصر حُفَّاظٌ كثيرون جداً لُقِّبَ كلٌّ واحدٍ منهم بالحافظ، ولم يكن يحفَظُ عشرةَ آلاف حديث فضلاً عن مئاتِ الآلاف، ومنهم من لم يَذكر الذهبيُّ في ترجَمتهِ عدَدَ أحاديثه، ومنهم من ذَكَر في ترجَمتِهِ عدَدَ أحاديثه، فكانت دون عشرة آلافِ حديثٍ بكثير.

وأُورِدُ هنا نماذجَ منهم تنويراً للمقام، ودليلاً لصحة هذا الكلام.

١ ـ ففي «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ١٢١) «عَمْرو بن مُرَّة الحافظُ أبو عبد الله المُرادي الكوفيُّ الضَّرير، كان ثقةً ثَبْتاً إماماً، له نحوُ مِئَتَي حديث، قال ابنُ مَهدي: هو من حُفَّاظ الكوفة».

٢ ـ وفي (١/ ١٢٥): «ثابت بن أسْلَم، الإمامُ الحُجَّة القُدوة، أبو محمد البُنَاني البصري، قال ابن المَدِيْني: له نحُو مئتين وخمسين حديثاً».

٣ ـ وفي (١/ ١٣٠): «أيوبُ بنُ أبي تَمِيمة السَّخْتياني، الإمامُ أبو بكر البَصْري الحافظُ أحَدُ الأعلام، قال ابن المَدِيْني: له نحو ثمانمئة حديثٍ».

٤ ـ وفي (١/ ١٣٧): «يحيى بن سعيد بن قَيْس بن عَمْرو الحافظُ شيخُ الإسلام أبو سعيد الأنصاري النَّجَّاري المَدَني قاضي المدينة، ثم قاضي القُضاةِ للمنصور، قال الثوري: كان مِن الحفَّاظ، وقال ابن المَدِيْني: له نحوٌ من ثلاثمئة حديثٍ».

٥ ـ وفي (١/ ١٤٥): «يونس بن عُبَيدٍ الإمامُ القُدْوَةُ الحُجَّة، أبو عبد الله العَبْدي مولاهم، البَصْري الحافظُ» انتهى. وقال الذهبي أيضاً

في «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٨٨) «قال عليُّ بن المَدِيْني: له نحُو مئتي حديث».

٦ ـ وفي (١/ ١٥٠): «سليمان التَّيْمي الحافظُ الإمام شيخ الإسلام، أبو المُعْتَمر سليمان بن طَرْخَان القَيْسي مولاهم، البَصْري، قلتُ: له نحوٌ من مئتي حديثٍ».

٧ ـ وفي (١/ ١٦٤): «حبيب بن الشهيد أبو محمَّد الأَزْدِي الحافظ، قال أبو أسامة: وإنما رَوَى مِئَة حديثٍ».

٨ ـ وفي (١/ ١٧٥): «بَحِير بن سعد، حِمْصِيٌّ حافظٌ، يكنى أبا خالد السَّحُوْلي الكَلاَعي، له نسخةٌ عن خالد بن مَعْدَان وشيءٌ عن مكحول ليس إلاَّ».

٩ ـ وفي (١/ ١٧٦): «حَرِيزُ بن عثمان الحافظ أبو عثمان الرَّحَبِي المَشْرِقي الحِمْصِي، محدِّثُ حِمْص، له نحو مئتي حديثٍ».

١٠ ـ وفي (١/ ١٨٦): «حَجَّاج بن أَرْطَاة الإمام، مفتي العراق، أبو أرطاة النَّخْعي الكوفي، أحَدُ الأعلام، قال يحيى بن آدم: حَدَّثنا أبو شهاب عبدُ ربِّه بنُ نافع، قال: قال لي شعبةُ: عليك بحَجَّاجِ بن أرطاة وابنِ إسحاق، فإنهما حافظان. وقيل: له نحو من ستمئة حديثٍ».

١١ ـ وفي (١/ ١٩٣): «شُعْبَةُ بن الحَجَّاج بن الوَرْد، الحُجَّة الحافظُ شيخ الإسلام أبو بِسْطام الواسِطي نزيلُ البَصْرة ومُحدِّثُها، رَوَى عنه أمم لا يُحصَون، قال ابنُ المَدِيْنيّ: له نحوُ ألفَيْ حديثٍ، وكان الثوريُّ يقول: شعبةُ أمير المؤمنين في الحديث». انتهى.

فهذه أحدَ عشر نموذجاً أكتفي بها، ذُكِرَ فيها لَقَبُ (الحافظ) و(الإمام) و(الحُجَّة) و(أمير المؤمنين في الحديث)، وذُكِرَ معها عَدَدُ حديثٍ من لُقِّبَ بذلك الوصف، فلم يَبْلُغْ حديثُ واحدٍ منهم خمسةَ آلاف حديث.

ولا نبعُدُ بعيداً، فهؤلاء الصحابةُ السِّتَّةُ المُكْثِرون من الرواية: أنسُ بن مالك، وجابرُ بن عبد الله، وعبدُ الله بن عُمَر، وعبدُ الله بن عَمْرو بن العاص، وأبو هريرة، وعائشة الصِّدِّيقة ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ أقْصَى ما رَوَوْا عن الواحد منهم من الحديث: دُون سبعة آلاف حديث، وهم الحُفَّاظ المكثرون.

قال الذَّهبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ» (١/ ٣٢): في ترجَمة أبي هريرة رضي الله عنه: «أبو هريرة الدَّوْسِيُّ اليمانيُّ، الحافظُ الفقيه، صاحبُ رسول الله ﷺ، عبدُ الرحمن بنُ صَخْر، حَفِظَ عن النبي ﷺ الكثيرَ، وكان مِن أوعية العلم». انتهى.

فوصَفَهُ الذهبيُّ بالحافظ، وأحاديثُه دون سبعة آلاف! وبهذا كلِّه يتبيَّنُ أنَّ ما قاله بعضُ المتأخِّرين، من أنَّ الحافظ، والحُجَّةَ، والحاكم: مَنْ يَحفَظُ كذا من مِئاتِ الآلاف، غيرُ صحيحٍ.

وتقدَّم في النموذج (١٠) قولُ شُعْبَة في: (حَجَّاج بن أَرْطَاة): «حافظ»، ثم قال الذهبي: «وقيل: له نحوٌ من سِتِّمِئَةِ حديثٍ». انتهى. فوَصْفُ شعبة له بأنه حافظٌ، يُفيدُ اصطلاحَ السَّلَفِ المتقدِّمين في هذا اللفظ، وهو على خلاف ما قاله المتأخِّرون. ومما يَقطَعُ بإبطالِ قولِهم قولُ الحافظ ابن حجر في «نُزهة الألباب في الألقاب» (١: ١٨٨) «الحافِظُ لقَبُ مَنْ مَهَرَ في معرفة الحديث». فلم يَذكُر عَدَداً ما للَقبِ (الحافظ)، ولم يَذكر فيها (الحاكم)، وقال في (الحُجَّة): «جماعة...».

هذا، وقد استَوفَى الحافظُ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه الفريد «الجواهر والدُّرَر في ترجَمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر» (١/ ١٧ ـ ٤٥)، كلَّ ما يُستجادُ من الكلام على شروط لَقَبِ

(المُحدِّث) و(الحافظ)، وعلى من لا يُوصَفُ بلَقَب (المحدِّث) ولا (الحافظ)، وعلى (الحِفظِ)، و(الحُفَّاظ)، وما يتصلُ بذلك خيرَ استيفاءٍ، فانظره إذا شئت ففيه مغانمٌ من العلم غالية.

أمَّا لفظُ (الحاكم) فليس هو بلَقَبٍ من ألقابِ رُتَب المُحدِّثين. جاء في كتاب «الألقاب الإسلامية» للدكتور حسن الباشا (ص ٢٥٤) «الحاكمُ، فاعلٌ من الحُكْم بمعنى القُضَاء، وهو من ألقاب القُضَاة»، وعزاه إلى «صُبْح الأعشى» للقَلْقَشَنْدِي (٦/١١٨).

هذا، ولا بأسَ من تكرار الإشارة إلى أنَّ هذه الألقابَ: (المُحَدِّثَ) و(الحافظَ) و(أمير المؤمنين في الحديث)، ألقابُ تحديثٍ وروايةٍ، وليست ألقابَ توثيقٍ ودرايةٍ، لكن قد تُورَدُ في بعض التراجِم مَوْرِدَ التعديلِ والتوثيقِ، والإمامةِ والتحقيق، كما إذا قِيلَتْ في ترجَمةِ أحَدِ الثقات الأثبات، كالإمام مالك، ويحيى القَطَّان، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والطَّبَري، والطَّحَاوي، والإسماعيلي، وابنِ عبد البَرّ، والبَغَوي، والنَّوَوِي، والذَّهبي، وابنِ حجر، وأشباهِهم، كما تراه في «تذكرة الحفَّاظ» وغيره، ولكن هي في أصل استعمالها لرُتَبِ الرواية لا تُفيدُ التوثيقَ.

ويَشهَدُ لذلك ويَدُلُّ عليه أوضَحَ الدلالة: أنَّ لَفْظَ (الحافظ) مثلاً، لُقِّبَ به جملةٌ من الحُفَّاظ كثيري الحفظ، وكانوا من حيث الثقةُ والقبولُ موصوفين بالضَّعِيفِ، والمتروكِ، والوضَّاع، ونحوِ ذلك.

وإليك ثلاثةُ نماذجَ من هذا القَبِيل، يتجلَّى لك فيها هذا الأمرُ خيرَ تجليةٍ، أُطلِقَ فيها لَقَبُ (الحافظ) على من اتَّصَفَ بتلك الصفات:

١ ـ الشَّاذَكُوني، قال الحافظُ الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ» (٢/٤٨٨): في ترجَمته: «الشَّاذَكُوني: الحافظُ الشهير أبو أيوب

سُلَيمان بن داود المِنْقَري البَصْري، من أفرادِ الحافِظين إلا أنه وَاهٍ، وسُئل عنه صالحُ بنُ محمد جَزَرَةُ فقال: ما رأيتُ أحفَظَ منه، لكنه يَكذِبُ في الحديث. وقال يحيى بنُ مَعِين: جَرَّبتُ عليه الكَذِبَ. وقال النَّسائي وغيرُهُ: ليس بثقةٍ، ونَفَى عنه ابنُ عَدِيّ الكذبَ في الحديث فقال: مَعاذَ الله أن يُتَّهم، إنَّما كان قد ذهبَتْ كتبُه، فكان يُحدِّثُ حفظاً. مات سنة ٢٣٤، سامَحَهُ الله تعالى». انتهى. ونحوُهُ في «الميزان» (٢/ ٢٠٥) و«لسان الميزان» (٣/ ٨٤).

٢ ـ الكُدَيْمي، قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦١٨) في ترجَمته: «الكُدَيْمي: الحافظُ المُكثِرُ، المُعمَّر، أبو العباس محمد بن يونس القُرَشي السَّامي البَصْري، مُحدِّثُ البَصْرة، وهو واهٍ، قال ابن عدي: اتُّهِمَ الكُدَيْمِيُّ بوضع الحديث، وقال ابن حِبَّان: لعلَّه وضَعَ أكثَرَ من ألفِ حديث، وقال ابنُ عَدِيّ: تَرَك عامَّةُ مشايخنا الروايةَ عنه، ورماه أبو داود بالكذب.

وقال موسى بنُ هارون ـ وهو متعلِّقٌ بأستار الكعبة ـ: اللَّهُم إني أُشهِدُك أنَّ الكُدَيْمِيَّ كذَّابٌ يَضَعُ الحديثَ. وقال قاسمٌ المُطَرِّز: أنا أُجاثي الكُدَيميَّ بين يَدَيْ الله، وأقول: يَكذِبُ على نبيِّك. وقال الدَّارَقُطْنيُّ: يُتَّهَمُ بالوَضْع. وأما إسماعيلُ الخُطَبيُّ فقال ـ بجهلٍ، كما في «الميزان»، فتَبَارَدَ، كما في «السِّيَر ـ فقَالَ: ثقةٌ، ما رأيتُ جَمْعاً أكثَرَ من مجلِسِه. مات سنة ٢٨٦، وكان من أبناء المئة، اللهُ يُسامحه».

وقال الذهبي أيضاً، في «سِيَر أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٠٢) في ترجَمته: «الشيخُ الإمامُ الحافظُ الكبيرُ المعمَّر الضَّعيفُ، وُلِدَ سنة ١٨٣، ومات سنة ٢٨٦، وقد نَيَّف على المئة»، وساق في ترجَمتِهِ أقوالَ الجارحين له على نحوِ ما سبَقَ. ونحوُه في «تهذيب التهذيب»

(٩/ ٣٩) ونحوُهُ في «الميزان» (٤/ ٧٤) وقال فيه: الحافظُ أحَدُ المتروكين».

٣ ـ المُصْعَبِيّ، قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٠٣) في ترجَمته: «المُصْعَبِيّ: الحافظُ الأَوْحَدُ، أبو بِشْر أحمد بن محمد بن عَمْرو بن مُصعَب المَرْوَزي، الفقيهُ، إلا أنه كذَّابٌ، قال الدَّارَقُطْني: كان حافظاً عَذْبَ اللِّسان، مُجَوِّداً في السُنَّةِ والردِّ على المبتدعة، لكنه يضَعُ الحديث ـ ووقع في «تذكرة الحفَّاظ»: (مجرداً في السُّنَّة)، وهو تحريف! صوابُهُ (مُجَوِّداً) من (التَّجْويد) كما أثبته، وكما جاء في «تاريخ بغداد».

وقال ابنُ حِبَّان: وكان ممَّن يَضَعُ المُتُونَ ويَقلِبُ الأسانيدَ، لعلَّه قد قَلَب على الثقاتِ أكثَرَ من عشرة آلافِ حديث. . . . ، على أنه من أصْلَبِ أهلِ زمانِهِ في السُّنَّة!! وأبصَرِهم بها، وأذَبِّهم عن حَرِيمها!! وأقْمَعِهم لِمَنَ خالَفَها!! نسألُ الله السِّتْرَ، مات سنة ٣٥٣ وهو ابن ٧٣ سنة». انتهى. ونحوُهُ في «الميزان» (١/ ١٤٩)، و«لسان الميزان» (١/ ٢٩٠)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (٥/ ٧٣).

وهناك في كتب تراجم الرجالِ والضعفاء والمجروحين من أمثالِ هؤلاء (الحُفَّاظ)! عَدَدٌ غيرُ قليلٍ. ومن هذا يَتبدَّى جليّاً أنه لا تَعارُضَ بينَ الوصفِ للواحِدِ منهم بلَقَبِ (الحافظ)، أو (أمير المؤمنين في الحديث)، أو غَيرِهما من الألقاب الرفيعةِ في الرِّوَاية، وبينَ الوصف له بأنه: (متروكٌ) كالواقدي، وبين الوصف له أنه (مُدلِّسٌ) كابن إسحاق؛ لأنَّ هذا في شأنِ أدائِهِ، وذاك في شأنِ تحمُّله، فالجهةُ بينهما مُنْفَكَّةٌ.

وقد بيَّنَ شعبةُ سبَبَ تلقِيبهِ ابنَ إسحاق: (أميرَ المؤمنين في الحديث) لمن سأله عنه، فقال: (لحفظِهِ). وبيَّنَ يحيى بنُ معين سَبَب

تلقيبِهِ أبا عبد الله السِّيْنانيَّ: (أميرَ المؤمنين في الحديث)، فقال: (لِفِطنتِهِ ووَقارِهِ)، والله تعالى أعلم.

نعم قد يُرَى في ترجَمة بعض الشيوخ، أو في مجال الحديث في الدفاع عنه: تلقيبُهُ بلقب (أمير المؤمنين في الحديث)، مُورَداً مَوْرِد التوثيق والتمتين، فيكون حينئذ من ألقاب الدراية، (من تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة على «الموقظة..» للذهبي، بتصرُّفٍ واختصارٍ، ص: ١٢٩ ـ ١٣٥).

الحَافِظَةُ:

الذَّاكِرة.

الحَاكِمُ:

مِن ألقاب أهل الحديث، يقولون: من أحاط علمُه بجميع الأحاديث المروية مَتْناً وسنداً، وجرحاً وتعديلاً وتأريخاً، ولا يفوته إلا القليلُ.

وفي الحقيقة أن هذا اللَّقَب (الحاكم) وَصْفٌ لمن وَلِيَ القضاءَ، ولا دَخْلَ له في حفظ الحديث وروايتِه، جاء في كتاب «الألقاب الإسلامية» (ص: ٢٥٤): «الحاكمُ، فاعلٌ من الحُكْمِ بمعنى القَضاء، وهو من ألقاب القُضَاة».

وجاء في «تذكرة الحفَّاظ» (٣: ٩٧٦) في ترجَمة (الحاكم الكبير أبي أحمد): «محدِّثُ خُرَاسان، الإمامُ الحافظُ الجِهْبِذُ، محمدُ بن محمد النَّيْسابوري الكَرَابِيْسيّ، وهذا هو الحاكمُ الكبيرُ، قال الحاكم: وُلِّيَ القضاءَ سنة ٣٣٣، إلى أن قُلِّد قضاءَ (الشَّاش) فَحَكَمَ بها أربعَ سنين وأشْهُراً، ثم قُلِّدَ قضاءَ (طُوْسَ)، فكنتُ أدخُلُ عليه والمصنَّفَاتُ

بين يديه، فيَحكُمُ ثم يُقبِلُ على الكُتُب، وُلِدِ سنة ٢٨٥، ومات سنة ٣٧٨ رحمه الله تعالى».

وقال ابنُ خَلِّكان في «الوَفَيات» (١/ ٤٨٥) في ترجَمة (الحاكم النَّيْسَابوري) تلميذِ الحاكم الكبير أبي أحمد: «أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الله الضَّبِّي، المعروفُ بالحاكم النَّيْسَابوري، الحافظُ المعروفُ بابن البَيِّع، صَنَّف «المستدرك على الصحيحين»، وتقلَّدَ القضاءَ بنيسابور، وُلِد سنة ٣٢١، وتوفي سنة ٤٠٥، وإنما عُرِفَ بالحاكم لتقلُّدِه القضاءَ» انتهى.

فبيَّن أنَّ (الحاكم) لَقَبُ قَضَاءٍ، ومثلُهُ تلقيبُ شيخِهِ (الحاكمِ الكبير)، لتقلُّده القضاءَ كما تقدَّم (انظر: «أمراء المؤمنين في الحديث» ص ١٣٣).

حَالُ الصِّبَا:

تَلَقِّي الحديثِ حالَ الصِّبا، أي قبل البلوغ وروايته.

حَالُ الكُفْرِ:

تَلَقِّيُ الحديثِ حالَ الكُفْرِ وروايته.

حب:

رَمْزٌ للإمام ابن حِبَّان في صحيحه.

حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّد نائِماً أَوْثَقُ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ يَقْظَان:

هذا التعبيرُ استعمله إسحاقُ بن عبد الله السَّلمي في تفضيل (حَجَّاج بن محمد المِصِّيصِّي الأعور، أبي محمد، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ) على عبد الرزَّاق الصَّنْعاني.

روى الخطيبُ بسنده إلى إسحاق بن عبد الله السَّلمي أنه قال:

«حجَّاج بن محمد نائماً أوثَقُ من عبد الرزَّاق يقظان» (تاريخ بغداد: ٨/ ٢٣٨).

وإسحاقُ بن عبد الله السَّلمي ليس من نُقَّاد الحديث الذين يُرْجَع إليهم في توثيق الرجال وتجريحهم إضافةً إلى ذلك فهو غيرُ معروفٍ، ولم أقِفْ على ما يفيد في توثيقه غير الذي ذكره عنه الزَّبيدي ـ أي قوله: المحدِّث ـ ولو جاريناه فيما قال فأيضاً يَرِدُ عليه اعتراضٌ. فعلى الرَّغم من توثيق الأئمة للحجَّاج بن محمد المِصِّيصِّي منهم ـ ابن المَدِيني، ومسلم، والعِجْلي، والنَّسائي، وابن قانع، ومسلمة بن القاسم الأندلسي، وابن حِبّان، والذَّهَبي، وابن حجر (تهذيب الكمال: ٥/ ٤٥٦).

وقول الإمام أحمد عنه: ما كان أضبطَه وأصَحَّ حديثه وأشدَّ تعاهده للحروف. ورفع أحمدُ أمرَه جدّاً (انظر «تاريخ بغداد» ٨/ ٣٣٨).

الحُجَّةُ:

لغةً: البُرْهان.

واصطلاحاً: من ألقاب المحدِّثين، يقولون: من أحاط علمُه بثلاثمئة حديثٍ، وقيل: هو أقوى من الثقة.

وكلام أبي داود السِّجِسْتاني رحمه الله يقتضيه، فقد سأله الآجُرِّيُّ عن سليمان ابن بنت شُرَحْبيل: أهو حُجَّةٌ؟ فقال: الحجة أحمد بن حنبل، وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس: ثقة وليس بحُجَّةٍ، وقال ابنُ مَعِين في (محمد بن إسحاق): ثقةٌ، وليس بحُجَّةٍ، وفي (أبي خالد الأحمر): صَدوقٌ وليس بحُجَّةٍ.

ولعلَّه لهذه النكتة قدَّمها الخطيبُ حيث قال: «أرفع العبارات أن

يقال: حُجَّةٌ أو ثقةٌ». (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٣٧، و«معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ٨٩).

ملاحظة:

وقد ذكر الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى في رسالته «أمراء المؤمنين في الحديث» (ص: ١٢٦): أنَّ بعض المحدِّثين المتأخِّرين، ذكروا لبعض الألقاب ـ كلَقَبِ (الحافظ)، و(الحُجَّة)، و(الحاكم) ـ تحديدَ عددٍ كبيرٍ من الأحاديث يَحفظُهُ المُحدِّثُ صاحبُ اللَّقَبِ ليُطْلَق عليه، وذكر أنَّ هذه التحديدات لم تُعْرَف في اصطلاح المحدِّثين المتقدِّمين، وإنما هي اصطلاحٌ متأخِّرٌ جدّاً، وليس بمُسَلَّمٍ.

انظر لزاماً «الحافظ» و«الحاكم» في بابهما وقد جاء عقب تعريف كلٍّ واحدٍ منهما توضيحٌ عن أصالة هذين اللَّقَبين.

فهكذا لفظُ (الحُجَّة) ليس من ألقاب الرواية، بل هو من أعلى ألفاظ التوثيق والدراية، كما تراه في (مراتب ألفاظ التعديل) في كُتب المصطلح.

حُجَّةٌ:

من ألفاظ التعديل، وهو من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتِم، وابن الصَّلاح، ومن الثانية عند الحافظ الذَّهبي والعِراقي، ومن الثالثة عند ابن حجر والسُّيوطي، ومن الرابعة عند السَّخاوي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتَّصف بهذا اللفظ من أهل هذه المراتب.

من هو (الحُجَّة)؟

قولُهم: (فُلانٌ حُجَّةٌ)، أو: (يُحتَجُّ بحديثِهِ) أو: (لا يُحتَجُّ بحديثِهِ) مِمَّا يتكرَّرُ كثيراً في كلام النُّقَّادِ في تعديلِ الرُّواةِ وتجريحِهم.

فقولُهم: (حُجَّةٌ) يَعني (ثقةٌ)، بل فوقَ الثِّقَةِ (انظر «تذكرة

الحفَّاظ» ٣/ ٩٧٩)، يُصَحَّحُ حديثُه ويُحْتَجُّ بهِ.

وتأتي عبارَةُ (يُحْتَجُّ بهِ)، في أكْثَرِ الأحيانِ وصفاً إضافيّاً مع لفظٍ آخرَ أو أكثرَ من ألفاظِ التعديلِ، لكن قد يَسْتَعْمِلُها النَّاقِدُ أحياناً وصفاً مُستقلاً، وهي عندئذٍ من أوصاف التَّعديلِ، وصريحةٌ في صِحَّةِ الاحتِجاجِ بحديث الموصوفِ بها عند قائلها.

من ذلك قولُ الدَّارَقُطنيِّ في (مُغيرَةَ بنِ سُبَيْعٍ الكوفيِّ) يروي عن بُرَيْدَةَ الأسْلَميِّ: «يُحْتَجُّ به» (سؤالات البرقاني: النص: ٥١١).

ويُقابِلها قولُهم: (لا يُحتَجُّ به) في التَّجريحِ، (انظر تعريفه في حرف اللَّام).

فإذا قال النَّاقِدُ: (فُلانٌ لا بأسَ به) فيُقال له: يُحتَجُّ به؟ فيقول: (لا)، دلَّ ذلك على أنَّه لم يُرِدْ بِعبارَةِ التَّعديلِ ما يُفْهِمُه إطلاقُها مِن صِحَّةِ أو حُسنِ حديثِ ذلك الرَّاوي.

ويأتي في شرحِ عِبَارَة: (لا بأس به) من الأمثِلَة ما يُوضِّحُ ذلك. (انظر تعريفه في حرف اللَّام).

وللأئمَّةِ في إطلاق وصفِ «حُجَّة» إرادَةُ مَعنى خاصٍّ.

فقال أحمدُ بنُ حنبلٍ وقد سُئِلَ عن عُقيلِ بن خالدٍ، ويونُسَ بن يَزيدَ، وشُعيبِ بن أبي حَمْزة من أصحاب الزُّهريِّ: «ما فيهم إلاَّ ثقةٌ» قال المَرُّوذيُّ: وجَعَل يقولُ: «تَدْري من الثِّقَةُ؟ إنَّما الثِّقَةُ يحيى القطَّانُ، تَدري من الحُجَّةُ؟ شُعْبَةُ وسُفيانُ حُجَّةٌ، ومالكٌ حُجَّةٌ»، قلتُ: ويحيى؟ قال: «يحيى وعبدُ الرَّحمن، وأبو نُعيمٍ الحُجَّةُ الثَّبْتُ، كان أبو نُعيمٍ ثَبْتاً».

وشبيهٌ به ما نَقَلَه المرُّوذيُّ، قال: قلتُ (يعني: لأحمدَ بن حنبَلٍ): عبدُ الوَهَّابِ (يعني ابنَ عَطاءٍ) ثِقَةٌ؟ قال: «تَدْري مَن الثِّقةُ؟

الثِّقَةُ يَحيى القطَّانُ» (العلل ومعرفة الرجال: رواية المرُّوذي، النص: ٤٨).

وقال أبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقيُّ: قلتُ ليحيى بنِ مَعِينٍ، وذكَرتُ له الحُجَّةَ، فقلتُ له: محمَّدُ بنُ إسحاقَ منهُم؟ فقال: «كان ثقةً، إنَّما الحُجَّةُ عُبيدُ الله بنُ عُمَرَ، ومالكُ بنُ أنَسٍ، والأوزاعيُّ، وسعيدُ بنُ عبد العَزيزِ». (تاريخ أبي زرعة: ١/ ٤٦٠ ـ ٤٦٢).

قال أبو زُرْعةَ: فقلتُ ليحيى بنِ مَعينٍ: فلو قال رجُلٌ: إنَّ محمَّدَ بنَ إسحاقَ كان حُجَّةً، كان مُصيباً؟ قال: «لا، ولكنَّه كان ثقةً». (تاريخ أبي زرعة: ١/ ٤٦٢).

قلتُ: وهذه العِباراتُ وشِبهُها من هؤلاءِ الأعلام أرادوا بها الحُجَّة الَّذي يكونُ حَكَماً على غيرِه فيما يَرويهِ، يُنازَعُ الرُّواةُ إلى روايتِهِ، ولا يُنازَعُ هو إلى غيره، لكونِه قد تجاوَزَ في الحفظِ والإتقانِ أن يكونَ محكوماً عليه، أو أرادُوا من يَليقُ به إطلاقُ القولِ: «هو ثقةٌ»، أو «هو حُجَّةٌ» دون تحفُّظٍ.

وإلاَّ فإنَّهم احتَجُّوا بروايات الثِّقاتِ المُقِلِّينَ، وبالثِّقاتِ الَّذين قُورِنُوا هنا ببعضِ كِبارِ المتقنين، بل واحتجُّوا بحديث الصَّدوقِ لكن بعدَ عَرْضِه على المحفوظِ من حديثِ الثِّقاتِ.

فإنَّها تُحمَلُ على تأكيدِ التَّعديل، كقول أبي حاتم الرَّازيِّ في (السَّريِّ بن يحيى الشَّيبانيِّ): «صَدوقٌ، ثقةٌ، لا بأسَ به، صالحُ الحديثِ» (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٢٨٤)، وقولِه في (عبد الله بن محمَّد بن الرَّبيعِ الكَرْمانيِّ): «شيخٌ ثقةٌ صَدوقٌ مأمونٌ». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ١٩٢).

وربَّما جُمِعَتْ إلى وصفٍ أدنى، فتَنْزِلُ بالرَّاوي عند النَّاقِد له إلى تلك المرتَبَةِ الدُّنيا، مع بَقاءِ الوصفِ بالصِّدْقِ في الجُملةِ.

مثلُ: (عَبَّادِ بن عبَّادٍ المُهَلَّبِيِّ)، قال فيهِ أبو حاتمٍ: «صَدوقٌ، لا بأسَ به»، قيل له: يُحتَجُّ بحديثِهِ؟ قال: «لا» (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٨٣).

أمَّا إذا جاءَ الوصفانِ من أكثرَ من قائلٍ، فالأصلُ اعتبارُ دلالاتِ ألفاظِ كُلٍّ على سبيلِ الاستقلالِ، فإنَّ الرَّجُلَ يُخْتَلَفُ فيه بين أن يكونَ ثقةً أو صَدوقاً، فيُصارُ إلى تحريرِ أمرِه تارةً بالجمعِ بين أقوالهم، وتارَةً بالتَّرجيح بدليلِه. (تحرير علوم الحديث: ١/ ٥٧٣).

حُجِّيَّةُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ:

انظر «اسْتِقْلَالُ السُّنَّةِ بِتَشْرِيعِ الأَحْكام» في حرف الألف.

حَدَّثَ بِنُسْخَةٍ فِيْهَا بَلاَيَا:

أي: حَدَّث موضوعاتٍ وأكاذيبَ(انظر «البلايا» في حرف الباء). وعلى هذا المعنى تكون هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم الرازي، وابن الصَّلاح، والذَّهبي، والعِراقي والسُّيوطي، ومن الثانية عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

الموصوفُ بها لا يُحْتَجُّ بحديثه، لا اعتباراً ولا استشهاداً.

حَدَّثَنا:

مِن عبارات التحمُّل سماعاً من لفظ الشيخ إذا كان معه غيرُه، ويجوز أن يعبِّر بقوله: حَدَّثنا إذا قُرِىء على الشيخ وهو يسمعه.

ومن العلماء من جَعل (حَدَّثنا) أعلى مِن (سَمِعْتُ)، والصوابُ: أنَّ (سَمِعْتُ) أعلى من (حَدَّثنا)، وإن لم يكن في بعض الأحيان في (سَمِعْتُ) دلالةٌ على أنَّ الشيخ رَوَاه.

يقول أحمدُ بن عبد الرحمن: «سمعتُ عمِّي (وهو عبد الله بن وَهْب المصري صاحبُ الإمام مالك) يقول: إنّما هو أربعةٌ:

١ ـ إذا قلتُ: (حَدَّثَني) فهو ما سمعتُه من العالِم وحدي.

٢ ـ وإذا قلتُ: (حَدَّثَنا) فهو ما سمعتُه مع الجماعة.

٣ ـ وإذا قلتُ: (أَخْبَرَني) فهو ما قرأتُه على المحدِّث.

٤ ـ وإذا قلتُ: (أَخْبَرَنا) فهو ما قُرِىءَ على المحدِّث وأنا أسمَعُ.

(انظر: «الكفاية» ص: ٢٩٤).

فائدة: هذه الصيغةُ (حَدَّثَنا) يستعملها الإمامُ البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضاً إذا كان في إسناده مَن لا يُحْتَجُّ به عنده (قواعد في علوم الحديث: للتهانوي: ص: ٤٠٦).

حَدَّثَنا إِجَازَةً:

من ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمُنَاوَلةَ.

والصحيحُ ـ الذي عليه الجُمْهُوْرُ وأهلُ التحرِّي ـ المنعُ من إطلاق (حَدَّثنا) و(أَخْبَرَنا) في مثل هذه الإجازة، وتخصيصها بعبارةٍ مُشْعِرَةٍ بها، ك (حَدَّثَنا) و(أَخْبَرَنا إجازةً أو مناولةً) وإجازةً وإذْناً، أو في أذنه، أو فيما أَذِنَ لي.

وذهب ابنُ دقيق العِيْد إلى أنَّه: لا يَجور في الإجازة (أَخْبَرَنا) لا مُطْلَقاً ولا مقيَّداً (تدريب الراوي: ٢/ ٢٤).

حَدَّثَنا أَبُوْ الزُّبَيْر، وأَبُو الزُّبَيْر أَبُو الزُّبَيْر:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها أيوبُ السِّخْتياني في تصنيف (محمَّد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم، أبي الزُّبَيْر المكي، المتوفى سنة ١٢٦هـ).

قال الإمام أحمد ـ فيما رواه عنه ولدُه عبد الله ـ: وكان أيّوب يقول: حدَّثنا أبو الزُّبير، وأبو الزُّبير أبو الزبير، قلتُ لأبي: كأنه يضعِّفه؟ قال: نعم. (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٢١٩).

ولقد فهم بعضُ النقاد والحفاظ أنَّ أيوب السِّخْتياني أراد بهذا التوثيقَ.

١ ـ فقد روى الإمامُ الترمذي في كتابه العِلل بعضَ أقوال الأئمة في حفظ أبي الزبير، ومنها:

قال الترمذي: حدَّثنا ابن أبي عمر: حدَّثنا سفيان قال سمعتُ أيوب السختياني يقول: حدَّثني أبو الزُّبير وأبو الزُّبَيْر أبو الزُّبَيْر، قال سفيان: ـ أي ابن عيينة ـ بيده يقبضها، قال أبو عيسى: إنما يعني به الإتقان والحفظ. (شرح علل الترمذي: ١/ ٣٢٢).

٢ ـ وروى يعقوب بن سفيان: حدَّثني محمد بن يحيى، حدَّثنا سفيان قال: سمعتُ أيوب إذا ذكر أبا الزبير يقول: أبو الزبير، أبو الزبير، أبو الزبير، وقال ـ أي سفيان ـ بكفه يقبضها، قال محمد: أبي يوثِّقه. (معرفة التاريخ: ٢/ ٢٣).

حَدَّثَنَا إمَامُ أَهْلِ زَمَانِهِ في العِلْمِ والأَخْبَار:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في: (الحافظ الكبير أبي بكر محمد بن بشَّار بن عثمان العَبْدي البَصْري. المتوفى سنة ٢٥٢هـ)، قال ابنُ خُزَيْمَة: «حدَّثنا إمامُ أهل زمانِه في العِلم والأخبار محمد بن بشَّار» (تهذيب الكمال: ٣/ ١١٧٦).

حَدَّثَنَا الضَّخْمُ عَنِ الضُّخَامِ:

من عبارات التوثيق النادرة، كان يقولُ المحدِّثُ الكبيرُ حَمَّادُ بن زَيْد إذا حَدَّث عن شعبة: «حدَّثنا الضَّخْم عن الضُّخام، شعبةُ الخير أبو

بِسْطام» (انظر: حاشية «قواعد في علوم الحديث»، للتهانوي، ص: ٣٢١).

حَدَّثَنا بِقِرَاءَتِيْ عَلَيْهِ وأَنَا أَسْمَعُ:

مِن ألفاظ التحمُّل قراءةً على الشيخ.

حَدَّثَنا في إذْنِهِ:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة. انظر «أَخْبَرَنا إجازةً» و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا فِيْما أَجَازَني، أَوْ أَجَازَ لِيْ:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة.

انظر «أَخْبَرَنا إجازةً» و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا فِيْمَا أَذِنَ لِيْ فِيْهِ:

مِن ألفاظ الإجازة المجرَّدة.

انظر «أخبرنا إجازةً» و«حدَّثنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا فِيْما أَطْلَقَ لِيْ رِوَايَتَهُ:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدةِ.

انظر «أَخْبَرَنَا إجازةً»، و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا فِيْمَا نَاوَلَنِيْ:

من ألفاظ الأداء في المناولة.

انظر «المُنَاوَلَةُ» في حرف الميم.

حَدَّثَنا قِرَاءةً عَلَيْهِ وَأَنا أَسْمَعُ:

مِن ألفاظ التحمُّل قراءةً على الشيخ.

حَدَّثَنا مُذَاكَرةً:

من ألفاظ التحمُّل عن طريق المذاكرة.

حَدَّثَنا مُنَاوَلَةً:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة.

انظر «أخْبَرَنا إجازَةً» و«حَدَّثَنا إجازةً» في حرف الألف.

حَدَّثَنا مُنَاوَلَةً وإجَازَةً:

من ألفاظ الأداء لمن تحمَّل الإجازةَ والمناولةَ.

انظر «أخبرنا إجازةً» و«حَدَّثَنا إجازةً». في حرف الألف.

حَدَّثَني:

مِن ألفاظ التحمُّل أن يقول الراوي (حَدَّثَني) إذا سمع الحديثَ من لفظ الشيخ وليس معه غيرُه، ويجوز استعمالُه أيضاً إذا سَمِعَ مع غيره أيضاً، كما يَجوز استعمالُه في العرض.

وقالَ الحاكمُ النَّيسابُوْري: «الذي أختارُه وعَهِدْتُ عليه أكثرَ مشايخي وأئمّةَ عصري أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: (حدَّثني) ومع غيره: (حَدَّثَنا) (تدريب الراوي: ٢/ ٢١).

حَدَّثَني الصَّدُوْق عَنِ الصَّدُوْقِ:

كان ابنُ المبارك إذا حَدَّثَ عن جَرِيْرٍ، عن منصورٍ، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة عن عبد الله؛ قال: «حدَّثني الصَّدُوْقُ عن الصَّدوق عن الصَّدوق عن الصَّدوق عن الصَّدوق عن الصَّادق المصدوق (يعني به: النبيَّ ﷺ». (انظر: «الجرح والتعديل» ١/ ١/ ٢٥).

حَدَّثَنِيْ فُلاَنٌ وَرَدَّ ذَلِكَ إلى فُلاَنٍ:

أي: نَسَب ما رواه إلى فلانٍ.

الحَدِيْثُ:

لغة: ضِدُّ (القديم)، و(الحديثُ): الجديدُ، والخَبَرُ، جمعه: أحاديث. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وهو ما أُضِيْفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ، أو أُضِيفَ إلى الصحابي أو التابعي من قولٍ أو فعلٍ.

مثالُ ذلك:

وإليك أمثلةٌ موضِّحةٌ لهذا التعريفِ:

١ ـ مثال الحديث القَوْلي:

ما أُضيف إلى النبيّ ﷺ من قولٍ: قوله عليه الصَّلاةُ والسلام: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ». (أخرجه أحمد برقم: ١/ ٣١٣).

٢ ـ مثال الحديث الفعلي:

ما أُضيف إليه عليه الصَّلاة والسَّلام من فعلٍ: قولُ السيدة عائشة رضي الله عنها: «كان عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يَصُوْمُ حتى نقولَ: لا يُفْطِرُ، ويُفْطِرُ حتى نقولَ: لا يَصُوْمُ». (أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب شعبان، برقم: ١٩٦٩).

٣ ـ مثالُ الحديث التقريري:

كإقرارِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ حديثَ مُعَاذ بن جَبَلٍ ـ رضي الله عنه ـ عندما أرسله النبيُّ ﷺ إلى اليَمَن حيث قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لمُعَاذٍ: «كيف تَقْضي إذَا عَرَضَ لكَ قضاءٌ؟» قال بكتابِ الله. قال:

«فإنْ لَمْ تَجِدْ في كتابِ الله»؟ قال: فبسُنَّة رسولِ الله ﷺ. قال: «فإنْ لَمْ تَجِدْ في سُنَّة رسولِ الله ولا في كتابِ الله؟» قال: أَجْتَهِدُ رَأْيِي ولا آلُوْ. فضَرَبَ رسولُ الله ﷺ صَدْرَه، وقال: «الحَمْدُ للهِ الذي وَفَّقَ رسولَ رسولِ الله لِمَا يُرْضِي رسولَ الله». (أخرجه أبو داود، في كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، برقم: ٣٥٩٢).

فقد أَقرَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ على طريقته في القَضَاء ولم يُنْكِرْ عليه.

٤ ـ مثالُ حديث الوصف الخِلَقِي:

ما أُضيف إليه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ من خُلُقٍ كما رواه أبو سعيد الخُدْري رضي الله عنه: «كان رسولُ الله ﷺ أَشَدَّ حياءَ من العَذْرَاء في خِدْرِها، وكان إذا كَرِهَ شيئاً رأيناه في وجهه». (أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، برقم: ٣٥٦٢).

٥ ـ مثال حديث الوصف الخَلْقي:

ما أُضيف إليه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ من وصفٍ خَلْقِيٍّ:

«كان رسولُ الله ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهاً، وأَحْسَنَه خَلْقاً، ليس بالطَّويل البائن، ولا بالقصير». (أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، برقم: ٣٥٤٩).

الْحَدِيْثُ الإلـٰهِيُّ:

انظر «الحَدِيْثُ الْقُدْسِيُّ».

حَدِيْثٌ جَيِّدٌ:

هو الحديثُ الذي اقتربَ من درجة الحديث الصحيح، ويَعْنون به الصحةَ أيضاً، ولكن المتأخّرين ربَّما استعملوه في منزلة تردُّدٍ بين

الصحيح والحسن بعد التفريق الاصطلاحي.

وجرى استعمالُه في وصف الحديث في كلام المتقدِّمين قليلاً نادراً، ومنه قولهم في الرَّاوي: (جيِّدُ الحديث)، فهو في التحقيق يُساوي قولَهم: (هذا حديثٌ قويٌّ) و(إسنادٌ قويٌّ) وليس في القِسْمَة درجةٌ بين (الصحيح) و(الحَسَن)؛ فلذا فإنَّ هذين الاستعمالَيْن يُلْحَقان عندهم بـ (الصحيح).

وله أمثلةٌ كثيرةٌ في «الصحيحين» وغيرهما، وهو مثلُ أحاديثِ: عبد الملك بن عُمَيْر، وحَمَّاد بن سَلَمة، وسُهَيْل بن أبي صالحٍ، والعلاء بن عبد الرحمن، ومحمَّد بن إسحاق (صاحبِ السِّيْرَة)، وسِمَاك بن حَرْبٍ، وأبي بَكْر بن عَيَّاش. (انظر «تحرير علوم الحديث» ص: ٩٠٠).

حَدِيْثٌ حَسَنٌ: :

مراد المحدّثين منه: حسنٌ فيما ظَهَرلهم عملاً بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوعٌ بحسنه في نفس الأمر، بجواز الخطأ والنسيان على الثقة (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩)

حَدِيْثٌ حَسَنُ الإِسْنَادِ:

قولُ المحدِّثين: «هذا حديثٌ حَسَنُ الإسناد» دون قولهم: «هذا حديثٌ حَسَنٌ»؛ لأنه قد يَصِحُّ أو يَحْسُنُ الإسنادُ دون المَتْنِ لشُذوذٍ أو عِلَّةٍ (تدريب الراوي: ١/ ١٤٣).

حَدِيْثُ خُرَافَة:

أَصلُ هذا المثل مأخوذٌ من واقعةٍ وقعت لرجلٍ اسمُه خرافة، استهوته الجِنُّ، فلمَّا خلّت عنه؛ رجع إلى قومه فجعل يحدِّثهم بالعجائب، فكانت العربُ إذا سمعت حديثاً لا أصلَ له قالت: حديثُ

خرافة، ثم كَثُرَ هذا حتى قيل للأباطيل خرافات.

وقد حَدَّث النبيُّ ﷺ يوماً نساءه بحديثٍ فقالت إحداهن: كأنَّ الحديث حديث خرافة، فقال أتدرون ما خرافة؟ وذكر مأسور الجن. وقد ضَعَّف أهل الحديث هذه الرواية. (أخرجه أحمد في المسند: ٦/ ١٥٧).

وفي «لسان العرب» أنَّ الخرافة الحديث المستملح من الكذب. وقال ابن منظور بعد ذكر حديث خرافة السابق الذكر: «ولا تدخل الألفُ واللاَّم على خرافة؛ لأنه معرفة، إلا أن يريد به الخرافات الموضوعة».

وفي الجملة فإنَّ هذا المثل يُطْلَق على ماتناوله الناسُ من الأعاجيب وطرائف الأخبار، فيقولون لما يتحقَّقون من عدم صحته: هذا خرافةٌ، أو حديثُ خرافة.

وممن قيل في حقِّه هذا (إبراهيم بن أبي يحيى) وقد كَذَّبه النُّقَّادُ. كما استعمله الجُوْزَجَاني في تضعيف (بقية بن الوليد) حيث قال: وأما أبو مُحمّد رحمه الله، وغفر له، ما كان يُبالي إذا وجد خرافةً عمن يأخذه، فأمَّا حديثه عن الثقات فلا بأس به. (ميزان الاعتدال: ١/ ٦٠ ـ ٣٣٢).

الحَدِيْثُ الرَّبَّانِيُّ:

انظر «الحَدِيْثُ الْقُدْسِيُّ».

الحَدِيْثُ الشَّاذ:

انظر «الشَّاذ» في حرف الشِّين.

حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ:

مرادُ المحدِّثين منه: صحيحٌ فيما ظَهر لهم عملاً بظاهر الإسناد،

لا أنه مقطوعٌ بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنّسيان على الثقة. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩).

حَدِيْثٌ صَحِيْحُ الإِسْنَادِ:

قولُ المحدِّثين: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد» دون قولهم: «هذا حديثٌ صحيحٌ»؛ لأنه قد يَصِحُّ الإسنادُ دون المَتْنِ. (تدريب الراوي: ١/ ٩٧).

حَدِيْثٌ غَيْرُ صَحِيْحٍ:

مراد المحدِّثين منه: الحديثُ الذي لم يَسْتَوفِ شروطَ الصحة أو الحَسَن بقسميهما في الظاهر، لا أنَّه مقطوعٌ بعَدَم صِحّته في الواقع لجواز صِدْق الكاذب، وإصابة مَن هو كثيرُ الخطأ. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩).

حَدِيْثٌ ضَعِيْفٌ:

مُراد المحدِّثين منه: ضعيفٌ إذا لم تظهر لهم فيه شروطُ الصحة أوالحسن، لا أنَّه كذبٌ في نفس الأمر لجواز صِدْق الكاذب، وإصابة مَن هو كثيرُ الخطأ. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٩).

حَدِيْثُ فُلاَنٍ أَسْنَدُ:

المرادُ بذلك أنَّ حديثه أَصَحُّ مِن غيره.

مثاله:

قال ابنُ عَبدُ الهادي في «المحرَّر»، عند حديث رقم (٢٤٠)، وهو حديث ابنِ عباس، قال: مَرَّ النبيُّ ﷺ على رجلٍ وفَخِذُه خارجةٌ، فقال: «غَطِّ فَخْذَكَ، فإنَّ فَخْذَ الرَّجُلِ مِنْ عَوْرَتِهِ»، فقد قال بعد أن خَرَّجه: وقال البخاريُّ: ورُوي عن ابن عباس، وجَرْهَد، ومحمد بن

جَحْش، عن النبي ﷺ: «الفَخْذُ عَوْرَةٌ»، وقال أنَسٌ: «وحَسَر النبيُّ ﷺ عن فَخْذِهِ»، وحديث أنسٍ أسْنَدُ، وحديث جَرْهَد أحْوَطُ حتى يخرج من اختلافهم. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص: ٩٢).

حَدِيْثُ فُلاَنٍ أَصَحُّ:

هذا مثل قولهم: «أَصَحُّ شيءٍ في هذا الباب كذا» (وقد تقدَّم تعريفهُ في حرف الألف).

حَدِيْثٌ فِيْهِ ضَعْفٌ والعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا:

يُكثِر الإمامُ الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه المقولةِ، ومعناها: أنّ الحديث وإن كان ضعيفاً من حيث الرواية لكنه جرى العملُ به في عصور الصحابة والتابعين، وبالتالي فإنَّ الحديث له أصلٌ قويٌّ قد يرتقي إلى الصحة أو الحسن.

وأمَّا إذا كان العملُ مَبْنِيّاً على هذا الحديث الضعيف، إمَّا تساهُلاً من بعض الفقهاء، فلا يَدُلُّ قطعاً على أنَّ الحديثَ له أصلٌ، وهنا نجد الفَرْق واضحاً بين قول الإمام الترمذي، وبين ما يردِّده كثيرٌ من المتأخِّرين في كتب الفقه: والله أعلم. (انظر «سؤالات حديثية» للدكتور المَلِيْباري، ص: ١٧٧ ـ ١٧٨).

الحَدِيْثُ القُدْسِيُّ:

لغة: (الحديثُ): «الجديدُ». انظر تعريفه اللُّغَوِيّ في «الحديث» في حرف الحاء.

و(القُدْسِيُّ): نِسْبَةً إلى «القُدْس» وهو الطُّهْرُ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو ما نُقِلَ إلينا عن النبيِّ ﷺ مع إسناده إيَّاه إلى ربِّه عزَّ وجلَّ.

سُمِّيَ بذلِكَ لإضافتِهِ إلَى الذَّاتِ القُدْسِيَّةِ، أي: المُنَزَّهَةِ عَمَّا لا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، وهو يُسَمَّى أيضاً بـ «الحديث الإلٰهي» و«الحديث الربَّاني».

و«الحديث القدسي» من كلامِ الله، أي إنَّ لَفْظَهُ ومعناهُ مُنْزَلٌ من عندِ اللهِ تعالى، والدَّلِيلُ على ذلك ما يَلي:

أ ـ أنَّنا نجد في كُلِّ حديثٍ قُدْسِيٍّ عبارةَ «قال اللهُ تعالى» أو «يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ» فكيف يكون معنى: (قال الله) يعني: (قالَ رسولُ اللهِ ﷺ)؟!!

ب ـ أنَّ صِيغَةَ كلِّ حديثٍ قُدْسِيٍّ لا يُمْكِنُ أنْ تكونَ إلاَّ من اللهِ، وإليك أمثلةً مُتعدِّدةً من الأحاديثِ القُدْسِيَّةِ لِتُلاحظَ صِيغَتَها:

ـ يقولُ اللهُ تعالى: «أنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَني». (أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: «ويحذركم الله نفسه، برقم: ٧٤٠٥).

فلوْ كان اللَّفْظُ من الرَّسُولِ ﷺ لقالَ: إنَّ الله عند ظَنِّ عبدِه به، وإنَّهُ معهُ إذا ذَكَرَه، وهكذا في كُلِّ حديثٍ.

ـ فيما روي عن اللهِ تبارك وتعالى أنَّهُ قال: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً فَلاَ تَظَالَمُوا...». (أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب تحرير الظلم، برقم: ٢٥٧٧).

ـ قالَ اللهُ تبارك وتعالى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنْ الشِّرْكِ مَنْ عَمِلَ عَملاً أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ». (أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله، برقم: ٢٩٨٥).

هل هذا مِنْ كَلامِ النَّبيِّ ﷺ؟

ت ـ أنَّ الَّذين قالوا: إنَّ الحديثَ القُدْسيَّ معناه من اللهِ ولَفْظُه من النبيِّ ﷺ، لَم يَسْتَطِيعُوا التَّمييزَ بوضوحٍ بين الحَدِيثِ القُدْسِيِّ والحَدِيثِ النَّبَويِّ.

وأمَّا الذين قالوا: إنَّ لَفْظَهُ من النَّبيِّ ﷺ فَليسَ لهم - فِيما أعْلَمُ - دَلِيْلٌ واحِدٌ على ذلك، ولهم تَساؤُلاتٌ سَنُجِيبُ عَنْها إنْ شاءَ اللهُ.

وبذلك يكون مَوْقِعُ الحَدِيثِ القُدْسِيِّ من القرآن الكريم والحديثِ النَّبويِّ كما يلي:

النصُّ الشَّرْعِيُّ	مصْدَرُ اللَّفْظِ والمَعْنَى
القرآن الكريم	لفْظُه ومعناهُ من الله تعالى
الحديث القدسي	لَفْظُه ومعناه من الله تعالى
الحديث النَّبوي	معناهُ من اللهِ تعالى، ولَفْظه من الرَّسول ﷺ

اعْتِراضاتٌ وأجوبتُها:

يَعترِضُ بعضُهم على هذا باعْتِراضاتٍ أهَمُّها:

* لَمْ يَبْقَ إذاً فَرْقٌ بين القرآنِ الكريمِ والحديثِ القُدْسِيِّ؟

والجوابُ: أنَّه لا فَرْقَ بينهما من حيث كون مصدر اللَّفْظِ والمعنى مِن اللهِ تعالى، ولكن تُوجَدُ بينهما عِدَّةُ فُروقٍ من جوانبَ أخرى أهَمُّها:

القرآنُ الكريمُ	الحديثُ القدسيُّ
مُعْجَزٌ بِلَفْظِه	غير مُعْجَزٍ بلَفْظِه
مُتَعَبَّدٌ بتِلاوَتِه	غير مُتَعَبَّدٍ بتِلاوَتِه
مُتَواتَرٌ كُلُّه	غير مُتَواتِرٍ كُلِّه

* لو كان الحديثُ القُدْسِيُّ من كلامِ اللهِ لَكان قرآناً، ولكان مُعْجِزاً.

وهذا غيرُ صحيحٍ، فإنَّ كلامَ اللهِ ليس القرآنَ فَقَطْ، فالكتبُ السَّماويَّةُ السَّابِقةُ قبلَ أن تُحَرَّفَ هي من كلامِ اللهِ، وليست قرآناً،

وليست مُعْجِزَةً، فكذلك الحديثُ القُدْسِيُّ.

بَلْ إنَّ كلامَ اللهِ تعالى لا يَعْلَمُ كَثْرَتَهُ إلاَّ اللهُ، قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[الكهف: ١٠٩].

إنَّ معنى (قال الله) يُمْكِنُ أن يكون بالمعنى، فإنَّ القرآن الكريمَ يَقُولُ: قالَ نُوحٌ مثلاً، وليس المقصودُ أنَّه قاله باللَّفْظِ بل بالمعنى، فكذلك قال اللهُ في الحديثِ القُدْسِيِّ.

والجوابُ عن ذلك: أنَّنا عَلِمْنا أنَّ كلامَ نُوحٍ بالمَعْنَى لا باللَفظِ بقَرينَتَيْنِ:

ـ أنَّ كلامَه الواردَ في القُرآنِ باللغة العَربيَّة، ونُوحٌ لم تكن لغتُه عَربيَّةً. واللهُ أعلمُ.

ـ أنَّ كلامَه جاءَ بأسلوبٍ مُعْجِزٍ، ولا يُمْكِنُ أن يكون كلامُ نُوحٍ مُعْجِزاً.

فالأصْلُ في كلمة «قال» في اللغة العربيَّة أنَّها باللَّفْظِ، إلاَّ إذا جاءتْ قرينةٌ تَصْرِفُه إلى القولِ بالمعنى، ولا تُوجَدُ قرينةٌ تَصْرِفُ عبارةَ «قالَ اللهُ» الواردةَ في الحديثِ القُدْسِيِّ من الحقيقةِ إلى المجازِ، أيْ من اللَّفْظِ إلَى المَعْنَى (المنهج الحديث في علوم الحديث: ص: ١١٧ ـ ١١٩).

عددُ الأحاديث القدسية:

الأحاديثُ القدسيةُ ليستْ بكثيرةٍ بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية، وعددُها يزيد على (٢٠٠) حديثٍ.

أشهر المصنَّفات فيه:

الاتحافات السُّنِّيَّة في الأحاديث القدسية: للعلاَّمة محمد عبد

الرؤوف المَنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ)، جَمَع فيه (٢٧٢) حديثاً قدسياً.

حَدِيْثُهُ لَيْسَ بِشَيءٍ:

إذا قال الإمام الشافعي أو المُزَني في الراوي: «حديثه ليس بشيءٍ» فيَعني به: أنَّه كذَّابٌ. قال السَّخاوي في «فتح المغيث» (ص ١٦١):

«روينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذَّابٌ، فقال لي: يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظَك، صُنْها، لا تقلْ: كذَّاب، ولكن قُلْ: «حديثه لَيْسَ بشيءٍ».

وهذا يقتضي أنها حيث وُجِدت في كلام الشافعي أو المُزني - تكون من المرتبة الأولىٰ» فهي عندهما مِن ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشدّ ألفاظ التجريح، ولكنها كنايةٌ وليست بالصريح (حاشية «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، ص: ٢٥٢).

حَدِيْثُهُ لَيْسَ بِالْمَحْفُوْظِ:

أي: شَاذٌّ ولكن لا يعني هذا أنَّ مَن قيل فيه ذلك أنه ضعيفٌ، حتى تكْثُرَ منه المخالفةُ فيسقط الاحتجاجُ به؛ وذلك لأن الشَّاذ: هو ما رواه الثقةُ مُخالِفاً لمن هو أَوْثَقُ منه، أو هو ما رواه المقبولُ مُخالِفاً لمن هو أَوْلَىٰ منه، ويُقابِله (المحفوظ): وهو ما رواه الأَوْثَقُ مُخالِفاً لِمَا رواه الثقةُ.

وإذا تبيَّن هذا فالراوي الذي يقال فيه: إنَّ حديثه ليس بمحفوظٍ لا يُعْتَبَرُ جرحاً له حتى يَكْثُر منه ذلك، فيُوصَف بالمخالفة، وهي السَّبَبُ السابعُ من أسباب الطعن في الراوي. (انظر «نزهة النظر» ص: ٤١).

الحَدِيْثُ الضَّعِيْفُ:

انظر «الضَّعِيْفُ» في حرف الضَّاد.

الحَدِيْثُ الْمُتَوَاتِرُ:

انظر «المُتَوَاتِرُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُحَرَّفُ:

انظر «المُحَرَّف» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُحْكَمُ:

انظر «المُحْكَم» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُخْتَلِفُ:

انظر «المُخْتَلِف» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المَرْدُوْدُ:

انظر «المَرْدُوْدُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُسَلْسَلُ:

انظر «المُسَلْسَلُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُضَعَّفُ:

انظر «المُضَعَّف» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المَعْلُوْلُ:

انظر «المَعْلُوْلُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ الْمَقْبُوْلُ:

انظر «المَقْبُوْلُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُنْقَطِعُ:

انظر «المُنْقَطِعُ» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ المُنْكَرُ:

انظر «المُنْكَر» في حرف الميم.

الحَدِيْثُ النَّاسِخُ:

انظر «النَّاسِخُ» في حرف النون.

حَدِيْثُ فُلَانٍ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ فُلَانٍ، أَوْ أَحْسَنُ:

انظر: «أَصَحُّ شَيءٍ في البابِ» في حرف الألف.

حَدِيْثُهُ مُنْكَرٌ:

وهي من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرحِ عند الحافظ العراقي، ومن المرتبة الخامسة عند السَّخاوي.

حُكمها:

الموصوف بها يُكْتَب حديثه، ويُنْظَر فيه للاعتبار.

حَدِيْثُهُ يُشْبِهُ حَدِيْثَ أَهْلَ الصِّدْقِ:

يَكْثُر استعمالُ هذه العبارةِ عند الحافظ ابن عدي رحمه الله تعالى في كتابه: «الكامل في ضعفاء الرجال».

يعني بها أنَّ حديثَ هذا الراوي قريبٌ من حديث الرَّاوي الصَّدُوق. وهي عبارةُ التجريح والتضعيف، لا عبارةُ التعديل كما تراها.

الشاهد:

محمد بن إسحاق بن حرب اللُّؤْلُؤي البَلْخي، كان أحدَ الحفَّاظ إلاَّ أن صالح بن محمد جَزَرة قال: كذَّابٌ. وقال الخطيبُ: لم يكن يوثق به، وقال أحمد بن سَيَّار: كان آيةً من الآيات في الحفظ، وكان لا يكلِّمه أحدٌ إلاَّ علاه في كل فنٍّ، وقال ابنُ عدي: «لا أرى حديثَه

يُشْبِهُ حديثَ أهل الصِّدق». (انظر «لسان الميزان» ٦/ ٥٤٨، و«الكامل» ٦/ ٢٧٩).

حَرَامٌ الرِّوَايَةُ عَنْهُ حَرَامٌ:

مِن عبارات الجرح الشديد، بمعنى: كذَّابٌ ووَضَّاعٌ.

مثالُ من وُصِفَ بذلك:

ومن ذلك قولُ الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ الذي رواه ابنُ حِبَّان بسنده إلى حَرْمَلَة بن يحيى قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «الحديثُ عن حرام بن عثمان حرامٌ، والحديث عن مُجالِد يجلد الحديثَ، وعن أبي العالية الرِّياحي رِيَاحٌ» (انظر «المجروحين» ٣/ ١٠).

حَرُوْرِيٌّ:

نسبةٌ إلى (الحَرُوْرِيَّة)، وهي إحدى فِرَقِ «الخوارج» الكثيرة. وهم الذين أنكروا على عليٍّ رضي الله عنه التحكيمَ، وتبرَّؤُوا منه ومن عثمان ـ رضي الله عنه ـ وذوِيْه، وقاتلوهم.

وهذا الجرحُ غيرُ قادحٍ في روايته إن لم تكن (أي الروايةُ) مروِّجةً له بدعتَه. وقد أخرج الأئمَّةُ كالبخاري للحرورية، وذلك لشِدَّة تحرُّزِهم عن الكَذِبِ؛ لأنهم يرون: أنَّ أهل الكبائر مخلَّدين في النَّار، والكَذِبُ من أكبر الكبائر.

مثال مَن وُصِفَ بذلك:

أبو حَسَّان الأعرج، ويقال: الأحرد البَصْري، واسمُه مسلم بن عبد الله (المتوفى سنة ١٣٠ هـ).

قال البخاريُّ: دخل في الحرورية، وقال العِجْلي: بَصْرِيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ، ويقال: كان يرى رأيَ الخوارج.

وعن أبي داود قال: ليس في أهل الأهواء أَصَحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمرانَ بن حَطَّان وأبا حَسَّان الأعرج.

ولكنه في الثقة والصِّدْق والأمانة غير مدفوعٍ، روى عنه الأئمَّةُ الكبارُ، عاصم الأحول، وقتادة السَّدُوْسِي.

قال الإمام أحمد: مستقيمُ الحديث أو مقارَبٌ. وقال يحيى بن معين: ثقةٌ.

ولهذا اسْتَشْهَدَ به الإمام البخاري، وأخرج حديثَه مسلمٌ، وأصحابُ السُّنَن وغيرهم (انظر: «التواصل بين المذاهب الإسلامية تأصيله وتطبيقه عن المحدّثين» ص: ٧٩ ـ ٨٠).

الحِسَانُ:

هذا اصطلاح الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوي (المتوفى سنة ٥١٦هـ) في كتابه «مصابيح السُّنَّة»، وقد اصطلحه على تقسيم أحاديث كلِّ بابٍ من أبواب كتابه إلى قسمين، هما (الصِّحَاحُ) و(الحِسَان).

وأراد بـ (الصِّحَاح) ما رُوي في الصحيحين أو أحدهما، وأراد بـ (الحِسَان) ما أَورده أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، أو أحدُهم. (انظر «علوم الحديث» ص ٣٧، و«تدريب الراوي» ١/ ١٣٢).

الحَسَنُ (لِذَاتِهِ):

لغةً: صفةٌ مُشَبَّهَةٌ من الحُسْنِ، بمعنى الجمال (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: اختلف علماءُ الحديث في تعريف (الحَسَن) اختلافاً كبيراً، وكثرت فيه أقوالُهم نظراً لأنه متوسِّطٌ بين «الصحيح» و«الضعيف».

أختارُ هنا التعريفَ الذي ذكره فضيلةُ أستاذنا الدكتور نور الدِّين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في كتابه القيِّم «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٢٦٣ ـ ٢٦٦) بشيءٍ من التصرُّف والزيادة، يقول:

«هذا النَّوعُ من الحديث له أهميةٌ خاصَّةٌ، لِمَا وقع فيه بين العلماء من الاختلاف، ولِمَا في الحكمُ على الحديث بالحسن من الدِّقَّة.

والذي يتبيَّن بالبحث أنَّ اختلاف المحدِّثين يرجع في صورته الجوهرية إلى اختلاف مرادهم من الحديث الحسن، منهم من أراد (الحَسَنَ لذاته)، ومنهم من أراد (الحَسَنَ لغيره).

والذي ندرسه هنا هو (الحَسَن لذاته) ونختار في تعريفه هذه العبارةَ فنقول:

«الحديث الحسن»: هو الحديثُ الذي اتَّصل سندُه بنقل عدلٍ خَفَّ ضَبْطُه غير شاذٍّ ولا مُعَلَّلٍ.

وبالموازنة بين هذا التعريف، وبين تعريف الحديث الصحيح، نجد بينهما تشابُهاً كبيراً، حيث اتَّفقا في سائر الشروط عدا ما يتعلَّق بالضَّبْط، فالحديثُ الصحيحُ راويْه تامُّ الضبطِ، وهو من أهل الحفظ والإتقان، أمَّا راوي (الحديث الحسن) فهو قد خَفَّ ضَبْطُه.

وهذا ينطبق عليه ويوضِّحه قولُ ابن الصلاح: «أن يكون من المشهورين بالصِّدْق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجةَ رجالِ الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حالِ من يُعَدُّ ما ينفرد به من حديثه مُنْكَراً».

وهذا المعنى للحديث الحسن هو الذي قَصَده الإمامُ أحمد الخَطَّابي حيث قال في «معالم السنن» (١/ ١١): «الحَسَنُ: ما عُرِفَ مَخْرَجُه واشتهر رجالُه، وعليه مدارُ أكثر الحديث، وهو الذي يَقْبَله

أكثرُ العلماء، ويستعمله عامةُ الفقهاء».

إلا أنَّ العلماء انتقدوا هذا التعريفَ بأنه لا يحقِّق الغايةَ منه، وهي تمييزُ الحسن عمَّا يُشابِهه وهو الصحيح، قال ابنُ كثير: «فإن كان المعرف هو قوله: «ما عُرِف مخرجُه واشتهر رجاله» فالحديث الصحيح كذلك بل والضعيف. وإنْ كان بقية الكلام من تمام الحَدِّ فليس هذا الذي ذكره مسلَّماً له» أي لا يُسَلَّم له قوله: إنَّ أكثر الحديث من قبيل الحِسَان، ولا هو الذي يقبله أكثرُ العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

لكنَّ التعريف الذي اختاره فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر جاء مختصراً، ودقيقاً؛ لأنه ميَّز (الحَسَنَ) عن (الضعيف) بالشروط التي تَضْمَنُها، ثم مَيَّزه عن (الصحيح) بأنه قَلَّ ضَبْطُه. فجاء مطابِقاً للمعرَّفِ، مميِّزاً له عن غيره تماماً.

مثال الحديث الحسن:

ما رواه الإمامُ أحمدُ قال: ثنا يحيى بن سعيد، عن بَهْزِ بن حكيم، حدَّثني أبي عن جَدِّي قال قلتُ: «يا رسولَ الله! مَنْ أَبَرُّ؟ قال: أُمَّكَ. قال قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: ثم أُمَّكَ. قال قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: أُمَّكَ، ثم أباكَ، ثم الأقْرَبُ فَالأَقْرَبُ».

فهذا الحديثُ سندُه مُتَّصِلٌ، لا شذوذَ فيه ولا عِلَّةَ قادحةً، حيث لم يقع في هذه السلسلة أيُّ اختلافٍ بين الرواة ولا في المَتْنِ.

والإمامُ أحمد وشيخُه يحيى بن سعيد ـ وهوالقَطَّان ـ إمامان جليلان، وبَهْزُ بن حكيم من أهل الصِّدق والصِّيانة حتى وَثَّقه عليُّ بن المَدِيْني ويحيى بن مَعِيْن والنَّسَائي وغيرهم، لكن استشكل العلماءُ بعضَ مروياته حتى تكلَّم فيه شعبةُ بن الحَجَّاج بسبب ذلك، وهذا لا

يسلبه صفةَ الضَّبْطِ، لكنه يُشْعِر بأنه خَفَّ ضبطُه، ووالدُه (حكيم) وَثَّقه العِجْلِيُّ وابنُ حِبَّان. وقال النَّسَائي: ليس به بأسٌ. فيكون حديثُ بَهْزٍ هذا (حسناً لذاته) كما حكم العلماءُ: بل هو مِن أعلى مراتب (الحسن).

ومن هذا تبيَّن أنَّ ثَمَّة تشابُهاً كثيراً بين (الحسن) و(الصحيح) حتى إنَّ طائفة من أهل الحديث [كالحاكم النيسابوري وابن حِبَّان، وابن خُزَيْمة وهم من المتقدِّمين] جَعَلَتْ (الحسنَ) مندرجاً في (الصحيح)، ولم يجعلوه نوعاً منفرداً، وهو الظاهرُ من كلام الحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُوري في تصرُّفاته.

لكن العمل بين المحدِّثين [المتأخِّرين] استقرَّ على اعتبار (الحسن) نوعاً منفرداً؛ لأن الحديثَ الذي يُحْتَجُّ به إمَّا أن يكون في أعلى درجاتِ القبول، وهو (الصحيح)، أو في أدناها وهو (الحسن).

حكم الحديث الحسن:

«الحديثُ الحسنُ» مقبولٌ عند الفقهاء كلِّهم في الاحتجاج والعمل به، وعليه معظم المحدِّثين والأصوليين؛ وذلك لأنه قد عُرِفَ صِدْقُ راويه وسلامة انتقاله بالسند، وخِفَّةُ الضَّبط كما عرفت لا تخرجه عن الأهلية للأداء كما سمع؛ لأن المقصود أنه درجة أدنى من (الصحيح)، من غير اختلالٍ في ضبطه، وما كان كذلك فإن النَّفس تميل إلى قبوله، ولا يأباه القلبُ، والظَّنُّ يحسن بسلامته، فيكون مقبولاً.

مراتب الحديث الحسن:

تتفاوت مراتبُ «الحديث الحسن» كما تفاوتت مراتبُ (الصحيح)، وذلك بحسب قُرْب راوي (الحسن لذاته) من الصحيح في ضبطه.

وقد ذكروا هنا أمثلةً من تفاوت مراتب (الحسن لذاته):

فذكر الذَّهَبيُّ أنَّ أعلىٰ مراتبه:

بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جَدِّه.

وعَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه.

وأمثالُ ذلك مما قيل: إنه صحيحٌ، وهو من أدنى مراتب الصحيح. ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضَمْرة.

وهكذا يتوسَّط «الحديث الحسن» بين منزلتي الصِّحَّة والضَّعْف، وقد يكون أدنى إلى الصحة حيناً، وأدنى إلى الضَّعْف حيناً آخر، ولا تزالُ مثلُ هذه الحال مثارَ اجتهادِ العلماء وتحرِّيهم، وموضع تخوُّفهم، حتى عَسُرَ التعبيرُ عن (الحسن) وضبطه على بعض منهم: لأنه أمرٌ نسبيٌّ، وشيءٌ ينقدح في نفس الحافظ، وربما تقصر عبارته عن تبريره تفصيلاً. (منهج النقد: ص: ٢٦٤ ـ ٢٦٦ بتصرُّفٍ يسير).

كلمة عن تاريخ هذا المصطلح:

يَعْزو كثيرٌ من المتأخِّرين استعمالَ مصطلَح «الحديثِ الحَسَنِ» بمعنى: الحديثِ النَّازِل عن دَرَجةِ (الصَّحيح) ـ كما سبق في تعريفه آنفاً ـ دون الرَّدِّ، إلى الإمامِ التِّرمذيِّ صاحبِ «الجامع».

نَعَم، تقسيمُ الحديثِ المقبولِ إلى: (صحيح)، (وحَسَنٍ) لم يكن شائعاً قبلَ الإمام التِّرمذيِّ، وكان بعضُ من تقدَّمَ قَبْلهُ من أئمَّة الحديث يرَوْنَ (الحديث الحَسَنَ) درجةً من الضَّعْفِ ولم يكُن مرادُهم به الضَّعيفَ المردودَ.

فلمَّا جاءَ التِّرمذيُّ أظْهرَ الاصطلاحَ بجَعْلِ (الحَسَنِ) أحدَ قِسْمَي المقبول.

والتَّحقيقُ: أنَّه مَسبوقٌ إلى استعمالِ هذا المصْطَلَحِ بالمعنى الَّذي قصَدَ إليه، سَبَقه بهِ أئمَّةُ الحديث، لكنَّه لم يتحرَّر يومئذٍ بتعريفٍ، وفَضْلُ التِّرمذيِّ أنَّه أوَّلُ من صاغَ قانونَه، وحرَّرَ تعريفَه.

فمِمَّن استعمَلَه قبلَه أو مِن مُعاصريهِ من أئمَّةِ الحديثِ:

(١) الإمامُ مالكُ بنُ أنَسٍ:

وهو أقْدَمُ مَن عُرِفَ عنه ذِكْرُ «الحديث الحَسَنِ»، وذلك فيما أخرجه الحافظُ ابن أبي حاتِم الرَّازيُّ (في تقدمة «الجرح والتعديل» ص: ٣١ ـ ٣٢) قالَ: حدَّثنا أحمدُ بن عبد الرَّحمن ابن أخي ابنِ وَهْبٍ، قال: سَمِعْتُ عمِّي (يعني عبدَ الله بن وَهْبٍ) يقولُ: سَمِعْتُ مالكاً سُئِلَ عن تَخْليل أصابع الرِّجْلَيْنِ في الوُضوء؟ فقال: ليس ذلك على النَّاس، قال: فترَكْتُه حتَّى خَفَّ النَّاسُ، فقلتُ له: عندنا في ذلك سُنَّةٌ، فقال: وما هي؟ قلتُ: حَدَّثنا اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، وابن لَهيْعَةَ، وعَمْرُو بن الحارِثِ، عن يَزيدَ بن عَمْرٍو المَعَافِريِّ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ الحُبُلِيِّ، عن المُسْتَوْرِدِ بنِ شَدَّادٍ القُرَشِيِّ، قال:

رَأيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَدْلُكُ بخِنْصَرِهِ ما بَيْنَ أَصابع رِجْلَيْهِ».

فقال: «إنَّ هذا الحديثَ حَسَنٌ، وما سَمِعْتُ به قطُّ إلاَّ السَّاعَةَ» ثُمَّ سَمِعْتُه بعدَ ذلك يُسْأَلُ فيأْمُرُ بتخليلِ الأصابعِ.

وهذا الحديثُ لو تَتَبَّعْتَه صِرْتَ إلى أنَّه (حَسَنٌ) بالمعنى الاصطلاحيِّ، مع أنَّ الاصطلاحَ لم يُعْرَفْ بعدُ.

(٢) الإمامُ عليُّ بن المَدِيْنيِّ.

وممَّا جاءَ عنه في ذلك في حديث عَمَّارِ بنِ ياسِرٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن كانَ ذا وَجْهَيْنِ في الدُّنيا جَعَلَ الله لَهُ لِسَانَيْنِ مِن نارٍ يَوْمَ القِيَامَةِ».

قال ابنُ المَدِينِيِّ: «إسنادُه حَسَنٌ، ولا نَحْفَظُه عن عَمَّارٍ عن النَّبيِّ ﷺ إلاَّ من هذا الطَّريقِ» (انظر «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٤٨٢).

(٣) الإمامُ مُحمَّدُ بنُ إسْماعيلَ البُخاريُّ صاحبُ «الصحيح».

فقد نَقَل عنه التِّرمذيُّ تحسينَه لعِدَّةِ أحاديثَ، وذلك في كِتَابي «الجامِع» و«العِلَل الكبير»، جميعُها ممَّا يتطابَقُ مع تعريفِ «الحديثِ الحسَنِ» بما تقدَّمَ، وعَنى به البُخاريُّ درجةً في الثُّبوتِ، منها: حديثُ عُثْمانَ في تخليل اللِّحْيَةِ في الوُضوء، وحديثُ ابن عبَّاسٍ في تخليلِ الأصابعِ، وحديثُ عائِشَةَ في «وَيْلٌ للأعقابِ من النَّارِ» في الوُضوءِ كذلك، وغيرُها.

(٤) أبو حاتِم الرَّازيُّ.

والذي حَكَم به على الحديثِ المُعَيَّن، قولُه في ترجَمة (عَمْرو بن محمَّد) الرَّاوي عن سَعيدِ بن جُبيرٍ: «هو مجهولٌ، والحديث الذي رواه عن سَعيدِ بن جُبيرٍ فهو حَسَنٌ» (الجرح والتعديل: ٣/ ٢/ ٣٦٢).

وقال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ شُعْبَةُ واللَّيْثُ عن عَبد رَبِّهِ بن سَعيدٍ، واختَلفاً: فقال اللَّيْثُ: عن عِمرانَ بن أبي أنَسٍ.

وقَالَ شُعْبَةُ: عن أَنَسِ بن أبي أَنَسٍ.

واختَلفا: فقال اللَّيْثُ: عن رَبِيْعَةَ بن الحارثِ.

وقال شُعْبَةُ: عنِ المُطَّلِبِ، عن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «الصَّلاةُ مَثْنَىَ مَثْنَىَ، تَخَشُّعٌ، وتَضرُّعٌ، وتَمَسْكُنٌ، وتُقْنِعُ بيَدَيْكَ ـ يقول: يرفعُهما ـ وتقول: يا رَبِّ، يا رَبِّ، فمَنْ لم يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهِيَ خِداجٌ»؟

قال أبي: «ما يقول اللَّيْثُ أصَحُّ؛ لأنَّهُ قد تابَعَ اللَّيْثَ عَمْرُو بن الحارِث، وابنُ لَهِيْعَةَ، وعَمْرٌو، واللَّيْثُ كانا يَكْتُبانِ، وشُعْبَةُ صاحبُ

حِفْظٍ».

قلت لأبي: هذا الإسنادُ عندك صَحيحٌ؟

قالَ: «حَسَنٌ».

قلتُ لأبي: مَن رَبِيْعَةُ بنُ الحارثِ؟

قال: «هو رَبِيْعَةُ بنُ الحارثِ بن عبد المُطَّلبِ».

قلتُ: سَمِعَ من الفَضْلِ؟

قال: «أدرَكَه».

قلتُ: يُحْتَجُّ بحديثِ رَبِيْعَةَ بنِ الحارثِ؟

قال: «حَسَنٌ».

فكرَّرْتُ عليه مراراً فلم يَزِدْني على قولِه: «حَسَنٌ»، ثُمَّ قال: «الحُجَّةُ سُفيانُ وشُعْبَةُ».

قلتُ: فعَبْدُ رَبِّهِ بنُ سَعيدٍ؟

قال: «لا بأسَ به».

قلتُ: يُحْتَجُّ بحَديثِه؟

قال: «هُوَ حَسَنُ الحديثِ» (علل الحديث: رقم: ٣٦٥).

قلتُ: حُكْمُ أبي حاتِم على راوٍ بكونِه (حَسَنَ الحديثِ) كثيرٌ في «الجرح والتعديل».

قلتُ: والأَشْبَهُ أن يكونَ ما اصطَلَحَه التِّرمذيُّ في عَدِّ «الحديثِ الحسَنِ» قسيماً للصَّحيحِ في جُمْلَةِ الحديثِ المَقْبولِ، ممَّا أخَذَه عن شَيْخِهِ البُخاريِّ، وأخَذَهُ البُخاريُّ عن شَيْخِهِ عليِّ بنِ المَدِينيِّ.

ولا نَعْلَمُ أحداً من أئمَّةِ هذا الشَّأنِ عابَ على التِّرمذيِّ هذا

الاصطلاحَ عند ظُهورِه منه، بل إنَّ من جاءَ من بعدُ قد توارَدوا على مُتابَعَةِ التِّرمذيِّ في استعمالِه.

خُلاصَةُ ما تَقدَّم:

إنَّ استعمالُ مُصْطَلَح «الحديث الحسَن» قديمٌ لأهْلِ العلم بالحديثِ، واقعٌ في كلامِ المتقدِّمين، يعنون به مَرْتَبةً من مراتب القَبولِ والاحتِجاجِ، وإنَّما كان للتِّرمذيِّ فيهِ فَضْلُ الإبرازِ والتَّعريفِ (تحرير علوم الحديث: ٢/ ٨١٩ ـ ٨٢٢، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

تنبيهان:

الأوَّل: وَقَع إطلاقُ لفظ (حديثٌ حَسَنٌ) في كلامِ بعضِ المتقدِّمين، يَعنون به الغَريبَ، وليس هذا من المعنى الاصطلاحيِّ في شيءٍ، والقرينةُ هي الَّتي أخرَجَت المرادَ به عن المعنى المتقدِّم.

فمن ذلك:

قوْلُ وَكيعِ بنِ الجرَّاح: «كُلُّ حديثٍ حَسَنٍ عبدُ السَّلامِ بنُ حَرْبٍ يَرْويهِ» (الضعفاء: للعقيلي، ٣/ ٧٠).

فهو يُشير إلى أفرادِهِ وروايتِه الغرائبَ، وليس هذا من الحُسْنِ الاصطلاحيِّ.

ومن هذا ما حَدَّث به أُمَيَّةُ بنُ خالدٍ، قال: قلتُ لشُعبَةَ: مالَكَ لا تُحَدِّثُ عن عبد الملك بن أبي سُلَيْمانَ؟

قال: «تَرَكْتُ حديثَه»، قالَ: قلتُ: تُحَدِّثُ عن فلانٍ وتَدَعُ عبدَ الملكِ بن أبي سُليمانَ؟

قال: «تَرَكْتُهُ».

قلتُ: إنَّه كان حَسَن الحديثِ.

قال: «من حُسْنها فَرَزْتُ» (تقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم، ص: ١٤٦).

والثَّاني: وَقَع في كلام بعضِ العلماء إطلاقُ وَصْفِ (حديثٌ حَسَنٌ)، يُريدون به حُسْنَ السِّيَاقةِ لا الثُّبوتَ، وهو قليلٌ نادرٌ.

منه: قولُ الحافظ أبي عُمَرَ ابن عبد البَرِّ (في «جامع بيان العلم وفضله» ١/ ٥٥) بعدَ إيرادِه حديثاً ـ هو عند أهل العِلْم موضوعٌ ـ من حديثِ مُعَاذِ بن جَبَلٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «تَعَلَّمُوْا العِلْمَ، فإنَّ تَعْلِيْمَه لله خَشْيَةٌ، وطَلَبَهُ عِبَادَةٌ، ومُذَاكَرَتَهُ تَسْبِيْحٌ» في سياقٍ طويلٍ، قال: «هو حديثٌ حَسَنٌ جدّاً، ولكن ليس له إسنادٌ قويٌّ» فهذا قد يُشْكِل ويلتبِسُ بالاصطلاح، فالحَذَارِ.

مصادر الحديث الحسن:

لم يُفرِد العلماء «الحديث الحسن» بالتصنيف، بل جمعوا معه «الصحيح»، ونزلوا إلى «الضعيف»، وإن كانوا لا ينزلون في هذه التصانيف إلى الضعيف التالف إلا قليلاً نادراً جداً.

وأهم مصادر «الحديث الحسن»: السنن الأربعة، والمسند للإمام أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، نعرف بها فيما يلي:

١ ـ جامع التّرمذي: للإمام أبي عيسى محمَّد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرْمذِي، (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وكان الترمذيُّ من خواص تلامذة البخاري، شَهِدَ له العلماءُ بالعلم والحفظ والمعرفة، وبالدِّيانة والوَرَع.

قال الحافظُ أبو سعيد الإدريسي: «أحدُ الأئمَّة الذين يُقْتَدى بهم في علم الحديث، صَنَّف «الجامع» و«التواريخ» و«العلل» تصنيفَ رجلٍ عالمٍ مُتقِنٍ، كان يُضْرَبُ به المثلُ في الحفظ». (تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٨).

وكتابه «الجامع» المشهور بـ (سُنَن الترمذي) أَهَمُّ مصادر «الحديث الحسن»، عُنِيَ به فيه، وأشاد به. قال ابنُ الصَّلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصلٌ في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نَوَّه باسمه وأَكْثَرَ من ذِكْرِهِ في جامعه» (علوم الحديث: ص: ٣٥ ـ ٣٦).

ويمتاز الكتابُ بكثرة فوائده العلمية وأصنافها، وفي ذلك يقول ابن رُشَيْد:

«إنَّ كتاب الترمذي تَضَمَّن الحديثَ مصنَّفاً على الأبواب، وهو علمٌ برأسِه، والفقهُ وهو علمٌ ثانٍ، وعِلَلُ الحديث ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب وهو علمٌ ثالثٌ، والأسماء والكُنَى وهو علمٌ رابعٌ، والتعديلُ والتجريحُ وهو علمٌ خامسٌ، ومن أدرك النبيَّ ﷺ ومن لم يُدرِكه ممَّن أسند عنه في كتابه وهو علمٌ سادسٌ، وتعديدُ من روى ذلك وهو علمٌ سابعٌ.

هذه علومُه المُجْمَلة، وأمَّا التفصيلية فمتعدِّدةٌ، وبالجملة فمنفعتُه كثيرةٌ، وفوائده غزيرةٌ» (انظر مقدمة «تحفة الأحوذي» ص: ١٧٥ ـ ١٧٦).

٢ ـ **السُّنَن (المعروفة بـ«سنن أبي داود»)**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٣هـ).

وأبو داود من تلامذة البخاري أيضاً، أفاد منه وسلك في العلم سبيلَه، وكان يُشْبِه الإمامَ أحمد في هَدْيِه ودَلِّه وسَمْتِهِ.

قال محمَّد بن إسحاق الصَّاغاني وإبراهيم الحَرْبي: «لُيِّنَ لأبي داود الحديثُ كما لُيِّنَ لداود الحديدُ».

وقال الحافظُ موسى بن هارون: «خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنَّة، ما رأيتُ أفضلَ منه». وقال الحاكم أبو

عبد الله: «أبو داود إمامُ أهل الحديث في عصره بلا مدافعةٍ» (تذكرة الحفاظ: ٥٩١ ـ ٥٩٢).

وكتابه «السُّنن» صَنَّفه وانتقاه من خمسمئة ألف حديثٍ، عُنِيَ فيه بأحاديث الأحكام وجَمْعِها عنايةً كبيرةً، ولَخَّص طريقتَه: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ فقد بَيَّنْتُه، وفيه ما لا يَصِحُّ سندُه، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضها أَصَحُّ من بعضٍ» (انظر رسالته لأهل مكَّة: ص٦).

أي: أنه وضَعَ فيه الصحيحَ وما يُقارِبه، أي الحَسَنَ، وبيَّن ما فيه ضعفٌ شديدٌ، وما لم يُذكَر فيه شيءٌ فهو صالحٌ للاحتجاج، أي صحيحٌ أو حَسَنٌ عنده، وقيل: بل هو صالحٌ للاحتجاج أو الاعتبارِ، فيكون ما سَكَت عليه أبو داود دائراً بين الصحيح والحَسَنِ والضعيف ضَعْفاً يسيراً قابلاً للارتقاء إلى (الحسن لغيره)، وهذا هو الرَّاجحُ عند استقراء الكتاب.

٣ ـ **المُجْتَبَى (المعروف بـ«سنن النَّسائي»)**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ).

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: «أبو عبد الرحمن مقدَّمٌ على كلِّ من يُذكَر بهذا العلم من أهل عصره».

وقال الحافظُ ابن يونس: «كان النَّسائيُّ إماماً حافظاً ثَبْتاً» (تذكرة الحفّاظ: ٢/ ٦٩٨ ـ ٧٠١).

وقد اشتهر النَّسائيُّ بشِدَّة تحرِّيه في الحديث والرجال، وأنَّ شرطه في التوثيق شديدٌ، وَأنه وضع كتاباً كبيراً جدّاً حافلاً عُرِفَ «بالسُّنَن الكبرى» وهذا الكتاب «المُجْتَبَى» المشهور بـ «سُنَن النَّسائي» منتخبٌ منه، وقد قيل: إنَّ اسمه «المُجْتَنَى» بالنُّون.

وكتابُ «المجتبى» هذا يسير على طريقةٍ دقيقةٍ تجمع بين الفقه وفَنِّ الإسناد، فقد رتَّب الأحاديثَ على الأبواب، ووضَعَ لها عناوينَ تبلغ أحياناً منزلةً بعيدةً من الدِّقَّة، وجمع أسانيدَ الحديث الواحد في موطنٍ واحدٍ، وبذلك سَلَك أغمض مسالك المحدِّثين وأجلَّها.

٤ ـ **سُنَن المصطفى (المعروف بـ«سُنن ابن ماجَهْ»)**: لابن مَاجَهْ محمَّد بن يزيد القَزْويني الحافظ الكبير المفسِّر (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

قال أبو يَعْلى الخَليلي الحافظ: «ابنُ ماجَهْ ثقةٌ كبيرٌ متّفقٌ عليه، مُحْتَجٌّ به، له معرفةٌ وحفظٌ».

قال ابنُ ماجه «عرضتُ هذه السُّنَنَ على أبي زُرْعَة فنَظَر فيه، وقال: أَظُنُّ إنْ وَقَع هذا في أيدي النَّاس تَعَطَّلَتْ هذه الجوامعُ أو أكثرُها» (تذكرة الحفَّاظ: ٢/ ٦٣٦).

وقد اعْتُبِرَ هذا الكتابُ رابعَ السُّنن، ومُتمِّمَ الكتبِ السِّتَّةِ التي هي المراجعُ الأصول للسُّنَّة النبوية، وكان المتقدِّمون يَعُدُّونها خمسةً، ليس فيها كتابُ ابن ماجَه، ثم جعل بعضُهم «الموطأ» سادسَها، ولمَّا رأى بعضُ الحفَّاظ كتابَه كتاباً مفيداً قويَّ النفعِ في الفقه، ورأى من كثرة زوائده؛ أدرجه في الأصول وجعلوه آخرها منزلةً؛ وذلك لأنه تفرَّد بأحاديثَ عن رجالٍ مُتَّهَمين بالكَذِب، وبسَرِقَة الأحاديث ممَّا حكم عليه بالبُطْلان أو السقوط أو النكارة. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ١٠).

نعلم أنَّ إطلاق (الصحيح) على أحد كتب السُّنن الأربعة هذه أو عليها مجتمعةً مع الصحيحين ناشيءٌ عن التساهل؛ لأن أحاديث الأربعة ليست كلُّها صحيحةً، نعم أكثرها صحيحٌ أو حسنٌ، وربَّما كان ذلك سببُ إطلاق الصِّحاح عليها من باب التغليب.

٥ ـ **المُسْنَد**: للإمام المُبَجَّل أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

قال الإمامُ الشافعي: «خرجتُ من بغداد فما خلفتُ بها رجلاً أفضلَ ولا أعلمَ ولا أفقهَ مِنْ أحمد بن حنبل».

وقال الإمامُ إبراهيم الحَرْبي: «رأيتُ أحمدَ كأنَّ الله قد جَمَع له عِلْمَ الأوَّلين والآخرين». وقال الإمام أبو زُرْعَة لعبد الله بن أحمد: «كان أبوكَ يحفظ ألفَ ألفَ حديثٍ».

كان الإمامُ أحمد غَيوراً على السُّنَّة، شديدَ التأسِّي بالسَّلَف، وقد كان لموقفه العظيم من المعتزلة وقولِهم بخَلْق القرآن أثرٌ عظيمٌ في سلامة اتجاه الفكر الإسلامي، وحسبنا في ذلك قول الإمام عليٍّ بن المَدِيْني: «إنَّ الله أَيَّد هذا الدينَ بأبي بَكْر الصديق يوم الرِّدَّة، وبأحمد بن حنبل يوم المِحْنَة» (تذكرة الحفاظ: ١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

وَضَع الإمام أحمد هذا الكتابَ ليكون مَرْجِعاً للمسلمين وإماماً، وجعله مرتَّباً على أسماء الصحابة الذين يَرْوُوْن الأحاديثَ كما هي طريقةُ المسانيد. فجاء كتاباً حافلاً كبيرَ الحجم، يبلغ عددُ أحاديثه ثلاثين ألفاً تقريباً. فيها الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ، ومنها أحاديثُ يسيرةٌ شديدةُ الضَّعْفِ حتى حَكَمَ على بعضها بعضُ المحدِّثين بالوضع.

لكنَّ الحافظ ابن حجر أَلَّف كتاباً سَمَّاه «القولُ المُسَدَّدُ في الذَّبِّ عن المُسْنَدِ» حَقَّق فيه نَفْيَ الوَضْعِ عن أحاديث المسند التي أشرنا إليها، وظهر من بحثِه أنَّ غالبها جِيَادٌ وأنه لا يتأتَّى القطعُ بالوضع في شيءٍ منها، بل ولا الحكمُ بكون واحدٍ منها موضوعاً إلا الفردَ النادرَ مع الاحتمال القويِّ في دفع ذلك. (تعجيل النفقة: ص: ١٦ و«تدريب الراوي» ١/ ١٠٠ ـ ١٠١).

٦ ـ المُسْنَد: لأبي يَعْلى المَوْصلي أحمد بن علي بن المُثَنَّى (المتوفى سنة ٣٠٧هـ).

ارتحل في طلب الحديث وهو ابنُ خمس عشرة سنة، وعمِّر وتفرَّد ورحل إليه الناسُ.

أثنى عليه العلماءُ ووصَفوه بالحفظ والإتقان والدين، قال الحاكمُ النَّيْسابوري: «كنتُ أرى أبا علي الحافظ [وهو شيخُ الحاكم] مُعْجَباً بأبي يَعْلى وإتقانِه وحفظِه لحديثِه حتى كان لا يخفى عليه منه إلا اليسيرُ».

قال الحاكم: «وهو ثقةٌ مأمونٌ».

و«مُسْنَدُ أبي يَعْلى» هو المسندُ الكبيرُ، وله مسندٌ آخر صغيرٌ. والمسند الكبير مرجعٌ ضخمٌ حافلٌ، يُقارِب في درجةِ أحاديثه «المسندَ» للإمام أحمد، قال فيه الحافظ محمد بن الفضل التَمِيْمي: «قرأتُ المسانيدَ كمسند العَدَني ومسندِ ابن مَنِيْع وهي كالأنهار، ومسند أبي يَعْلى كالبحر يكون مجتمعَ الأنهار» (تذكرة الحفاظ: ٢/ ٧٠٧ ـ ٧٠٨).

هذه أَهَمُّ مصادر (الحديث الحسن) وهي تجمع الصحيحَ والضعيفَ إلى الحسن كما عرفتَ. (من «منهج النقد في علوم الحديث»، ص: ٢٧٥ ـ ٢٨٠ بتصرف وزيادةٍ).

حَسَنُ الإسْنَادِ:

أي: إسناد الحديث الذي استوفى صفاتِ الحُسْن، ولا يُعْتَبَر هذا حُكماً بحُسْن المَتْن. (تدريب الراوي: ١/ ١٤٢).

هو مثلُ: «إسنادُه حَسَنٌ». انظر تعريفه في حرف الألف.

حَسَنُ الْحَدِيْثِ:

من ألفاظ التعديل، وهو من المرتبة الرابعة عند الحافظ العراقي،

والتي يُكْتَب حديثُ أهلها ويُنْظَر فيه للاعتبار، وهي من الألفاظ التي زادها العِراقيُّ (تدريب الراوي: ١/ ٢٩٤).

حَسَنٌ صَحِيْحٌ:

هذه العبارةُ تَرِدُ كثيراً في «جامع الترمذي»، وفيها إشكالٌ عند العلماء، ومن ثم اختلفوا في المراد منها، فقال ابنُ الصلاح:

«إنَّ ذلك راجِعٌ إلى الإسناد، فإذا رُوِيَ الحديثُ الواحدُ بإسنادَيْن، أحدُهما إسنادٌ حَسَنٌ، والآخرُ إسنادٌ صحيحٌ استقام أن يقال فيه: إنَّه حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، أي أنه حَسَنٌ بالنسبة إلى إسنادٍ، صحيحٌ بالنسبة إلى إسنادٍ آخر.

على أنه غيرُ مُسْتَنْكَرٍ أن يكون بعضُ من قال ذلك أراد بالحَسَن معناه اللُّغَوِيّ، وهو ما تَميل إليه النفسُ ولا يأباه القلبُ دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصَدَدِه، فاعْلَم ذلك» (علوم الحديث: ص: ٣٩).

وقال ابنُ دَقِيق العيد: «إنَّه لا يشترط في الحسن قيدُ القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصورُ ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله: حَسَنٌ، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصاد لا من حقيقته وذاتِه، قال: وللرُّواة صفاتٌ تقتضي قبولَ الرواية، ولتلك الصفات درجاتٌ بعْضُها فوق بعضٍ، فإذا وُجِدَت الدرجةُ العليا لم ينافِ ذلك وجودَ الدُّنيا كالحِفْظِ مع الصِّدْق، فيَصِحُّ أن يقال في هذا: إنَّه حَسَنٌ باعتبار وجود الصفة الدُّنيا وهي الصِّدْقُ مثلاً، صحيحٌ باعتبار الصِّفة العليا وهي الحِفْظُ والإتقانُ، ويَلْزَم على هذا أن يكون كلُّ صحيحٍ حسناً» (الاقتراح: ١٧٥ ـ ١٧٦).

وقال ابنُ كَثير: «والذي يَظْهَر لي: أنَّه يُشَرَّبُ الحكمُ بالصحة على الحديث كما يُشَرَّبُ الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه:

«حَسَنٌ صحيحٌ» أعلى رتبةً عنده من الحَسَنِ، ودون الصحيح، ويكون حكمُه على الحديث بالصحة المَحْضَة أقوى مِن حكمه عليه بالصحة مع الحُسْن، والله أعلم» (اختصار علوم الحديث: ص: ٥٣).

وذَكَر الحافظُ ابن حجر في ذلك جوابَيْن:

الأوَّل: أنه للتردُّدِ الحاصلِ من المجتهد في الناقِل، هل اجتمعَتْ فيه شروطُ الصحة أو قَصرَ عنها؟ وهذا حيثُ يحصلُ منه التفرُّدُ بتلك الرواية، وغايةُ ما فيه أنه حُذِفَ منه حرفُ التردُّدِ؛ لأنَّ حقَّه أن يقول: «حَسَنٌ أو صحيحٌ».

والثاني: أنَّ إطلاق الوصفَيْن معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادَيْن، أحدُهما صحيحٌ والآخرُ حَسَنٌ، وعلى هذا فما قيل فيه حَسَنٌ صحيحٌ فَوْق ما قيل فيه صحيحٌ فقط إذا كان فرداً؛ لأنَّ كثرة الطُّرُق تُقَوِّي» (شرح النخبة: ص: ٦٦ ـ ٦٧).

فعلى هذا يُمكن الفَرْقُ ما بين وَصْفِ الحديثِ بكونِهِ (صحيحاً) أو (حسَناً صحيحاً): أنَّ الوَصْفَ بالصِّحةِ المجرَّدةِ غيرُ مشروطٍ أن يكون معناهُ جاءَ من وَجْهٍ آخر، فبهذا الاعتبارِ يكونُ قولُه: (حَسَنٌ صَحيحٌ) أقوى مرتبةً من القَولِ: (صحيحٌ) فقط؛ من جهةِ أنَّه صحيحٌ لذاتِه، وأنَّ معناهُ جاءَ من غيرِ وجهٍ، فله عاضدٌ من غيره (انظر معنى ذلك في «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٨٨).

ولكثرةِ استعمالِ التِّرمذيِّ لهذه الصِّيغة ظَنَّ كثيرٌ من النَّاس أنَّهُ أقْدَمُ من عُرِفَ عنهَ ذلك، وليس كذلك، بل وَقَع استعمالُه في كلام شيخه البُخاريِّ، كما نقَل التِّرمذيُّ عنه شيئاً من ذلك، وأبي حاتمٍ الرَّازيِّ، لكن قليلاً.

فمنهُ قولُ ابنِ أبي حاتِمٍ، سألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ إبراهيمُ بن

شَيْبان، عن يُونُسَ بنِ مَيْسَرَة بنِ حَلْبَسٍ، عن أبي إدريسَ، عن عَبْدِ الله بنِ حَوالَةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: يُجَنَّدونَ أجناداً؟ قال: «هو صحيحٌ حَسَنٌ غَريبٌ». (علل الحديث: رقم: ١٠٠١).

وقال: سألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ يَحْيَى بن حَمْزَةَ، عن زَيْدِ بنِ واقِدٍ، عن مُغِيثِ بنِ سُمَيٍّ، عن عَبْدِ الله بنِ عَمْرٍو، قال: قيل: يا رسولَ الله، أيُّ النَّاسِ أفْضَلُ؟ قال: «مَحْمومُ القَلْبِ، صَدُوقُ اللِّسانِ»، قالوا: صَدُوقُ اللِّسانِ نَعْرِف، فما مَحْمُومُ القَلْبِ؟ قال: «هُو التَّقِيُّ النَّقِيُّ، لا إثْمَ فيهِ، ولا غِلَّ، ولا حَسَدَ»، قالوا: من يَلِيهِ يا رَسُولَ الله؟ قالَ: «الَّذي يَشْنَأ الدُّنْيا، ويُحِبُّ الآخِرَةَ»، قالوا: ما نَعْرِفُ هذا فينا إلَّا رافِعٌ مَولى رَسولِ الله ﷺ، فمَن يَليهِ؟ قال: «مُؤْمِنٌ في خُلُقٍ حَسَنٍ»؟ قال أبي: «هذا حَديثٌ صَحيحٌ حَسَنٌ، وَزَيْدٌ مَحِلُّهُ الصِّدْقُ، وكانَ يَرَى رَأي القَدَرِ» (علل الحديث: رقم: ١٨٧٣).

حَسَنٌ صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ:

هو قولُ الإمام الترمذي في جامعه، يعنى: إنْ كان غريباً سنداً فقط فالمعنى: أنَّ الحديث قد جمع بين الصِّحَّةِ والغرابةِ أي تفرَّد الراويُ به، والذي يُسَمَّى «الحديثَ الغريبَ» وقد يكون صحيحاً، (وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً)، وغايةُ الأمر أنَّه أفاد أنَّ في الإسناد تفرُّداً عمَّا اشتهرتْ به الأسانيدُ الأخرى.

وإنْ كان غريباً سنداً ومَتْناً فيكون قد ذكر (الحَسَنَ) هنا لإفادةِ أنه وَرَد ما يُوافِق معنَى الحديث (منهج النقد: ص: ٢٧٢ بتصرُّفٍ وزيادةٍ).

يقول فضيلةُ أستاذنا الشيخُ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: «أمَّا إنْ كان الحديثُ غريباً سنداً ومَتْناً، ولا يكون ثَمَّة شيء يُوافِق معناه، فهذا التعبيرُ يفيد التردُّدَ في الحديث بين الصحة والحَسَن للخِلاف بين

العلماء فيه، أو عدم الجَزْمِ من المجتهد، على ما اتَّجه إليه الحافظُ ابن حجر. لكن لم أقع بعد على مثالٍ من الترمذي يَصْلُح لهذه الصورة الأخيرة، فالله تعالى أعلم (منهج النقد: ص ٢٧٢).

حَسَنٌ غَرِيْبٌ:

قولُ الإمام الترمذي في جامعه: «حَسَنٌ غريبٌ» يعني: إن كانت الغرابةُ في السَّند والمَتْنِ وهو الذي لم يُرْوَ إلاّ بإسنادٍ واحدٍ، فهذا يعني أنَّ الحديثَ «حَسَنٌ لذاته» (انظر تعريفه في بابه) وقد يُحْكَم عليه بذلك لوجود دلائل تقوِّي معناه.

وإذا كان الحديثُ غريباً في السَّند فقط وهو الذي اشتهر من عِدَّة أوجُهٍ، ثم جاء من طريق غير مشهورةٍ ـ فهذا مُتَّفِقٌ مع تعريف (الحديث الحسن) عند الترمذي؛ لأنه يصدق عليه أنّه رُوِيَ من غير وجهٍ (انظر: «منهج النقد»: ص: ٢٧٢).

حَسَّنَ فُلانٌ حَدِيْثَهُ:

أي جعله حَسَناً، والراويُ الذي حُسِّن حديثُه هو الذي يُقال فيه: (حَسَنُ الحديثِ).

الحَسَنُ لِذَاتِهِ:

هو «الحَسَنُ» نفسُه (انظر تعريفه في بابه) وسُمِّي حسناً لذاته؛ لأن شروط الحسن موجودةٌ في الحديث نفسِه، ولا يحتاج إلى تقويةٍ من حديثٍ آخر ليَصِلَ إلى درجة الحسن.

الحَسَنُ لِغَيْرِهِ:

لغةً: قد مَرَّ تعريفُ اللُّغوي لـ«الحَسَن» في «الحسن».

أمَّا «لغيره» أي: أنَّ صفة الحُسْنِ لم تأتِ من ذات السند الأوَّل،

وإنما جاءتْ من انضمام غيره له.

واصطلاحاً: وهو الحديثُ الذي ترقَّى إلى درجة الحسن بالتقوية أيضاً (وهذا النوعُ هو المقصودُ في الأصل عند الإمام الترمذي من قوله «حديثٌ حَسَنٌ»).

وقد كَشَف الترمذيُّ النِّقَابَ عن هذا النوع من الحديث، وأبانَ مقصدَه منه؛ فقال يُعَرِّف «الحديثَ الحسن» في كتابه:

«وما قُلنا في كتابنا (حديثٌ حَسَنٌ) فإنما أردنا به حُسْنَ إسنادِه عندنا: كلُّ حديثٍ يُرْوَى لا يكون في إسناده من يُتَّهمُ بالكذب، ولا يكون الحديثُ شاذاً، ويُرْوَى من غير وجهٍ نحو ذاك، فهو عندنا حديثٌ حَسَنٌ» (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٣١٠).

فقد بيَّن الترمذيُّ أنه يشرح اصطلاحاً استعمله في كتابه خاصةً، ولم يجعل هذا شرحاً لاصطلاح المحدِّثين عامةً، ثم وصف «الحديثَ الحسنَ» بثلاثة أوصافٍ هي قيودٌ في التعريف تميِّزه عمَّا عداه:

الأول: «ألَّا يكون في إسناده من يُتَّهَمُ بالكذب».

هذا قيدٌ يخرج حديث المُتَّهَمِ بالكذب، ويدخل في الحسن ما كان بعض رواته سيِّىء الحفظ، أو مستوراً لم ينقل فيه جرحٌ ولا تعديلٌ.

أو اختلف في جَرْحِه وتعديلِه ولم يترجَّح فيه شيءٌ، أو مدلِّساً روى بالعنعنة، فإنَّ أوصاف هؤلاء يَصْدُق عليها عَدَمُ الاتهام بالكذب.

لكنَّ ظاهر هذا الوصف لراوي الحسن مُشْكِلٌ؛ لأنه يشمل الثقةَ والمُغَفَّلَ الشديدَ التغفيلِ الكثيرَ الخطأ. وحديثُ الثقة من الصحيح لا الحسن، والمُغَفَّلُ الكثيرُ الخطأ الفاحشُ لا يُعْتَبَرُ به.

والجوابُ عن هذا: أنَّه لا يَصْلُح أن يقصد الثقة بهذا التعبير؛ لأنه يشير إلى انخفاض منزلته، كما لا يَصْلُح أن يقال عن السَّيْف الصَّارم إنه خيرٌ من العصا!!

وأمَّا المُغَفَّلُ الذي يُخطىء الكثيرَ، فهو في حكم المُتَّهَمِ بالكذب؛ لأن الترمذي نفسَه صَرَّح بأنه لا يشتغل بالرواية عنه. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٨٤).

القيد الثاني: «ألا يكون الحديثُ شاذاً».

والمُتَتَبِّعُ يعلم أنَّ مراد الترمذي من الشَّاذِّ أن يروي الثقاتُ خلافَه، فاشترط في «الحديث الحسن» أن يَسْلَم من المعارضة؛ لأنه إذا خالف الثقاتِ كان مردوداً.

القيد الثالث: «أن يروى من غير وجهٍ نحوه».

يعني أن يروىٰ الحديثُ من طريقٍ أخرى فأكثر على أن تكون مثلَه أو أقوى منه لا دونه، ليترجَّح به أحدُ الاحتمالين ـ كما قال السَّخاوي (في «فتح المغيث» ١/ ٢٤٣) ـ لكن لا يُشْتَرط أن يُرْوَى بلفظه، بل يكفي أن يُرْوَى بمعناه من وجهٍ أو وجوهٍ أخر.

هذا ونلاحظ أنَّ الترمذي لم يشترط اتصالَ السند في «الحديث الحسن» فيدخل فيه المنقطعُ إذا استوفى سائرَ الشروط.

والحاصل:

أنَّ «الحسن لغيره» هو الحديثُ الذي فيه ضَعْفٌ غيرُ شديدٍ كأن يكون راويه ضعيفاً لا ينزل عن رتبةِ من يعتبر به، أو مدلِّساً لم يصرِّح بالسَّماع، أو كان سنده منقطعاً، وكل ذلك مشروطٌ بأمرين: ألا يكون الحديث شاذاً، وأن يُروَى من وجهٍ آخر مثلِه أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه.

وإذا أَطلق الترمذيُّ قولَ «حديث حسن» فإنَّ الأصل فيه أن يراد به «الحَسَنُ لغيره».

مثالٌ للحسن لغيره:

قال الترمذي: «حدَّثنا عليٌّ بن حُجْر، حدَّثَنا حَفْصُ بن غِيَاث عن حَجَّاج، عن عطية، عن ابن عمر قال: صَلَّيْتُ مع النبي ﷺ في السَّفر ركعَتَيْن وبعدها ركعتَين».

قال أبو عيسى: «هذا حديثٌ حَسَنٌ، وقد رواه ابنُ أبي ليلى، عن عطية، ونافعٌ، عن ابن عمر:

حدَّثنا محمد بن عبيد المُحَارِبي، حَدَّثنا عليُّ بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن عطية ونافع، عن ابن عمر قال: صَلَّيْتُ مع النبيِّ ﷺ في الحَضَرِ والسَّفَر: فصَلَّيْتُ معه في الحضرِ الظُّهْرَ أربعاً وبعدها ركعتَيْن، وصَلَّيْتُ معه في السفر الظُّهرَ ركعتَيْن وبعدها ركعَتَيْن.

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حَسَنٌ» انتهى في (باب ما جاء في التطوع في السفر): (٢/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨).

فالحديثُ في إسناده الأول «الحَجَّاجُ» وهو ابن أَرْطَأة. قال الحافظُ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «صدوقٌ كثيرُ الخطأ والتدليس». وفيه عطيةٌ وهو ابن سعد بن جُنَادة العَوْفي، وهو كسابقه أيضاً مع كونه شِيْعيّاً، لكن كُلاًّ منهما لم يُتَّهَمْ بالكذب ولم ينزل عن رتبة الاعتبار.

وقد حَسَّنَ الترمذيُّ حديثَهما؛ لأنه اعْتُضِدَ بروايته من وجهٍ آخر كما رأيتَ، وهذا الطريقُ الآخرُ فيه ابنُ أبي ليلى وهو فقيهٌ جليلٌ لكن تكلَّم فيه المحدِّثون من قِبَل حفظه. لكن الحديث تقوَّى بوُروده من هذا الطريق، ومن هنا حَسَّنه الترمذي.

حكم «الحديث الحسن لغيره»:

إنَّ «الحديثَ الحسنَ لغيره» حُجَّةٌ يُعْمَل به أيضاً عند جماهير

العلماء من المحدِّثين والأصوليين وغيرهم؛ لأنه وإنْ كان في الأصل ضعيفاً لكنه قد انْجَبَر وتَقَوَّى بوروده من طريقٍ آخر، مع سلامته من أن يُعارِضه شيءٌ، فزال بذلك ما نخشاه من سوء حفظ الراوي أو غفلته، وتحصَّل بالمجموع قُوَّةٌ تَدُلُّ على أنه ضَبَطَ الحديثَ، وحَسُنَ الظنُّ براويه أنه حفظه وأدَّاه كما سمعه، لذلك سُمِّيَ الحديث حَسَناً. (منهج النقد: ص: ٢٦٩ـ٢٧١).

«حَضَرَ» أو «حَضَرْتُ» أو «حَضَرُوْا»:

يُقال هذا للصَّغير الذي حضر مجلسَ الحديث، وهو دون سِنِّ التحمُّل.

الحِفْظُ حِفْظُ الثِّقَةِ:

أي: حفظُ الثِّقةِ لِمَا يقرأه على الشيخ.

حَقِيْقَةُ الرِّوَايَةِ:

أي: نقلُ السُّنَّةِ ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديثٍ أو إخبارٍ وغير ذلك.

الحَكُّ:

هو الكَشْطُ، ويُنْفَى به الزائدُ الذي ليس من الكتاب بسِكِّينٍ أو نحوه، والضربُ خيرٌ منه وأجوَدُ؛ لأن الحَكَّ تُهْمَةٌ عند المحدِّثين.

الحُكْمُ على إسْنَادِ الْحَدِيْثِ:

انظر «الحُكْمُ على الحَدِيْث».

الحُكْمُ عَلَى الْحَدِيْثِ:

المقصودُ بـ «الحكم على الحديث» أن نقرِّر النتيجةَ التي تَوَصَّلْنا إليها من خلال دراسة الإسناد بقولنا مثلاً: «هذا إسنادٌ صحيحٌ» أو «هذا

إسنادٌ ضعيفٌ» أو «هذا إسنادٌ موضوعٌ»، وذلك حَسَب قواعد دقيقةٍ وأصولٍ محدودةٍ، لا يستطيع تطبيقَها بشكلٍ جيِّدٍ إلاَّ من تمرَّس في بحث الأسانيد مُدَّةً طويلةً، وعرف طريقةَ القوم من تلك الممارسة الطويلة.

والحكمُ على مَتْنِ الحديث، فإنَّه يحتاج ـ زيادة على ما تقدَّم ـ إلى أمورٍ أخرى مهمَّةٍ، مثلُ النظر في ذلك المَتْنِ هل فيه شذوذٌ أو عِلَّةٌ قادحةٌ، أو هل رُوِيَ هذا المَتْنُ بإسنادٍ آخر أو بأسانيد أخرى يُمكن أن يتغيَّر الحكمُ بسببها؟

والحكمُ على مَتْن الحديث كقولنا مثلاً: «هذا حديثٌ صحيحٌ» أو «هذا حديثٌ ضعيفٌ» أصْعَبُ وأدَقُّ من الحكم على الإسناد وحده، فلا يقوى عليه إلا الأئمّة الجَهابِذَةُ، أو مَن عانى هذه الصَّنْعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطِّلاعٌ واسعٌ على الأسانيد والمتون. (انظر: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١٣٧ ـ ١٣٨).

الحُكْمُ عَلَى مَتْنِ الْحَدِيْثِ:

انظر: «الحكم على الحديث».

الحِكْمَةُ:

لغةً: إنَّ كلمة «حكمة» وُجِدَتْ في كلٍّ من أدبِ ما قبل الإسلام وما بعد الإسلام: ففي الشعر الجاهليِّ اسْتُخْدِم هذا المصطلحُ للأقوال المتَّسِمة بالعقلانية، والكلمات المتعلِّقة بالحكمة، وخيرُ مثالٍ على ذلك: عندما سمع الأَصْمَعِيُّ ـ الشاعر المخضرم ـ قصيدةً بعينها لسُوَيْد بن أبي كاهل عَلَّق قائلاً: «إنَّ العرب يَعُدُّونها من حِكَمِهِ» (المفضَّليات: ص ١٩٠).

وفي حِقْبَةِ ما بعد الإسلام، ذاتَ مرَّةٍ ـ روى عمرانُ بن حصين: «أنَّ الحديث النبوي لا يعدو أكثر من كونه شيئاً من الحكمة».

وقال بِشْر بن كعب «إنه كَتَب بحكمةٍ كذلك».

والنبيُّ ﷺ استخدم كَلِمه الحكمة بالمعنى الحرفي عندما قال: «خذوا الحكمةَ ولو من أفواه الكفَّار» (العقد الفريد: ٢/ ١٠٦).

ولنأخذ مثالاً آخر من الحقبة الإسلامية الأولى، لقد ذكر أنَّ معاوية قال لأحد رجال حاشيته: «إنَّه لرَدٌّ بارعٌ حكيمٌ من عدي بن حاتم بعد سماعه قولاً منه».

ويقول حبيبُ بن مَسْلَمة: دوّن هذا في كتابك إنها حكمة (العقد الفريد: ٤/ ١١٠).

فالحكمة تمَّ تعريفُها على أساس أن تَعْرِف جوهَر الأشياء وتتصرَّف طبقاً لمتطلَّباتها.

وبمعنى آخر إنَّها موافقة الحكم مع السُّلوك الشخصي، وبهذا المعنى استخدم علماءُ الفلسفة لفظَ «الحكمة».

وفي مناسباتٍ معروفةٍ تحدَّث القرآنُ عن الحكمة وعلاقتها بالكتاب، وفي مواضع أخرى استخدمها بمفردها.

ولكن ماذا تعني الحكمة؟ إنها بالضَّرورة تعني شيئاً آخر مختلفاً عما ذكره القرآنُ؛ لأن كلمة «حكمة» انفصلت من الكتاب بحرف العطف [و] كما في الآية ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾[النساء: ١١٣].

لقد تناول الإمامُ الشافعيُّ باستفاضة استعمال لفظي: الحكمة والكتاب، وخلصَ إلى أن الكتاب يقصد به القرآنُ الكريمُ، بينما

الحكمة تشير إلى سُنَّة النبي ﷺ (الرسالة: ص: ٢٤، و«جامع بيان العلم» ص ٢٤٧).

وبنفس هذه النتيجة فسَّر قتادةُ (المتوفى سنة ١١٨ هـ) قولَه تعالى: ﴿مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ فقال: «تشير آيات الله إلى القرآن، ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾ تعني: السُّنَّة (طبقات ابن سعد: ٨/ ١٤٤).

وربما يكون الشافعيُّ قد استعار تفسيراً لكلمة الحكمة بالسنة من الإمام قتادة؛ لأن الشافعي يقول «لقد سمعتُ علماء القرآن ـ وقتادة واحداً منهم ـ يقولون بأن الحكمة تعني سُنَّةَ النبي ﷺ (الرسالة: ص: ٢٤).

ومع هذا ستظل حقيقة: أن الحكمة مساويةٌ تماماً للسُّنَّة بإجماع العلماء بعد الشافعي بذلك؛ ولأنَّ الشافعي لم يَضَعْ خطاً فاصلاً بين الحديث والسنة فيمكن أن نقول: إن الحكمة عنده مساويةٌ للحديث.

ويبدو أنَّ الحسن البصري اعتاد أن يستخدم هذا المصطلحَ بمعنى الحديث، ففي خطابه الشهير إلى الخليفة عبد الملك يُشير إلى حكمة الآباء، ويقول: «إنهم يتصرَّفون وفقاً لأوامر الله، لقد رَوَوْا حكمتَه، واتبعوا سنةَ رسول الله ﷺ.

فكلمة «حكمة» التي استخدمت هنا مع كلمة «سنة»، وكلمة أوامر الله ارتبطت بتعبيرِ «روى» توضح أن الحكمة بالنسبة للحسن البصري تعني الحديث. (انظر «دلائل التوثيق المبكِّر للسنة والحديث» ص: ١٢٨ ـ ١٣٠).

حُكِيَ:

وهي بمعنى «رُوِيَ».

حل:

رَمْزٌ لأبي نُعَيْم الأَصْبَهاني في «حِلْيَة الأولياء».

الحَلَقَةُ:

أي: مجلس التحديث.

حم:

رَمْزٌ للإمام أحمد بن حَنْبَل في مُسْنَده.

حَمَّادَانِ:

عند الإطلاق يُقْصَدُ بهما الإثنان من أئمة الحديث:

الأوَّلُ ـ حَمَّادُ زيد بن دِرْهم الأَزْدِي، الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البَصْري، ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ، من كبار الثامنة، مات سنة (١٧٩ هـ)، وله إحدى وثمانون سنة (تقريب التهذيب: ص: ٧٨).

قال ابنُ مهدي: لم أَرَ أحداً قطُّ أعلم بالسُّنَّة وما يَدْخُل في السُّنَّة مِن حَمَّاد بن زيدٍ» (شرح علل الترمذي: ١/ ١٨٩).

والآخرُ ـ حَمَّاد بن سَلَمة بن دينار البَصْري، أبو سلمة، ثقةٌ عابدٌ، من كبار الثامنة، مات سنة (١٦٧ هـ).

قال ابنُ عدي «حَمَّاد من أجِلَّة المسلمين، وهو مفتي البَصْرة، وقد حَدَّث عنه مَن هو أكبرُ منه سِنّاً، وله أحاديثٌ كثيرةٌ وأصنافٌ كثيرةٌ ومشايخ.

وهو كما قال ابنُ المَدِيْني: «من تكلَّم في حَمَّاد بن سلمة فاتَّهِمُوْه في الدِّين» (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٨٣).

حَمَّالَةُ الْحَطَب:

من عبارات الجَرَح في الراوي، استعملها الإمامُ يحيى بن مَعِين في (النَّضْر بن منصور الباهِلي، ويقال: العَنْزِي، ويقال: الغَنَوي، ويقال: الفَزَارِي، أبي عبد الرحمن، الكوفي).

قال عثمانُ بن سعيد الدَّارِمي: قلتُ: ـ أي: ليحيى بن معين ـ: النضر بن منصور العَنْزي تَعْرِفه؟ يروي عنه ابنُ أبي مَعْشر، عن أبي الجنوب، عن عليٍّ، من هؤلاء؟ فقال: هؤلاء حَمَّالة الحطب. (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي: ص: ٢٢٠).

ولقد بَيَّن ابنُ أبي حاتم مُرادَ يحيى بن معين مِن قوله هذا، فقال بعد إيراده: يعني: أنهم ضعفاء.

ويتبيَّن هذا المرادُ أيضاً من ابن معين نفسه، فقد صَرَّح بتضعيف النضر بقوله: ليس بشيءٍ، وقال مرَّةً: ضعيفٌ، ومرَّةً: ليس بثقةٍ، كذَّابٌ، وقال عنه أيضاً: مُنكَرُ الحديث.

وللوقوف على المعنى اللُّغَوِي لهذه اللفظة يقول الثَّعالبي: «حَمَّالة الحطب هي أمُّ جميل بنت حربٍ امرأة أبي لَهَبٍ، وأخت أبي سفيان التي ذكرها الله تعالى في سورة تبت، يضرب بها المثل في الخُسْران، فيقال: أَخْسَر من حمَّالة الحطب، قال الشاعر:

جَمَعْتَ شيئاً ولم تُحْرِز له بَدَلاً ... لأنتَ أَخْسَرُ مِن حَمَّالة الحَطَب

وبهذا يتبيَّن مراد ابن معين من تعبيره هذا، وهو توهين الراوي وتضعيفه. (شرح ألفاظ التجريح النادرة: ص ٨٨).

الحُمْرَةُ:

علامةٌ بالمداد الأحمر تلحق الزيادات على الرواية في كتب الحديث.

قال الحافظُ العِراقي: «إذا كان الكتابُ مَرْوِيّاً بروايتين فأكثر، ويقع الاختلافُ في بعضها، فينبغي لمن أراد أن يجمع بين روايتين فأكثر في نسخةٍ واحدةٍ أن يَبني الكتابُ أوَّلاً على روايةٍ واحدةٍ، ثم ما كان من روايةٍ أخرى ألحقها في الحاشية أو غيرها، مع كتابة اسم راويها معها، أو بالإشارة إليه بالرمز إنْ كانت زيادةً، وإن كان الاختلافُ بالنقص أعلم

على الزائد أنه ليس في رواية فلانٍ باسمه أو بالرمز إليه، وإنْ شاء كتب زيادةَ الرواية الأخرى بحُمْرَةٍ، وما نقص منها حوّق عليه بالحمرة» (انظر: «التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٥١).

الحَمْلُ فِيْهِ عَلَى فُلَانٍ:

أي المُتَّهَم بوضعه فلانٌ، وعليه فتكون من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

وقد جعلها الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى من الثانية عند السَّخاوي، والسِّنْدي، ولا أَظُنُّ ذلك يستقيم على تقسيمهما، فقد نقل عنهما المحدِّثُ عبد الحي اللَّكْنَوِيّ في «الرفع والتكميل»: أنَّ المرتبة الثانية عندهما من وُصِفَ بدَجَّال و(كَذَّابٍ) و(وضَّاع)، والثالثة من قيل فيه: (يسرق الحديثَ)، أو (مُتَّهَمْ بالكذب أو الوَضْع)، فكان حَقُّ هذه الجملةِ بهذا المعنى الذي قرَّرتُه وقرَّره الشيخُ أيضاً قبلي، هو المرتبة الثالثة على تقسيمهما، لا الثانية، والله أعلم. (انظر: «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ٩٨ وحاشية «الرفع والتكميل»، ص ١٦٨ ـ ١٦٩).

الحَوَاسُ الخَمْسُ:

وهي: السَّماع، والمشاهدة، واللَّمس، والذَّوق، والشَّمّ.

حَيَوَانٌ مُتَّهَمٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (موسى بن عبد الله الطويل، المتوفى بعد المئتين للهجرة).

قال الذهبي بعد أن أورد له بعضَ الأحاديثِ الموضوعةَ: ومنها ما روى بالسند إلى موسى الطويل أنه قال: (رأيتُ عائشة رضي الله عنها).

بالبصرة على جمل أورق في هودجٍ أخضر) قلتُ: انظر إلى هذا الحيوان المتّهم، كيف يقول في حدود سنة مئتين: أنه رأى عائشة فمن الذي يصدِّقه؟! (ميزان الاعتدال: ٤/ ٢١٠).

حَيَّةُ الوَادِي:

من عبارات التَّوثيق النادرة، كان سفيان بن عُيَيْنَةَ يُسَمِّي بها (الإمامَ عليّ بن المَدِيْني، المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)، وذلك لقُوَّةِ معرفتِه بالرِّجال والسُّنَّة ودِقَّة نظرِه، فلا يخفى عليه زَغَلُ الواهين والضعفاء. (حاشية «قواعد في علوم الحديث»، للتهانوي ص: ٣٢٤).

حـــــرف الخـــــاء

خ:

رَمْزٌ للإمام البخاري في صحيحه.

الخائبُ:

من عبارات التجريح النادرة التي استعملها النُّقّاد في تجريح (سليمان بن داود المنقري البَصْري الشَّاذَكُوني، المتوفى سنة ٢٣٤ هـ) ما رُوي عن الإمام الناقد يحيى بن سعيد القطَّان البصري أنه كان إذا ذُكر عنده الشاذكوني قال: «ذاك الخائب» (العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٨).

المعنى اللغوي:

خابَ يخيبُ خَيْبَةً: حُرِم ولم يَنَلْ ما طَلَب

والخَيْبة: الحِرْمانُ والخُسْران، وفي حديث عليّ، كرَّم الله وجهه: مَنْ فازَ بكُمْ، فقد فازَ بالقَدْحِ الأخْيَبِ أي بالسَّهْمِ الخائِب، الذي لا نصيبَ له، من قِداحِ الميْسرِ، وهي ثلاثة المَنيحُ، والسَّفيحُ، والوغْدُ.

والوَغْدُ هو الخائب. (انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»).

وقال الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿ ۞ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾[طه: ١١١].

وكلُّ من ظلَم فهو خائبٌ خاسرٌ (الكشاف: طه: ١١١).

وقولُ القطَّان ينطبق على الشَّاذكوني فأيُّ ظلمٍ وأيُّ خسرانٍ لمن لم ينفعه اللهُ بعلمه، وصَدَق الحافظُ ابن قيِّم الجوزيّة حينما قال: «ومن عقوباتها ـ أي الذنوب ـ إنها تمحق بركةَ العُمُر، وبركَة الرزق، وبركَة العلم، وبركةَ العمل، وبركةَ الطاعة». (الجواب الكافي: ص: ٩٦).

الخَبَرُ:

لغةً: (الخَبَر) النَّبأُ، وجمعُه: أخبارٌ (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: فيه ثلاثةُ أقوالٍ.

١ ـ الخَبَرُ: مُرادِفٌ للحديث، أي: معناهما واحدٌ.

٢ ـ الخَبَرُ: مُغايِرٌ للحديث؛ لأن الحديث هو ما جاء عن النبيِّ ﷺ، و(الخَبَرُ) ما جاء عن غيره.

٣ ـ الخَبَرُ أعَمُّ من الحديث: أي: أنَّ الحديث ما جاء عن النبيِّ ﷺ، و(الخَبَرُ) ما جاء عنه، أو عن غيره (شرح النخبة: ص١٨).

كان (الخَبَرُ) مصطلحاً عامّاً لـ (المرفوع) و(الموقوف) من الأحاديث، وعليه فهناك عبارةٌ تقول «كلُّ حديثٍ يَعُدُّ خَبراً، وليس كلُّ خَبَرٍ يُعَدُّ حديثاً (قواعد التحديث: ص: ٦٢).

وذَهَب علماء خُرَاسان خطوةً أبعد من هذا: فقد ساوَوْا بين (الخبر) و(حديث) النبي ﷺ، وميَّزوا أيضاً بين (الموقوف) و(المرفوع) من الأحاديث، وأطلقوا على الأول: «الأثر»، والثاني أطلقوا عليه:

«الخبر». وبهذه الطريقة أصبح الحديث والخبر متماثلين (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٣).

خَبَرُ الآحَادِ:

انظر «الآحَادُ» في حرف الألف.

الخَبَرُ المُتَوَاتِرُ:

انظر «المُتَواتِرُ» في حرف الميم.

خَبَرُ الْوَاحِدِ:

انظر «الآحَادُ» في حرف الألف.

خَبَّرَنا:

هي من الألفاظ التي خصَّص بها الإمام الأوزاعيُّ الإجازةَ المجرَّدة (تدريب الراوي: ٢/ ٣١).

خت:

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه معلَّقاً.

خد:

رَمْزٌ للإمام البخاري في كتابه «الأدب المفرد» كما ذكره السُّيوطيُّ في «الجامع الصغير».

خُذْ عَنِّي:

من ألفاظ التحمُّل التي ذكرها الرَّامَهُرْمُزِي في كتابه «المحدِّث الفاصل...». (تدريب الراوي: ٢/ ٢٣).

خُرَافَةٌ:

من عبارات التضعيف النادرة، استعلمها الثقةُ الحُجَّةُ إبراهيم بن

سَعْد بن إبراهيم الزهري المَدَني (المتوفىٰ سنة: ١٨٥ هـ) في تضعيف شأن (إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم المدني).

فقد روى العُقَيْليُّ بسنده إلى إبراهيم بن سعد أنه قال: «كنا نسمِّي إبراهيمَ بن أبي يحيى، ونحن نطلب الحديثَ: خرافةً». (الضعفاء: ١/ ٦٢).

وكلمةُ «خرافة» جاءت في حديثٍ رَوَتْه عائشةُ وأنسٌ رضي الله عنهما قالت عائشة: حدَّث رسولُ الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ نساءَه حديثاً، فقالت امرأةٌ منهن: كأنَّ الحديثَ حديثُ خرافةٍ فقال: «أتدرون ما خُرافة؟ إنَّ خرافة كان رجلاً من عُذْرَةَ أسَرَتْهُ الجنُّ في الجاهلية، فمكث فيهم دهراً ثم رَدّوه إلى الإنس، فكان يحدِّث الناسَ بما رأى فيهم من الأعاجيب.

فقال الناسُ: حديثُ خرافة (رواه الترمذي في الشمائل، باب ما جاء في كلام رسول الله ﷺ في السمر. وأخرجه أحمد في مسنده٦: /١٥٧).

ووَرَدَتْ في كتب اللغة، وغريب الحديث والأمثال، والأدب.

المعنىٰ اللُّغوي:

قال ابن منظور: والخرافة: الحديثُ المُسْتَمْلَحُ من الكذب. ثم قال بعد ذكره لحديث عائشة رضي الله عنها: ولا تدخله الألفُ واللاَّمُ؛ لأنه معرفة إلا أن يُراد به الخرافات الموضوعة من حديث اللَّيل أجروه على كلِّ ما يُكَذِّبُونه من الأحاديث، وعلى كلِّ ما يُسْتَمْلَحُ ويُتعجَّب منه. (لسان العرب).

والمعنى اللُّغوي الذي ذكره أهلُ الحديث، واللغة، والأدب ينطبق على حال (إبراهيم بن أبي يحيى) فقد كذَّبهُ جمعٌ من الأئمة النقاد الصَّيارفة في تمييز الحديث ومعرفة الرجال.

واستعملها أيضاً أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني في تضعيف (بقية بن الوليد أبي يُحْمِد الحِمْصي، المتوفىٰ سنة: ١٩٧ هـ). حيث قال: وأمَّا أبو يُحْمِد فرحمه الله وغفر له، ما كان يبالي إذا وجدَ خرافةً عن أن يأخذُهُ فأمَّا حديثه عن الثقات فلا بأسَ به. (أحوال الرجال: ص: ١٧٥).

ولعلَّ هذا التعبيرَ يصدق على (بقية) الذي وصفه الذهبيُّ بقوله: «وبقية ذو غرائب وعجائب ومناكير». (ميزان الاعتدال: ١/ ٣٣٩).

خَرَّجَ لِفُلَانٍ:

أي أَسْنَدَ له أو: خَرَّج لِغَير واحدٍ. أو: خَرَّج كتابَه، أو: خَرَّج التخاريجَ لنفسه.

مثاله:

١ ـ ابن النَّجَّار مُحِبّ الدين محمد بن محمود البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) قال الحافظُ الذهبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٤٢٨): «وخَرَّج لغير واحدٍ».

٢ ـ ويحيى بن مَنْدَه (المتوفى سنة ٥١١ هـ)، قال الذَّهبي في «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٢٥٠): «وخرَّج التخاريجَ لنفسه».

٣ ـ وفي ترجَمة: ابن ناصر السَّلامي (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ) قال الحافظ ابن رجب عنه في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٢٨): «واستملى للأشياخ الكثيرَ، وخرَّج لهم التخاريج الكثيرةَ».

خِرِّيجُ فُلَانٍ:

انظر «تَخَرَّج بفلانٍ».

خَشَبِيٌّ:

أي: شيعيٌّ، ولا يَضُرُّه ذلك، وليست هذه من ألفاظ الجَرْح إلاَّ فيما يروي عن بدعته، أو يدعو إليها.

مثال من ذُكِر فيه ذلك:

١ ـ (مالك بن إسماعيل بن دِرْهَم أبي غَسَّان النَّهْدي، المتوفىٰ سنة: ٢١٩ هـ) من كبار شيوخ الإمام البخاري، مُجْمَعٌ على ثقته، روى له الجماعةُ.

ذكره ابنُ عدي في «الكامل» من أجل قول الجُوْزَجاني: «إنَّه كان خَشَبِياً».

قال الحافظ: «يعني شِيْعِياً» (انظر «هدي الساري» ص: ٤٤٢).

٢ ـ ذكر الحافظُ ابن حجر في ترجمة (هشام بن حَسَّان الأَزْديُّ القُرْدوسيُّ أبو عبد الله البَصْري، المتوفىٰ سنة: ١٤٨ هـ) قول شُعَيْب بن حرب عن شُعْبَة في هشام: «لو حابيتُ أحداً لحابيتُ هشامَ بن حسَّان، وكان خَشبيّاً، ولم يكن يحفظ» (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٦٩).

الخَصَائِصُ:

نوعٌ من التأليف عند المحدِّثين يقصدون به جمعَ الأحاديث الواردة في خصوصية النبيِّ ﷺ، مثل: أنه ﷺ سيِّدُ ولدِ آدم يوم القيامة، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «أنا سيِّدُ وَلَدِ آدمَ يومِ القيامة، وأوَّلُ من يَنْشَقُّ عنه القَبْرُ، وأوَّل شافعٍ، وأوَّلُ مُشَفَّعٍ».

وفي حديثٍ آخر في الصحيحين: «أنا سيِّدُ النَّاسِ يومَ القيامة».

ومن خصائصه: أنه ﷺ خاتَمُ النبيِّين كما في حديث أبي هريرة

رضي الله عنه مرفوعاً: «مَثَلِي ومَثَلُ الأنبياءِ كمَثَلِ رَجُلٍ بَنى بُنْيَاناً، فأَحْسَنَهُ وأَجْمَلَهُ، فجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بهِ، ويَقُوْلُوْنَ: ما رَأَينا بُنْيَاناً أَحْسَنَ مِنْ هَذَا إلاَّ هذه اللَّبِنَةَ، فكُنْتُ أنا تلك اللَّبِنَة». (أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، برقم: ٢٢٨٦).

ولهذا اهتمَّ المحدِّثون بتأليف كتب الخصائص بالنبي ﷺ. ومن هذه الكتب:

١ ـ **الدُّرُّ الثمين في خصائص النبي الأمين**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي (المتوفىٰ سنة: ٥٩٧ هـ).

٢ ـ **خصائص النبي ﷺ**: للحافظ علاء الدين مُغُلْطَاي، (المتوفىٰ سنة: ٧٦٢ هـ).

٣ ـ **غاية السّول في خصائص الرسول ﷺ**: للحافظ ابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤ هـ).

٤ ـ **الأنوار بخصائص المختار**: للحافظ ابن حجر العَسْقلاني، (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ).

٥ ـ **الخصائص الكبرى**: للحافظ أبي بكر جلال الدين السُّيوطي، (المتوفىٰ سنة: ٩١١ هـ).

خط:

رَمْزٌ للحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد».

الخَطَّابِيَّة

أحدُ فِرَق الشِّيعة، وهم أتباعُ (أبي الخطَّاب بن أبي زينب) وهو مولىٰ لبني أسد، وهم خمسُ فِرَقٍ يزعمون: أنَّ رُسُل الله وحُجَجَه على خَلْقه لا يزال منهم رسولان، أحدهما ناطقٌ ـ وهو محمد ـ والآخرُ

صامتٌ ـ وهو عليُّ بن أبي طالب ـ، وزعموا أنَّ أبا الخطَّاب نبيٌّ، وأنَّ الرُّسُل فرضوا عليهم طاعتَه (انظر: «مقالات الإسلاميين» ١/ ٧٦).

خَفّ الضَّبْط

أي: قَلَّ. يقالُ: خَفَّ القومُ خفوفاً، قَلُّوا.

خَفِيْفُ الضَّبْطِ:

أي: قليل الضَّبْطِ.

الخَفِيُّ:

انظر «المُرْسَل الخَفِيّ» في حرف الميم.

خَفِيُّ الإرْسَالِ:

انظر «المُرْسَل الخَفِي» في حرف الميم.

الخِلَعِيَّاتُ:

لأبي الحسن علي بن الحسن بن الحسين المَوْصلي الأصل، المصري الشافعي الخِلَعي (المتوفى سنة ٤٩٢هـ)، وله (الفوائد العشرون) جَمَعها وخَرَّجها أبو نصر الشِّيرازي، وسمَّاها «الخِلَعِيَّات» (سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٧٦).

والخِلَعِيُّ هذا شيخٌ معتزليٌّ له عُلُوٌّ في الرواية، وعنده فوائد كما قال ابنُ العربي، حَدَّث عنه الحُمَيْدِيُّ. (سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٧٦).

خُلْفٌ:

المعنىٰ اللُّغَوي:

بضَمٍّ الخاء وإسكان اللاَّم: الإخلال بالوعد وعَدَمِ الوفاء به، وبكسر الخاء وإسكان اللاَّم (خِلْف) المختلف ـ العُشْبُ الذي يَنْبُتُ في

الصَّيف، وشُبِّه الراوي الذي يأتي بما يخالف به الثقاتُ بالنَبْتَة التي مَوْسِمُها الشِّتاءُ فشَذَّتْ واحدةٌ فنبتتْ في الصَّيف على غير العادة والمألوف.

معناه عند المحدِّثين:

أي في الرَّاوي اختلافٌ بين العلماء، فوثَّقه بعضُهم وضَعَّفه بعضُهم. أو أنَّ الراوي المتكلَّم فيه يأتي في رواياته بما يُخالِف الثقات. فيُكْتَبُ حديثُه للاعتبار وهو دون قولهم: (لَيِّنٌ).

قال المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي: «وأمَّا ألفاظُ الجرح فلها مراتبُ سِتّ، فأدناها ما قَرُبَ من التعديل، فإذا قالوا: (لَيِّنُ الحديث)... فيه خُلْفٌ». (قواعد في علوم الحديث: ص: ٢٥١).

مثال من ذكرت فيه:

زَمْعة بن صالح الجَنَدي اليَماني:

في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٨١) قال البخاريُّ: «يُخالِف في حديثه» تركه ابنُ مهدي أخيراً، وقال النَّسائي: لَيْس بالقوي، كثيرَ الغَلَطِ، وقال أبو داود: ضَعِيْفٌ».

الخَمْسَةُ:

هم: الإمام أحمد، وأصحاب السُّنَن الأربعة.

الخُمَاسِيَّاتُ:

وهي كتبُ الأحاديث، يكون في إسنادها خمسةُ أشخاصٍ بين المصنِّف والنبيِّ ﷺ، وتوجد مثلُ هذه الكتب لمُسْنِدِ العراق في وقته: أبي الحسن أحمد بن محمَّد بن أحمد (ابن النقور) البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٠ هـ)، وعند الإمام علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ،

(المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ) في سُنَنه، وأبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد النَّيسابوري، (المتوفىٰ سنة: ٥٣٣ هـ). (انظر: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٩٩).

الخَوَارِجُ:

تعود نشأةُ الخوارج السياسية إلى حادثة التحكيم في صِفّين سنة ٣٧ هـ في خلافة الإمام عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، حين اعتبر الخوارجُ قضيةَ التحكيم أمراً خارجاً عن الإسلام فضلاً عما يترتَّب عليه من نتائج، وتبعاً لذلك فإنهم طالبوا عليّاً بإعلان التوبة والبراءة حتى انتهى بهم الأمرُ إلى الخروج عليه.

على أنَّ الجذور التاريخية للخوارج تعود إلى عهد النبيِّ ﷺ، إذا ما راعينا ظاهرَ التسمية التي تعني الخروجَ على الإمام وطاعة وليِّ الأمر، دون تحديدٍ لزمنٍ معيَّنٍ، فقد جاءَ في الصحيح من قولِه عليه الصَّلاة والسَّلام رَدّاً على من أنكر عليه قِسْمَةَ عطاءٍ بين أصحابه: «إنَّه يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِىءِ هذا قومٌ يَتْلُوْنَ كِتَابَ اللهِ رَطْباً، لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُوْنَ مِنَ الدِّيْن كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَة» قال: «لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُوْدَ». (أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، برقم: ٤٣٥١).

والخوارج فِرَقٌ كثيرةٌ جدّاً، ك:

١ ـ الأزارقة.

٢ ـ والنجدات.

٣ ـ والعطوية.

٤ ـ والعجاردة.

٥ ـ والإباضيَّة.

٦ ـ والصُّفَرية.

٧ ـ والبَيْهَسِيَّة.

٨ ـ والحَرُوْرِيَّة.

انظر تعريفَ بعضاً منها في بابه.

مبادئ الخوارج العامَّة:

لعلَّ من أهمِّ مبادئهم العَقَديَّة: القولُ بالحاكمية، بمعنى أنه لا حُكْم إلا لله، وهو قولُ حَقٌّ لا يختلف عليه اثنان، ولكن الخوارج يرون أنَّ مجرَّد مخالفة الإنسان لحكم الله يخرج من الملة؛ لأنه ترجيحٌ لحكم العباد على حكم الله.

والخوارجُ يذهبون إلى تعديل الصحابة قبل الفتنة، ويكفِّرون عليّاً وعثمان وأصحاب الجَمَل، والحكمين ومن قبلهما، وما قضوا به، وهذا كلامٌ خطيرٌ في ذاته ويستلزم ردَّ مروياتِ الصحابة الكرام بعد الفتنة.

ثم إنَّ من معتقداتهم: عَدَمُ التفريق بين المؤمن والكافر في مرتكب الكبيرة، فالفاعلُ لها فاسقٌ، والفاسق في نظرهم كافرٌ؛ لأن من عطل الشرائع وفعل المحظورات، فعلاً أو تركاً، يُعَدُّ كافراً؛ لأن الإيمان كلٌّ لا يتجزَّأ، ولذا فقد تطاولت ألسنتهُم في الصحابة الكرام، فكفَّروا أكثرهم، فعليٌّ ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ ومن تَبِعَهما كفَّارٌ تنبغي مقاتلتُهم.

كما يرى أكثرُهم استحلالَ دماء المخالفين لهم من المسلمين، وأنكروا كثيراً من الأحكام الشرعية لوُرودها في السُّنَّة دون القرآن الكريم، ويظهر أنَّ أكثرهم كانوا على درجةٍ من الجهل بالحديث ودوره كمصدرٍ من مصادر التشريع، فأنكروا رَجْمَ الزاني المحصن،

وأجروا أحكامَ القرآن على ظاهرها دون الرجوع إلى السُّنَّة فيما تدعو الضرورةُ إليه، فقطعوا يدَ السارقِ دون نظرٍ فيما إذا كان المسروقُ قد بلَغ النصابَ أم لا، ودون الالتزامِ بالسُّنَّة في تحديد موضعِ القطع، وجَوَّز بعضُهم نكاحَ بناتِ الأبناء والبنات، وقالوا بخَلْق القرآن، والقَدَرِ، ووُجوب الخروج على الأئمة إنْ بدا منهم ما يفسّق. (انظر «نقد العلم والعلماء» لابن الجوزي، ص: ٩١ ـ ٩٢، و«الفرق بين الفِرَق» ص: ٥٥، و«مقالات الإسلاميين» ص: ٢٠٣).

وخلاصةُ القول: أنَّ عامة الخوارج حرَّموا كثيراً مما أحَلَّ الله، وأحَلّوا كثيراً مما حرَّم الله، وهذه سمةٌ غالبةٌ عند أكثرهم، وإنْ كان هذا الحكمُ لا يجري عليهم جميعاً، فلقد كان منهم من هو على درجةٍ كبيرةٍ من الفهم والمعرفة بأحكام الإسلام ومقاصده، وهذا هو الذي سَوَّغ لبعض المحدِّثين قبولَ الرواية عمَّن يُوْثَق بدينه وأمانته منهم.

الخوارج والحديث:

لقد شارك الخوارجُ غيرهم روايةَ الحديث، ولكنهم لم يبلغوا فيه ما بَلَغه باقي المسلمين، ويعود ذلك إلى انشغالهم بأمورٍ تبدو في نظرهم أكثرَ أهميةٍ، كالعمل على تنصيب الخلافة فيمن يقوى عليها في نظرهم، وما زالوا يُحارِبون في سبيل ذلك في وقتٍ كانت الروايةُ في أحسن عصورها، لاعتقادهم أنَّ الولاة وقتئذٍ كانوا غاصبين للولاية، والخروج عليهم واجبٌ إحقاقاً للحقِّ، وتحكيماً لأمر الله.

والخوارجُ على ما يبدو لم يَرِثُوا أسلافاً في الحديث وعلمِ الرواية، لا من الصحابة ولا من التابعين، مما ساعد على اتساع الفَجْوة بينهم وبين الحديث وروايته.

ولا رَيْبَ: أنَّ اعتقاد الخوارج بكُفْر مرتكبِ الكبيرة ـ والكَذِبُ

منها ـ قد خَفَّف إلى حدٍّ كبيرٍ من حِدَّة الصراع بينهم وبين المحدِّثين في موضوع قبول الرواية، على ما في هذا المعتقد من خطورةٍ، إلا أنه جعل من الخوارج أهلاً للثقة في نقل الحديث، وقد صَرَّح بذلك غيرُ واحدٍ، كالإمام أبي داود السِّجِسْتاني الذي يقول: «ليس في أصحاب الأهواء أَصَحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حِطَّان، وأبان حسان الأعرج» (الكفاية: ١٣٠).

وهذا الذي جَرَى عليه الإمامُ البخاري وغيرهُ ممن روى لهم في مصنَّفاته.

يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في معرض الرَّدِّ على الشيعة: «ونحن نعلم أنَّ الخوارج شَرٌّ منكم، ومع هذا فما نَقْدِر أن نرميهم بالكذب؛ لأننا جَرَّبْناهم فوجدناهم يتحرَّون الصِّدْقَ لهم وعليهم». وقال في موضعٍ آخرَ: «ومن تأمَّل كتبَ الجرح والتعديل رأى المعروفَ من مصنِّفيها بالكذب الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، والخوارجُ مع مُرُوْقهم من الدِّين فهم أَصدقُ الناس، حتى قيل: إنَّ حديثهم أَصَحُّ الحديث» (السنة: ١/ ١٥).

وقد بَرَّر الحافظُ ابن تيمية صِدْقَ الخوارج بالإضافة إلى معتقدهم فيه ـ أي الصدق ـ بأنَّ بدعتهم لم تكن عن زَنْدَقَةٍ وإلحادٍ، بل عن جهلٍ وضلالٍ في معرفة معاني الكتاب (منهاج السنة: ١/ ١٩). وهذا الحكمُ يَصْدُق على جميع الخوارج؛ إذ إنَّ جميع فِرَقِهم يُبَرَّؤون من الكذب وذوي المعصية الظاهرة. (الكامل: للمبرّد، ٢/ ١٠٦).

علىٰ أنَّ القول بأنَّ حديثهم أَصَحُّ الحديث أولى أن لا يكون على إطلاقه لما سنورده بعد من نسبة الوضع إليهم على ما رواه عبد الله بن لَهِيْعَة احتياطاً.

على أنَّ هناك اتجاهاً آخر يمثِّله بعضُ المحدِّثين، كعبد الرحمن بن مَهْدي وغيرِه ممن يرون رَدَّ مروياتهم بحُجَّةٍ أنَّ أحد الخوارج نَسَبَ إليهم الوضعَ في الحديث، قال ابن لَهِيْعَة: «سمعتُ شيخاً من الخوارج تابَ ورَجَع يقول: إنَّ هذه الأحاديثَ دِيْنٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم، فإنّا كنّا إذا رأينا أمراً صَيَّرْناه حديثاً. (لسان الميزان: ٩/١).

ومهما يكن من أمرٍ، فإنَّ دور الخوارج في ميدان الرواية كان محدوداً إلى حدٍّ ما، كما أنَّ ما أُضيف إليهم من وَضْعِ الحديث كان على نطاقٍ ضَيِّقٍ جداً إذا ما لُوحِظَتْ معتقداتُهم واعتمادُ أكثرهم على ظواهر القرآن دون السُّنَّة؛ ولأنهم من العربِ الخُلَّص، والعربُ لولا مخالطتُهم العجمَ ما كذبوا، ولم يُعْهَدْ عنهم ذلك في الجاهلية، ولربما يموت الرجلُ مع علمه أنَّ الكذب ينجيه فلا يفعل خشيةَ أن يُعْهَدُ عنه ذلك، ولم يكن من السهل على غير العرب أن يدخلوا فيهم كما هو حال الشيعة، ثم إنَّ الصراحةَ كانت شعارُهم، فلم يكن في نظرهم ما يدعو إلى وضع الحديث للتأكيد على صحة مذهبِهم طالما كان بالإمكان إحلال السَّيْفِ محلَّه.

وإذا دَقَّقْنا النظرَ في الأدلة التي ساقها أصحابُ الرأي الثاني ـ أعني القائلين بكذب الخوارج ـ فإنَّ ما رواه ابنُ لَهِيْعة غيرُ ثابتٍ في تحديد أنَّ القائل كان من الخوارج، بل الذي وَرَد أنه كان من أهل البِدَع دون تخصيصٍ، كما ذكر ذلك غيرُ واحدٍ من مصنِّفي كتب الرواية. (الكفاية: ١٢٣).

وعلى فرض الجَزْم بصحة هذه الرواية فإنَّ القلب ليميل إلى القول بأنَّ الوضع عند الخوارج قليلٌ نادرٌ، والعبرة عندي بما يُشْبِه الإجماعَ على صِدْق الخوارج ومجانبتهم الكَذِبَ، ويشهد لذلك عَدَمُ

نسبة الكَذِبِ أو الوَضْعِ الخارجيِّ في كتب الجَرْح التعديل إليهم، فضلاً عن عَدَمِ وجود أحاديثَ موضوعةٍ نُسِبَتْ إليهم.

الإشكال في توثيق النواصب وتضعيف الشيعة:

إنَّ المحدِّثين كانوا أقربَ إلى توثيقِ الخوارج منهم إلى الشيعة، مع أنَّ كِلاَ الفريقين جانب الصوابَ فيما ادَّعاه ودعا إليه، وكيف يَسُوْغ أن يُعَدَّ من نُسِبَ إلى التشيُّع ـ وأعني به مجرَّد حُبِّ عليٍّ وتفضيله على الصحابة ـ مجروحاً في وقتٍ تجد فيه أنَّ بعض الخوارج يرون ابن مُلْجِم (قاتِل عليٍّ رضي الله عنه) من أهل الفضل، ويشهدون له بالجَنَّةِ، وأنَّ ذا الخويصرة [حرقوص بن زهير الخارجي، الذي قال فيه النبيُّ ﷺ حين أنكر على النبيِّ عليه الصلاة والسلام قسمةَ عطاء بين أصحابه: «سيَخرُجُ من ضِئْضِىء هذا قومٌ يَمْرُقُونَ من الدِّين كَما يَمرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة» الحديث] كذلك، ويشهد بعضهم لنفسه بالجَنَّة؟! (انظر «مقالات الإسلاميين» ص: ١١٩، و«الفرق بين الفِرَق» ص: ٧٦ ـ ١٠٤).

ويزيد وضوحُ الإشكال إذا ما عَلِمْنا ما وَرَد عن النبيِّ ﷺ في حقِّ عليٍّ رضي الله عنه حين قال له: «إنَّه لا يُحِبُّكَ إلاَّ مُؤْمِنٌ، ولا يُبْغِضُكَ إلا مُنَافِقٌ». (وهو حديث صحيح أخرجه أحمد في مسنده: ١/ ٩٥ ـ ١٢٨).

والذي يَظهر مِن صنيع المحدِّثين وغيرِهم من أهل السُّنَّة: أنَّ بُغْضَ عليٍّ رضي الله عنه إنما يكون آيةَ نفاقٍ إذا كان الحاملُ عليه نصرته للنبي ﷺ، وبذلك يشترك عليٌّ مع الأنصار وبقية الصحابة في هذا المعنى، وهم الذين قال فيهم الرسولُ ﷺ: «لا يُحِبُّ الأنصارَ إلاَّ مُؤْمِنٌ، ولا يُبْغِضُهُمْ إلا مُنَافِقٌ» (وهذا صحيح أخرجه أحمد في مسنده: ٣/ ٧٠) ثم كيف يكون مَنْ أفرطَ في حُبِّ عليٍّ حتى ادَّعى عصمتَه ونبوَّتَه بل وألوهيَّتَه محسناً فتَصْدُق عليه آيةُ الإيمان؟!

ثم إنَّ الخوارج في جملتهم يتحرَّون الصِّدْقَ ولا يَسْتَحِلُّون الكَذِبَ، ولو استحلُّوه على الرسول ﷺ لاستحلُّوه على غيره من أئمَّة الجور من بابٍ أولى خلافاً لِمَا ثَبَتَ من ذلك في حَقِّ الشيعة، إذ لم يتورَّع أكثرُهم عن الكَذِبِ والوَضْعِ، وكانت بدعةُ أكثرهم ناتجةً عن زَنْدَقةٍ وإلحادٍ، بخلاف الخوارج فكانت ناتجةً عن الجهل في معرفة الشرع، وأكثرُهم موصوفٌ بالتدين والوَرَعِ وحتى مع الجهل. (منهاج السنة: ١/ ١٥، ١٩).

وهذا لا يعني: أنَّ مجرَّد الوصف بالتشيُّع يعني الطَّعْنَ في العدالة، فكم من إمامٍ فاضلٍ نُسِبَ إلى التشيُّع، كالحسن بن حَيّ، وعبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني، وهم كُثُر، فمن ثَبَتَتْ أهليتُه وأمانتُه قُبِلَتْ روايتُه، وإنْ قيل فيه كذا وكذا، ولذلك وجدنا أنَّ كثيراً من المحدِّثين رَدُّوا قولَ الحافظ الجُوْزَجاني وهو مشهور بالنصب في أهل الكوفة لإفراطه في الطَّعن فيهم، حتى أخذ يضعِّف مثلَ الأعمش، وأبي نُعَيْم، وغيرِهما من أئمة الحديث وأركان الرواية، ومن هذا القَبيل أيضاً تجريحُ الحافظ ابن خِرَاش لأهل الشام، وهو شِيْعِيٌّ معروفٌ. (لسان الميزان: ١/ ١٦).

وأخيراً أقولُ: إنَّ للمحدِّثين تفصيلاً في بدعة التشيع، وهو أنَّها على ضربين: صغرى: كالتشيُّع بلا غُلُوٍّ ولا تحرُّقٍ، وهذا كثيرٌ في التابعين وأتباعهم، وهم مشهورون بالصدق والورع والتديُّن.

- وكبرى: كالرفض الكامل، والغُلُوُّ فيه، والحَطُّ من قدر الشيخين (أبي بكر وعمر رضي الله عنهما)، وكثيرٍ من الصَّحابة، فهؤلاء هم الذين ترك الحفَّاظُ حديثَهم دون غيرهم، فأحسنوا بذلك (انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ٤ «لسان الميزان»، ١/ ٩، و«فتح المغيث» ١/ ٣٢٩).

حكم رواية الشِّيعة والخوارج عند المحدِّثين:

إنَّ عدداً غيرَ يسيرٍ من الشيعة والخوارج قد تحمَّلوا الحديثَ ورَوَوْهُ، وكان هؤلاء أئمَّةً في وقتٍ رأينا فيه من يُوْصَف منهم بالوَضْع واختلاقِ الحديث، والوقوفِ على حقيقة رأي المحدِّثين من مرويات هؤلاء على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية.. فهل مثل هؤلاء أهلٌ للرواية بغَضِّ النظر عن معتقداتهم؛ لأن لهم فيما ذهبوا إليه نوعُ شبهةٍ، ولكثيرٍ منهم تأويلٌ سائغٌ في نظرهم؟ أم أنَّ مجرَّد مخالفة هؤلاء لِمَا عليه أهلُ السُّنَّة من معتقدات موطن تجريحٍ؟ أم أنَّ هناك دوافعٌ أخرى وَضَعَتْ هؤلاء موضعَ الشبهة، فلم تُقْبَل لهم روايةٌ؟ وإذا كان الأمرُ كذلك فما هذه الدوافعُ؟

لقد تتبَّع نُقَّادُ الحديث كلَّ من نُسِبَ إلى بدعةٍ شيعياً كان أو خارجياً أم غير ذلك، وحكموا عليهم بما هم أهله، غير أني ذاكرٌ هنا حكم المحدِّثين في حقِّ هؤلاء في الجملة، ومن يتتبَّع صنيعَ المحدِّثين في هؤلاء يرى أنهم على قسمين:

الأول: قسمٌ حَكَم المحدِّثون بكُفره، وهم من أنكروا معلوماً من الدِّين بالضرورة، كغُلَاة الشيعة القائلين بألوهية عليٍّ، وغير ذلك ما هو مبسوطٌ في موضعه من كتب الفِرَق، فهؤلاء وأمثالُهم أجمع المحدِّثون على رَدِّ رواياتهم لخُروجهم عن المِلَّةِ؛ إذ الإسلامُ شرطُ الرواية. (فتح المغيث: للسخاوي: ٣/ ٣٣٣).

الثاني: قسمٌ أحدثوا في الدِّين ما ليس منه اعتماداً على التأويل، سواء كان هذا التأويلُ محتملاً أو على سبيل التعنُّتِ من غير عِنَادٍ، وقد وقع الخلافُ بين النُّقَّاد في قبول مرويات هؤلاء إذا كانوا ممن عُرِفَ بالتحرُّز من الكذب، والتثبُّتِ عند الأخذ والأداء مع توفُّر باقي شروط

الرواية الأخرى على مذاهب ثلاثة:

أ ـ الرَّدُّ المُطْلَقُ بحُجَّة فِسْقِ هؤلاء، ولاتفاقهم على رَدِّ رواية الفاسق من غير تأويلٍ، فيلحق به المتأوِّلُ، والتأويلُ لا يُعَدُّ عُذْراً، بمعنى أنه فاسقٌ بقوله أو تأويله، مثل هذا ينبغي ألا يُقْبَل خَبَرُه (كفاية: ١٢٠).

وهو في رأي الثَّوريِّ وابن عُيَيْنَةَ، والحُمَيْدِيِّ في آخرين.. (الإحكام: للآمدي ١/ ٢٦٨).

وعُمْدَتُهم في ذلك ما وَرَد من الأخبار، نحو قولِ النبي ﷺ لابن عمر ـ راوي الخبر ـ: «يا بنَ عُمَر! دِيْنُكَ دِيْنُكَ، إنما هو لَحْمُكَ ودَمُكَ، فانْظُرْ عَمَّنْ تأْخُذُه، خُذْ عَنِ الَّذِيْنَ اسْتَقَامُوْا، ولا تَأْخُذْ عَنِ الَّذِيْنَ مَالُوْا» الحديث، وما جاءَ من الآثار عن كثيرٍ من التابعين، ومفادُها: أنَّ الحديثَ دينٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم، على ما ثَبَت في ذلك عن ابن سِيْرين وغيره. (العلل المتناهية: لابن الجوزي، ١/ ١٢٢).

وأكثرُ ما عُلِّل به هذا الموقف هو: أنَّ الروايةَ عن هؤلاء ترويجاً لأمرهم وتنويهاً بذكرهم، والأولى تفويتُ ذلك. (فتح المغيث: ١/ ٣٢٦).

ب ـ القَبُوْلُ المُطْلَقُ وإنْ كانوا فُسَّاقاً بالتأويل، وهو رأيُ جماعةٍ من أهل النقل. (الكفاية: ١٢١).

وقد بَرَّر العَزُّ بن عبد السَّلام ذلك بالقياس على الشهادة قال: «تُرَدُّ شهادةُ أهل الأهواء؛ لأن الثقة حاصلةٌ بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السُّنَّة، ومدارُ قبول الشهادة والرواية الثقة بالصِّدْقِ، وذلك متحقّقٌ في أهل الأهواء». (الكفاية: ١٢٤ ـ ١٢٥).

وممن ذهبوا إلى ذلك من المتقدِّمين: يحيى بن سعيد القَطَّان، وابن مَهْدي، وابن المَدِيني الذي يقول: «لو تركتُ أهلَ البصرة

للقَدَر، ولو تركتُ أهل الكوفة لذلك الرأي ـ يعني التشيُّع ـ لخربت الكتب». (الكفاية: ص:١٢٩).

وهذا الرأيُ لم يَسْلَم من الاعتراض كسابقه، وصنيع أكثر الأئمَّة على خلافه، وقد سَبَقَتِ الإشارةُ إلى أنَّ بعضهم قد رَدَّ روايةَ هؤلاء من أجل بدعتهم ذاتِها، ولأن قصد آخرين تجنُّبَ الوقوع في الكذب وخاصةً أنَّ من هؤلاء من كَذَبَ لنصرة مذهبه، وقبول هذه الروايات ترك للعمل بالأحوط على ضرورته.

ج ـ القول بالتفصيل، والتفريقُ بين أهل مذهبٍ وآخرَ؛ إذ إنَّ مدار قبول الرواية عند أصحاب هذا الرأي لا يتعلَّق بذات المذهب سواء كان في حَقِّ الشيعة أم الخوارج بقدرِ ما يتعلَّق بما يترتَّب عليه من أفكارٍ ومبادىءَ، كالغُلُوِّ في البدعة، والدعوةِ إليها، واستحلالِ الكذب من أجلها، فمن عُرِفَ عنه ذلك تُرِكَ، وإلا فلا.

على أنَّ أكثر المحدِّثين قد اشترط لقبول رواية المبتدع بالإضافة إلى ما سبق ذكرُه من عَدَمِ استحلال الكذب وعَدَمِ شَتْمِ الصحابة أن يكون غيرَ داعٍ لبدعته؛ لأنَّ دعوته تستلزم التزيينَ، والتزيينُ قد يكون حاملاً على تحريف ما يرويه و تسويته بما يتفق مع مذهبه... وهذا القولُ أكثر إحكاماً ورصانةً، وهو ما تبنَّاه أكثرهم، (تدريب الراوي: ١/ ٣٢٥)، ومنهم ابن مَهْدي، وابن مَعِين، وابن حنبل. علماً بأنَّ جماعةً ممن ذهبوا إلى قبول رواية الداعية قد قَيَّدوا ذلك بما إذا لم يَرْوِ ما يقوِّي بدعته وينصرها، وممن صَرَّح بذلك أبو إسحاق الجُوْزَجَاني الذي قال: «ومنهم زائغٌ عن الحَقِّ، صادقُ اللهجة، فليس فيه حِيْلَةٌ إلا أن يُؤخَذ من حديثه ما لا يكون مُنكَراً إذا لم يُقَوِّ به بدعتُه». (أحوال الرجال: ص:٣٢). وهو مما انشرح له الحافظُ ابن حجر، وأيَّده معقِّباً عليه بقوله: «وهو مُتَّجِهٌ؛ لأنَّ العِلَّة التي لها رُدَّ حديثُ الداعية

واردةٌ فيما إذا كان ظاهرُ المروي يُوافِق مذهبَ المبتدع، ولو لم يكن داعيةً. (شرح النخبة: ص: ١٠٤).

وهذا الرأيُ الأخيرُ بتفصيلاته المذكورة أَعْدَلُ الأقوالِ وأَوْلاها بالقبول لِمَا فيه من التحرُّزِ والاحتياطِ، وهو مذهبُ جمهور المحدِّثين. ثم إنَّ الذين خالفوا في بعض ما قلناه لم يقبلوا روايةَ المبتدعة على إطلاقها كما قد يُظَنّ، وإنما وفق اعتباراتٍ لاحظها النُّقَّادُ بعد تتبُّعٍ تامٍّ لحال ومرويات مَنْ قَبِلوا ذلك منهم، على ما هو ظاهرُ صنيع كثيرٍ من نُقَّاد الحديث، كالبخاري ومسلم في الصحيحين أحياناً حيث رَوَيا لعددٍ من الموصوفين بالغُلُوِّ، أو الدُّعاة. (تدريب الراوي: ١/ ٣٢٥)، كعمران بن حِطَّان الخارجي عند البخاري، وأبي معاوية الضَّرير عندهما وهو من الغُلَاة، ومثله عبيد الله بن موسى.. لكن الذي ينبغي أن نؤكِّده هنا: أنَّ أمثال هؤلاء من الدعاة في الصحيحين نَوادِرُ كما بيَّنه الحافظ ابن حجر (في «هدي الساري» ص: ٣٨٤) ثم إنَّ هؤلاء من الموصوفين بالصِّدْق التامِّ بحيث لو خُيِّر أحدُهم بين الكذب وما يؤذيه أو ما هو أشدُّ من ذلك بكثير لاختارَ الصِّدْقَ، وما أكثر ما أشار النُّقَّاد في مواضع إلى مثل هذا كقول ابن خُزَيْمَةَ الحافظ: «حَدَّثنا الثقةُ في روايته المُتَّهَمُ في دينه عباد بن يعقوب» (ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٧٩)، وأبي داود في عمر بن ثابت حيث وَصَفه بأنه رجلٌ سوء، وهو من الرافضة لكنه قال في روايته: «ليس يُشْبِه حديثُه حديثَ الشيعة» يعني أن أحاديثه مستقيمةٌ. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٩) بمعنى أنَّ هؤلاء كانوا من المأمونين على الرواية، ولا أدَلَّ على مصداقية هذا من قبول الصحابة لأخبار الخوارج وشهاداتهم ومن جرى مجراهم، واستمرار التابعين والمخالفين على ذلك. (الخطيب، الكفاية: ١٢٥).

الرواة الخوارج الذين أُخْرِج عنهم في الصحيحين:

١ ـ عمران بن حِطَّان بن ظِبْيان السَّدُوسي البَصْري (المتوفى سنة: ٨٤ هـ):

من أعيان العلماء، لكنه من رؤوس الخوارج العقَدية، وكان قبل أن يكون خارجياً من المشهورين بطلب العلم والحديث، ثم ابْتُلِي بالزواج من امرأةٍ ترى رأيَ الخوارج قاصداً أن يَرُدَّها عن مذهبها فذَهَبَتْ به.

قال يعقوبُ بن شَيْبة: أدرك جماعةً من أصحاب رسول الله ﷺ وصار في آخر أمره أن رأى رأيَ الخوارج، وكان سببُ ذلك فيما بَلَغَنَا أنَّ ابنة عَمٍّ له رأتْ رأيَ الخوارج فتزوَّجها ليَرُدَّها عن ذلك فصَرَفَتْه إلى مذهبها.

قال المُبَرِّدُ: كان عمران رأس العقدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم.

والعَقدية قومٌ من الخوارج كانوا يقولون بقولهم، ولا يرون الخروجَ على الأئمة بل يزيِّنونه، وكان عمران داعيةً إلى مذهبه، وهو الذي رَثَى عبدَ الرحمن بن مُلْجِم قاتلَ عليٍّ عليه السلام، وهو شاعرٌ مجيدٌ.

وقال ابنُ البَرقي: كان حَرُوْرِيّاً، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: متروكٌ لسوء اعتقاده وخُبْث مذهبه.

أمَّا من ناحية حفظه وصدقه، فقد أثنى عليه به غيرُ واحدٍ، قال قتادة بن دعامة ـ معاصِرُه ـ: كان لا يُتَّهَمُ في الحديث.

وقال أبو داود: ليس في الأهواء أَصَحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمرانَ هذا، وأبا حسانَ الأعرج.

وذَكَره ابن حِبَّان في (الثقات) وقال: يَميل إلى مذهب الشَّراة، وقال العِجْلِيُّ: بَصْريٌّ تابعيٌّ ثقةٌ.

ولهذا رَوَى عنه الكبارُ من العلماء وأخرج حديثَه البخاريُّ، وأبو داود والنَّسائي وغيرُهم. (من «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٧٨ ـ ٧٩ بتصرُّفٍ يسيرٍ).

٢ ـ **أبو حَسَّان الأَعْرَج** ويقال: الأَحْرَد البَصْري، واسمه مسلم بن عبد الله، (المتوفىٰ سنة: ١٣٠ هـ) يوم الحَرُوْرِيّة.

قال البخاريُّ: دَخَل في الحرورية، وقال العِجْلِيّ: بَصْرِيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ، ويقال: كان يرى رأيَ الخوارج، وعن أبي داود قال: ليس في أهل الأهواء أصَحُّ حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حِطَّان وأبا حَسَّان الأعرج هذا.

ولكنه في الثقةِ والصِّدْقِ والأمانةِ غيرُ مدفوعٍ، روى عنه الأئمَّةُ الكبارُ، عاصمُ الأحول وقَتادة السَّدُوْسي، وقال أبو حاتم الرازي: وزعموا: أنَّ ابن سيرين كان يروي عنه.

قال أحمدُ بن حنبل: مستقيمُ الحديث أو مقاربٌ، وقال يحيى بن مَعِين: ثقةٌ، وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: قُتل يوم الحرورية، وقال ابن سعد: كان ثقةً إن شاء الله.

ولهذا اسْتَشْهَدَ به البخاريُّ، وأخرج حديثَه مسلمٌ وأصحابُ السنن وغيرهم. (من «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٧٩ ـ ٨٠ بتصرُّف واختصارٍ).

خُوَيْلِطٌ:

انظر: «اخْتَلَطَ» في حرف الألف.

خِيَارٌ:

وهو من الخَيْر، ضِدَّ الشَّرِّ. من ألفاظ التعديل، من المرتبة الثالثة عند الحافظ العِراقي، ومن الرابعة عند: ابن حجر، والسُّيوطي، ومن الخامسة عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

تفسير العبارة:

من وُصِفَ بذلك يكون منحطّاً عن درجة الثقة قليلاً، ولا خَدْشَ عليه بل هو من خيار الثقات، لكنه ما ارتقى ليُوْصف مع الثقات على سَرْجٍ واحدٍ.

والعبارةُ على كل حالٍ مَدْحٌ لا قَدْحٌ، كما هو مُشْعِرٌ من حروفها.

مثال من ذُكِرَتْ فيه:

١ ـ قال ابن معين: «أيوب، ويونس بن عبيد، وابن عَوْن هؤلاء خيار الناس». (تهذيب التهذيب: ٥/ ٣٤٧).

٢ ـ «أبو جَلْدَة خالد بن دينار التَّمِيْمي».

في «توضيح الأفكار» (٢/ ٢٦٨) في معرض الحديث على الفرق بين عبارة «ثِقَةٍ» وعبارة «خِيَارٍ»، قال: «وَرَد عن عبد الرحمن بن مَهْدي مثل ما تقدَّم في الفرق بين العبارتين، وذلك أنه سأله ـ عمرو بن علي الفَلَّاس ـ حين روى عن «أبي جَلْدة»: أكان ثقةً؟ قال ابنُ مهدي: «كان صَدُوقاً، وكان مأموناً، وكان خيراً» وفي رواية: «كان خياراً ثم قال: الثقةُ شُعْبةٌ وسفيانُ».

وفي بعض الروايات «مِسْعَر» بدل «سفيان».

وهذا تفريقٌ دقيقٌ جعل كلمةَ (خِيَار) مُنْحَطَّةٌ عن ثقةٍ.

قال الصَّنْعاني: «ولا يَخْدِشُ فيه قولُ ابن عبد البَرِّ: «كلام ابن

مهدي لا معنى له في اختيار الألفاظ»، إذ أبو جلدة ثقةٌ عند جميعهم، كما صَرَّح به الترمذيُّ، حيث قال: «هو ثقةٌ عند أهل الحديث» فإنَّ هذا لا يمنع الاستدلال المشار إليه، قاله السخاوي».

وعن أحمد بن حنبل أنه سُئِل عن: (عبد الوهَّاب بن عطاء): هل هو ثقة؟ فقال للسَّائل: أتدري ما الثقةُ؟ إنما الثقةُ يحيى بن سعيد القطان». (الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل: ص:٤٦).

خِيَارُ الْخَلْقِ:

انظر: «خِيَار».

❐❐❐

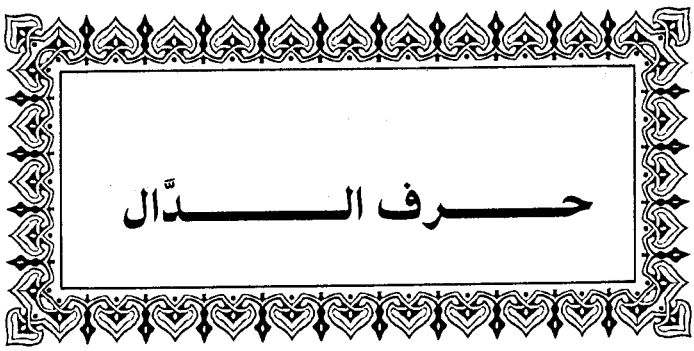

حـــــرف الـــــــدَّال

د:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في سُنَنه.

الدَّائِرَةُ أو «الدَّارة»:

هي علامةٌ (○) للفصل بين حديثَيْن أو فِقْرَتينِ لتمييزِ أحدِهما عن الآخر.

قال ابنُ الصَّلاح: «واسْتَحَبَّ الخطيبُ الحافظُ أن تكون الدَّاراتُ غفلاً ـ أي لا علامةَ فيها ـ فإذا عارض، فكل حديث يفرغ من عرضه، يُنْقَط في الدارة التي تليه نقطةٌ، أو يُخَطّ في وسطها خطٌّ، قال: وقد كان بعضُ أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه». (علوم الحديث: ص: ١٦٦).

الدَّارَةُ:

انظر «الدَّائرةُ».

دَاعِيَةٌ:

هو من يدعو الناسَ لبِدْعَته، حتى يكون إماماً فيها، ويرجع إليه في ضلالتها.

ويلحق الحافظُ ابن حجر عامة المبتدعة بالمرتبة الخامسة حيث قال في مقدِّمة «التقريب»: «ويلحق بذلك من رُمِي بنوع من البدعة، كالتشيُّع، والقَدَر، والنَّصْب، والإرجاء، والتجهُّم مع بيان الداعية من غيره».

وسُئِل الإمامُ أحمد: «تَكْتُب عن المُرْجىء والقَدَرِي؟».

قال: «نَعَمْ إذا لم يكن يدعو إليه ويُكثِر الكلام فيه» (الضعفاء: لابن حبان: ١/ ٨٢).

ومع أنَّ أحوال المبتدعة وصفاتِهم منفرةٌ في الرواية عنهم، إلاَّ أن أهل الورعِ والصَّلاح قَبِلُوا روايتَهم، وكانوا يرونهم في اليقظة والمنام على الضَّلال. عن ثابت قال:

«رأيتُ عمرو بن عبيد في المنام، في حِجْره مُصْحَفٌ، وهو يَحُكُّ منه شيئاً، فقلتُ له: ما تَصْنَع؟ قال: أُنْبِتُ مكانَها خيراً منها».

مثال من وُصِف بذلك:

في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧٣) في ترجَمة (ثَوْر بن زَيْد الدِّيْلي المدني، المتوفىٰ سنة: ١٣٥ هـ): شيخُ مالكٍ.

وسُئل مالك: كيف رَوَيْتَ عن «داود بن الحصين» «وثور بن زيد» وكانوا يرون القَدَرَ؟

فقال: «كانوا لأن يَخِرُّوا من السَّماء إلى الأرض أفضل عليهم من أن يَكْذِبُوا».

فكَوْن الرجلِ مُتَّهَماً ببدعته لا يؤثِّر في روايته إلا إنْ كان يَكْذِب.

(الشرح والتعليل في ألفاظ الجرح والتعديل: ص: ٤٨).

دثنا:

هو اختصارُ كلمةِ (حَدَّثَنا)، وممَّن كان يَفعل ذلك: الحاكم أبو عبد الله النَّيْسَابوري، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، وأحمد بن الحُسَين البَيْهَقي. (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٨٠).

دثني:

اختصارُ كلمة «حَدَّثَني».

دَجَّالٌ:

من أعلى ألفاظ الجرح، وهي من المرتبة الأولى عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثانية عند: ابن حجر، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

حكمها:

من اتَّصَفَ به لا يَصْلُح حديثُه للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ:

هٰذا التعبيرُ استعمله اثنان من الأئمة النقاد، وهما:

١ ـ الإمامُ مالك بن أنس الأَصْبَحي، (المتوفىٰ سنة: ١٧٩ هـ).

٢ ـ وأبو حاتم محمَّد بن حِبّان البُسْتي، (المتوفىٰ سنة: ٣٥٤ هـ).

والإمام مالك هو أوَّلُ من استعمله، وأورد به التضعيفَ والتخريجَ والكذبَ في رواية الحديث، أمَّا ابن حِبّان فقد أراد به هٰذا

المعنىٰ، ومعنىٰ ثانٍ، وهو التنبيهُ علىٰ بعض المبتدعة المفارقين لأهل السنة والجماعة. ولقد رضي نقادُ الحديث قولَ ابن حِبّان واحتاطوا وتوقَّفوا في قبول قول أول من استعمله في هٰذا المقام.

أمَّا كلمة (دجَّال) فقد استعملها كثيرٌ من نقاد الحديث، وفرسان أهل الأثر.

المعنىٰ اللُّغوي:

قال الأزهري: «كُلّ كذَّابٍ فهو دَجَّالٌ، وجَمَعه: دَجَّالون، قيل للكذَّاب: دجَّالٌ؛ لأنه يستر الحقَّ بكذبه». (انظر «تهذيب اللغة»).

وقال الزَّمَخْشَري: «ومن المجاز: رجلٌ دَجَّالٌ: كذَّابٌ شبه بالدجَّال».

ودجَّل فلانٌ: إذا لبَّس وموَّه وفعل فِعْلَ الدَّجَّال، كما يقال طَفَّل إذا فعل فِعْلَ طفيلٍ. (انظر «أساس اللغة»).

وقال ابن منظور: «والدَّجَّال: هو المسيح الكَذَّاب، وإنما دَجَّله سحره، وكذبه» (لسان العرب).

وقال ابن سيده: «المسيح الدجَّال رجلٌ من يهود يخرج في آخر هٰذه الأمة، سُمِّي بذلك؛ لأنه يدجل الحق بالباطل، وقيل: بل لأنه يغطي الأرض بكثرة جموعه، وقيل: لأنه يغطي علىٰ الناس بكفره، وقيل: لأنه يدعي الربوبية، سُمِّي بذلك لكذبه، وكل هٰذه المعاني متقاربة». (لسان العرب).

معناه عند المحدِّثين:

وأمَّا في اصطلاح المحدِّثين: فإنهم يُطلِقون كلمةَ (دجَّال) ويريدون بها الضعيفَ الكذَّاب. ولقد عَدَّها الحافظ السَّخاوي في المرتبة الثانية من مراتب التجريح. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٤٣).

ويُطلِقونها على الضَّالّ المبتدع الذي لا يستحق أن يذكر ضِمن رواة الحديث، كما قاله ابن حِبّان في (صالح بن محمد التِّرْمِذي).

قول الإمام مالك: دَجَّالٌ من الدَّجَاجِلة:

استعمل الإمامُ مالك كلمة (دَجَّالٌ من الدجاجلة) حيث أطلقها في نعت إمام السِّير والمغازي (محمد بن إسحاق بن يَسَار، أبي بكر المطلبي مولاهم، المتوفى سنة: ١٥١ هـ).

روى ابن أبي حاتم بسنده إلى عبد الله بن إدريس الأَوْدي، (المتوفى سنة: ١٩٢ هـ)، أنه قال: كنتُ عند مالك بن أنس، فقال له رجلٌ: يا أبا عبد الله إني كنتُ بالرَّيّ عند أبي عبيد الله وزير المهدي، وعنده محمدُ بن إسحاق فسمعته يقول: اعرضوا عليَّ علم مالكٍ فإني أنا بيطارُه. فغضب مالكٌ، وقال: انظروا إلى دَجَّالٍ من الدَّجَاجلة يقول: اعرضوا علي علم مالك:

قال ابن إدريس: وما سمعتُ أحداً جمع (الدَّجَّال) قبل ذلك. (انظر: تقدمة الجرح والتعديل: ص: ١٩ ـ ٢٠).

وفي روايةٍ: دَجَّالٌ من الدجاجلة يقولُ هٰكذا ؟! نحن نفيناه من المدينة. (الجرح والتعديل: ٣/ ٥/ ١٩٣).

واحتاط الأئمةُ والحفَّاظُ من المحدِّثين في قبول هٰذا التجريح في إمام المغازي محمد بن إسحاق، إذ هما من الأقران، ووقع بينهما ـ من تجريح أحدِهما للآخر ـ ما يقع بين الأقران، وغاية كلام الإمام مالك: أنَّ محمد بن إسحاق ضعيفٌ كذَّابٌ.

ونختم الكلامَ عن محمد بن إسحاق بقول الحافظ الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التَّامّ بالرجال رحمه الله ـ قال رحمه الله تعالى:

«لسنا ندَّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النَّادر،

ولا من الكلام بنفسٍ حادٍ فيمن بينهم وبينه شحناءٌ وإحْنَةٌ، وقد عُلم أنَّ كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدرٌ لا عبرةَ به، ولا سيما إذا وَثَّق الرجلَ جماعةٌ يلوح علىٰ قولهم الانصافُ. . . . أثَّر كلامُ مالك في محمد بعض اللِّين، ولم يؤثِّر كلامُ محمد فيه ولا ذرَّةَ وارتفع مالك، وصار كالنجم، والآخر فله ارتفاعٌ بحسبه، ولا سِيمَّا في السِّيَر، وأمَّا في أحاديث الأحكام، فينحطُّ حديثُه فيها عن رتبة الصحة إلىٰ رتبة الحَسَن، إلا فيما شَذَّ فيه، فإنه يُعَدُّ مُنْكراً. (انظر: «ميزان الاعتدال»: ٣/ ٥٤٩).

استعمالُ ابن حِبّان لهـٰذا القول «دجال من الدجاجلة»:

استعمل الإمامُ ابن حبان قول: (دجال من الدجاجلة) في نعت بعض الرواة وأراد به أنَّ صاحبه الموصوف به كذَّابٌ وَضَّاعٌ، وكذلك استعمله وهو يريد به أنَّ صاحبه الموصوف به مبتدعٌ ضالٌّ. فمن الاستعمال الأول قولُ ابن حبان في:

١ ـ محمد بن أبي الزعيزعة، قال فيه ابنُ حبان: «الذي روىٰ عنه أهلُ العراق، دَجَّالٌ من الدَّجاجلة كان يروي الموضوعات». (المجروحين: ٢/ ٤٨٩).

٢ ـ واستعمل هـٰذا التعبيرَ في (أحمد بن عبد الله بن خالد بن موسىٰ بن فارس بن مِرْادس بن نهيك التَّيمي العَنْسي، أبي علىٰ الجُوَيباري)، فقال: «دَجَّالٌ من الدَّجاجلة، كذَّابٌ، يروي عن ابن عُيَيْنَة ووكيع وأبي ضَمْرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث، ويضع عليهم مالم يحدِّثوا، وقد روىٰ عن هؤلاء الأئمة ألوفَ الأحاديث، ما حدَّثوا بشيءٍ منها، كان يضعها عليهم، ولا يحلُّ ذِكْرُه في الكتب إلاَّ علىٰ سبيل الجرح فيه»، (انظر: المجروحين: ١/ ١٤٢).

ومن استعماله للمراد الثاني قوله في: صالح بن محمد الترمذي الذي يروي عن محمد بن مَرْوان السُّدّي، قال عنه: «مرجئ دجَّالٌ من الدجاجلة». ويَدُلُّ على مراده هٰذا ما قاله في ترجَمته: . . . من أنه كان رجلُ سوءٍ مرجئاً جَهْمياً داعيةً إلى البدع يبيع الخمرَ ويُبيح شُرْبَه، وقد رَشا لهم حتى ولّوه قضاء التِّرْمِذ، فكان سيفاً على أهل الحديث ويؤدِّب من يقول: الإيمان قولٌ وعملٌ حتى أنه أخذ رجلاً من الصالحين من أهل الحديث. فجعل الحبلَ في عنقه وأمر أن يطاف به في الناس فينادى عليه، وكان الحُمَيْدِيُّ يقنت عليه بمكة، وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلي إذا ذكره بكى من تجرُّئه على الله عزَّ وجلَّ، لا تَحِلّ كتابةُ حديثه ولا الرواية عنه، لم يكتب عنه أصحابُ الحديث، وإنما وقع روايته عند أهل الرأي، ولٰكني ذكرتُه ليعرف فتجنَّب روايته.

قال عنه البخاري: منكر الحديث جداً لا يُكْتَب حديثُه. (العلل المتناهية: ١/ ٢٣٦).

وواضحٌ من كلام ابن حبان أنَّ صالح بن محمد الترمذي من الضَّالِّين المبتدعين، أنه ليس يجيز الكذب، ويكذب في الحديث، ويروي الأحاديث الموضوعة فقط، بل هو من الدُّعاة للبدع المنعوت بها، ويبيع ويكتسب في الحرام ـ الخمر ـ مما جعل الأئمة يقنتون عليه. (انظر: شرح ألفاظ الجرح والتعديل النادرة: ص: ٥٩ ـ ٦٦).

دَخَلَ حَدِيْثُ بَعْضِهِمْ في بَعْضٍ:

إذا روى الحُفَّاظُ حديثاً في صِحَاحِهم أو سُنَنِهم أو مسانيدهم واتفقوا في لفظٍ أو معناه، ووُجِدَ عند كلٍّ منهم ما انفرد به عن الباقين، وأراد راوٍ أن يُخرجه عنهم بسياقٍ واحدٍ فيقول حالتئذٍ: أخرج فلانٌ وفلانٌ وفلانٌ، دخل حديثُ بعضهم في بعضٍ، إشارةً إلى أنَّ اللفظ

لمجموعهم، وأنَّ عند كلٍّ ما انفرد به عن غيره. (قواعد التحديث: ص: ٢٢٠).

دُخُوْلُهُ فِيْ عُمَّالِ السُّلْطَانِ:

لغةً: العَامِل، جمع (عُمَّال)، وعاملون وعَمَلَة «والعامل في اصطلاح أرباب السِّياسة: الرئيس والوالي ومن تولَّى أيّاً له». «وعَمِلَ لفلانٍ على البلد: كان عاملاً له عليها». «وعُمِّل فلانٌ عليهم بصيغة المجهول: أُمِّر» (انظر «قطر المحيط»: ٢/ ١٤٤٣).

تفسير العبارة:

أي: كان يَعْمَل للسُّلطان، أو يَدْخُلُ عليه.

وهذا لا يَضُرُّ بالراوي، سواءً قالوا: (كَرِهَه) أو (لا يَرْضَاه)، ومن ذلك عبارة: «طرح زائدةُ حديثَ حميد» وذلك لدخوله في أمر السلطان.

مثال من وُصِفَ بذلك:

(عبد الله بن ذَكْوان أبو الزِّنَاد المَدَني).

أحدُ الأئمة الأثبات الفقهاء ـ قال الحافظُ: «وَثَّقه الناسُ ويقال: إنَّ مالكاً كَرِهَه؛ لأنه كان يَعْمَل للسلطان».

«كان سفيانُ الثوري يسمِّيه (أميرَ المؤمنين) واحتجَّ به الجماعةُ». (هدي الساري: ص: ٤١٤).

ومن ذلك ممَّن أخرج له البخاريُّ: «حميد بن هلال العَدَوي أبو النَّصْر من كبار التابعين» وثَّقه ابنُ مَعِين، والعِجْلي، والنَّسائي، وآخرون، قال الحافظُ وقال يحيى القَطَّان: «كان ابنُ سِيْرين لا يَرْضاه» قال الحافظ: «بَيَّن أبو حاتم الرَّازي: أنَّ ذلك بسببِ أنه دَخَل في شيءٍ

من عمل السلطان». قال الحافظُ: «احتجَّ به الجماعة». (هدي الساري: ص: ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

وممَّن أخرج له البخاريُّ أيضاً وجُرِحَ بذلك ولا يَضُرُّه: (حُمَيْدُ بن حميد الطَّويل البَصْري) مشهورٌ من الثقات.

قال المُحَاربي: «طرح زائدةُ حديثَ حُمَيْد الطَّويل».

قال الحافظ: «إنما تركه زائدةُ لدخوله في شيء من أمر الخلفاء».

ثم قال الحافظُ: «وقد اعتنى البخاريُّ في تخريجه لأحاديث حُمَيْد الطويل، التي فيها تصريحُه بالسَّماع، فذكرها متابعةً وتعليقاً وروى له الباقون» (هدي الساري: ص ٤١١).

ومن ذلك أيضاً:

(عاصم بن سليمان الأَحْول أبو عبد الرحمن الأَحْوَل). مِن صِغَار التابعين، روى له الجماعةُ، وقدَّمه شعبةُ بن أبي عثمان النهدي على قتادة، وعَدَّه سفيانُ الثوري رابعَ أربعةٍ من الحافظ.

قال الحافظ في «هدي الساري» (ص: ٤٠١): «وقال ابنُ إدريس: رأيتُه أتى السُّوقَ، فقال: اضْرِبوا هذا! أقيموا هذا! فلا أروي عنه شيئاً».

وتركه وهيب: «لأنه أنكر بعضَ سيرتِه» ثم قال الحافظ: «كان يلي الحسبة بالكوفة».

ومن ذلك:

(أحمد بن واقد الحَرَّاني).

قال الحافظ في «هدي الساري» (ص: ٤٦٠): «تكلَّم فيه أحمدُ لدخوله في عمل السلطان».

(انظر «الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل» ص: ٥١ ـ ٥٢).

الدِّرَايَةُ:

لغةً: مصدر: دَرَى الشيءَ دَرْياً، ودَرْيَةً، ودِرْيَاناً، ودِرَايَةً، أي: عَلِمَه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو عِلْمٌ يُعْرَف به أحوالُ السَّنَدِ والمَتْنِ، أي: يُحَقَّق به معرفةُ القواعد وتطبيقها للوصول إلى الحُكْم على الحديث، كما يهدف هذا العلمُ إلى فهم المَتْن فهماً صحيحاً.

انظر: «علم الحديث دراية» في حرف العين، فيه تعريفٌ مُفَصَّلٌ له.

دُرَّةٌ بَيْنَ مَرْوَيْنِ ضَائِعَةٌ:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في (نَضْر بن شُمَيْل المازِني، المتوفى سنة: ٢٠٤ هـ)، رُوي عن عبد الله بن المبارك أنه سُئل عنه ـ أي: النَّضْر بن شُميل ـ، فقال: دُرَّةٌ بين مَرْوَين ضائعةٌ، يعني كورةُ مَرْوٍ، وكورة مَرْوِ الرُّوذ. (الجرح والتعديل: ٤/ق١/ ٤٧٨).

يعني: ما تُعْرَف مكانتُه ومنزلتُه بين أهل تلك البلاد من أهل العلم وغيرهم، ولم يستفيدوا من علومه ومعارفه، وربما كان السَّبَبُ في ذلك هو نفسُه حيث لم يكن يَهْتَمُّ بنفسه وبمظهره وسمته كاهتمام العلماء وطلابهم، والله أعلم.

ويؤيِّد ذلك ما ذكره ياقوتُ الحَمَوي عنه أنه: «كان متقلِّلاً متقشِّفاً». (معجم الأدباء: ١٩/ ٢٣٩).

دَرَجَةُ الْحَدِيْثِ:

يُراد بها المرتبة اللاَّئقة به من الصحة، أو الحُسْن، أو الضَّعف، أو الوضع.

دَقَّكَ بالمِنْحَازِ دَقَّ الفُلْفُلِ:

هٰكذا بفائَين مضمومَتيْن، كما في بعض المصادر، (الفُلْفُل) نوعٌ من التَّوابل معروفٌ كما في فصل المقال، وجاء في «المستقصى» (٢/ ٨٠) بقافين مكسورتين، وقال: وهو حَبٌّ شاقُّ المَدَقّ، وأشار كلٌّ من البَكْري والزَّمَخْشري إلى الخلاف في ذلك، وزاد الثاني: ويضرب ـ يعني: هذا المثل ـ في الإلحاح على الشحيح.

وضَعَّف الأصمعيُّ ذِكْرَه بالفاء، وقال: هو تصحيفٌ، وإنما هو القِلْقِل، بقافين مكسورتين. وقال أبو الهيثم: بل بالفاء: لأن حَبَّ القِلْقِل لا يُدَقُّ، والظاهر أنَّ الأكثرين على أنه بالقاف لا الفاء.

و(المِنْحَازُ) هو المِدَقُّ الذي يُدَقُّ به، وقد يُسَمَّى الهاوِنْ، والنَّحْزُ هو الدَّقُّ، وقد ذكر البَكْرِيُّ في «فصل المقال» (ص: ٤٣٤) هذا المَثَلَ في باب ما يؤمر به من الإلحاح في سؤال البخيل.

وممن استعمل هذا المثل ابنُ أبي عَرُوْبَة في حقِّ نفسه، وقد أعجبه حفظه. وقاله أحمدُ بن حنبل في حقِّ سعيدٍ هذا لمَّا وَرَد الكوفَةَ تأكيداً منه على شِدَّة حفظِه، ومدى اتقانه.

كما ذكره عبدُ الله بن أحمد: «سمعتُ أبي يقول لمَّا قَدِم سعيدُ بن عَرُوْبَة الكوفةَ قال: (دَقَّكَ بالْمِنْحَازِ دَقَّ الْفُلْفُلِ) يعني: شِدَّة الحفظ» (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٤٣٨).

دَلاَئِلُ النُّبُوَّةِ:

نوعٌ من التصنيف عند المحدِّثين، يقصدون بذلك جَمْعَ الأحاديثِ الواردة في صِدْق نُبُوَّة النبيِّ ﷺ من معجزاتٍ وغيرها.

يقولُ الحافظ البَيْهَقيُّ في خصوص الدَّلائل في مقدِّمة كتابه «دلائل النبوَّة»: «ثم إنَّ لنبيِّنا ﷺ وراء القرآن من الآيات الباهرة والمُعْجِزات الظاهرة ما لا يخفى، وأكثر من أن يُحْصَىٰ.

فمِن دلائل نُبُوَّته التي استدلَّ بها أهلُ الكتاب على صِحَّة نُبوَّته: ما وجدوا في التوراة والإنجيل وسائر كتب الله المنزَّلة من ذكرِه ونَعْتِه، وخروجه بأرض العرب، وإن كان كثيرٌ منهم حرَّفوها عن مواضعها.

ومِن دلائل نُبُوَّته: ما حَدَث بين أيام مَوْلِده ومَبْعَثه ﷺ من الأمور الغريبة، والأكْوَان العجيبة القادحة في سلطان أئمَّة الكفر والموهِيَة لكلمتهم، المؤيِّدة لشأن العرب، المُنَوِّهة بذكرهم كأمر الفِيْل وما أَحَلَّ الله بحزبه من العقوبة والنَّكال.

ومنها: خُمود نارِ فارس، وسُقوط شُرُفات إيوان كِسْرىٰ، وغَيْض ماءِ بُحَيْرَة ساوة، ورؤيا المَوْبِذان وغير ذلك.

ومنها: ما سمعوه من الهواتف الصَّارخة بنُعُوته وأوصافه، والرُّمُوز المتضمِّنة لبيان شأنه، وما وجد من الكَهَنَةِ والجِنِّ في تصديقه، وإشارتهم على أوليائهم من الإنس بالإيمان به.

ومنها: انتكاس الأصنام المعبودة، وخُرُوْرُهَا لوجوهها من غير دافعٍ لها عن أمكنتها تُومِىء - إلى سائر ما رُوي في الأخبار المشهورة من ظهور العجائب في ولادته وأيام حضانته، وبعدها - إلى أن بُعِثَ نبيّاً وبعدما بُعِثَ.

ثم إنَّ له من وراء هذه الآياتِ المعجزات: انشقاقَ القمر، وحنينَ الجَذْعِ، وخروجَ الماء من بين أصابعه حتى توضّأ منه ناسٌ كثيرٌ، وتسبيحَ الطعام، وإجابَة الشجرة إيّاه حين دعاها، وتكليمَ الذِّرَاع المسمومة إيّاه، وشهادةَ الذِّئْب، والضَّبِّ، والرَّضيع، والميِّت له بالرسالة، وازديادَ الطعام والماء بدعائه حتى أصاب منه ناسٌ كثيرٌ، ما كان من حلبه الشاةَ التي لم يَنْزُ عليها الفحلُ، ونزولَ اللَّبن لها، وما كان من إخباره عن الكوائن، فوُجد تصديقه في زمانه، وبعده، وغير ذلك مما قد ذُكِر، ودُوِّن في الكتب». انتهى.

أشهر المصنفات في دلائل النبوَّة:

١ ـ **دلائل النبوة**: للحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبي نُعَيْم الإصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

٢ ـ **دلائل النبوَّة**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البَيْهقي (المتوفىٰ سنة: ٤٥٨هـ).

ومنها: «دلائل النبوة» لابن قُتَيْبة (المتوفى سنة ٢٧٦هـ) وابن أبي الدُّنيا (المتوفىٰ سنة: ٢٨١هـ) وإبراهيم بن إسحاق الحَرْبي، (المتوفى سنة: ٢٨٥هـ) والفريابي، (المتوفىٰ سنة: ٣٠١ هـ)، والطَّبراني، (المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ) والشَّاشي، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٦ هـ) وأبي الشيخ، (المتوفىٰ سنة: ٣٦٩ هـ)، والهَرَوي، (المتوفىٰ سنة: ٣٤٣ هـ)، والمستغفري، (المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ) وغيرهم.

دي:

رَمْزٌ للإمام الدَّارِمِيِّ في سُنَنه، كما في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي».

❐ ❐ ❐

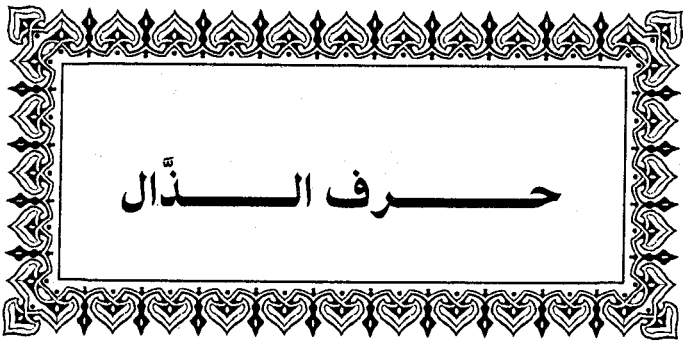

ذَاكَ لاَ يَحِلُّ لأَحَدٍ أنْ يَرْوِيَ عَنْهُ، كَانَ لُعْنَةً:

هذا التعبيرُ استعمله الإمام يحيىٰ بن معين في تجريح (عبد الحميد بن سليمان أبي عمر المدني الضَّرير الخُزَاعي).

فقد سأله ابن الجنيد عنه؟ فقال: ذاك لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يروي عنه كان لُعْنةً. (سؤالات ابن الجنيد: ص: ٤٧٣).

واللُّعْنَةَ بالضمِّ من يلعنه الناسُ لشَرِّه.

وحكى اللِّحْيَاني: لا تكُ لُعْنةً على أهل بيتك، أي لا يُسَبَّنَّ أهل بيتك بسببك. قال الشاعر:

والضَّيْفَ أكرِمْه فإنَّ مَبِيتَه ... حَقٌّ ولا تَكُ لُعْنَةً للنُّزَّلِ

(انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»).

وابنُ مَعين أراد بتعبيره هذا التجريحَ الشديدَ وأن يُنَفِّر الرواةَ عن عبد الحميد بن سليمان.

ويكاد النقاد يجمعون على تضعيف عبد الحميد هذا.

فقال ابن المَديني، وصالح بن محمد الأسدي، والنَّسائي: ضعيفٌ. (تهذيب الكمال: ٢/ ٧٦٦).

وقال أبو زُرْعَة، والدَّارقطني أيضاً: ضعيفُ الحديث. (الجرح والتعديل: ٣/ ١٤، و«الضعفاء والمتروكين» ص: ١٧٥).

وقال أبو داود، والنسائي: ليس بثقة. (تهذيب الكمال: ٢/ ٧٦٦).

وقال أبو حاتم: ليس بالقويِّ (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ١٤).

الذَّاكِرَةُ:

الحافظة.

ذَاهِبٌ:

أي: زائلٌ.

من ألفاظ الجرح، وهي من المرتبة الأُولى عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، ومن المرتبة الثانية عند: الحافظ العراقي والسُّيوطي، ومن المرتبة الثالثة عند: الذهبي والسَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المراتب، للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

ذَاهِبُ الْحَدِيْثِ:

أي: زائلُ الحديثِ.

من أعلى ألفاظ الجَرْح.

وهي من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابنِ الصَّلاح، ومن الثانية عند: العِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديث أهل هذه المراتب للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

ذَكَرَ:

مِن ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ بشرط معرفة اللِّقاء، والسَّلامةِ من التدليس.

وهو به أَشْبَهُ من (حَدَّثَنا)، وأَوْضَحُ العبارات: (قال) أو (ذَكَر) من غير «لي» أو «لنا» وهو مع ذلك أيضاً محمولٌ على السَّماع إذا عُرِفَ اللِّقَاءُ وسَلِمَ من التدليس كما ذكرنا آنفاً (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٣٣).

ذَكَرَ فلانٌ إذا وَجَدَ حديثاً في تأليف شخصٍ، وليس بخَطِّه قال: (ذَكَرَ فُلَانٌ)، أو (قالَ فُلَانٌ)، أو (أَخْبَرَنا فُلَانٌ)، وهذا منقطعٌ، لا شوبَ من الاتصال فيه (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٥).

ذَكَرَ لَنا:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ.

ذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ:

إذا قال أحدٌ: (ذَكَرَ لنا)، أو (ذَكَرَ لي)، أو (قالَ لنا)، أو (قالَ لي)، فهو ك: (حَدَّثنا) في أنَّه لائقٌ بسَماع المُذَاكَرة، وهو به أَشْبَهُ من: (حَدَّثَنا) (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٥).

ذَكَرَ لِيْ:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ.

ذَكَرَ المُحَدِّثُ الْحَدِيْثَ:

أي: ذكره بدُون السَّند في كتابه أو محادثته.

ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّان في «الثِّقَات»:

تُستعمَل هذه العبارةُ كثيراً في توثيق راوٍ ما، ولكنَّ هذه العبارةَ لا تَدُلُّ على أنَّ ابن حِبَّان وَثَّق الرَّجُلَ الذي قيل فيه ذلك؛ لأن ذِكْرَه في «الثقات» لا يعني توثيقاً له، والدليلُ على ذلك أنه قال في (أيوب الأنصاري): «يروي عن سعيد بن جُبَيْر، روى عنه مهدي بن مَيْمون، لا أدري مَن هو، ولا ابنُ مَنْ هو» (الثقات: ٦/ ٦٠).

قال الحافظُ ابن حجر (في «لسان الميزان» ١/ ٤٩٢): «وهذا القولُ من ابن حِبَّان يؤيِّد ما ذهبنا إليه، من أنه يذكر في «كتاب الثقات» كلَّ مجهولٍ روى عنه ثقةٌ ولم يُجْرَحْ، ولم يكن الحديثُ الذي يرويه مُنْكَراً، هذه قاعدتُه، وقد نَبَّه على ذلك الحافظُ صلاح الدين العَلائي، والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي، وغيرُهما رَحِمهم الله تعالى»..

وعلى هذا فمِن الخطأ جدّاً أن يقال عن راوٍ ذكره ابنُ حِبَّان في ثقاته: أنَّه وثَّقه، ما لم يَنُصَّ على توثيقه صريحاً.

ومن المُهِمّ أن أذكر هنا أنَّ توثيق ابن حِبَّان الصريح مثل توثيق غيره من الأئمّة سواءٌ بسواءٍ، وقد بيَّن ذلك العلاَّمة عبدُ الرحمن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالى ـ في «التنكيل» (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨) فقال: «... التحقيقُ أنَّ توثيقه على درجاتٍ:

الأولى: أن يصرح به، كأن يقول: كان مُتْقِناً، أو مستقيمَ الحديث، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجلُ من شيوخه الذين جالسهم وخَبِرَهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يُعْلَم أنَّ ابن حِبَّان وقف له على أحاديث كثيرةٍ.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجلَ معرفةً جيِّدةً.

الخامسة: دون ذلك.

فالأولى لا تَقِلُّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلَّها أَثْبَتُ من توثيق كثيرٍ منهم، والثانية قريبٌ منها، والثالثة مقبولةٌ، والرابعة صالحةٌ، والخامسة لا يُؤْمَن فيها الخَلَلُ».

ولابن حِبَّان تناقُضٌ عجيبٌ، وقد يذكر بعضَ الرواة في الضعفاء وفي الثقاتِ معاً، وأمثلةُ ذلك تجدها كثيراً في كتابيه «الثقات» و«المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين» أعرض هنا مثالين لهذا التناقض عنده.

١ ـ بُكَيْر بن أبي السَّمِيْط المِسْمَعي مولاهم، البَصْري:

قال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١/ ١٩٥): «كثيرُ الوَهْمِ، لا يُحْتَجُّ بخَبَره إذا انفرد ولم يوافق الثقات».

وذكره في «الثقات» (٦/ ١٠٥) فقال: «مولى المسامعة من أهل البَصْرة، يروي عن قتادة، روى عنه حِبَّانُ بن هلال ومسلم بن إبراهيم».

أقول: مِن أجل كلام ابن حبان أدخله الحافظ الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٣٤٩) وفاته: أنَّ ابن حبان ذكره في «الثقات» أيضاً، وقد نَبَّه ابنُ حجر إلى ذِكْر ابن حِبَّان له في «المجروحين» و«الثقات» معاً (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٩٠).

بُكَيْر هذا قال فيه ابنُ مَعِين: «صالحٌ». وقال أبو حاتم الرَّازي: «لا بأسَ به» (الجرح والتعديل: ٢/ ٤٠٦).

وقال العِجْليُّ: «بَصْرِيٌّ ثقةٌ» (معرفة الثقات: ١/ ٢٥٣).

وقد خَرَّج له النَّسائيُّ في سُنَنه حديثاً واحداً (انظر «تهذيب الكمال» ٤/ ٢٣٦).

قال الذهبي: «صَدوقٌ» (الكاشف: ص: ٦٦٧).

وقال ابنُ حجر: «بَصْرِيٌّ صَدوقٌ» (تقريب التهذيب: ص: ٨٥٢).

وعلى هذا فالصَّوابُ اعتماد قول ابن حِبَّانِ لِمَا ذكره في «الثقات».

٢ ـ جعفر بن زِيَاد الأَحْمَر أبو عبد الله (المتوفىٰ سنة: ١٦٧ هـ):

قال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١/ ٢١٣): «كثيرُ الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرَّد عنهم بأشياءَ في القلب منها».

وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٨/ ١٥٩) وسمَّاه: «جعفر الأحمر».

أقولُ: وهما شخصٌ واحدٌ بلا شَكٍّ، كما تَرْجَم له البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٩٢) وابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٠)، والخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٠)، وقد غفل ابنُ حِبَّان لمَّا ذكره في «الثقات» و«المجروحين» معاً، ولَمْ أَرَ أحداً نَبَّه على ذِكْر ابن حِبَّان له في الثقات، فعامة من تَرْجَمَ لجعفر حكى كلامَ ابن حبان في المجروحين.

وجعفر الأحمر تكلَّم فيه جماعةٌ من أهل العلم لتشيُّعه، وقد خَرَّج له الترمذي في «الجامع» قال ابنُ حجر: «صَدوقٌ، يتشيَّع (تقريب التهذيب: ص ٩٤٠).

ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيْهِ جَرْحاً:

كثيراً ما يقوله الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة»؛ لأن كُلَّ من ذَكَرَه الإمام البخاريُّ في «تواريخه» ولم يطعن فيه فهو ثقةٌ، فإنَّ عادتَه ذِكْرُ الجَرْح والمجروحين. (قواعد في علوم الحديث: ٢٢٣).

ذَكَرَهُ فُلَانٌ فِي كِتَابِهِ:

يقالُ في العَزْو إلى كتابٍ لا يروي فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ بسنده إلى النبيِّ ﷺ، مثل: الإمام النَّووي في «رياض الصالحين» والحافظُ المُنْذري في «الترغيب والترهيب»، والإمام السُّيوطي في «الجامع الصغير»، والحافظ ابن حجر «في بلوغ المرام» وغير ذلك من الكتب، فيُقال حينئذٍ: (ذَكَرَه فُلَانٌ)، ولا يُقال (رَوَاه فُلانٌ).

ذَهَب كَالأَمْسِ الذَّاهِبِ:

من عبارات التجريح النادرة: انفرد بها محمد بن يحيى الذُّهْلي، في تجريح (يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني أبي زكريا الكوفي، المتوفىٰ سنة: ٢٢٨ هـ). فقد روى الخطيبُ البغدادي بسنده إلى ابن خُزَيْمَة: أنه قال: سمعتُ محمد بن يحيى ـ وذكر يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني ـ فقال: «ذَهَب كالأمس الذاهب» (تاريخ بغداد: ١٤/ ١٧٥).

ومما يؤكِّد تجريح الذهلي للحِمَّاني بهذا القول ما رواه الخطيبُ بسنده إلى الذهلي نفسه أنه قال: اضربوا على حديث يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني ستة أقلام. (تاريخ بغداد: ١٤/ ١٧٥).

ولم ينفرد الذُّهْلِيُّ بتجريحه ليحيى الحِمَّاني، بل ذهب معظمُ النقاد إلى تضعيفه، وترك حديثَه.

الذَّيْلُ:

لُغَةً: آخِر كُلِّ شيءٍ، وذَيْلُ الثَّوْبِ والإزارِ: مَا جُرَّ مِنه إذا أُسْبِلَ. (لسان العرب).

ويُقالُ: ذَيَّلَ كِتابَهُ، أو كلامَهُ: أرْدَفَهُ بكلامٍ كالتَّتِمَّةِ لَهُ. والتَّذييلُ: لَحَقُ الكتاب، والجَمْعُ: أَذْيَالٌ، وَذُيُولٌ.

واصطلاحاً: يُطْلَقُ «الذَّيْلُ» في الاصطلاح، ويُرادُ به أحياناً أسفل الصَّفحة كما في «سُنن الدَّارَقُطني» وبذيله «التَّعليق المُغْني علىٰ الدَّارَقُطني».

وَيُطْلَقُ «الذَّيْلُ» أحياناً وَيُرادُ بهِ تَتِمَّةُ مَا فَاتَ المصنِّفَ، أو ما حَدَثَ أو جَاءَ بعده، ويكون هذا على الأغلب كتاباً مُسْتَقِلاً مُنْفَصِلاً عن الكتابِ «المُذَيَّل» عليه.

مثالُهُ:

١ ـ **الذَّيل على تاريخ الخطيب**: لأبي سَعْد السَّمْعَاني «في نحو ثماني مُجَلَّدات». (الوافي بالوفيات: ٣/ ٢١٠).

٢ ـ **وذَيْل التَّقييد**: لتقي الدِّين محمد بن أحمد الحُسيني الفاسي المَكِّي (المتوفىٰ سنة: ٨٣٢هـ)، وهو ذَيْلٌ على كتاب «التقييد لمعرفةِ الرُّواةِ والسُّنن والمسانيد» لأبي بكرٍ مُحَمَّد بْنِ عَبْدَ الغَني الشَّهير بابْنِ نُقْطة (المتوفىٰ سنة: ٦٢٩هـ).

٣ ـ **الذَّيْل على رَفع الإصْرِ**: للإمام شمسِ الدِّين أبي الخير مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحمٰن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢هـ). وغير ذلك مِن «الذّيول».

❐ ❐ ❐

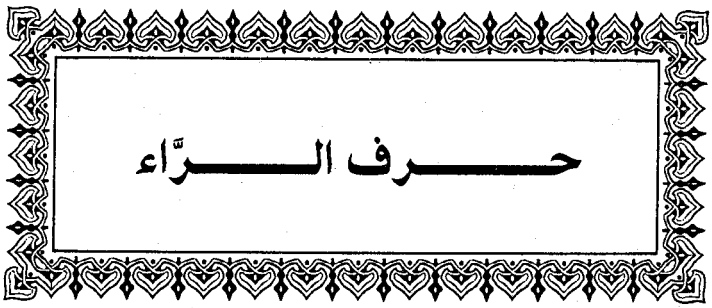

رَافِضِيٌّ، كَأَنَّهُ جَرْوُ كَلْبٍ:

هذا التشبيهُ استعمله أبو أحمد الزُّبَيْري في تجريح (عمران بن مسلم الفَزَاري، ويقال الأودي الكوفي ـ من السابعة ـ).

روى العُقَيْليُّ بسنده إلى أبي أحمد الزبيري: أنه قال: «كان عمران بن مسلم ـ الذي قال: سألتُ مجاهداً عن السَّلام ـ رافضيّاً كأنه جَرْوُ كلبٍ». (الضعفاء: ٣/ ٣٠٤).

وعمران هذا إنما قال فيه الزُّبيريُّ هذا القولَ؛ لأنه من الرافضة الذين يطعنون في الشيخَينَ: أبي بكر، وعمر ويتبرَّؤون منهما، وقد اختلف نقادُ الحديث في الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال:

١ ـ المنعُ مُطْلَقاً.

٢ ـ الترخُّصُ مُطْلَقاً إلا فيمن يكذب، ويضع.

٣ ـ التفصيلُ، فتقبل روايةُ الرافضيِّ الصدوقِ العارفِ بما يحدِّث، وتُرَدّ روايةُ الرافضيِّ الداعيةِ ولو كان صدوقاً. (ميزان الاعتدال: ١/ ٢٧).

لذا نجد النقادَ قد اختلفوا في حكمهم على عمران.

أمَّا أحمد الزبيري الكوفي ـ الذي قال عنه العِجْليُّ: ثقة يتشيَّع، فشبَّهه بجرو الكلب تنقيصاً له وهو أعرف به من غيره؛ لأنه كوفيٌّ مثله.

ومِن النقَّاد من عَدَّله، فقد ذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» (٧/ ٢٤٢). وعَدَّله كذلك الأزديُّ، فقال: «قد حَدَّث عنه يحيى بن سعيد ـ يعني القطَّان ـ ومَن حدَّث عنه فهو في عداد أهل الصِّدق». (تهذيب التهذيب: ٨/ ١٤٠).

وقال أبو حاتم الرازي: «شيخٌ». (الجرح والتعديل: ٣/ ٥/ ٤٠٩).

وشرح ابنُ القطَّان الفاسي (المتوفىٰ سنة: ٦٢٨هـ) مرادَ أبي حاتم بقوله: «شيخ» يعني أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية. نصب الراية: (٤/ ٢٣٣).

وقال الحافظ الذهبي: فقوله ـ أبو حاتم ـ هو شيخ، ليس هو عبارةُ جرحٍ، ولهذا لم أذكر في كتابنا هذا ممن قال فيه ذلك. ولكنها أيضاً ما هي بعبارةِ توثيقٍ. وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحُجَّةٍ. ومن ذلك قوله ـ أي: قول أبي حاتم: يُكتَبُ حديثه «أي ليس هو بحجة». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٨٥)، أي أنَّ حديثه يُكتب للاعتبار. (شرح ألفاظ التجريح النادرة: ص: ١٨١ ـ ١٨٤).

رَافِضِيٌّ كَذَّابٌ جَبَلٌ:

من أعلىٰ مراتب الجرح.

حُكمها:

من اتَّصف به لا يَصْلُح حديثُه للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

رَافِضِيٌّ مِثْلُ الحِمَارِ:

هذا التشبيهُ استعمله جريرُبن يزيد بن هارون في تجريح (جعفر بن سليمان الضُّبَعي، المتوفىٰ سنة: ١٧٨هـ).

روى ابنُ حِبّان بسنده إلى جرير بن يزيد بن هارون أنه قال بين يدي أبيه: «بعثني أبي إلى جعفر بن سليمان الضُّبَعي فقلتُ له: بلغنا أنك تَسُبُّ أبا بكر، وعمر! قال: أمَّا السَّبُّ فلا، ولكن البُغض ما شئت قال: فإذاً هو رافضيٌّ مثل الحمار». (الثقات: ٦/ ١٤٠).

وقوله هذا يَدُلُّ على تجريحه وتضعيفه ولم ينفرد هو وحده بذلك بل شاركه غيرُه، وليس التضعيف بسبب بدعة الاعتقاد فقط ـ كما يلوح من كلام جرير ـ بل من حيث الصناعة الحديثية، وهذه طائفةٌ من أقوال النقاد التي تتناول الناحيتين.

كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثَه، ولا يروي عنه، كان يَسْتَضْعِفه. (الضعفاء: للعقيلي: ١/ ١٧٨٩).

وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. (التاريخ الكبير: ٢/ ٢١٦٢).

وقال عليُّ بن المديني: أكثر عن ثابتٍ وكتب مراسيلَ، وفيها أحاديثُ مناكيرُ عن ثابت عن النبي ﷺ. (الجرح والتعديل: ١/ ق١/ ٤٨١).

وقد ذهب بعضُ النقاد إلى تعديله على القاعدة التي سلكوها في المبتدع غير الداعية.

فقال العِجْلِيُّ: «ثقةٌ وكان يتشيَّع». (معرفة الثقات: ١/ ٢٦٩).

وحتى يحيىٰ بن معين الذي يُعَدُّ من النقاد المتشدِّدين قال عنه:

«ثقةٌ». (التاريخ، برواية الدوري: ٢/ ٨٦).

الرَّافِضَةُ:

إحدىٰ فِرَق الشِّيعة: وهم الذين تبرَّؤوا من أبي بَكْرٍ، وعُمَرَ رضي الله عنهما، ورَفَضوهما، ويذهبون إلى القول بثبوت الإمامة لعليٍّ بالنَّصِّ، ويقطعون بضَلال الصحابة لتَرْكِهم تولية عليٍّ، والعمل على ذلك، وأكثر آرائهم تَدُور حول الإمامة، كما ذهبوا إلى القول بعِصْمَة عليٍّ، رضي الله عنه، وهؤلاء ينقسمون إلى أربع وعشرين فرقةً. (مقالات الإسلاميين: ص: ١٦ ـ ٣٠).

الرَّاوِي:

لغةً: النَّاقل.

واصطلاحاً: هو الشَّخص الذي ينقل الحديثَ، أو الأثر بسنده إلىٰ منتهاه.

رأَيْتُ بَحْراً اخْتَلَطَ:

أي: اخْتَلَطَ وتغيَّر في آخر عُمُرِهِ.

فالعبارةُ ليستْ بجَرْحٍ، وصدرها مَدْحٌ وتوثيقٌ لمن قِيلتْ فيه، إذ قوله: (بَحْراً) أي: في العلم وسَعَتِه إلَّا أنه تغيَّر بعاملِ السِّن.

مثال من ذُكِرَتْ فيه:

(بَحْر بن مَرَّار بن عبد الرحمن بن أبي بَكْرَة الثَّقفي).

قال البخاريُّ: بَحْر بن مَرَّار...

قال يحيى بن القطان: رأيتُ بحراً اخْتَلَطَ. (الضعفاء الكبير: العُقَيْلي: ١/ ١٥٢، و«التاريخ الكبير» و١/ ٢/ ١٢٦).

وفي رواية الذَّهَبيِّ في «الميزان» (١/ ٢٩٨) زيادةٌ ترجح ما

ذكرت من معنى كلام يحيى بن سعيد القَطَّان حيث قال: رأيتُه قد خُوْلِطَ، فلم أكتب عنه، وفي بعض النسخ: (قد خلط).

ثم قال الذَّهبيُّ:

وقد حَدَّث عنه الأسودُ بن شَيْبان وغيرُه، وساقَ له ابنُ عدي أحاديثَ حَسَنَة المَتْنِ، ثم قال: لَمْ أَرَ له فيما رأيتُ حديثاً مُنْكَراً.

قال النَّسائي: «تغيَّر» وقال مَرَّةً: (ليس به بأسٌ).

وقال الكَوْسَج، عن ابن مَعِين: (ثقةٌ). (الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل: ص: ٥٣).

رَأَيْتُ عَلَى حَدِيْثِهِ النُّوْرَ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها يعقوبُ بن سفيان الفَسَوي في توثيق (محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيمي، المتوفىٰ سنة: ١٢٠هـ).

فقال بعد تعقيبٍ له على جواب عليٍّ بن المَدِيني له: «وهو ـ أي: محمد بن إبراهيم ـ حَسَنُ الحديث، مستقيمُ الرواية، ثقةٌ إذا روىٰ عنه ثقةٌ، رأيتُ على حديثه النُّور...». (المعرفة والتاريخ: ١/ ٤٢٦).

وهذا التعبيرُ يَدُلُّ على أنَّ أحاديثه صحيحةٌ إذا رواها عنه الثقاتُ، وعبَّر عن صِحَّتها بالنُّور لوضوحها وسلامتها من الشُّذوذ والعِلَّة، أمَّا إذا رواها عنه غيرُ الثقات والضعفاء فلا تكون حينئذ صحيحةً، وضرب مثالاً على مجموعةٍ من الأحاديث الضعيفة المروية عنه على هذه الشاكلة بأحاديث أهل الكوفة عن ابنه عنه فقال: «وأمَّا روايةُ أهل الكوفة عن ابنه عنه فليس بشيءٍ، ابنه ضعيفٌ مُنْكَرُ الحديث». (المعرفة والتاريخ: ١/ ٤٢٧)؛ وذلك لأن ولدَه ضَعَّفه الأئمةُ النقاد.

قال البخاريُّ، وأبو زُرْعَة، والنَّسائي، وأبو أحمد الحاكم:

«مُنكَر الحديث». وزاد أبو حاتم: ضعيفُ الحديث، وأحاديث عقبة بن خالد عنه من جناية موسى ليس لعقبة فيها جرم. (الجرح والتعديل: ٤/ق ١/ ١٦٠ و«تهذيب الكمال» ٣/ ١٣٩٢).

وقال الدَّارقُطْني: «متروكٌ» (ميزان الاعتدال: ٤/ ٢١٨).

أمَّا والدُه محمد بن إبراهيم فقد وثَّقه الأئمةُ: ابن معين، وأبو حاتم، والعِجْلِيُّ، وابنُ سعد، وابن حِبَّان. (تهذيب الكمال: ٣/ ١١٥٧).

رَأْيُ جَهْمٍ:

تفسير العبارة:

قال الحافظُ ابن حجر: «الجَهْمِيُّ من ينفي صفاتِ الله تعالى، ويقول: إنَّ القرآن مخلوقٌ». (هدي الساري: ٣/ ٤٥٩).

يعني: من (المُرْجِئَة)، القسم الأوَّل، فهو مبتدعٌ احْتُمِلَتْ بدعتُه؛ لأنه لا يدعو لها، وليس كلُّ بدعةٍ قادحةٌ، كما أنَّ كل مبتدعٍ ليس بمطروح الحديث، ومُلَخَّص رأي جَهْم بن صَفْوان: «الإيمانُ إنما هو معرفةُ الله بالقلب فقط، وإنْ أظهر اليهوديةَ أو النصرانيةَ أو سائرَ أنواع الكفر بلسانه وعباراته، فإذا عرف الله بقلبه فهو مسلمٌ». (الملل والنحل لابن حزم: ٢/ ١١١).

مثال لمن وُصِفَ بذلك:

ومن ذلك وصفهم لـ «يحيى بن صالح الوُحَاظِيّ الحِمْصي» من شيوخ البخاري، وثَّقة يحيى بن مَعِين، وأبو اليَمان، وابنُ عَدِي.

وذَمَّه أحمدُ؛ لأنه نَسَبه إلى شيءٍ من رأي جَهْم، وقال إسحاق ابن منصور: كان مرجئاً. (هدي الساري: ص: ٤٥٢).

قال الحافظ ابن حجر: «روى له البخاريُّ حديثَيْن أو ثلاثةَ...

وروى له الباقون سِوَى النَّسائي». (هدي الساري: ص: ٤٥٢).

قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٨٦):

«يحيى بن صالح الوُحَاظي الحِمْصي، الفقيهُ من كبار العلماء. روَى عن عُفَيْر بن مَعْدان، وسعيد بن عبد العزيز، وفُلَيْح.

وعنه البخاريُّ وأبو حاتم، وعَلِيُّ بن محمد الجكاني، وخَلْقٌ، وثَّقَه ابنُ معين وغيرُه، وقال أبو حاتم: صَدوقٌ.

وقال أحمد بن صالح المصري: حدَّثنا يحيى بن صالح بثلاثة عشر حديثاً عن مالكٍ، ما وجدناها عند غيره، وقال أحمدُ بن حنبل: أخبرني مُحَدِّثٌ: أنَّ يحيى بن صالح قال: لو ترك أصحابُ الحديث عشرةَ أحاديث ـ يعني: هذه التي في الرؤية ـ قال أحمد: كأنَّه نزع إلى رأي جهم.

وقال العُقَيلي: حِمْصِيٌّ جَهْمِيٌّ.

الرُّبَاعِيَّاتُ:

وهي الكتبُ التي يكونُ في إسنادها أربعةُ رواةٍ بين المصنِّف وبين النبيِّ ﷺ، ومن أشهرها:

«الرُّباعيات» للإمام الشافعي من تخريج أبي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، وهي الجزء الرابع والثامن من فوائد أبي بَكْر محمد بن عبد الله الشافعي، وهي جزءٌ ضخمٌ، وقد تكون في جزءَيْن.

ولأبي عبد الله البخاري، وقد شرحها بعضُهم، وسَمَّاه دُرَرَ الدَّراري في شرح رباعيات البخاري».

ولمسلمٍ في صحيحه.

وللنَّسائي في سننه، وهي أعلىٰ ما عندهما.

وللطَّبرَاني في معاجمه، وهي على ما قال في صلة الخلف أربعة أحاديث.

وللتِّرْمذي في جامعه، وهي مئةٌ وسبعون حديثاً.

وللبخاريِّ حديثان من الرباعيات الملحقة بالثلاثيات.

ولأبي داود منها حديثٌ واحدٌ في السؤال عن الحَوْض، وهي أن يروي تابعيٌّ عن تابعي عن الصحابيِّ، أو صحابيٌّ عن صحابيٍّ، فيحسب التابعيان أو الصحابيان في درجةٍ واحدةٍ، فهما اثنان في حكم الواحد، فإذا كان معهم راوٍ أخذ عنه المؤلِّفُ يقال فيه رباعيٌّ في حكم الثُّلاثي، وهو أعلى ما عند أبي داود.

وعندهم أيضاً رباعياتُ الصحابة لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزْدي.

ولأبي الحجَّاج شمس الدين يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي (المتوفى سنة ٦٤٨هـ) وله أيضاً ثمانيات لنفسه.

ورباعياتُ التابعين: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي، ولأبي المواهب، محدِّث دمشق ومفيدها، الحسن بن أبي العظائمِ هبة الله بن محفوظ ابن صَصَرِيْ الرِّبْعي التَّغْلبي الدمشقي الحافظ (المتوفى سنة ٥٨٦هـ وله أيضاً «المعجم» و«فضائل الصحابة» و«فضائل بيت المَقْدِس» و«عوالي ابن عُيَيْنَة»، وغير ذلك. (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٨ ـ ٩٩).

رُبَّمَا أَخْطَأَ:

هذه العبارةُ تَدُلُّ على وقوع الخطأ من الراوي ولكنه نادرٌ، والوصف بها يَدُلُّ على تضعيف الراوي، قال المحدِّثُ الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي: «إذا قالوا في رجلٍ: له أوهامٌ، أو يَهِمُ في

حديثه، أو يُخطِىء فيه، فهذا لا يُنزِله عن درجة الثقة، فإنَّ الوَهْمَ اليسيَر لا يَضُرُّ، ولا يخلو عنه أحدٌ».

قال الحافظُ الذهبيُّ في الميزان (٣/ ١٤٠ ـ ١٤١) رَدّاً على العُقَيْلِيّ في إدخاله (عليَّ بن المَدِينِيّ) في الضُّعفاء ما نَصُّه: «أفما لَكَ عَقْلٌ يا عُقَيْلِيّ؟! أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقةُ الثَّبْتُ الذي ما غَلِطَ، ولا انفرد بما يُتَابَعُ عليه، ثم ما كلُّ من له هفوةٌ، أو ذنوبٌ يُقْدَحُ فيه بما يُوْهِنُ حديثَه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعةٍ، أو لهم أوهامٌ يسيرةٌ في سَعَة علمهم: أن يُعْرف أنَّ غيرهم أرجَحُ منهم، وأوثَقُ إذا عارضَهم أو خالفهم، فزِن الأشياءَ بالعدل والوَرَع».

ثم عَقَّب الشيخ التَّهَانَوِي على كلام الذَّهبي هذا قائلاً: «وعُلِم بذلك أنَّ وجود أدنى بدعةٍ في الراوي لا يَضُرُّ أيضاً، ولا يُنزِله عن الثِّقَة». (انظر: «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٧٦).

رُبَّما أَغْرَبَ:

هذا اللَّفْظُ يستعمله ابنُ حِبَّان كثيراً في كتابه «الثقات»، ومراده أنَّ هذا الراوي أحياناً وليس دائماً يروي الأحاديثَ الغريبةَ أو المُنْكَرةَ.

ولا تظنّ أنَّ الراوي الذي قيل فيه ذلك هو ضعيفٌ، فإنَّ ابن حِبَّان يقول هذا في الثقات والحفَّاظ والصادقين ونحوهم.

فقد قال في ترجَمة (أحمد بن علي النُّميري): «يُغرِب». (كتاب الثقات: ٨/ ٧)، وقال فيه الحافظُ ابن حجر: «صدوقٌ، ضعَّفه الأَزْدِيُّ بلا حُجَّةٍ». (تقريب التهذيب: ص ٨٣).

وقال في ترجَمة (إسماعيل بن بَهْرام الكوفي): «يُغرب». (كتاب

الثقات: ٨/ ١٠٠)، وقال فيه ابن حجر: «صدوقٌ» (التقريب: ص: ١٠٦).

وقال في ترجَمة (أحمد بن أيوب الضَّبِّيّ): «ربما أَغرب» (كتاب الثقات: ٨/ ١٩)، وقال فيه ابن حجر: «مقبولٌ» (تقريب التهذيب: ص: ٧٧).

ومما يَدُلُّ على أنَّ الثقة قد يُغرب ولا يؤثر ذلك فيه، قولُ ابن حجر في ترجَمة (إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الأموي مولاهم الحَرَّاني): «ثقةٌ، يُغرب»، والله أعلم. (انظر «تقريب التهذيب» ص: ١٠٩).

رُبَّمَا خَالَفَ:

أي رُبَّما خالَف الثقاتِ، فروى غير ما رووا، وهذا مثل عباراتهم: (رُبَّما أَخْطأ)، و(رُبَّمَا أَغْرَبَ) و(رُبَّما يَهِمُ)، انظر تعريف كلٍّ منها في بابها.

رُبَّمَا لُقِّنَ:

قَبُول الراوي التلقينَ في الحديث، إنما يَضُرَّ ذلك إذا لم يُحدِّث من أصلٍ صحيحٍ، بخلاف ما إذا حدَّث من ذاكرته. (انظر «تدريب الراوي»: ١/ ٢٢٧).

مثال مَن وُصِفَ بقريبٍ من ذلك: (بَكْرُ بن بَكَّار أبو عَمْرٍو القَيْسِي) في «ميزان الاعتدال». (١/ ٣٤٣): قال ابنُ حِبَّان: «ثِقَةٌ، رُبمَّا يُخْطِىء».

رُبَّما يُخَالِفُ:

انظر: «رُبَّما خَالَفَ».

رُبَّمَا يَهِمُ:

هذا اللَّفْظُ مثل: (ربَّما أَخْطأَ) رتبةً ومعنىً، وهو يُطْلَق على الثقة كما يُطْلَق على مَن دونه، فيقال: (ثقةٌ يَهِمُ)، أو: (له أوهامٌ) و: (صَدُوقٌ يَهِمُ) و: (له أوهامٌ)، ونحو ذلك، فإذا أُطلِق على الثقة بأنه يَهِمُ؛ فإنَّ ذلك يقصر به عن درجة الثقة الذي لا يَهِمُ، وكذلك إذا قيل في الصَّدوق: إنه يَهِمُ؛ فإنه يقصر به عن درجة الصدوق الذي لا يَهِمُ، ولهذا نرى الحافظ ابنَ حجر رحمه الله تعالى في «التقريب»، جَعل درجة الصَّدوق الذي يَهِمُ، أو له أوهامٌ، أو يُخطِىء، أو الذي تغيَّر بأخَرَةٍ قاصِرةً عن درجة الصَّدوق الذي لا يَهِمُ، أو من قيل فيه: (لابأسَ فيه)، أو: (ليس به بأسٌ)، فالأوَّلُ حديثُه ضعيفٌ، والثاني حديثُه حَسَنٌ، والله أعلم. (انظر: «معجم مصطلحات علوم الحديث»: ص ١٠٨).

الرُّتْبَةُ:

أي: الدَّرَجَةُ.

رُتْبَةُ الثِّقَاتِ:

الدَّرجة التي إذا بَلَغها الراويُ صار ثقةً.

رِجَالُ الْحَدِيْثِ:

أي رواةُ الحديث.

رِجَالُهُ ثِقَاتٌ:

يُنْتَبه لهذه العبارةِ، إنَّها لا تَدُلُّ عند إطلاقها على صحة الحديث، أو الإسنادِ؛ لأنه قد يكون رجالُ الإسنادِ ثقاتٌ غير أنَّه منقطعٌ.

رِجَالُهُ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ أوْ أَحَدِهِما:

انظر «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ».

رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ:

يَحْكُم بعضُ العلماء على الإسناد بأنَّ رجالَه رجالُ الصحيح، كما يفعله الهَيْثَمي في «مجمع الزوائد»، ويُطلِق بعضٌ آخرون، فيقولون: رجالُه رجال «التهذيب»، وكلُّ هذا لا يعني به بأنَّ الإسناد صحيحٌ لاحتمال أن يكون فيه شذوذٌ، أو عِلَّةٌ قادحةٌ.

فيَغْتَرُّ من لا دراية له بعلم الحديث بأنَّ الحديثَ صحيحٌ. والصَّوابُ: أنه لا يَلْزَمُ ذلك حتى يخلو الإسنادُ من الشذوذ والعِلَّة القادحة.

وكذلك قولُهم: «رجالُه رجالُ الشَّيْخَيْن أو أحدهما»، أو «على شرط الشيخين أو أحدهما». فهذا لا يعني أيضاً عند المحقِّقين من علماء الحديث أنه صحيحٌ، فإنَّ شرط الشيخين يتوقَّف على النظر على أي وجهٍ رَوَيا.

فقد وُجِدَ في رجال الشيخين مَن هم (صدوقٌ) أو دونه، إلاَّ أنَّ حديثهم في الصحيحين يُحْكَمُ عليه بالصحة، وفي غيرهما يُحْكَم عليه بما يستحقون، ونجد هذا كثيراً في «مستدرك الحاكم»، فإنه ـ رحمه الله تعالى ـ لمجرَّد رجال أحدهما يحكم بأنه على شرطه.

قال الحافظُ ابن حجر: «ولا يَلْزَمُ مِنْ كَوْن رجالِ الإسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديثُ الواردُ به صحيحاً، لاحتمال أن يكون فيه شذوذٌ أو عِلَّةٌ» (النكت: ١/ ٢٧٤).

مثاله: (هُشَيْم بن بَشِيْر السُّلَمي، عن الزُّهْري)، فكلٌّ من هُشَيْم،

والزهري أخرجا له، فهو على شرطهما، فيقال: بل ليس على واحدٍ منهما؛ لأنهما إنما أخرجا عن هُشيم من غير حديث الزهري، فإنه يُضَعَّف فيه؛ لأنه كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقيه صاحبٌ له وهو راجعٌ، فسأله رؤيتَها، وكان ثَمَّ ريحٌ شديدةٌ، فذَهَبَتْ بالأوراق من يد الرجل، فصار هُشيم يحدِّث بما عَلِقَ منها بذهنه، ولم يكن أتْقَنَ حِفْظَها فَوَهِمَ في أشياء منها، فضُعِّف في الزهري بسببها.

(انظر: «الباعث الحثيث» ص:٣٧، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص:١٥٢).

رِجَالُ الصَّحِيْحِ:

انظر: «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيْحِ».

رِجَالُهُ لابَأْسَ بِهِمْ:

هذا مثلُ قَوْلِهِم: «إسنادُه لابأسَ به» انظر معناه في حرف الألف.

رَجَعَ:

وهي كلمةٌ يكتبها بعضُ المحدِّثين عند تخريج السَّاقط في الحواشي، وهي (اللَّحْق)، وهي تُعادل (صَحَّ).

رَجُلٌ:

أدْرَجَ الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في المنقطع الإسنادَ الذي ذُكِرَ فيه بعضُ رُواته بلفظٍ مُبْهَمٍ، نحو: «رَجُل» أو «شَيْخ» إذا لم يَعْرِفْ اسمَه.

مثاله:

مثالُ ذلك الحديث الذي رواه الجُرَيْريُّ عن أبي العلاء بن عبد الله ابن الشِّخِّيْر، عن رَجُلَيْن من بني حَنْظَلة، عن شَدَّاد بن أَوْسٍ، قال:

«كان رسولُ الله ﷺ يعلِّم أحدَنا أن يقول في صلاته: «اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ في الأمرِ والعَزِيْمَةَ على الرُّشْد...» الحديث. (المعرفة: ٢٧ ـ ٢٨).

وهذا يُفيدنا التَّنَبُّهَ إلى هذا الاصطلاح عند الحاكم خاصةً في مؤلَّفاته الحديثية.

أمَّا عبارات أهل هذا الفَنِّ، فقد جَعلتْ ذلك «متصلاً في إسناده مُبْهَمٌ»، قال الحافظ العلائي: «والتحقيق: أنَّ قول الراوي عن (رَجُلٍ) ونحوه متصلٌ، ولكن حُكمه حكم المنقطع لعَدم الاحتجاج به». (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٦٩).

رَجُلُ سُوءٍ:

أي: كَذَّابٌ يضع الحديثَ.

مثال من وُصِف بذلك:

١ ـ نُقَيْع بن الحارث أبو داود الأعمى الهَمْداني الدَّارِمي الكوفي القاصّ.

قال يحيى بن مَعِين: «أبو داود النَّخعي، رَجُل سوء، كذَّابٌ يضع الأحاديثَ، وانصرفنا من عند (هُشَيْم) في أبواب الطَّلاق، فقال: ليس منها شيءٌ إلا وعندي بإسنادٍ ـ كان يدخل فيضع الحديثَ ثم يخرج».

وقال أيضاً: «سمعتُ أبا داود النخعي يقول: «حَدَّثني خُصَيْفُ وخَصَّاف ومُخَصِّف، كَذِبٌ كلُّه» (تاريخ بغداد: ٩/ ١٩، و«الجرح والتعديل» ٤/ ١/ ٤٩٠).

وفي «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٣٩): قال هَمَّامٌ: «قَدِمَ علينا أبو داود نقيع فجعل يقول: حَدَّثَنا البَرَاءُ بن عازبٍ، وحَدَّثنا زيدُ بن أرقم،

فأتينا قتادةَ فحَدَّثْناه عنه.

فقال: كَذبَ، إنما كان هذا سائلاً يتكفَّف الناسَ قبل الطاعون».

٢ ـ طلحة بن زيد الرَّقِّي، وقيل الكوفي.

قال عليُّ بن المَدِيني: «كان طلحةُ بن زيد سَيِّئاً يضع الحديثَ». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٣٨).

الرِّحْلَةُ:

أي: الرِّحلةُ إلى الشيخ أو الرَّاوي لتَلَقِّي الحديث.

انظر: «الرِّحْلَةُ في طَلَبِ الْحَدِيْثِ».

الرِّحْلَةُ في طَلَبِ الْحَدِيْثِ:

هي الخروجُ إلى الأمصار لملاقاة الشيوخ، وأخذِ الحديث عنهم بأحد طُرق التحمُّل المعروفة.

وقد اهتمَّ بها العلماءُ وطَلَبَةُ العلم اهتماماً كبيراً، لِمَا لها من فضلٍ عظيمٍ كما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «ومَنْ سَلَك طَرِيْقاً يَلْتَمِسُ فيه عِلْماً سَهَّلَ اللهُ له طَرِيقاً إلى الجَنَّةِ». (أخرجه مسلم في كتاب العلم، برقم: ٦٧٩٣).

وقال عليه الصَّلاةُ والسلام أيضاً: «مَنْ خَرَجَ في طَلَبِ العِلْمِ فهُوَ في سَبِيْلِ الله». (أخرجه الترمذي في أبواب العلم، برقم: ٦٢٤٧).

وقد كتب فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ دراسةً نفيسةً حول هذا الموضوع في مستهلِّ تحقيقه لـ «الرحلة في طلب الحديث» للإمام الخطيب البغدادي، وأجلى فيها فوائدَ قيمةً، أنُقُلها هنا بشيءٍ من الاختصار والتصرُّف، عسى أن تكون نافعةً وشاحذةَ هِمَم الطلَّاب:

ولمَّا كان الحديثُ النبويُّ هو المصدرُ الثانيُ للإسلام، وكان منه بهذه المثابة فقد أعطاه العلماءُ غايةَ اهتمامهم، وبذلوا من أجل الحديث وأسانيده كلَّ ما في وُسْعِهم، حتى رحلوا المسافاتِ البعيدةَ، على بعد الشُّقة وعظم المشقَّة، طلباً للحديث وبحثاً عن أسانيد الأحاديث، بل عن إسناد الحديث الواحد امتثالاً لأمر الله تعالى، وتحقيقاً لما حَثَّ عليه النبيُّ ﷺ المسلمين:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[التوبة: ١٢٢].

وقال ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيْقاً يَلْتَمِسُ فِيْهِ عِلْماً سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقاً إلى الجَنَّةِ».

وقد كانت الرحلةُ في طلب الحديث من لوازم طريقة المحدِّثين ومنهجهم في التحصيل العلمي، قال الإمامُ ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص: ٢٤٥): «وإذا فَرَغَ من سماع العوالي والمهمَّاتِ التي ببلده فلْيَرْحَل إلى غيره».

وقال يحيى بن مَعِين: «أَربعةٌ لا تَأْنَسْ منهم رُشْداً: حارس الدَّرْب، ومنادي القاضي، وابن المحدِّث، ورجلٌ يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث». (علوم الحديث: ص: ٢٤٦).

ويبدو أثرُ الرحلة للناظر في أسانيد الأحاديث واضحاً جلياً؛ فإذا ما تناولنا أيَّ إسنادٍ منها ودرسنا تاريخَ رواته نجد في أغلب الأحيان أنهم ينتمون إلى أكثر من موطنٍ، بل ربما وجدنا كلَّ واحدٍ منهم من بلدةٍ، جمعت الرحلةُ في طلب الحديث شَتَاتَهم وقَرَّبَتْ بُعْدَ ما بينهم حتى تسلسلوا في قرنٍ واحدٍ في سند الحديث الواحد. . . !!

أهـــداف الرحلـــة عند المحدِّثيـــن:

وللرحلة أهدافٌ ومقاصدٌ جليلةٌ لدى أهل الحديث، نوضِّح أهمَّها فيما يلي:

١ ـ تحصيل الحديث:

ولعلَّ هذا أوَّل أسبابِ الرحلة، خصوصاً في عهود الإسلام الأولى، ومنه جاءت رحلات الصحابة ثم التابعين، وهكذا...

وذلك أنَّ الصحابة رضي الله عنهم تفرَّقوا في البلاد، ومع كلِّ واحدٍ منهم علمٌ حَمَله عن النبي ﷺ، وإنْ كان هناك عددٌ منهم نستطيع أن نقول إنهم كانوا يحملون جملةَ الحديث، وهم الذين كان الخلفاء يُرْسِلونهم إلى البلاد دُعاةً ومعلِّمين، مثل عبد الله بن مسعود في العِراق، وأبي الدَّرْداء في الشام...

ثم انتشر علمُ الصحابة في تلامذتهم التابعين وتفرَّق بينهم، فاحتاج العلماءُ إلى تحصيل الحديث من صدور حملته استكمالاً لعلم السنَّة النبوية. وقد ضرب المسلمون في ذلك مثلاً عالياً، وبلغوا شَأْواً عزيزَ المنال، حتى رحلوا في طلب الحديث الواحد.

٤ ـ التثبُّتُ من الحديث:

وهذا كان مقصدُ أبي أيُّوب رضي الله عنه في رحلته من المدينة المنوَّرة إلى مصر، ليتثبَّت من حديثٍ سَمِعَه من النبيِّ ﷺ لم يَبْقَ أحدٌ سمعه غيره وغير عُقْبَة بن عامر. (انظر «الرحلة في طلب الحديث: ص: ١٨٨ـ ١١٩).

وكذلك رَحَلَ شعبةُ بن الحَجَّاج من أجل إسنادٍ لحديث فضلِ الوضوء والذكر بعده، فإنَّ أبا إسحاق السَّبِيْعي الذي سمع منه شعبةُ

هذا الحديثَ مدَلِّسٌ، ولم يكشف لشعبة عن حقيقة أمر السند، وكان شعبة كثيرَ العناية بتتبع المدلِّسين، فَرَحل تلك الرحلةَ المُضْنِيةَ حتى توصَّل إلى نتيجةٍ مؤسفةٍ هي سقوط رواةٍ من السند أحدهم مطعونٌ فيه، فلم يملك نفسه أن قال: «دَمَّرَ عليَّ هذا الحديثُ، لو صَحَّ لي هذا الحديثُ كان أحبَّ إليَّ من أهلي ومن مالي ومن الدنيا كلِّها». (الرحلة في طلب الحديث: ص: ١٥٣).

٣ ـ طلبُ العُلُوِّ في السند:

والعُلُوُّ في السند: قِلّةُ عدد الوسائط في سند الحديث مع اتصال السند.

ويحصل العُلُوُّ بأن يسمع المحدِّثُ حديثاً من راوٍ عن شيخٍ موجودٍ، فيذهب المحدِّثُ إلى ذلك الشيخ ويسمعه منه، وهكذا يَقِلُّ عَددُ وسائط النقل في السند.

وللعُلُوِّ فائدةٌ عظيمةٌ، هي أنه يبعد الإسنادَ من الخَلَلِ؛ لأن كل رجلٍ من رجاله قد يحتمل أن يقع من جهته خللٌ في النقل، فإذا قلَّت الوسائطُ؛ تَقِلُّ جهاتُ الاحتمال للخلل، فيكون علوُّ السند قوةً للحديث.

لذلك عُنِيَ المحدِّثون بالعلو عنايةً كبيرةً، وألِّفوا فيه المصنَّفات وتجشَّموا لتحصيله المشقَّات، حتى رحلوا إلى الأقطار النائية سَعْياً وراء علوِّ السند، ما إن يسمع أحدُهم بحديثٍ عن محدِّثٍ في عصره حتى يرحل إليه ليسمعه منه مباشرة.

قال الحافظ أبو الفضل المَقْدِسِي: «أجمع أهلُ النقل على طلبهم العُلُوّ ومدحه؛ إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحدٌ منهم».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «طلب الإسناد العالي سُنَّةٌ عمن سلف».

وقيل ليحيى بن مَعِين في مرض موته: «وما تشتهي؟»، قال: «بيتٌ خالي، وإسنادٌ عالي!». (علوم الحديث: ص: ٢٤٦).

وقيل للإمام أحمد بن حنبل: أيرحل الرجلُ في طلب العُلُوّ؟

فقال: «بلى والله شديداً، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديثُ عن عمر رضي الله عنه فلا يقنعهما حتى يَخْرُجا إلى عمر فيسمعانه منه». (علوم الحديث: ص: ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

٤ ـ البحث عن أحوال الرواة:

وذلك لأن معرفة أداء الراوي للحديث كما سمعه هو المقصدُ الذي عليه مدارُ هذا العلم، ومن أجله بُذِلَتْ كلُّ الجهود، ووُضِعَتْ قواعدُ النقد، فكان لابُدَّ من تقصِّي أحوال الرواة وأخبارهم حتى يتميَّز مقبولهم من مردودهم، ولولا ما بذله الأئمة النقاد في هذا الشأن من الجهود في البحث عن عدالة الرواة واختبار حفظِهم وتيقُّظِهم حتى رحلوا في سبيل ذلك وتكبَّدوا المشاق، ثم قاموا في الناس بالتحذير من الكذَّابين والضعفاء المخلطين؛ لاشتبه أمرُ الإسلام واستولت الزنادقة ولخرج الدَّجالون.

وحسبنا دليلاً على أهمية هذا البحث تلك العلوم الكثيرة التي تبحث في الرواة من كل جهات البحث فيهم، والتي بلغت أصولها ثلاثين علماً!!

ومن أمثلة الرحلة لهذا الغرض سعي الإمام يحيى بن معين إلى أبي نُعَيم الفضل بن دُكَيْن ليختبر حفظه وتيقُّظه حتى شهد له أنه قد بلغ الغايةَ في ذلك. (الرحلة في طلب الحديث: ص: ١٠٧).

٥ ـ مذاكرة العلماء في نقد الأحاديث وعللها:

وهو فنٌّ جليلٌ يحتاج إلى عُمْق النظر وتقصِّي الأسانيد والروايات، لذلك قال العلماء: إنَّ التعمُّقَ فيه وتحصيلَ الملكة العلمية لا يَتِمُّ إلا بالمجالسة والمذاكرة ولقاء جَهَابِذَة الفَنِّ.

قال الخطيبُ البغدادي في كتابه «الكفاية» (ص: ٤٠٢ ـ ٤٠٣): «ولو كان حكم المتصل والمُرْسَل واحداً لما ارتحل كَتَبَةُ الحديث وتكلَّفوا مشاق الأسفار إلى ما بَعُدَ من الأقطار للقاء العلماء، والسَّماع منهم في سائر الآفاق...».

وكان سفيان بن عُيَيْنَة بمكَّة يرحل إليه عليُّ بن المَدِيني من العِراق للمذاكرة في ذلك، فقال ابن عيينة: «يلومونني على حبِّ علي ابن المَدِيني، والله لما أتعلَّم منه أكثر مما يتعلَّم مني....» وقال يحيى القطان: «أنا أتعلَّم من عليٍّ أكثر مما يتعلَّم مني».

وكان الإمامُ أحمد بن حنبل يصلِّي من الليل مئةَ ركعةٍ وأكثر، فإذا زاره يحيى بن مَعِين اكتفى بالقليل من النافلة وجلس للمذاكرة مع يحيى، فقال له ابنُه في ذلك؟ فقال: «يا بُنَيَّ إنَّ ما يفوت من النافلة يُدْرَك، لكن إذا فاتَ ما عند هذا الفتى لا يُدْرَك».

فوائد الرِّحلة:

وهي فوائدُ عامةٌ نضيفها إلى ما سَبَق من أغراض الرحلة عند المحدِّثين نستثير بها عزائم الشَّباب حتى يتخطوا الصِّعاب، وتَخِفَّ عليهم أعباؤها المالية ومشقاتها.

من هذه الفوائد:

١ ـ التمكُّن من الجوانب العلمية:

وذلك أنَّ الإنسان يتأثَّر ببيئته ومحيطه، وقد تتحكَّم فيه

المألوفات التي عاش بينها، فإذا رحل إلى بيئةٍ أخرى ألفى مشاكلَ جديدةً تُبحث، أو آراء جديدةً في مسائل سَبَق له أن دَرَسها، فيتَّسع أفقُه واجتهادُه بدراسة الجديد من المسائل، أو الجديد من الآراء، وكثيراً ما يؤدِّي ذلك إلى تغييرٍ في آرائه واجتهاداته بعد أن كان سار عليها زمناً لا يحيد عنها، وهذا الفقه الشافعي برهانٌ ساطعٌ على ذلك، فإنَّ من المعروف المشهور أنَّ للإمام الشافعي مذهبان: المذهب القديم، والمذهب الجديد، والمذهب الجديد يختلف في مسائلَ جوهريةٍ كثيرةٍ عن القديم، وقد صار إليه الشافعيُّ بعد رحلته إلى العراق، حيث لقي الإمامَ محمد بن الحسن الشَّيْباني (صاحب أبي حنيفة) ولقي تلامذةَ أبي حنيفة، وغيرهم من العلماء.

٢ ـ نشر العلم الذي حصله العالم:

وذلك أنَّ العالم كثيراً ما ينبغ في بلدٍ يضيق عن حمل نبوغه، لعَدَمِ توفُّر الكفاءات، أو لِقلَّة اهتمام أهل البلد بهذا الفنِّ، أو الاختصاص، فيرحل إلى مدينةٍ تكون أوسعَ مجالاً للآراء الخطيرة، أو أشدَّ حاجةً، فتعظم مكانتُه ويَكْثُرُ الانتفاعُ بحكمته، ولولا الرحلةُ لما عَظُم شأنه، ولما كثرت ثمراتُ نبوغه، وهذا الشيخ عَزّ الدين بن عبد السلام مَرَّ عند خروجه من الشام بالكَرَك فتلقَّاه صاحبُها وسأله الإقامة عنده، فقال له الشيخ: «بلدك صغيرٌ عن علمي»، وتوجَّه إلى القاهرة.

٣ ـ اتساع الثقافة العامة:

وذلك لكثرة احتكاك الإنسان بالجديد عليه من الناس، وما لديهم من عاداتٍ وثقافةٍ وحِكَمٍ وأمثالٍ ونوادر، فيتأثَّر بذلك وينطبع في نفسه حتى تتكوَّن لديه من كلِّ رحلةٍ ولقاءٍ فائدةٌ، أو يحفظ حكمةً، أو نُكْتَةً، أو تقع له حادثةٌ طريفةٌ، فيحفظ ذلك كلَّه ويصبح له زاداً

يجتذب إليه الناسَ بالحديث عنه، وفي الناس حُبُّ التطلُّع لأخبار غيرهم ومعرفةِ ما لم يألفوه من أحوالهم، لذلك احتلَّ الرَّحَّالون مراكزَ الصدارة في المجالس واجتذبوا الناسَ إليهم بما يحكون من أنباء رحلاتهم العلمية، وما يذكرون من أحوال مشايخهم وأخبار أساتذتهم، ومن مشاهداتهم الاجتماعية، ولطائف الحِكَم وطرائف النكت التي سمعوها، والوقائع العجيبة التي صادفوها.

٤ ـ تنمية الفضائل والكمالات في النفس:

وقد كان هذا غَرَضاً يَرْحَل إليه الراحلون، يقصدون أهلَ الفضل للتأسِّي بأحوالهم وصفاتهم.

قال الإمام العالم الحافظ الزاهد أحمد بن فرح الإشْبِيْلِيّ في الإمام النَّووي: «الإمام محيي الدين قد صار إلى ثلاث مراتبٍ، كلُّ مرتبةٍ لو كانت لشخصٍ لشدَّت إليه الرِّحَالُ: العلمُ، والزهدُ، والأمرُ بالمعروف، والنهي عن المنكر». (انظر: «تذكرة الحفاظ» ص: ١٤٧).

ورَحَل الإمامُ الكبير الحافظ يحيى بن يحيى بن بُكَيْر التَّمِيْمي إلى الإمام مالك بن أنس للسَّماع منه، وبعد أن أَتَمَّ ذلك بقي عند مالكٍ، وقال: «أقمتُ لأستفيد من شمائله». (انظر «تذكرة الحفاظ» ص: ٤١٥).

وهذا التلقِّيُ للفضائل من الأكابر يفتح رِحَابَ الصدر للاختلاف، حيث يعذر كلُّ واحدٍ الآخرَ في خطته، أو في اجتهاداته وآرائه، ولا يتسرَّع للحَطِّ من مخالفه، أو الطعن عليه بالابتداع، أو الضَّلال...!!

٥ ـ كسبُ صداقاتٍ جديدةٍ خالصةٍ:

والصَّداقة الخالصة من أَلَذِّ ما يتمتَّع به الإنسانُ في الدنيا، وقد

ذكر اللهُ تعالى من نعيم أهل الجنة أن متعهم بمحبة بعضٍ لبعض: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

والرحلةُ وسيلةٌ نافعةٌ في كسب أصدقاء جُدَدٍ يتعرَّف عليهم، ويعرِّف بهم أهلَ بلده، ويتحدَّث عن فضائلهم ومحاسنهم في مجالسه، فيؤدِّي ذلك إلى تعارف الشعوب وتحابها، وقد كان المسلمون على غاية التحابب والتعاون حيث كانت البلادُ الإسلاميةُ كلُّها مفتوحةً للمسلم، لا تضيق به الدنيا، ولا تَعْسُرُ عليه المعيشةُ، ولا ينتهي مدى جناحه على الأرض.

آدابُ الرِّحلة:

وهي أصولٌ ينبغي مراعاتها حتى تؤتي الرحلةُ ثمارَها وتتحقَّق أهدافها أيّاً كان العلمُ الذي يرحل فيه الطالبُ، ونُجمل لك أهمَّها فيما يلي:

١ ـ أن يقدِّم السماعَ من علماء بلده على الرحلة للآفاق، فهو أيْسَرُ وأقَلُّ كُلْفةً، وأمكَنُ له في التثبُّت مما يسمع وتدوينِه وضَبْطِه ومراجعة ما يُشكِل منه، ولا يستخفنَّ طالبُ العلم بأساتذة بلده، شأنَ بعض الغافلين يرى أحدُهم الدِّرْهَم في بيتِ جاره خيراً من الدينار في بيته. فإذا فرغ من التلقي عن علماء بلده؛ عَزَم على الرحلة وسَلَك سبيلها.

٢ ـ حُسْنُ اختيارِ أماكن الرحلة؛ بأن تكون عامرةً ببعض العلماء أو الفضلاء ممن يفاد منهم، وكان العلماء يعتنون بذلك ويستشيرون فيه، سأل رجلٌ الإمامَ أحمدَ بن حنبل: ممَّن ترى أن يُكْتَبَ الحديث؟

فقال له: «أخْرُجْ إلى أحمد بن يوسف فإنه شيخُ الإسلام». (انظر: «الرحلة في طلب الحديث» ص: ٩٤٩١).

وعن مَعْمَر قال: قال لي أيّوب: «إن كنتَ راحلاً إلى أحد فارحل إلى ابن طاووس وإلا فالْزَمْ تجارتَك» (الرحلة في طلب الحديث: ص: ١٩).

٣ ـ أن يهتَّم بكثرة المادة العلمية المتلقاة، وكثرة المسموع مما ليس عنده من الأسانيد والمتون، ويقدِّم ذلك على الاستكثار من الأساتذة.

قال الحافظُ ابنُ حجر في «شرح النخبة» (ص: ١٤٧): «ثم يَرْحَل فيحصِّل في الرحلة ما ليس عنده، ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع أَوْلَى من اعتنائه بتكثير الشيوخ».

وقال العلاَّمة على القاري في شرحه: «لأنَّ المقصود الأصليَّ الأولى هو الدرايةُ لا مجرَّدُ الرواية، نعم قد يحتاج إلى تكثير الرواية لتصحيح الدراية». (شرح شرح النخبة: ص: ٨١٥).

٤ ـ أن يعتني بالمذاكرة مع المحقِّقين لتمكين التعمُّقِ في العلم، وذلك بأن يحضِّر ما توصَّل إليه من آراءَ أو علاجٍ لمشكلات العلم، فيلقيه على أهل التحقيق والدِّقَّة، ويَعرِض عليهم ما وقع له من استشكالٍ، فيكسب بذلك آراءَ جديدةً تزيده تمكُّناً وتعمُّقاً، أو تُزيح ما وقع له من إشكالٍ، وهي فائدةٌ هامَّةٌ يكْمُل بها العلمُ ويَسْمو، وينبغي عَدَمُ التساهُلِ في ذلك، وأن يستكثر من الأساتذة الذين يعرض عليهم هذه الأمورَ إن اقتضى الأمرُ، كما يستكثر الباحثُ من الرجوع إلى المصادر المكتوبة في المسائل العَويصة حتى يَحلَّها، والمصادر الحيَّة (الأساتذة) أهمُّ من الكتب لعلاج المشاكل فيما لَمَسْناه؛ لأنها تقدر على تتبُّعِ الخواطر ومناقشاتها إلى النهاية.

٥ ـ مراعاةُ الآداب العامة في السفر: وهي مطلوبةٌ من كلِّ مسافرٍ خصوصاً صاحب الرحلة لطلب العلم، أو لتحصيل شيءٍ من خصال الخير، فهو أحرى بمراعاتها وأجدرُ، ومن أهمِّها: المداومةُ على الطاعات والعبادات وذكر الله تعالى، والسَّخاءِ بالمال، ثم تحمُّل متاعبِ السفر والطريق، والصَّبر على الرِّفاق، وغير ذلك من آدابٍ وسُنَنٍ لا نطيل بذكرها هنا، لكنا نذكِّر بتأكيدها لما لها من أثرٍ كبيرٍ في النفس يهذِّبها ويكسبها فضائل تَسْمو بها، حتى كان كثيرٌ من الأكابر يرحلون لمجاهدة أنفسِهم على تلك الخصال (من مقدِّمة الدكتور نور الدين عِتْر لـ«الرحلة في طلب الحديث» باختصارٍ وتصرُّفٍ).

عطاءاتُ الرحلات في طلب الحديث:

وقد أعطت هذه الرحلاتُ الحديثيةُ خلال ثلاثةَ قرونٍ من الزمان نتائجَ في غاية الأهمية للسنَّة النبوية، فقد ذكرها الباحثُ المحقّقُ الدكتور فاروق حَمادة ـ حفظه الله تعالىٰ ـ في كتابه «التواصل بين الفِرَق الإسلامية. . . .» (ص: ١٣٨ ـ ١٤٢) أنقُلُها منه هنا نظراً إلى قيمتها العلمية بشيء من التصرُّف.

١ ـ توحيد المنهج لضبط السنة النبوية في طول العالم الإسلامي وعرضه:

توحيدُ المنهج لضَبْط السنَّة النبوية تلقّياً وروايةً، ثم نشراً وأداءً، فالمنهج واحدٌ في جميع المراكز العلمية المتباعدة والمتقاربة في طول العالم الإسلامي وعرضِه؛ إذ كانت موجاتُ الرَّاحلين من النابهين وغير النابهين تَنْحُو هذا المنهج وتبيِّنه وتؤكِّده وتعليه، وتساهم جميعُ المدارس فيه بدءاً من بخارى وما قاربها في أقصى الشرق، إلى قُرْطُبة وما والاها في أقصى الغرب، ولهذا فالمنهجُ الحديث في التصحيح

والتضعيف، والتجريح والتعديل واحدٌ عند جميع العلماء، ولا تستطيع مدرسةٌ من مدارسه أن تقول: إنها هي التي فازتْ بالرِّيادة في صُنْعه أو بالأَسْبَقِيَّة في الدلالة عليه؛ لأن المحدِّثين الراحلين كانوا منتشرين في نفس الوقت في جميع الأقطار، فأهلُ الشرق يَشُدُّون الرحلةَ إلى الغرب، وفي الوقت ذاته نجد أهلَ الشام والحجاز ومصر والغرب عموماً موجودين في خُرَاسان وأصْبَهان ونواحي المشرق، وتتردَّد الفكرةُ الواحدةُ في جميع الأرجاء في وقتٍ واحدٍ، حتى إنَّ مؤرِّخي هذا العلم صَعُب عليهم تحديدُ السابقين بالتصنيف، والفائزين بقَصْب السبق في التأليف، وخلصوا إلى أن الانطلاقة كانت في وقتٍ واحدٍ على يد مجموعةٍ من الرُّواد في عددٍ من الأقطار، قال الرَّامَهُرْمُزِي في «المحدِّث الفاصل...» (ص: ٦٧):

١ـ أول من صَنَّف وبَوَّب فيما أعلم: الرَّبِيْع بن صَبيح بالبصرة (ت ١٦٠هـ)، ثم سعيد بن أبي عَرُوْبة بها (ت ١٥٧ هـ).

٢ـ وخالد بن جميل الذي يقال له العبد، ومَعْمَر بن راشد باليمن (ت ١٥٣ هـ).

٣ ـ وابن جُرَيْج بمكَّة (ت ١٥٠ هـ).

٤ ـ ثم سفيان الثَّوْري بالكوفة (ت ١٦٠ هـ).

٥ ـ وحَمَّاد بن سلمة بالبصرة (ت ٦٧ هـ).

٦ ـ وصَنَّف سفيان بن عُيَيْنَة بمكَّة (ت ١٩٨ هـ).

٧ ـ والوليد بن مسلم بالشام (ت ١٩٤ هـ).

٨ ـ وجرير بن عبد الحميد بالرَّيّ (ت ١٨٨ هـ).

٩ ـ وعبد الله بن المبارك بخُرَاسان (ت ١٨١ هـ).

١٠ ـ وهُشَيْم بن بشير بواسِط (ت ١٨٣ هـ).

وصَنَّف في هذا العصر بالكوفة:

١١ ـ ابنُ أبي زائدة (ت ١٤٩ هـ)، وابن فضيل ـ محمد ـ ووَكِيع بن الجَرَّاح (ت ١٩٧ هـ).

ثم صنَّف باليمن:

١٢ ـ عبد الرزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني (ت ٢١١ هـ).

١٣ ـ وأبو قُرَّة موسى بن طارق (ت ٢٠٣ هـ).

١٤ ـ وبالمدينة عدد، منهم: مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ).

وجاء بعد هؤلاء جيلٌ آخر كان في جميع الأقطار، ففي الوقت الذي كانت الكتبُ الستةُ في المشرق تؤلَّف، كان بقي بن مَخْلَد الأندلسي المتوفى (٢٧٦ هـ) وأضرابه في أقصى الأرض في المغرب يَضَعون مصنَّفاتِهم، وما هذا إلا من تأثير الرحلة وتشابُكها إلى جميع البلدان.

٢ ـ تأكيد هذه الرحلات ضرورة إبراز الإسناد:

أكَّدت هذه الرحلةُ ضرورة إبراز الإسناد، إذ الراحلُ من أقصى الأرض إلى أقصاها لابُدَّ أن يَعْرِفَ عمَّن روى من الشيوخ في مراكزهم المعتمدة، ومُدُنهِم المتباعدة، فأصبح لإبراز ذكرِهم وتأكيدِ السماع منهم يقول الراوي: حدَّثَني فلانٌ، وسمعتُ فلاناً، وقال لنا فلانٌ، كأنه قال: إني من جملة الراحلين السائحين في الأرض للحديث، وبيانه بذكره لشيوخه تاريخَ رحلتِه؛ لأن ذكره مع معرفة وفياتهم يُبيِّن ذلك، فكان هذا العملُ ـ أي: الرحلة ـ في غاية الأهمية في دعم وتقوية الأسانيد.

٣ ـ «علم الجرح والتعديل» ثمرة الرحلات في طلب الحديث:

إنَّ التجريح للضعفاء والتنبيه إلى ضَعْفهم عدالةً وضبطاً قد بدأ في وقتٍ مبكِّرٍ، فكانت هذه الرحلةُ الحديثيةُ المباركةُ إلى جميع الأقطار معروفةً، فيتأكَّد الراحلون من صِدْق تجريح المجرّحين، وتعديلِ المعدِّلين، ويعرفون ثقةَ وأمانةَ الذين جرحوا وعدَّلوا من الأئمة الأعلام وأنهم على حقٍّ، أو على غير ذلك من قربٍ وإطلاعٍ، وبمعاشرةٍ وتتبُّعٍ، وبهذه الرحلة تُسْبَر أحاديثُهم، وتُعْرَف مروياتُهم، ويحصل التأكُّدُ منها، فيوافقون على ذلك أو يخالفون على بيِّنةٍ وهدىً من أمرهم لا يخيفهم من الصَّدع بالحقِّ مانعٌ، ولا يرغبهم في السكوت طمعٌ ولا يمكن عقلاً أن يتفقوا على ذلك، وبهذا العلم الفذِّ الفريد استطاعوا حصرَ مروياتِ الرواة عدداً، والشيوخ إحصاءً، واستطاعوا بذلك المقارنات والخروج بنتائج حاسمة.

ولهذا وصل هذا العلمُ إلى تدقيقٍ متناهٍ حتى في تحديد الكلمات التي اختلفت فيها الرواة بدءاً من الصحابة، وعبر الطبقات المتتابعة، ثم في التجريح والتعديل، ولهذا قرَّروا أنه لم يجتمع اثنان على تضعيفِ ثقةٍ، أو تعديلِ وتقويةِ ضعيفٍ.

وتقدَّم بهم الحالُ إلى تحديد مرويات الراوي كلِّها بالحصر وبيان المنكر، والضعيف منها، كما تجد ذلك ماثلاً عند ابن حِبَّان، وابن عَدِيّ وقد لخَّصا جهودَ السابقين وأبرزاه بشكل جليٍّ كاملٍ.

قال ابن حِبَّان في صدر كتابه «المجروحين» (١/ ٤): «وإني ذاكرُ ضُعفاء المحدِّثين، وأضداد العُدول من الماضين ممن أطلق أئمتنا عليهم القَدْحَ، وصحَّ عندنا فيهم الجَرْحُ، وأذكر السَّبب الذي من أجله جُرِحَ، والعِلَّةَ التي بها قُدِحَ...».

ويقول في موضع آخر: «ونذكر ما نعرف من أنسابهم وأسمائهم، ونذكر عند كلِّ شيخٍ منهم من حديثه ما يستدل به على وهن في روايته تلك».

ويقول ابنُ عَدِيّ في صدر كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢): وذاكر لكل رجل منهم مما رواه يُضَعَّف من أجله، أو يلحقه بروايته، وله اسمُ الضَّعْف لحاجة الناس إليها لأقربه على الناظر، وفي ترجَمة كلِّ واحدٍ يذكر مروياته التي انتقدت عليه، أو بعضها إن كانت كثيرةً.

٤ ـ تدوين أسماء الرواة:

ولقد بدأ هذا العملُ ـ أي: تدوين أسماء الرواة ـ من منتصف القرن الثاني مع شعبة وأقرانه، وكانت الإضافاتُ تتوالى وتتجدَّد في كل طبقةٍ مع الأيام، حتى إذا ما جاء جيلُ البخاري جمع كتابَه «التاريخ الكبير»، وضَمَّ فيه نحواً من أربعين ألف ترجَمةٍ من الصحابة إلى طبقة شيوخه. (انظر: «لسان الميزان» ١/ ١٦، و«هدي الساري» ص: ٤٤٦).

وقال: «قَلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله قصةٌ إلا أني كرهتُ تطويل الكتاب» (سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٤٠٠ ـ ٤٧٠).

ثم أضيف إليه ما تجدَّد من رواة، وهكذا عَبْرَ العصور، وفيها تحدَّد تاريخُ الرواة ومكانهم في سُلَّمِ الجرح والتعديل، وبهذه الرحلة تمَّ حصرُ الرواة جميعاً، وأمكن معرفتهم في شرق الأرض وغربها بدِقَّةٍ واستيعابٍ، وقد اكتمل تدوينُ السنَّة برجالها وأسانيدها ونصوصها على رأس ثلاثمئة هجرية.

فرجالُ الحديث من جميع الطوائف والفِرَق الإسلامية بصفةٍ عامةٍ، ولما كان المحدِّثون وأعلام الجرح والتعديل ينقدون الرجال

ويبيِّنون مكاناتهم لم يستطع أحدٌ أن يَرُدَّ عليهم أو يكذِّبهم في ذلك، بل كان هناك تقارُبٌ في العبارات، واتِّفاقٌ على المضامين: ودعاهم هذا إلى تدقيق توجُّهات الذين كانوا يعدِّلون ويَجْرَحون، فمن كانت عنده مشاعرٌ تجاه فرقةٍ معيَّنةٍ أو أشخاصٍ معيَّنين ذكروهم بأسمائهم، ونبَّهوا إلى احتمال الجنوح في الجرح ولو كان بسبب غير مجرِّحٍ أو بسيطٍ.

قال الحافظ بن حجر ملخِّصاً لأقوال السالفين: وممن ينبغي أن يتوقَّف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين مَنْ جرَحه عداوةٌ سببها الاختلافُ في الاعتقاد، فإنَّ الحاذق إذا تأمَّل ثَلْبَ (أبي إسحاق الجُوْزَجاني) لأهل الكوفة رأى العَجَبَ، وذلك لشِدَّة انحرافه في النصب، وشُهرة أهلها بالتشيُّع، فتراه لا يتوقَّف في جرح من ذكره منهم بلسان ذِلِقَةٍ، وعبارة طَلِقَةٍ... فهذا إذا عارضه مثلُه أو أكبر منه فوثَّق رجلاً ضعفه؛ قُبل التوثيق.

ويلتحق به (عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش) المحدِّث الحافظ، فإنه من غُلاَة الشيعة، بل نُسب إلى الرفض، (فكان) في جرحه لأهل الشام للعداوة البيِّنة في الاعتقاد.

ونبَّهوا إلى عدم قبول الجرح في مواطن محدَّدةٍ إلا إذا كان بحُجَّةٍ ظاهرةٍ واضحةٍ، كأن يكون جرحاً بين أقران، أو العداوة لسببٍ ما، أو لتعصُّبٍ ما كالذي يحصل بين أهل الرأي وأهل الحديث.

٥ ـ بروزُ المصطلحات الحديثية:

وكان من نتائج هذه الرحلة إلى جميع الأقطار بروزُ المصطلحات الحديثية التي تمثِّل معالمَ المنهج العلميِّ للسنَّة، بل لجميع العلوم الإسلامية، مثل: «الصحيح» و«الحسن» و«الضعيف» و«المُرْسَل» و«المنقطع»... الخ.

وبرزت هذه المصطلحاتُ ـ التي أصبح لها من بعد مصنَّفاتُها الخاصة ـ مبكِّراً في جميع مراكز الحديث وبمساهمة جميع المدارس، وليس لمدرسةٍ دون أخرى خصوصيةٌ في ذلك إلا النَّذْرُ اليسيرُ الذي لا يكاد يُذْكَر، وكان ذلك في الجانب التطبيقي وتحديدِ دلالات بعض المصطلحات، كالمنكر؛ إذ يعني عند بعض المحدِّثين دلالة أعم من دلالته المتعارف عليها، وجُلّ هذه المصطلحات لا يُعْرَف من هو واضعُ كلمتِها، وأبو عُذْرَتها.

وبروزُ مصطلحات هذا المنهج بهذه الكيفية التي لم تستطع مدرسةٌ من أي مذهبٍ من المذاهب الإسلامية أو فرقةٍ من فِرَقِهم أن تخرج عنها أو ترفضها، أو تعرض عنها وتتركها بحُجَّةٍ حتى يومنا هذا.

وهذا يعني ضِمْناً أنَّ ضَبْطَ السنَّة وجمعَها وتصنيفَها إلى «الصحيح» و«الحسن» و«الضعيف» وغير ذلك، ثم إلى الصِّحاح والسُّنن وقبل ذلك المسانيد والمصنَّفات والجوامع، هو أمرٌ مُجمَعٌ عليه، ويؤكِّد هذا الإجماع الإسلامي من جميع الفِرَق رجوعهم إلى مصنفاتهم واعتماد هذه المصنَّفات في مؤلفاتهم، والنقل من مصادرها، ولو كانوا مخالفين في الاعتقاد لمؤلِّفيها كالخوارج والشيعة، والزيدية، والمعتزلة، والقَدرية، والشعوبية، وغيرهم.

٦ ـ شيوع المصنَّفات الحديثية في جمع أرجاء العالم الإسلامي:

هذه الرحلةُ كان من آثارها العظمى شيوعُ المصنَّفات الحديثية منذ بداية تأليفها وإلى عدة قرون في جميع أرجاء العالم الإسلامي، فالواردون الأوَّلون حملوا مصنَّفاتِ شيوخهم إلى بلادهم، وأتَوْهُم

بمصنَّفاتهم، ومصنَّفات بلادهم، ولك أن تنظر في فهارس الشيوخ لتجد أنَّ المؤلَّفات كانت تنتقل من مصنفيها مباشرةً إلى أقصى الغرب والشرق، وهذا يعطيها الثباتُ والرسوخُ، ويجعل الثقةَ بها عاليةً بأنها لم تتعرَّض للنَّحْل أو التزويرِ، أو التزيُّد أو النقصانِ، ولهذا تجد التطابقَ بين نسخ الكتاب مغرباً ومشرقاً، وهذا أمرٌ مُهِمٌّ جداً لعلَّه كان من مزايا علم السنَّة دون غيرها.

وبهذا غَدَتْ مؤلَّفاتُ المَغاربة متداولةً في المشرق، والمشارِقة متداولةً في المغرب، ومؤلَّفاتُ الخُرَاسانيِّين والأصبهانيِّين والرَّازيِّين في كل مدرسةٍ ومركزٍ للحديث في العالم الإسلامي، وهذا جعل المصنَّفات الحديثية محورَ الدراسات الإسلامية وأكثرها رواجاً ودوراناً في مراكز العلم عبر العصور.

٧ ـ تداخل الأسانيد:

هذه الرحلةُ المباركةُ، جعلت الأسانيدَ تتداخَلُ، ففي الإسناد الواحد تجد الرواة من عِدَّةِ أقطارٍ، وهذا ما يجعل عملَ المحدِّثين أبعد عن الظَّنَّة، وأنفى للتُّهمَة، وأسمى من الشُّبْهة، وبهذا قلَّت الأسانيدُ التي يتناقلها أهلُ إقليمٍ واحدٍ فيما بينهم كالبَصْريِّين والحجازيِّين، وتدخل في الصِّحاح والسُّنن؛ لأن أصحاب هذه الكتب كانوا ينتقون رجالَ أسانيدهم الأعلى فالأعلى عدالةً وضَبْطاً وصِدْقاً، دونَ النظر إلى قبيلتهم أو موطنهم، وخاصةً في منتصف القرن الثاني وما تلاه فقد نَدَرَتْ جدَّاً، ولهذا كان الشُّرَّاحُ والمحدِّثون ينوِّهون بهذا النوع، وأندر مِن ذلك أن تكون هناك سُنَنٌ يتفرَّد بروايتها مدينةٌ واحدةٌ أو قطرٌ واحدٌ دون غيره، ونظراً لنُدْرَتها جمعها الإمامُ الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث (صاحب السنن) المتوفى ٢٧٥ هـ في كتابٍ سَمَّاه: (التفرُّد)، وهو ما تفرَّد به أهلُ الأمصار من السُّنن وذلك خلال القرن

الأول، وهي مسائل قليلةٌ في خضم السُّنة الأعظم الذي كان شائعاً منذ القرن الأول ورحلات الصحابة والتابعين إلى جمع الحديث الشريف.

أشهر الكتب في الموضوع:

١ ـ **الرحلة في طلب الحديث**: للحافظ أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **صفحات من صبر العلماء علىٰ شدائد العلم والتحصيل**: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفىٰ سنة: ١٤١٧ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

الرِّحْلَةُ لِلْحَدِيْثِ:

انظر «الرِّحْلَة في طَلَبِ الحَدِيْثِ».

رُدَّ حَدِيْثُهُ:

أو (رَدُّوْا حديثَه)، أو (مَرْدُوْدُ الحديثِ) كلُّ هذه الألفاظِ بمعنىً واحدٍ، وهي تَدُلُّ على تَرْك حديث الرَّاوي ورَدِّه، وعَدَمِ الاحتجاج به.

وهي من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

رَدُّوْا حَدِيْثَهُ:

انظر: «رُدَّ حَدِيثُه».

رِضَا:

في اللغة: رَجُلٌ رِضَا من قومٍ رضا: قنعان مرضيّ، وصفوا بالمصدر.

قال زُهَيْر: هم بيننا فهم رضا وهم عُدولٌ. والرضي: المرضي (انظر: «لسان العرب».

وفي الاصطلاح: هو عند علماء الحديث بمعنى (ثقة) أو (عَدْل)، وهذا التعبيرُ عن (العدل) أو (الثقة) بلفظ (الرِّضَا) كثيرٌ جدّاً في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرَّازي.

الشواهد:

١ ـ قال ابنُ أبي حاتم في ترجَمة (عبد الله بن رجاء بن عمر الغُدَاني البَصْري، المتوفىٰ سنة: ٢١٩ هـ): «ثقةً رِضاً» (انظر «الجرح والتعديل» ٢/ ٢: ٥٥).

٢ ـ وقال في ترجَمة (أحمد بن خالد الخلَّال الفقيه، المتوفىٰ سنة: ٢٤٦ هـ): «كان خَيِّراً، فاضلاً، عَدْلاً ثقةً، صدوقاً رِضاً» (انظر «تاريخ بغداد» ٤/ ١٢٦).

الرِّضَا:

انظر: «رِضَا».

رَضِيَ:

هو رَمْزُ «رَضِيَ الله عنه»، ولكنه يُكْرَه عند المحدِّثين كتابته بالرَّمْز.

الرَّفْضُ:

انظر: «الرافضة».

الرَّفْعُ:

انظر «المَرْفُوع» في حرف الميم.

رَكَاكَةُ اللَّفْظِ والْمَعْنَىٰ:

أي: رداءتهما، بحيث يعلم العارفُ باللغة العربية الفصيحة أنه لا يَصدر عن فصيح اللِّسان، فضلاً عن أفصح الفصحاء، وأبلغ البُلغاء: سيدنا رسول الله ﷺ، مثل الحديث الذي يقول: «إنَّ لله مَلَكاً من حجارةٍ، يُقال له عِمارة، يَنزل علىٰ حمارٍ من حجارة كلَّ يومٍ، فيُسَعِّر الأسعار». هو رديء اللَّفظ والمعنىٰ. (انظر: «المنار المنيف» ص: ١٨٣).

رُكْنُ الكَذِبِ:

من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهلها للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

رُكْنٌ مِنْ أَرْكانِ الكَذِبِ:

من أَشَدِّ مراتب الجَرْح، وهو الذي لا تَحِلُّ روايةُ مَن وُصِفَ بها.

الشاهد:

في «لسان الميزان» (٢/ ١٨١) في ترجمة (إسماعيل بن يحيى عُبَيْد الله بن طلحة بن عبد الله... أبو يحيى التَّيْميُّ) عن أبي سِنَان الشَّيْباني، وابن جُرَيج، ومِسْعَرٍ: بالأباطيل.

قال صالحُ بن محمَّد جَزَرَةَ: «كان يضعُ الحديث».

وقال الأزدي: «رُكْنٌ مِن أركان الكَذِب، لا تَحِلُّ الروايةُ عنه».

الرَّمْزُ:

ما يُرْمَزُ إلى الراوي، مثل (خ) للإمام البخاري (فا) للفِرَبْرَوِي،

و(س) للنَّسَفي، و(ح) لحَمَّاد ونحو ذلك.

رُمِيَ بالإرْجَاءِ:

أي: اتُّهِمَ بعقيدة (المُرْجِئَة) وهي تأخير العمل عن الإيمان، وأنَّه لا تَضُرُّ معه المعصيةُ، وقد يُطْلَق (الإرجاءُ) على غير هذا، ومن (الإرجاء) ما هو غُلُوٌّ كمن يقول: إنَّ مُظْهِر الشهادتين يدخل الجنَّةَ، وإنْ لم يعتقد ذلك بقلبه (انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي: ١/١٦٦).

انظر لزاماً: «الإرجاء» في حرف الألف، و«المرجئة» في حرف الميم، لاستيعاب هذا التعريف جيداً.

رُمِيَ بالاعْتِزَالِ:

أي اتُّهِمَ بالانتساب إلى مذهب (المعتزلة)، (أصحاب واصِل بن عطاء الغَزَّال، المتوفىٰ سنة: ١٣١ هـ)، ومذهبهم في الصفات هو التعطيلُ والنفيُ كالجَهْميَّة، وأنَّ صاحب الكبيرة ليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ، ولكنه مُخلَّدٌ في النار، إلى غير ذلك.

انظر: «المعتزلة» في حرف الميم.

رُمِيَ بالتَّشَيُّعِ:

أي اتُّهِمَ بالإفراط في مَحَبَّة آل البيت، وتفضيل عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ على الشَّيْخَين (أبي بكر وعمر رضي الله عنهما)، مع سبِّ مَن حاربه من الصحابة، فإن كَفَّر الشيخين أو انتقص منهما؛ فهو (الرافضيُّ).

قال الحافظُ الذَّهبي: «فالشِّيْعيُّ الغالي في زمان السَّلَف وعُرْفِهم هو: مَنْ تكلَّم في عثمان، والزُّبَيْر، وطلحة، ومعاوية، وطائفةٍ ممَّن

حاربَ علياً رضي الله عنه وتعرَّض لسَبِّهم، والغالي في زماننا وعُرْفِنا هو الذي يكفِّر هؤلاء السادةَ، ويتبرَّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالٌّ معثرٌ». (ميزان الاعتدال: ١/ ١٦٦).

رُمِيَ بالزَّنْدَقَةِ:

يذكر الإمام النَّووي أنَّ (الزِّنْدِيق) هو الذي يُنكِر الشَّرْعَ جملةً. (انظر: «شرح صحيح مسلم» ١/ ١٥٧).

وبالتَّتَبُّع في أحوال الزنادقة، تبيَّن أنهم هم الذين كانوا يُطْلَق عليهم المنافقون في صدر الإسلام؛ لأنَّ هؤلاء (الزنادقة) يُظهِرون للناس الصَّلاحَ والاستقامةَ، وفي الخفاء يكيدون للإسلام ويعملون على هَدْمِهِ.

فكان من هؤلاء (محمد بن سعيد المَصْلوب الشَّامي)، قال الإمامُ أحمد بن حنبل: «قَتَله المنصورُ على الزندقة، وصَلَبَه».

(انظر: «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص ١١٣ و«تقريب التهذيب»).

انظر: «الزندقة» في حرف الزاي.

رُمِيَ بالرَّفْضِ:

أي: أنَّه يَدِيْنُ بمذهب (الرافضة) المتمثِّل في سَبِّ الصحابة، والحَطِّ على الشَّيْخَيْن (أبي بكر وعمر) ـ رضي الله عنهما ـ خاصَّةً.

انظر: «الرافِضَةُ» في حرف الرَّاء.

رُمِيَ بالقَدَرِ، أو تُكُلِّم فيه للَقَدرِ: المراد بأنَّه يعتقد اعتقادَ (القدرية) النُّفَاة، وهو: أنَّ أفعال العباد وإنْ كان الله يعلمها، غير أنها تقع بغير إرادته وقدرته وخلقه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. («معجم مصطلحات الحديث» ص ١١٣).

انظر «القدرية» في حرف القاف.

رُمِيَ بالْكَذِب:

أي قيل فيه: كَذَّابٌ، وعليه فتكون من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح والذَّهبي، والعِراقي والسُّيوطي، ومن الثانية عند: السَّخاوي، والسِّنْدي، والتي لا يُحْتَجُّ بحديث أهلها.

رُمِيَ بالنَّصَب:

أي اتُّهِمَ بمُعَاداة عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وبُغْضِه.
انظر: «الناصبة» في حرف النون.

رُمِيَ بَرأْيِ الخَوَارِج:

الخوارج هم الذين خرجوا على عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه وقاتلوه بسبب التحكيم، ومذهبهم التبرؤ من عثمان وعلي رضي الله عنهما، والخروج على الإمام إذا خالف السُّنَّة، وتكفير فاعل الكبيرة، وتخليده في النار.

انظر «الخوارج» في حرف الخاء.

رُمِيَ برأْيِ جَهْمٍ:

أي اتُّهِمَ بعقيدة (الجَهْمِيَّة) المنسوبة إلى (جَهْم بن صَفْوان، المتوفى سنة ١٣١ هـ)، وعقيدتهم: نفي الصفات عن الله، وتأويلها لزعمهم أنَّ في إثباتها لله تعالى تشبيهاً له بالمخلوق، إلى أشياء أخرى في القدر والإيمان. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١١٣).

انظر: «الجهمية» في حرف الجيم.

الرُّوَاةُ:

جمع (راوٍ)، وهو ناقِلُ الحديثِ بإسنادِه.

رَوَاهُ الأَرْبَعَةُ:

المراد بهم: أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابنُ ماجَهْ.

رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ:

هم أصحاب السُّنَن الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابنُ ماجَهْ.

رَوَاهُ الثَّلاَثَةُ:

المراد بهم: أبو داود، والترمذيُّ، والنَّسَائيُّ.

رَوَاهُ الجَمَاعَةُ:

المقصود بـ (الجماعة) أصحاب الكتب السِّتَّة، مع الإمام أحمد بن حنبل.

رَوَاهُ الخَمْسَةُ:

المراد بهم: أبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابنُ ماجَهْ، وأحمد (أي ما عدا البخاري ومسلم).

رَوَاهُ السَّبْعَةُ:

المرادُ بهم: الإمام البخاري، ومسلمٌ، وأبو داود، والترمذي، والنَّسَائي، وابن ماجَهْ، وأحمدُ بن حنبل.

رَوَاهُ السِّتَّةُ:

المقصود بهم: الإمام البخاري، ومسلمٌ، وأبو داود، والترمذي، والنَّسائي، وابن ماجَهْ، أي: أصحابُ الكتب السِّتَّة.

رَوَاهُ الشَّيْخَانِ

المراد بهما: الإمام البخاري، والإمام مسلمٌ.

رَوَاهُ بِصِيْغَةِ التَّمْرِيْضِ:

انظر: «التمريض في الرواية» في حرف التاء.

رَوَاهُ بِصِيْغَةِ الجَزْمِ:

انظر: «الجزم في الرواية» في حرف الجيم.

رَوَاهُ بِلَفْظٍ مُقَارَبٍ:

هذا مثلُ قولِهم: «رواه بنَحْوِه».

رَوَاهُ بِلَفْظِهِ:

هذا الاصطلاحُ يستعمله المخرِّجون عند سياق الأسانيد لحديثٍ ما، فإذا كانت ألفاظُه هي نفسها ألفاظ الحديث الأصل، وإنْ كان فيها تقديمٌ وتأخيرٌ قالوا: (رواه بلفظه)، وهذا عندهم لا يشعر بالمساواة في كلِّ شيءٍ، فإنَّ المراد اللفظ فقط دون أيِّ اعتبارٍ. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١١٥).

رَوَاهُ بِمِثْلِهِ:

الصحيحُ في هذا أنَّه لا يجوز للمخرِّج أن يقول عن حديثٍ ما: إنَّه (رواه فلان بمثله) وبينهما اختلافٌ ولو كان يسيراً؛ لأنه لا مثلية مع وجود الاختلاف، والذين أجازوا ذلك بناءً على جواز الرواية بالمعنى لا حُجَّةَ لهم؛ لأن من يروي بالمعنى لا يدَّعي المثليةَ بخلاف من يقول بمثله، فإنه يجزم بها، فكان لابُدَّ من أن يكونا سواء. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١١٥).

قال الحاكم رحمه الله: «إنَّه لا يَحِلُّ للمحدِّث أن يقول: (مِثْلُه)

إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظٍ واحدٍ، ويَحِلُّ أن يقول: (نَحْوُه) إذا كان على مثل معانيه»، (علوم الحديث: ص ٢٠٨).

وما وُجِدَ في تخاريج العلماء على خلاف ذلك فهو تَجَوُّزٌ منهم ـ رحمهم الله ـ في قولهم (مثله).

رَوَاهُ بِمَعْنَاه:

ويقال هذا في الحديثَيْن اللَّذَيْن اختَلَفَ لفظُهما واتَّفق معناهما.

رَوَاهُ بِنَحْوِهِ:

يقال هذا فيما إذا كانت ألفاظُ الحديثَيْن متقاربةً أو أكثرها، وقد بيَّنه الحاكُم ـ رحمه الله ـ قال: «ويَحِلُّ أن يقول: (نَحْوُه) إذا كان على مثل معانيه».

ومراده بذلك: أنَّه إذا كانت أكثرُ ألفاظ الحديثِ المُخَرَّجِ موجودةً في الأصل جازَ له أن يقول: (نَحْوُه) (انظر: «علوم الحديث» ص: ٢٠٨).

رَوَوْا عَنْهُ:

انظر: «رَوَى النَّاسُ عنه».

الرِّوَايَةُ:

لغةً: نَقْلُ الحديث أو الشِّعْرِ إلى الغير. يقال: «رَوَى الحديثَ والشِّعْر يَرْوِيْه روايةً». (لسان العرب: ١٤/ ٣٤٨).

واصطلاحاً: هو حَمْلُ الحديث ونَقْلُه، وإسنادُه إلى من عُزِي إليه، بصيغةٍ من صِيَغ الأداء (انظر مقدمة «تدريب الراوي» ١/ ٤٠).

وقال بعض المحدِّثين: هي الإخبارُ عن عامٍّ لا ترافُعَ فيه إلى الحكَّام، وخلافها الشهادة، ولها أحكامٌ مذكورةٌ في كتب أصول

الحديث. (انظر «معجم مصطلحات توثيق الحديث» ص: ٣٧).

رِوَايَةً:

قولُهم هذا: (روايةً)، أو (يَرْفَعُهُ)، أو (يَنْمِيْهِ) وشِبْهُه مرفوعٌ عند أهل العلم.

رِوَايَةُ الآبَاءِ الرُّواةِ عن الأبْنَاءِ:

لغةً: مَرَّ المعنى اللُّغَوي لـ«الرواية» في تعريفها في حرف الراء.

واصطلاحاً: هو أن يكون في سند الحديثِ أَبٌ يَرْوِي الحديثَ عن ابنه.

فائدته:

أمنُ الخطأ الذي ينشأ عن توهُّمِ الابن أباً، أو توهُّمِ انقلاب السَّند؛ لأنَّ الأَصْل أن يرويَ الابنُ عن أبيه.

يَدُلُّ هذا النوعُ على تواضُع العلماء، وأَخْذِهم العلمَ عن أيِّ شخصٍ، وإنْ كان دُوْنَهم في القَدْر والسِّنِّ (منهج النقد في علوم الحديث: ص (١٥٨) و«تيسير مصطلح الحديث»، ص (١٩١)، بتصرُّفٍ).

أمثلة ذلك:

١ ـ في الصحابة:

حديثٌ رواه العبَّاس بن عبد المطَّلب، عن ابنهِ الفَضل بن عبَّاس ـ رضي اللهُ عنهما ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ جَمَع بين الصَّلاتَين بالمُزْدَلِفَة». (الحديث رواه هكذا الخطيب البغدادي في كتابه: «رواية الآباء عن الأبناء»، وأصلُه في الصحيحين وغيرهما).

٢ ـ في التابعين:

روايةُ وائل، عن ابنه بَكْر بن وائل، عن الزُّهْري، عن أنسٍ

ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صفِيَّةَ بسَوِيْقٍ، وتَمْرٍ». (أخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة، باب في استحباب الوليمة، برقم: ٣٧٤٤).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **رواية الآباء عن الأبناء**: للحافظ أحمد بن علي المعروف بـ«الخطيب البَغْدادي»، (المتوفىٰ سنة: ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **كتاب ما رواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباء عن الأبناء**: للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس المِنْجَنِيقي البغدادي الورَّاق، نزيل مصر (المتوفىٰ سنة: ٣٠٤ هـ).

رِوَايَةُ الأَبْنَاء الرُّوَاةِ عن الآبَاءِ:

لغةً: مَرَّ المعنى اللُّغَوِي لـ «الرواية» في تعريفها في حرف الراء.

واصطلاحاً: أن يكونَ في سنن الحديث ابنٌ يروي الحديثَ عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جَدِّه.

لهذا النوع قِسمان:

أولهما: رواية الابن عن أبيه فقط، وذلك كثيرٌ جِدّاً في كتب الحديث.

مثاله:

روايةُ أبي العُشَرَاء، عن أبيه «سألتُ رسولَ الله ﷺ: أمَّا تكونُ الذكَاةُ إلاَّ في الحَلْقِ واللَّبَّة؟ . . .» (أخرجه الترمذي في أبواب الذبائح، باب في الذكاة في الحلق واللبة، برقم: ١٤٨١).

أبو العُشَرَاء لم يأتِ في الأسانيد إلاَّ مَكْنِياً، ووالدُه لم يُسَمَّ في شيءٍ من طُرُق الحديث، والأشهر: أنَّ أبا العُشَراء هو: أُسامة بن مالك ابن قِهْطِم. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٥٩).

والثاني: روايةُ الابن عن أبيه، عن جَدِّه، وهي أيضاً كثيرة لكن دون كثرة الأول.

مثاله:

عَمْرو بن شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه، عن جدِّه.

يُرْوَى بهذا السَّند نسخةٌ كبيرةٌ حسنةُ الحديث، أكثرها فقهيات جِيادٌ في المسند للإمام أحمد بن حَنْبَل وفي السنن الأربعة.

٢ ـ بَهْزُ بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القُشَيْري عن أبيه، عن جَدِّه.

رُوي بهذا السَّند نسخةٌ كبيرةٌ حسنةٌ في مسند الإمام أحمد، وبعض حديثه في السنن الأربعة، وروى له الإمام البخاري معلَّقاً؛ لأنه ليس على شرط.

٣ ـ طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب اليامي عن أبيه، عن جَدِّه.

طلحة: ثقةٌ فاضلٌ، وجَدُّه: عمرو بن كعب صحابيٌّ، لكنّ أباه (أي: أبا طلحة): مصرِّفاً مجهولٌ. روى له الإمام أبو داود في سننه.

٤ ـ كثيرُ بن عبد الله بن عَمْرو بن عوف المُزَنِيّ، عن أبيه عبد الله، عن جَدِّه عَمْرو.

روى له الإمام الترمذي خمسة أحاديث حكم لها بالحسن لتعَضُّدها بالروايةَ من طُرُق أخرى، لكن كثيراً ضعَّفه الأكثرون، ومنهم من تركه ورماه، ومشَّاه الباقون. (منهج النقد: ١٦١).

طعن بعضُ المحدِّثين على تحسين الإمام الترمذي أحاديثَ

(كثير بن عبد الله)، وقد أزال أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر الشُّبْهَة عن ذلك في كتابه القيِّم «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» (انظر صفحة: ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

فائدته:

١ ـ البحثُ لمعرفةُ اسم الأب أو الجَدِّ إذا لم يُصَرَّحْ باسمه.

٢ ـ بيانُ المراد من الجَدِّ، هل هو جَدُّ الابن، أو جَدُّ الأب.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **رواية الأبناء عن آبائهم**: لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السِّجْزي (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ).

٢ ـ **جزء من روى عن أبيه عن جَدِّه**: لأحمد بن زُهَير المعروف بابن خَيْثَمة. (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٣ ـ **كتاب الوَشْيُ المعلم فيمن روى عن أبيه عن جَدِّه عن النبي ﷺ**: للحافظ خليل ين كَيْكَلْدي بن عبد الله العَلاَئي (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ)، وهذا أجمع مصنَّفٍ في هذا النوع.

رِوَايَةُ الأَقْرَانِ:

لغةً: (الأقران) جمع (قَرِيْن) بمعنى «المُصاحِب». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: أن يَرْوِي أحدُ القرينَيْن عن الآخَر، ولا يروي القرينُ الآخرُ عنه.

مثاله:

روايةُ سليمان التَّيْمي عن مِسْعَرٍ، وهما قرينان، ولا نَعْلَم لِمِسْعَرٍ روايةً عن التَّيْمي. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٥٤).

رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنِ الأَصَاغِرِ:

لغةً: مَرَّ المعنى اللُّغَوِي لـ «الرواية» في تعريفها في حرف الراء.

واصطلاحاً: هو أن يَرْوِيَ الكبيرُ القدر، أو السِّنِّ، أو هما عمن هو دونه في كلٍّ منهما، أو فيهما ـ أي القدر والسِّنِّ. (الباعث الحثيث: ص: ١٨٤).

فائدة معرفته:

١ ـ أن لا يُتَوَهَّم كونُ المروي عنه أكبر، أو أفضلُ من الراوي، نظراً إلى أنَّ الأغلب كون المرويِّ عنه كذلك فيجهل منزلتهما.

٢ ـ أن لا يُظَنّ أنَّ في السَّند انقلاباً.

٣ ـ التنويهُ من الكبير بذكر الصغير، وإلفاتُ الناسِ إليه في الأخذ عنه، كما قيل: «لا يَنْبُلُ الرجلُ حتى يأخذ عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه».

مثاله:

١ ـ أن يكون الراوي أقدم طبقةً وأكبر سِنّاً من المروي عنه، كرواية الزهري عن مالك بن أنس.

٢ ـ أن يكون الراوي أكبرَ قدراً من المروي عنه لعِلْمِه وحِفْظِه، كرواية مالك عن عبد الله بن دينار.

٣ ـ أن يكون الراوي أكبر من الوجهين معاً، كرواية عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصُّوري، وكرواية الصحابة عن التابعين. (انظر: «التبصرة» ٣/ ٦٤ ـ ٦٦).

ومن «رواية الأكابر عن الأصاغر» نوعٌ طريفٌ؛ هو رواية صحابيٍّ، عن تابعيٍّ عن صحابيٍّ، وإنْ كان نادراً، مثل حديث

السَّائب بن يزيد الصحابي، عن عبد الرحمن بن عبد القارّي التابعي، عن عمر بن الخطَّاب، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ نامَ عَنْ حِزْبِهِ، أو عن شَيْءٍ منه، فَقَرأهُ فيما بَيْن صلاة الفَجْر وصلاة الظُّهْر؛ كُتِبَ له كأنَّما قرأه من اللَّيْل...». (رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل...، برقم: ١٧٤٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ كتاب ما رواه الكبارُ عن الصِّغار، والآباء عن الأبناء: للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن المِنْجَنيقي البغدادي الورَّاق، نزيل مصر (المتوفىٰ سنة: ٣٠٤ هـ)

الرِّوَايَةُ بِاللَّفْظِ:

هي أن يؤدِّي الرَّاويُ المَرْوِيَّ علىٰ لفظه الذي سمعه من شيخه من غير تغييرٍ فيه أو تبديلٍ، أو تقديم أو تأخيرٍ، أو زيادةٍ أو نُقصانٍ، إذا توفَّرت فيها شروطُ الصحيح، أو الحَسَن، لا خِلاف بين الأئمة في جوازها وقبولها.

الرِّوَايةُ بالمعنى:

لغة: قدَّره.

انظر المعنى اللُّغَويّ لـ «الرواية» في حرف الرَّاء.

واصطلاحاً: هي إبدالُ ألفاظ الحديث، أو بعضها بألفاظٍ أخرى لا تخلُّ بمعناه الحقيقيِّ.

حكم الرواية بالمعنى:

اتَّفق العلماء على أنَّه لا يجوز للجاهل وللمبتدىء أن يروي الحديثَ بالمعنى.

قال الخطيبُ البغدادي في «الكفاية» (ص ٢٣٣): «وليس بين أهل العلم خِلافٌ في أنّ ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب والمحتمل منه وغير المحتمل».

واختلفوا في جواز الرواية بالمعنى للعالم بالمعاني ومواقع الخطاب، قال ابن الصَّلاح: «فأمَّا إذا كان عالماً بذلك [أي بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يُحيل معانيها، بصيراً بمقادير التَّفاوُت بينها] فهذا ممَّا اختلف فيه السَّلَفُ وأصحابُ الحديث وأربابُ الفقه والأصول، فجوَّزه أكثرُهم، ولم يجوِّزه بعضُ المحدِّثين وطائفةٌ من الفقهاء والأصوليِّين من الشافعيين وغيرهم، ومَنَعه بعضُهم في حديث رسول الله ﷺ، وأجازه في غيره» (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٩١).

ويجدر التنبيهُ هنا إلى أنَّه يشترط في الرواية بالمعنى أن لا يكون الحديثُ من جوامع كَلِمِهِ ﷺ ولا من الأحاديث المتعبّد بألفاظها كالتشهُّد والقُنوت ونحوِهما، بل هذه الأحاديث ممَّا اتَّفق على روايتها باللفظ. (انظر: «تدريب الراوي» ٣/ ١٠٢).

والخِلافُ في الرواية بالمعنى إنّما يجري في غير الكتب المصنَّفة، قال ابنُ الصلاح: «ثمّ إنَّ هذا الخلافَ لا نراه جارياً، ولا أجراه الناسُ ـ فيما نعلم ـ فيما تضمَّنته بطونُ الكتب، فليس لأحدٍ أن يغيِّر لفظَ شيءٍ من كتابٍ مصنَّفٍ ويُثْبِتَ بَدَلَه فيه لفظاً آخرَ بمعناه، فإنَّ الرواية رَخَّص فيها من رَخَّص لِمَا كان عليهم في ضَبْط الألفاظ والجُمود عليها من الحرج والنَّصَبِ، وذلك غيرُ موجودٍ فيما اشتملت عليه بطونُ الأوراق والكتب؛ ولأنَّه إنْ مَلَكَ تغييرَ اللفظ فليس يملك تغييرَ تصنيف غيره، والله أعلم». (انظر «علوم الحديث» ص: ١٩١).

قال العلاَّمة طاهر الجزائري رحمه الله تعالىٰ في «توجيه النظر

إلى أصول الأثر» (١/٣٠٦): «وقد تبيَّن من البحث في هذه المسألة والتتبُّع لِمَا قيل فيها أنَّ للمجيزين للرواية بالمعنى ثمانية أقوال». ا هـ.

قلتُ: ذكر رحمه الله تسعةَ أقوال، وأنا أذكرها هنا ملخَّصةً:

١ ـ قولُ من فَرَّق بين الألفاظ التي لا مجالَ للتأويل فيها، وبين الألفاظ التي للتأويل فيها مجالٌ، فأجاز الروايةَ بالمعنى في الأولى دون الثانية.

٢ ـ قولُ من فَرَّق بين الأوامر والنواهي وبين غيرِهما، فأجاز الروايةَ بالمعنى في الأولى دون الثانية.

٣ ـ قولُ من فَرَّق بين من يستحضر لفظَ الحديث، وبين ما لا يستحضر لفظَه بل نَسِيَه، وإنّما بقي في ذِهْنه معناه فأجاز الروايةَ بالمعنى للثاني دون الأوَّل.

٤ ـ قولُ من فَرَّق بينهما غير أنَّه عكسَ الحكم، فأجاز الروايةَ بالمعنى لمن يستحضر اللفظَ.

٥ ـ قولُ من أجاز الروايةَ بالمعنى بشرطِ أن يقتصر في ذلك على إبدال ألفاظ مُفْرَدةٍ بمرادفها دون التركيب.

٦ ـ قولُ من فَرَّق من يُورِد الحديثَ على قصد الاحتجاج أو الفُتْيا، وبين من يُورِده لقصد الرواية، فأجاز الروايَة بالمعنى للأوَّل دون الثاني.

٧ ـ قولُ من أجازَ الروايةَ بالمعنى للصحابة خاصةً.

٨ ـ قولُ من أجاز الروايةَ بالمعنى للصحابة والتابعين.

٩ ـ قولُ من قال: تجوز الروايةُ بالمعنى إنْ كان مُوجَب الحديث

عِلْماً، فإن كان موجَبه عملاً لم تَجُزْ في بعضٍ، وتجوز في بعضٍ.

أدلَّة جواز الرواية بالمعنى:

قال الحافظ ابنُ حجر في «شرح نخبة الفكر» (ص: ٩٤): «ومن أقوى حُجَجهم: الإجماعُ على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدالُ بلغةٍ أخرى فجوازُه بالعربية أولى». ا هـ.

ولو كان أداءُ الحديث بألفاظه هو المطلوبُ دون معناه؛ لأمَرَ رسول الله ﷺ أصحابَه ـ رضي الله عنهم ـ أن يكتبوه كما كتبوا القرآنَ الكريمَ.

ويشهد لجواز الرواية بالمعنى حالُ السَّلَفِ، قال ابنُ سِيْرين: «كنتُ أسمع الحديثَ من عشرة، اللَّفْظُ مختلفٌ والمعنى واحدٌ». (شرح علل الترمذي: ٥/ ٧٤٧).

ذكر بعض من روى بالمعنى فأخطأ:

ليس إعلالُ الحديث المرويِّ بالمعنى لمجرَّد أنه رُوِيَ بالمعنى، ولكن لاطِّلاع الناقد على خطأٍ ما فَهِمه الراويُ من معنى الحديث.

من ذلك ما وَقَع لشُعْبَة ـ مع جلالته وإتقانه ـ فإنَّه سمع من إسماعيل بن عُلَيَّة حديثَ النهي عن أن يَتَزَعْفَرَ الرجلُ، فرواه عنه بالمعنى «نهى عن التزعفرِ»، فأنكر إسماعيلُ ذلك عليه لدلالة روايته على العُموم، مع أنَّ الرواية في الأصل إنَّما تَدُلُّ على اختصاص النهي بالرجال، فانتبه إسماعيلُ لما لم ينتبه له شعبةُ، مع أن رواية شعبة عنه من قَبيل رواية الأكابر عن الأصاغر. (فتح المغيث: للسَّخاوي ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

حجيّة الحديث المرويّ بالمعنى:

قال الإمام وليُّ الله الدِّهْلَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه القيِّمْ «حجَّة الله البالغة» (١/ ١٣٩):

«وقد تختلف صِيَغُ حديثٍ لاختلاف الطُّرُق، وذلك من جهة نقل الحديث بالمعنى.

فإن جاء حديثٌ ولم يختلف الثقاتُ في لفظه كان ذلك لفظُه ﷺ ظاهراً، وأمكن الاستدلالُ بالتقديم والتأخير، والواو والفاء، ونحو ذلك من المعاني الزائدة على أصل المراد، وإن اختلفوا اختلافاً محتملاً ـ وهم متقاربون في الفقه والحفظ والكثرة ـ سقط الظهورُ، فلا يمكن الاستدلالُ بذلك إلاَّ على المعنى الذي جاؤوا به جميعاً، وجمهور الرواة كانوا يعتنون برؤوس المعاني لا بحواشيها.

وإنْ اختلفت مراتبُهم أخذ بقول الثقة، والأكثر، والأعرف بالقصّة، وإن أشعر قول ثقةٍ بزيادة الضبط مثل قوله: «قالت: وثب، وما قالت: قام، وقالت: أفاض على جِلْده الماء، وما قالت: اغتسل» أخذ به.

وإن اختلفوا اختلافاً فاحشاً ـ وهم متقارَبون ـ ولا مرجِّح سقطت الخصوصيات المختلف فيها». ا هـ. (الاجتهاد في علم الحديث: ص: ٥٣٩ ـ ٥٤٢، بشيء من التصرّف).

رِوايَةُ بَعْضِ الحَدِيْثِ:

أي روايةُ بعضِ الحديث الواحد دون بعضٍ، فمَنَعَه بعضُهم مُطْلَقاً بناءً على منع الرِّواية بالمعنى، ومَنَعه بعضُهم مع تجويزها بالمعنى، وجَوَّزه بعضُهم مُطْلَقاً.

والصحيحُ التفصيل وجوازُه من العارِف إذا كان ما تَرَكه غيرَ

متعلِّقٍ بما رواه، بحيث لا يَخْتَلُّ البيانُ، ولا تختلف الدَّلالةُ بتركه فيما نَقَله بترك ما تركه، فيجوز هذا وإن لم تجز الرواية بالمعنى. (انظر إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٥٧).

رِوَايَةُ الْحَدِيْث باللَّفْظِ:

انظر: «الرِّواية باللَّفظ».

رِوَايَةُ الحَدِيْثِ بالمَعْنَى:

انظر: «الرِّوايَةُ بالْمَعْنى».

الرِّوَايَةُ والدِّرَايَةُ:

علمُ الحديثِ يشتمل على أنواعٍ كثيرةٍ، جعلها الحازِميُّ تبلغ مئةً.

منها «علمُ الرواية»: وهو علمٌ يُعْلَم به أقوالُ النبيِّ ﷺ وأفعالُه وتقاريرُه، وضَبْطُها وروايتُها وتحريرُ ألفاظها.

و«علمُ دراية الحديث»: علمٌ يتعرَّف منه أنواعُ الرواية وأحكامها، وشروطُ الرواة وأصناف المرويات، واستخراجُ معانيها، ويحتاج ما يحتاج إليه علمُ التفسير من اللغة، والنحو، والتصريف، والمعاني والبديع والأصول، ويحتاج إلى تاريخ النقلة، والكلام في احتياجه إلى مِسْبَارٍ يميِّزه كالكلام فيما سبق، والكتب المنسوبة إلى هذا العلم. (انظر «توجيه النظر»: ص ٢٣ ـ ٢٤).

وقال ابنُ الأَكْفانِيّ: «علمٌ يُعْرَفُ منه حقيقةُ الرواية، وشروطُها، وأنواعُها، وأحكامُها، وحالُ الرواة، وشروطُهم، وأصنافُ المرويات، وما يتعلَّق بها» (تدريب الراوي: ١/ ٤٠).

وفي هذه التعاريف رَدٌّ على من زَعَمَ أنَّ علم الحديث كان قاصراً

على نقل الأخبار المجرَّدة التي أُضِيْفتْ إلى النبي ﷺ قولاً وفعلاً وتقريراً دون الخوض في فقهه.

قال الحاكمُ: «الحديثُ الصحيحُ لا يُعْرَف بروايته فقط، وإنَّما يُعْرَفُ بالفهم والحفظِ وكثرةِ السَّماع». (معرفة علوم الحديث: ص: ٥٩).

وإنْ كان المحدِّثون قد توسَّعوا في نقد الإسناد أكثر من نقد المتون فلأسبابٍ:

منها: أنَّه قد يكون مَتْنُ الحديث متشابهاً، لا يُدْرِكُ معناه كلُّ واحدٍ.

ومنها: أنه قد يكون الحديثُ مشتملاً على مُعْجزاتٍ نبويَّةٍ، يكشفها العلمُ فيما بعد، مثلُ حديث الذُّبَاب، وحديث وُلوغ الكلب؛ فاحتاط المحدِّثون في تكذيب مثل هذه الأحاديث؛ لأنها جاءت بأسانيد صحيحةٍ، ونحن نحمد الله أنه لم يصدر من المحدِّثين أحكامُ بطلان هذه الأحاديث، وإلا رموا بالقصور في الفهم والنظر.

ومنها: أنه قد تكون الأحاديثُ تشتمل على أمورٍ غيبيةٍ لا يمكن إنكارُها بمجرَّد النقد الداخلي كما يقولون.

ومنها: أنَّ المحدِّثين قاموا بأداء مهمَّة الحفظ والإبلاغ، مُتَّبِعين في ذلك قولَ النبي ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَءاً...» فمن يأتي بعدهم يَستنبط منه.

والشيء الذي نستطيع أن نجزم به: أنَّ المحدِّثين لم يحكموا بصحة حديثٍ يُخالِف العقلَ والقياسَ الجَلِيَّ، وإنْ كانوا قد حكموا بصحة أحاديث لا تُدْرَكُ بالعقل؛ وبينهما فرقٌ كبيرٌ.

والحَقُّ أنَّ المحدِّثين لم يغفلوا عن النقد الداخلي كما يزعم الزاعمون، بل يدعون إلى دراسة الحديث سنداً ومَتْناً من جديدٍ، وإلا

لما عُلِمَ (الشَّاذُّ) و(المُنكَر) و(المضطربُ) و(الموضوع المختلق)؛ فإنَّ هذه الأنواعَ من الأحاديث وغيرها كما ترجع إلى دراسة الأسانيد، ترجع أيضاً إلى دراسة المتن. (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص:١٦٧).

رِوَايَةُ السَّابِقِ عَنِ اللَّاحِقِ:

انظر «السَّابِقُ واللَّاحِقُ» في حرف السِّين.

رِوَايَةُ المُبْتَدِعَةِ:

اختلف أَهْلُ العلم في أهلِ البِدَع (كالقَدَرِيَّة والرافضة، والخوارج) فقالت طائفةٌ: لا يُحْتَجُّ بحديثهم جملةً.

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبول أخبار أهل الأهواء، الذين لا يُعْرَفُ منهم استحلالُ الكَذِبِ، ولا الشهادةُ لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادةٌ.

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبول غيرِ الدُّعَاةِ من أهل الأهواء، فأمَّا الدُّعَاةُ فلا يُحْتَجُّ بأخبارهم.

ومنهم من ذهب إلى أنه يُقبَلُ حديثُهم إذا لم يكن فيه تقويةٌ لِبدعتهم. (انظر «جواب الحافظ المنذري عن أسئلة الجرح والتعديل» ص: ٦٧).

فهكذا موضوعُ قبولِ رواية المبتدعةِ أو ردِّها اختُلِف فيه علماءُ الحديث كثيراً، وأخذ هذا الموضوعُ حيزاً كبيراً من كتب المصطلح وأصول الفقه، وخيرُ من نَقَّحَه وحَرَّرَه من المُحدِّثين الإمامُ الحافظ ابنُ حجر، في «شرح النخبة» (ص ٨٨ ـ ٩١) بحاشية «لقط الدُّرَر»، و«هدي الساري» (٢/ ١١١)، وتابعه تلميذُهُ الحافظ السَّخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٢٦ ـ ٣٣٥)، والحافظُ السُّيوطي في «تدريب

الراوي» (ص ٢١٦ ـ ٢٢٠ و١: ٣٢٤ ـ ٣٢٩)، والشيخُ أحمد شاكر رحمه الله تعالى في «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (ص ١١٠ ـ ١١١)، والعلاَّمةُ المحقِّق الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّةَ رحمه الله تعالى في تعليقاته القيِّمة على «قواعد في علوم الحديث» للمحدِّث ظفر أحمد التَّهَانَوِي (ص : ٢٢٧ ـ ٢٣٠) وعلى «الرفع والتكميل» للإمام عبد الحي اللَّكْنَوي (ص: ١٤٤ ـ ١٤١) فعُدْ إلى هذه الكُتُب إذا شئتَ، ففيها تجليةُ هذه المسألة، خاصةً ما أَتْبَعه الشيخُ أبو غُدَّة في آخر «الموقظة» (ص: ١٤٧ ـ ١٦٥) من مقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، والذي وفَّى الموضوع حَقَّه بالأدلة والشواهد.

فأكتفي هنا بإيراد بعض ما كتبه أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر عن «رواية المبتدعة» في كتابه القيِّم «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٨٣ ـ ٨٤) ثم أذكر موقفَ المحدِّثين من أهل البدع والأهواء عبر القرون الثلاثة.

خبرُ المُبْتدِع:

(المبتدعُ هو من فُسِّق لمخالفته عقيدةَ السُّنَّة، وتنقسم البدعةُ إلى قسمين: بدعةٌ مكفِّرةٌ، وبدعةٌ غيرُ مكفِّرةٍ، أمَّا المبتدعُ الذي يُرْمَى ببدعةٍ مكفِّرة فتُرَدُّ روايتُه قولاً واحداً، خلافاً لمن شَذَّ في ذلك، لكن ينبغي التثبُّتُ مما يرمى به، وألا يُسْرَع بتكفيره خلافاً لما دَرَج عليه كثيرٌ من المبتدعة في الأعصر الخالية، وفي زماننا هذا حيث تهوَّكوا في رَمْي المسلمين بالكفر والشرك لمجرَّد الأوهام.

وأمَّا المبتدعُ الذي لم يَبْلُغْ في بدعته حَدَّ الخروج عن المِلَّة وخَلْعِ رِبْقَة الإسلام فقد قال فيه ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص: ١١٤ ـ ١١٥).

«اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفَّر في بدعته، فمنهم من رَدَّ روايته مطلقاً؛ لأنه فاسقٌ ببدعته. . . ، ومنهم من قَبِل روايةَ المبتدع إذا لم يكن ممَّن يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته أو لم يَكُنْ.

وقال قومٌ: تُقَبَلُ روايتُه إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته، وهذا مذهبُ الكثير أو الأكثر من العلماء، وقال أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتِي من أئمة الحديث: الداعيةُ إلى البِدَع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً.

وهذا المذهبُ الثالث أَعدَلُها وأولاها، والأوَّلُ بعيدٌ مباعِدٌ للشائع عن أئمَّة الحديث، فإنَّ كُتبهم طافحةٌ بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثيرٌ من أحاديثهم في الشواهد والأصول».

واشترط الإمام الجَوْزَجاني شرطاً آخر لقبول رواية المبتدع غير الداعية هو أن لا يكون الحديثُ الذي رواه مؤيِّداً لبدعته، فقال: «ومنهم زائغٌ عن الحقِّ ـ أي عن السُّنَّة ـ صادقُ اللَّهْجة فليس فيه حيلةٌ إلا أن يُؤخَذ من حديثه ما لا يكون مُنْكَراً إذا لم يُقَوِّ به بدعته».

وأيَّد الحافظُ ابن حجر هذا الرأيَ فقال: «ما قاله ـ أي الجُوْزَجاني ـ مُتَّجِهٌ؛ لأن العِلَّة التي رُدَّ لها حديثُ الداعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهر المروي يُوافِق مذهبَ المبتدع ولم يكن داعيةً» (انظر شرح النخبة: ص: ١٠٤).

وإجماعُ الأئمَّة على تلقِّي الصحيحين بالقبول، وفيهما أحاديثُ المبتدعة غيرُ الدعاة خيرُ شاهدٍ لتقوية هذا المذهب.

وأمَّا ما وَقَع في الصحيحين من الرواية لبعض المبتدعة الدعاة، فلا يخل بهذه القاعدة، ولا يُطْعَن في الكتابين؛ لأنه قليلٌ نادرٌ جداً

كما حَقَّق الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» وقد توفَّر فيهم من الصدْقِ: ما لو أنَّ أحدهم أن يَخِرَّ من السماء أَهْوَنُ عليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ، لذلك اسْتُثْنِي هؤلاء الرواة القلائل، وواضحٌ أنَّ هذا أمرٌ لا يستطيع تقديرَه غير أولئك الأئمة المعاصِرين للرواة أو قريبي العهد بهم، كما أنَّ النادر لا حُكْمَ له). انتهى من «منهج النقد» للشيخ عِتْر.

وقد رَوَى الإمامان الجليلانِ البخاريُّ ومسلمٌ، عن جماعةٍ من الخوارج والقَدَرِيَّة وغيرِهم في «الصحيحين»، قال الإمام النووي في «التقريب» (ص: ٢١٦ ـ ٢١٧) في مبحث الرواية عن المبتدعة: «ومن لم يُكفِّر ببدعتِهِ قيل: لا يُحْتَجُّ به، وقيل: يُحْتَجُّ به إنْ لم يكن داعيةً إلى بدعتِه، وهذا هو الأظهَرُ الأعدَلُ وقَوْلُ الكثير أو الأكثر، وضُعِّفَ الأولُ باحتجاجِ صاحبَي «الصحيحين» وغيرِهما بكثير من المبتدعةِ غير الدُّعَاة. زاد السيوطي في «التدريب» عَقِبَهُ: «كعِمْرَانَ بن حِطَّان، وداودَ بن الحُصَين، قال الحاكم: وكتابُ مسلمٍ ملآنُ من الشيعة».

ثم قال السيوطي (في ص: ٢١٩) «فائدة: أردتُ أن أسرُدَ هنا من رُمِيَ ببدعةٍ ممن أَخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ أو أحدُهما» ثم ذَكَرهم وسَمَّاهم، فَبَلَغ عددُ من رُمِيَ بالإرجاء (١٣)، ومن رُمِيَ بالنَّصْب (٧)، ومن رُمي بالتشيُّع (٢٤)، ومن رُمي بالقَدَر (٣٠)، ومن رُمي برأي جَهْم (١)، ومن رُمي برأي الحَرُورِيَّة وهم الخوارج (٢)، ومن رُمي بالوَقْف (١)، ومن رُمِي بالحرُوْرية من الخوارج القَعَدِيَّة(١) ومجموعُهم (٧٩) رجلاً، وأصلُ هذا الإحصاء للحافظ ابن حجر في «هدي الساري».

موقف المحدِّثين من أهل البدع والأهواء:

وقد خلص المحدِّثون في هذا إلى نتيجةٍ جليلةٍ وهي: أنَّ مَنْ كان

عَدْلاً في سيرته، ضابطاً لعلمه وحديثه، متمسِّكاً بحبل الصِّدْق في نقله وروايته يُرْوَى عنه، ويُقْبَل حديثُه، ولو كانت له بدعةُ رأيٍ، ونزعةُ هوَى، إذا كان ذلك عن تأويلٍ لنصٍّ أو شبهةٍ لأثرٍ، وإن تشدَّد بعضُ المحدِّثين فلم يأخذ إلا عمَّن ابتعد عن البدع كلِّها وجانبَ الأهواء بأجمعها، مثل ما وَرَد عن يونس بن أبي إسحاق عندما سُئل: لأيِّ شيءٍ تركتَ ثُوَيْر - ابن أبي فاختة -؟ قال: لأنه رافضيٌّ، وقال أبو بكر بن عَيَّاش: لا أصلِّي على الرافضي؛ لأنه زَعَم أنَّ عُمَر كافرٌ، ولا على الحَرُوْرِي؛ لأنه زَعَم أن علياً كافرٌ.

وقال الفِرْيَابي: من شَتَم أبا بكر فهو كافرٌ لا يصلَّى عليه. (انظر «المغني» لابن قدامة، ١٠/ ٦٧ و١٢/ ٢٩).

ولكن رُوَّاد المحدِّثين وأهل السنَّة والجماعة وعمدة المصنِّفين عبر العصور وخاصة أصحاب (الصِّحاح) الذين سلَّمت لهم الأمة بالإمامة، وتبوَّؤوا باستحقاق ذُرْوَة القيادة في هذا العلم والزعامة، أعني: البخاري ومسلماً، قد التزموا هذا المَهْيَع، وأخرجوا في صحاحهم ومسانيدهم حديثَ أهل العدالة والإتقان، ولو لُمِزوا بشيءٍ من البدع مهما كانتْ، طالما لا تدعوهم بِدَعُهم إلى الكذب والتزيُّد في الأخبار.

قيل للإمام مالك بن أنس: كيف رويتَ عن داود بن الحصين، وثور بن زيد الدِّيْلي وذُكر غيرُهما، وكانوا يرون القَدَر؟! فقال: كانوا لأن يَخِرُّون من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا (هدي الساري: ص: ٣٩٤) قلتُ: وكان مالكٌ ينتقي، ولا يروي عن كل أهل البدع، ولو وثَّقوا.

قال الإمام الشافعيُّ: أقبل شهادةَ أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادةَ بالزُّور لموافقيهم، وقد روى الشافعيُّ عن إبراهيم بن أبي يحيى وكان قَدَرِيّاً، قيل للرَّبيع: فما حمل الشافعيَّ

على أن روى عنه، قال: كان يقول: لأنَّ إبراهيم لئن يخرَّ من بعد أحبُّ إليه من أن يكذب. (الكفاية: ص: ٢٠٢، و«فتح المغيث» ١/ ٣٢٨).

وإلى مثل قول الشافعي ذهب ابنُ أبي ليلى، وسفيانُ الثَّوْري، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ويحيى بن سعيد، وعلي بن المَدِيني.

وقال ابنُ حِبَّان: «وأمَّا المُنتحِلون المذاهب من الرواة؛ مثل: الإرجاء والرفض وما أشبههما، فإننا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقاتٍ ـ على الشرط الذي وصفناه ـ ونكِل مذاهبهم وما تقلَّدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جلَّ وعلا، إلا أن يكونوا دعاةً إلى ما انتحلوا، فإنَّ الداعي إلى مذهبه والذَّابَّ عنه حتى يصير إماماً فيه، وإنْ كان ثقةً ثم روينا عنه، جعلنا لأتباع مذهبه طريقاً، وسوَّغنا للمتعلِّم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط في ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه. (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ١/ ١٦٠).

وقال في ترجَمة (جعفر بن سليمان الضُّبَعي) من الثقات: وكان يبغض الشيخين، وكان جعفر بن سليمان من الثقات المُتقِنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميلَ إلى أهل البيت، ولم يكن بداعيةٍ إلى مذهبه.

وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلافٌ أن الصَّدوق المُتقِن إذا كان فيه بدعةٌ ولم يكن يدعو إليها أنَّ الاحتجاج بأخباره جائزٌ، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاجُ بأخباره، ولهذه العِلَّةِ تركوا حديثَ جماعةٍ ممَّن كانوا ينتحلون البِدَعَ ويدعون إليها وإن كانوا ثقاتٍ، واحتججنا بأقوامٍ ثقاتٍ انتحالهم كانتحالهم سواء، غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون، وانتحالُ العبد بينه وبين ربِّه إن شاء عَذَّبه، وإن شاء

عَفا عنه، وعلينا قبولُ الروايات عنهم إذا كانوا ثقاتٍ. (انظر: «الثقات» ٦/ ١٤٠ ـ ١٤١).

ونَقل البَيْهَقِيُّ بإسناده عن عبد الرحمن بن مَهْدي (المتوفى سنة ١٩٨ هـ) قوله: يُكْتَب العلمُ عن أهل الأهواء، وتجوز شهادتُهم ما لم يدعوا إليه». (السنن الكبرى: ١٠/ ٢٠٨).

وقد سأل محمد بن عبد العزيز الأبيوردي أحمدَ بن حنبل: أيُكْتَب الحديثُ عن المُرْجِئ والقَدَرِي؟ قال: نعم إذا لم يكن داعيةً (الكفاية: ص: ٢٠٥).

وهذا القيدُ كان عند التطبيق غيرَ ملتزمٍ به بدِقَّةٍ، بل أخذوا حديثَ العدول الضابطين الصادقين مهما كانت آراؤهم طالما لم يَخرجوا عن مِلَّة الإسلام.

وإن كانوا في خضم الحياة يُحاصِرونهم ويحذِّرون منهم، ويقلِّلون من شأنهم حتى لا يُقبِل الناسُ على بدعتهم، وكان هذا التقليلُ والتحذيرُ يصدر من الأئمة الأجلَّة، المجمع على جلالتهم وقدرهم، ومن ذلك أن ذَرَّ بن عبد الله الهَمْداني شَكا سعيدَ بن جُبَيْر إلى أبي البَخْتَري الطَّائي فقال: مررتُ فسلَّمتُ عليه فلم يَرُدَّها عليَّ، فقال أبو البَخْتَرِيِّ لسعيد بن جُبَيْر في ذلك، فقال سعيدٌ: إنَّ هذا يُحدِث كلَّ يومٍ ديناً، والله لا كَلَّمْتُه أبداً (انظر: «تهذيب الكمال» ٨/ ٥١٢).

قلتُ: لأنه كان مرجئاً.

وسَلَّم ذَرٌّ على إبراهيم النَّخَعي، فلم يَرُدَّ عليه. (انظر «ميزان الاعتدال» ٢/ ٣٢).

ولمَّا ماتَ عمرُ بن ذَرٍّ بن عبد الله المرهبي، وكان رأساً في

الإرجاء، لم يحضر سفيان الثوري جنازتَه، قال محمد بن سَعْد: «توفي سنة ثلاث وخمسين ومئة، وكان مُرْجِئاً، ولم يشهده سفيانُ الثوري، ولا الحسنُ بن صالح بن حيٍّ، وكان ثقةً إن شاء الله، كثيرَ الحديث» (الطبقات: ٦/ ٣٢٦).

قال عليُّ بن المَدِيْني: لو تركتُ أهلَ البصرة لحال القَدَرِ، ولو تركتُ أهلَ الكوفة لذلك الرأي ـ يعني التشيُّع ـ خربت الكتب.

وقال: قلتُ ليحيى بن سعيد القَطَّان: إنَّ عبد الرحمن بن مَهْدي قال: أنا أترك من أهل الحديث كلَّ من كان رأساً في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد، فقال: كيف يصنع بقتادة؟ كيف يصنع بعُمَر بن ذَرّ الهَمْداني؟ كيف يصنع بابن أبي رُوَّاد؟ وَعَدَّ يحيى قوماً أسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إنْ ترك عبدُ الرحمن هذا الضَّرْبَ ترك كثيراً. (تهذيب الكمال: ٢١/ ٣٣٦).

بل إنَّ عبد الرحمن بن مَهْدي روى عن بعضهم، وربما لأنهم ليسوا رؤوساً في هذه البِدَعِ، قال سليمان بن أحمد الواسِطي: قلتُ لعبد الرحمن بن مَهْدي: سمعتُك تُحدِّث عن رجلٍ من أصحابنا يكرهون الحديثَ عنه؟ قال: مَنْ هو؟ قلت: محمد بن راشد الدِّمَشْقِي، قال: ولِمَ؟ قلتُ: كان قَدَرياً، فغضب، وقال: وما يَضُرُّه؟! (انظر: «الكفاية» ص: ٢٠٦).

وقال الحسين بن إدريس: سألتُ محمد بن عبد الله بن عمَّار المَوْصلي عن علي بن غُرَاب؟ فقال: كان صاحبَ حديثٍ بصيراً به، قلتُ: أليس هو ضعيفٌ؟ قال: كان يتشيَّع، ولستُ بتاركِ الرواية عن رجلٍ صاحب حديثٍ يبصر الحديثَ بعد أن لا يكون كذوباً للتشيُّع أو للقَدَرِ، ولستُ براوٍ عن رجلٍ لا يبصر الحديثَ، ولا يَعْقِله، ولو كان أفضل من فَتْحٍ المَوْصلي. (انظر «الكفاية»: ص: ٢٠٧).

وهذا هو الإنصافُ والعقلُ وسَدادُ المنهج في البحث عن الحقِّ وحماية السُّنَّة خالصة مِن شوائب العاطفة.

وقال الفضل بن مَرْوان: «كان المُعْتَصِمُ يختلف إلى عليِّ بن عاصم المحدِّث، وكنتُ أمضي معه إليه، فقال يوماً: حَدَّثنا عمرو بن عبيد ـ وكان قَدَرِياً ـ فقال له المعتصمُ: يا أبا الحسن، أما تروي أنَّ القدرية مجوسُ هذه الأمة؟

قال: بلى، قال: فلِمَ تَرْوِ عنه؟ قال: لأنه ثقةٌ في الحديث صَدوقٌ. (الكفاية: ص: ٢٠٠).

وقال الخطيبُ البغدادي: في «الكفاية» (ص: ٢٠١): «والذي يُعْتَمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم (ما) اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم ومَنْ جرى مجراهم من الفُسَّاق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، لما رأوا من تحرِّيهم الصِّدْقَ، وتعظيمهم الكَذِبَ، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الرَّيْب والطرائق المذمومة، وروايتهم الأحاديث التي تُخالِف آراءَهم ويتعلَّق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم، فاحتجوا بعمران بن حَطَّان، وكان من الخوارج، وعمرو بن دينار، وكان ممن يذهب إلى القَدَرية والتشيُّع. . . . في خَلْقٍ كثيرٍ دوَّن أهلُ العلم قديماً وحديثاً روايتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبرُ الحُجَجِ في هذا الباب، وبه يقوى الظَّنُّ في مقاربة الصواب».

قال الحافظ ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص: ٣٣٣): «والذي تقرَّر عندنا أنه لا تُعْتَبر المذاهبُ في الرواية؛ إذ لا نكفِّر أحداً من القبلة

إلا بإنكارٍ متواترٍ من الشريعة، فإذا اعتقدنا ذلك وانْضَمَّ إليه التقوى، والوَرَعُ، والضَّبْطُ، والخوفُ من الله تعالى، فقد حصل معتمد الرواية، وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه».

وقال النَّووي: «جُمهور الفقهاء من أصحابنا وغيرهم لا يكفِّرون أحداً من أهل القبلة، وقال: لم يزل الخَلَفُ والسَّلَفُ على الصلاة خلف المعتزلة وغيرهم، ومناكحتهم وإجراء أحكام أهل الإسلام عليهم» (انظر: «روضة الطالبين» ١/ ٣٠٠/ ١١/ ٢٣٩).

وقال الحافظُ ابن حجر: «والتحقيق أنه لا يُرَدُّ كلُّ مكفِّرٍ ببدعة؛ لأن كل طائفةٍ تَدَّعي أن مخالفيها مبتدعةٌ، وقد تبالغ فتكفِّر مخالفيها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفيرَ جميع الطوائف، فالمعتمدُ أن الذي تُرَدُّ روايتُه مَنْ أنكر متواتراً من الشَّرع معلوماً من الدِّين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأمَّا من لم يكن بهذه الصفة وانْضَمَّ إلى ذلك ضَبْطُه لما يرويه مع وَرَعِه وتقواه؛ فلا مانِعَ من قبوله. (انظر «نزهة النظر» ص: ١٠٣، و«فتح المغيث» للسَّخاوي، ١/ ٣٣٣).

هذا هو تأصيلُ المحدِّثين وعملهم عبر العصور، وهو دليلٌ على تسامُحِهم ومحبتهم لأمَّة محمدٍ ﷺ، وحرصِهم على الحقِّ أينما كان، وسعيهم لجمع كلمة هذه الأمة (انظر «التواصل بين الفِرَق الإسلامية وتأهيله وتطبيقه عند المحدِّثين» ص: ٣٣ ـ ٣٩).

رِوَايَةُ المُدَبَّجِ:

انظر «المُدَبَّجُ» في حرف الميم.

رَوَوْا عَنْهُ:

أو «رَوَى الناسُ عنه» أو «يُرْوَى عنه»، أو «يُرْوَى حديثُه». هذه الألفاظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ العِراقي،

ومن الخامسة عند السُّيوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي، والسِّندي.

رَوَى أَحَادِيْثَ مُعْضَلَةً، أو: «يَرْوِي المُعْضَلاَتِ»:

جاء استعمالُ (المُعْضَلِ) في كلامِ السَّلفِ بمعنى: الحديثِ المُنْكَرِ، أو شديدِ النَّكارةِ، أو الموضوعِ، وَقع ذلك في مَواضِعَ عِدَّةٍ في كلامِ الجُوْزَجانيِّ، وابنِ عَديٍّ، وابنِ حِبَّان، كما وَقَع بِنَدْرَةٍ في كلامِ آخرينَ، كالبخاري، كقولِه في ترجَمة (عُمَر بن غِياثٍ): «مُعْضَلُ الحديثِ» (التَّاريخ الأوسَط ٢/ ١٨٦)، ونَقَلَه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٦/ ١١٧).

وأبي حاتم الرازي في ترجَمة (عِمرانَ بن وَهْبٍ) في «الجرح والتَّعديل» (٣/ ١/ ٣٠٦)، و(عُفير بن مَعدان) في «علل الحديثِ» (٢/ ١٧٣).

والعُقَيْليِّ، كقولِه في ترجَمة (عُمَر بن يزيدَ الشَّيْبَانيِّ): «مجهولٌ بالنَّقل، جاء عن شُعبةَ بحديثٍ مُعْضَلٍ». (الضُّعفاء ٣/ ١٩٥).

ومِن عباراتهم فيهِ:

قال الجُوْزَجانيُّ في (ضُبَارةَ بن عبد الله بنِ مالكٍ الحَضرَميِّ): «رَوَى عن ذُوَيْدٍ عنِ الزُّهريِّ حديثاً مُعْضَلاً عن أبي قَتَادَةَ»، يعني: مُنْكَراً، وهذا رجلٌ مَجهولٌ.

وقال ابنُ عَديٍّ في (الحسن بن زَيْدِ بن الحسَنِ الهاشِميِّ): «يَروي عن أبيه، وعِكْرِمَةَ أحاديثَ مُعْضَلَةً». (الكامل: ٣/ ١٧٢)، أرادَ مُنْكَرَةً.

وبمعناهُ قولُه في (حُصَيْنِ بن عُمَرَ الأَحْمَسيِّ): «عامَّةُ أحاديثِه مَعاضِيلُ يَنْفَرِدُ عن كُلِّ مَن يَروي عنه». (الكامل: ٣/ ٣٠١).

وقال ابنُ حِبَّان في (عُمَرَ بنِ محمَّدِ بن صُهْبَانَ الأسلميِّ): «كان مِمَّن يروي عن الثِّقاتِ المُعْضَلاتِ الَّتي إذا سَمِعَها مَن الحديثُ صناعتُه لم يَشُكَّ أنَّها معمولَةٌ، يَجِبُ التَّنكُّبُ عن روايتِه في الكُتُبِ». (المجروحين: ٢/ ٨١ ـ ٨٢).

ولابنِ حِبَّان في هذا الاستعمالِ نظائرُ أخرَى معروفةٌ.

ومنه قولُه في (سَلَّام بن أبي خُبْزَةَ العَطَّارِ): «كثيرُ الخطأ، مُعْضَلُ الأخبارِ، يروي عن الثِّقاتِ المقلوباتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ». (المجروحين: ١/ ٣٤٠).

وجميعُ هذا لا يَعنون به (المُعْضَلَ) بمعناه الاصطلاحيِّ الَّذي شاعَ استعمالُه عند المتأخِّرين، وكان يُذْكَرُ عند المتقدِّمين نادراً. (انظر «تحرير علوم الحديث» ص: ٦١٧).

رَوَى أَحَادِيْثَ مُنْكَرَةً:

أو «يَرْوِي المَناكِيرَ»، أو «مُنْكَرُ الحديثِ».

هٰذه عبارةُ جرحٍ، لكن لا يَلْزَمُ منه جَرحُ ذاتِ الرَّاوي الَّذي وُصِفَ بها، حتَّى لا يكون في الإسناد مَن يُحمَلُ عليه سِواه، أو كان ذلك الرَّاوي لم يُعدَّل أصلاً.

والرَّاوي يأتي بالمُنكَراتِ من الرِّواياتِ، والمأخذُ فيها عليه دون سِواه من رجالِ الإسنادِ سببٌ شائعٌ من أسبابِ الطَّعنِ عليه، وينالُهُ من قَدرِ الضَّعفِ بحسبِ ما روى من المُنْكَراتِ بالنَّظَرِ إلى سائر مرويَّاته.

قال حَرْبُ بن إسماعيلَ الكِرْمانيُّ: قلتُ لأحمدَ بن حنبلٍ: قيسُ ابن الرَّبيعِ، أيُّ شيءٍ ضَعَّفَه؟ قال: «روى أحاديثَ منكرَةً». (الجرح والتعديل: ٣/ ٢/ ٩٨).

ولمعنى النَّكارَةِ هنا ولِما سيأتي مِمَّا يتَّصلُ بهذا اللَّفْظِ.

هذه العباراتُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الخامسة عند: السَّخاوي، والسِّنْدِي.

انظر: «مُنْكَر الحديث» في حرف الميم، فيه شرحٌ لها.

رُوِيَ عَنْهُ:

انظر «رَوَوْا عنه».

رُوِيَ:

قال الحافظ زكي الدين المنذري (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) في مقدِّمة كتابه «الترغيب والترهيب» (١/ ٥١):

«إذا كان في الإسناد من قيل فيه: كذَّابٌ، أو وَضَّاعٌ، أو مُتَّهَمٌ، أو مُجْمَعٌ على تَرْكِه، أو ضَعْفِه، أو ذاهِبُ الحديث، أو هالكٌ، أو ساقطٌ، أو ليس بشيءٍ، أو ضعيفٌ جدّاً، أو ضعيفٌ فقط، أو لم أَرَ فيه توثيقاً، بحيث لا يَتطَّرق إليه احتمالُ التحسين، صَدَّرْتُه بلفظة (رُوِيَ)، ولا أذكُرُ ذلك الراويَ، ولا ما قيل فيه البَتَّة، فيكون للإسناد الضَّعيفِ دلالتان: تصديرُه بلفظة (رُوِيَ)، وإهمالُ الكلام عليه في آخره».

رَوَى النَّاسُ عَنْهُ:

أو «رَوَوْا عنه»، أو «يُرْوَى حديثُه» هذه الألفاظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: الحافظ العِراقي، ومن الخامسة عند: السُّيوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

حكمها:

يَصْلُح حديثُ أهل هذه المراتب للاعتبار فقط.

رَوَى الْمَنَاكِيْرَ:

انظر «رَوَى أَحَادِيْثَ مُنْكَرَةً».

رَوَى لَهُ مَقْرُوناً

يُقْصَدُ بذلك أنَّ البخاري أو مسلماً روى له في صحيحه، لكن لا على سبيل الاستقلال، وإنما قَرَنه بشخصٍ آخر هو أَوْثَقُ منه.

وصورةُ ذلك أن يقول: حَدَّثَني فلانٌ وفلانٌ، قالا: حَدَّثَنا فلانٌ.

وإذا كان الأمرُ كذلك فالشَّخْصُ الذي يُخْرَج له مقروناً لا يكون على شرط الصحيح، والله أعلم. (انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١١٨).

رُوِيْنَاهُ وبُلِّغْناهُ:

أي: ما رواه لنا العَدَدُ الكبيرُ من الشيوخ وبلغوناه (علوم الحديث: ص: ٣٨٩).

وأكثر ما يستعملها المصنِّفون في سوقهم لخَبَرٍ مشهورٍ في كتبهم، فيكتفون بذلك عن الإسناد والعَزْو لشهرة الخبر المَرْوِيّ، وكثيراً ما تُسْتَعْمَل هذه العبارةُ فيما دون الموقوف ـ كالآثار وأقوال وآثار التابعين وأتباعهم.

مثال ذلك:

قال السَّخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٦١) و«الإعلان بالتوبيخ» ص: (٦٨ ـ ٦٩) ما نَصُّه:

«رُوينا عن المُزَني، قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فُلَانٌ كَذَّابٌ، فقال لي: «يا إبراهيم اكْسُ ألفاظَكَ أَحْسِنْهَا، لا تَقُلْ: كَذَّابٌ، ولكن قُلْ: حديثُه ليس بشيءٍ».

الرِّيَاحِيُّ رِيَاحٌ:

وهي عبارةُ الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ ويقصد بها حديثاً

واحداً مَدَارُهُ على أبي العالية، وهو حديثُ القَهْقَهَةِ مُبْطِلَةٌ للصلاة والوضوء ـ ولا يقصد أنَّ كلَّ أحاديث أبي العالية الرِّيَاحي ـ باطلةٌ. وهو «رفيع أبو العالية الرياحي» من كبار التابعين، روى له الجماعةُ حتى البخاري.

قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ١٤٠) قولَ الشافعي: «حديثُ أبي العالية الرياحي رياحٌ» قال ابنُ عدي: «وعَنَى بذلك حديثَه في الضَّحِك في الصَّلاة».

وقال في «تهذيب التهذيب»: (١/ ٦١٠) «قال ابنُ عدي: «له أحاديثُ صالحةٌ، وأكثر ما نُقِم عليه حديثُ الضَّحِك في الصلاة، وكل من رواه غيرُه، فإنما مَدَارُهم ورجوعُهم إلى أبي العالية، والحديث له وبه يُعْرَف، ومن أجله تكلَّموا فيه، وسائر أحاديثه مستقيمةٌ صالحةٌ».

❐❐❐

حـــــرف الـــــزّاي

ز:

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمامُ البخاري في كتاب «جزء القراءة خلف الإمام» قاله الحافظُ المزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

وهو رَمْزٌ لـ «مسند زيد بن علي» أيضاً كما ذكره صاحبُ «مفتاح كنوز السُّنَّة».

زَائِداً:

عبارةٌ تُكْتَبُ في أوَّل الزيادة من مَتْن الكتاب.

زَاوِيَةٌ قَائِمَةٌ يَمِيْنِيَّةٌ:

وهي هكذا ⌐، تُوضَع في موضعِ سقطٍ بين الكلمتين، معطوفةً إلىٰ اليمين لكتابته علىٰ جهة اليمين في الهامش، ومثلها الزَّاوية القائمة اليسارية هكذا ¬ عند كتابة السَّقط في اليسار.

زَعَمَ لَنا فُلانٌ عَنْ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل التي زادها الإمامُ الرَّامَهُرْمُزِيّ (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٥٠٥).

الزَّوَائِدُ:

الزَّائدُ: في اللغة:

تُطْلَق (الزيادة) في لغة العرب علىٰ النُّمو. وفي هـٰذا يقول ابن فارس: «زَيَد: الزاء والياء والدال أصلٌ يدلُّ علىٰ الفضل، يقولون: زاد الشيءُ يزيد فهو زائدٌ، ويقال شيءٌ كثيرُ الزيايد، أي: الزيادات، وربما قالوا: زوائد». (معجم المقاييس).

هـٰذا ويعرِّف أبو البقاء الكَفَوي (الزيادةَ) بقوله: «هي أنْ ينضم إلىٰ ما عليه الشيء في نفسه شيءٌ آخر»، ويقول أيضاً: «والشيء لا يوصف بالزيادة إلاَّ إذا كان الزائد مقدَّراً بمقدارٍ معيَّنٍ من جنس المزيد عليه، وقد تتحقَّق الزيادةُ من غير جنسه، وحول الزيادة يقول: «والزيادة كما تُستعمل بمعنىٰ الزائد المستدرك، وهو المعنىٰ المشهور، كذلك تُستعمل فيما يَتِمّ به الشيء، ويكمل به في عين الكمال».

وحول نوع الزيادة يقول: «والزائد في كلامهم لابُدَّ أن يفيد فائدةً معنويةً أو لفظيةً، وإلاَّ كان عبثاً، أو لغوياً». (الكليات: ٢/ ٤٠٦).

هـٰذا ما وقفتُ عليه من تعريف للزائد عند أهل اللغة، ويلاحظ أنَّ معظم معاجم اللغة تذكر ما نقلناه عن ابن فارس، وليس فيها زيادة علىٰ المعنىٰ الذي عنده.

«الزَّائد» عند المحدِّثين:

و«الزَّائد» عند المحدِّثين هو: «كُلُّ حديثٍ تفرَّد به صاحبُ كتابٍ معيَّنٍ عن كتابٍ آخر معيَّنٍ بتمامه، أو زيادة في متنٍ أو سندِ حديثٍ شاركه فيه، وهـٰذه الزيادة تُوجب معنىٰ جديداً».

فقد راعينا في هـٰذا التعريف النظر إلىٰ المتن والسند معاً، والحديث بالمعنىٰ الأعم (مرفوع، موقوف، مقطوع) ونوع الزيادة عند

المشاركة في الحديث، وإفادة الزيادة لحكم جديدٍ.

فالزائد عند المحدِّثين: حديثٌ زاد به صاحبُ كتابٍ معيَّنٍ، فمجموعُ الأحاديث المشتركة قد انضمَّ إليه أحاديث أخر لم يُورِدها صاحب الكتاب المعيَّن، فسمَّيناها (زوائد)، والحديث إذا تفرَّد أحدُهم فيه بزيادةٍ يدخل في مُسَمَّىٰ الزائد، فانضمامُ الزيادة إلىٰ أصل الحديث، انضمامُ شيءٍ آخر إلىٰ ما عليه الحديث في نفسه، يقول أبو البقاء: «والزيادة كما تُستعمل بمعنىٰ الزائد المستدرك، وهو المعنىٰ المشهور، كذلك تُستعمل فيما يتم به الشيء، ويكمل به في عين الكمال» (الكليات: ٢/ ٤٠٧).

بهـٰذا يظهر انسجامُ التعريف المختار عند المحدِّثين مع تعريف أهل اللغة، والله أعلم. (انظر «كتب الزوائد نشأتها، أهميتها» لمحمد عبد الله أبو صعليك، ص: ١٢ ـ ١٣).

كلمةٌ عن «علم الزَّوائد»:

هو علمٌ يتناوَلُ إفرادَ الأحاديث الزائدة في مصنَّفٍ رُوِيَتْ فيه الأحاديثُ بأسانيد مُؤَلِّفِهِ على أحاديث كتب الأصول السِّتَّة أو بعضها من حديثٍ بتمامه، لا يُوجَد في الكتب المزيد عليها، أو هو عن صحابيٍّ آخرَ، أو من حديثٍ شارَكَ فيه أصحابُ الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادةٌ مؤثرة عنده».

غايةُ هـٰذا العِلم وثمرته:

إذا أردنا الوقوفَ على غاية هذا العلم وفائدته؛ فخيرُ وسيلةٍ لذلك أن نتلمَّس حقيقةَ تلك المصنَّفات التي أُفرِدَتْ زوائدها، ومناهج أصحابها فيها.

وقد لَخَّص الإمام ولي الله الدِّهْلويّ ـ رحمه الله تعالى ـ القولَ في

ذلك عند ذكره للطبقة الثالثة من طبقات كتب الحديث في كتابه «حُجَّة الله البالغة» (١/ ١٣٥ ـ ١٣٥) فقال:

«والطبقةُ الثالثةُ: مسانيد وجوامع ومصنَّفاتٌ، صُنِّفَتْ قبل البخاري ومسلمٍ، وفي زمانهما وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم يتداول ما تفرَّدت به الفقهاء كثيرَ تداولٍ، ولم يَفْحَصْ عن صحتها وسَقَمِها المحدِّثُونَ كثيرَ فحصٍ، ومنه ما لم يخدمه لُغَوِيٌّ لشرح غريبٍ، ولا فقيهٌ بتطبيقه بمذاهب السَّلف، ولا محدِّثٌ ببيان مشكله، ولا مؤرِّخٌ بذكر أسماء رجاله.

ولا أريد المتأخِّرين المتعمِّقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدِّمين من أهل الحديث، فهي باقيةٌ على استتارها واختفائها وخمولها، كـ «مسند أبي يَعْلى» و«مصنَّف عبد الرزاق» و«مصنَّف أبي بكر بن أبي شَيْبَة»، و«مسند عبد بن حُمَيْد»، والطَّيَالِسي، وكتب البَيْهَقي، والطَّحاوي، والطَّبراني.

وكان قصدُهم جَمْعَ ما وجدوه، لا تلخيصَهُ وتهذيبَهُ وتقريبَهُ من العمل». انتهى.

فمثلُ هذه الحالة لتلك المصنَّفات هو الذي دفعَ بعضَ الأئمة المتأخِّرين للتوجُّه إليها بالخدمة والعناية، وأي خدمة ابتداءً أجدر بالتقديم من إفراد زوائدها على الكتب السِّتَّة حيث إنَّ ما فيها مما هو في الكتب الستة، فائدته محصورةٌ على الغالب ـ من حيث الصناعة الحديثية ـ في التعضيد والتقوية لطريقٍ ضعيفٍ في «السُّنَن الأربعة» أو بعضِها، أمَّا «الصحيحين» فقد اتفقت الأمَّة على صحة ما فيهما.

فالعنايةُ أوَّلاً لابُدَّ من أن تتوجَّه صوبَ هذه الزوائد؛ لأن القيمة

التشريعية والتفسيرية والتوجيهية وغيرها، إنما تحصل بها بعد حصولها بأحاديث الأصول الستة، فهي مُتمِّمَةٌ مُكمِّلةٌ لها.

بعد هذا التقدُّم يمكن القول: إنَّ غاية «علم الزوائد» وفائدته هي: تقريبُ السُّنَّة النبوية وتيسيرها للمسلمين بعامة، ولعلمائهم بمختلف تخصصاتهم بخاصّة.

حيث إنها مع القرآن الكريم ـ كما هو مقرَّرٌ معلومٌ ـ المصدران الأوليان لهذا الدين في مجموع بنيته: عقيدةً وشريعةً وأخلاقاً، وأنتَ إذا قرأت كلامَ بعضٍ من صنَّف في الزوائد وجدتَه ينص أو يشير صوب هذه الغاية.

فهذا الإمامُ الهَيْثَمِيُّ ـ وهو رائدُ علم الزوائد ـ يقول في مقدمة كتابه «كشف الأستار عن زوائد البزَّار» (١/ ٥):

«فقد رأيتُ مسند الإمام أبي بَكْر البَزَّار، المُسَمَّى بـ «البحر الزَّخَّار» قد حوى جملةً من الفوائد الغِزار، يصعب التوصُّلُ إليها على مَنْ التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها، فأردتُ أن أتتبَّع ما زاد فيه على الكتب الستة...».

ويقولَ ـ رحمه الله ـ في مقدمة «المقصد العلي في زوائد أبي يَعْلى الموصلي» (ص: ٨١):

«فقد نظرتُ مسند الإمام أبي يَعْلى أحمد بن علي بن المُثَنَّى رضي الله عنه، فرأيتُ فيه فوائدَ غزيرةً لا يَفْطَن لها كثيرٌ من الناس، فعزمتُ على جمعها على أبواب الفقه لكي يسهل الكشفُ عنها لنفسي، ولمن أراد ذلك».

ويقول في مقدِّمه كتابه «مجمع البحرين في زوائد المعجمين»:

«فقد رأيتُ «المعجم الأوسط»، و«المعجم الصغير»، لأبي

القاسم الطَّبَراني ذي العلم الغزير قد حَوَيا من العلم ما لا يحصل لطالبه إلَّا بعد كشفٍ كبيرٍ، فأردتُ أن أجمع منهما كلَّ شاردةٍ إلى بابٍ من الفقه يحسن أن تكون فيه واردةٌ».

وهذا الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ يقول في مقدِّمة كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» (١/ ٣ ـ ٤):

«إنَّ الاشتغال بالعلم خصوصاً بالحديث النبوي، من أفضل القُرُبات. وقد جمع أئمتنا منه الشتات على المسانيد والأبواب المرتبات، فرأيتُ جَمْعَ جميع ما وقفتُ عليه من ذلك في كتابٍ واحدٍ، ليسهل الكشفُ منه على أولىٰ الرغبات، ثم عَدَلْتُ إلى جمع الأحاديث الزائدة على الكتب المشهورات في الكتب المسندات.

وعنيتُ بالمشهورات: الأصول الستة، ومسند أحمد وبالمسندات: ما رُتِّب على مسانيد الصحابة... ورتَّبتُه على أبواب الأحكام الفقهية....».

وهذا التقريبُ والتيسيرُ أخذ وجوهاً متعدِّدةً يمكن حصرُها بالأوجه الرئيسة التالية:

* **الوجه الأول:**

حصرُ زوائد هذه المصنَّفات وجعلها في متناول يد عامّة المسلمين وخاصتهم من العلماء والباحثين، والاستفادة منها كلٌّ في مجاله وتخصُّصه، حيث أَثْرَتْ اجتهاداتهم ودراساتهم وأعمالهم أيَّما إثراء، وكانت الاستفادةُ من تلك الدواوين التي أُفردت زوائدُها، قبل أن تُفْرَد وتُخْدَم إمَّا معدومةً أو متعذِّرةً عَسِرةً، لِقلَّة نسخ كثير من تلك الدواوين التي أُفردت زوائدُها، وعَدَمِ شهرتها وتداولها، ولصعوبة الوقوف على ما يراد منها.

* الوجه الثاني:

ترتيبُ الأحاديث الزوائد تلك على الكتب الفقهية، مزيداً عليها غيرها مما تتطلَّبه موضوعاتُ الأحاديث المُدْرَجة في الكتاب، وتفريعها بعد ذلك إلى أبوابٍ مُعْنَوْنةٍ بِدِقَّةٍ وبصيرةٍ بعد أن كانت في معظم أصولها مرتَّبةً على حسب المسانيد، وهذا له من عظيم الأهمية: استدلالاً واجتهاداً واستنباطاً، وتوفيراً للجهود، واختصاراً للأوقات، وتيسيراً للبحث، ما لا يُدْرِكه إلاَّ من عاناه واشتغل به، وحسبك في ذلك أن تعلم أنَّ عدد الكتب في مثل كتاب الإمام البُوصيري «إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة» قد بلغ مئةً وأربعة كتب، أتى على ذِكْرها كلِّها في مقدمته، وكل كتاب أدرج تحته أبواباً مختلفةً.

وحَسْبُك في ذلك أيضاً أن تعلم أنَّ عدد أبواب كتاب العلم وحده في كتاب «مجمع الزوائد» للهَيْثَمي، قد بلغ مئةَ بابٍ، بمئة ترجمة، تَنِمُّ عن دِقَّةٍ في فهم النصوص، وحُسْنِ تقسيمٍ لها وعرضٍ.

* الوجه الثالث:

بيانُ مراتب أسانيد تلك الأحاديث الزوائد في أهمِّ موسوعات هذا الفن.

وهذا الوجهُ يكاد أن يكون أهَمَّ أوجهِ التقريب والتيسير؛ إنْ لم يكن أهمها فعلاً، والحكم على أسانيد تلك الأحاديث أو رجالها، وفي أحايين نادرةٍ على الأحاديث نفسِها، ليس مما يُسْتَسهل، وخاصةً في مثل تلك المصنَّفات التي أُفردت زوائدها، بل هو أمرٌ خطيرٌ جليلٌ، ومسؤوليته غيرُ مُنفكَّةٍ، مع ملاحظةِ أنَّ هذه الأحكام قد طالت آلافاً مؤلَّفةً من الحديث النبوي.

* الوجه الرابع:

التأكيد على منهجٍ علميٍّ في البحث والعَزْو وتيسيره وضَبْطه؛ لأن إفراد الأحاديث الزوائد في تلك المصنَّفات، إنما تَمَّ ـ كما تقدَّم ـ على أحاديث الكتب الستة الأصول، وأحاديث المصنَّفات التي أُفردت زوائدها تأتي في المرتبة بعد أحاديث الأصول الستة، بحيث لا يَصِحُّ في علم التخريج، عَزْوُ الحديث إلى «مسند أحمد»، وهو في «صحيح البخاري» أو عَزْوُه إلى أحد «معاجم الطَّبراني»، وهو في «السنن» لأبي داود، وهكذا.

ومن ثم فإنَّ وجود هذه الزوائدَ في مصنَّفاتٍ جامعةٍ، والتي يتسم بعضها بالموسوعية كـ «مجمع الزوائد» و«إتحاف الخِيَرة المَهَرة» و«المطالب العالية»، جعل الباحثَ يعتمد أولاً على أحاديث الكتب الستة الأصول، ويصرف همته نحوها، فإنْ لم يجد بُغْيَتَه فيها، عَرَّج صوب كتب الزوائد.

وحتى كتب الزوائد هذه، ليستْ في منزلةٍ واحدةٍ، حيث إنَّ ما ضَمَّه «مجمع الزوائد» من الحديث هو من حيث الجملة أعلى منزلةً مما ضَمَّه كتابُ «إتحاف الخِيَرَة المَهَرة» وكتاب «المطالب العالية» مع اتحاد موضوعهما.

وهناك فائدةٌ لكتب الزوائد تتعلَّق بعصرنا هذا خاصةً، وهي أنَّ من لُطْف الله تعالى ورحمته أنْ ألهم هؤلاء الأئمةَ بإفراد زوائد هذه المصنَّفات بعينها؛ لأنَّ بعضاً منها لا يُعْلَمُ له وجودٌ في عالم المخطوطات اليوم، أو يُعْلَم وجوده ناقصاً، ولولا وجودُ تلك المصنَّفات في فنِّ الزوائد، لضاعَ من بين أيدينا بعضٌ قليلٌ من حديث رسول الله ﷺ، وإن كان معلوماً لمن سَبَقنا مستفاداً منه في اجتهاداتهم

وكتاباتهم وتخاريجهم ونحوِها.

مراتب الأحاديث الزَوائد روايَةً واستدلالاً:

مِن خلال النظر في الأحاديث الزوائد، نجد أنها ليستْ جميعاً بمنزلةٍ واحدةٍ، فمن حيثُ الرواية، نجد أن فيها (المتصل) و(المرفوع) و(المُرْسَل) و(البلاغ) و(الموقوف) و(المقطوع).

ومن حيث الاستدلال والاستنباط، نجد أنَّ منها ما هو محلُّ اتفاقٍ في الاحتجاج والعمل، ومنها ما هو مختلفٌ فيه، ومنها ما لا يُحْتَجُّ به.

وباعتبار هذين الأمرين يُمكِن ترتيبُها على النحو التالي:

أولاً: الأحاديثُ الزوائدُ المتصلةُ المرفوعةُ التي لم تُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابيِّ الذي رواه صاحب المُصَنَّفِ المزيد منه، ولا من حديث غيره من الصحابة.

ثانياً: الأحاديث الزوائدُ المتصلةُ المرفوعةُ التي خرَّجها أصحابُ الأصول الستة أو بعضها، لكن عند صاحب المُصَنَّف المزيد منه، زيادةٌ مؤثرةٌ ليست عندهم.

ثالثاً: الأحاديثُ الزوائدُ الموقوفةُ التي لها حكمُ المرفوع والتي لم يُخَرِّجْهَا أصحاب الأصول الستة أو بعضهم.

رابعاً: الأحاديثُ الزوائدُ المتصلةُ المرفوعةُ التي خَرَّجَهَا أصحابُ الأصول الستة أو بعضُهم، لكن مع اختلاف الصحابي الراوي.

خامساً: الأحاديث الزوائد المُرْسَلةُ والتي لم تُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضها.

سادساً: الأحاديث الزوائدُ من البلاغات والموقوفات التي ليس لها حكمُ الرفع، والمقطوعات، مما لم يُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضِها (انظر «علم زوائد الحديث» للأحدب، ص: ٤٥ ـ ٤٦).

كتب الزَّوائد:

نشأة كتب الزوائد:

في خضم تنُّوعِ المصنَّفات الحديثية من جوامع، ومسانيد، وسُنَن، ومصنَّفات، وأجزاء، ومَشْيَخات وغيرها، ظهر عند المتأخِّرين نوعٌ من المصنَّفات الحديثية يعرف باسم (كتب الزوائد)، ولابُدّ هنا من تعريف به، وبنشأته.

تعريف كتب الزاوئد:

عرَّف بعضُ الباحثين كتبَ الزوائد، وكان من تعريفاتهم مايلي:

١ ـ قال الأستاذ الدكتور محمود الطَّحَّان: «هي المصنَّفات التي يجمع مؤلِّفها الأحاديثَ الزائدةَ في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرىٰ».

٢ ـ ويقول أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ: «هي مصنَّفات تجمع الأحاديثَ الزائدةَ في بعض كتب الحديث علىٰ أحاديث كتب أخرىٰ دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين» (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٢٠٦).

نشأة كتب الزوائد وتطورها:

عند البحث في بداية التأليف في الزوائد نجد أنه لم يذكر مؤرِّخو السُّنّة متىٰ بدأ التأليفُ في كتب الزوائد، هٰذا وإن كان علماءُ الحديث قد صنَّفوا مصنَّفات تُعَدّ بدايةً للتصنيف في كتب الزوائد، وإن

لم تأخذ شكلَ التصنيف الحقيقي للزوائد، كما هو الحال المتعارف عليه عند المتأخّرين، وهـٰذه المصنَّفات هي:

١ ـ المستخرجات.

٢ ـ المستدركات.

ولابُدّ من لمحة عن هـٰذه الكتب لمعرفة قصد العلماء بهـٰذه التسميات.

أما (المستخرَج) فهو: «أنْ يأتي المصنِّفُ المستخرجُ إلىٰ كتابٍ من كتب الحديث، فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، ولو في الصحابي، أو شرطه ألاَّ يصل إلىٰ شيخ أبعد حتىٰ يفقد سنداً يوصله إلىٰ الأقرب إلاَّ لعُذرٍ من عُلوٍّ أو زيادةٍ مهمةٍ، وربما أسقط المستخرجُ أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب» (تدريب الراوي: ١/ ١٦٢).

فالناظرُ في التعريف السَّابق يجد الزيادة في المتن أو السند واضحةً جليةً يقصدها صاحبُ المستخرج. هـٰذا وقد صنَّف علماء الحديث مستخرجاتٍ كثيرةً نذكر منها مايلي:

١ ـ مستخرج الإسماعيلي (المتوفىٰ سنة ٣٧١) علىٰ صحيح البخاري.

٢ ـ مستخرج الغِطْرِيفي (المتوفىٰ سنة ٣٧٧) علىٰ صحيح البخاري.

٣ ـ مستخرج أبي بكر بن مَرْدُوَيْهْ (المتوفى سنة ٤١٦) علىٰ صحيح البخاري.

٤ ـ مستخرج أبي عَوَانة الإسْفِرائيني (المتوفىٰ سنة ٣١٠) علىٰ

صحيح البخاري.

٥ ـ مستخرج الجِيَري (المتوفىٰ سنة ٣١١) علىٰ صحيح مسلم وغيرها.

وأمَّا (المستدركات) فهي جَمْعُ مستدركٍ، و(المستدرك) هو: كُلُّ كتابٍ جمع فيه مؤلِّفهُ الأحاديث التي استدركها علىٰ كتابٍ آخر مما فاته علىٰ شرطه، ومن المستدركات ما يلي:

١ ـ المستدرك علىٰ الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

٢ ـ المستدرك علىٰ الصحيحين: لأبي ذَرّ الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤٣٤ هـ).

٣ ـ الإلزامات والتتبّع: للحافظ علي بن عمر الدَّارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ)... وغيرها.

يجد الناظر في معنىٰ (المستدرك) أنَّ صاحبه يجمع أحاديثَ زائدةً علىٰ كتابٍ معيَّنٍ أو هي علىٰ شرطه، وليست فيه.

أردنا بهٰذا التقديم الحديثَ عن بدايات كتب الزوائد عند المتقدِّمين، وأما بالنسبة لنشأة هٰذا النوع من الكتب عند فصل المصنَّفات الحديثية، فإنَّ أقدم من صَنَّف في كتب الزوائد بالشكل الرسمي هو الحافظ مُغلْطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ)، حيث أنه قد أفرد زوائدَ ابن حِبّان علىٰ الصحيحن، ثم تبعه الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ)، فصنَّف كتابه «جامع المسانيد والسنن»، وقد رَتَّب فيه «مسندَ الإمام أحمد بن حنبل» علىٰ حروف المعجم، وضمَّ إليه زوائد الطبراني وأبي يَعْلىٰ، ومسند البَزَّار، وأضاف إليها كثيراً من «معرفة الصحابة» لأبي نُعَيْم

الأصبهاني، وغير ذلك، بالإضافة إلىٰ الأصول الستة، ثم تبعهما العلامةُ عمر بن علي بن المُلَقِّن (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ)، فصنَّف كتباً في الزوائد، فشرح زوائد مسلم علىٰ البخاري، وزوائد أبي داود علىٰ الصحيحين، وزوائد الترمذي علىٰ الثلاثة وغيرها مما سنذكره، ثم كان دورُ الحافظ العراقي الذي دَرَّب تلاميذته علىٰ هـٰذا النوع من التصنيف، فكان أن تبع هؤلاء الحافظ نور الدين الهَيْثَمي الذي صَنَّف عدَّةَ كتب في الزوائد بإشارة شيخه الحافظ العراقي، ثم تبعه مجدُ الدين الفيروز آبادي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ)، فصنَّف كتاباً في الزوائد علىٰ «جامع الأصول» أسماه (تسهيل الوصول إلىٰ الأحاديث الزائدة علىٰ جامع الأصول)، وكان ذلك في أربع مجلَّدات، وقد صنَّفه للناصر ولد الأشرف صاحب اليمن، ثم تبعه الحافظُ ابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)، فصَنَّفَ كتباً في الزوائد سيمر بنا ذكرها عما قريب، ثم تبعه البوصيري فصنَّف كتابيه (مصباح الزجاجة)، و(إتحاف السادة المَهَرة)، ثم تبعهم السيوطيُّ فصنَّف (زوائد شعب الإيمان للبيهقي) و(زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي).

هـٰذا ما استطعتُ الوقوفَ عليه عند قدماء علمائنا، ولم أطَّلع علىٰ أحدٍ أفرد الزوائد بالتصنيف بعد السيوطي، ثم تابع العلماءُ المسيرَ، فمن المعاصرين: الشيخ ناصر الدِّين الألباني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ الذي ذكر مُترجِموه أنَّ له كتاباً باسم (الحوض المورود في زوائد منتقىٰ ابن الجارود)، ولكن مترجميه يذكرون أنَّهُ لم يتمه وأنه مفقود، ثم قام الأستاذ سيف الرحمن مصطفىٰ بجمع زوائد «سنن الدارمي» علىٰ الكتب السِّتة في رسالة علمية (ماجستير) بجامعة الملك عبد العزيز بإشراف الدكتور مصطفىٰ التَّازي، وقد نال درجةَ الماجستير به، كما سجل الأستاذ حسين النقيب بحثاً لنيل درجة

الدكتوراة من جامعة أم القرىٰ بمكة بعنوان (زوائد مصنَّف ابن أبي شيبة علىٰ الكتب الستة ومسند أحمد)، وقد نال به درجة الدكتوراة، كما سجلت رسالتان في زوائد بعض الكتب الحديثة في شعبة الحديث بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية، أولاهما باسم (زوائد مسند الحُمَيدي على الكتب الستة)، وقد أعدَّها الباحث محمد كامل، والثانية بعنوان (زوائد مسند الطيالسي علىٰ الكتب الستة)، وقد أعدَّها الباحث فايز عبد الفتاح، وكلا الرسالتين بإشراف الدكتور محمد عويضة ـ حفظه الله ـ وممّن أفرد (الزوائد) بالتصنيف من المعاصرين: الدكتور الأحدب خلدون، علىٰ «تاريخ بغداد» وهو مطبوع في «دار القلم بدمشق في عشر مجلَّدات ضخمة (انظر «كتب الزوائد» لأبي صعليك، ص: ١٨ ـ ٢٠).

المصنّفات في فنِّ الزَّوائد:

سأذكر هنا ما وقفتُ عليه من مصنَّفاتٍ للأئمة في هذا الفنّ، معرِّفاً بها، مراعياً في ترتيبها الأقدم وفاةً لمؤلِّفيها.

١ ـ **زوائدُ ابن حِبَّان على الصحيحين**: للإمام مُغَلْطَاي بن قَليج البَكْجَري الحَنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

وهو في مجلَّدٍ كما قاله الحافظُ تقي الدين بن فهد المَكِّي في «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (ص: ١٣٩)، والظاهر أنَّ عمله هذا لم يُكْتَبْ له الذيوعُ والانتشارُ، ولم أقِفْ على من ذكره أو أشاد به ممن صنَّف في هذا الفن أو غيرهم.

٢ ـ **غاية المقصد في زوائد المسند**: للإمام نور الدين عليّ بن أبي بكر الهَيْثَمي أبو الحسن (المتوفى سنة ٨٠٧ هـ).

وقد جمع فيه زوائدَ «مسند الإمام أحمد» على الكتب الستة،

مرتَّباً له على الأبواب، ملتزماً بذكر أسانيدها.

٣ ـ كشف الأستار عن زوائد البَزَّار: للإمام الهَيثمي.

وقد جَمَع فيه زائدَ «مسند البزَّار» المُسمَّى بـ «البحر الزَّخَّارِ» على الكتب الستة، وقد رَتَّبَ الكتابَ على الأبواب، وساق الأحاديثَ بأسانيدها، وقد بلغ عدد أحاديثه (٣٦٩٨) حديثاً.

٤ ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى المَوْصلي: للإمام الهَيْثَمي.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «مسند أبي يَعْلى»، ـ الرواية المختصرة ـ على الكتب الستة، وأضاف إليه زوائد مسانيد العشرة المبشَّرين بالجنَّة من الرواية المطولة التي سمّاها «المسند الكبير» ورتَّبه على الأبواب، مورداً الأحاديث بأسانيدها.

وقد تبلغ أحاديثُه مجموعة ما يقارب ألفين وأربعمئة حديثاً».

٥ ـ البدر المنير في زوائد المعجم الكبير: للإمام الهَيْثَمي.

وقد جمع فيه زوائدَ «المعجم الكبير» للإمام الطَّبَراني على الكتب الستة، وهو في ثلاثة مجلَّداتٍ.

٦ ـ مجمع البحرين في زوائد المعجمين: للإمام الهَيْثَمِي.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «المعجمين»: «الأوسط» و«الصغير»، للإمام الطَّبراني، على الكتب الستة، مرتَّباً له على الأبواب مع ذكر الأسانيد.

٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للإمام الهَيْثَمي.

وهو موسوعةٌ حديثيةٌ قَلَّ نظيرُها بين موسوعات السُّنَّة النبوية، حيث جَمَع فيها الإمامُ الهيثمي بين كتبه الخمسة المتقدِّمة، بعد حذف

أسانيدها، والكلام على مراتبها قبولاً وردّاً، مرتّباً له على الأبواب.

وقد قال في «مقدّمته» (١/ ٨): «وما تكلّمتُ عليه من الحديث من تصحيحٍ أو تضعيفٍ وكان من حديث صحابيٍّ واحدٍ، ثم ذكرتُ له مَتْناً بنحوه، فإني أكتفي بالكلام عقب الحديثِ الأول إلاَّ أن يكون المَتْنُ الثاني أصحَّ من الأول، وإذا روى الحديثَ الإمامُ أحمد وغيرُه؛ فالكلام على رجاله إلاَّ أن يكون إسنادُ غيره أصحَّ، وإذا كان للحديث سندٌ واحدٌ صحيحٌ اكتفيتُ به من غير نظرٍ إلى بقية الأسانيد وإنْ كانت ضعيفةً، ومن كان من مشايخ الطَّبَراني في «الميزان» نَبَّهْتُ على ضعفه، ومن لم يكن في «الميزان» ألحقتُه بالثقات الذين بعده! والصحابة لا يشترط فيهم أن يُخَرِّجَ لهم أهلُ الصحيح فإنهم عُدولٌ، وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في «الميزان»!».

٨ ـ **بُغْيَة الباحث عن زوائد مسند الحارث**: للإمام الهَيْثَمي.

وقد جَمَع فيه زوائدَ «مسند الحارث بن أبي أُسامة» (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ) على الكتب الستة، وقد رَتَّبه على الأبواب، ذاكراً الأحاديث بأسانيدها، وعدد أحاديثه (١١١١) حديثاً.

٩ ـ **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان**: للإمام الهَيْثَمي.

جَمَع فيه رحمه الله زوائد «صحيح ابن حِبَّان» على «الصحيحين» للإمامين البخاري ومسلم، وقد بلغت أحاديثه (٢٦٤٧) حديثاً.

١٠ ـ **إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة**: للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكِنَاني البُوْصِيري (المتوفى سنة ٨٤٠ هـ).

وقد جَمَع فيه زوائدَ عشرة «مسانيد» على الكتب الستة، وهذه «المسانيد» هي:

ـ مُسْنَد أبي داود الطَّيَالِسي سليمان بن أحمد (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ).

ـ مسند أبي بكر عبد الله بن الزُّبَير الحُمَيْدي (المتوفى سنة ٢١٩ هـ).

ـ مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد الأَسدي (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ).

ـ مسند أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

ـ مسند إسحاق بن رَاهُوْيَه (المتوفى سنة ٢٣٨ هـ) ـ القسم الموجود منه ـ.

ـ مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني (المتوفى سنة ٢٤٣ هـ).

ـ مسند أحمد بن مَنِيع البَغَوي الأصم (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ).

ـ مسند عَبْد بن حُمَيد الكَشِّي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

ـ مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة التَّميمي (المتوفى سنة ٢٨٢هـ).

«المسند الكبير» للإمام أبي يَعْلى المَوْصلي أحمد بن علي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

وقد رَتَّبَ كتابَه هذا على الأبواب في أربعة ومئة كتاب، وذكر الأحاديثَ بأسانيدها، وتكلَّم عليها ـ إلاَّ قليلاً منها ـ قبولاً وردّاً.

وقد اختصره بعد أن جَرَّدَهُ من أسانيده بكتاب سَمَّاه: «مختصر إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة».

١١ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: للإمام البُوصيري.

جَمَع فيه زوائدَ «سنن ابن ماجه» على «الكتب الخمسة»: «الصحيحين» و«السنن الثلاثة» لأبي داود والترمذي والنَّسَائي. وعدد أحاديثه (١٣٣٩) حديثاً.

١٢ ـ **فوائد المنتقي لزوائد البيهقي**: للإمام البُوصيري.

جَمَع فيه زوائد «السنن الكبرى» للإمام البَيْهَقي أحمد بن الحسين (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، على الكتب الستة.

١٣ ـ **زوائد مسند البزَّار**: للإمام ابن حَجر العسقلاني أحمد بن علي أبو الفضل (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

١٤ ـ **زوائد مسند أبي أُسامة**: للحافظ ابن حَجر.

جمع فيه زوائد «مسند الحارث بن أبي أسامة» على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد.

١٥ ـ **زوائد مسند أحمد بن مَنِيع**: للحافظ ابن حَجر.

١٦ ـ **زوائد الأدب المفرد للبخاري** للحافظ ابن حَجَر.

جمَع فيه زوائد كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري على الكتب الستة.

١٧ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد العشرة**: للحافظ ابن حَجَر.

وقد جَمَع فيه الحافظَ ـ رحمه الله ـ زوائدَ المسانيد العشرة المتقدمة عند الكلام على «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البوصيري، على «الكتب السِّتَّة» و«مسند الإمام أحمد».

وإنما ذكَر ثمانية مسانيد فقط؛ لأن التاسع وهو «مسند إسحاق

بن راهُوْيَه» لم يقف إلا على قدر نصفه فتتبَّع ما فيه، والعاشر هو «مسند أبي يَعْلى» ـ الرواية المطوَّلة ـ جمع منه الزوائد التي لم يذكرها الهيثميُّ في «مجمع الزوائد».

فموضوع كتاب «الإتحاف» و«المطالب» واحدٌ لا يختلف إلاَّ في الكتب المزيد عليها، حيث أضاف الحافظُ ابن حجر سابعاً هو «مسند الإمام أحمد».

وقد رَتَّبه على الأبواب الفقهية، ذاكراً الأحاديث الزوائد بأسانيدها، متكلِّماً على بعضها القليل قبولاً وردّاً، ثم قام باختصاره، مُجَرِّداً إيَّاه عمَّا فيه من الأسانيد، وحمل المختصرُ نفسَ اسم الأصل، والنسخة المجرَّدة هي المطبوعة المحققة المتداولة بتحقيق المحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى.

١٨ ـ **زوائد شعب الإيمان للبَيْهَقي**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو في مجلَّدٍ.

١٩ ـ **زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي**: للحافظ السُّيوطي.

إدراجُ بعض الكتب في فَنِّ الزوائد خطأً:

نُسِبَ كتابُ «زوائد الحِلْية لأبي نُعَيْم»، وكتاب «زوائد فوائد تَمَّام» على الكتب الستة، للإمام الهَيْثَمي، وهو وَهْمٌ ممن نسبه. والذي ذكره مُترجِمو الإمام الهَيْثَمي، هو قيامه بترتيب أحاديث الكتابين المذكورين على الأبواب كما قام بترتيب أحاديث «الغَيْلانِيَّات» و«الخِلْعِيَّات» و«الأفراد» للدَّارَقُطْني، كلٌّ على حِدَةٍ.

كما نُسِبَ كتاب «زوائد سنن الدَّارَ قُطْني» لزَيْن الدين القاسم بن قُطْلُوبُغَا (المتوفى سنة ٨٧٩ هـ)، وهو وَهْمٌ أيضاً، والذي قام به

الإمام ابن قُطْلُوبُغَا، هو تخريج زوائد رجال «سنن الدَّارَقُطْني» على الكتب الستة.

كما نُسِبَ كتابُ «زوائد مسند الفردوس» للدَّيْلَمي شَهْرَدَار بن شيرَوَيْه الهَمَذَانِيّ (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ)، للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، ولم أقف على من ذكره منسوباً إليه غير المحدِّث الكتَّابي في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧١) والذي قام به الحافظُ رحمه الله هو اختصار «مسند الفردوس» للدَّيْلَمِيّ في كتاب سَمَّاه «تسديد القوس». (انظر «علم زوائد الحديث» للدكتور خلدون الأحدب، ص: ٣٥ ـ ٦٥).

أهمية كتب الزوائد:

ممَّا لاشَكَّ فيه أنَّ لكل تصنيفٍ جديدٍ مخترعٍ أهميةٌ وفوائدُ، وإلاَّ كان العملُ عبثاً، ونجل علماءنا عن ذلك، ولذا فإنَّ الناظر في كتب الزوائد يجد أنَّ له أهميةً عظيمةً، تتبدَّىٰ فيمايلي:

١ ـ إنها قد حلَّت محَلَّ أصولها التي فقدت مما ساهم في إثراء المكتبة الحديثية، فقد حلَّ كتاب «مجمع الزوائد» للهيثمي محلَّ أصوله فترةً زمنيةً لا بأس بها في هٰذا العصر، كما حلَّ كتاب «موارد الظمآن» للهيثمي محلَّ أصله «صحيح ابن حبان» فترةً طويلةً، وهكذا.

٢ ـ خدمت كتبُ الزوائد السنَّةَ المشرّفةَ في نطاقٍ عامٍّ، باعتناء مصنِّفيها عنايةً بالغةً في سبيل إخراجها سهلةً ميسورةً للباحث، فوفَّرت له جهده بالبحث عن الأحاديث التي يريدها من تلك المعاجم أو المسانيد بترتيب زوائدها وتصنيفها علىٰ أبواب الفقه. فإذا أردتَ حديثاً في معاجم الطبراني مثلاً حول موضوعٍ معيَّنٍ، فما عليك إلاَّ التعامل مع «مجمع الزوائد» حتىٰ تخرجه علىٰ الباب بسهولةٍ ويُسْرٍ،

ولربما طالَ بك الوقتُ عند البحث لإخراج هـٰذا الحديث الذي تريده من معاجم الطبراني مثلاً.

٣ ـ إنَّ بعض مصنِّفي كتب الزوائد قد اجتهد في الحكم علىٰ أحاديثها، وهـٰذا واضحٌ في صنيع الإمام الهيثمي في كتابه العظيم (مجمع الزوائد) حيث تتراءى لعينيك عباراتٌ في الحكم علىٰ الأحاديث، وعند العلاَّمة البوصيري في كتابه (مصباح الزجاجة) حيث يحكم علىٰ الحديث، وعند الحافظ ابن حجر في كتابه (مختصر زوائد البزَّار) حيث يحكم علىٰ الحديث فيه بما يليق بحاله حسب القواعد الحديثية، وهـٰذا الصَّنيع منهم يشكِّل مادةً طيبةً تساعد الباحثين في تسهيل الحكم علىٰ الحديث عندهم، ذلك الأمرُ الصَّعبُ الذي لا يقدر عليه إلاَّ أهلُه.

٤ ـ إنها ربطت بين مؤلِّفيها وبين مؤلِّفي أصولها بسلسلة الإسناد، وفي هـٰذا محافظة علىٰ الإسناد، وعلىٰ تقاليد المحدِّثين في رواية السُّنَّة.

٥ ـ إنَّ بعض كتب الزوائد قد عُنيت بتخريج الحديث الزائد من المصادر الأخرىٰ التي لم تكن داخلةً في شرطه، وهـٰذا مثل صنيع العلامة البوصيري في كتابه «مصباح الزجاجة»، حيث عُني بتخريج الحديث من المصادر الأخرىٰ أمثال «مسند أحمد»، ومسند أحمد بن منيع» و«مسند ابن أبي شيبة» وغيرها.

٦ ـ إنَّ كتب الزوائد تُعتبر مرحلةً متقدّمةً في طريق موسوعة الحديث الشاملة، حيث إننا عند التجميع نعمد إلىٰ الروايات المكرَّرة، فلا نحسبها، فنجمع ما في الكتب الستة مثلاً، ثم نضيف إليه زوائد غيرها من كتب السنَّة عليها، عبر «مجمع الزوائد»، و«المطالب العالية»، و«موارد الظمآن»، و«إتحاف السَّادة المَهَرة»،

وغيرها، وعندئذٍ فإننا نجد أمامنا عدداً ضخماً من الأحاديث غير المكررة مما يشكل نَواةً لموسوعةِ الحديث، وما علينا إلاَّ القيام ببرمجته، وحُسن ترتيبه، ويقرب الأمر صنيع العلامة محمد بن سليمان الرّوداني في كتابه (جمع الفوائد) الذي جمع فيه بين «جامع الأصول» الذي حَوَىٰ كُلاً من من الكتب التالية «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«سنن الترمذي»، و«سنن النسائي الصغرىٰ» و«موطأ الإمام مالك»، و«مجمع الزوائد» الذي حَوَى زوائد الكتب التالية علىٰ الكتب الستة: المعاجم الثلاثة للطبراني (الصغير والكبير والأوسط)، ومسانيد الإمام أحمد بن حنبل، وأبي يعلىٰ الموصلي، والبزَّار، ثم أضاف إليها صاحب «جمع الفوائد» زوائدَ «سنن الدارمي» و«سنن ابن ماجه»، ولذا فقد حَوَىٰ كتابه هٰذا، اثني عشر ألف حديث من غير تكرار.

٧ ـ إنَّ كتب الزوائد تُعتبر نسخاً أخرىٰ لأصولها، تساعد في خدمتها ونشرها، ولقد تمنَّىٰ العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وجودَ كتاب (موارد الظمآن) للهيثمي، من أجل الاستفادة منه عند تحقيق كتاب (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حِبّان)، فقال: «ولو وُجد كتاب الهيثمي، لكان ذا فائدةٍ جَمَّةٍ لنا في إخراج هٰذا الصحيح». فكم يحتاج محقِّقو الكتاب المخطوط، ولقد استفاد الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ من كتاب ابن كثير في عمله في شرح وتحقيق «مسند الإمام أحمد».

٨ ـ إنَّ كتب الزوائد قد حَوَتْ مادّةً عظيمةً لِعلَل الأحاديث لا تجدها في غيرها من الكتب، فقد حوت تعليلَ مصنِّفيها الأصليين للأحاديث كما هو الحال مع البزَّار في مسنده، والذي تُوجَد تعقيباته وتعليلاته علىٰ أحاديث الزوائد في (كشف الإسناد)، أو تعليلات

مصنِّفي الزوائد لأحاديث الزوائد، هو الحالُ في (مجمع الزوائد) للهيثمي، أو (مصباح الزجاجة) و(اتحاف المَهَرة) للبوصيري، و(مختصر زوائد البزَّار) لابن حجر.

وبعد: فبهٰذا الذي ذكرنا في هٰذا المقام، يمكننا إدراك ما لكتب الزوائد عند المحدِّثين من أهميةٍ بالغةٍ يمكن علىٰ ضوئها لطالب العلم الاستفادة من هٰذه الكتب وفقَ ماذكرناه (انظر «كتب الزوائد» لأبي صعليك ص: ٢١ ـ ٢٤).

زِيَادَاتُ الثِّقَاتِ:

لغةً: الزيادات: جمع (زيادَةٍ) بمعنى: النُّمُوّ، والزيادة: خلاف النُّقْصان («لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

والثِّقات: جمع (ثِقَةٍ) والثقةُ: مصدرُ «وَثِقَ به يَثِقُ بمعنى: ائْتَمَنَه (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هي ما ينفرد به الثقةُ في رواية الحديث، من لَفْظَةٍ، أو جملةٍ في السَّند أو المتن (انظر «معرفة علوم الحديث» ص: ١٦٢).

هذه الزياداتُ من بعض الثقات في بعض الأحاديث لَفَتَتْ أنظارَ العلماء، فتتبَّعوها واعتنوا بجَمْعها ومعرفتِها، وممَّن اشتهر بذلك الأئمة:

١ ـ أبو بَكْر عبد الله بن محمَّد بن زياد النَّيْسابوري (المتوفى سنة ٣٢٤ هـ).

٢ ـ أبو نُعَيْم الجُرْجَاني.

٣ ـ أبو الوليد حَسَّان بن محمد القُرَشِيّ (المتوفى سنة ٣٤٩ هـ).

مكان وقوع الزيادات:

في المتن: بزيادة كلمةٍ أو جملةٍ.

في الإسناد: برفع موقوفٍ، أو وصل مُرْسَلٍ.

ولكن المحدِّثين أفردوه بموضوعٍ خاصٍّ اسمُه «المزيدُ في مُتَّصِل الأسانيد» انظر تعريفه في حرف الميم.

الزيادة في المتن:

أمَّا الزيادة في المَتْن فقد اختلف العلماء في حكمها على أقوال:

١ ـ فمنهم من قَبِلهَا مُطْلَقاً سواء وقعتْ من الرَّاوي نفسه أو من غيره، وسواء كانت زيادة في اللفظ دون المعنى، أو كانت زيادة في اللفظ والمعنى.... وذهب إلى هذا القول جُمهور المحدِّثين والفقهاء.

٢ ـ ومنهم من رَدَّها مُطْلقاً، وهو محكي عن قومٍ من المحدّثين.

٣ ـ ومنهم من رَدَّ الزيادةَ من راوي الحديث الذي رواه أوَّلاً بغير زيادةٍ، وقَبِلَها من غيره. (انظر «علوم الحديث» ص: ٧٧، و«الكفاية» ص: ٤٢٤).

وقد قَسَّم ابنُ الصَّلاح الزيادةَ بحسب قبولِها ورَدِّها إلى ثلاثة أقسامٍ، وهو تقسيمٌ حَسَنٌ، وافقه عليه الإمامُ النَّووي وغيرُه، وهذا التقسيمُ هو:

١ ـ زيادةٌ ليس فيها منافاةٌ لِمَا رواه الثِّقاتُ أو الأوثقُ، فهذه حكمُها: القَبول؛ لأنها كحديثٍ تفرَّدَ برواية جملته ثقةٌ من الثِّقات.

مثاله:

ومثال هذه الزِّيادة حديثُ أُمِّ سَلَمة ـ رضي الله عنهما ـ أن

النبيَّ ﷺ يقول: «الذي يَشْرَبُ في إِنَاءِ الفِضَّةِ إِنَّما يُجَرْجِرُ في بَطْنِهِ نارَ جَهَنَّم».

فقد أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ من طريق نافعٍ مولى عبد الله بن عمر، وقد رواه عن نافعٍ عددٌ من الثِّقات، منهم: مالكٌ، واللَّيْثُ بن سَعْد، ويحيى بن سعيد وغيرُهم، وروىٰ عن كلٍّ واحدٍ من هؤلاء عددٌ من الرُّواة الثِّقات، وتفرَّدَ عليُّ بن مِسْهَر ـ وهو ثقةٌ ـ في روايته عن عُبيد الله عن نافعٍ بزيادةٍ ليستْ عند غيره ممَّن روى الحديث، وهي: «الذي يأْكُلُ ويَشْرَبُ في آنِيَةِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ» قال الإمامُ مسلمٌ بعد أنْ أَخرج هذه الرِّواية: «وليس في حديث أحدٍ منهم ذِكْرُ الأكلِ والذَّهَبِ إلاَّ في حديثِ ابن مُسْهِرٍ».

٢ ـ زيادةٌ مُنافِيةٌ لِمَا رواه الثِّقاتُ أو الأوثقُ، فهذه حُكمُها: الرَّدُّ كحُكم «الحديث الشَّاذ».

٣ ـ زيادةٌ فيها نوعُ منافاةٍ لِمَا رواهُ الثِّقاتُ أو الأوثقُ ولم يذكروها، وهذه مرتبةٌ متردِّدةٌ بين المرتبتين السابقتين.

وهذه الزيادةُ لم يَحْكُم عليها ابنُ الصَّلاح بالقَبول ولا بالرَّدِّ؛ لأنَّ أمر قبولها يعود للمجتهد، فإنْ رأى أنَّها موافقةً لأصل الحديث قَبِلَها، ومثلُ هذه الزيادةِ أحدُ أسباب اختلاف الأئمَّة.

مثاله:

ومثال هذه الزيادة: ما أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ، من طُرُقٍ كثيرةٍ عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «وجُعِلَتْ لي الأرضُ مَسْجِداً وطَهُوْراً...».

وجاء في حديث حُذَيْفَة بن اليَمَان رضي الله عنه زيادةٌ، وهي: «وجُعِلَتْ لنا الأَرْضُ كُلُّها مَسْجِداً، وجُعِلَتْ تُرْبَتُها لنا طَهُوْراً». روى

هذه الزيادةَ أبو مالك سعد بن طارق الأَشْجَعي، عن رِبْعي بن حِرَاشٍ، عن حذيفة.

فهذا يُشْبِه المردودَ من حيث أنَّ ما رواه الجماعةُ «عامٌّ» معنىً لشموله جميع أجزاء الأرض، وأمَّا ما رواه المنفردُ بالزيادة فـ «مخصوصٌ»؛ لأنَّه خَصَّ الطَّهوريةَ بالتُّراب، وفي ذلك: مغايرةٌ في الصِّفة، ومخالفةٌ يختلف بها الحكمُ.

وهو يُشْبِه القسمَ المقبولَ من حيث إنه لا منافاةَ بينهما، بل يُمكِن الجمعُ بينهما.

ولذلك اختلف المجتهدون في هذا:

فذَهب الإمام أبو حنيفة ومن وافقه إلى ما دَلَّ إليه أصلُ الحديث بدون الزيادة، وأجازوا بناءً على ذلك التيمُّمَ بأيِّ جزءٍ من الأرض، وقالوا: إنَّ ذِكْرَ بعض أفراد العام لا يُخصِّص.

وذهَب الإمام الشافعيُّ ومن وافقه إلى قبول هذه الزيادةِ؛ لأنها في رأيهم غيرُ منافيةٍ لأصل الحديث، بل أصلُ الحديثِ مُطْلَقٌ، والزيادةُ مقيَّدةٌ، والمُطْلَقُ يُحمل على المقيَّد، وبالتالي فإنهم لا يُجيزون التيمُّمَ إلا بالتُّراب خاصَّةً.

والخُلاصة: فإنَّ التقسيم الذي قسَّمه ابنُ الصلاح في مسألة «زيادة الثقة» تقسيمٌ وجيهٌ ورأيٌ حسنٌ.

الزِّيَادَةُ في الإسناد:

أمَّا الزيادةُ في الإسناد، فتَنْصَبُّ هنا على مسألتين رئيسيتين يَكْثُر وقوعُهما، وهما: تعارُض الوصل مع الإرسالِ، وتعارُضِ الرفع مع الوقف، أمَّا باقي صُوَر الزيادة في الإسناد فقد أفرد العلماءُ لها أبحاثاً خاصة مثلَ «المزيد في مُتَّصِل الأسانيد» انظر تعريفه في حرف الميم.

هذا وقد اختلف العلماءُ في قبول الزيادة وردِّها على أربعة أقوال وهي:

١ ـ الحُكْمُ لمن وَصله أو رَفَعه (أي: قبول الزِّيادة)، وهو قولُ جُمهور الفقهاء والأصوليِّين.

٢ ـ الحكم لمن أَرْسَله أو وَقَفه (أي: ردُّ الزيادة) وهو قول أكثر أصحاب الحديث.

٣ ـ الحكم للأكثر: وهو قول بعض أصحاب الحديث.

٤ ـ الحكم للأحفظ: وهو قول بعض أصحاب الحديث.

ومثاله:

حديث «لا نكاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ» فقد رواه يونسُ بن أبي إسحاق السَّبِيعي، وابنُه إسرائيل، وقَيْسُ بن الرَّبيع عن أبي إسحاق مسنداً متَّصلاً، ورواه سفيان الثوري، وشعبة بن الحَجَّاج عن أبي إسحاق مُرْسَلاً.

كيف تُعْرَف الزيادةُ؟

إنَّ معرفة الزيادة علمٌ جليلٌ من علوم الحديث، لِمَا فيه من توضيحٍ وزيادةِ بيانٍ، ولابُدَّ في معرفته من تتبُّعِ طُرُق الحديث، ورواياتهِ، وجمعها والمقارنةِ بينها.

وهذا يتطلَّب سَعَةَ الاطِّلاعِ وقُوَّةَ معرفةٍ وإدراكاً وفهماً، وقد كان الإمامُ ابن خُزَيْمَة مجلِّياً في هذا الفَنِّ حتى قال عنه تلميذُه ابنُ حِبَّان: «ما أريتُ على أديم الأرض من يحفظ الصِّحاحَ بألفاظها، ويقوم بزيادة كلِّ لَفْظَةٍ زادها في الخبر ثقةٌ، حتى كأنَّ السُّنَن نصب عينيه غيره» (انظر «فتح المغيث» للسخاوي: ١/١٩٩، و«الإيضاح في علوم الحديث

والاصطلاح» ص: ٢٤٩ ـ ٢٥٢، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٧ ـ ١٤٠).

زِيَادَةُ الثِّقَةِ:

انظر «زِيَاداتُ الثِّقَاتِ».

زِيَادَةُ السَّاقِطِ:

هو اللَّحْقُ، أي السَّاقطُ في الحواشي، يُسَمَّى بذلك عند أهل الحديث والكتابة.

الزِّيَادَةُ في الإِسْنَادِ:

انظر: «زِيَادَاتُ الثِّقَات».

الزِّيَادَةُ في الْمَتْنِ:

انظر: «زيادةُ الثِّقاتِ».

الزَّيْدِيَّة:

إحدى فِرَق الشِّيعة وأقربها لأهل السُّنَّة، وهم أتباعُ (زَيْد بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب) أيام أن بُويع بالكوفة في ولاية هشام بن عبد الملك.

هم يذهبون إلى القول بأفضلية عليٍّ على سائر الصحابة، لكنهم يتولَّون أبا بَكْرٍ وعمر رضي الله عنهما، ويرون أنَّ الخلافة في أولاد عليٍّ من فاطمة، واختلفوا في الإمامة هل هي بالنَّصِّ أو بغيره.

كما افترقوا في تعريف الإيمان على قولين: الإيمانُ هو المعرفةُ والإقرارُ، واجتنابُ ما جاء فيه وعيدٌ، والكفرُ ترك ما تقدَّم وفعل الإنسان لِمَا فيه وعيدٌ يُعْتَبر من باب الكفر، لكنه كفرُ النعمة، بمعنى أنَّ كفر الجحود لا يكون عندهم إلا بترك المعرفةِ والإقرارِ.

ومنهم مَنْ يرى أنَّ الإيمان إتيانُ جميع الطاعات، وأمَّا المعرفة والإقرار فليسا من مُسَمّى الإيمان، أي: إنَّ الإيمان عندهم فعلُ الطاعات، وتركُ كلِّ ما فيه وعيدٌ، ولذلك يذهبون إلى تكفير من فعل ما جاء فيه الوعيدُ مما توارَدَ في القرآن الكريم.

وقد اجتمعت (الزيديةُ) على القول بمذهب الخوارج والمعتزلة الذي يقضي بعذاب مرتكب الكبيرة، وخلودِه في النار من غير خروجٍ، ولهم من المبادىء غير ذلك، وجمهورهم على أن أفعال العباد مخلوقةٌ لله محدثةٌ بقدرته. ينقسم «الزيدية» إلى ست فِرَقٍ (مقالات الإسلاميين: ص: ٦٥ ـ ٧٥).

❐❐❐

حـــرف السِّـــين

س:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في سننه كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

السُّؤَالات:

من أشكال التأليف في تراجم الحديث ما يُسَمَّىٰ بـ(كُتب السُّؤالات)، وهي كتبٌ جمع فيها مؤلِّفوها أسئلتَهم لأحد أئمّة الجرح والتعديل عن بعض المحدِّثين، وإجوبتَهم عنها، ولقد حفظت لنا هٰذه الأسئلةُ المدوَّنةُ علماً غزيراً، وكشفت عن أحوال الكثير من الرُّواه ـ وصفاتهم ومروياتهم، وشيوخهم وغير ذلك ـ مما قد لا نجده في كُتب علم الرجال الأخرىٰ، هٰذه الأسئلةُ قد تكون خاصَّةً بالرجال الضعفاء والكذَّابين (كأسئلة البرذعي لأبي زُرْعَة الرَّازي وغيره) وقد تتعلَّق بالثقات والضعفاء معاً، أو تبيِّن أحوالَ الرُّواة من خلال تعليل الأحاديث، وهٰذه أهمّ الأسئلة التي أذكرها فيما يلي:

١ ـ سُؤالات ابن الجُنيد (المتوفىٰ سنة ٢٦٠ هـ) ليحيىٰ بن مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

٢ ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ) لعليٍّ بن المَدِيني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٣ ـ مسائل صالح ابن الإمام أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٦٦ هـ) عن أبيه (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) في الرجال.

٤ ـ سؤالات المَيْمُوني (المتوفىٰ سنة ٢٧٤ هـ) عن الإمام أحمد (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) في الرِّجال.

٥ ـ سؤالات أبي داود السِّجِسْتاني صاحب السُّنن (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) للإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ) في جرح الرُّواة وتعديلهم.

٦ ـ مسائل أبي بَكْر المَرْوَزي (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) في الرِّجال عن الإمام أحمد (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ). في الجرح والتعديل.

٧ ـ سؤالات التِّرْمِذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ) للبُخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٨ ـ سُؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود السِّجِسْتاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ) في الجرح والتعديل.

٩ ـ سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلَمي للدَّارَ قُطْنِي (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) في الجرح والتعديل: طُبع بتحقيق سليمان آتش، بدار العلوم في الرياض ١٤٠٨ هـ/ ١٤٨٨ م.

١٠ ـ سؤالات أبي عبد الله ابن بُكَيْر وغيره للدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ): طُبع بتحقيق علي حسن عبد الحميد، بدار عمّار في الأردن، عام ١٤٠٨ هـ.

١١ ـ سؤالات البَرْقاني للدَّارقطني (المتوفىٰ سنة٣٨٥ هـ): طُبع بتحقيق عبد الرحيم محمد القشقري بمكتبة خانه في لاهور بباكستان ١٤٠٤ هـ.

١٢ ـ سؤالات الحاكم للدَّارقطني (المتوفىٰ سنة٣٨٥ هـ) في الجرح والتعديل: طُبع بتحقيق موفَّق عبد الله عبد القادر، بدار المعارف في الرياض، عام ١٤٠٤ هـ.

١٣ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السَّهْمي للدَّارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل: طُبع بتحقيق موفَّق عبد الله عبد القادر، بدار المعارف في الرياض ١٤٠٤ هـ.

١٤ ـ سؤالات مسعود بن علي السَّجزي (المتوفىٰ سنة٤٣٨ هـ) مع أسئلة البغداديِّين عن أحوال الرواة للحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ): طبع بتحقيق موفَّق عبد الله عبد القادر، بدار الغرب الإسلامي في بيروت ١٤٠٨ هـ.

١٥ ـ سؤالات الحافظ السِّلَفِي (المتوفىٰ سنة ٥٧٦ هـ) لخميس الحَوْزِي (المتوفىٰ سنة ٥١٠ هـ) عن جماعةٍ من أهل واسِط: طُبع بتحقيق مُطاع الطَّرابيشي، بمجمع اللغة العربية في دمشق عام ١٣٩٦ هـ وأعاد طبعه بدار الفكر في دمشق عام ١٤٠٣ هـ.

السَّابِقُ واللاَّحِقُ:

لغةً: (السابق) اسمُ فاعلٍ من السَّبْق، بمعنى (المتقدِّم)، يقالُ: سَبَقَه إلى الشيءِ سَبْقاً، أي: تقدَّمه. (القاموس المحيط).

و(اللاَّحق) اسمُ فاعلٍ من اللَّحَق، بمعنىٰ (المُدرِك)، أي: ما يجيءُ بعد شيءٍ يسبقه.

واصطلاحاً: هو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان:

أحدُهما متقدِّمُ الوفاة، والآخرُ متأخِّر في الوفاة، بينهما أَمَدٌ بعيدٌ، ثم يعيش ذلك الراويُ بعد ذلك الرجل (متقدِّم الوفاة) زماناً إلى أن يُدْرِكه بعضُ أصاغر الرواة فيحدِّثون عنه.

فائدته:

ومن فوائد ذلك تقرير حلاوة الإسناد في القلوب، ورَفْعُ توهُّمِ الخطأ في الإسناد.

مثاله:

قال أبو داود: حدَّثنا محمَّد بن يحيى بن فارس، حَدَّثنا محمَّدُ بن عبد الله بن المُثَنَّى، حَدَّثني الأَشْعَثُ عن محمَّدِ بن سِيْرين، عن خالدٍ يعني: الحَذَّاء، عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي المُهَلَّبِ، عن عِمْرَان بن حُصَيْنٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى بهم فَسَها، فَسَجَد سَجْدَتَيْنِ، ثم تَشَهَّدَ، ثم سَلَّمَ. (رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب سجدتي السهو برقم: ١٠٣٩).

قال ابنُ حِبَّان: «ما رَوَى ابنُ سِيْرين عن خالدٍ غيرَ هذا الحديثِ، وخالدٌ تلميذُه». (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ٦/ ٣٩٣، برقم: ٢٦٧٠).

ومحمَّد بن سِيْرين مات سنة (١١٠ هـ)، وبقي بعدَه شيخُهُ في هذا الحديث خالدٌ الحَذَّاءُ إلى أن مات سنة (١٤١ هـ)، فكان ممَّن أدركه وحَدَّث عنه: عبدُ الوهَّاب بن عطاءٍ الخَفَّافُ، ومات سنة (٢٠٤ هـ).

قال الإمامُ أحمد: حَدَّثنا عبدُ الوهَّابِ الخَفَّافُ، حَدَّثنا خالدٌ عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي أسماءَ، عن ثَوْبانَ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إنَّ المسلم إذا عاد أخاهُ لم يَزَلْ في خُرْفَةِ الجَنَّةِ حتى يَرْجِعَ». (المسند: ٥/ ٢٨٣).

فهٰذان راويانِ اتَّفَقا في التحديث عن خالدٍ الحَذَّاء، وبين وفاتَيْهِما (٩٤) سنة.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد صنَّف الحافظ أبو بكر بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ) في هذا كتاباً سَمَّاه: «السَّابق واللَّاحق»، وهو أوَّلُ من أَطْلَق هذه التسميةَ على هذا النوع.

(انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص١٥٧، و«تحرير علوم الحديث»: ١/ ٩٣).

السَّابِقُوْنَ الأَوَّلُوْنَ:

هم الَّذين صَلَّوا إلى القِبْلَتَين، وهم: أهلُ بَدرٍ، وأهل بَيْعَة الرِّضوان.

سَارِقُ الْحَدِيْثِ:

هذه عبارةُ الجرحِ الشديدِ، ومعناها: أن ينفردَ راوٍ بحديثٍ، فيجيء السارقُ ويدَّعي أنه شارَك هذا الراوي في سماع هذا الحديث من الشيخ نفسِه. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٣٨).

أو يجد الراوي كتاباً يُبَاع في السُّوق، فقبل أن يسمع من الشيخ المصنِّف يبدأ يحدِّث بهذا الكتابِ؛ فيقال: إنه سَرَقَ هذا الحديثَ من هذا الكتاب.

أن يكون الحديثُ عُرِفَ براوٍ، فيُضِيفه السَّارقُ لراوٍ غيره ممَّن شاركه في طبقته.

أن يركِّب مَتْناً على إسناد ليس له.

ورُوِي عن سفيان بن وَكِيْع أنه قال: «كان أبو أسامة [حمَّاد بن أسامة] يتتبَّع كتبَ الرواة، فيأخذها وينسخها». ثم قال سفيان بن

وكيع: «إني لأَعْجَبُ كيف جازَ حديثُه، وكان أمرُه بَيّناً، وكان من أسرق الناس لحديث حُمَيد». (هدي الساري: ص: ٣٣٩).

وكَذَّب ابنُ مَعِيْن إبراهيمَ بن أبي اللَّيْث؛ لأنه كان يَسْرِق الحديثَ، ويقول للناس: «اذهبوا فقولوا له يخرجها من أصلٍ عتيقٍ، فهذه أحاديثُ حمَّاد بن سَلَمة، لم يشركه فيها أحدٌ» (تاريخ بغداد: ٦/ ١٩٤).

قال الحافظ الذهبي: «ومن تَعَمَّد ذلك ـ أي القلب ـ وركَّب مَتْناً على إسنادٍ ليس لهو فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حَقِّه: (فلان يَسْرِق الحديثَ)، ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه، فيدَّعي سماعه من رجلٍ، وإنْ سرق فأتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمَتْنٍ لم يثبت سَنَدُه، فهو أَخَفُّ جرماً ممن سَرَق حديثاً لم يَصِحَّ مَتْنُه ورَكَّبَ له إسناداً صحيحاً، فإنَّ هذا نوعٌ من الوَضْعِ والافتراءِ، فإنْ كان ذلك في متون الحلال والحرام فهو أعظمُ إثماً، وقد تبوَّأ بيتاً في جَهَنَّمَ.

وأمَّا سَرِقَةُ السَّماع وادِّعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء فهذا كَذِبٌ مجرَّدٌ، ليس من الكذب على رسول الله ﷺ، بل من الكذب على الشيوخ، ولن يُفْلِح من تعاناه ـ أي صَنَعه وتعاطاه ـ وقَلَّ من سَتَر الله عليه منهم، فمنهم من يفتضح في حياته، ومنهم من يفتضح بعد وفاته، فنسأل الله السِّتْرَ والعفْوَ» (الموقظة: ص ٦٠).

ومرتبة من يَسْرِق الحديثَ عموماً في المرتبة التي تلي الكَذَّابَ والوضَّاعَ، إلا الذي يسرق مَتْناً ضعيفاً ويركِّب له إسناداً صحيحاً، فإنه في مرتبة الكذَّاب والوضَّاع. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص ١٢٥).

السَّافِلُ:

السَّنَدُ الذي كَثُر عددُ رجاله عن عدد رجال السَّند المُقابل له.

السَّاقِطُ:

لغةً: ما وقع من الأشياء وأسقط منها.

واصطلاحاً: هو «اللَّحْقُ». انظر تعريفَه في حرف اللَّام.

سَاقِطٌ:

أي: ساقِطُ الحديثِ، هو من المرتبة الأولى من مراتبِ الجرح عند ابن أبي حاتِم، وابن الصَّلاح، ومن الثانية عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المراتب، للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

ساقِطُ الحَدِيْثِ:

انظر «ساقطُ».

السُّبَاعِيَّاتُ:

هي الكتب التي تكون في أسانيد أحاديثها سبعةُ رواةٍ بين المصنِّفِ والنبيِّ ﷺ.

وتُوجَد «السُّبَاعيات» عند:

١ ـ أبي موسى المديني.

٢ ـ وأبي جعفر الصَّنْدلاني.

٣ ـ وأبي القاسم بن عَسَاكر.

٤ ـ وقاسم بن عساكر.

٥ ـ وأبي الفَرج النجيب عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصَّيْقَل

الحَرَّاني الحنبلي، مُسْنِد الديار المصرية (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ) من تخريج السيِّد الشريف الحافظ عز الدين أحمد بن محمد الحسيني، ولغيرهم (الرسالة المستطرفة: ص: ١٠٠).

السَّبْرُ:

لغة: التَّجْرِبَة، وسَبَر الشيءَ سَبْراً: حَزَرَه وخَبَرَه، واسْبُرْ لي ما عنده، أي: اعْلَمْه، والسَّبْرُ: استخراجُ كُنْهِ الأمرِ.

و(السَّبْرُ): مصدر سَبَرَ الجُرْحَ يَسْبُرُه وَيسْبِرُه سَبْراً: نَظر مقدارَه، وقاسه ليعرف غَوْرَه، وفي حديث الغار: قال له أبو بكر: «لا تَدْخُلْه حتى أَسْبُرَه قَبْلَك؟ أي: أختبره وأعتبره وأنظر هل فيه أحدٌ أو شيءٌ يؤذي» (لسان العرب: ٤/ ٣٤٠).

واصطلاحاً: هو تتبُّع طُرُقِ الحديث واختبارُها، والنظرُ فيها لمعرفة ما إذا كان هذا الراوي قد تفرَّد به أم شاركه فيه غيرُه، وهو (الاعتبارُ) الذي قد مَرَّ تعريفه في حرف الألف.

سَبَبُ وُرُوْدِ الْحَدِيثِ:

انظر «أسْبَابُ وُرُوْدِ الحَدِيْثِ» في حرف الألف.

السَّبْعَةُ:

يُراد بها: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأصحاب السُّنن الأربعة.

سَبِيْلُهُ كسَبيل فلانٍ:

أي: حالهُ كحالِه، وقد وَرَدَتْ هذه العبارةُ على لسان ابن عَدِيٍّ يَصِفُ بها (سعيدَ بن إيَاس الجُرَيْري)، فبعد أن ذكر ترجَمته قال في آخرها.

«وسعيد الجريري هذا مستقيمُ الحديث، وحديثُهُ حُجَّةٌ، لِمَنْ سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحدُ من يجمع حديثَه من البَصْرِيِّين، وسبيلُه كسبيل (سعيد بن أبي عَرُوْبَةَ)؛ لأن سعيد بن أبي عروبة أيضاً اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاطِ، فحديثُه مستقيمٌ حُجَّةٌ» (الكامل: ٣/ ١٢٢٩).

السِّتَّةُ:

يراد بها: الإمام البخاري، ومسلم، وأصحاب السُّنن الأربعة.

سِدَادٌ مِنْ عَيْشٍ:

في اللغة: ما تُسَدُّ به الخَلَّةُ.

وقد جاء هذا الوصفُ على لسان الحافظ أبي بكر الأعين في حَقِّ (سُوَيْد بن سعيد بن سهل الهَرَوي الحَدْثَاني) حيث قال فيه: هو سِدَادٌ من عَيْشٍ، هو شيخٌ. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٨).

ومعناه: إذا لم يُوجَد الحديثُ إلا من طريقه فإنه يَسُدُّ عن غيره، كما يَدُلُّ عليه جوابُ مسلمٍ لإبراهيم بن أبي طالب حين سأله: كيف استجزتَ الرواية عن سُوَيْدٍ في الصحيح؟ فقال: «ومن أين كنتُ آتي بنسخة حَفْص بن مَيْسَرَة!» (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٥٥).

السُّدَاسِيَّات:

تلك الكتب التي تكون في أسانيد أحاديثها سِتَّةُ رواةٍ بين المصنِّفِ والنبيِّ ﷺ، وتُوَجد «السُّداسِياتُ» عند: مُسْنِد الديار المصرية: محمد بن أحمد بن إبراهيم الرَّازي (يُعْرَف بابن الخطَّاب، المتوفى سنة ٥٢٥ هـ)، من تخريج أبي طاهر السِّلَفِي، وعند أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشَّحَامي (المتوفى سنة ٥٣٣ هـ).

سَرِقَةُ الْحَدِيْثِ:

انظر: «سَارِقُ الْحَدِيْثِ».

سَعِيْدَان:

يُراد بهما الاثنان عند المحدِّثين إذا ذُكِرا مُطْلَقاً:

الأوَّل: سعيد بن المُسَيَّب بن حَزْن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القُرَشِي المخزومي: أحدُ العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أنَّ مُرْسَلاتِه أصَحُّ المراسيل، وقال ابنُ المَدِيْني: «لا أعلم في التابعين أوسَع علماً منه» مات سنة ٩٤ هـ، وقد ناهز الثمانين، روى عنه الجماعةُ. (انظر: «تقريب التهذيب» ص: ٢٤١).

الثاني: وسعيد بن جُبَيْر الأسدي مولاهم، الكوفي، ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ، من الثالثة، وروايتُه عن عائشةَ وأبي موسى ـ رضي الله عنهما ـ مُرْسَلةٌ، قُتِلَ بين يدي الحجَّاج سنة ٩٥ هـ ولم يُكمِل الخمسين، روىٰ عنه الجماعةُ. (انظر: «تقريب التهذيب» ص: ٢٣٤).

سُفْيَانَانِ:

إذا ذُكِرا مُطْلَقاً يراد بهما الاثنان:

الأوَّل: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوْرِي، الكوفي، وُلِد سنة ٩٧هـ ومات ١٦١هـ. ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حُجَّةٌ، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربَّما دلَّس، ولكن عن الثقات، له «الجامع». (كما في «الرسالة المستطرفة» ص: ٤٢).

الثاني ـ أبو محمَّد، سفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عمران: مَيْمون الهلالي الكوفي ثم المَكِّي، وُلِدَ سنة ١٠٧ هـ، ومات سنة ١٩٨ هـ،

ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجَّةٌ، إلاَّ أنه تغيَّر حفظُه بأَخَرَةٍ وكان ربَّما دَلَّس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبتَ الناسِ في عمرو بن دينار، وله «الجامع» و«التفسير». (انظر «تقريب التهذيب» ص: ٢٤٥).

السَّقَطُ:

لغةً: هو ما وَقَع من الأشياء، وسَقَط منها.

واصطلاحاً: هو ما يَقَع به الناسخُ في نسخهِ، وقد يكون (السَّقَطُ) كلمةً، أو جُمْلَةً، أو سَطْراً كاملاً أو أكثر من ذلك.

ولـ (السَّقَط) تسمياتٌ أخرى، كـ: (اللَّحَق).

وأسبابُ السَّقَطِ كثيرةٌ منها: انتقالُ النَّظرِ من كلمةٍ أو جُمْلَةٍ إلى أخرى تحتها مشابهةً لها في الحروف أو المعنى... أو انشغالُ القَلب بأمرٍ ما، أو السَّهو، أو غير ذلك من الأسباب....

وقد يتنبَّهُ النَّاسخُ بعد المعارضةِ والمقابلةِ فيُشير إلى هذا السَّقط ويكتبُه في الهامش ويُشير إلى دخولِه في الأصل، ويكتب كلمةَ «صَحَّ» أو مع كلمة «صَحَّ» «رَجع»، أو «انتهى اللَّحَق».

وهذا أمرٌ لا إشكالَ فيه؛ إذ يُلْحَق في الأصلِ ويُشير المحقِّقُ إلى ذلك في حاشية التَّحقيق، وإذا لم يُشر إلى ذلك فلابأسَ عليهِ.

أمَّا إذا لم يُلْحَق ذلك السَّقَط، وعُثِرَ عليهِ في النُّسخِ الأُخرى، فإنَّهُ يوضع بين [ ] معقوفتَيْن ويُشَارُ في حاشية الكتاب إلى أنَّ هذه الزِّيادة من نُسْخَةِ كذا وكَذا....

أمَّا إذا لم يقف المحقِّقُ إلاَّ على نُسْخَةٍ واحدةٍ، فإن بإمكانه أن يُتِمَّ النَّقْصَ سواءٌ أكان هذا النَّقْصُ من النَّاسخِ، أو ما اندرسَ بسبب التآكُلِ والرُّطُوبَةِ... بالرُّجوع إلى المصادر الَّتي اقتبست نَصَّ كلامِ المؤلِّف، أو المصادر الَّتي لها صلةٌ بِمَادَّةِ الكتاب.

وكان بعضُ الحفَّاظ: يُلْحِق السَّاقِطَ في مَوْضِعِه من الكتاب مع كلمة: يعني، كما فَعَل الخطيبُ الحافظُ، إذ روى عن عُمَر بن مَهْدي، عن القاضي المَحَامِلي بإسنادِه، عن عُرْوَة، عن عَمْرَة بنت عَبْدِ الرحمن ـ يعني: عن عائشة ـ: أنَّها قالت: «كان رسولُ الله ﷺ يُدْني إليَّ رأسَهُ فأُرَجِّلُهُ». (علوم الحديث: ص ٣٤١).

قال الخطيبُ: كان في أصل ابن مَهْدي: عن عَمْرة أنَّها قالت: «كانَ رَسُولُ الله ﷺ يُدْني إليَّ رأسَهُ» فألْحقنا فيه ذِكْرَ «عائشَة» إذْ لم يكن منه بُدٌّ، وعَلِمْنا أنَّ المَحامِليّ كذلك رواه، وإنَّما سقط من كتاب شيخنا أبي عُمر، وقلنا فيه: «يعني عَائِشَةَ» لأجلِ أن ابن مهدي لم يَقُل لنا ذلك.

هكذا رأيتُ غيرَ واحدٍ من شيوخنا يَفْعَلُ في مثل هذا. (الكفاية: ص: ٢٥٣، و«علوم الحديث» ص: ٣٤١).

وقال الخطيبُ: بابُ إلحاق الاسم المُتَيقَّن سقوطُه في الإسنادِ إذا كان في الأصل حديثٌ محفوظٌ معروفٌ وقد سقط من إسنادِه رجلٌ؛ جازَ أن يُلْحَقَ بمكانِهِ ويُكْتَب في موضِعِه، ومَثَّلَ مثالاً بالحديث السَّابق. (الكفاية: ص: ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

وذَكَرَ أبو داود أنَّهُ قال لأحمدَ بن حَنْبَل: وجدتُ في كتاب: «حجَّاج، عن جُرَيْج، عن أبي الزُّبير» يجوزُ لي أن أصلحَهُ: «ابن جُرَيْج»، فقال: أرجو أن يكون هذا لابأسَ بِهِ. (الكفاية: ص: ٣٥١).

قال ابنُ الصَّلاح: وهذا من قَبيل ما دَرَس من كتابهِ بعضُ الإسنادِ أو المَتْنِ، فإنه يجوزُ له استدراكُه من كتابِ غيره، إذا عَرف صحتَه، وسكَنت نَفْسُه إلى أنَّ ذلك هو السَّاقط من كتابه، وإن كان من المحدِّثين من لا يستجيز ذلك. (علوم الحديث: ص: ٣٤٢).

ويُنبَّه هنا أنَّ هنالك سَقَطاً لا يُمْكِنُ إلحاقُه في الأَصْلِ، نَظَراً لأنَّ السَّقط من مُصَنِّفِ الكتاب وهو هكذا في أصلِهِ، وأنَّ هذا السَّقطَ قد قرأه الحُفَّاظُ وأشاروا إليه في مصنَّفاتهم، فإلحاقُ السَّقط وإصلاحُهُ يُسيءُ إلى الكتاب وإلى المصادِر التَّي جاءت من بَعدِه واعترضت عليه، وإنَّما يشارُ إلى السَّقط في حاشية الكتاب وتُنْقَلُ أقوالُ الحُفَّاظِ حول هذا الأمرِ.

ومثال ذلك ما جاء في كتاب «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» (١/ ١٧٧) للإمام الدَّارقُطني، قال الدَّارقُطْنيُّ، (عَرْعَرَةُ بْنُ البِرِنْد بْنِ النُّعْمَانَ بن عَلَجَة...).

وقد نقل ابن مَاكُولا نَصَّ كلام الدَّارَقُطني في كتابه «تهذيب مُسْتمر الأوهام» الورقة: (٣٢ ب) وقال: (وفي هذا أوهامٌ، منها: قوله: البِرِنْد بْنُ النُّعْمَان بْنِ عَلَجَة لأنَّهُ: النُّعمان بن عبد الله بن علجة.

وقد أسقطَ [أبو الحسن: عبد الله] مِنَ النَّسَب).

ومثال ذلك أيضاً قول الدَّارَقُطْنِيِّ في كتاب «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» (٢/ ٧٤٩): (وأمَّا جَمَّالٌ بالتَّشديد: فهو جَدُّ الشَّرْقي بن القُطَاميّ العلاَّمة، واسم الشَّرقي: الوليدُ بن الحُصَين بن جَمَّال بن حبيب بن جَابر بن مالك، من بني عَمْرو بْنِ امرىء القَيْس بن عَامر بنِ النُّعْمَان بن عَامِر الأكبر، من بني عُذْرَة بن زَيد اللاَّت بن رُفَيْدَة، قال ذلك السُّكَّري، عن ابْنِ حَبيب).

وقد نَقَلَ الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧٨) بسندِه الَّذي يروي به كتابَ «المؤتلف والمختلف» للدَّارقُطْني وقال: «ذَكَر غيرُ الدَّارَقُطني نَسَبَه، فقال: ابن جَابِر بن مالِك من بني عَمْرو بن امرىء القَيْس بن عَامِر بن النُّعْمَان بن عَامِر بن عبد وُدٍّ بن عَوْف بن

كِنَانَةَ بن بَكر بنِ عَوْف بن عُذْرَة بن زَيد اللاَّت بن رُفَيْدَةَ بْنِ ثَوْر بن كَلْب بن وَبَرَة).

كما نَقَل ابنُ ماكولا في «تهذيب مُسْتَمِر الأوهام» (الورقة: ١٦٩) نَصَّ كلام الدَّارَقُطني وقال: «وقد سقطَ في هذا النَّسب الذي ذَكَرَه: رجلُ امرىء القَيْس، هو: ابن عَامر بن النُّعْمَانَ بن عَامِرِ بن عبد ودّ بنِ عَوف.

فأسقط الدَّارَقُطنيُّ، عبد ودّ، وجَعَل عامراً بن عوف» أما السَّمْعاني فَذَكر في «الأنساب» (٣/٣٠٨ ـ ٣١٩) نسب الشَّرْقي بن القُطَامِي كما ذَكَره الدَّارقُطْني.

فأيُّ إلحاقٍ للسَّقط هنا معناهُ إفسادٌ للأصولِ وتخريبٌ لكُتبِ التُّراث.

لذا يجبُ أن يحذَرَ المُحقِّقُ ويتَّقي رَبَّهُ، ويَدْرُسَ الإلْحاقَ جَيِّداً قبلَ إلحاقه بالأصلِ المُحَقَّقِ.

وهنا تَظْهرَ مَقْدِرَةُ المحقِّقِ العلميَّة، وقدرته على الاستفادة من المراجعِ الَّتي اقتبست كلامَ المصنِّف، ومعرفته للنُّصوصِ، وفَهْمُه الدَّقيق.

ومِثالُ الإلحاق الَّذي يَشْعُر المحقِّقُ أنَّ الواجب يُحتِّمُ عليه إلحاقه وإثباته في النَّصِ:

مَا جاءَ في كتاب «صِيانَة صحيح مُسلمٍ من الإخلالِ والغَلط، وحِمايتُه من الإسقاط والسَّقط» (ص: ١٨٨) لابن الصَّلاح: «... فاحْتَفَرْتُ فَدَخَلْتُ على رَسولِ الله ﷺ».

أَلْحَقَ المُحقِّقُ: (.... فاحْتَفَزْتُ [كما يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ]، فَدَخَلْتُ على رسولِ الله ﷺ).

فإلحاق [كما يَحْتَفِزُ الثَّعْلَبُ] ضرورةٌ تقتضيها سلامَةُ النَّص:

(أ) لأن أصل هذه الزِّيادَة موجودةٌ في «صحيح مسلم»: ١٠/ ٦٠)، وابن الصَّلاح رَحِمَهُ اللهُ هو بِصَدَدِ شرح الحديث.

(ب) أنَّ ابنَ الصَّلاح رحِمه الله تعالى أشارَ إلى هذه الإضافة في شرحه للحديث فقال: «ومعناهُ تضاممتُ وهذا أقربُ من حيث المعنى، ويَدُلُّ عليه تشبيهه بفِعْلِ الثَّعْلَبِ، وهو تضامُّه للدُّخولِ في المضايقِ، واللهُ أعلم». (صيانة صحيح مسلم: ص: ١٩٠).

أمَّا إذا كَثُرَ السَّقَطُ وبلغ عِدَّة سطور أو صفحات، وعُثِرَ عليه في مصدر آخر؛ فالأصح نقله في الحاشية وعدم وضعه في الأصل، ذلك أنَّ كثيراً من المصنِّفين كانَ من عادتهِ إذا نقلَ مِن المصادر اختصر، أو أنَّهُ يتصرَّف بالنقل.

لذا وجب الحذر والاحتياط وعدم وضع الكلام المنقول في الأصلِ، وإنَّما وضعهُ في حاشية الكتاب. (انظر «توثيق النصوص وضبطها...»، ص: ١٣٩ ـ ١٤١).

السَّقَطُ الخَفِيُّ:

هو ما لا يعرفه إلاَّ الحُذَّاقُ المُطَّلِعون على طُرُق الحديث وعِلَل الأسانيد، تَفرَّع عنه نوعان من الحديث الضَّعيف، وهما: (المدلَّس) و (المُرْسَل الخفيّ) انظر تعريفَ كلٍّ منها في حرف الميم.

السَّقَطُ الظَّاهِرُ:

وهو مايعرفه الأئمّةُ الحُذَّاقُ وغيرهم، ويُعْرَف هٰذا السَّقطُ من عدم حصول اللِّقاء بين الراوي ومن روىٰ عنه؛ لأنه لم يُدرِكُ عصرَه، أو أدركه ولكنه لم يجتمع به، وليست له منه إجازةٌ، ولا وِجَادةٌ، تفرَّعت عنه أربعةُ أنواعٍ من الحديث الضَّعيف، وهي: (المعلَّق)،

و(المُرْسَل) و(المُعْضَل) و (المنقطع). انظر تعريفَ كلٍّ مِن هٰذه الأنواع في حرف الميم.

سَكَتُوْا عَنْهُ:

ظاهر هذه العبارةِ غيرُ مرادٍ، وعَدَّها كثيرٌ من العلماء من مراتب الجرح الذي لا ينجبر، فعند: الحافظ العراقي هي في المرتبة الرابعة من ست مراتب للجرح بمنزلة (الهالك)، وهي عند الحافظ الذهبي في المرتبة الثالثة من خمس مراتب للجرح بمنزلة (المتروك)، وعدَّها السُّيوطي بمنزلة (المتروك) أيضاً، لكنَّه جعلها في المرتبة الخامسة من ستّ مراتب للجرح.

إلاَّ أنَّ السَّخاوي قد عَدَّها من مراتب الجرح الذي ينجبر، بل عَدَّها من أسهل مراتب الجرح مع الذين قيل فيهم: (فلانٌ فيه مقالٌ) أو (أدنى مقالٍ)... أو (فلانٌ لَيِّنٌ)... أو (تَكَلَّموا فيه). قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٧٢): «وكذا (سكتوا عنه) أو (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري».

وكذا عَدَّها شيخُنا الأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر في كتابه «منهج النقد» (ص: ١١٢) من أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر، فذكرها في المرتبة الأولى من مراتب الجرح الستّ.

فهذا موضعُ اجتهادٍ، ينبغي فيه التأمُّلُ والتحقيقُ قبل إصدار الحكم، لمراعاة مصطلح القائل كما عرفتَ. (انظر «الاجتهاد في علوم الحديث» ص ١٠٠).

معنى العبارة «سَكَتُوْا عَنْهُ» عنْدَ الإمام البُخَارِيِّ:

هذه العبارةُ: «سكتوا عنه» عند الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ لم أجد من قال: إنها من أسوأ مراتب الجَرْح عنده، وهو

يقولها فيمَن تركوا حديثَه. (انظر «التقييد والإيضاح» للعراقي، ص: ١٦٣، و«فتح المغيث» للسخاوي، ١/ ٣٧١، و«تدريب الراوي» للسيوطي: ١/ ٣٤٩).

وقد استقرأ الدكتور نايف البُقاعي حُكْمَ البخاريِّ هذا، في كتابه «الضعفاء الصغير»، فوجده قد قال: «سكتوا عنه» في ثلاثة عشر رجلاً، هم:

١ ـ إبراهيم بن عثمان أبو شَيْبَة العَبْسِي.

٢ ـ وإبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخُوزي.

٣ ـ وحجَّاج بن نُصير.

٤ ـ وعبد الله بن زياد بن سَمْعان.

٥ ـ وعمران بن زيد العَمّي.

٦ ـ والقاسم بن عبد الله العُمَري.

٧ ـ ومحمَّد بن الفضل بن عطية المَرْوَزِي.

٨ ـ ومحمَّد بن مَرْوان الكوفي.

٩ ـ ومُسَيَّب بن شَريك.

١٠ ـ ووهب بن وهب أبو البَخْتري.

١١ ـ وهَيْثم بن عديّ الطَّائي.

١٢ ـ ويحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن.

١٣ ـ ويوسف بن خالد السَّمْتِي.

وهناك بعضُ من قال فيهم البخاريُّ: «سكتوا عنه»، وهم:

١ ـ إسحاق بن إدريس الأَسْوَاري.

٢ ـ وحَفْص بن سليمان الأَسَدي أبو عمر البَزَّار الكوفي.

٣ ـ وزيد بن عَوْف أبو ربيعة.

٤ ـ وعَبَّاد بن صُهَيْب البَصْري المَدَري.

٥ ـ وعبد الله بن واقد أبو قتادة الحَرَّاني.

يقول الدكتور البُقاعي: «فهؤلاء ثمانية عشر راوياً تَتَبَّعْتُ كلامَ بعض الأئمة فيهم في كتاب «الجامع في الجرح والتعديل» و«تقريب التهذيب» و«الكاشف» فلم أجد «سكتوا عنه» إلاَّ بمعنى «متروك»».

وأذكُرُ قليلاً من ذلك خشيةَ الإطالة.

١ ـ و(إبراهيم بن عثمان، قال فيه النَّسائي: «متروكُ الحديث».

٢ ـ و(إبراهيم بن يزيد الخُوزي) قال فيه ابن حجر: «متروكُ الحديث».

٣ ـ و(حجَّاج بن نُصَير) قال فيه مسلمٌ: (متروكُ الحديث).

٤ ـ و(عبد الله بن زياد بن سَمْعان) قال فيه الدَّارَقُطْنيُّ: «متروكٌ».

٥ ـ و(القاسم بن عبد الله العُمَري) قال فيه أبو حاتم الرَّازي: «متروكُ الحديث».

وهكذا دواليك، بل إنَّ البخاري قد فَسَّر قولَه: «سكتوا عنه» في بعض هؤلاء بنفسه فقال في:

(إسحاق بن إدريس الأَسْواري): «تركه الناسُ».

وقال في (عبد الله بن واقد): «تركوه».

وقال في (زيد بن عوف): «تركه عليٌّ وغيرُه».

ولولا خشية الإطالة لذكرتُ أكثر من ذلك، وأرى أنَّ فيما ذكر كفاية، والله أعلم. (من «الاجتهاد في علم الحديث» بتصرُّفٍ يسيرٍ ص: ١٠٠ ـ ١٠١).

ونَدَرَ جِدًّا استعمالُ هذه العبارةِ عن غَيْرِ البخاريِّ، كأبي حاتمٍ الرَّازي، وأبي زُرْعَةَ، ومُسْلمِ بن الحجَّاجِ.

ولا يُعابُ استِعمالُها منهُم فيمَن قالوها فيه، وأمَّا قولُ البُخاريِّ في (أبي حَنيفَة النُّعمانِ بن ثابتٍ الإمامِ الفقيهِ): «سَكَتوا عنهُ، وعن رأيِهِ، وعن حديثِهِ». (التاريخ الكبير: ٤/ ٢/ ٨١). فهذه حِكايةٌ من البُخاريِّ عن أهلِ الحديثِ، ومَن تأمَّلَ فاحصاً مُنْصِفاً مُتبرِّئاً من العَصبيَّةِ؛ وجَدَ هذا القولَ خطأً، وذلك ـ بإيجازٍ ـ من جِهَتينِ:

الأولى: دلالةُ الاستقراءِ على أنَّ أهلَ الحديثِ قد اختَلَفت عباراتُهم في أبي حَنيفَةَ بين مُعدِّلٍ وجارِحٍ، علماً أنَّ الجَرْحَ عندَ مَن جَرَحَ لم يُفسَّر بسَبَبِ حديثِه، فكيف سَكَتوا عنه، وفيهم من أثنى عليه وأطراهُ ورَفَع من شأنِه.

والثَّانية: أنَّ عباراتِ الجارحين وَقَعَ فيها من المبالَغَةِ والتَّهويلِ، وذلك بسَبَبِ الشِّقاقِ الَّذي كان بينَ (أهلِ الرَّأي) و(أهلِ الحديثِ) في تلك الفترةِ، علماً بأنَّ كثيراً من تلك الأقاويلِ لا تَصِحُّ نِسْبَتُها إلى من عُزِيَتْ إليه. (انظر «تحرير علوم الحديث: ١/ ٦٣٢).

وأبو حَنيفَةَ شَغَلَه الفقهُ عن الحديثِ، ولعلَّه لو اشتَغلَ به اشتغالَ كثيرٍ من أهلِ زَمانِهِ، لم يُمَكَّنْ مِمَّا مُكِّنَ فيه من الفِقْهِ، ومع ذلك فإنَّه قد رَوَى وحدَّثَ.

سِلْسَلَةُ الذَّهَبِ:

المرادُ بذلك الإسنادُ الذي يُرْوَى من طريق:

١ ـ عُبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة، رضي الله عنها.

٢ ـ والزهريُّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبَة، عن عبد الله بن عَبَّاس، عن عمر رضي الله عنهما.

٣ ـ ومالكِ بن أنسٍ، عن أبي الزِّنَاد عبد الله بن ذَكْوان، عن الأعرج عبد الرحمن بن هُرْمُزْ، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤ ـ وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جَدِّه، عن عليٍّ كرَّم اللهُ وجهه.

٥ ـ ومالكِ بن أنسٍ، عن نافعٍ مولى بن عمر، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وشَبَّهوا هذه الأسانيدَ بـ «سلسلة الذهب» لنَقائِه وخُلوصِه من شوائب الضَّعْف كالذهب الخالص الذي نقي مما سواه.

وقد روى الخطيبُ، عن ابن بُكَيْرٍ أنه قال لأبي زُرْعَة الرَّازي: «يا أبا زرعة! ليس ذا زَعْزَعَةٍ عن زَوْبَعَةٍ، فإنما ترفع السِّتْرَ تنظر إلى النبي ﷺ وأصحابِه بين يديه، ثنا مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عمر». (الكفاية: ص: ٣٩٩).

وقد ذَهَب الإمام البخاريُّ رحمه الله تعالى إلى أنَّ هذا الإسناد هو أَصَحُّ الأسانيد على الإطلاق.

سِلْسِلَةُ الْكَذِبِ:

انظر «أوهى الأسانيد» في حرف الألف.

السِّلَفِيَّاتُ:

وهي تزيد على مئة جزءٍ لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي،

انتخبها من أصولِ الشَرْفِ الأنْمَاطِي، ومن أصولِ ابن الطُّيُوْري (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٢).

السَّمَاعُ:

وهو أحدُ طُرُقِ تحمُّلِ الحديث الثمانية، وأعلاها عند الجماهير.

قال الخطيب البغداديُّ رحمه الله تعالى: «من أرفعِ عبارات التحمُّل أن يقول الراوي (سمعتُ)».

وذلك أن يحدِّث الشيخُ بمَرْوِيَّاته سواءً من حفظه، أو من كتابه، والتلاميذُ يسمعونه.

أمَّا لفظُ الأداء الذي يستخدمه السَّامعُ، فقد قال الإمام النَّووي: «قال القاضي عِيَاض: لا خِلافَ أنه يجوز في هذا للسَّامع أن يقول في روايته: (حدَّثنا) و(أخبرنا) و(أنبأنا) و(سمعتُ فلاناً) و(قال لنا) و(ذكر لنا).

قال الخطيبُ: أرفعها (سمعتُ)، ثم (حدَّثنا)، (حدَّثني)، ثم (أخبرنا)، وهو كثيرٌ في الاستعمال، وكان هذا قبل أن يشيع تخصيصُ (أخبرنا بالقراءة على الشيخ)، قال: ثم (أنبأنا) وهو قليلٌ في الاستعمال.

قال الشيخ ـ أي ابنُ الصَّلاح ـ: (حدَّثنا) و(أخبرنا) أرفعُ من (سمعتُ) من جهةٍ أخرى، إذ ليس في (سمعتُ) دلالةٌ على أن الشيخ رواه إيَّاه بخلافهما، وأمَّا (قال لنا فلانٌ)، أو (ذكر لنا فلانٌ)، فكحَدَّثنا غير أنه لائقٌ بسماع المذاكرة، وهو به أشبه من (حَدَّثنا)، وأوضح العبارات: (قال) أو (ذكر) من غير (لي)، أو (لنا).

وهو أيضاً محمولٌ على السماع إذا عُرِفَ اللِّقاء على ما تقدَّم في

نوع المُعْضلِ ـ راجِعْه ـ لاسيَّما إن عرف أنه لا يقول: (قال) إلا فيما سمعه منه، وخَصَّ الخطيبُ حَمْلَه على السماع به، والمعروف أنه ليس بشرطٍ». (انظر «تدريب الراوي» ١/ ١٠).

سَمَاعُ المُذَاكَرَةِ:

أي: السَّماع من الشيخِ.

السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ:

وهذه الطريقُ أعلى طُرُقِ التحمُّلِ عند الجُمْهُورِ، وهي تنقسم إلى:

أ ـ إملاء:

ويُقْصَدُ به أن يتَّخذ المحدِّثُ مَوْعِداً محدَّداً يجتمع إليه فيه طلاب الحديث، يقوم بينهم ويُملي عليهم الحديثَ وهم يكتبون، وبعد أن يَفْرَغ من إملائه يُقابِل ما أملاه لإصلاح ما يُمكِن أن يقع فيه مِن الخطأ.

وللإملاء آدابٌ منها: أَنْ يتحرَّى بإملائه الأحاديثَ: الواضحة المعاني، العالية الإسناد، القصيرة المَتْن، وأن يُتْبِع روايتَه للحديث ببيان درجته، ويَضْبُط غريبَه، ويشرح مُشْكِلَه، ويُبَيِّن ما يُستفاد منه.

وقد جُمِعَتْ أماليُ عددٍ كبيرٍ من المحدِّثين في كتبٍ ومصنَّفاتٍ حديثيَّةٍ سُمِّيَتْ بـ «الأمالي» منها:

١ ـ **الأمالي**: لأبي الفضل محمد بن ناصر السَّلامي (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ).

٢ ـ **الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة**: لعبد الكريم بن محمد القَزْويني الرافعي (المتوفى سنة ٦٢٣ هـ) وهي ثلاثون مجلساً أملى فيها ثلاثين حديثاً بأسانيدها وتكلَّم عليها وشرَحها.

٣ ـ **الأمالي**: لأبي عبد الله المَحاملي الحسين بن إسماعيل (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ) وهي في ستة عشرَ جزءاً.

٤ ـ **الأمالي**: لابن بشران أبي القاسم عبد الملك بن محمد (المتوفى ٤٣٠ هـ) وغيرهم.

ب ـ التحديثُ من غير إملاء:

أي بسَرْد الحديث متتابعاً. وهذه الصُّورة هي الأكثر شيوعاً.

وفي الحالَيْن يُمكن أن يكون تحديثُ الشيخ من حفظه أو من كتابه.

كما أنَّ الإملاء أعلى من التحديث من غير إملاءٍ لِمَا فيه من شِدَّة التَحرِّي والضَّبْطِ.

ويجوزُ لمن تحمَّل بالسَّماع أن يؤدِّي بقوله: (حدَّثَنا)، أو (أَخْبَرَنا)، أو (أَنْبَأَنا)، أو (أَمْلَى عَلَيْنا)، أو (سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ)، أو (قالَ لنا فُلَانٌ)... أو ما شاء من الألفاظ التي تعبِّر عن تحقُّقِ السَّماع. (الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح: ص: ٣٠٢ ـ ٣٠٣).

سَمِعَ مِنِّي الحَدِيْثَ وأجزْتُ لَهُ رِوَايَتَهُ:

وهذا يُفيد السَّماعَ والإجازةَ في بابهما. انظر «السَّماع» و«الإجازة».

سَمِعْتُ:

من ألفاظ التحمُّلِ سَماعاً من الشيخِ.

سَمِعْتُ فُلَاناً:

من ألفاظ التحمُّلِ سَماعاً من الشيخِ.

سَمِعْتُ فُلاَناً يَأْثُرُ عَنْ فَلاَنٍ:

من ألفاظ التحمُّل التي ذكرها الإمام الرَّامَهُرْمُزِيّ، وعَقَد لها أبواباً. (انظر: «المحدِّث الفاصل...» ص: ٤٩١).

سَمِعْتُ فُلاَناً يَقُوْلُ:

أجازها قومٌ عند القراءةِ على الشيخ، ورُوِيَ عن مالكٍ والسُّفيانانِ. والصحيحُ: لا يجوز. (تدريب الراوي: ١/ ٢٧٦).

السُّنَّةُ:

١ ـ السُّنَّة في اللغة:

استعمل العربُ كلمة (السُّنَّة) منذ عهد الجاهلية قبل مَبْعَث النبيِّ ﷺ بمعنى (الطريقة) حسنةً كانت أو قبيحةً.

قال ابنُ منظور في «لسان العرب» (١٣/ ٢٢٥): «السُّنَّة: السيرة حسنةٌ كانت أو قبيحة» وقال: «والسيرة: الطريقة».

واستشهد ابنُ منظور على أنَّ (السنَّة) تعني الطريقةَ المعتادةَ حسنةً كانت أو قبيحةً بقول الشاعر الجاهلي خالد بن عُتْبَة الهُذلي:

فلا تجز عَنْ سيرةٍ أنت سِرْتَها ... فأوَّلُ راضٍ سُنَّةً من يسيرها

وَورد لفظ (السنة) في القرآن الكريم بمعنى الطريقة والشريعة في أكثر من موضع. منها قولهُ تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[النساء: ٢٦].

كما وَرَد لفظُ (السنَّة) في كلام الرسول ﷺ بمعنى الطريقة في أكثر من موضعٍ أيضاً. منها ما رواه مسلمٌ في حديثه الطَّويل عن جرير بن عبد الله البَجَليّ، وفيه: فقال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ سَنَّ في

الإِسْلاَم سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعدَه مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُوْرِهِمْ شَيءٌ، ومَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً كان عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْده مِنْ غَيْرِ أَنَّ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيءٌ». (أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، برقم: ١٠١٧).

٢ ـ السُّنَّة في الاصطلاح:

يختلف معنى (السنة) في اصطلاح الفقهاء عنه في اصطلاح المحدِّثين واصطلاح الأصوليِّين.

فأمَّا الفقهاءُ فيذكرون (السُّنَّة) في أبواب العبادات مثلاً في مقابلة الفرض، فغَسْل الوجه في الوضوء فَرضٌ، بينما تثليث الغسل سُنَّةٌ، فهي تُطْلَق عند الفقهاء على «ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه». (انظر «منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ٢٨).

وتنقسم عندهم إلى سنَّة هدى، وسنَّة زوائد، فما فعله النبيُّ ﷺ على سبيل العبادة يُسَمَّى سنَّة هدى كصلاة الضُّحىٰ، وصلاة ركعتين قبل الفجر.

وما فعله على سبيل العادة فهو سُنَّة الزوائد، كطريقة النبيِّ ﷺ في قيامه وقعودِه ومَشْيِه ولباسِه وأَكْلِه.

وأمَّا الأصوليون فيذكرون (السنَّة) دليلاً من أدلَّة الفقه في مقابلة (الكتاب) و(الإجماع) و(القياس)، ويعرِّفونها من بين هذه الأدلَّة بأنَّها «ما ثَبت عن النبيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ» (انظر «السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص: ٤٧).

وأمَّا المحدِّثون فيعرِّفون (السنَّة) بأنَّها «ما أُضِيْف إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وصفٍ أو سيرةٍ»، هذا عند بعضِهم،

وعند «الأكثر أنَّها تشمل ما أُضِيْفَ إلى الصحابيِّ أو التابعيِّ» ويشمل الوصف صفاته الخِلْقيّة والخُلُقيّة.

كما تشمل السيرة حياته ﷺ قبل البعثة وبعدها.

وهذا التعريف للسنّة يبيِّن أنَّها عند المحدِّثين أعمّ منها عند الأصوليِّين الذين لا يدخلون السيرةَ والوصفَ في تعريفهم.

وحول سبب الاختلاف في تعريف السنّة يقول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله تعالى: «ومَرَدُّ هذا الاختلاف في الاصطلاح إلى اختلافهم في الأغراض التي تُعنى بها كلُّ فئةٍ من أهل العلم، فعلماءُ الحديث إنَّما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي الذي أخبر عن الله أنَّه أسوةٌ لنا وقدوةٌ، فنقلوا كلَّ ما يتَّصل به من سيرةٍ وخُلُقٍ وشمائلَ وأخبارٍ وأقوالٍ وأفعالٍ، سواء أثبت ذلك حكماً شرعيّاً أم لا.

وعلماءُ الأصول إنَّما بحثوا عن رسول الله ﷺ المشرِّع الذي يضع القواعدَ للمجتهدين من بعده، ويبيّن للناس دستورَ الحياة، فعنوا بأقواله وأفعالِه وتقريراتِه التي تُثبت الأحكامَ وتقرِّرها.

وعلماءُ الفقه إنَّما بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي لا تخرج أفعالُه عن الدلالة على حكم شرعيٍّ، وهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوباً أو حرمةً أو إباحةً أو غير ذلك» (انظر «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص: ٤٨ ـ ٤٩).

هذا وقد يَرِدُ لفظُ (السنَّة) ولا يراد به معناها في اصطلاح الفقهاء أو الأصوليِّين أو المحدِّثين، وذلك كما إذا وَرَد لفظُ (السنَّة) في الحديث النبويّ وكلام الصحابة والتابعين، كحديث أنس رضي الله عنه في النفر الثلاثة الذي تقالّوا عبادته ﷺ فقال لهم: «أمَّا والله إني لأخْشَاكُمْ للهِ وأتْقَاكُمْ لَهُ، أَصُومُ وأُفْطِرُ، وأُصَلِّي وأَرْقُدُ، وأَتزوَّجُ

النساء، فمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي». (أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، برقم: ٦٣ ـ ٥).

فالسنَّة في كلام النبيِّ ﷺ هنا معناها: «الطريقةُ المشروعةُ المتبَعةُ في الدين». (انظر: «السنّة النبوية ومدلولها الشرعي» للشيخ أبو غدَّة، ص: ١٧).

وفي هذا يقول الحافظ ابنُ حجر العسقلاني: «المراد بالسنَّة الطريقةُ، التي لا تقابل الفرضَ» (فتح الباري: ٩/ ١٠٥).

إذاً معلومٌ أنَّ زواج النساء قد يكون واجباً وقد يكون سنّةً أو يكون مباحاً باصطلاح الفقهاء، وذلك يختلف بحسب الأحوال.

أقسام السُّنَّة:

١ ـ السُّنَّة القولية.

٢ ـ السنَّة الفعلية.

٣ ـ السنَّة التقريرية.

٤ ـ السنَّة الخِلْقِيَّةِ والخُلُقِيَّة.

انظر تعريف كلٍّ منها في حرفها.

السُّنَّةُ التَّشْرِيْعِيَّةُ:

يُعنىٰ بها: الأحاديث التي تُفيد أحدَ الأحكام الخمسة:

١ ـ الواجب.

٢ ـ المندوب.

٣ ـ الحرام.

٤ ـ المكروه.

٥ ـ المُبَاح.

هـٰذا حَسبُ تعريف المحدِّثين لـ«السُّنة». وأمّا حسبُ تعريف الأصوليِّين لـ«السُّنة» فالتي تُطلَق عليها السُّنّة هي لا تكون إلا تشريعاً.

السُّنَّةُ التَّقْرِيْرِيَّةُ:

وهي عبارةٌ عن سُكوته ﷺ عن إنكار قولٍ، أو فعلٍ صدر من أحدٍ من أصحابه في حَضْرَته، أو غَيْبَتِه، وعَلِمَ به ﷺ، فهذا السُّكوت منه ﷺ يَدُلُّ على جواز القَوْل أو الفعلِ؛ لأنه ﷺ لا يَسْكُت على باطلٍ.

ومن أمثلة ذلك:

ما رُوِيَ أنَّ صحابيَّيْن خرجا في سفرٍ، فانْعَدَم الماءُ منهما، فتيمَّما وصَلَّيا، ثم وَجَدا الماءَ قبل خروج الوقت، فتوضَّأ أحدُهما، وأعاد الصلاةَ، ولم يتوضَّأ الآخرُ، ولم يُعِدِ الصلاةَ، فلما رجعا قَصَّا ما حَدَث للرَّسول ﷺ، فقال ﷺ للَّذي توضَّأ وأعادَ: «لَكَ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»، وقال للذَّي لَمْ يَتَوضَّأْ ولم يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ وأَجْزَأَتْك» (أخرجه أبو داود في كتابه الطهارة، باب في المتيمم يجد الماء... برقم: ٣٣٨).

السُّنَّةُ الخِلْقِيَّة والخُلُقِيَّة:

فمِن صفته الخِلْقِيَّة: قَوْلُ كَعْب بن مالكٍ رضي الله عنه: «كان إذا سُرَّ استنارَ وَجْهُهُ كأنَّه فلقةُ قمرٍ».

ومن صفته الخُلُقِيَّة: قولُ أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ أَشَدَّ حياءً من العَذْراء في خِدْرِها».

السُّنَّةُ الفِعْلِيَّةُ:

وهي ما صَدر عن النبيِّ ﷺ من أفعالٍ ليست جِبِلِّيَّةً، كـ: أداء الصَّلاة بهيئاتها المعروفة، وكيفية الوضوء، وقطع يد السارق من

الرسغ، وقضائه ﷺ بشاهدٍ ويمينٍ، إلى غير ذلك.

السُّنَّةُ القَوْلِيَّةُ:

الأحاديثُ القوليةُ تمثِّل في الواقع جَمْهرةَ السُّنَّة، وعليها مدارُ التوجيه والتشريع، وفيها يتجلَّى البيانُ النبويُّ، وتتمثَّل البلاغةُ المُحمَّديَّةُ بأجلى صُوَرِها، وفيها «جوامع الكَلِم» التي خَصَّ اللهُ بها خاتَمَ رُسُلِهِ ﷺ.

ومنها ما يلي:

١ ـ قال رسول الله ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ ما لاَ يَعْنيهِ» (أخرجه الترمذي، في أبواب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة... برقم: ٢٣٦٧).

٢ ـ قال رسول الله ﷺ: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ».

٣ ـ قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (أخرجه البخاري في كتاب العلم، برقم: ١٠٧).

السُّنَّة المَعْرِفِيَّةُ:

هي الأحاديث التي كَشَفتْ عما ليس تشريعياً، وإنما أفادَ علماً ومعرفةً فقط في الكون والطبيعة، والاجتماع، والاقتصاد، وما إلىٰ ذلك من العلوم والقضايا.

السَّنَدُ:

لغةً: المُعْتَمد، يقال: فلانٌ سَنَدٌ؛ أي: مُعْتَمَدٌ، وكذلك ما ارتفع من الأرض، والجمعُ: أسنادٌ، لا يكسر على غير ذلك، وكلُّ شيءٍ أَسْنَدْتَ إليه شيئاً هو مُسْنَدٌ (لسان العرب: ٣/ ٢٢٠)، وسُمِّي كذلك لأنَّ الحديثَ يُسْتند إليه، ويعتمد عليه.

واصطلاحاً: هو الإخبارُ عن طريق المتن، أي: سلسلةُ الرجال المُوصِلةُ للمَتْنِ.

انظر «الإسنادِ» في حرف الألف.

السَّنَدُ العالي:

انظر: «العالي» في حرف العين.

السَّنَدُ السَّافِلُ:

انظر: «النَّازل» في حرف النُّون.

السَّنَدُ النَّازِلُ:

انظر: «النَّازل» في حرف النُّون.

السُّنَنُ:

هي في اصطلاح المحدِّثين الكتبُ التي تجمع أحاديثَ الأحكام المرفوعة مرتَّبةً على أبواب الفقه، من: الطهارة، والصَّلاة، والزَّكاة إلى العِتق... وتَخْلو غالباً من أبواب العقائد، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب.

ولا يُذْكَر في كُتب السُّنَن شيءٌ من الموقوفات والمَراسِيل، فإنها لا تُسْمَّى (سُنَّةً) عند المحدِّثين، وإن ذُكِرَ شيءٌ منها فهو للاستشهاد به لا غير.

والكتبُ باسم (السُّنَن) كثيرةٌ جدّاً، نكتفي منها بذكر ما يلي:

١ ـ **سُنَن ابن جُرَيْج**، أبي الوليد عبد الملك بن عبد العزيز الرُّوْمي المَكِّي (المتوفى سنة ١٥١ هـ).

٢ ـ **سُنَن سعيد بن منصور** (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ)، وهي من مَظَانّ «المُعْضَل» و«المنقطع» و«المُرْسَل».

٣ ـ **سُنَن أبي جعفر** (محمد بن الصباح الدَّوْلابي) (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

٤ ـ سُنَن الإمام الشافعي: (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)، رواية أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَني الدَّارِمي (المتوفىٰ سنة ٢٦٤ هـ)، ثم رواية أبي جعفر الطحاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٥ ـ سُنن الدَّارِمي: لأبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفَضْل الدَّارمي التَّمِيْمي السَّمَرْقَنْدي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

وقد اشتهرت هذه السُّنَنُ (أي: الدَّارِمي) عند المحدِّثين بالمُسْنَد على اختلاف الاصطلاح؛ لأنها ليست على ترتيب المسند، ذلك أنَّ الكتاب مُقَسَّمٌ إلى كتبٍ وإلى أبوابٍ فقهية، ويَشْتَمِلُ كلُّ بابٍ على الأحاديث المتصلة به، ويمتاز بقلَّة الرجال الضعفاء، وليس فيه أحاديثُ مُنْكَرةٌ ولا شاذَّةٌ، وإن كان فيه أحاديثُ مُرْسَلَةٌ وموقوفةٌ.

وكثيرون من رجال الحديث يعتبرون «سُننَ الدَّارِمي» أحْسَنُ صحةً من «سُنن ابن ماجَهْ»؛ لأنَّ مؤلِّفه أقْدَمُ زماناً، ورجال رُواتِهِ أقَلُّ ضَعْفاً، وكما قال الحافظُ ابن حجر: «ليس دونَ السُّنَن في الرُّتْبَة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسةِ لكان أمْثَلَ من ابن ماجَهْ، فإنَّه أمْثَلُ منه بكثير». (تدريب الراوي: ١/ ١٧٣).

٦ ـ سنن الترمذي أو الجامع الصحيح: للإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرة الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ) صَنَّفَهُ علىٰ أبواب الفقه، وهـٰذا المصنَّف من أجمع كتب الحديث وأغزرها علماً وصناعةً حديثيةً، فقد أخرج الترمذي في كتابه: الصحيحَ والحسنَ والضعيفَ والغريبَ والمُعَلَّل وكشف عن عِلَّته، كما ذكر المُنْكَر وبيَّن وجه النكارة فيه، وتكلَّم في فقه الأحاديث ومذاهب السَّلف وفي الرواة، وغير ذلك مما له صلةٌ بالحديث وبعلومه.

٧ ـ سنن ابن ماجَهْ: لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن

ماجَهْ، وهو لقَبُ أبيه (المتوفى سنة ٢٧٣ ـ أو ٢٧٥ هـ).

وقد اعْتُبِرَ هذا الكتابُ رابعَ السُّنَن، ومُتَمِّمَ الكتبِ السِّتَّةِ التي هي المراجع الأصول للسُّنَّة النبويَّة، وكان المتقدِّمون يَعُدُّونها خمسة، ليس فيها كتابُ ابن ماجه، ثم جَعَل بعضُهم «الموطَّأ» سادسها، ولمَّا رأى بعضُ الحفَّاظ كتابَه كتاباً مفيداً قويَّ النفع في الفقه، ورأى من كثرة زوائده أدرجه في الأصول وجعلوه آخرَها منزلةً، فكَمُلَتْ به الكتبُ السِّتَّةُ، والسُّنَنُ الأربعةُ بعد الصحيحين. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ١٠، و«الإمام ابن ماجه وكتاب السُّنَنَ» للعلاَّمة محمد عبد الرشيد النعماني، ص: ١٧٩).

وإذا قال المحدِّثون: رواه الجماعةُ يريدون به الرِّجال السِّتَّة في تلك الكتب السِّتَّةِ، وإذا قالوا: رواه الأربعة، فمرادُهم هؤلاء الأربعة غير البخاري ومسلم.

٨ ـ **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشْعَث بن إسحاق الأزْدي (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ).

وهو من أَنْفعِ كُتب الحديثِ لمن يُعنى بأحاديث الأحكام في الحلال والحرام، حتى قال الإمام الغزالي بكفايته للمجتهد في الأحاديث. (انظر: «المستصفى من أصول الفقه» ٢/ ٣٥١).

وقد صنَّفه أبو داود وانتقاه من خمسمئة ألف حديثٍ، عُنِي فيه بأحاديث الأحكام وجَمْعِها عنايةً كبيرةً، ولَخَّص طريقتَه فيه بقوله: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ فقد بَيَّنْتُه، وفيه ما لا يَصِحُّ سنده، وما لم أَذْكُرْ فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضُها أَصَحُّ من بعضٍ». (انظر: «رسالة الإمام أبي داود السِّجستاني إلى أهل مكَّة في وصف سننه»).

٩ ـ **سنن النَّسائي**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)، وهي تُسَمَّى «المجتبى».

وكتابُ «المجتبى» هذا يسير على طريقةٍ دقيقةٍ تَجْمَع بين الفقه وفَنِّ الإسناد، فقد رتَّب الإمام النَّسائيُّ رحمه الله تعالى الأحاديثَ على الأبواب، ووضَع لها عناوين تَبْلُغ أحياناً منزلةً بعيدةً من الدِّقَّةِ، وجمع أسانيد الحديث الواحد في موطنٍ واحدٍ، وبذلك سلك النَّسائيُّ أغْمضَ مسالك المحدِّثين، وأجلَّها في كتابه هذا، وهو معروف بشدَّة تحرِّيه في الحديث والرجال.

١٠ ـ **سُنَن الكَشِّي**: لأبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكَشِّي (المتوفى ٢٩٢ هـ).

١١ ـ **سُنَنُ أبي بكر الأَثْرَم**: لأحمد بن محمد بن هانىء المعروف (بالأَثْرَم) صاحب الإمام أحمد (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ) هي تَدُلُّ على إمامته وسَعَةِ حفظه.

١٢ ـ **سُنَنُ الخَلاَّل**: لأبي علي الحسن بن علي (الخَلاَّل) (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ).

١٣ ـ **سُنَن أبي قُرَّة**: لموسى بن طارق اليَمَاني الزَّبيْدِي المعروف بأبي قُرَّة، روى عنه أحمد وغيرُه.

١٤ ـ **سُنَن سَهْل بن أبي سهل**: لأبي عَمْرو (سهل بن أبي سهل) الرازي (المتوفَّى في حدود ٢٤٠ هـ).

١٥ ـ **سُنَن أبي الحسين**: لأحمد بن عبيد أبي الحسن، وقد أكثر البَيْهَقيُّ من التخريج عنها.

١٦ ـ **سُنَن أبي بكر**: لمحمد بن يحيى الشافعي الهَمَداني، أبي بكر.

١٧ ـ **سُنَن ابن لال**: لأبي بكر أحمد بن علي، المعروف (بابن لال) (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ).

١٨ ـ **سنن الدَّارقُطْنِي**: للإمام أبي الحسن عليّ بن عُمَر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْني البَغْدادي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

هذا الكتابُ هو كتابُ الإمام الناقد البارع كاشف العِلَل وطبيبها، وإمامِ معرفَتها وخطيبها، الإمام أبي الحسن الدَّارقطني البَغْدادي، رحمه الله تعالى وأكرمه برضوانه العظيم، فقد ألَّفه، ليتعقَّب فيه الأحاديثَ التي ذُكِرَتْ في (السُّنن)، وفيها مآخِذُ ومغامزُ، وقد عَمِل بها بعضُ الفقهاء، أو خَفِيَتْ عِلَلُها على بعض المحدِّثين، فكَشف الإمامُ الدَّارَقُطْني ما فيها بمهارتِه الفائقة في هذا الفَنِّ الدقيق العَوِيص.

فهو لم يؤلِّف هذا الكتابَ على غرار تأليف أبي داود، والنَّسَائي، وابن ماجَه، وأمثالِهم، الذين يُورِدُون في كلِّ باب من «السُّنَن» أصَحَّ ما ثبت عندهم، وإنما ألَّفه على غِرار كتابه الفذِّ العجيب «العِلَلِ» لكنه جَمع في «السُّنَن» أحاديثَ الباب المعلولةَ في صعيدٍ واحدٍ، مع إبانةِ عِلَلِها ومطاعِنِها، ليقف عليها مَنْ جَهِلها، أو مَنْ لم يَرها عِلَّةً مانعةً من العمل بالحديث، فيقتنعَ بها، أو ينتفعَ بها عند الموازنة والترجيح بين الحديثين الورادين في الباب، المتعارضين، أو الزائدِ أحدِهما على الآخر زيادةً ذاتَ شأنٍ في استنباط الحكم منها، فيُقدِّمَ الراجحَ على المرجوح، والسليمَ على المجروح.

فخرج الكتابُ بهذا الصنيع عن أن يكونَ أو يُذكَرَ من كتب (السُّنَن) بالمعنى الاصطلاحي، فهي مؤلَّفةٌ ـ في نظر مؤلِّفيها ـ لبيان ما عليه العمل، وكتابُهُ مؤلَّفٌ لبيان مافي السُّنن من المغامز والعِلَل، فتباينَتْ بُنْيَةُ كتابه عن بُنْيَتِها مباينةً شديدةً، واختلفت الغايةُ من تأليفه

عن الغاية من تأليفها، فحَقُّهُ أن يكون عنوانُه واسمُهُ: (السُّنَن المعلولة)، تغليباً لمضمون أكثر الكتاب على مضمون جزءٍ يسيرٍ منه. (انظر: «السُّنَّة النبويَّة وبيان مدلولها الشرعي» عبد الفتاح أبو غُدَّة، ص: ٢٣ ـ ٢٤).

١٩ ـ **سُنَن أبي بكر النجار**: لأحمد بن سليمان (النَّجَّار) (المتوفى سنة ٣٤٨هـ)، وكتابه في السُّنَن كبيرٌ.

٢٠ ـ **سُنَن أبي إسحاق**: لإسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي الأَزْدِي البَصْري (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ).

٢١ ـ **سُنَنُ أبي محمد** ليوسف بن يعقوب بن حَمَّاد بن زيد البَصْري (المتوفى سنة ٢٩٧ هـ).

٢٢ ـ **سُنَنُ أبي القاسم**: لهبة الله بن الحسن الرَّازي الشافعي، الشهير (باللاَّلْكَائي) (المتوفى سنة ٤١٨ هـ).

٢٣ ـ **السنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين (البَيْهقِي) الخُسْروجَردي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ).

قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٣٣): «ويُقال له السُّنن الكبرى، وهي عشرة مجلَّدات، وهي علىٰ ترتيب مختصر المُزَني، لم يُصَنَّف في الإسلام مثلها، وهي مستوعبةٌ لأكثر أحاديث الأحكام. وعليها حاشيةٌ للشيخ علاء الدين علي بن فخر الدين عثمان بن إبراهيم بن مصطفىٰ الماردِيني الحنفي المعروف بابن التُّرْكَماني، المتوفىٰ سنة خمسين وسبعمئة، سَمَّاها «**الجوهر النقي في الردّ علىٰ البيهقي**» في سِفْرٍ كبيرٍ، أكثرها اعتراضاتٌ عليه، ومناقشاتٌ له ومباحثاتٌ معه». ويلحظ القارىء في الحاشية كثيراً من الأخطاء العلمية الفاحشة، من توثيق الرواة المجرَّحين، وتجريح

الموثَّقين، وتَطْويعٌ للأدلّة لنُصرة مذهبه، أفسد فيها الكتاب وأَذْهَبَ رَوْنَقَه وبهاءه، وصفاءه، وبهجته، ودلّت علىٰ جهله وتعصّبه وتحامله، وليته لم يضعها.

٢٤ ـ **السُّنن الصغرىٰ**: للبَيْهَقِي أيضاً.

ومما ينبغي أن يُعَدَّ في (السُّنَنِ):

١ ـ **كتاب الآثار**: لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (المتوفى سنة ١٨٢ هـ)، قال ابن مَعِيْن: «ليس في أصحاب الرَّأْي أكْثَرُ حديثاً ولا أَثْبَتُ منه.

٢ ـ **كتاب الآثار**: لمحمَّد بن الحسن الشَّيْباني (المتوفى ١٨٩ هـ).

٣ ـ **كتاب الأم**: لمحمَّد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤ هـ)، رواية الربيع بن سليمان المُرَادِي.

٤ ـ **شرح معاني الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحَاوي (المتوفى سنة ٣٢١ هـ).

٥ ـ **تهذيب الآثار**: لأبي جعفر محمد بن جرير(الطَّبَري) (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) بدأه بمسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وتحدَّث في فقه الحديث واختلاف العلماء وحُجَجِهم، مات قبل تمامه.

٦ ـ **كتاب الشريعة**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِيّ الشافعي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ).

٧ ـ **معرفة السُّنَن والآثار**: لأبي سليمان حَمَد بن محمَّد البُسْتِي الخَطَّابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) وهو صاحب «معالم السُّنَن».

٨ ـ **شرح السُّنَّة**: لمحيي السُّنَّة أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوِي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ).

لكن من أشهر كتب السُّنَن هي الأربعةُ الآتيةُ:

١ ـ سنن أبي داود.

٢ ـ وسنن الترمذي (وهو يُسَمَّىٰ «جامع الترمذي» أيضاً).

٣ ـ وسنن النَّسائي.

٤ ـ وسنن ابن ماجه.

ويُطلَق على هذه السُّنَنِ «السُّنَن الأربعة» ويُرْمَز لها بـ «الأربعة».

وإذا قالوا: «الثلاثة» فمرادهم بها هذه ما عدا «سنن ابن ماجه».

وإذا قالوا: «الخمسة» فمرادُهم «السُّنَن الأربعة» و«مُسْنَد أحمد».

وإذا قالوا: «السِّتَّة» فمرادهم (الصحيحان) و(السُّنَن الأربعة).

ويَرْمُزون لها في كتب التخريج والرِّجال بهذه الرُّموز:

١ ـ خ: للإمام البخاري.

٢ ـ م: للإمام مسلم.

٣ ـ د: للإمام أبي داود.

٤ ـ ت: للإمام الترمذي.

٥ ـ س: للإمام النَّسَائي.

٦ ـ هـ: للإمام ابن ماجَهْ.

٧ ـ ع: للكتب السِّتَّة.

٨ ـ عه: لكتب السُّنَن الأربعة.

السُّنَنُ الأَرْبَعَةُ:

يراد بها:

١ ـ سنن أبي داود.

٢ ـ سنن الترمذي.

٣ ـ السُّنن الصُّغرىٰ (المجتبىٰ) للنَّسائي.

٤ ـ سنن ابن ماجَهْ.

سُوءُ الْحِفْظِ:

وهو السَّبَبُ العاشرُ من أسباب الطَّعْنِ في الراوي، والمرادُ به مَن لم يَرْجَحْ جانبُ إصابتِه على جانب خَطئه. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٥٤) أي: أن يكون الغالب علىٰ حديثه الخطأ.

سُوْءُ الحِفْظِ المُلاَزِمُ للرَّاوِي:

هو أن ينشأ سوءُ الحفظ من أوَّل حياته، ويُلازمه في جميع حالاته، ويُسَمَّىٰ خبرُه «الشَّاذ» علىٰ رأي أهل الحديث.

سُوْءُ الحِفْظِ الطَّارِىء عَلىٰ الرَّاوِي:

هو أن يطرأ علىٰ الراوي لكِبَره؛ كـ(عطاء بن السَّائب)، أو لذهاب بصره؛ كـ(عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني)، أو لاحتراق كُتبه التي كان اعتمادُه عليها في الرواية؛ كـ(عبد الله بن لَهِيْعَة)، أو عدم وُجودها معه، وهـٰذا الرَّاوي يُسَمَّىٰ «المُختلط» والاختلاط هو فسادُ العقل، أو تغيُّره. انظر تعريفه في حرف الميم.

سَوَّغَ لِي أَنْ أَرْوِيَ عَنْهُ:

من ألفاظ الإجازة المجرَّدة، والتي ذكرها الحافظُ السُّيوطيُّ رحمه الله. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٣٩).

سي:

رَمْزٌ للإمام النَّسَائي في كتابه «عمل اليوم والليلة» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ رحمه الله في «تهذيب الكمال».

سَيِّـئُ الْحِفْظِ:

عبارةٌ صريحةُ التَّعلُّقِ بحديثِ الرَّاوي، وليست كثيرةَ الوُرودِ في كلام المتقدِّمين مُطْلَقةً دون وَصْفٍ آخَرَ، وإنَّما كان أكثرُ ما تَرِدُ عنهم مقرونةً بوَصْفٍ آخرَ كالقول: (صَدوقٌ سَيِّئُ الحفظِ)، و(سيِّئُ الحفظِ كثيرُ الوَهْمِ)، أو (كثيرُ الغَلَطِ)، أو (كثيرُ الخطأ)، وما في معناها، أو (مُضْطَرِبُ الحديث)، وغير ذلك، وإنَّما جاءت مُطْلقةً في الرَّاوي بعدَ الرَّاوي. وَقَعَتْ في كلامِ الإمام أحمَد بن حنبلٍ، وأبي حاتم الرَّازيِّ، وأبي بكرٍ البزَّارِ، والدَّارَقُطنيِّ، وكَثُرَ استعمالُها بإطلاقٍ في كلام المتأخِّرين.

ويَنْدُرُ أن تَجِدَها تُستَعملُ فيمَن بَلَغَ بِهِ سوءُ الحفظِ إلى حَدِّ التَّرْكِ.

كما وَقَع فيما حَكَاهُ عَمْرُو بنُ علي القلاَّسُ عن يحيى بن سعيدِ القَّطانِ في (عيسى بن أبي عِيسَى الحَنَّاط)، وهو مَتروكُ الحديثِ، قال: «كانَ سَيِّءَ الحفْظِ» (الكامل: ٦/ ٤٣٦).

وكما قال عَمْرُو بنُ عليٍّ في (عُبَيْدَة بن مُعتِّبٍ الضَّبِّيِّ): «سَيِّئُ الحفظِ، متروكُ الحديثِ» (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٩٤).

قلتُ: وهو متروكٌ عند جماعةٍ من النُّقَّادِ، ضعيفٌ لا يَبْلُغ التَّرْكَ عند آخرينَ.

وقالوا في جماعةٍ: (سَيِّئُ الحِفْظِ جِداً)، ولا تَعني السُّقوط.

والتَّحقيقُ: أنَّ الضَّعْفَ العائِدَ إلىٰ سوءِ الحفظِ قد يَبْلُغُ صاحبُه حَدَّ التَّرْكِ، لكن يَنْدُرُ ذلك في الرُّواةِ الَّذين قيلت فيهم هٰذه العبارةُ، بل أكثرُهم يُعْتَبَر بحديثِهِ، ولا يكادُ يُقْبَلُ حديثُ مَن رَجَحَ له هٰذا الوَصْفُ لذاتِه؛ وإن كان مَنْعوتاً بالصِّدْقِ.

تُعَدُّ هذه العبارةُ من ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب الجَرْحِ عند الحافظ العراقي، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها، ويُنْظَر فيه اعتباراً. وهي من الألفاظ التي زادها العِراقي رحمه الله.

السِّياقُ:

لغةً: مصدر (ساقَ، يَسُوْقُ، سَوْقاً، وسِيَاقاً)، وهو معروفٌ.

واصطلاحاً: هو الحالةُ التي وَرَدَ بها السَّنَدُ أو المتنُ.

السِّيْرَةُ:

لغةً: هي الطريقةُ. يقال: سارَ بهم سيرةً حَسَنةً.

والسِّيْرَةُ: السُّنَّة والهيئةُ. (لسان العرب: ٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

واصطلاحاً: الطريقةُ التي سارَ عليها رسول الله ﷺ في حياته، منذ ولادته إلىٰ وفاته، وما تخلَّل ذلك من أحداثٍ.

❐❐❐

حـــــرف الشّـــــين

الشَّاذُّ:

لغةً: المنفردُ عن الجُمْهورِ (لسان العرب).

واصطلاحاً: «هو ما يرويه الثِّقةُ أو المقبولُ مخالفاً لمن هو أَولىٰ منه في الحفظ والإتقان أو الكثرة».

ويُقابِل الشَّاذَّ المحفوظُ (انظر: تعريفه في حرف الميم).

هذا هو المعتمدُ في تعريف «الحديث الشاذ»، وهذا مأخوذٌ من كلام الإمام الشَّافعي رحمه الله تعالىٰ، حيث قال: «ليس الشَّاذ من الحديث أن يرويَ الثِّقةُ مالا يرويه غيره ـ هذا ليس بشاذٍّ ـ إنما الشَّاذُّ: أن يروي الثِّقةُ حديثاً يُخالِف فيه النَّاسَ. هـٰذا الشَّاذ من الحديث». (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١١٩، و«الإرشاد» للخليلي، ص: ١٣).

وعرَّفه الحافظُ ابن حجر بقوله: «ما يُخالِف فيه الرَّاوي من هو أَرْجَحُ منه». (شرح شرح النخبة، ص: ٢٥٢).

وعليه فإنَّه يُشْتَرطُ في الحديث الشَّاذ:

١ ـ أن يكون رواية ثقةً، أو ما ينفرد في روايته مقبولاً.

٢ ـ أن يخالف في روايته من هو أولىٰ منه بالقبول، ويُقْصَدُ بالمخالفة: عَدَمُ إمكانية الجمع بين ما رواه وبين ما رواه غيرُه.

أقسام الشَّاذِّ:

ينقسم (الشَّاذُّ) بحسب موقعه في الحديث إلىٰ قسمين: شاذٌّ في السَّنَدِ، وشاذٌّ في المَتْن:

أ ـ الشَّاذُّ سنداً: «وهو أن يُخالِف ثقةٌ في إسناده لحديثٍ ما اشتهر عند الثِّقات».

مثاله:

أخرج الترمذيُّ من طريق: سفيان بن عُيَيْنَةَ عن عمرو بن دينار، عن عَوْسَجَةَ، عن ابن عبَّاس: «أنَّ رَجلاً مات علىٰ عهد رسول الله ﷺ لم يَدَعْ وارثاً إلاَّ عَبداً هو أعْتَقَه، فأعطاه النَّبيُّ ﷺ مِيْرَاثَه». (أخرجه الترمذي في أبواب الفرائض، باب ميراث المولىٰ الأسفل برقم: ٢٠٦).

وقد روىٰ هٰذا الحديثَ النَّسائيُّ أيضاً من طريق: ابن جُرَيْج، عن عمرو بن دينار، وعن عَوْسَجَة، عن ابن عبَّاس: أنَّ رَجُلاً... الحديث. (أخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ في كتاب الفرائض، برقم: ٦٤٠٦).

فقد اتَّفق كلٌّ من سفيان بن عُيَيْنَةَ وابنُ جُرَيْج علىٰ روايةِ هٰذا الحديثِ متصلاً مرفوعاً، رفعه سيدنا عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ.

وخالفهما في الرواية حَمَّادُ بن زَيْد ـ وهو ثقةٌ ـ فروىٰ هٰذا الحديثَ مُرْسلاً حيث قال في روايته: عن عمرو بن دينار عن

عَوْسَجَة: أنَّ رجلاً... الحديث. (أخرجه النسائي، في كتاب الفرائض، برقم: ٦٤١٠).

وعليه فإنَّ رواية «حَمَّاد» يُحْكَمُ لها بالشُّذوذ، بينما يُحْكَمُ لرواية عبد الملك بن جُرَيْجٍ وسفيانَ بن عُيَيْنَة بالحفظ.

ومن ثمَّ قال ابن أبي حاتم الرَّازي: «المحفوظُ حديث ابن عيينة». (علل الحديث لابن أبي حاتم: ٢/ ٥٢).

ب ـ الشَّاذُّ متناً: «وهو أن يُخالِف الرَّاويُ الثقةَ في ألفاظ الحديث من هو أوثق منه أو أرجح منه».

مثاله:

ومثال الشُّذُوذِ في المَتْنِ حديثُ: «... وحَلَّقَ حَلْقَةً ثُمَّ رَفَعَ إِصْبَعَهُ فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بها». (أخرجه النسائي في كتاب التطبيق، باب موضع اليمين من الشمال، برقم: ٨٨٩).

فإذا فَهِمْنا (يُحرِّكُها) أي يَرْفَعُها ويَخْفِضُها بعد نَصْبها، فإنَّ ذلك يتعارضُ مع روايةِ كُلِّ من رَوىٰ الحديث، فقد رُوِيَ الحديثُ عن عددٍ كبيرٍ من الصَّحابة، منهم: أبو هُرَيْرَةَ، وابْنُ عُمَرَ، وعَبْدُ الله بنُ الزُّبَيْرِ، وجابرُ بنُ سَمُرَةَ، وكُلُّ مَن رَوىٰ عنهم لم يَذْكُرْ كلمة (يُحَرِّكُها) أو ذَكَر كملة (لا يُحَرِّكُها) أو ذكَرَ عبارة (نَصَبَ أُصْبُعَهُ).

ولم تُرْوَ كلمةُ «يُحَرِّكُها» إلَّا عن زائِدَةَ بِسَنده عن وائل بن حُجْرٍ، وقد خالَفَ زائِدَةُ في ذلك بِضْعَةَ عَشَرَ راوِياً رَوَوْا الحديثَ بالسَّنَدِ نفسِه عن وائِلٍ.

وهٰكذا فتُعَدُّ الزِّيادةُ زيادةً شاذَّةً.

حُكم الشَّاذِّ:

الحديث الشَّاذ ضعيفٌ مردودٌ؛ وذلك لأنَّ راويَه وإنْ كان ثقةً إلَّا

أنَّه لمَّا خالف مَنْ هو أولىٰ منه بالقبول، دَلَّنا ذلك علىٰ أنَّه لم يَضْبِطْ في هٰذه الرِّواية التي خالف بها، فلذلك نقبل ما رواه الأَضْبَطُ ونَرُدُّ ما عداه.

أقوال أخرىٰ في مفهوم «الشَّاذِّ»:

ما ذكرناه في تعريف «الشَّاذ» هو ما عليه الجُمْهُورُ وهو المعتمدُ، ولٰكن هناك آراءٌ أخرىٰ في «الشَّاذ» نُقِلَتْ عن أئمَّةٍ في هٰذا العلم لذا رأينا أن نعرضها هنا:

١ ـ **قال الحاكم**: «الشَّاذُّ: حديثٌ يتفرَّد به ثقةٌ من الثِّقات، وليس للحديث أصلٌ متابعٌ لذلك الثقةِ». (معرفة علوم الحديث: ص: ١١٩).

٢ ـ **قال الخَليليُّ**: «الشَّاذُّ: ماليس له إلاَّ إسنادٌ واحدٌ يَشُذُّ بذلك شَيْخٌ، ثقةٌ كان أو غيرُ ثقةٍ». (الإرشاد: ص: ١٣).

فـ«الشَّاذُّ» في رأيه هو ما يتفرَّدُ راويه بروايته، سواءٌ كان هٰذا الرَّاويُ ثقةً أو ضعيفاً، ولا يُشْتَرطُ فيه المخالفةُ، وهٰذا خلافٌ ما عليه العُمْدَةُ في تعريف «الشَّاذِّ» من اشتراط المخالفة وكَوْن الرَّاوي ثقةً.

وحكم «الشاذِّ» عند الخليلي ذكره بقوله: «فما كان عن غير ثقةٍ؛ فمتروكٌ لا يُقْبَلُ، وما كان عن ثقةٍ؛ يُتوقَّف ولا يُحْتَجُّ به». (الإرشاد: ص: ١٣).

٣ ـ أمَّا ابنُ دقيق العيد، فقد حاولَ الجَمْعَ بين ما ذكره الخليليُّ والحاكم، وبَيْنَ ما عليه الجُمْهُورُ، فعرَّف «الشَّاذ» بقوله: «وهو ما خالف راويه الثقاتِ، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله أن يُقْبَل ما تفرَّد به». (الاقتراح: ص: ١٧).

وظاهرُ من كلام ابن دقيق هـٰذا أنَّه يجعل «الشَّاذَّ» و«المُنْكَرَ» و«المتروكَ» بمعنًى واحدٍ.

هـٰذا؛ وقد انتقد العلماءُ ما ذهب إليه غيرُ الجُمْهُورِ في «الشَّاذِّ» مستدلِّين بالأحاديث التي تفرَّد بها بعضُ الثقات وهي مرويةٌ في الصَّحيحَيْن، ومَثَّلوا لذلك بحديث: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيات...» حيث رواه البخاريُّ في مفتتح صحيحه، وهو حديثٌ قد تفرَّد بروايته سيِّدنا عُمَرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ: عن النبيِّ ﷺ.

وتفرَّد بروايته عن سيِّدنا عمر: عَلْقَمَةُ بن وَقَّاص اللَّيْثِي.

وتفَّرد بروايته عن علقمة محمَّدِ بن إبراهيم، ثمَّ عنه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

ثم عن يحيىٰ بن سعيد رواه جَمْعٌ غَفيرٌ... (علوم الحديث: ص: ٧٧).

وقد سَلَك ابنُ الصَّلاح في مبحث «الشَّاذ» مسلكاً آخر، فقد أَورد تعريفَ كلٌّ من الشافعيِّ والخليليِّ والحاكِم، وبيَّن ما يَرِدُ علىٰ تعريف الخليليِّ والحاكِم من النَّقْد ثم قال: «الأمرُ في ذلك علىٰ تفصيلٍ نُبَيِّنُه فنقول: إذا انفرد الراوي بشيءٍ؛ نُظِرَ فيه».

١ ـ فإذا كان ما انفرد به مُخالِفاً لِمَا رواه من هو أَولىٰ منه بالحفظ لذلك وأَضبط كان ما انفرد به شاذّاً مردوداً.

٢ ـ وإن لم يكن فيه مخالفةٌ لِمَا روَاه غيره وإنَّما هو أَمرٌ رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هـٰذا الراوي المنفرد.

أ ـ فإنْ كان عَدْلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضَبْطه؛ قُبِلَ ما انفرد به، ولم يقدح الانفرادُ به.

ب ـ وإنْ لم يكن ممَّن يُوْثَق بحفظِه وإتقانِه لذلك الذي انفرد به؛ كان انفردُه به خارماً له مُزَحْزِحاً له عن حيِّز الصحيح». (علوم الحديث: ص: ٧٩).

فتلخَّص ممَّا ذكره ابنُ الصلاح أنَّ «الشَّاذ» على قسمين:

١ ـ قسم مقبولٌ: وهو ما انفرد بروايته من تُقْبَلُ روايتهُ لثقته وضَبْطِه، وهـٰذا المنفرد:

إن كان تامَّ الضَّبْط فحديثُه صحيحٌ.

وإنْ خَفَّ ضَبْطُه فحديثُه صحيحٌ.

وإنْ خَفَّ ضَبْطُه فحديثُه حَسَنٌ.

٢ ـ قسمٌ مردودٌ وهو:

أ ـ ما انفرد بروايته من لا يُوثَقُ بضَبْطِه ومن لا يُقْبَلُ حديثُه، والذي يُسَمَّىٰ «المتروك».

ب ـ ما خالف فيه الثقةُ من هو أولىٰ بالقبول منه، وهـٰذا هو «الشَّاذُّ» علىٰ ما عليه الاعتمادُ.

ج ـ ما خالف فيه الضعيفُ من الرواة من هو ثقةٌ، وهو الذي يُسَمَّىٰ «المُنْكَر».

ولا يخفىٰ أنَّ هـٰذا فيه محاولةٌ للجَمْع بين الأقوال مع رَدٍّ لبعض ما جاء فيها. (استفيد في هـٰذا البحث من «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٢٨ ـ ٤٢٩، و«الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح»، ص: ١٧٤ ـ ١٧٧).

شَاذُّ الإِسْنَادِ:

انظر «الشَّاذُّ سنداً» في «الشَّاذ».

شَاذُّ المَتْنِ:

انظر «الشَّاذُّ مَتْناً» في «الشَّاذِّ».

شَافَهَنِي:

استعمله قومٌ من المتأخِّرين في الإجازة باللَّفْظِ (تدريب الراوي: ٢/ ٥٣).

الشَّاهِدُ:

١ ـ هو الحديثُ الذي يُرْوَى بمعنى حديثٍ آخر، أو لَفْظِه من طريق صحابيٍّ آخر، وإطلاق الشاهد على هذا كثيرٌ.

٢ ـ هو الحديثُ الذي يُرْوَى بمعنى حديثٍ آخر، أو لَفْظِه من غير متابعةٍ لذلك الحديث، وهذا يَشْمَل الصحابيَّ الذي رُوِيَ الحديثُ من طريقه ويَشْمَلُ غَيْرَه.

والغَرْضُ من إيراد الشَّواهد قد يكون لبيان التواتُرِ من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وقد يكون لإثبات زياداتٍ في المَتْن.

وقد يكون للتقوية إذا كان الضَّعْفُ يسيراً محتملاً.

وأمَّا إذا كان الضَّعْفُ شديداً كأن يكون في إسناده مُتَّهَمٌ، أو متروكٌ فلا يُسْتَشْهَدُ بحديثه.

وقد يكون لتوضيح بعض الغُموض في المَتْن.

وقد يكون لبيان الزَّمان والمكان وغيرهما.

والمحدِّثون القدماء لم يفرِّقوا بين «الشاهد» و«المتابعة» فأطلقوا «الشاهدَ» على «المتابعة»، و«المتابعة» على «الشاهد»، والأمرُ فيه يُسْرٌ

كما قال الحافظُ ابن حجر، (انظر «شرح النخبة» ص: ٧٥).

ولكن الآن بعد أن اسْتَقَرَّتْ الاصطلاحاتُ الحديثيةُ فمِن الأفضل أن يُسْتَعْمَلَ كلٌّ واحدٍ منهما في موضعه.

شِبْهُ الرِّيْحِ:

عبارات التضعيف النادرة استعملها بعضُ النقّاد في وصف روايات بعض الأئمة والرواة الثقات.

مثالهُ:

١ ـ كما قال يحيى بن سعيد القطَّان عن سعيد بن المَسَّيب، عن أبي بَكْرٍ: «ذاكَ شِبْهُ الرِّيْحِ» (انظر «تقدمة الجرح والتعديل» ص: ٢٣٤).

وسَبَبُ قول ابن القطَّان هذا فيه؛ لأنَّ سعيد بن المُسَيَّب وُلِدَ لسنتين مَضَتا من خلافة عُمَرَ، فكيف يروي عن أبي بَكْرٍ؟!

ولكن يُوَجَّه بأنه لا يَقْصِدُ إسنادَ الحديث إلى أبي بَكْرٍ، وإنما يَقْصِدُ ذِكْرَ ما وَقَع له بَلاغاً. (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص ٢٠١).

٢ ـ وقال الإمامُ أحمد بن حَنْبَلَ رحمه الله تعالى في (عبد الأعلى بن عامر الثَّعْلَبي): «روايتُه عن ابن الحَنَفِيَّة شِبْهُ الرِّيْحِ». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٣٠).

الشُّذُوْذُ:

هو مخالفة الثقة لمَن هو أوثق منه، أو لجماعةٍ من الثقات. انظر «الشَّاذ».

شَرْطُ البُخَارِيِّ:

وهو أن يأتي الحديثَ بنفس إسناد البخاريِّ الذي روى به.

شَرْطُ الشَّيْخَيْنِ أو أَحَدِهِمَا:

المراد به أن يكون الحديثُ مَرْوِيّاً برجال صحيحيهما أو أحدِهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في صحيحيهما في الرواية عنهم، علماً أنه لا شرطَ لهما مذكورٌ في صحيحيهما، ولا في غيرهما.

شَرْطُ مُسْلِمٍ:

وهو أن يأتي الحديثُ بنفس إسناد الإمام مسلمٍ الذي رَوى به.

شُرُوْحُ الحَدِيْثِ:

اهتمَّ العلماءُ بشرح الحديث النبويّ في فترةٍ مُبكِّرةٍ تعود للقرن الرابع، فشرحوا غريبَ ألفاظه، وبيَّنوا معانيه، وتكلَّموا علىٰ أسانيده مِن حيث الصِّناعة الحديثية، وبيَّنوا ما يُستنبط منه من أحكامٍ وما يُستفاد منه، ومنهم من التزم شرحَ أحاديث كتابٍ معيَّنٍ من مشاهير كُتب الحديث كـ«صحيح البخاري»، ومنهم من ألَّف كتابَه استقلالاً لشرح الحديث دُون التقيُّد بكتابٍ معيَّنٍ كما فعل البَغَوي في «شرح السُنَّة»، ومنهم من شَرَح غريبَ ألفاظ الحديث فقط وأطلقوا علىٰ كتابهم «غريب الحديث». أما أشهر الشروح التي التزمتْ بكتابٍ معيَّنٍ. فنذكر منها:

* شروح صحيح البخاري:

١ ـ **إعلام السُّنن في شروح صحيح البخاري**: لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَّطابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ)، ويُسَمَّىٰ أيضاً: «الإعلام بشرح ما أشكل في البخاري علىٰ الأفهام» و«إعلام المحدِّث». قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٥): «وهو شرحٌ لطيفٌ فيه نُكَتٌ لطيفةٌ ولطائفُ شريفةٌ»:

ذكر فيه أنه لمَّا فرغ من تأليف «معالم السُّنن» شرح أبي داود، ببلخ، سألهُ أهلُها أن يُصنِّف شرحاً للبخاري فأجاب». طُبع بعنوان: «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» بتحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمٰن آل سعود، بمركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أمّ القرىٰ في مكة المكرّمة، عام ١٤٠٩ هـ.

٢ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح**: لجمال الدين، محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، المعروف بابن مالك (المتوفىٰ سنة ٦٧٢ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٣): «وهو شرح لمشكل إعرابه». طُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، في دار العروبة بالقاهرة عام ١٣٧٦ هـ.

٣ ـ **الكواكب الدُّراري في شرح صحيح البخاري**: لمحمد بن يوسف بن علي البغدادي المعروف بشمس الكِرْماني (المتوفىٰ سنة ٧٨٦ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٦): «وهو شرحٌ وسطٌ مشهورٌ بالقول، جامعٌ لفرائد الفوائد، وسَمَّاه: (الكواكب الدراري). وقال الحافظُ ابن حجر في «الدُرر الكامِنة» (٤/ ٣١٠): «وهو شرحٌ مفيدٌ علىٰ أوهام فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذه إلا مِنَ الصُّحُف» ولِوَلَدِه تقي الدين يحيىٰ (المتوفىٰ سنة ٨٣٣ هـ) شرحٌ سمّاه: «مجمع البحرين» استمدّ فيه مِن شرح أبيه. طُبع «الكواكب» بالمطبع المصرية في القاهرة عام ١٣٥٠ هـ.

٤ ـ **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**: لمحمد بن عبد الله بن بهادر المصري الشافعي المعروف ببدر الزَّركشي (المتوفىٰ سنة ٧٩٤ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٩): «وهو شرحٌ مختصرٌ في مجلَّدٍ، قصد إيضاحَ غريبه، وإعرابَ غامضه، وضَبْطَ نَسَبٍ أو اسْمٍ يُخشىٰ فيه التصحيف، مُنْتَخِباً من الأقوال

أصحّها، ومِن المعاني أوضحها، مع إيجاز العبارة» طُبع بالمطبع المصرية عام ١٣٠٥ هـ.

٥ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ أحمد بن علي ابن محمد بن حجر العَسْقلاني المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٤٧): «مِن أعظم شروح البخاري، وهو في عشرة أجزاء، ومقدّمتُه في جزء سَمَّاها: «هَدْيُ الساري مقدّمة فتح الباري» علىٰ عشرة فصولٍ، وشُهْرَتُه وإفرادُه بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنُكات الأدبية، والفرائد الفقهية تُغْنِي عن وَصْفِه، سيما وقد امتاز بِجَمع طُرُق الحديث التي ربّما يتبيَّن من بعضها تَرَجُّح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً. وطريقتُه في الأحاديث المكرَّرة أنه يشرح في كلِّ موضعٍ ما يتعلَّق بمقصد البخاري يذكر فيه، ويُحيل بباقي شرحه علىٰ المكان المشروح فيه، وكذا ربّما يَقَع له ترجيح أحد الأوجه في الإعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع، وفي موضعٍ آخر غيره، إلىٰ غير ذلك ممَّا لا طَعْنَ عليه بسببه، بل هـٰذا أمْرٌ لا ينفكُّ عنه أحدٌ من الأئمة.

طُبع هـٰذا الشرحُ أوّلاً في بولاق بمصر عام ١٣٠٠ هـ. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب بالمكتبة السَّلفية في القاهرة، عام ١٣٧٩ هـ.

٦ ـ **عُمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للإمام محمود بن محمد بدر العيني الحنفي (المتوفىٰ سنة ٨٥٦ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٤٨): «وهو شرحٌ كبيرٌ في عشرة أجزاء وأَزْيَد، . . . ذكر فيه أنه لما رَحَل إلىٰ البلاد الشامية قبل الثمانمئة مستصحباً فيه هـٰذا الكتاب ـ صحيح البخاري ـ ظفر هناك من بعض

مشايخه بغرائب النَّوادر المتعلّقة بذلك الكتاب، ثم لمَّا عاد إلىٰ مصر شرحه... وشرع في تأليفه في أواخر شهر رجب سنة ٨٢١ هـ، واستمدّ فيه من «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني، وطوَّله بما تعمد الحافظُ حذفه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كلٍّ من تراجم الرواة بالكلام، وبيان الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث، والأسئلة والأجوبة... وبالجملة فإن شرحه حافِلٌ كامِلٌ في معناه، لكن لم ينتشر كانتشار «فتح الباري» في حياة مؤلّفه». طُبع في الآستانة عام ١٣٠٨ هـ ثم توالت طبعاتُه.

٧ ـ **التوشيح علىٰ الجامع الصحيح**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون (١/ ٥٥٣):

«وهو تعليق لطيف قريب من «تنقيح» الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)» طُبع بتحقيق علاء الدين إبراهيم الأزهري، بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٢٠ هـ. وللسيوطي أيضاً: «الترشيح علىٰ الجامع الصحيح» ولم يتمّ. وكتب أبو الحسن علي بن سليمان الدِمْنَتي البوجُمعاوي المغربي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ) حاشيةً علىٰ التوشيح سَمَّاها: «روح التوشيح».

٨ ـ **إرشاد السَّاري إلىٰ شرح صحيح البُخاري**: للشهاب أحمد بن محمد الخطيب القَسْطَلَّاني (المتوفىٰ سنة ٩٢٣ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٢):

«وهو شرحٌ كبيرٌ ممزوجٌ في نحو عشرة أسفارٍ كبارٍ... قال فيه بعد مدح الفنِّ والكتاب ـ صحيح البخاري ـ : طالما خَطَر لي أن أُعلِّق عليه شرحاً أمْزُجُه فيه مَزْجاً أُمَيِّزُ فيه الأصل من الشرح بالحُمرة ليكون كاشفاً بعضَ أسراره، مدركاً باللمحة، مُوضحاً مُشْكِلَه، مُقَيِّداً مُهْمَلَه،

وافياً بتغليق تعليقه، كافياً في إرشاد الساري إلىٰ طريق تحقيقه، فشمَّرتُ ذَيْلَ العَزْم، وأتيتُ بيوت التصنيف من أبوابها، وأطلقتُ لسان القلم بعبارات صريحة لَخَّصْتُها من كلام الكُبَراء». طُبع هٰذا الشرحُ قديماً في بولاق عام ١٢٧٦ هـ، ثم توالت طبعاتُه.

٩ ـ فيض الباري علىٰ صحيح البخاري: لمحدِّث العصر العلاَّمة محمد أنورشاه الكشميري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ).

اعتنىٰ العلاّمة الكشميري «بصحيح البخاري» درساً وإملاءً وخوضاً وإمعاناً مالم يعتن بما عداه. فطالعه قبل الشروع في تدريسه ثلاث عشرة مرَّة من أوله إلىٰ آخره مطالعةَ بحثٍ وفحصٍ وتحقيقٍ، وطالَعَ شروحَه المطبوعةَ من ديار الهند والحجاز، وكان «العُمدةُ» و«الفتح» كأنهما صفحةٌ بين عينيه، ثم وُفِّق لتدريسه مايربو علىٰ عشرين مرةً دراسةَ إمعانٍ وتدقيقٍ، حتىٰ أجهد في التدريس أن يأتي بتحقيقاتٍ رصينةٍ وأبحاثٍ متينةٍ، وكان أكبر عنايته بإفصاح ما لم يذكره الشارحون.

وكان كثيرٌ من الطَّلَبة في كلّ عامٍ يضبطون ما يلقيه العلاّمةُ ويحتطب كلٌّ بحبله حسب مقدرته، فقام من بينهم الشيخ بدر عالم المِيْرَتهي، الّذي قرأ عليه أو سمع نحو خمس مرَّاتٍ، ووُفِّق للاستفادة منه ما لم يتيسَّر لأحدٍ غيره من أفاضل تلامذته وأصحابه، فرتَّبَ ما ضَبَطه، وجَمَع ما سَمِعه، وحَاوَلَ أن يحرِّر ويصوِّر، فوُفِّق في كثير من المواضع إلىٰ ذلك، وحازَ قصبَ السَّبق من بين أصحاب العلاّمة في أداء ما وَصَلَ إليه علمُه وفهمُه، ولم يقصر في التحرير والإيضاح حسب مقدرته والاعتناء بإحساسيات العلاّمة الناضجة بعد طول التدرب والتفكير.

طُبعَ هٰذا الكتابُ في أربع مجلَّدات ضخمةٍ في «المجلس العلمي» في دابهيل ـ الهند، وفي «جمعية العلماء» في جوها نسبرج (إفريقية الجنوبية)، ونال قبولاً عاماً بين الأوساط الدينية والعلمية في الهند وخارجها، ولا يزال عمدةً ومرجعاً لأساتذة وطلبة هٰذا الفنِّ الشريف.

* شروح صحيح مسلم:

١ ـ **المُعْلِم بفوائد كتاب مسلم**: لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّميمي المازُرِي (المتوفىٰ سنة ٥٣٦ هـ) ـ نسبة إلىٰ «مازر» بجزيرة صقيلية ـ المالكي.

طُبع بتحقيق الشيخ محمد الشَّاذلي النّيفر، بدار الغرب الإسلامي في بيروت عام ١٤١٢ هـ، وكمّله القاضي عياض في الكتاب التالي.

٢ ـ **إكمال المُعْلِم بفوائد كتاب مسلم**: للقاضي عياض بن موسىٰ اليَحْصُبي السَّبْتي (المتوفىٰ سنة ٥٤٤ هـ): قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٥٨): «كمّل به «المُعْلِم» للمازَرِي». طبع بمطبع السعادة في القاهرة عام ١٣٢٧ ـ ١٣٢٨ هـ علىٰ هامش «صحيح مسلم» ومعه «مُكمِل إكمال الإكمال» لمحمد بن يوسف السَّنُوسي (ت ٨٩٢ هـ)، وقد أكمل كتابَ القاضي عياض: محمدُ بن خِلْفَة الأُبّي (ت ٨٢٧ هـ) في «إكمال إكمال المُعْلم» ويأتي.

٣ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط وحمايَتُه من الإسقاط والسَقَّط**: لأبي عمرو، عثمان بن عمرو الكردي الشافعي الدمشقي المعروف بابن الصَّلاح (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ)، طُبع بتحقيق الدكتور مُوفَّق بن عبد الله بن عبد القادر (العراقي)، بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٤ هـ.

٤ ـ **المُفهِم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم**: لأبي العباس، أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري، المعروف بابن المُزَيِّن المالكي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ). وهو شرحٌ علىٰ «مختصر صحيح مسلم» له أيضاً. طُبع بتحقيق الحسني أبو فرحة، وآخرين، بدار الكتاب المصري في القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، في بيروت عام ١٤١٣ هـ، ثم بتحقيق لفيفٍ من المحققين، في دار ابن كثير بدمشق.

٥ ـ **المِنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٥٨): «وهو شرح متوسِّطٌ مفيدٌ، قال فيه النَّووي: ولولا ضعفُ الهِمَم، وقِلَّةُ الراغبين لَبَسطتُه، فَبَلَغْتُ به ما يزيدُ علىٰ مئةٍ من من المجلّدات، لكنّي اقتصرت علىٰ التوسّط». طُبع بالمطبع المصرية في القاهرة عام ١٣٤٧ هـ مع «صحيح مسلم». واختصره الشمسُ محمد بن يوسف القونوي (المتوفىٰ سنة ٧٨٨ هـ).

٦ ـ **إكمالُ إكمال المُعْلِم بفوائد كتاب مسلم**: لمحمد خِلْفَة بن عمر الوشتاتي المالكي الأُبّيّ (المتوفىٰ سنة ٨٢٧ هـ)، وهو منسوب إلىٰ «أُبّة» مِن قُرىٰ تونس. أكمل به شرحَ القاضي عياض. طُبع بمطبع السعادة في القاهرة، عام ١٣٢٨ هـ ومعه: «مكمل إكمال الإكمال» لأبي عبد الله محمد بن محمد السَّنوسي (المتوفىٰ سنة ٨٩٢ هـ).

٧ ـ **الدِّيباج علىٰ صحيح مسلم ابن الحجّاج**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر الشافعي السّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع بالمطبع الوهبية في القاهرة عام ١٢٩٩ هـ. وطُبع

بتحقيق أستاذنا الدكتور بديع السيّد اللحّام، بإدارة نشر علوم القرآن، في كراتشي، عام ١٤١٢ هـ وطُبع بتحقيق أبي إسحاق الجُوَيْني، بِدار ابن عفّان، في الخُبَر بالسعودية، عام ١٤١٦ هـ. وقد كَتب عليه محمدُ بن محمد بن علي البُجُمعَوِي الدِمْنَتِي حاشيةً سمّاها: «وَشْيُ الديباج».

٨ ـ **فتح المُلْهِم في شرح صحيح مسلم**: للعلاَّمة شَبِّير أحمد العثماني (المتوفىٰ سنة ١٣٦٩ هـ). كان هذا الشرحُ ناقصاً، فكتب له الشيخ تقي العثماني تكملةً. يتميَّز هٰذا الشرحُ عن غيره من الشروح بأنه الكتاب الذي يخترق الأزمان فيعيش معك في هٰذا العصر، بما يضطرب فيه من قضايا، فتجد من شجاعة الشارح المستنيرة بوَرَع العالم المؤمن، ما يضع أمامَ عقلك وقلبك وجهة نظر جامعة بين التعليل والتأصيل، كالاقتصاد في الإسلام والأوراق النقدية، والضمان، وتعدد القضاء، ونقض الأحكام.. ويُضاف لذلك قوته في الرد علىٰ ما يلبّسه المبطلون من مطاعن، فيكشف عن جرثومة انحرافهم، وتهافت آرائهم، ويحرص كلما ظفر بفائدة مهمة في بطون الكتب التي فترت العزائم عن مخالطتها، وضعفت الهِمَمُ عنها، يحرص علىٰ تخصيصها بالذكر والتنبيه (انظر مقدِّمة الشيخ محمد مختار السَّلامي: ص: ٤/ ١).

وقد طُبع هذا الشرحُ في باكستان مع تكملة الشيخ محمد تقي العثماني، وستصدر له طبعةٌ أنيقةٌ في دار القلم بدمشق.

*** شروح سنن أبي داود:**

١ ـ **معالم السُّنن**: لحَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥): «لخّصهُ الحافظ شهاب الدين أو محمود، أحمد بن إبراهيم بن هلال

المَقْدِسي الشافعي (ت ٧٦٥٥ هـ) وسَمَّاه: «عُجَالة العالِم مِن كتاب المعَالم». طُبع «المعالم» في القاهرة، عام ١٣٥١ هـ/ ١٩٣٢ م. وطُبع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ومحمد حامِد الفِقِي، بمطبع أنصار السُنَّة المحمدية في القاهرة عام ١٣٦٨ هـ ومعه: «مختصر سنن أبي داود» للمُنذري، و«تهذيب السنن» لابن القَيِّم.

٢ ـ **تهذيب سُنن أبي داود**: لمحمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيِّم الجَوزية (المتوفىٰ سنة ٧٥١ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥): «ولابن القيّم شرحٌ مختصرٌ لِلسُّنَن المذكورة، ذكر فيه أنَّ الحافظ المُنْذِري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) قد أحسن في اختصاره، فهذَّبته نحو ما هَذَّب هو به الأصل، وزدتُ عليه من الكلام علىٰ عِللٍ سكت عنها أو لم يكملها، وتصحيح الأحاديث، والكلام علىٰ مُتونٍ مُشْكِلَةٍ لم يُفْتَح مُقْفَلها، وبسط الكلام علىٰ مواضع لعلَّ الناظِر لا يجدها في كتابٍ سِواه».

طُبع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالىٰ، مع «معالم السنن» للخطّابي المتقدّم.

٣ ـ **شرح سنن أبي داود**: للسراج عمر بن رَسْلان بن نصير البُلْقِيني المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٥ هـ). وهو مخطوطٌ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنوَّرة (انظر: «تاريخ التراث العربي» لسِزكين: ١/ ١/ ٢٩٣).

٤ ـ **مِرْقَاة الصُّعود إلىٰ سنن أبي داود**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، وهي حاشيةٌ ذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥)، وهي مخطوطةٌ.

٥ ـ **عَوْن المعبود شرح سُنن أبي داود**: لأبي الطيّب محمد شمس

الحق العظيم آبادي الهندي (المتوفىٰ سنة ١٣٢٩ هـ). اختصر به كتابَه المُوَسَّع «غاية المقصود» الذي ظهر منه ثلاث مجلَّدات، وطُبعت عام ١٤١٧ هـ. وأمَّا «العون» فهو شرحٌ فقهيٌّ حديثيٌّ، طُبع في دلهي بالهند عام ١٣٢٣ هـ، ثم طُبع بتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٩ هـ.

٦ ـ **بذل المجهود في حَلّ أبي داود**: للشيخ خليل بن أحمد السَّهَارَنْفُوري (المتوفىٰ سنة ١٣٤٦ هـ)، وهو شرحٌ فقهيٌّ حيديثيٌّ مُوسَّعٌ، يشهد بجهده العلمي الكبير الموفَّق، وهو لَيْسَ شرحاً وافياً لِسُنَنِ أبي داود فحسب، بل إنه سفرٌ ضخمٌ يحتوي علىٰ بحوثٍ قيمةٍ في علم الحديث وشرحِ كلام النبوَّة، ورُواةِ الحديث ومكانتهم وتراجمهم في ضوء أَقْوَال الأئمة.

التزم فيه الشارحُ بعضَ التزامات في هٰذا الشرح، منها:

أنه اهتمّ بأقوال الإمام أبي داود، وكلامه في الرواة.

ومنها: أنه اهتم بتنقيح نسخ السنن المختلفة المنتشرة.

ومنها: الاهتمام البالغ بتخريج التعليقات والفحص عنها في كتب أخرىٰ.

ومنها: تطبيق الروايات بالترجمة، وقد ظهرت في ذلك دقة فهمه وطول تأمله.

ومنها: أنه حكم فيما اختلف فيه الشراح بما شرح الله صدره.

كما يمتاز هٰذا الشرحُ بأنه كُتب علىٰ نهج المشتغلين بالحديث والباحثين فيه وكبار الشُّرَّاح الّذين تلقَّت الأمةُ شروحَهم بقبولٍ عامٍّ، وانتفع بها طلبةُ العلم في كل عصر، واشتمل علىٰ بحوثٍ قيمةٍ في أسماء الرجال وأصول الحديث، وعارض الحُجَّة بالحُجَّة، وكان

كلامه في أكثر الأحيان محذوراً في صناعة الحديث ومتعلقاتها من الفنون. طُبع هذا الشرحُ في المطبع النامي بالهند، مع «**تعليقات الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي**» (المتوفىٰ سنة ١٤٠٢ هـ) وأعيد طبعه بمطبع ندوة العلماء بالهند؟ وطبع بدار اللِّواء في الرياض، ستُطبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، في أربعة عشر مجلداً.

٧ ـ **المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود**: للشيخ محمود خطّاب السُّبْكي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ). وَصَل فيه إلىٰ باب الهدي في كتاب الحجّ، ثم توفي، فأكمله ابنُه أمين السُّبكي في أربعة أجزاء تالية، وسَمَّاه: «**فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود**» طُبع الكتاب مع ذيله وفهارسه بمطبع الاستقامة في القاهرة عام ١٣٥١ ـ ١٣٥٣ هـ وصوّرته دارُ إحياء التراث العربي في بيروت.

*** شروح سنن الترمذي:**

١ ـ **عارضة الأَحْوَذي في شرح سنن الترمذي**: للقاضي أبي بكر، محمد بن عبد الله الإشبيلي المالكي المعروف بابن العربي (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ): وهو شرحٌ يجمع بين الاستنباطات الفقهية علىٰ المذهب المالكي مقارناً بسائر المذاهب، والصِّناعة الحديثية. طُبع في كانْبُور بالهند عام ١٢٩٩ هـ ضمن: (مجموعة شروحي أربعي ترمذي). وطُبع مستقلاً في القاهرة في المطبع المصرية، عام ١٣٥٠ هـ وطُبع بتصحيح الشيخ هشام بخاري، بدار إحياء التراث العربي في بيروت عام ١٤١٨ هـ.

٢ ـ **النَّفح الشَّذي شرح جامع الترمذي**: لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد اليَعْمُري الشافعي المعروف بابن سيّد الناس (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ). قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وصل

به إلىٰ باب ما جاء أنَّ الأرض كلّها مسجدٌ إلاّ المقبرة والحمّام. ولو اقتصر فيه علىٰ فَنّ الحديث لكان تماماً، ثم كَمَّله الحافظُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي». طُبع بتحقيق الأستاذ أحمد معبد عبد الكريم، بدار العاصمة في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ.

٣ ـ **شرح سنن الترمذي**: للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ). وهو غير «**تكملة النفح الشذي**» لابن سيّد الناس المتقدِّم، قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ٢٣٢): «وله تكملةُ شرح جامع الترمذي لابن سيّد الناس، وهي من باب ما جاء أن الأرض كلّها مسجد إلاّ المقبرة والحمام، إلىٰ قوله في أثناء كتاب البِرّ والصلة: باب ما جاء في السَّتر علىٰ المسلمين، ثلاثة عشر مجلَّداً». وجاء في هامش مطبوعة «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٢٩): «في مشيخة برهان الدين الحلبي أنه أكمل شرح الترمذي لابن سيِّد الناس، ثم استأنف العملَ من أوّل الجامع وكتبه عليه فأكمله». وهو مخطوطٌ.

٤ ـ **قُوت المغتذي علىٰ جامع الترمذي**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع في كانْبور بالهند عام ١٢٩٩ هـ وطُبع في القاهرة عام ١٢٩٨ هـ وقد اختصره علي بن سليمان الدمنتي البوجمعوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ) في «**نفع قوت المغتذي**».

٥ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المُبارَكْفُوري الهندي (المتوفى ١٣٥٣ هـ): وهو شرحٌ فقهيٌّ نفيسٌ يَدُلُّ علىٰ غزارة علم المؤلِّف وسعةِ اطِّلاعه في علم الحديث روايةً ودرايةً، تَتَجَلَّىٰ فيه براعتُه النادرةُ في حلِّ المشاكل سواء كانت في الإسناد أَوْ في المَتْن، ومهارةٌ في استِخْرَاجِ الدقائق

الخفية، واستنباطُه للأحكام الفقهية، وقدرتُه الفائقة في نقاش المذاهب والآراء المختلفة. طُبع في الهند في ٤ مجلّدات كبار. وأُعيد طبعه بتحقيق الأستاذ عبد الوهّاب عبد اللطيف، وعبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية، في المدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٣ـ١٣٨٧هـ.

٦ـ **معارف السُّنن**: للمحدِّث الشيخ محمد يوسف البِنّوري (المتوفىٰ سنة ١٣٩٧ هـ) وهو شرحٌ جيِّدٌ نافعٌ للطلبة وأساتذة الحديث. طُبع في المكتبة البِنّورية بكراتشي، عام ١٣٨٦ هـ.

*** شروح سنن النَّسائي:**

١ ـ **زَهر الرُّبَى علىٰ المُجْتَبَىٰ**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ): قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٠٠٦): «وعلىٰ السُّنن تعليقة لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي» قال السيوطي: هي علىٰ نمطِ ما علَّقْتُه علىٰ الصحيحين وغيرهما مِن السُّنن، إذْ له مُنذُ صُنِّفَ أكثر من ستمئة سنة ولم يشتهر عليه من شرحٍ ولا تعليقٍ. وفرغ من تأليفه في ربيع الأول سنة ٩٠٤ هـ».

قلتُ: وَهَم السيوطي بظنّه، فقد وُضع عليه قبله شرحٌ لأبي الحسن، علي بن عبد الله بن خلف ابن النِعمة الأنصاري الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥٦٧ هـ) نَصَّ عليه الضَّبّي في بُغْيَة الملتمس (ص: ٤١١)، وشرحٌ آخر لزوائد النَّسائي علىٰ الأربعة: الصحيحين وأبي داود والترمذي، للسراج عمر بن علي ابن المُلَقِّن المصري (المتوفىٰ سنة ٨٠٤). نَصَّ عليه ابنُ حجر في المجمع المؤسس (٢/٣١٩) وله مختصرٌ لعلي بن سليمان الدِّمناتي البُوجمعوي المغربي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٦ هـ) يُسمّىٰ «**عَزفُ زَهْرِ الرُّبَىٰ**»، وحاشية لمحمد عبد الهادي السِّندي (المتوفىٰ سنة ١٣١٨ هـ).

٢ ـ **حاشية السِّنْدِي علىٰ المجتبىٰ**: لأبي الحسن، محمد

عبد الهادي السِّندي الهندي (المتوفىٰ سنة ١١٣٨ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٧): «وهي تعليقة بالقول ولكنها أبسط من تعليقة السيوطي بالقول». طُبع بدلهي في الهند، عام ١٢٨١ هـ ومعه «زهر الرُّبَىٰ» للسيوطي. وطُبع بالمطبع الميمنية في القاهرة عام ١٣١٢ هـ وطُبع بالمكتبة التجارية الكبرىٰ، في القاهرة عام ١٣٤٩ هـ.

*** شروح سنن ابن ماجه:**

١ ـ **الإعلام بسُنّتِه عليه السلام**: لعلاء الدين مُغُلْطاي بن قليج (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤): «وشرح قطعةً منها في خمس مجلَّدات». وقال السَّخاوي في «الضوء اللّامع» (٦/ ١٠٠): «وقفتُ منه بخطّه علىٰ أربع مجلَّدات». وقال سزكين في «تاريخ التراث» (١/ ١/ ٢٨٧): «غير كامل». وهو مخطوطٌ.

٢ ـ **ما تَمَسُّ إليه الحاجة علىٰ سُنن ابن ماجه**: للسراج عمر بن علي ابن الملقِّن المصري الفقيه الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ): شرح فيه زوائدَ ابن ماجه علىٰ الكتب الخمسة: الصحيحين، وسنن أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي.

ذكره الحافظُ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٣١٩) وقال السَّخاوي في «الضوء اللَّامع» (٦/ ١٠٠): «في ثلاث مجلَّدات، قال في خطبته أنه لم يَرَ مَن كتب عليه شيئاً، وأن يُبيِّن من وَافَقه من بين الأئمة السِتَّة، وضَبَط المشكل في الأسماء والكُنَىٰ وما يُحتاج إليه من الغريب والغرائب، ممّا يُوافِق الباقين» قال السَّخاوي: «سبقه للكتابة علىٰ ابن ماجه شيخه مُغُلْطاي، وقفتُ منه بخطّه علىٰ أربع مجلّدات» وهو مخطوط.

٣ ـ **الدِّيباجة في شرح سُنن ابن ماجه**: للكمال محمد بن موسىٰ الدَّميري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٨ هـ) قال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسَّس» (٣/ ٣٤١): «وكان شرع في شرح ابن ماجه فماتَ عنه مُسَوَّدة، وقد بَيَّضَ بعضه علىٰ ما فيه مِن إعواز». وقال التقي الفاسي في ترجمته في «العقد الثمين» (٢/ ٣٧٣): «وهو في خمس مجلَّدات علىٰ ما وجدتُ بخطّه». ما زال مخطوطاً.

٤ ـ **مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه**: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ). طُبع بتحقيق محمد المنتقىٰ الكشناوي، بدار العربية في بيروت ١٤٠٢ هـ، وطُبع بتحقيق موسىٰ محمد علي، وعزّت علي عطية، بدار الكتب الإسلامية في القاهرة عام ١٤٠٣ هـ.

٥ ـ **مصباح الزُّجاجة علىٰ سُنن ابن ماجه**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع في دلهي بالهند عام ١٢٨٢ هـ علىٰ هامش «السنن». واختصره علي سليمان الدِّمناتي البوجمعوي (ت ١٣٠٦ هـ) في «نور المصباح».

*** شروح الموطأ للإمام مالك:**

١ ـ **التمهيد لِما في الموطأ مِن المعاني والأسانيد**: للحافظ يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ النَّمْري القرطبي المالكي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٣): «تَرْجَم فيه لرُواة مالك في الموطّأ، علىٰ حروف المعجم، مع الكلام علىٰ مُتونها وإخراج الأحاديث المتعلِّقة بها بأسانيده، وهو كتابٌ كبيرُ الجُرْم، في سبعين جزءاً، غزيرُ العِلم، لم يتقدّمه أحدٌ إلىٰ مثله، وقد قال ابن حَزْم: لا أعلم في الكلام علىٰ فقه الحديث مثله أَصْلاً، فكيف أحسن منه». طُبع بتحقيق الأستاذ مصطفىٰ أحمد العلوي وآخرين،

بـوزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلاميـة بـالـرَّبـاط المغـرب عـام ١٣٨٧ ـ ١٤٠٦ هـ، واختصـره المـؤلِّف فـي «تجـريـد التمهيـد» أو «التقصِّي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك».

٢ ـ **الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنّه الموطّأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كلِّه بالإيجاز والاختصار**: لابن عبد البَر أيضاً ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٩٥) ضِمن الشروح الحديثية. طُبع منه جزءان بتحقيق علي النَّجدي ناصف، بالمجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، في القاهرة، عام ١٣٩٠ هـ وطُبع كاملاً بتحقيق عبد المعطي أمين قَلْعَجي، بدار قتيبة في حلب، ودار الوعي في القاهرة، عام ١٤١٤ هـ.

٣ ـ **المنتقىٰ شرح موطأ إمام الهجرة مالك بن أنس**: لأبي الوليد، سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٤٧٤ هـ). طُبع بمطبع السعادة في القاهرة، عام ١٣٣١هـ.

٤ ـ **القَبَس في شرح موطّأ مالِك بن أنس**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد المالكي ابن العربي (المتوفىٰ سنة ٥٤٣ هـ). حقَّقه محمد ولد عبد الكريم، كرسالة دكتواره، في جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة عام ١٤٠٦ هـ.

٥ ـ **تنوير الحوالك شرح علىٰ موطّأ مالك**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع بدار إحياء التراث العربي في القاهرة عام ١٣٤٣ هـ ومعه: «إسعاف المُبَطأ برجال الموطّأ» للسيوطي أيضاً. وظهرت له طبعاتٌ أخرىٰ كثيرةٌ.

٦ ـ **أنوار الكواكب أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك، أو شرح الزُّرقاني**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزُّرقاني

(المتوفىٰ سنة ١١٢٢ هـ) طُبع بالمطبع الخيرية، في القاهرة عام ١٣١٠ هـ وبهامشه «صحيح سنن المصطفىٰ ﷺ» لأبي داود السِّجستاني. وطُبع بمكتبة الكليات الأزهرية عام ١٣٩٩ هـ، وطُبع بمطبع مصطفىٰ محمد في القاهرة عام ١٣٥٥ هـ وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وطُبع بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، بمطبع مصطفىٰ الحلبي، في القاهرة عام ١٣٨٢ هـ.

٧ ـ **المُسَوَّىٰ شرح الموطأ**: للإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بولي الله الدِّهْلوي، (المتوفىٰ سنة ١١٧٦ هـ) طُبع بالمطبع السلفية بمكَّة المكرَّمة عام ١٣٥٣ هـ. وطُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٣ هـ.

٨ ـ **دليلُ السَّالك إلىٰ موطأ مالك**: لمحمَّد حبيب الله بن مايَأْبَىٰ الجكني الشِّنقيطي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٣ هـ). وهي منظومةٌ شعريةٌ ضِمن مجموعة (ثلاث رسائل علمية) نشرها محمدُ علي حسين، بدار إحياء الكتب العربية ١٣٤٠ هـ. وله شرحٌ للمؤلّف سَمَّاه: «إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك» طُبع بمطبع الاستقامة في القاهرة عام ١٣٥٤ هـ.

٩ ـ **التعليق الممجَّد علىٰ موطأ الإمام محمد (برواية محمد الشَّيباني)**: للإمام أبي الحسنات عبد الحي اللَّكنوي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ)، وهٰذا من أحفل الشروح، مشحونٌ بعيون المسائل، وقد طُبع في الهند مرَّاتٍ، صدرت له طبعةٌ محققةٌ بعناية الدكتور تقي الدين الندوي، من دار القلم بدمشق عام ١٤١٢ هـ.

١٠ ـ **أوجز المسالك إلىٰ موطأ مالك**: للمحدِّث الشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَوي (المتوفىٰ سنة ١٤٠٢ هـ). وهو في (١٥) مجلَّداً، يُعَدّ من أوسع الشروح، وقد استوفىٰ فيه الشارحُ بيان المذاهب الأربعة

وما عداها من المسائل الخلافية، كما أنه ذكر الفوائد المتعلّقة بالإسناد. وقد طُبع بالمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة عام ١٤٠٠ هـ، ثم صدرت له طبعة أنيقة بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، من دار القلم بدمشق.

* شروح مسند أحمد:

١ ـ **الكواكب الدُّراري في ترتيب مسند أحمد على أبواب البخاري**: لعلي بن حسين بن عُرْوَة الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٨٣٧ هـ). وهو كتابٌ قيّمٌ كبيرٌ، يقع في (١٢٠) جزءاً، مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق. ويُعَدّ من نوادر الكنوز العلمية التي تركها لنا السَّلَف.

٢ ـ **نفثات صدر المُكْمَد وقرّة عين المُسْعَد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد**: للشمس محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي السَّفاريني (المتوفىٰ سنة ١١٨٨ هـ)، طُبع في المكتب الإسلامي في دمشق عام ١٣٨٠ هـ.

٣ ـ **بلوغ الأماني من الفتح الربَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني**: للشيخ أحمد بن عبد الرحمٰن المصري البَنَّا السَّاعاتي (المتوفىٰ سنة ١٣٧١ هـ)، شرح فيه ترتيبَه لمسند الإمام أحمد علىٰ الأبواب المُسَمَّىٰ «**الفتح الربَّاني**» شرح فيه بعضَ ما يحتاج إلىٰ الشرح والبيان، وخرَّج أحاديثه، وأشار إلىٰ زوائد ابنه عبد الله. طُبع مع «**الفتح الرّباني**» بدار الشهاب في القاهرة عام ١٣٥٣ ـ ١٣٥٨ هـ.

* شروح سُنن الدّارقُطني:

١ ـ **التعليق المُغني علىٰ سُنَن الدَّارقطني**: للشيخ أبي الطيّب محمد شمس الحق العظيم آبادي الهندي (المتوفىٰ سنة ١٣٢ هـ). طُبع مع «**السنن**» في مطبعة الأنصار، بدلهي في الهند عام ١٣٠٩ هـ، وطبع بتحقيق عبد الله هاشم يماني المدني، بشركة الطباعة الفنية المتحدة، في المدينة المنوَّرة عام ١٣٨٦ هـ.

* الشروح العامة:

ـ شروح السُنَّة: لأبي مسعود، الحسين بن مسعود البَغَوي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٥١٥ هـ)، جمع في هـٰذا الكتاب ما تفرَّق من الحديث المحتجّ به في الصِّحاح والسُّنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء، وقد اختار أحاديثه من جميع أبواب العلم، فجاء كتابه جامعاً لما يتعلَّق بالعقائد وأصول الدين، والعلم والعبادات، والمعاملات، ودلائل النبوَّة والوحي، والسِّيَر والمغازي والمناقب، وأشراط الساعة والبعث والحساب... والرَّقائق وغير هـٰذا ممّا له صلةٌ بمحاسن الأخلاق والسُّنن والآداب، ليكون مرجعاً شاملاً لما يحتاجه المسلمُ في دينهِ: عقيدةً وشريعةً وعبادةً وأخلاقاً... وتجد إلىٰ جانب الحديث الصحيح الحسن، وقد يذكر بعضَ الضعيف ليبيِّن معنىٰ مُجْمَل في حديثٍ صحيحٍ، أو إذا لم يكن لديه في الباب ما يُغني عن الضعيف من الصِّحاح والحِسَان، أو يذكرها في الشواهد والمتابعات.

رَتَّب كتابه على أبواب العلم، وذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه واجتهادات الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين في أمَّهات المسائل المتَّفق عليها والمختلف فيها، وكثيراً ما يذكر أدِلَّةَ العلماء فيها ويرجِّح بعض الأقوال علىٰ بعض إن اقتضىٰ المقام الترجيح، ولم يفته أن يفسِّر بعضَ غريب الحديث ويضبط أسماء الرواة وأنسابهم، ويترجم لبعضهم، وقد اعتمد في هـٰذا علىٰ تواليف من سبقه وكثيراً ما يعزو إليهم، فيخرج كتابه للناس مستوفياً ما أراده.

طُبع الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، والأستاذ زهير الشَّاويش سنة ١٣٩١ هـ بالمكتب الإسلامي في بيروت. (انظر: «مصادر الدراسات الإسلامية» للمرعشلي، ص: ١٦٥ ـ ١٧٩، و« أعلام المحدّثين في الهند» للمؤلِّف، و«دراسات في مناهج المحدثين»لعامر صبري وشرف الدين القضاة).

الشُّعُوْبِيُّونَ:

هم الذين يَدْفَعون عن العرب كلَّ فضيلةٍ، ويلحقون بهم كلَّ رذيلةٍ، ويغلون في القول، ويُسرِفون في الذَّمِّ، وقد انبثقت من الموالي في العصر الأموي، ثم عَلَتْ وصار لها صولةٌ في العصر العبَّاسي، ومن الرُّواة الشُّعوْبِيِّين:

أحمد بن بشير أبو بكر الكوفي، مولى عمرو بن حُرَيْث المخزومي (المتوفى سنة ١٩٧ هـ).

روى عن جَمْعٍ من الأئمَّة الكبار: إسماعيل بن أبي خالد، وابن أبي عَرُوبَة، والأعمش، وشُعْبَة، ومِسْعَر بن كِدَام، وهشام بن حسان وغيرِهم.

وروى عنه جَمْعٌ من المحدِّثين والرواة.

سُئل عنه تلميذه محمد بن عبد الله بن نُمَير؟ فقال: كان صدوقاً، حَسَنَ المعرفةِ بأيام الناس، حَسَنَ الفهمِ، رأساً في الشعوبية، أستاذاً يُخاصِم فيها فوضعه عند ذلك الناس.

ومع ذلك فقد قوَّاه بعضُهم فقال يحيى بن مَعِين: كان يقيِّن ـ أي يبيع القينات وهي الجواري ـ ليس بحديثه بأسٌ، وقد رأيتُه وكتبتُ عنه.

وقال أبو زُرْعَة: صَدُوقٌ.

وقال أبو حاتم: محلُّه الصِّدْقُ.

وقال أبو بكر بن أبي داود: كان ثقةً كثيرَ الحديث، ذهب حديثُه فكان لا يحدِّث.

ووضَع قومٌ منه فقال النَّسائي: ليس بذاك القويِّ.

وقال الدَّارقطني: ضعيفٌ يُعْتَبر به.

وقال ابن عدي: له أحاديثٌ صالحةٌ، وهو في القوم الذين يُكْتَب حديثُهم.

ومع ذلك فقد انتقى البخاريُّ الإمام من حديثه، وأخرج له في صحيحه حديثاً واحداً في الطِّبِّ، وإنْ كان له متابعٌ فيه، فذكره في الصحيح يرفع من قيمته ويجعلنا لا نلتفت إلى بدعته لصدقه وأمانته، وما سوى ذلك فبينه وبين الله، وأخرج له الترمذيُّ وابن ماجه من الستة.

وحَقَّ للبخاري ومسلم أن يتمثَّلا لمن يُنكِر فضلَهما ويتنقَّص صنيعهما من أهل البِدَع القُدامى والمُحْدَثين الذين وجدوا أحاديثَ رسول الله ﷺ عندهما على غير ما يريدون، وتدحض ما يبتدعون.

(انظر «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٩٨ ـ ٩٩).

الشَّقُّ:

لغةً: مَصْدر (شَقَّ): وهو: الصَّدْعُ، أو: شَقَّ العَصا، وهو التفريقُ، كأنه فَرَّق بين الزَّائد وما قبله، وبعده من الثابت بالضَّرْب.

واصطلاحاً: هو مُقابل (الضَّرْب) من اصطلاح أهل المغرب، كما أن (الضَّرْب) من اصطلاح أهل المشرق.

و«الشَّقُّ» هو أن يَخُطَّ فوق المضروب عليه خَطّاً بيِّناً دالاً على إبطاله بكونه مختلطاً به (أي بأوائل كلماته) ولا يَطْمِسه، بل يكون ما تحته مُمْكِنُ القراءةِ (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

شَكُّكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ يَقِيْنِ غَيْرِكَ:

عبارة التوثيق، استعملها الإمامُ الناقد شعبة بن الحجَّاج في توثيق (أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني، المتوفى سنة: ١٣١ هـ).

فقد روى أنَّ شعبة بن الحجَّاج «سأل أيوبَ عن حديثٍ؟ فقال

أَشُكُّ فيه. فقال له: شَكُّكَ أَحَبُّ إليَّ من يقين غيرك» (التهذيب: ١/ ٣٩٨).

وكلامُ شعبة يَدُلُّ على شِدَّة إتقان أيوب وتثبُّتِه من حفظِه، وهكذا كان أيوب على نظر الأئمة النقاد.

قال مالكٌ: «ما حدَّثتُكم عن أحدٍ إلا وأيوب أوثَقُ منه» (سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢٤).

قال هشام بن عُرْوَة: «ما رأيتُ بالبصرة مثل أيوب السَّخْتِياني، ولا بالكوفة مثل مِسْعَر» (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٦٨٩).

وقال ابنُ سعد: «كان أيوب ثقةً ثَبْتاً في الحديث، جامعاً، كثيرَ العلم، حُجَّةً عدلاً» (الطبقات الكبرى: ٧/ ١٤).

الشَّكْلُ:

هو مصدر (شَكَل الكتابَ يَشْكُلُه وأشْكَلَهُ) أي: قَيَّده بالإعراب (أي بالحركات) من الضَّمِّ والفتح والكسرة والسُّكون، مثل (عُمَيْر)، أو بالحروف بأن يقول في تشكيل (عمير): بضمِّ العين، وفتح الميم وسكون الياء التحتانية، وآخره الرَّاء المُهْمَلَة.

شَكْلُ الْحَدِيْثِ

انظر: «الشَّكل».

الشَّمَائِلُ:

لغةً: جمعُ (الشِّمَالِ) وهو: الطَّبْعُ والخُلُقُ.

واصطلاحاً: يُقْصَدُ بها عند الإطلاق: أخلاقُ النبيِّ ﷺ وأحواله المَعِيْشيَّةِ.

كذلك هو نَوْعٌ مستقلٌّ من التأليف عند المحدِّثين يَقْصِدون به جَمْعَ أخلاق النبيِّ ﷺ وشمائله.

ومن أشهر الكتب في الشمائل:

١ ـ **الشمائل النبوية والخصائص المُصْطَفَوِيَّة**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

وعليه شروحٌ كثيرةٌ، منها «جمع الوسائل في شرح الشمائل» للعلاَّمة الفقيه علي بن سلطان محمد القاري (المتوفى سنة ١٠١٦ هـ).

٢ ـ **شمائل الرسول ودلائل نبوَّته وفضائله وخصائصه**: للحافظ أبي الفداء عماد الدين ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

الشَّوَاهِدُ:

انظر «الشَّاهِدُ».

الشَّيْخُ:

الذي يُرْوَى عنه الحديثُ.

شَيْخٌ:

من ألفاظ التعديل من المرتبة الثالثة عند: ابن أبي حاتم، ومن الرابعة عند: ابن الصَّلاح، والذَّهبيِّ، والعِراقي، ومن الخامسة عند: السيُّوطي، ومن السادسة عند: السَّخاوي، والسِّنْدي.

قال الحافظُ الذَّهبي رحمه الله تعالى: «ولم أتعرَّض لذِكْر من قيل فيه: (مَحَلُّه الصِّدْقُ)، ولا من قيل فيه: (لابأسَ به)، ولا من قيل فيه: (هو صالحُ الحديث) أو (يُكْتَبُ حديثُه) أو (هو شَيْخٌ) فإنَّ هذا وشِبْهُه يَدُلُّ على عدم الضَّعْف المُطْلَقَ» (ميزان الاعتدال: ١/ ٤٠٣).

وقال أيضاً في ترجمة (العبَّاس بن الفضل): «قال أبو حاتم: شَيْخٌ، فقولُه: (هُو شيخٌ) ليس هي عبارةُ جَرْحٍ، ولهذا لم أذكر في كتابنا

أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيقٍ، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحُجَّةٍ» (ميزان الاعتدال: ٢/ ١٩).

قال الحافظ الزَّيْلَعِي (في نصب الراية: ٤/ ٢٣٢)، نَقْلاً عن ابن القَّطان في كتابه (الوَهْم والإيهام) ما نَصُّه: وسُئِلَ عنه ـ أي عن طالب بن حُجَيْر ـ الرَّازيان فقالا: شَيْخٌ، يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحبُ روايةٍ. (انظر «حاشية الرفع والتكميل»... ص: ١٤٩).

وجاء في «ترتيب المدارك» (٣/ ١٧) للقاضي عياض رحمه الله تعالى، في ترجَمة (زكرياء بن منظور القُرَظِيّ الأنصاري): «قال أحمدُ بن حنبل: زكرياء بن منظور شَيْخٌ. ولَيِّنه».

وفي ترجمة (عثمان بن الحكم الجُذَامي المصري): «قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه فقال: شَيْخٌ ليس بالمُتْقِن». (ترتيب المدارك: ٣/ ٢٥).

وفي ترجمة (البهلول بن راشد القَيْرَواني): «قال العُقَيْلِيُّ: هو شَيْخٌ من أهل المغرب ليس به بأسٌ. وقال مثلَه عليُّ بن المَديني». (ترتيب المدارك: ٣/ ٨٨).

حُكمها:

المُتَّصفُ بهـٰذا اللَّفظِ يُكتَب حديثُه ويُنظَر فيه للاعتبار.

شَيْخُ الإِسْلاَم:

من أرفع ألقاب المحدِّثين.

ومن أشهر من لُقِّبَ به:

١ ـ الإمامُ الحافظُ أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي

الأنصاري الهَرَوِي (المتوفى سنة ٤٨١ هـ) مصنِّفُ كتاب «ذَمّ الكلام» وهو من ذُرِّيَّة أبي أيوب الأنصاري صاحب النبيِّ ﷺ.

كان يعظِّم الإمام أحمد أيَّ تعظيم، ويفتخر بانتسابه إليه ويقول:

أنا حنبليٌّ ما حَيِيْتُ وإنْ أمُتْ فَوَصِيَّتي للنَّاس أن يَتَحَنْبَلُوا

كان ـ رحمه الله تعالى ـ صَلْباً في السُّنَّة ومتَّبِعاً لها.

يقول الحافظُ الذهبي: «وقد كان هذا الرجلُ سَيْفاً مسلولاً على المتكلِّمين، له صولةٌ وهيبةٌ واستيلاءٌ على النفوس ببلده. وقال ابنُ طاهر: سمعتُه يقول: عُرِضْتُ على السيف خمس مرَّاتٍ، لا يقال لي: ارْجَعْ عن مذهبك، لكن يقال لي: اسْكُتْ عمَّن خالفك، فأقول: لا أسْكُتُ. ويقول: أحفظ اثني عشر ألف حديث أسردُها سَرْداً». (سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٥٠٩).

٢ ـ الإمام تقيُّ الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام بن عبد الله بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تَيْميَّة الحَرَّاني الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ٧٢٨ هـ)، وممَّن اشتهر بـ(شيخ الإسلام) هو، وكان له درايةٌ تامَّةٌ بالحديث وعلومه.

٣ ـ الإمامُ الحافظُ العلامة أبو عبد الله وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة (المتوفى سنة ٣١١ هـ) صاحب «الصحيح».

٤ ـ والحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل (الإسماعيلي) الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٣٧١هـ)، صاحب (المستخرج) وإمام أهل خراسان، وهو الذي قال فيه الذَّهَبِيُّ: ابتهرتُ بحفظه، وجَزَمْتُ بأنَّ المتأخِّرين على يأسٍ من أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة. ومن تصانيفه «المعجم» و«المسند الكبير».

٥ ـ والحافظ سراج الدين أبو حفص بن عمر بن رَسْلان البُلْقِيني

الشَّافعي، عَلاَّمة الدنيا (المتوفى سنة ٨٠٥ هـ) صاحب «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح».

٦ ـ والحافظ أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) صاحب التصانيف الكثيرة.

شَيْخُ الْحَدِيْثِ:

يُلقَّب به ـ في الجامعات الإسلامية في بلاد شبه القارة الهندية ـ مَن يقوم بتدريس «صحيح البخاري»، وقد لُقِّب به عددٌ من كبار العلماء والمحدِّثين أمثال: الشيخ حسين أحمد المدني (المتوفى سنة١٣٧٧ هـ) والشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلَويّ (المتوفى سنة ١٤٠٢هـ) وغيرهما كثيرين.

شَيْخٌ وَسَطٌ:

من ألفاظ الجرح، من المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

المتَّصفُ به يُكتَب حديثُه ويُنْظَر فيه للاعتبار.

الشَّيْخَان:

إذا أُطْلِق عند المحدِّثين، يُقْصَدُ بهما:

١ ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة ابن بَرْدِزْبَه الجُعْفيّ مولاهم، (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)، جَبَلُ الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث، وصاحب «صحيح البخاري».

٢ ـ والإمام أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشَيْريّ النَّيسابوري، (المتوفى سنة ٢٦١ هـ)، ثقةٌ حافظٌ، إمامٌ مصنِّفٌ عالمٌ بالفقه، صاحب «صحيح مسلم».

الشِّيْعَةُ:

التشيُّع في اللغة معناه: المناصرة: وسُمِّي (الشيعةُ) بذلك لمناصرتهم عليّاً، رضي الله عنه، وتقديمِهم إيَّاه على سائر الصحابة رضوان الله عليهم.

وقد بدأت فكرةُ التشيُّع بعد وفاة النبي ﷺ، حين رأى بعضُ الصحابة أنَّ أولى الناس بإمامة المسلمين هو عليُّ بن أبي طالب لقُرْبِه من النبيِّ عليه الصلاة والسلام وسابقته في الإسلام، وما إلى ذلك من مزايا أُخَر، إلا أنَّ حرص هؤلاء على وحدة الأمة حالَ دون مطالبتهم بتحقيق ذلك، لذا لم نَرَ منهم من ترك بيعةَ الخلفاء الثلاثة الأول، وبقي الأمرُ طبيعياً حتى وقعت الفتنةُ التي قُتِلَ فيها الخليفةُ الراشد عثمان بن عَفَّان، رضي الله عنه فتولَّى عليٌّ الخلافةَ.

وما أنْ تولَّى عليٌّ رضي الله عنه حتى بدأت المطالبةُ بدَم عثمان ممَّن قَتَله، وكان يمثِّل هذا الاتجاهَ معاويةُ بن أبي سفيان رضي الله عنه، وما لبث أن تحوَّل الأمر إلى فتنةٍ أخرى توالت على أثرها الأحداثُ التي انتهت بوقعةِ صفين.

في خضم هذه الأحداثِ، وتوالي بواعثِ الفتنة، وتصدُّع وحدة المسلمين، بدأ التشيُّعُ في اتجاهٍ جديدٍ كردِّ فعلٍ، فبعد أنَ كانت المطالبةُ بخلافة عليٍّ تحمل طابعَ الأولوية، أخذت طابعاً جديداً يحمل صفةَ الإلزام والوجوب باعتباره ميراثاً مشروعاً بوصية الرسول ﷺ، وهي في ولده من بعده. (انظر «مقالات الإسلاميين»، ص: ١٦، و«مختصر التحفة الاثني عشرية»، ص: ٣ ـ ٦).

ومما ينبغي ملاحظته: أنَّ هذا الرأي لم يكن له وجودٌ سابقٌ، وليس من المصلحة للأمَّة أن يثار في ذلك الوقت اللاَّحق، ولكن هناك

أعدادٌ كبيرةٌ من المجوس، واليهود وغيرهم ـ قد دخلوا الإسلامَ على غير رغبةٍ فأضمروا في أنفسهم حِقْداً دفيناً، ظهرت نتائجُه فيما بعد، كيف وقد بدل الإسلامُ عِزَّهم ذُلاً؟

فما لبث هؤلاء أن تستَّروا بالتشيُّع، وأخذوا بالعمل على إثارة الفتنة، من خلال التأكيد على حقِّه وأهل بيته في الخلافة، وضرورةِ استرداد حقِّهم المغصوب، الأمرُ الذي أدَّى في نهاية المطاف إلى الطعن في الشيخين (أبي بكر وعمر)، وانتقاصِهما وبقية الصحابة وتضليلهم لسُكوتهم عن نصرة عليٍّ في حينه، حتى ادَّعى بعضُهم كُفْرَ الصحابةِ، إلا نفراً يسيراً(انظر «العواصم» لابن العربي ص:١٨٣)، وكذا وضع الأحاديث لتدعيم وجهة نظرهم، وانتقاصِ الأُمَوِيِّين أيضاً والنَّيْل منهم، مما يؤكِّد قِلَّة الوَرَعِ، والجُرأةِ على أحكام الشرع، ومحاولةِ التفلُّت من نظامه. (انظر «مختصر التحفة الاثني عشرية» ص:٣٩ ـ ٥٠، و١٠٠ ـ ١٠٢).

ومن يرقب واقعَ الشيعة من حيث ما يذهبون إليه، من معتقداتِ زائفةٍ، لا يخالجه شَكٌّ أنهم لا يقصدون سوى العمل على تفتيت الأمة وإفسادها في عقائدها، وخاصة إذا ما لاحظنا أنَّ فتنة التشيُّع تعود في أصلها إلى رجلٍ يهوديٍّ، هو عبد الله بن سَبأ، وهو أوَّلُ من غَلاَ في حُبِّ عليٍّ كرَّم الله وجهَه، حتى زعم: أنَّ الله حَلَّ فيه (انظر «الفرق بين الفِرَق» ص:٢٣٣ ـ ٢٣٥).

وقد تولَّى الشيعةُ أبناءَ عليٍّ: الحسن، والحسين، ولمَّا توفِّي الثانيُ اختلفوا فيمن يتولَّى من أبناء عليٍّ فذهب بعضُهم إلى جعلِ الولاية في أكبر أولاده، محمَّد بن الحنفية، وتولَّى بعضُهم أولادَ فاطمة، فتولَّوا بعد الحسين ابنه زين العابدين، وبعده ابنَه محمَّدَ الباقر، وبعده انقسموا، فمنهم من تولَّى زيدَ بن عليٍّ، وهم الزَّيْدِيَّة، ومنهم من تولَّى جعفرَ الصادق بن محمَّد الباقر. (انظر: «الملل» للشهرستاني، ١/ ١٧٤،

و«الفرق بين الفِرَق» ص: ٥٩ ـ ٦٠).

الشيعةُ في ميزان المحدِّثين:

يرى المحدِّثون أنَّ أكثر من وُصِفوا بالرفض أو التشيُّع قد ذهب إلى تجريح الصحابة وعلى رأسهم الشيخان (أبو بكر وعمر) والطعنِ في عدالتهم، ورَدِّ مروياتهم إلا من رَضِيَه الشيعةُ أنفسهم، وهم في أحسن الأحوال لا يتعدَّون خمسةَ عشر صحابياً، اللهم إلا ما رواه أتباعُ عليٍّ رضي الله عنه وأنصارُه على أن تكون روايةُ أحاديثهم من طريق أئمتهم ـ لاعتقادهم بعصمتهم ـ أو ممن هو من نحلتهم، إذْ إنَّ مَنْ خذل علياً وترك نُصرتَه قد خان الأمانة وترك العمل بالوصية (انظر لمزيد من التوضيح: «منهاج السنة» لابن تيمية، ١/ ١٥، و«الروض الباسم» لابن الوزير، ص: ٤٨، و«مختصر التحفة الاثني عشرية» ص: ٣٠ و٣٢ و٣٣ و٤٧، ٥٠).

ويذكر مثلاً أنَّ (الشيعة) قد قَسَّموا أخبارَهم إلى صحيحٍ وحسنٍ وموثَّقٍ وضعيفٍ، و(الصحيحُ) ما اتصل رواته بالمعصوم بواسطة عَدْلٍ إماميٍّ. والفَرْقُ بينه وبين (الحسن) أنَّ راوي (الصحيح) منصوصٌ على عدالته، لكن راوي (الحسن) ممدوحٌ من غير نَصٍّ، وأكثر قيود هذا التعريف غيرُ معمولٍ بها، فظاهرُ التعريف مثلاً يخرج (المُرْسَل) و(المنقطع)، وهما معتبران عندهم، وكذا اشتراط أن يكون الراويُ عَدْلاً حيث قبلوا روايةَ من دعا عليه المعصومُ أو لَعَنه، كما لم يلتزموا في الحكم بالصحة أو الحسن بالقيد الذي يلزم أن يكون الراوي إمامياً.

وأمَّا الموثَّقُ فهو ما دخل في طريقه من نَصٍّ الأصحاب على توثيقه و(الضعيفُ) ما اشتمل طريقه على مجروحٍ بالفِسْق أو نحوه.

ثم إنَّ أكثر علماء الشيعة كانوا يعملون بمرويات أصحابهم من غير تفتيشٍ أو تمييز بين الرجال، ولم يكن لهم في تاريخ الرواة مؤلَّفاتٌ

خاصةٌ كما هو حال المحدِّثين من أهل السُّنَّة، وبقي أمرُهم على ما هو عليه حتى سنة ٤٠٠ هـ حيث صَنَّف الكَشِّيُّ في أسماء الرواة كتاباً، ثم توالت الكتبُ، وكلُّها لم تكن موفيةً بالغرض. (انظر «مختصر التحفة» ص: ٤٧).

وهم على هذا والمحدِّثون على طرفي نقيض، ولذلك فإنا نجد أنَّ الشيعة كانوا أكثر من وُجِّه إليه الطعنُ من قِبَل المحدِّثين بالنظر إلى بقية الفِرق الأخرى، ومن يتعقَّب هذه الطعونَ يرى أنها في الشيعة أكثر منها في غيرهم، وخاصةً أنَّ الشيعة كانوا أكثر من هاجَمَ السُّنَّةَ وحاول العبثَ بها من جهة تكذيبِ نقلتها بَدْءاً بالصحابة أو بالاختلاق فيها، وعَدَمِ قبولهم لمنهج المحدِّثين في الرواية، واقتصارِهم على ما يُوافِق هَوَاهُم، وينصر بدعتَهم منها، فلم يَسْلَم من ذلك حتى أَصحّ الصحيح من روايات الإمامين البخاري ومسلمٍ، رغم اتفاق جمهور الأمة على العمل به.

ومن ذلك مثلاً: قولُهم ببُطْلان حديث البخاري الوارد في فضل أبي بَكْرٍ الذي مفاده: «أنَّ النبي ﷺ أمَر بسَدِّ الأبواب التي تُطِلُّ على المسجد إلا باب أبي بكر... الحديث» (صحيح البخاري: ٢/ ٢٨٩) لمناقضته للحديث الوارد في حقِّ عليٍّ رضي الله عنه وهو: أنَّ النبي ﷺ أمر أن تُسَدَّ الأبوابُ كلُّهَا إلا بابُ عليٍّ (أخرجه أحمد في مسنده، وهو صحيح لكثرة رواياته، وقد حكم عليه ابن الجوزي بالوضع، فتعقَّبه الحافظ ابن حجر وخالفه في ذلك المسند: ٢/ ٢٦). مع أنَّ حديث أبي بكر خاضعٌ لمنهج نقديٍّ في غاية من الدِّقَّة عند المحدِّثين، وهو المنهجُ الذي شَهِدَ به غيرُ المسلمين ما شاؤوا بعِلْم حديثهم». (انظر مقدمته لـ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، (١/ب)، فقد أبدى غيرُ واحدٍ منهم إعجابَه بهذا المنهج. (دائرة المعارف الإسلامية: ٧/ ٣٣٥).

ولجُملة ما ذكر فإنَّ المحدِّثين يحتاطون في الرواية عن الشيعة، ويتشدَّد بعضُهم في الأسانيد التي فيها من يُوصَف بالرفض، وقد يُفْهَم من هذا: أنَّ المحدِّثين لم يَقبلوا إلا روايةَ نفرٍ يسيرٍ من الشيعة مع أنَّ الواقع خلافُه، ولم يكن تشدُّدُ جُمهور المحدِّثين في قبول الرواية ليمنعهم عن الرواية عمن يُوثَق بصِدْقه من هؤلاء إذا ثبتتْ أهليتُه من جهةٍ، وحفاظاً على حديث النبي ﷺ من جهةٍ أخرى.

وعلى هذا: فإنَّ أعداد الموصوفين بالتشيُّع ولهم روايةٌ في كتب السنة كثيرةٌ، ومنها ما هو في أصَحِّ الصحيح عند البخاري ومسلم، لكن جُمهور المحدِّثين آثروا تَرْكَ الروايةِ عمن روى في مثالب الشَّيْخَين، ومن ثَبَت أنه كان شَتَّاماً للصحابة رضوان الله عليهم (انظر: «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٨٤، و«لسان الميزان»: ١/ ٩).

الشيعة ووَضْعُ الحديث:

لعب الشيعةُ دوراً كبيراً في وضع الحديث حتى باتَ من البدهيات عند المشتغلين بعلم الرواية، ولذا فقد حَذَّر العلماءُ منهم أمثال أبي حنفية ومالك وابن المبارك والشافعي... في آخرين (الكفاية: ١٢٥ ـ ١٢٧).

ولمَّا سُئل الإمامُ مالك عن الرافضة قال: «لا تَرْوِ عنهم فإنهم يكذبون» (منهاج السنة: ١/ ١٣).

وقال شَريكٌ القاضي، وكان معروفاً بالتشيُّع مع الاعتدال فيه: «احمل عن كلٍّ من لقيتَ إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديثَ ويتخذونه دِيْناً» (تدريب الراوي: ١/ ٣٢٧).

وقال الشافعيُّ: «لم أَرَ في أهل الأهواء أشهد بالزُّوْر من الرافضة» (الكفاية: ١٢٦).

وقد بَالَغ الشيعةُ في الوضع خاصةً فيما يؤيِّد بدعتهم وفضل عليٍّ وآل البيت، وكذا في ذَمِّ مخالفيهم من الصحابة ومن بعدهم من خلفاء بني أُميَّة، حتى نُسِبَ الكَذِبُ في أحاديث الفضائل إليهم على ما شَهِدَ به رجلٌ منهم وهو ابن الحَدِيد (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) الذي يقول: «إنَّ أصل الأكاذيب في حديث الفضائل كان من جهةِ الشيعة، فإنهم وضَعوا في مبدأ الأمر أحاديثَ مختلفةً في صاحبهم، حَمَلهم على وضعها عداوةُ خصومهم» (شرح نهج البلاغة: ١/ ١٣٥).

وقال في موضع آخر: «فأمَّا الأمورُ المستبشعةُ التي تذكرها الشيعةُ ـ وذكر ضَرْبَ فاطمة بالسَّوط، وإيذاءَ عمر لها ولابنيها: الحسن والحسين وغيرِ ذلك من المثالب ـ ثم قال: فكلُّ ذلك لا أَصْلَ له عند أصحابنا، ولا يُثبته أحدٌ منهم، ولا رواه أهلُ الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيءٌ تفرَّد الشيعةُ بنقله» (شرح نهج البلاغة: ١/ ٤٢، ٤٨).

ويقول أبو يَعْلى الخَليلي الحافظ: «وضعت الرافضةُ في فضائل عليٍّ، وأهل بيته نحواً من ثلاثمئة ألفَ حديثٍ، وقد وَصَفها الحافظُ ابن حجر ـ أعني موضوعاتِ الشيعة في الفضائل ـ بأنَّها مما لا يُحْصَى» (انظر «لسان الميزان»: ١/ ١٣).

وقد يكون في تحديد عدد بعينه نوعُ مجازفةٍ، لكن هذه الكثرةَ تؤكِّد أنَّ الوضع كان الشغلُ الشاغلُ لكثيرين من الشيعة، وأنَّهم كانوا أكثرَ جرأةً في ذلك من غيرِهم، ومما يؤكِّد هذا أنَّ المختار الثَّقَفي (المتوفى سنة ٦٧ هـ) قد طلب من أحد الأنصار أن يضَع له حديثاً عن النبي ﷺ يؤكِّد فيه خلافتَه من بعده مقابل عشرة آلاف درهمٍ فأبى. (الموضوعات: لابن الجوزي، ١/ ٣٩).

وأوَدُّ هنا أن أذكر بأنَّ الوضع إما ظَهَر واسْتَشْرى في القرن الثاني؛

إذ خلا عصرُ الصحابة وكبار التابعين ممَّن وُصِفَ بالكذب والوَضْع، ويعود ذلك لما وُصِفَ به أولئك من صلابة في الدين، وكثرة الحفَّاظ للحديث ونُقَّاده من جهةٍ، ولضعف بواعث الاختلاق للحديث آنذاك من جهةٍ أخرى. (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ص: ٧٦).

أُسُس الخلافِ بين المحدِّثين والشِّيعة والخوارج في ميدان الرواية:

من يُمْعِن النظرَ في حقيقة الخلاف بين المحدِّثين وكلٌّ من الشيعة والخوراج في ميدان الرواية من جهة القبولِ والرَّدِّ تبعاً لثبوت الأهلية أو نفيها، يُدرِك أنَّ أهمَّ بواعث التجريح بين الفريقين تعود إلى الأسباب التالية:

١ ـ مجرَّد الاختلاف في المعتقد ـ إذ يرى كلُّ فريقٍ أنه على الحقِّ، ومن خالَفَه على الباطل ـ سببٌ للاتهام بالفِسْق، وقد يتعدَّاه إلى القول بالكفر تبعاً لأهمية موطن النِّزاع وأثره في باب العقيدة في نظرِ كلٍّ منهما.

وما من شَكٍّ في: أن الإسلامَ شرطَ الرواية، وكذا ما ينبثق عنه من ملازمة التقوى وترك المفسِّقات وخوارم المروءة، وهي من أبرز مقوِّمات العدالة، وفُقْدانُها في نظر المخالف يعني فقدانَ أهلية الرواية، وهذا يختلف أثره من فرقة لأخرى.

٢ ـ النظرةُ إلى الصحابة رضوان الله عليهم، فإذا كان المحدِّثون يذهبون إلى تعديل الصحابة والأخذِ عنهم جميعاً، ويعتقدون بأقوالهم وأفعالهم، ويقبلون كلَّ مروياتهم ـ مَن شارك منهم في الفِتَن، ومن لم يُشارِكْ دون تخصيصٍ لطرف بعينه، أو لشخصٍ دون آخر (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٢١٤) ـ فإنَّ من أتباع هذين الفريقين من يطعن في عدالة

الصحابة ومنهم من ذَهَب إلى أبلغ من ذلك حتى ذهبوا إلى إطلاق الكفر والظلمِ والتكذيبِ على بعضهم.

ولا رَيْب: أنَّ الطعن في الصحابة أمرٌ في غاية من الخطورة، ولو جَوَّزنا ذلك جدلاً فهذا يعني نسف الدين من أصله، وخاصةً فيما يَخُصُّ مصدرَ التشريع الثاني، إذْ الصحابة هم نَقَلَتُهُ عن رسول الله ﷺ، ولولاهم ما عَرَفْنا من ذلك شيئاً، هذا فضلاً عمَّا وَرَد في فضلهم جميعاً من النصوص التي تؤكِّد بُطْلانَ دعوةٍ من نفي العدالة عنهم، ناهيك عمَّا وُصِفوا به من الضَّلال والغِوَاية.

ومن هنا فإنَّ من روى في مثالب الشَّيْخَيْن، أو شَتَمهما وغيرَهما من الصحابة، وكذا من اشتهرت عدالتُه من الأئمة اللاَّحقين ترك المحدِّثون الروايةَ عنه. والأمرُ في حقِّ الصحابة عند المحدِّثين واضحٌ لا أظنُّه يحتاج إلى أدلةٍ تؤكِّده، بل إنَّ مجرَّد تقديم المبتدع على غيره كان مسوِّغاً لترك الرواية عمَّن يقول به عند البعض، ومن ذلك مثلاً ما قيل لأبي داود: إنَّك لا تروي عن عبد الوارث؟ قال: «أروي عن رجل يزعم أنَّ عمرو بن عبيد ـ وكان معتزلياً ـ خيرٌ من أيوب، ويونس؟».

ولا رَيْبَ أنَّ في هذا مبالغةٌ، فقد يُفضَّل شخصٌ آخر ببعض الخِصَال، وعليه فقد يُقَدَّم من لم يَسْلَم من غوائل التجريح في معنى على من سَلِمَ، ولا يُسَوِّغ هذا تفويتَ الغرض المقصود من الرواية، وهو جمع السُّنة وصيانتها، وقد روى المحدِّثون عن المبتدعة على ما سأوضِّحه في آخر هذا البحث بتقديم بعض الأمثلة، ثم إنَّ عبد الوارث هذا راويةٌ مشهورٌ مُوثَّق.

٣ ـ إباحةُ الكَذِب، وهذا بالطبع في حقِّ بعض فِرَق الشيعة، إذا ارتأت جواز الكذب، وشهادة الزُّور لمن وافقهم على من خالفهم، كما

هو معلوم من مذهب الخَطَّابية مثلاً (الفرق بين الفرق: ص: ٢٤٧).

وقد كان لهذا أكبر الأثر في وَضْعِ الحديث والدَّسِّ فيه. والصِّدْقُ أساس العدالة، وهذا في حديث الناس، فما بالُكَ في حديث المصطفى ﷺ، وفيه الحلالُ والحرامُ؟!

٤ ـ أهليةُ الراوي وشرط الرواية، وهذا بالطبع في حقِّ الرواة من غير الصحابة، فالمحدِّثون يعتمدون الراويَ إذا كان عَدْلاً ضابطاً، في حين أنَّ الشيعة مثلاً يعتمدون على بعض الرواة من أهل البيت فحسب، آخذين بالاعتبار أصولاً، هي:

آ ـ القول بعِصْمة الراوي:

ب ـ أنَّ ما يقوله الراوي إنما يقوله نقلاً عن رسول الله ﷺ، أي مقطوعٌ بصحة نسبة الحديث إليه عليه الصلاة والسلام كما لو سمعه منه مشافهةً.

ج ـ أنَّ ما ينقل عن أحد العِشرة. . ، فهو إجماعُ أهل العشرة الاثني عشر (منهاج السنة: ١/ ١٥).

وهذه بطبيعة الحال أصولٌ فاسدةٌ، إذا ما لُوحِظَتْ من حيث طبيعتها، ولفُقْدانها الكثير من معايير وضوابط النقد، كما هو واضحٌ في منهج المحدِّثين، ولا أهميةَ للاتصال ولا للعدالة ولا للضَّبْط ولا لنفي الشُّذوذ أو العِلَّة، وإنْ رُوْعِي بعضُها فهو بمفهومٍ خاصٍّ وليس بالمفهوم الصحيح الذي جرى عليه المحدِّثون، وهذه الضوابطُ في الجملة لا وجودَ لها عند الفِرَق الأخرى بالوصف المُشَار إليه عند أهل الحديث.

أمثلة الرواة الشيعة الذين أُخرج عنهم في الصَّحيحين وغيرهما:

١ ـ عَبَّاد بن يعقوب الأَسَدي الرَّوَاجِني، محدِّث الشيعة؛ (المتوفى ٢٥٠ هـ)

روى عنه البخاريُّ، والترمذيُّ، وابنُ ماجه، وابن خُزَيْمَة، وغيرُهم.

كان يشتم السَّلَف، وخاصةً عثمانَ رضي الله عنه؛ قال صالحُ جَزَرَة: سمعتُه يقول: الله أعدل مِن أن يُدخِل طلحة والزبير الجَنَّة، قاتلا عليّاً بعد أن بايعاه.

وكان ابن خُزَيْمَة يقول: حَدَّثنا الثقةُ في روايته، المُتَّهَمُ في دينه عَبَّادُ بن يعقوب.

وقال فيه ابنُ عدي: «فيه غُلُوٌّ في التشيُّع».

وقال الدَّارقطني: «شيعيٌّ صَدوقٌ».

وقال ابن حبَّان: «كان رافضياً داعيةً».

وقال الذهبيُّ: «ما أعتقده يتعمَّد الكَذِبَ».

ومن طريف ما جاء عنه: قال القاسمُ بن زكريا المُطَرِّز: «وردتُ الكوفةَ فكتبتُ عن شيوخها كُلِّهم غير عَبَّاد بن يعقوب، فلَّما فرغتُ دخلتُ إليه، وكان يَمتحِن من يسمع منه، فقال لي: مَنْ حَفَر البحرَ؟ فقلتُ: الله خلق البحرَ، قال: هو كذلك، ولكن من حَفَره؟ قلت: يذكره الشيخُ! فقال: حَفَره عليُّ بن أبي طالب. ثم قال: مَنْ أَجْرَاه؟ قلت: الله مُجْرِي الأنهار، ومُنبعِ العيون، فقال: هو كذلك، ولك مَنْ أجرى البحرَ؟ فقلتُ: يُفيدني الشيخ! فقال: الحسينُ بن علي. قال: وكان عَبَّادُ مكفوفاً، ورأيتُ في داره سيفاً معلَّقاً، وجحفةً، فقلتُ: أيها الشيخ لمن هذا السيفُ؟ فقال لي: أعددتُه لأُقاتِل به مع المهدي. قال: فلما فرغتُ من سماع ما أردتُ أن أسمعه منه، وعزمتُ على الخروج عن البلد، دخلتُ عليه، فسألني: مَنْ حفر البحرَ؟ فقلتُ: حفره معاويةُ، وأجراه عمرو بن العاص، ثم وثبتُ من بين يديه، وجعلتُ أعدو، وجعل يَصيح: أَدرِكوا الفاسقَ عدوَّ الله فاقتلوه!». وقد صحَّح الذهبيُّ

إسنادَ هذه الحكاية في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣٦).

لقد أخذ المحدِّثون منه جانبَ الصِّدقِ في الرواية، ولم يلتفتوا إلى ما هو منه من رأي واجتهادٍ ولهذا قال الذهبيُّ: «من غُلاة الشيعة، ورؤوس البِدَع، لكنه صادقٌ في الحديث، وقد ذكره الشيعةُ في رجالهم». (انظر «التوَاصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٥٢ ـ ٥٣).

٢ ـ عبد الملك بن أَعْيُن الكوفي مولى بني شَيْبان التابعي:

روى له البخاريُّ ومسلمٌ وبقيةُ أصحاب السنن وغيرُهم.

كان سفيان بن عُيَيْنَة يقول: «حَدَّثنا عبدُ الملك بن أَعْيُن، وكان رافِضِياً» وكان يقول: «عبد الملك بن أعين شيعيٌّ كان عندنا رافضياً صاحبَ رأي».

وقال البخاري: «كان شيعياً»، وقال في الضعفاء، «كان شيعياً يُحْتَمل في الحديث».

وقال أبو حاتم الرازي: «من عُتَقِ الشيعة، محلُّه الصدق، صالح الحديث».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يتشيَّع».

وقال السَّاجي: «يتشيَّع، ويحمل في الحديث».

وقال ابن حجر «صدوقٌ شيعيٌّ، وقد أخرج له الشيخان حديثاً».

ومما تقدَّم يتبيَّن أنَّ الرجل كان معروفاً بتشيُّعه ورأيه الذي يذهب إليه، ولكنه في جانب الصِّدْقِ لم يكن مطعوناً فيه، ولا في عدالته، ولهذا أخرج له الشيخان، وتركوه، ونِحْلتَه إلى الله، وذكره الشيعةُ في رجالهم ورووا عنه وأثنوا عليه. (انظر «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٥٣).

٣ ـ الفضل بن دُكَين، أبو نُعَيم الملائيُّ الكوفي (المتوفى سنة ٢١٩ هـ):

هو من كبار شيوخ البخاري وأكثر عنه الروايةَ، وروى له بقيةُ أصحاب الكتب الستة بالواسِطة وغيرهم.

كان يذهب إلى التشيُّع، وإنْ كان لا يُعلِنه، ولا يشتم أحداً ممَّن خالف عليّاً رضي الله عنه، قال أحمد بن مُلاعب: حَدَّثني ثقةٌ قال: قال أبو نُعَيْم: ما كتبتُ عليَّ الحفظة أنِّي سببتُ معاوية، وبلغنا عن أبي نعيم أنه قال: حُبُّ عليٍّ رضي الله عنه عبادةٌ، وخير العبادة ما كُتِم، وكان في هواه ونظرته للرجال مع الشيعة.

قال ابن مَعِين: «كان أبو نُعَيم إذا ذَكَر إنساناً فقال: هو جيِّدٌ وأثنى عليه؛ فهو شيعيٌّ، وإذا قال: كان مرجئاً؛ فاعلم أنه صاحبُ سنَّةٍ».

ومع علمهم بتشيُّعه كان في عدالته وضَبْطه وصدقِه وأمانتِهِ محلَّ القبول والرضا والثناء والاستحسان فقالوا عنه: حافظٌ حُجَّةٌ.

قال يعقوب بن شيبة: «أبو نعيم ثقةٌ ثَبْتٌ صدوق».

وقال أحمد بن حنبل: «إنما رفع الله عفان، وأبا نُعَيم بالصِّدق حتى نوَّه بذكرهما»، وقال: «ما رأيتُ أحفظ من وكيعٍ، وكفاك عبد الرحمن ـ ابن مهدي ـ إتقاناً، وما رأيت رجلاً أروى من غير محاباةٍ ولا أشدّ تثبُّتاً في أمر الرجال من يحيى بن سعيد، وأبو نعيم ـ الفضل بن دُكَيْن ـ أقل الأربعة خطأً.

قال عبد الصمد بن سليمان البَلْخِي، قلتُ: يا أبا عبد الله، يُعطى، فيأخذ ـ أي: الأجرة على الحديث ـ قال: أبو نُعَيْم عندي صدوقٌ ثقةٌ موضعٌ للحجة في الحديث.

وقال أحمد بن صالح: «ما رأيت محدِّثاً أصدق من أبي نُعَيم».

وبهذا يتبيَّن أنَّ أبا نعيم مع تشيُّعه تحقَّقتْ فيه شروطُ العدالة والضبط مع الصدق المتين، فاستحقَّ أن يكون من كبار شيوخ البخاري وغيره من أهل الحديث والسنَّة. (انظر «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٥٧).

شُيُوْخُ الْحَدِيْثِ:

أي كبارُ المحدِّثين.

❐❐❐

حـــــرف الصَّـــــاد

صـ:

هي علامةُ التضبيب، تُوضَع في كُتب المتقدِّمين فوق كلامٍ صحيحٍ نقلاً، لكنَّه فاسدٌ لفظاً ومعنًى أو خطأً، أو مصحَّفٍ، أو ناقصٍ. وتُسَمَّىٰ هـٰذه العلامةُ «ضَبَّة» أيضاً.

ص:

رَمْزٌ لسعيد بن منصور في سُنَنه عند السُّيوطي في «الجامع الصغير».

وهو كذلك رَمْزٌ للإمام النَّسَائي في كتابه «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» عند الحافظ المِزِّي في «تهذيب الكمال».

الصَّالِحُ:

لغةً: ضِدُّ الفاسدِ، مأخوذٌ من الصَّلاح، وهو ضِدُّ الفَسَاد (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: فيه قولان:

١ ـ هو الشاملُ لـ «الحديث الصحيح» و«الحديثِ الحَسَنِ» ـ لصلاحيتهما للاحتجاج ـ ولـ «الحديث الضعيفِ» الذي يَصْلُح للاعتبار. (تدريب الراوي: ١/ ١٧٨).

٢ ـ وقيل: هو «الضعيف» الذي يُكْتَبُ حديثُه. (انظر «تنقيح الأنظار مع شرح توضيح الأفكار» (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

الصَّالِحُ:

انظر «إسْنَادُه صَالِحٌ» في حرف الألف.

صَالِحُ الْحَدِيْثِ:

إذا قيل في الرَّاوي: إنه (صالحٌ)، أو: (شَيْخٌ صالِحٌ) ولم يُضَفْ إلى (الحديث)، فإنَّ المراد صلاحيتُه في دِينْه، جَرْياً على عادة المحدِّثين في إطلاق الصلاحية حيث يريدون به الدِّين، أمَّا إذا أُضِيْفَ (صالحٌ) إلى (الحديث)، فإنَّ المراد به صلاحيةُ هذا الراوي في تحمُّل الحديث وأدائِه وكَتْب حديثِه والنظر فيه (انظر «فتح المغيث» ١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

قال الحافظُ أحمد بن سِنان: «كان عبدُ الرَّحمن بن مَهْديٍّ ربَّما جرى ذكرُ حديثِ الرجلِ فيه ضَعْفٌ، وهو رجُلٌ صدوقٌ، فيقولُ: رَجلٌ صالحُ الحديثِ» (الكفاية: ص ٤٠).

واستَعمل الإمامُ أحمد بن حنبل هذه العِبَارةَ فيمن هو دون الثِّقَةِ، ويُحتَجُّ به.

فقال ابنُ هانىء: سألتُه عن الأعمَش: هل هو حُجَّةٌ في الحديثِ؟ قال: «نَعَمْ»، قلتُ له: فأبو الزُّبير؟ قال: «نَعَم، هو حُجَّةٌ»، قلتُ: فيزيدُ التُّسْتَريُّ؟ قال: «نَعَم، هؤلاءِ نَحتَجُّ نحن بحديثِهم»، قلتُ: فابنُ إسحاقَ؟ قال: «وهو صالحُ الحديثِ، وأحْتَجُّ به أيضاً». (رسائل ابن هانىء النَّيسابوري: ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٣).

لكن رُبَّما كانت هذه عبارةَ تردُّدٍ: هل يُحتجُّ به أم لا؟ عند أبي حاتم الرَّازيِّ، فإنَّه قال في (بَشِير بن عُقْبةَ أبي عَقيلٍ الأزْديِّ): «صالحُ الحديثِ». فقال ابنُه: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: «صالحُ الحديثِ». (الجرح والتعديل: ١/ ١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)، مع أنَّ غيرَه يُطلِقُ توثيقَه كأحمد، وابن مَعينٍ.

بل رُبَّما كانت عنده دون دَرَجَة من يُحتَجُّ به، كما قال في (عُمَرَ بن رُوبَةَ التَّغْلبيِّ): «صالحُ الحديثِ»، فقال ابنُهُ: تقومُ به الحُجَّةُ؟ فقال: «لا، ولكنَّه صالحٌ». (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ١٠٨).

وقال في (موسى بن أبي عائشَةَ): «صالحُ الحديثِ»، فقال ابنُه: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: «يُكتَب حديثُه». (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ١٥٧).

وهذا يعني أنَّه (صالحُ الحديثِ). للاعتبارِ؛ أي: في الشَّواهدِ، والمتابعات.

هذا إنْ صَحَّ حَملُه على التردُّد، وإلَّا فهو عبارةُ تعديلٍ بلا تردُّدٍ، فتجري في حقِّ الرَّاوي منزلَةَ سائرِ ألفاظِ التَّعديلِ فيه، فإن كانت تلك العباراتُ قد صيَّرتْهُ إلى الاحتجاج أهمَلْنا أثرَ التَّردُّدِ في هذه العبارة، وإن كانت تَنْزِلُ به إلى الاعتبار كان مَحمَلُ هذه العبارةِ عليه صحيحاً أيضاً، فإنَّ من يُعتَبَرُ بحديثه فهو صالحُ الحديثِ كذلك.

كما قال أبو حاتم في (حَنَش بن المُعتَمِر الكِنَانيِّ): هو عندي صالحٌ»، فقالَ ابنُه: يُحتَجُّ بحديثِهِ؟ قالَ: «ليس أراهُم يَحتَجُّون بحديثه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٢٩١).

وقال يَزيدُ بنُ الهيثَم: قيل ليحيى (يعني: ابنَ معين) وأنا أسْمَعُ: (إسماعيلُ بنُ زَكريّا) روى حديثَ حُجَّةٍ عن عليٍّ في قصَّةِ صَدَقَةِ العَبَّاسِ؟

فقال: «ليس بشيءٍ، إسماعيلُ بن زكريا صالحُ الحديث»، قيل له؛ حجَّةٌ هو؟ قال: «الحُجَّةُ شيءٌ آخر». (تحرير علوم الحديث: ١/ ٥٨٦، نقلاً من كلام أبي زكريا: النص: ٣٥٨).

و يُعَدُّ هذا اللفظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، والذهبي، والعراقي، ومن الخامسة عند: ابن الصلاح، ومن السادسة: عند ابن حجر، والسُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

الصَّبِيُّ:

مَن ليس بِمُمَيِّزٍ، ولا ببالغٍ.

صَحَّ:

علامةُ التصحيح، تُوضَع في كتب المتقدِّمين فوق كلامٍ صحيحٍ معنىً وروايةً، وإزالةً للشَّكّ في صِحَّته أو الخلاف.

انظر «انتهى اللَّحَق» و«التصحيح» و«السَّقَط» و«اللَّحق» في حرفها.

صح:

رمْزٌ للانتقال من سندٍ إلى آخر، بدلاً من (ح).

قال ابنُ الصَّلاح: «وحسن إثبات (صح) هاهنا لئلا يُتَوهَّم أنَّ حديث هذا الإسناد سقطٌ، ولئلاَّ يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيُجْعَلا إسناداً واحداً». (علوم الحديث: ص: ١٩٥).

وقد كَتَب ذلك الحفَّاظُ: أبو عثمان الصَّابوني، وأبو مسلم اللَّيْثي البخاري، وأبو سعد الخَليلي وغيرُهم.

صَحَّ ورَجَعَ:

تُكْتَبُ بعد كتابة «اللَّحَق»: «صَحَّ»، انظر: «انتهىٰ اللَّحق» و«التصحيح» و«السَّقط»، و«اللَّحق» في حرفها.

الصَّحابَةُ:

لغةً: جمع «صحابيٌّ»، وهو مأخوذٌ من الصُّحْبَة ـ بضَمِّ الصَّاد المُهْمَلة ـ وصاحَبَهُ: عاشَرَه، والصاحبُ: المُعاشِرُ، وكلُّ ما لازَمَ شيئاً فقد استصحبه. («لسان العرب» والقاموس المحيط).

والأصل في هذا الإطلاقُ: لمن حَصَل له رؤيةٌ ومُجالسَةٌ. (المصباح المنير).

قال أبو بكر الباقِلاَّني: «لا خلافَ بين أهل اللغة: أنَّ (الصحابيَّ) مشتقٌّ من الصحبة، وأنَّه ليس بمشتقٍّ من قدرٍ منها مخصوصٌ، بل هو جارٍ على كلِّ من صَحِبَ غيرَه، قليلاً ـ كان ـ أو كثيراً، يقال: صَحِبْتُ فلاناً حَوْلاً، ودَهْرَاً، وسَنَةً، وشهراً، ويوماً، وساعةً، قال: وذلك يُوجِب في حكم اللغةِ إجراءها على من صَحِبَ النبيَّ ﷺ ساعةً من نهارٍ، هذا هو الأصلُ في اشتقاق الاسم. (انظر «الكفاية» ص: ٥١).

واصطلاحاً: هو من لَقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمناً به، وماتَ على الإسلام، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ في الأصَحِّ. (انظر «شرح النخبة» ١١١ و«علوم الحديث» ص: ٢٩٤).

هذا هو المُعْتَمَدُ في تعريف الصحابيِّ عند جُمهور المحدِّثين، وهناك تعريفاتٌ أخرى ضعيفةٌ شاذَّةٌ.

طبقات الصحابة:

١ ـ قومٌ تقدَّم إسلامُهم بمكَّة كالخلفاء الأربعة.

٢ ـ الصحابةُ الذين أسلموا قبل تشاوُرِ أهل مكَّة في دار النَّدْوَة.

٣ ـ مهاجرةُ الحَبَشة.

٤ ـ أصحاب العَقَبَة الأولى.

٥ ـ أصحاب العَقَبَةِ الثانية وهمُ من الأنصار.

٦ ـ أوَّلُ المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقُبَاء قبل أن يدخل المدينة.

٧ ـ أهل بَدرٍ.

٨ ـ الذين هاجروا بين بدر والحُدَيْبِيَة.

٩ ـ أهلُ بَيْعَة الرِّضوان في الحُدَيْبِيَة.

١٠ ـ من هاجر بين الحُدَيْبِيَة وفتح مكَّةَ، كخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص وأبي هريرة.

١١ ـ مسلمة الفتح، الذين أسلموا في فتح مكَّة.

١٢ ـ صِبْيانٌ وأطفالٌ رأوا النَّبي ﷺ يومَ الفتح وفي حِجَّة الوداع وغيرِهما. (انظر «الباعث الحثيث» ص: ١٧١ و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

أدلة عدالة الصحابة من الكتاب:

قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[الفتح: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ

ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[الأنفال: ٧٤].

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[الحشر: ٨ ـ ١٠].

وقال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[الفتح: ١٨].

أدِلَّةُ عدالة الصحابة من السُّنَّةِ:

في صحاح السُّنَّة أحاديثُ كثيرةٌ تشهد بفضل الصحابة جملةً وآحاداً، وفي أكثر الكتب كـ «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» و«السُّنن الأربعة» وغيرها أبواب خاصة في فضل الصحابة.

فمن ذلك:

عن أبي هُريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابي، فوَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أنَّ أحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ». (أخرجه مسلم في كتاب الفضائل برقم: ١٩٦٨).

وعن عبد الله بن مُغَفَّلٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الله الله في أصْحَابي، لا تَتَّخذُوْهُمْ غَرَضاً بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، ومَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، ومَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي وَمَنْ

آذَاني فَقَدْ آذَى اللهَ، ومَنْ آذى الله يُوشِكُ أنْ يَأْخُذَهُ» (أخرجه الترمذي في أبواب المناقب، باب في من سب أصحاب النبي ﷺ، برقم: ٣٨٦٢).

وعن أبي بُرْدَةَ عن أبيه رضي الله عنه قال: صَلَّيْنا الْمَغْرِبَ معَ رسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ جَلَسْنَا حَتَّى نُصَلِّيَ مَعَهُ الْعِشاءَ! قالَ: فَجَلَسْنَا، فَخَرَجَ عَلَيْنَا فقال: «ما زِلْتُمْ هاهُنَا»، قُلْنا: يَا رَسُولَ اللهِ صَلَّيْنَا مَعَكَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ قُلْنَا: نَجْلِسُ حَتَّى نصَلِّيَ مَعَكَ الْعِشَاءَ.

قال: «أَحْسَنْتُمْ» أَوْ «أَصَبْتُم».

قال: فَرَفَعَ رأسَهُ إلى السَّمَاءِ ـ وكان كثيراً مِمَّا يَرْفَعُ رأسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ـ فقال: «النُّجومُ أَمَنَةٌ للسَّمَاءِ، فإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومَ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابي فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتى أَصْحَابي مَا يُوعَدُونَ، وأَصْحَابي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي فإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ». (أخرجه مسلم في فضائل الصحابة برقم: ٢٥٣١، ٢٠٧).

أدلَّةُ عدالة الصحابة من الإجماع:

وفيه عِدَّةُ أمورٍ:

أولاً: أجمعت الأمةُ الإسلاميةُ على عدالة الصحابة رضو ان الله عليهم جميعاً.

ثانياً: خالفت بعضُ الفِرَقِ الضَّالَّةِ هذا الإجماعَ كالباطنية والخوارج، ولا يعتد بخلافهم فلا عبرةَ به.

ثالثاً: ما حَدَث بينهم من خلافٍ كان مبنياً على الاجتهاد، والمجتهدُ المصيبُ له أجرانِ، والمجتهد المخطىء له أجرٌ.

وأهلُ السُّنَّةِ يرون أنَّ علياً رضي الله عنه مجتهدٌ مُصِيبٌ، وأنَّ معاوية رضي الله عنه مجتهدٌ مخطىءٌ.

رابعاً: أنَّ الصحابة رضوان الله عليهم قد اجتمعتْ كَلِمَتُهم في عام الجماعة، حين تنازل الحسنُ بن عليٍّ رضي الله عنهما لمعاوية رضي الله عنه.

خامساً: لا يجوز لمسلمٍ يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمَّداً رسول الله ﷺ أن يَسُبَّ أصحابَ رسول الله ﷺ وليتذكر جهادَهم وصَبْرَهم وتضحيَتهم.

قال أبو زُرْعَةَ الرَّازي رحمه الله: «إذا رأيتَ الرجلَ ينتقص أحداً من أصحاب النبي ﷺ فاعْلَمْ أنه زِنْدِيْقٌ، وذلك أنَّ الرسول حقٌّ، والقرآن حقٌّ، وما جاء به حقٌّ، وإنما أدَّى ذلك كلَّه إلينا الصحابةُ رضوان الله عليهم، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليبطلوا الكتابَ والسُّنَّة، فالجَرْحُ بهم أولى. (انظر «الكفاية» ص: ١٢٠).

والصحابةُ الأجِلَّةُ، البُدُورُ الأدِلَّةُ، هم مُقْتَدانا في الدِّين بعدَ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام، فعلينا الاقتداءُ بهم، والتوقيرُ لهم، والاستمساكُ بهَدْيهم، قال الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بن مسعود رضي الله عنه:

«من كان منكم مُتأسِّياً فلْيتأَسَّ بأصحابِ محمَّدٍ ﷺ، فإنهم كانوا أبَرَّ هذه الأمَّةِ قُلوباً، وأعمَقَها عِلماً، وأقلَّها تكلُّفاً، وأقومَهَا هَدْياً وأحسَنَها حالاً، قَوْمٌ اختارَهم الله لِصُحبةِ نبيِّهِ ﷺ، وإقامةِ دينهِ، فاعْرِفوا لهم فَضْلَهم، واتَّبِعُوهم في آثارِهم، وتمسَّكوا بما استطعتم من أخلاقِهِم، وسيرهم، فإنَّهم كانوا على الهَدْيِ المستقيم».

وأورده ابنُ الأثير ـ رحمه الله تعالى ـ في «جامع الأصول» (١/ ٢٩٢) في «باب الاستمساك بالكتاب والسُّنَّة»، وقال: «وهذا حديثٌ وجدتُه في كتاب رَزين، ولم أجده في الأصول».

ولفظُه عنده: «من كان مُسْتَنّاً فليَسْتَنَّ بمن قد مات، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنةُ، أولئك أصحابُ محمد ﷺ، كانوا أفضلَ هذه الأمَّة، أبَرَّها قلوباً...».

وقد أشار الإمامُ ابنُ حَزْم إلى تعريف الصحابي، وفضلِ الصحابة، وما يجبُ علينا حِيالَهم، بأوجز عبارةٍ، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» (٥/ ٨٩) في (باب تسمية الصحابة الفقهاء)، وفي «الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل» (٤/ ٢٠١) في مبحث (شُنَع المعتزلة):

«فأمَّا الصحابةُ رضي الله عنهم، فهم كلُّ من جالَسَ النبيَّ ﷺ ولو ساعةً، وسَمِعَ منه ولو كلمةً فما فوقها، أو شاهدَ منه عليه السلام أمراً يَعِيه، ولم يكن من المنافقين الذين اتَّصَل نِفَاقُهم واشتَهَر حتى ماتوا على ذلك.

وكُلُّهم عَدْلٌ إمامٌ فاضلٌ رِضاً، فَرْضٌ علينا توقيرُهم وتعظيمُهم، وأن نستغفرَ لهم ونُحِبُّهم. وتَمْرةٌ يتصدَّقُ بها أحدُهم أفضَلُ من صدقةِ أَحَدِنا بما يَملِك، وجَلسةٌ من الواحِدِ منهم مع النبي ﷺ أفضَلُ من عبادةِ أحَدِنا دَهرَهُ كلَّه، ولو عُمِّر أُحدُنا الدهرَ كلَّهُ في طاعاتٍ متصلةٍ، ما وَازَى عَمَلَ امرِىءٍ صَحِبَ النبيَّ ﷺ ساعةً واحدةً فما فوقَها، قال رسولُ الله ﷺ: «دَعُوا لي أصحابي، فلو كان لأحدِكم مثلُ أُحُدٍ ذهباً فأنفَقَه في سبيل الله، ما بَلَغ مُدَّ أَحَدِهم ولا نَصِيفَه، فمتى يَطْمَعُ ذو عقلٍ أن يُدرِكَ أحَداً من الصحابة، مع هذا البَوْنِ الممتنعِ إدراكُهُ قطعاً». انتهى.

وقال الإمامُ تقيُّ الدين السُّبكيُّ رحمه الله تعالى: «أبو بكر، وعُمَرُ رضي الله عنهما بل وسَائرُ الصحابةِ لا يَصِلُ أَحَدٌ ممن بَعْدَهم إلى مرتبتهم» (انظر «شرح الإحياء» للزَّبيدي ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

قال الإمامُ ابن الجَوْزي رحمه الله تعالى: «إنَّ المعانيَ المستحسَنة تُحَبُّ أكثرَ من الصُّورَ، ولهذا نُحِبُّ أبا بكرٍ وعمرَ وعثمان وعلياً رضي الله عنهم لمَعَانِيهم لا لِصُوَرِهم». (انظر: «الأداب الشرعية» (لابن مفلح الحنبلي، ٢: ٢٠٤) وحاشية «صفحات من صبر العلماء» للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، ص: ٣٨ ـ ٣٩).

عَدَدُ الصحابة:

أولاً: عددُ الصحابة رضوان الله عليهم كثيرٌ.

قال كَعْبُ بن مالكٍ رضي الله عنه: «وأصحاب رسول الله ﷺ كثيرٌ لا يجمعهم كتابٌ حافظ».

ثانياً: تفرَّقوا في البلدان: الشام والعراق ومصر فصَعُبَ حصرُهم وَعدُّهم.

ثالثاً: هناك نصوصٌ تَدُلُّ على عددٍ تقريبيٍّ، مثل عدد الذين حَجُّوا معه ﷺ وأنهم حوالي تسعين ألفاً. قال أبو زُرْعَة رحمه الله: «قُبِضَ رسولُ الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة». («فتح المغيث» ٤/ ٣٩)، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٢٠).

علمُ الصحابةِ:

أوَّلاً: اختلف الصحابةُ ـ رضوان الله عليهم ـ في المدد الزمنية التي قضوها مع النبي ﷺ.

ثانياً: اختلفوا في الأخذ عن النبيِّ ﷺ حسب إمكاناتهم وقدراتهم.

ثالثاً: لم يستووا في العلم والتحصيل.

قال مسروقٌ رحمه الله: «جالستُ أصحابَ محمَّدٍ ﷺ فوجدتُهم

كالإخَّاذ ـ أي الغدير ـ فالإخَّاذُ يروي الرجلَ، والإخَّاذُ يروي الرَّجُلَين، والإخَّاذُ يروي المئةَ، والإخَّاذُ لو نزل به أهلُ الأرض لأَصْدَرَهم» (الطبقات الكبرى: لابن سعد ٢/ ١٠٤).

رابعاً: بيان الصحابة المُكثِرون من الرواية عن الرسول ﷺ.

أكثر الصحابة رواية عن الرسول عليه السلام سبعة، هم:

١ ـ **أبو هريرة**: عبد الرحمن بن صَخر الدَّوْسِي اليَمَاني رضي الله عنه، (المتوفى سنة ٥٩ هـ).

وعددُ ما رواه (٥٣٧٤) حديثاً.

٢ ـ **عبد الله بن عمر بن الخطَّاب**: رضي الله عنهما، (المتوفى سنة ٧٣ هـ).

وعددُ ما رواه (٢٦٣٠) حديثاً.

٣ ـ **أنس بن مالك رضي الله عنه** (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

وعددُ ما رواه (٢٢٨٦) حديثاً.

٤ ـ **عائشة بنت أبي بكْر الصِّدِّيق** أم المؤمنين رضي الله عنهما، المتوفاة سنة (٥٨ هـ)، وقيل سنة (٥٧ هـ).

وعدد ما روته: (٢٢١٠) حديثاً.

٥ ـ **عبد الله بن عبَّاس** بن عبد المطلب رضي الله عنهما، (المتوفى سنة ٦٨ هـ).

وعدد ما رواه: (١٦٦٠) حديثاً.

٦ ـ **جابر بن عبد الله الأنصاري** رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٧٨ هـ).

وعدد ما رواه (١٥٤٠) حديثاً.

٧ ـ **أبو سعيد الخُدْري**: سعد بن مالك بن سِنَان الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٤ هـ).

وعدد ما رواه: (١١٧٠) حديثاً.

آخر الصحابة موتاً:

آخر الصحابة موتاً على الإطلاق هو أبو الطفيل عامر بن وَاثِلَة اللَّيثي رضي الله عنه، توفي بمكة عام (١٠٠ هـ) (انظر «تدريب الراوي» ٢/٢٢٨).

كيف نعرف الصحابة:

يُعرف الصحابة بأحد الطرق الآتية:

١ ـ الخبر المتواتر (أبي بكر...).

٢ ـ الخبر المشهور (عُكَّاشة بن محصن...).

٣ ـ شهادة صحابي له بالصحبة. (شهادة أبي موسى لـ: حممة الدَّوْسِي بالصحبة).

٤ ـ إخباره عن نفسه أنه صحابيٌّ.

٥ ـ إخبار أحد التابعين بذلك.

أشهر المصنَّفات في الصحابة:

١ ـ «الاستيعاب في أسماء الأصحاب: للإمام الحافظ المحدِّث الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد البَرّ النَمَري (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

قصَد فيه إلى جمع ما تفرَّق في كتب الصحابة المدوَّنة من قبله، ذَكَر منها في مقدِّمته خمسَة عشر مرجِعاً، وأشا رإلى مراجع أخرى كثيرةٍ لم يذكرها، واقتصر في جمعه ذلك على النُّكَت التي هي البُغْيَةُ من المعرفة بهم. فلذلك سَمَّى كتابَه «الاستيعاب»، ورتَّبه على حروف المعجم.

لكن انْتُقِدَ عليه أنه فاته جمعٌ من الصحابة كثيرٌ، فإنَّ غاية ما جَمعه يبلغ ثلاثة آلاف وخمسمئة.

وأنَّه كما قال ابنُ الصَّلاح شانَه بذكر ما شَجَر بين الصحابة،

وحكايته فيه عن الأخباريِّين لا المحدِّثين. والمحدِّثون لا يرتاحون يروونه.

٢ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: للإمام المحدِّث الحافظ عِزِّ الدين علي بن محمد الجَزَري المعروف بابن الأثير (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ).

جَمَع في كتابه هذا بين الكتب التي هي غايةُ ما انتهى إليه الجَمْعُ في الصحابة حتى عهده، فاجتمع له من الصحابة (٧٥٠٠) وعُني بترتيبه على الأحرف ترتيباً أدَقَّ من كتاب «الاستيعاب» فجاء كتاباً عظيماً حافلاً. قال الحافظُ ابن حجر: «إلاَّ أنه تبع من قبله، فخلط من ليس صحابياً بهم، وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم». (انظر تقدمة «الإصابة» للحافظ ابن حجر).

٣ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للإمام الحافظ البحر الحُجة أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

جَمَع في كتابه ما كتبه السابقون، وأعاد النظرَ في مراجع الصحابة الأولى من كتب السُّنَّة وتاريخ الرواة والسِّيَرِ والمغازي، فاستخرج منها أسماءَ صحابةٍ فاتَتْ غيرَه.

وقد رتَّب الكتابَ على أحرف الهجاء، وقَسَّم كلَّ حرفٍ أربعة أقسام، عُني فيها بتمييز من ثبت لقاؤه للنبي ﷺ ممَّن لم يثبت، ونبَّه فيه على ما ذكر في الكتب السابقة على سبيل الوهم والغلط، وهذا زُبْدَةٌ ما يمخضه من هذا الفنِّ اللَّبيبُ الماهرُ، وقد وقع فيه التنبيهُ على عجائب يستغرب وقوع مثلها.

٤ ـ **حياة الصحابة**: للعلاَّمة الداعية المحدِّث الشيخ محمد يوسف الكَانْدَهْلَوي الهندي (المتوفى سنة ١٣٨٣) تغمَّده الله برحمته.

وهو كتابٌ بديعٌ جدّاً في هذا الفَنِّ، تناول فيه سيرَة الصحابة

ـ رضي الله عنهم ـ من حيث كَوْنِهم أمثلةً عليا في تطبيق هذا الدِّين، ومن حيث كَوْنِهم قدوةً تُحْتَذَى في العلم والعمل والتُّقَى والوَرَع، فجمع فيه أخبارَهم مرتَّبةً على الأبواب لا الأسماء. مثل «بَاب تحمُّل الشدائد في الله»، «باب الهجرة»، باب الجهاد» وهكذا... والكتابُ بهذا عُدَّةٌ هامَّةٌ، وسلاحٌ ماضٍ للداعية لا يستغنى عنه. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٢٧ ـ ١٢٨).

كتبٌ ومصنَّفات متعلِّقة بالصحابة:

١ ـ **معرفة مَنْ نَزَلَ مِنَ الصَّحابَة سائر البُلدان**: للحافظ الثقة، أبي الحسن، علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي البَصْري، المعروف بابن المديني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ). ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧) وقال: «في خمسة أجزاء لطيفة».

٢ ـ **تسمية من رُوِيَ عنه من أولاد العشرة وغيرهم مِن أصحاب النبي ﷺ، لابن المديني أيضاً**: مخطوطٌ.

٣ ـ **أسماء الصحابة**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَة الجُعْفِي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، مخطوطٌ.

٤ ـ **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عبد الله ابن عبد الرحيّم بن سعيد البَرْقي (المتوفىٰ سنة ٢٧٠ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧ ـ ١٢٨).

٥ ـ **عددُ ما لكلِّ واحدٍ من الصحابة من الحديث**: لِبَقِيِّ بن مَخْلَد (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ): مخطوطٌ.

٦ ـ **تسمية أصحاب رسول الله ﷺ**: للإمام أبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٧ ـ **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي محمد، عبد الله بن محمد بن

عيسى المَرْوَزي المعروف بعَبْدان (المتوفىٰ سنة ٢٩٣ هـ). ذكر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦).

٨ ـ **تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة ومن بعدهم مِن أهل المدينة**: للإمام أبي عبد الرحمن احمد بن علي بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ)، طُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السامرائي بالمكتبة السلفية، بالمدينة المنورة عام ١٣٨٩ هـ.

٩ ـ **معرفة الصحابة**: لأبي منصور، محمد بن سَعْد البَاوَرْدي، وهو منسوب إلىٰ «باوَرْد» ويُقال: «أَبِيوَرْد» بلدة بخرسان بين «سَرَخْس» و«نسا»، وهو من شيوخ أبي عبد الله محمد بن يحيىٰ بن مَنْدَه الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٨).

١٠ ـ **معجم الصحابة**: للحافظ عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان، أبي القاسم البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ)، مخطوطٌ.

١١ ـ **معجم ابن قانع**: للحافظ القاضي أبي الحسين، عبد الباقي بن قَانِع بن مَرْزوق بن واثق الأموي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ). ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧). مخطوطٌ.

١٢ ـ **الحروف**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكن البغدادي المصري (المتوفىٰ سنة ٣٥٣ هـ). ذكره الكَّتاني في «الرسالة المستطرفة، (ص: ١٢٧).

١٣ ـ **تاريخ الصحابة الذين رُوِيَ عنهم الأخبار**: للحافظ أبي حاتم، محمد بن حِبَّان البستي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ)، طُبع بتحقيق بوران الضَّناوي، بدار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ).

١٤ ـ **أسماء مَن يُعْرَف بِكُنْيَتِهِ مِن أصحاب رسول الله ﷺ**، لأبي

الفتح الأزدي: محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي. (ت٣٧٤ هـ) طُبع بتحقيق إقبال أحمد بن محمد إسحاق بسكوهري بالدَّار السَّلفية في الهند، عام ١٤١٠ هـ.

١٥ ـ **تسمية مَنْ وَافَق اسمُه اسمَ أبيه من الصحابة والتابعين ومَن بَعْدَهُم مِن المحدّثين**: لأبي الفتح الأَزْدي أيضاً، مخطوطٌ.

١٦ ـ **تسمية مَن يُرْوَىٰ عنه الحديث من الصحابة والتابعين ممَّن لا أخَ لاسمه في الحديث يُوافقِ اسمُه علىٰ حروف المعجم**: لأبي الفتح الأزدي أيضاً. مخطوطٌ.

١٧ ـ **معرفة الصَّحابة**: لأبي أحمد العَسْكَري، الحسن بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٣٨٢ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٦): «وهو مُرَتّب علىٰ القبائل».

١٨ ـ **أسماء الصَّحابة التي اتَّفق فيها البخاري، ومسلم، وما انفرد به كل منهما**: للحافظ، أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي. للدارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) مخطوطٌ.

١٩ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن إسحاق الإصبهاني المعروف بابن شاهين (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧).

٢٠ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن إسحاق الإصبهاني المعروف بابن مَنْدَه (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧): «وهو كبيرٌ جليلٌ، قال ابن عساكر: وله فيه أوهامٌ كثيرةٌ، والذَّيل الكبير عليه أو علىٰ أبي نُعَيم لأبي موسىٰ المَدِيني».

٢١ ـ **معرفة الصَّحابة**: للحافظ أحمد بن عبد الله أبي نُعَيْم

الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حلية الأولياء». طُبع بتحقيق محمد راضي حاج عثمان بمكتبة الدار في بالمدينة المنورة.

٢٢ ـ **معرفة الصحابة**: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز النَسَفِي المُسْتَغْفِري (المتوفىٰ سنة ٤٣٢ هـ). ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة»(ص: ١٢٦).

٢٣ ـ **أسماء الصحابة الرُّواة، وما لكلٍّ واحدٍ من العَدَد**: لأبي محمد، علي بن أحمد بن عبد الله القرطبي الأندلسي الظاهري المعروف بابن حزم (المتوفىٰ سنة ٤٥٦ هـ) وهو ترتيبٌ لكتاب «عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث»لبقي بن مَخْلَد الأندلسي (ت٢٧٦ هـ). طُبع بتحقيق سيّد كسروي حسن، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤١٢ هـ.

٢٥ ـ **مختصر الإشبيلي من كتاب «اقتباس الأنوار للرشاطي»**، للإشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٨٠ هـ) مخطوطٌ.

٢٦ ـ **الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البَرّ»**، لأبي إسحاق ابن الأمين. ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ٢٠٣) فقال: «مِن مُعاصري صاحب الذيل بعدن».

٢٧ ـ **الذَّيل علىٰ «الاستيعاب لابن عبد البَرّ»**: لأبي بكر محمد بن أبي القاسم خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥٢٩ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٣): «وهو ذيل حافلٌ، ذكر فيه أنَّ ابن عبد البَرّ ذكر في كتابه من الصحابة ثلاثة آلاف وخمسمئة، يعني ممَّن ذكره باسمه أو كنيته أو حَصَلَ له فيه وَهْمٌ، وأنّه استدرك فيه عليه مِمّن هو علىٰ شرطه قريباً مِمّن ذكره، وابن فتحون هـٰذا من شيوخ عياض، قال في «فهرسته»:

أجازني كتابَيْه المؤلَّفَيْن على كتاب الصحابة لأبي عمر ابن عبد البَرّ؛ كتاب «التنبيه»، وكتاب «الذيل» انتهى.

٢٨ ـ **التنبيه على النَّقص في الأصحاب الواقع في كتاب «الاستيعاب لابن عبد البرّ»**: لابن فتحون أيضاً. ذكره الكتَّاني، راجع الكتاب السابق.

٢٩ ـ **اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار**: لأبي محمد عبد الله بن علي الرُّشاطي (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ).

٣٠ ـ **الارتجال في أسماء الرِّجال، أو ذيل «الاستيعاب لابن عبد البرّ»**: لأبي الحجَّاج، يوسف بن محمد بن مقلّد الجماهري التِّنُّوخي الشافعي المعروف بابن الدَّوانيقي (المتوفى سنة ٥٥٨ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ٢٠٤): «استدرك فيه على مالم يُذكَر في «الاستيعاب»). وهو مخطوطٌ.

٣١ ـ **ذيل «معرفة الصحابة لابن مَنْدَه»**: للحافظ محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر بن عمر الأصبهاني الشافعي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ). ذكره الذهبي في مقدمة «تجريد أسماء الصحابة»وفي السِّير (٢١/ ١٥٤) وقال (جَمَع فأوعى) ويسمِّيه الزركلي في «الأعلام» (٦/ ٣١٣) «تتمة معرفة الصحابة»، ويسمِّيه الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٧): «الذيل الكبير».

٣٢ ـ **ذيل «الاستيعاب لابن عبد البرّ»**: لأبي القاسِم، محمد بن عبد الواحد بن محمد بن إبراهيم الباهلي الغَرْناطي المَلَّاحي الأندلسي (المتوفى سنة ٦١٩ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠٤).

٣٣ ـ **الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار**: لأبي محمد،

عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الموفَّق المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦٢٠ هـ). طُبع بتحقيق علي نويهض، بدار الفكر في بيروت، عام ١٣٩٢ هـ.

٣٤ ـ **روضة الأحباب في مختصر «الاستيعاب لابن عبد البرّ»**: الأذرعي لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن إبراهيم المالكي. ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٨١).

٣٥ ـ **مختصر أسد الغابة**: للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الحَوْرَاني ثم الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٧٦ هـ). ذكره النَّووي في كتابه «التقريب» في النوع (٣٩): معرفة الصحابة، فذكر من أَلَّف فيهم وقال: «وقد جمع الشيخ عز الدين ابن الأثير الجَزَري في الصحابة كتاباً حسناً جمع كتباً كثيرة، وضَبَط وحَقَّق أشياءَ حسنةً وقد اختصرتُه بحمد الله» وهو مخطوطٌ.

٣٦ ـ **مختصر «أسد الغابة لابن الأثير**: لمحمد بن محمد بن علي النَّحوي اللُّغَوي والكاشَفْري (المتوفىٰ سنة ٧٠٥ هـ)، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٢).

٣٧ ـ **تجريد أسماء الصحابة تلخيص أُسْد الغابة**: : للحافظ الشمس محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الذّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). طُبع بدائرة المعارف النظامية في حَيْدَرْ آباد(الدَّكَن) في الهند، عام ١٣١٥ هـ.

٣٨ ـ **أعلام الإصابة بأعلام الصحابة**: للشمس محمد بن يعقوب بن محمد بن أحمد الخليلي (المتوفىٰ سنة ٧٩٧ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٢٠٣): «مختصر من «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البرّ (ت٤٦٣ هـ)». وهو مخطوطٌ.

٤٠ ـ **عين الإصابة في معرفة الصَّحابة**: للحافظ جلال الدين أبي

الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). اختصر به «الإصابة» لابن حجر العسقلاني. وقد اختصر مجهولٌ من أعيان القرن ١٣ هـ كتابَ السيوطي وسَمَّاه: «**مختصر الإصابة بأعلام الصحابة**»، هو مخطوطٌ.

٤١ ـ **مختصر «الاستيعاب في الآل والأصحاب لابن عبد البَرّ»**: لزين الدين محمد «عبد الرؤوف» ابن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المُنَاوىٰ المصري (المتوفىٰ سنة ١٠٣١ هـ). مخطوطٌ.

٤٢ ـ **الشُّموس المضيَّة في ذكر أصحاب خير البَرِيَّة**: لمحمد بن محمد بن محمد بن علي الطرابلسي للسَّنْدَرُوْسي، وهو تلخيصٌ مختصرٌ لكتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر. مخطوطٌ.

الصَّحَابِيُّ:

انظر «الصَّحابة».

الصِّحَاحُ:

هو اصطلاحُ الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء البَغوي (المتوفى سنة ٥١٦ هـ)، والذي اصطلحه في كتابه «مصابيح السُّنَن» على تقسيم أحاديث كلِّ بابٍ من أبواب الكتاب إلى قسمَيْن، هما «الصِّحاح» و«الحِسَان».

وأراد بـ«الصِّحَاح» ما رُوِيَ في الصحيحين أو أحدهما.

وأراد به «الحِسَان» ما أورده أبو داود، والترمذي، والنَّسائي، أو أحدُهم.

الصِّحَاحُ:

وهي الكتبُ التي التزم أصحابُها فيها الصحَّةَ، وهي كثيرةٌ، ولكن

لم يستقم هـٰذا بحسب واقع الحال إلاّ للشَّيخين البخاري ومسلم، وأمَّا سِوَاهُما فقد وقع في تصانيفهم الحَسَنُ والضعيفُ، ومن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ صحيح البخاري: واسمه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفي البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ). وهو أول ما صُنِّف في الحديث الصحيح، صَنَّفه علىٰ أبواب الفقه، وافتنّ البخاري في الصناعة الحديثية، وفي الترجمة للأبواب، كما أحسن الاستنباطات الكثيرة والفوائد الجليلة وغير ذلك مما يَدُلُّ علىٰ غزارة علمه، وعُمْقِ فهمه، هـٰذا إلىٰ جانب تحرِّيه في الرجال والأسانيد، وبهـٰذا احتلَّ «صحيح البخاري» المكان الأول بعد القرآن الكريم، فعكف الناس علىٰ دراسته وحفظه، كما اشتغل كثيرٌ من الأئمة في شرحه وبيان ما تضمَّنه من علومٍ وفوائدَ، فكان كتابُ البخاري محلَّ حفظ وعناية ودراسة وتقدير الأمة الإسلامية علىٰ مَرِّ الزَّمان. طُبع طبعات كثيرة جداً، أقدمها في بُومبي بالهند عام ١٢٦٩ هـ، وأصحّ طبعاته «الطبعة السلطانية» التي طُبعت بأمر من السُلطان عبد الحميد (المتوفىٰ سنة ١٣٣٦ هـ) رحمه الله، وتصحيح شيخ الأزهر حَسُّونة النّواوي (المتوفىٰ سنة ١٣٤٣ هـ)، بمطبعة مصر الأميرية عام ١٣١٣ هـ.

٢ ـ صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القشيري النَّيسابوري (ت ٢٦١ هـ). صَنَّف الإمامُ مسلم صحيحَه علىٰ أبواب الفقه وقد اختار أحاديث كتابه من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة، وتحرَّىٰ في الرجال والمتون، وجمع طرق الحديث الواحد في مكانٍ واحدٍ من كتابه مما يسهل الرجوع إليها واستنباط الأحكام منها. وقد احتلَّ «صحيح مسلم» المنزلة الثانية بعد «صحيح البخاري»، وأجمع العلماء علىٰ أنَّ جميع ما في الصحيحين من المتصل المرفوع صحيح

بالقطع، وأنهما أصَحُّ كتب الحديث. طُبع «صحيح مسلم» أكثر من مرَّةٍ، ومن أحسن الطبعات طبعةُ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في خمس مجلَّدات، خَصَّص الخامس منها لفهارس الكتاب، حيث سهل تناوله والرجوع إليه.

٣ ـ **صحيح ابن خُزَيْمَة**: للإمام أبي بكر، محمد بن إسحاق ابن خُزَيْمَة بن المُغيرة النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١١ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١) (قد قيل: إنَّ أصَحَّ مَن صَنَّف في الصحيح بعد الشيخين: ابنُ خُزَيْمَة، فابنُ حِبّان». ولم يصلنا كاملاً، وقد طُبع ما وصلنا منه وهو من أوله إلىٰ أوائل كتاب الحج بتحقيق الدكتور مصطفىٰ الأعظمي، طُبع بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٩١ هـ.

٤ ـ **صحيح ابن حِبَّان أو «التقاسيم والأنواع»**: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن معاذ التَّميمي الدَّارِمي البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، أحد كبار الحفَّاظ، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٠): «وترتيبه مُخترعٌ ليس علىٰ الأبواب ولا علىٰ المسانيد، والكشف منه عَسِرٌ جداً. وقد رَتَّبه بعض المتأخِّرين علىٰ الأبواب ترتيباً حسناً، وهو الأمير علاء الدين أبو الحسن، علي بن بَلْبان بن عبد الله الفارسي الفقيه النحوي (ت ٧٣٩ هـ) وسَمَّاه: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» كما أنه رتَّب «معجم الطبراني الكبير» علىٰ الأبواب أيضاً. و«صحيح ابن حبان» هٰذا موجودٌ الآن بتمامه بخلاف «صحيح ابن خُزَيْمَة» فقد عُدِمَ أكثره، كما قاله السَّخاوي، وقد قيل: إنَّ أصحّ من صنّف في الصحيح بعد الشيخين: ابنُ خزيمة، فابنُ حِبّان». طُبع هذا الكتاب من «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» المجلد الأول بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، بدار

المعارف في القاهرة عام ١٣٧٢ هـ وطُبع منه ثلاثة أجزاء بتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السَّلفية في المدينة المنوَّرة عام ١٣٩٠ هـ، وطُبع كاملاً بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، بمؤسَّسة الرسالة، في بيروت عام ١٤٠٢ هـ، وطُبع بتحقيق كمال الحوت، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

٥ ـ **صحيح ابن السَّكَن**: للحافظ أبي علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكَن البغدادي المصري (المتوفى سنة ٣٥٣ هـ)، قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص ٢٥: «ويُسَمَّىٰ بـ«الصحيح المنتقىٰ» وبـ«السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ»: لكنه كتابٌ محذوفُ الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يُحْتاج إليه من الأحكام، ضَمَّنَهُ ما صَحَّ عنده من السنن المأثورة. قال: وما ذكرتُه في كتابي هٰذا مُجْمَلاً فهو ممّا أجمعوا علىٰ صحّته، وما ذكرته بعد ذلك مما يختاره أحدٌ من الأئمة الذين سمَّيتُهم، فقد بَيَّنتُ حُجَّته في قبول ما ذكره ونَسَبْتُه إلىٰ اختياره دون غيره، وما ذكرتُه مما ينفرد به أَحَدٌ من أهل النقل للحديث فقد بَيَّنْتُ علتَه، ودَلَلْتُ علىٰ انفراده دون غيره». (انظر: «شفاء السقام» للتقي السبكي).

٦ ـ **صحيح الإسماعيلي**: للإمام أبي بكر أحمد بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني (المتوفي سنة ٣٧١ هـ).

٧ ـ **صحيح أبي عَوَانة**: للإمام يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ).

٨ ـ **صحيح الحاكم النيسابوري**: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

٩ ـ **المنتقىٰ، لابن الجارُوْد** (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، أي «المنتقىٰ المختار من السُّنن المُسْنَدَة عن رسول الله ﷺ في الأحكام»، للحافظ أبي محمد، عبد الله بن علي ابن الجارود النَّيسابوري الحافظ

المجاور بمكّة (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ). قال الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٥): «وهو كالمستخرج علىٰ «صحيح ابن خزيمة» في مجلَّدٍ لطيفٍ، وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمئة، وتُتُبِّعَتْ فَلَمْ يَنْفَرِدْ عن الشيخين مِنها إلاّ بِيَسِيرٍ. وله شرح يُسَمَّىٰ بـ«المُرتَقَىٰ في شرح المُنْتَقَىٰ» لأبي عمرو الأندلسي». طُبع بتحقيق عبد الله هاشم يماني بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة، عام ١٣٨٣ هـ وطُبع بتحقيق عبد الله عمر البارودي بمؤسَّسة الكتب الثقافية، في بيروت عام ١٤٠٨ هـ.

١٠ ـ **المنتقىٰ**: للحافظ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرْطُبي المالكي (المتوفى سنة ٣٤٠هـ)، قال الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٥): (وهو علىٰ نحو كتاب «المنتقىٰ» لابن الجارود، وكان قد فاته السَّماعُ منه، ووجده قد ماتَ، فألفه علىٰ أبواب كتابه بأحاديث خرَّجها عن شيوخه، قال أبو محمد ابن حَزْم: وهو خيرٌ انتقاءً منه».

١١ ـ **الأحاديث المُختارة ممّا ليس في الصحيحين أو أحدهما**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الله الرحمٰن السَّعْدي الدمشقي الصالحي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ). قال الكَتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٤) «وهو مُرتَّبٌ علىٰ المسانيد، علىٰ حروف المعجم، لا علىٰ الأبواب، في ستة وثمانين جزءاً، ولم يُكمل، التزم فيه الصحَّة، وذكر فيه أحاديثَ لم يُسْبَق إلىٰ تصحيحها، وقد سُلِّم له فيه إلاّ أحاديث يَسيرةٌ جداً تعُقِّبَتْ عليه، وذكر الزَّركشي في تخريج الرافعي: أنَّ تصحيحه أعلى مزيَّةً من تصحيح الحاكم، وأنه قريبٌ من تصحيح الترمذي وابن حِبّان. وذكر ابنُ عبد الهادي في «الصارم المُنْكِي» نحوه وزاد: فإنّ الغَلَط فيه قليلٌ، ليس هو مثل «صحيح الحاكم» فإنَّ فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذبٌ

موضوعةٌ، فلهٰذا انحطَّت درجته عن درجة غيره». وسيأتي أنَّ عُذْر الحاكم في ذلك هو وفاته قبل تبييض كتابه، فبقي كتابه مسوَّدةً بحاجةٍ إلىٰ تنقيح. وقد طُبع «الأحاديث المختارة» بتحقيق الشيخ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، بمكتبة النهضة في مكة المكرّمة عام ١٤١٤ ـ ١٤١٦ هـ. وحقَّقه مجموعةٌ من طلّاب جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض بالسعودية كرسائل جامعية عام ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨ هـ.

١٢ ـ **صحيح ابن الشَّرقي**: للحافظ أبي حامد، أحمدبن محمد بن الحسن النَّيسابوري الشافعي من تلاميذ مسلم (المتوفى سنة ٣٢٥ هـ)، ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» والتاج السُّبكي في «طبقات الشافعية» وعبارته: «صَنَّف الصحيح وحجّ مرات» قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٤): وهو غير مشهور، وربّما يكون مخرَّجاً علىٰ «صحيح مسلم».

١٣ ـ **الإلزامات**: لأمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقطني البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، صاحب «السنن» و «العلل» وغيرهما، قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ٢٣): «وهو أيضاً كالمستدرك علىٰ الصحيحين، جمع فيه ما وجده علىٰ شرطهما من الأحاديث وليس بمذكور في كتابَيْهما، وألْزَمَهما ذكره، وهو مرتبٌ علىٰ المسانيد، في مجلَّدٍ لطيفٍ». طُبع بتحقيق الشيخ أبي عبد الرحمٰن، مُقْبِل بن هادي الوادعي، بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٩ هـ.

الصِّحَاحُ السِّتَّةُ:

لقد اشتهر هذا الاصطلاحُ على لسان الكُتَّاب، والمقصود عندهم الكتب التَّالية:

١ ـ **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه** وأيامه (المعروف بـ: «صحيح البخاري») للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة الجُعْفي البخاري، أبي عبد الله (المتوفىٰ سنة: ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ** (المعروف بـ: «صحيح مسلم»): للإمام مسلم بن الحجَّاج بن مسلم بن وَرْد بن كوشاذ القُشَيري النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة: ٢٦١ هـ).

٣ ـ **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ** ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل (المعروف بـ: «جامع الترمذي»): للإمام محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن موسىٰ بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمي الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ)

٤ ـ **كتاب السنن، المعروف بـ: «سنن أبي داود»**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن شَدَّاد بن عمرو بن عامر السِّجِسْتاني (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

٥ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمٰن، أحمد بن علي بن سِنَان بن زكريا بن دينار النَّسائي (المتوفىٰ سنة: ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجه الرَّبْعِي القزويني (المتوفىٰ سنة: ٢٧٥ هـ).

ولكن هذا الإطلاق ليس بصحيح، فإنَّ هؤلاء الأئمَّة غير الشيخين ـ لم يَشترِطوا صحةَ الأحاديث التي في كُتبهم، وهي وإن كان أكثرُ

ما فيها من الصحيح الثابت؛ إلاَّ أنها تَشتمل على (الحديث الحسن) و(الضعيف) بأنواع مختلفةٍ من الضَّعْف لذا كان المحدِّثون يُسَمّون هذه المجموعةَ بـ «الأصول السِّتَّة».

وأوَّل من أضاف إلى هذه الأصول «سننَ ابن ماجه» هو أبو الفضل محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ)، وكان من المعروف قبله الاصطلاح بالأصول الخمسة، وصنَّف كتاباً باسم: «شروط الأئمة الستة»، وتتابع أصحابُ الأطراف والرجال، فألَّف الحافظ عبد الغني المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٠٠ هـ) «الكمال في أسماء الرجال» لرجال الكتب الستة، وهذَّبه الحافظُ المِزِّي (المتوفى سنة ٧٤٢ هـ)، وسمَّاه: «تهذيبَ الكمال» ثم توالى التصنيفُ عليه.

وقد عدل ابنُ طاهر في ضَمِّ «موطأ مالك» إلى الأصول الستة لكون زياداتِ الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جداً، بخلاف «سنن ابن ماجه» فإنَّ زياداته أضعاف زيادات «الموطأ»، فأرادوا ضَمَّ كتاب إلى الخمسة لتكثير الأحاديث المرفوعة. (النكت على ابن الصلاح: ١/ ٤٨٧).

لأن الأصول المعروفة قبل ابن طاهر هي الخمسة، والنَّووي رحمه الله ـ وإن تأخَّرت وفاتُه إلى (٦٧٦ هـ) لم يذكر في كتابه «التقريب والتيسير لمعرفة سُنن البشير والنذير» الذي شرحه السُّيوطي (٩١١ هـ) باسم: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» إلا الاصطلاحُ بالأصول الخمسة، فتعقَّبه السيوطيُّ قائلاً: «لم يدخل المصنِّفُ (يعني النَّووي) «سُنَن ابن ماجه» في الأصول، وقد اشتهر في عصر المصنِّف وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها». (تدريب الراوي: ١/ ١٠٢).

إلا أنَّ الحافظ ابن الأثير الجَزَري (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) وضع «موطأ مالك» مكانَ «ابن ماجه» في كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ» ولكن لم يُتابع عليه.

يقول الإمام أبو الحسن النَّدوي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد ظَلَّتْ هذه الكتبُ السِّتَّةُ ـ ولا تزال ـ مصدراً من مصادر الإصلاح والتجديد، والتفكير الإسلامي الصحيح في الأمة الإسلامية. تلقَّى منه المصلحون في عصورهم العلمَ الدينيَّ الصحيحَ، والفكرَ الإسلاميَّ النقيَّ، واحْتَجُّوا بأحاديثه، واستندوا إليها في دعوتهم إلى الدِّين والإصلاح، وفي محاربتهم للبِدَع والفِتَن والفساد، ولا يستغني عن هذا المصدر كلُّ من يريد إرجاعَ المسلمين في عصره إلى الدِّين الخالص والإسلام الكامل، ويريد أن يُوجِد صلةً بينهم وبين الحياة النبوية والأسرة الكاملة، وكلُّ من تُلجِئه الحاجةُ وتطوُّراتُ العصر إلى استنباط الأحكام الجديدة. (انظر «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» ١/ ١٤٤).

صَحَّحَه الحاكمُ ووَافقَه الذَّهَبِيُّ:

نجد كثيراً هذه العبارةَ في الكُتُبِ الحديثية المحقَّقَةِ، وهي تعني أن الحافظَ الذهبيَّ وافق على تصحيح الحاكم الأحاديث في «المستدرك» حين يقول تعقيباً على كلام الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يُخرجاه». بقوله: «على شَرْطِهما». وفي الحقيقة هذا من الذهبيِّ ليس موافقةً ولا مُخالفةً، وإنَّما هو سكوتٌ، فلا يَصْلُح أن يُضاف إليه القولُ بالموافقةِ ـ كما بدأ يفعل الكثيرُ من المتعالمين والمتطفِّلين على تحقيق كتب الحديث ـ فيقال في الحديث: «صَحَّحه الحاكمُ ووافقه الذهبيُّ».

إنَّما الصَّوابُ: «صَحَّحه الحاكمُ وسَكَت عنه الذهبيُّ»؛ لأن الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ لم يبيِّن أنَّ سكوته دالٌّ على الموافقة، فليتنبه إلى ذلك.

الصَّحِيحُ:

لغةً: الصحيحُ، ضدَّ السَّقيم، وهو البريءُ من كلِّ عَيْبٍ ورَيْبٍ. وأرضٌ صحيحةٌ: لا وَبَاءَ فيه، ولا تَكْثُر فيها العِلَلُ والأسقامُ.

والصحيحُ من الشِّعْرِ: ما سَلِمَ من النَّقْصِ، والصحيحُ من الأقوال: ما يُعْتَمَدُ عليه. (لسان العرب).

وهو حقيقةٌ في الأجسام، أمَّا في الحديثِ وسائرِ المعاني فمجازٌ من باب الاستعارة التبعية. (فتح المغيث: ١/ ١٥).

واصطلاحاً: ولـ: «الصحيح» تعريفاتٌ عديدةٌ، فمن أشهرها:

قال الإمام ابنُ الصَّلاح:

١ ـ وهو الحديثُ المُسْنَدُ الذي يَتَّصِلُ إسنادُه بنقل العَدْلِ الضَّابط عن العَدْلِ الضَّابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً، ولا مُعَلَّلاً. (انظر «علوم الحديث» ص١١ ـ ١٢).

٢ ـ وقال الإمام أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري: «وصِفةُ (الحديث الصحيح) أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابيٌّ زائلٌ عنه اسمُ الجهالةِ، وهو أن يروي عنه تابِعيَّان عَدْلان، ثم يتداوله أهلُ الحديثِ بالقبول إلى وقتنا هذا كالشَّهادة على الشَّهادة. (معرفة علوم الحديث ص: ٧٧).

٣ ـ وقال الخطَّابي: «بأنَّه ما اتَّصَلَ إسنادُه، وعُدِّلَتْ نقَلَتُه». (فتح المغيث: ١/ ٦٤).

شرح التعريف:

اشتمل التعريفُ السابقُ على أمورٍ يجب توفُّرُها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمورُ هي:

١ ـ اتصالُ السند: ومعناه أنَّ كلَّ راوٍ من رواته قد أخذه مباشرةً عمَّن فوقه من أوَّلِ السند إلى منتهاه.

٢ ـ عدالة الرُّواة: أي أنَّ كلَّ راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غيرَ فاسقٍ وغيرَ مَخْرومِ المروءة.

٣ ـ ضبط الرواة: أي أنَّ كلَّ راوٍ من رواته كان تامَّ الضَّبْطِ. إمَّا ضَبْطَ صَدْرٍ، أو ضَبْطَ كتابٍ.

٤ ـ عَدَمُ الشُّذوذ: أي أنْ لا يكون الحديثُ شاذاً. والشُّذوذ: هو مخالفة الثقةِ لمن هو أَوْثَقُ منه.

٥ ـ عَدَمُ العِلَّةِ: أي أن لا يكون الحديثُ معلولاً، والعِلَّةُ سببٌ غامضٌ خَفِيٌّ يَقْدَحُ في صحة الحديث، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منه.

شروطه:

يتبيَّن من شرح هذا التعريف أنَّ شروط الصحيح التي يجب توفُّرها حتى يكون الحديثُ صحيحاً خمسةٌ، وهي:

١ ـ اتصالُ السند.

٢ ـ عدالةُ الرُّواة.

٣ ـ ضَبْطُ الرُّواة.

٤ ـ عَدَمُ العِلَّة.

٥ ـ عَدَمُ الشُّذوذ.

فإذا اخْتَلَّ شرطٌ واحدٌ من هذه الشروط الخمسة فلا يُسَمَّى الحديثُ حينئذ صحيحاً.

مثاله:

ما أخرجه البخاريُّ في صحيحه قال: «حَدَّثنا عبْد الله بن يوسف: قال: أَخْبَرَنا مَالكٌ عن ابن شهاب، عن محمَّد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قرأ في المغرب بالطُّور». (أخرجه في كتاب الأذان).

فهذا الحديثُ صحيحٌ؛ لأن:

أ ـ سندَه مُتَّصِلٌ: إذ إنَّ كلَّ راوٍ من رواته سمعه من شيخه.

وأمَّا عنعنةُ مالكٍ، وابنِ شهابٍ، وابن جُبَيْرٍ فمحمولةٌ على الاتصال؛ لأنهم غير مُدَلِّسِيْنَ.

ب ـ ولأن رواته عدولٌ ضابطون. وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل:

١ ـ عبد الله بن يوسف: ثقةٌ مُتْقِنٌ.

٢ ـ مالكُ بن أنس: إمامٌ حافظٌ.

٣ ـ ابن شهاب الزهري: فقيهٌ حافظٌ مُتَّفَقٌ على جلالته وإتقانه.

٤ ـ محمَّد بن جُبَيْر: ثقةٌ.

٥ ـ جُبَيْر بن مُطْعِم: صحابيٌّ.

٦ ـ ولأنه ليس فيه عِلَّةٌ من العِلَل.

حكمه:

وجوبُ العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يُعْتَدُّ به من الأصوليِّين والفقهاء، فهو حُجَّةٌ من حُجَج الشَّرْع، لا يَسَعُ المسلمَ تركُ العملِ به.

(انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٣٤ ـ ٣٦).

مصادرُ الحديثِ الصحيح:

مصادرُ الحديثِ النَّبويِّ كثيرةٌ جِدّاً، فهي مِئاتُ المصادر، وكلُّها تقريباً تَحتوي على أحاديثَ صحيحةٍ، ولكنَّنا نَقصِدُ بهذا العنوان المصادِرَ الَّتي اقتَصَرَتْ على الحديثِ الصَّحيح فقطْ.

والصَّحيحُ أنَّ مصادرَ الحديثِ المُجَرَّد مصدران، هما:

الأوَّلُ: صحيحُ البُخارِيِّ: وهذا هو اسمه المختصَرُ، أمَّا اسمه الكامِلُ فهو: «**الجامعُ المُسْنَدُ الصَّحيح المُخْتَصَرُ مِن أُمورِ رَسُولِ الله ﷺ وسُنَنِه وأيَّامه**»: للإمام محمد بن إسماعيل، أبي عبد الله البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

ويتبيَّنُ من اسم الكتابِ وَصْفُ «صحيحِ البخاريِّ» إجمالاً فهو:

ـ الجامعُ، أي الَّذي يَجْمَعُ كلَّ أبواب الحديثِ وموضوعاته من عقيدةٍ وأحكام ورقائقَ وفضائلَ وتاريخٍ وسِيَرٍ وتفسيرٍ وهكذا، ويكونُ ترتيبُه على الأبواب.

ـ المُسْنَدُ، أي المَرْفُوعُ المُتَّصِلُ، أمَّا ما وَرَدَ فيه من غيرِ ذلك فليس هو من أصل الكتاب، وإنَّما جاءَ عناوينَ ومُقَدِّماتٍ للأحاديثِ فقط، لذلك لا تُعَدُّ الأحاديثُ المُعَلَّقَةُ من أصل كتابِ البُخاريِّ.

ـ الصَّحيحُ، لأنَّه لم يُخْرِجْ فيه إلاَّ الحديثَ الصَّحيح فقط.

ـ المُخْتَصَرُ، لأنَّه لم يَقْصِدْ جَمْعَ كلِّ الأحاديثِ الصَّحيحةِ في هذا الكتاب، فهذا يَجْعَلُه طويلاً، وقد أرادَهُ البُخاريُّ مُخْتَصراً، كما قال: «ما أدخلتُ في كتابي إلاَّ ما صَحَّ، وتَرَكْتُ من الصحاح لحال الطُّول» (علوم الحديث: ص١٩).

وقال البُخاريُّ: . . . «ما وَضَعْتُ في كتابي «الصَّحيح» حديثاً إلاَّ اغْتَسَلْتُ قبلَ ذلك وصَلَّيْتُ رَكْعَتين» ويبدو أنَّهُما ركعتا الاستخارة.

ويَبْلغُ عددُ الأحاديثِ المُسْنَدَةِ في «صَحيح البُخاريِّ» بدُونِ تَكرارِ (٢٦٠٢) حديثاً، وأمَّا مع المُكَرَّرِ فَتَبْلُغُ (٧٥٦٣) حديثاً بحسب ترقيمِ الأستاذ محمد فُؤاد عبد الباقي رحمه الله، أمَّا عددُها بالمكرر وبالتَّعْلِيقاتِ والمُتابَعاتِ واختِلافِ الرِّواياتِ فعددُها (٩٠٨٢) حديثاً. (انظر «هدي الساري» ٤٦٩).

وقد تَمَيَّز «صحيحُ البُخاريِّ» بفوائده الفقهيَّة الكثيرةِ، وذلك من خِلالِ تَراجِمِ الأبْواب الَّتي تَمَيَّزَت بِدقَّةِ وَضْعِها، ودِقَّةِ مُناسَبَتِها لِلْحَديثِ، ولا يُجارِيْهِ في ذلِكَ أَحَدٌ مِنَ المُصَنِّفين، ولذلِكَ فإنَّهُ كَثِيراً ما يَذْكُرُ الحديثَ في أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةٍ، لتَعَلُّقه بمَوْضُوعاتٍ مُتَعدِّدَةٍ، ولكِنَّهُ خَشْيَةَ التَّكْرارِ يَذْكُرُ الحَدِيثَ في كُلِّ مَرَّةٍ بِسَنَدٍ جَدِيدٍ أَوْ مَتْنٍ جَدِيدٍ، فَإنْ لَمْ يَجِدْ عَلَّقَ الحَدِيثَ، أَوْ اخْتَصَرَ المَتْنَ، وكِتابُهُ «الجامِعُ الصَّحيحُ» يَدُلُّ على إبْداعٍ في التَّصْنيفِ لَيْسَ لَهُ نَظيرٌ.

الثَّاني: صحيحُ مُسلمٍ: للإمام مسلم بن الحجّاج القُشيري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

واسم كتابه «المسند الصحيح» ويُطْلَق عليه أيضاً «الجامع الصحيح» وهو يشبه «صحيحَ البخاري» في: كونه يجمع كلَّ أبواب

الحديث، وأحاديثه مسندة، وصحيحة، وأنه لم يضع فيه كل ما صَحَّ عنده فهو مختصر، قال مسلم: «ليس كلُّ شيء عندي صحيحٌ وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه». (علوم الحديث: ص: ٢٠).

ولكنه يختلف عنه في: أن البخاري ركَّز على الفوائد الفقهية فوزَّع روايات الحديث على الأبواب، أما مسلم فقد ركَّز على الفوائد الإسنادية، فجمع روايات الحديث وأسانيده في أنسب موضع لذكر الحديث، وأقربه إلى الذهن، مما يسهل الوصولُ إلى الحديث، ويسهل المقارنة بين الروايات والأسانيد.

ولكلٌّ من المنهجين ميزته، ولو أن مسلماً سار على نهج البخاري تماماً لما كان لذلك كبيرُ فائدةٍ، ولكنه مع حُبِّه وتقديره لأستاذه ـ الإمام البخاري ـ فقد سارَ على منهجٍ مختلفٍ في هذا الجانب، فأصبح عندنا منهجان متكاملان، كل منهما يركِّز على جانب، وبهذا استطعنا أن نستفيد من فوائد المنهجين.

إنهم أبعد الناس عن التقليد الأعمى، وأقدرهم على الإبداع والابتكار والتنوع في المناهج خدمةً للحديث النبوي الشريف.

وقد بلغت أحاديث «صحيح مسلم» المسندة بغير المكرَّر (٣٠٣٣) حديثاً بحسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وأما مع المكرَّر فقيل إنها حوالي (١٢٠٠٠) اثنا عشر ألف حديث، والله أعلم.

أيُّ الصحيحين أَصَحُّ؟

يرى جمهور المحدِّثين أن «صحيح البخاري» أعلى درجة من «صحيح مسلم» لأسباب منها:

ـ اشتراط البخاري في صحيحه ثبوت اللِّقاء في المُعَنْعَن، واكتفاء مسلم بإمكان اللقاء.

ـ رواة أسانيد البخاري من الدرجة الأولى، بينما يكثر مسلمٌ من رواة الدرجة الثانية من الصحة.

ورجَّح كثير من المغاربة «صحيحَ مسلم»، وهذا من زاوية أخرى وهي تركيزه على الصنعة الحديثية، وهو أسهل من حيث الوصول إلى الحديث، والمقارنة بين الأسانيد والمتون؛ لأنه جمع طرق الحديث كلها في مكان واحد، بينما وزَّع البخاري أسانيد الحديث ومتونه على الأبواب طلباً للفوائد الفقهية.

ولابُدَّ من التنبيه إلى أن تفضيلَ «صحيح البخاري» تفضيلٌ إجماليٌ، فليس معنى ذلك أن كل حديث في البخاري أصح من أي حديث في مسلم، فهناك أحاديث في مسلم أصح من أحاديث في البخاري.

الصحيح في غير الصحيحين:

سبق أن قلنا: إن «الصحيحين» مصدران مختصران في الحديث الصحيح، فلم يضعا فيهما كل ما صح عندهما، ولعل مافي غير الصحيحين من الصحيح أكثر مما فيهما، ومن هنا تعلم عدم صحة قول بعض الناس مستدلاً على عدم صحة الحديث: ليس في الصحيحين.

وإنَّ للحديث الصحيح مصادرَ كثيرةً، فيها كثير من الأحاديث الصحيحة، وإن كان فيها شيءٌ من غير الصحيح، ومن أهم هذه المصادر:

أ ـ الموطأ:

وهو للإمام مالك بن أنس (المتوفى سنة ١٧٩هـ)، وهو إمام المذهب المالكي، والنَّجم الثاقب في الحديث كما قال الإمام الشافعي يصف شيخه.

وكتابه أصَحُّ الكتب في عصره، ولكن الراجح أنه لم يقتصر فيه على الصحيح، بل فيه غير الصحيح، لكن غير الصحيح فيه من المرفوع قليلٌ جداً، وقد جمع فيه المرفوع، والموقوفَ، والمقطوعَ.

ب ـ صحيح ابن خزيمة: للإمام محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة (المتوفى سنة ٣١١ هـ)، وهو كتاب مصنَّف على الأبواب، والراجح أن فيه غير الصحيح، ولكنه قليل جداً.

ت ـ صحيح ابن حبان: للإمام أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، وهو تلميذ ابن خزيمة، واسم كتابه: «التقاسيم والأنواع» وقد رتَّبه ترتيباً مبتكراً، والوصول إلى الحديث فيه صعبٌ، فأعاد ابنُ بلبان (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ) ترتيبَ الكتاب على الأبواب، وسَمَّى الكتاب بالترتيب الجديد «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» و«صحيح ابن حبان»، دون «صحيح ابن خزيمة» في الصحة، فالأحاديث غير الصحيحة فيه قليلة، لكنها أكثر مما في «صحيح ابن خزيمة» وذلك بسبب تساهله في التوثيق.

ث ـ المستدركات على الصحيحين:

و«المستدرك» هو: الكتاب الذي يذكر الأحاديثَ على شرط كتابٍ معيَّنٍ ولم يُخرجها.

ولقد أُلِّفت مستدركاتٌ كثيرةٌ على الصحيحين أو أحدهما، وأشهر مستدركٍ هو كتاب «المستدرك على الصحيحين» للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ).

ج ـ المستخرجاتُ على الصحيحين

المُسْتَخْرَج هو: الكتاب الذي يذكر مؤلِّفه أحاديث كتابٍ معينٍ بسنده هو.

وربما خطر على البال سؤالٌ وهو: ما فائدةُ هذه المستخرجات إذا كانت تذكر الأحاديث نفسها في كتابٍ معيَّنٍ، ولكن بسند صاحب المستخرج؟

والجَوابُ: أنَّ في المُسْتَخْرَجاتِ فوائد كثيرةً، أهمها:

ـ علوُّ السند، فقد يكون الحديث عند صاحب المستخرج بسند أعلى مما هو عند صاحب الكتاب الأصلي.

ـ الزِّيادة في قدر الصحيح، أي إن في المستخرج أحياناً زيادة صحيحة في متن الحديث، فمؤلِّف المستخرج يذكر الحديثَ بالمتن الَّذي وصله، سواء وافق هذا اللفظُ لفظَ الكتاب الأصلي أم لم يوافقه، فينبغي الانتباه لهذا.

ـ تقوية أحاديث الكتاب، وذلك بوروده بأسانيد جديدة، وبالتصريح بسماعِ مَنْ عَنْعَنَ، وتعيين راوٍ مُبْهَمٍ، وتقييدِ مُهْمَلٍ، وهكذا.

والمستخرجات على الصحيحين أو أحدهما كثيرةٌ أيضاً، وأهمها:

١ ـ المستخرج على «صحيح البخاري»: لأبي بكرٍ الإسماعيلي.

٢ ـ المستخرج على «صحيح مسلم»: لأبي عَوَانة الإسفراييني.

٣ ـ المستخرج على «الصحيحين»: لأبي نُعَيم الأصفهاني.

ح ـ السُّنن الأربعة ومسند أحمد.

فإن أكثر ما فيها صحيحٌ، وكثير مما فيها ليس في الصحيحين أو أحدهما.

وهكذا يتبيَّن لك كثرة الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما خشية الإطالة، كما صرحا بذلك.

مراتب الصحيح بحسب مصادره:

علمنا أن المصادر درجاتٌ، وأن لكل مصدر شروطاً معيَّنةً لوضع الأحاديث فيها، وقد قسَّم المحدِّثون مراتب الحديث الصحيح بحسب مصادره إلى ما يلي:

ـ ما اتفق عليه الشيخان، أي: ما أخرجه البخاري، ومسلم، وهذه أعلى المراتب، وهو الذي يُسَمَّى «متفق عليه».

ـ ثم ما انفرد به البخاري؛ لأن شروطه أعلى في الاتصال والرواة.

ـ ثم ما انفرد به مسلم.

ـ ثم ما كان على شرطهما ولم يُخرجاه.

ثم ما كان على شرط البخاري ولم يُخرجه.

ـ ثم ما كان على شرط مسلم ولم يُخرجه.

ـ ثم ما صَحَّ عند غيرهما ولم يكن على شرطهما أو شرط أحدهما.

(انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٢٥٠ ـ ٢٦٣، و«المنهج الحديث في

علوم الحديث: ص: ١٦٩ ـ ١٧٩).

الصَّحِيْحُ:

إذا أُطْلِق يُراد به عند المحدِّثين: «صحيح البخاري»، في مثل قول شخصٍ: «جاءَ في الصَّحيح».

صَحِيْحُ الإسْنادِ:

يعني: أنّ الإسناد توفّرتْ فيه شروط الصحة الظاهرة، وهو دُون قولهم: «حديثٌ صحيحٌ»؛ لأنه قد يُقال: «هـٰذا حديثٌ صحيحٌ» ولا يَصِحُّ الحديثُ ذاته لكوْنه شاذّاً، أو مُعَلاً.

صَحِيْحٌ على شَرْطِهِما:

يُكثِر الحاكم النَّيسابوري في «المستدرك» قولَه: «حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يُخرجاه»، ويختصر ذلك الحافظُ الذهبي بقوله في هامش «المستدرك»: (على شرطهما).

فهذا لا يكون من الذَّهبي موافقةً ولا مخالفةً، وإنما هو سكوتٌ، فلا يَصْلُح أن يُضاف إليه القولُ بالموافقة، فيقال في الحديث: «صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبيُّ». إنما الصواب: «صحَّحه الحاكمُ وسكت عنه الذهبيُّ»؛ لأن الذهبيَّ لم يبيِّن أنَّ سكوتَه دالٌّ على الموافقة، فتنبَّهْ إليه.

صَحِيْحٌ غَرِيْبٌ:

قولُ الإمام الترمذي في جامعه، ومعناه: أنَّ الحديث قد جمع بين الصحة والغرابة (أي: تفرَّد به الراوي)، و«الحديث الغريبُ» قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً. انظر تعريفه في «الغَرِيْب» في حرف الغين.

الصَّحِيْحُ لِذَاتِهِ:

هو الذي بَلَغ درجةَ الصحةِ بنفسه دون أن يحتاج إلى ما يُقوِّيه، ويُسَمَّى هذا بـ «الصحيح لذاته» وهذا لا يُشتَرط للحكم بصحته أن يكون عزيزاً (أي: أن يُرْوَى من وجهٍ آخر).

انظر: «الصَّحِيْحَ».

الصَّحِيْحُ لِغَيْرِهِ:

لغة: قد مَرَّ التعريفُ اللُّغَوي لـ (الصحيح) في «الصحيح».

واصطلاحاً: هو «الحديثُ الحسنُ لذاته» إذا رُوِي من وجهٍ آخرَ مثلِه أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه، فإنَّه يقوى ويرتقي من درجة (الحسن) إلى (الصحيح)، ويُسمَّى (الصحيح لغيره).

مثالُ ذلك:

ما رواه أحمد (في مسنده: ٥/ ٥) قال: ثنا يحيى بن سعيد عن بَهْزِ ابن حكيم حدَّثني أبي عن جدِّي قال: قلتُ: يا رسول الله مَن أبرُّ؟ قال: «أمُّك. قال: قلتُ: ثم مَن؟ قال: ثم أمُّك. قال: قلتُ: ثم مَن؟ قال: أمُّك، ثم أباك، ثم الأقْرَبُ، فالأقْرَبُ».

فهذا الحديثُ سنده متصلٌ، لا شذوذَ فيه ولا عِلّةَ قادحةَ، حيث لم يقع في هذه السلسلة أيُّ اختلافٍ بين الرواة ولا في المتن.

والإمام أحمد وشيخه يحيى بن سعيد القَطَّان إمامان جليلان، وبَهْزُ بن حكيم من أهل الصِّدْق والصِّيانة حتى وثَّقه عليُّ بن المَدِيني ويحيى بن مَعِين والنَّسائي وغيرُهم، لكنْ استشكل العلماء بعض مروياته حتى تكلَّم فيه شعبةُ بن الحجَّاج بسبب ذلك، وهذا لا يسلبه صفةَ الضَّبط، لكنه يشعر بأنه خَفَّ ضَبْطُه، ووالدُه حكيمٌ وثَّقه العِجْليُّ وابنُ

حِبَّان. وقال النَّسائي: ليس به بأسٌ. فيكون حديثُ بَهْز هذا (صحيحاً لغيره).

والظاهر: أن السائل المُبْهَم فيه هو معاوية جَدُّ بهز، وقد ورد بلفظ: «مَن أبَـرُّ» في بعض طرقه عند مسلم، فقوي حديث بهز بذلك، وأصبح «صحيحاً لغيره».

والسَّبَبُ في هذا الارتقاء: أنَّ «الحَسَن» بهذا التعدُّدِ للسند تجتمع له القُوَّةُ من الجهتين، ويزول بذلك ما كان يُخشى من جهة خِفَّةِ ضَبْطِهِ، وينجبر ذلك النقصُ اليسيرُ، فيلتحق الإسنادُ بدرجة الصحيح. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٢٦٧ـ٢٦٨).

الصَّحِيْحُ المُجَرَّدُ:

المراد به الجامِعُ لـ: «الحديث الصحيح» من الأحاديث النبوية غير ممزوجٍ بغيره، أو بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين وغيرهم، مثل: «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

الصَّحِيْحان:

المراد بهما: «صحيح البخاري» و«صحيح مُسلم».

منزلة الصَّحيحين

قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رحمه الله تعالى: «ليس تحت أديمِ السَّماء كتابٌ أصَحُّ من البخاري، ومسلمٍ بعد القرآن». (مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٨/ ٧٤).

وقال الإمام شاه ولي الله الدِّهْلَوي ـ رحمه الله ـ: «أمَّا الصحيحان فقد اتَّفق المحدِّثون على أنَّ جميع ما فيهما من المُتَّصل المرفوع صحيحٌ بالقطع، وأنهما مُتواتِران إلى مصنِّفيهما، وأنَّ كلَّ من يُهوِّن أمرَهما فهو مبتدعٌ مُتَّبِعٌ غير سبيل المؤمنين». (حجة الله البالغة: ١/ ١٠٦).

مميِّزات الصحيحين وخصائصهما:

الإمام البخاري: تَرْجَم لأبواب كتابه، وفي تراجمه علمٌ غزيرٌ.

وكَرَّر بعض الأحاديث للاستدلال بها.

وقطَّع بعض الأحاديث في أماكن متعدِّدةٍ.

الإمام مسلم: جَمع طُرُقَ الحديث وألفاظه في مكانٍ واحدٍ.

ولم يُتَرْجِم لأبواب الكتاب.

ولم يقطع الحديثَ بل أورده بمكانٍ واحدٍ.

الصَّحِيْفَةُ:

لغة: جَمْعُها: (الصُّحُف)، هو: ما يُكتب فيه من ورقٍ ونحوه، ويُطْلَق على المكتوب فيها.

واصطلاحاً: هي الأوراق التي كتب فيها بعضُ الصحابة الأحاديث.

ومن أشهر الصُّحف:

١ ـ **الصحيفة الصادقة:** لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٥هـ).

من أشهر الصُّحُف المعروفة في عهد رسول الله ﷺ «الصحيفة الصادقة» التي كَتَبها جامِعُها عبدُ الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ بإذنه، قال: كنتُ أكتُبُ كلَّ شيءٍ سمعتُه من رسول الله ﷺ أريد حفظَه فنهتني قريشٌ، فقالوا كيف تكتب كلَّ شيءٍ سمعتَه من رسول الله ﷺ، ورسول الله بَشَرٌ يتكلَّم في الرِّضا والغَضبِ، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «اكْتُبْ، فو الذي نفسي بيده ما خَرَج مني إلا حقٌّ». (سنن الدارمي ١/ ١٢٥، و«مسند أحمد» ٢/ ١٦٢ ـ ١٩٢).

ويؤيِّده ما قال أبو هريرة رضي الله عنه: «ما كان أحدٌ أعلم بحديث رسول الله ﷺ منِّي إلَّا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده ويَعِيْه بقلبه، وكنتُ أعيه بقلبي ولا أكتب بيدي، واستأذن رسولَ الله ﷺ في الكتاب عنه فأذن له». (مسند أحمد: ٢/ ٤٠٢).

وكان يقول: «كنَّا عند رسول الله ﷺ نكتب ما يقول».

وهذا الحديثُ دالٌّ على أنَّ الصحابة رضي الله عنهم كتبوا عن النبي ﷺ حديثَه. (سير أعلام النبلاء: ٣/ ٨٧).

وأخرج ابن سعد عن مجاهدٍ قال: «رأيتُ عند عبد الله بن عمرو صحيفةً فسألتُ عنها، فقال هذه الصادقةُ فيها ما سمعتُ عن رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحدٌ». (تقييد العلم: ص ٨٤).

وقد صَرَّح عبد الله بن عمرو كتابةَ هذه الصحيفة بنفسِه، وكان يعظِّم أمرَ هذه الصحيفة، فإنه كان يقول: «ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان: الصادقة والوَهْطَة، فأمَّا الصادقة فصحيفةٌ كتبتُها عن رسول الله ﷺ، وأمَّا الوهطةُ فأرضٌ تصدَّق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها» (سنن الدارمي: ١/ ٩١٢٧).

ولهذه الصحيفة أهميةٌ علميةٌ عظيمةٌ وقيمةٌ تاريخيةٌ كبرى؛ لأنها تُثبت كتابةَ الحديثِ النبويِّ بين يدي رسول الله ﷺ وبإذنه، وقد اشتملت على ألف حديثٍ ـ كما يقول ابن الأثير ـ وإذا لم تصل إلينا هذه الصحيفةُ كما كَتَبها عبدُ الله بن عمرو بخطِّه فقد وصل إلينا محتواها؛ لأنها محفوظةٌ في مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

وفي الحقيقة إنَّ هذه الصحيفة كانت نتيجةً محتومةً لفتوى النبيِّ ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه وإرشاده الحكيم له، وإنه من المُمكِن أن يكون رسول الله ﷺ خَصَّ بهذا عبد الله بن عمرو بن

العاص؛ لأنه كان قارئاً للكتب المتقدِّمة ويكتب بالسِّريانية والعربية، وكان كاتباً مجيداً لا يُخشى عليه الغَلَطُ، ويخيَّل إلينا أنه لابُدَّ أن يكون عبد الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الأحاديث بعد هذه الفتوى الصريحة من الرسول الكريم وتلك الصحيفة الصادقة، هي ثمرةُ هذه الفتوى.

وأكبر الظنِّ أنَّ عمرو بن شُعَيْب ـ وهو حفيد عبد الله بن عمرو ـ إنما كان يروي فيما بعد من هذه الصحيفة قارئاً أو حافظاً من أصلها، وجديرٌ بالذكر أنَّه متى قيل: «صحيفة عمرو بن شعيب» فهي في الحقيقة «الصحيفة الصادقة» لعبد الله بن عمرو بن العاص رواها عنه حفيدُه ابن شعيب. (علوم الحديث ومصطلحه: ص: ٢٢ـ٢٨ـ٢٩).

وقد أُتيحَ للتابعيِّ الجليل مجاهد بن جبر أن رأى هذه الصحيفةَ عند صاحبها عبد الله بن عمرو رضي الله عنه. (التراتيب الإدارية ٢/ ٢٤٦)، وكان لشِدَّة حِرْصِه على هذه الصحيفة لا يكاد يسمح لأعزّ الناسِ عليه بتناولها، ورؤية مجاهد لها لم تكن إلا عرضاً، فإنه قال: «هذه الصادقةُ، هذه ما سمعتُ من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحدٌ، إذا سَلِمَتْ لي وكتاب الله تبارك وتعالى والوهط فما أبالي ما كانتْ عليه الدنيا». (سير أعلام النبلاء: ٣/ ٨٩).

٢ ـ **الصحيفة الصحيحة:** لهمام بن مُنَبِّه (المتوفى سنة ١٣١ هـ):

وهي في الحقيقةِ صحيفةُ أبي هريرة لهَمَّام، وإنَّ هَمَّامَ بن مُنَبِّه كان أحدَ أعلام التابعين، فلقي أبا هريرة وكتب عنه كثيراً من حديث رسول الله ﷺ وجَمَعه في صحيفةٍ أو صُحُفٍ أطلق عليها اسم «الصحيفة الصحيحة»، وقد نَقَلها الإمامُ أحمد بتمامها في مسنده كما نقل الإمامُ البخاريُّ عدداً كثيراً من أحاديثها في أبوابٍ كثيرةٍ، ولهذه الصحيفةِ أهميةٌ كبرى في تاريخ كتابة الحديث وتدوينه؛ لأنها حُجَّةٌ قاطعةٌ ودليلٌ ساطعٌ على أن الحديث كان قد كُتِبَ في عصرٍ مبكِّرٍ، وتصحيح الخطأ الشائع

بأنَّ الحديث لم يُدَوَّنْ إلا في القرن الهجري الثاني، ووصلت إلينا هذه الصحيفةُ كاملةً سالمةً كما كَتَبها ودَوَّنها هَمَّامُ عن أبي هريرة.

وعَثَر على هذه الصحيفةِ الباحثُ المحقِّق الدكتور محمد حميد الله الحَيْدَرْآبادي ـ رحمه الله تعالى ـ في مخطوطتَيْن متماثلتَين في دمشق وبرلين، وزادنا ثقةً بما جاء أنها برُمَّتِها ماثلةٌ في مسند الإمام أحمد رحمه الله.

٣ ـ صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٨هـ):

كان جابرُ بن عبد الله فقيهاً، مفتي المدينة في زمانه، حَمَل عن النبي ﷺ علماً كثيراً نافعاً، وله منسكٌ صغيرٌ أخرجه الإمام مسلمٌ في صحيحه مطوّلاً في كتاب الحج، وقد أكثر الناسُ الكلامَ على ما فيه من الفقه، وألَّف فيه ابنُ المنذر جزءاً كبيراً ذكر فيه مئة ونيفاً وخمسين نوعاً، ولو استقصى لزاد على هذا العدد قريباً منه. (شرح صحيح مسلم: للنووي، ٨/ ١٧٠).

وكتب جابرُ بن عبد الله صحيفةً له فيها جزءٌ من الأحاديث، ومن المُحْتَمل أن تكون هذه الصحيفةُ غير «المنسك الصغير» الذي أورده مسلمٌ في كتاب الحَجِّ من صحيحه. (السنة قبل التدوين: ص: ٣٥٢).

وكان كثيرٌ من التابعين يذهبون إلى جابر بن عبد الله ويكتبون عنه الحديث، كما قَدِم اللَّيْثُ إلى مكة وجاء إلى أبي الزُّبير فأعطاه أبو الزبير كتابَيْن من كُتب جابر رضي الله عنه، كما يحدِّث سعيدُ ابن مريم عن اللَّيْث: أنه قال «قَدِمْتُ مكَّة فجئتُ أبا الزُّبَيْر فدفع إليَّ كتابين فانقلبتُ بهما، ثم قلتُ في نفسي: لو عاودتُه فسألتُه: هل سمع هذا كلَّه من جابرٍ؟ فرجعتُ وسألتُه، فقال: ما سمعتُ منه ما حدَّثتُ عنه، فقلتُ له: إعْلِمْ لي على ما سمعتَ، فأَعْلَم لي هذا الذي عندي». (سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣٨٢).

وكانت لجابرٍ حلقةٌ في المسجد النبوي يُملي فيها على طلاّبه الحديثَ، فكتب منهم كثيرٌ من كبار التابعين، أمثالُ وهب بن مُنَبّه فهو يروى أحاديثَ جابرٍ من إملائه. (تهذيب التهذيب: ١١/ ١٧٤)، وكان من جملة تلاميذه أعلام من التابعين أمثال: محمد بن علي، وأبو جعفر الباقر، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وإنهم كانوا يُجالِسون جابراً ويسألون عنه عن سنن رسول الله ﷺ وعن صلاته فيكتبون عنه ويتعلَّمون. (تقييد العلم: ص: ١٠٤)، وقد كَتَب عن جابر بن عبد الله أبو الزبير مسلم ابن تدرس كثيراً.

على كلِّ حالٍ فصحيفة جابر كانت مشهورةً بين التابعين وكثر تلاميذه وسمعوا منه وكتبوا عنه هذه الصحيفةَ.

٤ ـ صحف عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٦٨هـ):

ذكر العلماءُ أنَّ حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما كان يمتلك ألواحاً يكتب فيها، وكان يردِّد عبارة سالفيه: «قيِّدوا العلم بالكتاب، من يشتري مني علماً بدرهم» وكان يزور أبا رافع رضي الله عنه فيقول: ما صنع رسول الله ﷺ يوم كذا وكذا؟ وكان مع ابن عباس ألواحاً يكتب فيها كما روى هذا عبيد الله بن أبي رافع وسلمى زوجة أبي رافع. (انظر: تقييد العلم: ص/ ٩١، وجامع بيان العلم).

وكان قد اعتاد ابنُ عباس رضي الله عنهما أن يحمل هذه الألواحَ معه يكتب فيها أو يسخر مولاه كُريب بن أبي سلم (المتوفى سنة٩٨هـ) بالكتابة فيها، وكان قد انفرد بهذه الوسيلة للكتابة. وهذا يَدُلُّ على شِدّة الاهتمام بها والتفكير بوسائلها.

وكانت قد وصلت إلينا مروياته التي بلغت ألفاً وستمئة حديثٍ وهي مكتوبةٌ مع أحاديث صحابة آخرين عنده على ألواح وصحفٍ

وكتبٍ مما جعل الحجم كبيراً؛ إذ بلغت هذه المخطوطاتُ على اختلاف تصنيفها حِمْلَ بعير ونصف حمل بعير. ولما ذهب بصره آخر حياته صار بعضُ التابعين يقرؤون له من هذه المخطوطات، ولمَّا توفي ـ رضي الله عنه ـ كان ولدُه علي بن عبد الله إذا أراد شيئاً من الحديث يكتب إلى كُرَيْب مولى أبيه: «أن ابعث لي بصيفحة كذا وكذا فينسخها فيبعث إليه بإحداهما». (انظر: فتح الباري: ٥/ ٢١٦، وسير أعلام النبلاء، ٣/ ٢٣٨، والطبقات ٥/ ٢٢٤، والتراتيب الإدارية: ٢/ ٢٥٤).

٥ ـ صحيفة عمرو بن حَزْم الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥١هـ):

كُرِّم الصحابي الجليل عمرو بن حزم رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة٥١هـ) بصحيفة مشهورة عند رجال الحديث والفقه، وسُمِّيت الصحيفة كتاباً، فيبدو أنها سُمِّيت كذلك، لكونها تنقل كالرسالة والعهد إلى أهل نجران. (الموطأ، العقول: باب ذكر العقول: ٢/ ٨٤٩، والنسائي، القسامة، باب عقل الأصابع: ٨/ ٥٦).

وكان قد استعمله النبي ﷺ على نجران باليمن، وكتب له كتاباً أي رسالة فيها أحكام الطهارة، والصلاة، والغنيمة، والصدقة، والجراح، والميراث، والدِّيات، وغير هذا مما يقوي سببَ تسميتها بالكتاب لاشتمالها على أحاديث كثيرة، فكأنها صحفٌ محيطةٌ. وكان التابعي عطاء بن أبي رَباح (المتوفىٰ سنة١١٤هـ) قد قرأ هذا الكتاب في وقت متأخر.

ويبدو أنه تشرَّف بكتابٍ آخر، ولكن الدَّارسين يرون تماثلاً بين الوثيقتين، ولهذا التماثل أصدر عمر بن عبد العزيز (المتوفىٰ سنة١٠١هـ) بلاغاً يقضي بأنَّ المعاملات لا ينبغي أن تُعالَج إلا في ضوء صحيفة عمرو، ولشدة إعجابه بها طلب من محمد بن عبد الرحمن أن ينسخ نسخةً له.

وقد حَظِيَ كتابُه هذا بقبول وتوقير عند أئمة الفقه الأربعة: أبي حنيفة (المتوفىٰ سنة١٥٩هـ) والشافعي (المتوفىٰ سنة٢٠٤هـ) ومالك بن أنس (المتوفىٰ سنة١٧٩هـ) وأحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة٢٤١هـ)، وكان ينقل وينسخ باستمرار من جيلٍ إلى جيلٍ. (بحوث في تاريخ السنة: د. أكرم ضياء العمري، ص ٢٢٤).

وقد اطَّلع بعضُ العلماء على سند الحديث وضعَّفوا فيه سليمان بن داود، لكن الأئمة صحَّحوا الحديث من جهة شهرته كما عند الشافعي وابن عبد البر؛ لأنه أشبه بالتواتر حيث تلقّاه الناس بالقبول والمعرفة، وبدايته: هذا بيان من الله ورسوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١] كما عند النسائي بقراءة ابن شهاب الزهري.

وقال العُقَيْليّ (المتوفىٰ سنة٤٨٦هـ): «إنَّ هذا حديث ثابت محفوظ، إلا أننا نرى أنه كتاب غير مسموعٍ عمن فوق الزهري، وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصَحّ من كتاب عمرو بن حزم هذا، فإنَّ أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم، وقال الحاكم: قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري لهذا الكتاب بالصحة». (التلخيص الحبير: لابن حجر: ٤/ ١٧).

ويروي العلماء أنَّه قد جمع حوالي إحدى وعشرين وثيقةً رسميةً، كان قد تسلَّمها من النبي الأكرم ﷺ في أثناء ولايته لنجران باليمن، ولعله تلقَّاها بطريق المراسلة.

والظاهر أنه جمع بعضها في شكلِ كتابٍ، وقد روى ابنه هذا الكتاب، ثم طُبع في شكل ملحق لكتاب «إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين»، لابن طولون (المتوفى سنة٩٥٣هـ). (راجع «إعلام السائلين» ص: ٤٨ ـ ٥٢).

صُحُفٌ أخرى:

وكان أنسُ بن مالك رضي الله عنه كاتباً منذ العاشرة من عمره، فلاشكَّ أنه كان من المدوِّنين أيام البعثة الشريفة، وكان يقوم بالكتابة والنسخ بيده، وأحياناً يطلب من أبنائه: موسى ونضر وعبد الله، إذ كان معلِّماً لأبنائه الكثيرين مع تلاميذه (انظر: الدارمي، المقدمة: ١/ ١٢٦، تقييد العلم، ص/ ٩٦، وجامع بيان العلم: ١/ ٧٣. والطبقات لابن سعد: ٧/ ١٢).

وثمة صحيفة له، أو صحف دوَّنها في العهد النبوي، هذا ما يؤكِّده أحدُ تلاميذه، يقول هُبَيْرَة بن عبد الرحمن أحد التابعين: «كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك رضي الله عنه ألقى إلينا مخلاةً، فقال: هذه أحاديث كتبتُها عن رسول الله ﷺ». (انظر: تقييد العلم، ص/ ٩٥، والمحدث الفاصل، ص/ ٣٦٧).

وكأنما كان من عادته أن يلقي صحائفَه بين الطلاب قبل الإملاء أو بعده إذ يقول: «هذه الكتب التي كتبتُ فيها ما سمعتُه من النبي ﷺ، وقد أعطيت لهم كل هذه الكتب لدراستها والتمعن فيها». (تقييد العلم، ص/ ٩٥، وتاريخ بغداد: ٨/ ٢٥٩ وتدوين الحديث، ص/ ٦٧، ومناهج المحدثين ص/ ٤٨).

كذلك كان سَعْدُ بن عُبَادة الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة١٥هـ) متقناً للكتابة من قبل الإسلام، فقد حرص على تسجيل الحديث النبوي فيما أسماه العلماء بالكتاب، والمقدَّر أنه مجموعة صحف تضبط بخيط أو صحف منفردة، وقد احتفظت عائلتُه بهذه الصحف إذ روى منها ولدُه، وصرَّح بعضُ العلماء بأنه يمتلك كتباً أخرى. (انظر: «الأم» للشافعي: ٧/ ١١٢، والترمذي، والأحكام، وتعجيل المنفعة لابن حجر ص/ ٣٦، ومشاهير العلماء ص/ ١٣٠).

وقد أيَّد هذا المستشرقُ جولد زيهر (في: Islamic Studies)، وهذا

يفيد أن الكتابة كثيرة منذ العهد النبوي، ويكذب خبر الإحراق الذي لم يشمل هذه الصحف المبكرة.

وقد جمع سَمُرَةُ بن جُنْدُب رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة٦٠هـ) مجموعةً من الأحاديث النبوية في كتابٍ أسماه نسخةً، وعُرف بالصحيفة كما يرى جولد زيهر، وعُرف بالرسالة كما عند ابن حجر وعرف بالكتاب كما في طبقات ابن سعد. (انظر: تهذيب التهذيب: ٤/ ١٩٨ ، و٤/ ٢٣٦، والطبقات: ٧/ ١١٥، وتذكرة الحفاظ ٤/ ٢٣٦، ودراسات إسلامية لجولذيهر: ٢/ ١١٠، وتاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين: ١/ ٢٥٤، وتوثيق السنة، د. فوزي طلعت، ص/ ٥١، ومناهج المحدثين، ص/ ٤٦).

ولا يبعد أن تكون مجموعة من الصحائف سُمِّيَتْ كتاباً ورسالةً، وقد تسلَّم هذه الصحائفَ ولدُه سليمان بن جندب، والحسن البصري، ورويا منها شفاهاً وإملاءً.

وللصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كتابٌ احتفظ به ابنُه سليمان وأقسم أنه بخط والده. (جامع بيان العلم: ١/ ٧٢).

ولمعاذ بن جبلٍ رضي الله عنه كتابٌ. يشتمل على أحاديث، كان قد حمله معه إلى اليمن لما عيَّنه النبيُّ ﷺ والياً فيها. (حلية الأولياء: ١/ ٢٤٠).

وقال مسلم بن طلحة: «كان عندنا كتاب معاذ رضي الله عنه عن النبي ﷺ، إنه إنما أخذ الصدقة من الحِنْطة والشعير والزبيب والتمر». (المسند، ص/ ١٦٢٣، ح (٢٢٣٣٨): ٥/ ٢٢٨).

وهناك صُحُفٌ أخرى ثبتت أخبارُها عند العلماء، ومنها ما هو محفوظٌ مثل صحيفة أبي سلمة نبيط بن شريط الأشجعي الكوفي رضي الله عنه وهي محفوظةٌ في دار الكتب الظاهرية، وتقع في ثلاث عشرة ورقة. (بحوث في تاريخ السنة، د. أكرم ضياء العمري، ص/ ٢٢٤).

ويجب أن ننبِّه أن هذا المحفوظ ليس علماً مكتوماً على الأمة، فلا

شكَّ أنه أحاديثُ مطبوعةٌ جاءت من طرق أخرى.

ومثلها صحيفة عبد الله بن أبي أَوْفى رضي الله عنهما (المتوفىٰ سنة ٨٠هـ) وكان قد ذكرها الإمامُ البخاري. (البخاري، الجهاد، أبواب الصبر على القتال).

وصحيفةُ أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وهي مخطوطةٌ في مكتبة شهيد علي بتركيا.

وجاء في مسند الإمام أحمد أنهم وجدوا في كتب عبد الله بن أبي أوفى كتابَ سَعْدِ بن عُبَادة: «أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد» (المسند. ص/ ١٦٦٦١، ح (٢٧٢٨٢٧): وتحفة الأحوذي: ٢/ ٢٨٠).

وللصحابي أبي اليسر كعب بن عمرو بن عباد السُّلمي رضي الله عنه (المتوفىٰ سنة٥٥هـ) صحفٌ، وذكر العلماء أنه كان يمتلك وعاءً ممتلئاً بالأحاديث. (مناهج المحدثين، ص/٤٨).

ولأبي رافع الذي كان يزوره عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهم، كتابٌ فيه استفتاح الصلاة، وقال بعد دفعه الكتاب: كان رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة كبر، فقال: «وَجَّهْتُ وجهي للذي فَطَر السمواتِ والأرضَ حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين». (الكفاية، ص/ ٣٣٠، وسير أعلام النبلاء: ٢/ ١٦).

وكانت لمحمد بن مَسْلَمة رضي الله عنه الذي شهد خلافتَي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كانت له صحيفةٌ وَضَعها في غِمْدِ سيفه وفيها: (بسم الله الرحمن الرحيم سمعت النبي ﷺ يقول: «إن لربكم في بقية دهركم نفحات، فتعرضوا لها، لعلَّ دعوة أن توافق رحمة، يسعد بها صاحبها سعادة لا يضر بعدها أبداً». (المحدث الفاصل: ص: ٤٩٧).

صد:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «فضائل الأنصار»، ذكره الحافظُ المِزِّي في «تهذيب الكمال».

صَدُوْقٌ:

هو مَن وُصِفَ بالصِّدْق في الحديث، وهو من ألفاظ التعديل، جعله ابنُ أبي حاتم، وابنُ الصَّلاح في المرتبة الثانية التي يُكْتب حديثُ أهلها، ويُنْظَر فيه.

وذكره الحافظُ الذهبيُّ والعراقيُّ في المرتبة الثالثة لألفاظ التعديل، ولم يذكرا بم يُحكم على حديث من وُصِفَ به، وذكر الحافظُ ابن حجر بعد ذِكر المرتبة الثالثة التي فسَّرها بقوله: «من أُفرد بصفةٍ مثل: ثقةٍ، أو مُتقِنٍ، أو ثَبْتٍ، أو عَدْلٍ»، المرتبة الرابعة التي فسَّرها بقوله: «من قَصُر عن الثالثة قليلاً» وذكر فيها: «صدوق» وغيرَه.

والحاصلَ كما ذكره أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به:

«إنَّ مرتبة الرواة الذين قيل فيهم «صدوق»، و«لا بأسَ به»، «خِيَارٌ»، «مأمونٌ» ونحوها تَدُلُّ على إثبات صفة العدالة للراوي إثباتاً مؤكّداً، وبالتالي: صدقه، وأمانته.

إنَّ هـٰذه المرتبةَ ساكتةٌ عن صفة الضَّبط، والضَّبطُ شرطٌ أساسيٌّ، لابُدَّ منه لكي يُحْتَجّ بحديث الراوي. لكن ألفاظ هـٰذه المرتبة لا تُشعِر بإثباتها للراوي ولا تُشعِر بنفيها عنه كذلك. ودلالة الصِّيَغ اللُّغَوية على ذلك واضحةٌ. ونَصَّ على ذلك أئمةُ علم هـٰذه المصطلحات، والعُمْدَةُ في فهم المصطلحات على فهم أهلها وتداولها، لا خِلافَ في ذلك في أيِّ علمٍ من العلوم.

طريقُ الاستدلال بحديث راوٍ من هـٰذه المرتبة أن نبحث عن دلائل تُثْبِتُ ضَبْطَه، إمّا بصفةٍ عامةٍ، كعبارة توثيق مطلقة، أو غير ذلك، فنحتج بحديثه كلِّه، أو أن يَثْبُتَ دليلُ ضبطه في ضِمْن نصوصٍ أخرىٰ ثابتة، ولو علىٰ سبيل العموم. ويغلب علىٰ من وجد دليل علىٰ ضبطه من هـٰذه المرتبة أن يكون حديثه حسناً، وقد يكون صحيحاً». (انظر: «ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها والتحقيق في مرتبة الصدوق، مناقشات مهمة» للدكتور عِتْر، ص: ٤٧).

فائدةٌ:

وجَديرٌ أن تعلمَ أنَّ عبارةَ (صَدوقٌ) قد تُجامِعُ وصفَ الرَّاوي بكونِه (ثقةً) في قولِ النَّاقِدِ، يوصَفُ الرَّاوي بهما جميعاً، فإذا وجدتَ ذلك في راوٍ، فالأصلُ أنَّه بمنزلةِ التَّوكيدِ لنَعتِه بالثِّقَة من قِبَلِ ذلك الناقد.

كقولِ أحمد بن حنبلٍ في (أبي بكر بن أبي شَيْبة): «صَدوقٌ ثقةٌ». (العلل ومعرفة الرجال: النص: ١٦٥٨) فأبو بكرٍ مَتَّفقٌ على حفظه وثقته، فلم يقع هذا النَّعتُ له على سبيل التَّردد بين الوصفين.

وأكثرُ ما يأتي ذلك على هذا المعنى.

نعم، قد يُطْلَقُ الوصفان مجموعين تارةً، ويُشعِرُ استعمالُهما مقارنةً بأوصاف سائر النُّقَّادِ لذلك الرَّاوي بأنَّ المرادَ (صَدوقٌ أو ثقةٌ) على سبيل التَّردُّدِ، كقول أبي حاتمٍ الرازيِّ في (سِمَاك بن حَرب): «صَدوقٌ ثقةٌ». (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٢٨٠).

ورُبَّما جمع النَّاقدُ الأوصافَ المتعدِّدةَ من أوصافِ التَّعديل في الرَّاوي، والتي لو جاءت مفرَّقةً لكان لكل منها دلالتُها ومعناها، لكنها حيث اجتمعت فإنَّها تُحْمَل على تأكيد التعديل، كقول أبي حاتم الرَّازي في (السَّرِيِّ بن يحيى الشَّيْباني): «صَدوقٌ، ثقةٌ، لا بأسَ به، صالحُ

الحديث». (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٢٨٤).

ورُبَّما جُمِعَتْ إلى وَصْفٍ أدنى، فتَنْزِلُ بالرَّاوي عند النَّاقد له إلى تلك المرتبةِ الدُّنيا، مع بقاء الوَصْفِ بالصِّدْق في الجملةِ، مثلُ (عَبَّاد بن عَبَّاد المُهَلَّبي)، قال فيه أبو حاتم: «صَدوقٌ، لا بأسَ به» قيل له: يُحْتَجُّ بحديثه؟ قال: «لا». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ١٦٢).

أمَّا إذا جاءَ الوَصْفان من أكثرَ من قائلٍ، فالأصلُ اعتبارُ دلالاتِ ألفاظِ كلٍّ على سبيل الاستقلال، فإنَّ الرَّجُلَ يُخْتَلَف فيه بين أن يكون ثقةً أو صَدوقاً، فيُصار إلى تحرير أمرِه تارةً بالجَمْع بين أقوالهم، وتارةً بالترجيح بدَليله. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٧١ ـ ٥٧٣).

صَدُوْقٌ إنْ شَاءَ اللهُ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة مِن مراتب التعديل، عند: الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، ومن السادسة عند: ابن حجر، والسُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّنْدِيِّ.

حكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه للاعتبار.

صَدُوْقٌ ثِقَةٌ:

انظر «صَدُوْقٌ».

صَدُوْقٌ حَسَنُ الْحَدِيْثِ:

لَفظهُ (صدوق) يقولونها فيمن ضَعُفَ ضَبْطُه بعضَ الشيءَ. (انظر «صدوقٌ»).

وقد وُجِدَ أيضاً التصريحُ بوصف (الصَّدوق) بأنه (حَسَنُ الحديثِ)، وقال أبو حاتم الرَّازي في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٩) في

ترجمة (محمَّد بن راشد المَكْحولي): «كان صدوقاً حَسَن الحديثِ.

(انظر «قواعد في علوم الحديث» (حاشية: ص: ٢٤٨).

صَدُوْقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر، والسُّيوطي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه للاعتبار فقط.

صَدُوْقٌ إِلَى الضَّعْفِ ما هُوَ:

أي: ليس ببعيدٍ عن الضَّعْف بل إليه أقرَبُ من الصِّدق، وأنَّ الضعف غير مدفوعٍ عنه. (فتح المغيث: ١/١٥٨).

ولا يلتفت إلى احتمال كون (ما) نافيةٌ فينجر النفي على الضعف، وتنقلب العبارةُ إلى المدح. بل مقصد المتكلِّمين في الرجال جرح الراوي جرحاً لطيفاً، يخرجه من المراتب المتقدِّمة إلى ما يليق به، من قربه من الضعف.

مثال من وُصِف بذلك: قال الحافظ ابن حجر في ترجَمة (أيمن بن نابل الحبشي المكِّيِّ):

قال يعقوب بن شيبة: «صَدوقٌ وإلى الضَّعف ما هُو».

وأنكر عليه النَّسائي، والدَّارقطني، وغيرهما: زيادته في أول التشهد «بسم الله وبالله».

ثم قال الحافظُ: «له عند البخاري حديثٌ واحدٌ عن القاسم بن محمد عن عائشة في اعتمارها من التنعيم، أخرجه متابعة». (هدي الساري: ص: ٣٩٢).

صَدُوْقٌ في نَفْسِهِ:

يستعمل الحافظُ الذَّهبي هـٰذه العبارة كثيراً في «ميزان الاعتدال»، لعلَّه يذكرها غالباً فيمن نُسبوا إلى بدعة فيبيِّن أنهم صدوقون في أنفسهم لكنهم رُموا ببدعة النصب أو الخروج أو التشيُّع أو غير ذلك، ويستعملها كذلك فيمن كثر المجاهيل في شيوخه ليبيِّن أنه ـ وإن كان يذكر في أحاديث منكرة أو ضعيفة ـ صدوقٌ أمينٌ. كما لها استعمالاتٌ أخر ويقصد في الغالب أنه ينزل عن مرتبة «الصَّدوق» بيسير، كما أنه قد يقصد نزوله أكثر، وقد يقصد توثيقَه بهذه اللفظة وهو قليلٌ، كما أنَّ لفظة: «ثقة في نفسه» التي استعملها الذهبيُّ قليلاً يريد بها أنه ثقة لكنه دون الثقة المطلق.

صَدُوْقٌ كَثِيْرُ الأَوْهَامِ:

هذا اللَّفظُ من المرتبة الخامسة من مَراتِب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حُكمها:

حديثُ أهل هذه المرتبة يُكْتَبُ ويُنْظَرُ فيه.

صَدُوْقٌ لـٰكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ:

هذا اللَّفْظُ مِنْ المرتبة الخامسة مِن مراتب التعديل عند الحافظ الذَّهبي وابن حجر.

حكمها:

حديثُ أهل هذه المرتبة يُكْتَبُ ويُنْظَر فيه.

صَدُوْقٌ لَهُ أَوْهَامٌ:

أي أخطاءٌ، هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب التعديل عند

الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حُكمها:

حديثُ أهلِ هذه المرتبة يُكْتَبُ وَيُنْظَر فيه.

صَدُوْقٌ مُبْتَدِعٌ:

انظر «صَدُوْقٌ ولكنَّهُ مُبْتَدِعٌ»

صَدُوْقٌ يُخْطِىءُ:

هذا اللَّفْظُ مِن المرتبة الخامسة مِنْ مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي. وحديثُ أهل هذهِ المرتبة يُكْتَبُ ويُنْظَرُ فيه.

صَدُوْقٌ يَهِمُ:

أي: يُخطئ. هذا اللَّفظُ مِنْ المرتبة الخامسة مِنْ مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر والسُّيوطي.

حُكمها:

حديثُ أهل هذه المرتبة يُكْتَبُ وَيُنْظَرُ فيه.

صِغَارُ التَّابِعِيْن:

هم الذين حَدَّثوا عن صِغَار الصحابة الَّذين تأَخَّرَتْ وفاتُهم فأدركوهم في حال صِغَر سِنِّهم، وكِبر سِنِّ الصحابة الذين كانوا صِغاراً في عهد رسول الله ﷺ.

صِغَارُ الصَّحابة:

هم الذين تأَخَّرَ إسلامُهم، أو كانوا صِغاراً في عهد رسول الله ﷺ.

صِفَةُ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ ومَنْ تُرَدُّ:

هذا النَّوعُ من علوم الحديثِ له أهميةٌ بالغةٌ، إذ إنَّه يبحث في شروط الراوي الذي يُقْبَل حديثهُ ويُحْتَجُ به.

وقد اختلفت عباراتُ العلماء في تعداد صفات القبول، فمن مُقِلٍّ،

ومن مُكْثِرٍ، وجمع ابن الصَّلاح تلك الخِصَال في كتابه «علوم الحديث» (ص ٩٤)، فقال:

«أجمع جماهيرُ أئمة الحديث والفقه على أنه يُشْتَرَط فيمن يُحْتَجُّ بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لِمَا يروي. وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفِسْق وخَوارِم المروءة، متيقِّظاً غيرَ مُغَفَّلٍ، حافظاً إنْ حَدَّث من حفظِه، ضابطاً لكتابه إنْ حَدَّث من كتابه. وإنْ كان يحدِّث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك: أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني».

وبالتأمُّل في هذه الصِّفات وغيرِها ممَّا ذكره العُلماء نجد أنها لدى النظر ترجع كلُّها إلى أمرَيْن ذَكَرهُما ابنُ الصلاح هُما: العَدَالَةُ والضَّبْطُ.

ولتعريف كلٍّ واحدٍ منهما يرجع إلى حرفهما.

الصِّفْرُ:

هو دائرةٌ صغيرةٌ تُوضَع أوَّلَ الزيادةِ من الكتاب وآخِرها، وهي تُشعِر بإلغاء الكلام الخطأ من النسخة.

صُفَّرِيٌّ:

بضم الصَّاد والفاء المشدَّدة مفتوحة وكسر الراء. نسبة إلى (الصُّفَّرِية) من الخوارج

مثال من وُصِف بذلك: (إسماعيل بن سُمَيْع الحنفي، كوفيٌّ) بيَّاع السَّابُريّ.

في الضعفاء الكبير «للعُقَيْلي (١/ ٧٩) قال يحيى: «زعم عبدُ الرحمن أنَّ زائدة كان لا يحدِّثهم عن إسماعيل بن سُمَيْع. قال يحيى: إنما تركه زائدةُ لأنه صُفَّريّ، فأما في الحديث فلم يكن به بأسٌ».

وقال سفيان: «كان إسماعيل بن سُمَيْع بَيْهَسِياً فلم أذهب إليه ولم أَقْرَبْه».

والبيهسيّ: طائفةٌ من الخوارج ينسبون إلى أبي بَيْهَس قال أبو نعيم: «كان جار المسجد أربعين سنة لم يُرَ في جمعة ولا جماعة». (ميزان الاعتدال: (١/ ٢٣٣).

صِفَةُ رِوَايَةِ الحديث:

انظر «صفة مَن تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ».

صَلَّحَهُ فُلانٌ:

يقولون في الإخبار عن الرَّاوي إذا كان «صالحَ الحديثِ»: صَلَّحه فلانٌ، كما يقولون في الإخبار عن الرَّاوي الضعيف: مَرَّضه فلانٌ، وهو تعبيرٌ اصطلاحيٌّ حادثٌ، لم يَأتِ في لغةِ العربِ بهذا المعنى.

شواهد ذلك:

ومن شواهد هذا الاستعمالِ في كلامهم: قولُ الحافظِ الذهبي في «الميزان» (١: ٥٨٩): «حمَّاد بن الجَعْد، ويُقالُ ابن أبي الجَعْد، قال ابن مَعين: ليس بشيءٍ، وقال النَّسائي: ضعيفٌ، وقال أبو زُرْعَةَ: لَيِّنٌ وصَلَّحه أبو حاتم، وفي «الميزان» أمثلةٌ كثيرةٌ في هذا. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٣٨ ـ ١٣٩).

يَكثر استعمالُ هذا التعبير عند الحافظ الذَّهبي رحمه الله تعالى، ويُريد به: أنه قال فيه فلانٌ «صالحُ الحديث» واللهُ أعلم.

مثالُ ذلك ما قاله في ترجمة (إسماعيل ابن إبراهيم، أبو يحيى التَّمِيْمي الكوفي) قال محمد بن عبد الله بن النمير: ضعيفٌ جداً. وقال عليُّ بن المَدِيْني: ضعيفٌ. وكذا ضَعَّفه غيرُ واحدٍ، وما علمتُ أحداً صَلَّحه إلاّ ابنُ عَدِي، فإنَّه قال: ليس فيما يرويه حديثٌ مُنْكَرُ المَتْنِ. (ميزان الاعتدال: ١/ ٣٧٠).

صلعم:

هو رَمْزُ كتابة «ﷺ»، يُكْرَهُ عند المحدِّثين كتابةُ ذلك سواء به أو بـ (ص)، كما يُكْرَه عندهم أيضاً كتابةُ الصَّلاة دون السَّلام.

روى ابن الصَّلاح عن حَمْزَة الكِناني: «كنتُ أكتبُ الحديث، وأكتفي بالصَّلاة على النبيِّ ﷺ، فرأيتُ النَّبيَّ ﷺ في المنام فقال لي: مالكَ لا تُتِمُّ عليَّ الصَّلاة؟) قال: فما كتبتُ بعد ذلك الصَّلاةَ إلاّ مع التسليم عليه». (علوم الحديث: ص ٢٣٢).

صَوَابُهُ كَذا:

تُكْتَبُ هذه اللَّفْظَةُ إذا وَقَعَ في الكتاب خطأٌ، وحَقَّقه عليه (كذا) صغيرةٌ، وكتب في الحاشية (صوابُه كذا).

صُوَيْلِحٌ:

وهو تصغيرُ (صالح)، وهو من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، ومن السادسة عند ابن حجر والسُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

أكثَرَ من استعمالِها الحافظُ الذَّهبيُّ فيما لا يخرُجُ عن استعمالِ من تقدَّمَ في المعنى الَّذي بَيَّنْتُ.

واعلَمْ أنَّهُ ليس من هذا أن يقال في الرَّاوي: (لهُ أحاديثُ صالِحَةٌ)؛ إذ ليس هذا وصفاً له في عُمومِ ما روى، بل هَو وَصْفٌ لبعضِ حديثِه، وقد يكون ما عَدا تلك الأحاديثِ واهِيةً مُنكَرةً.

وهذا مثلُ قولِ ابنِ عَدِيٍّ في (سُليمانَ بن أَرْقَمَ) وذكر بعضَ حديثِهِ: «لسُليمان غير ما ذكَرْتُ من الحديثِ أحاديثُ صالِحَةٌ، وعامَّةُ

ما يَرْوِيهِ لا يُتابَعُ عليه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٥٩٤).

وقولِهِ في (القاسِمِ بنِ غُصْنٍ): «له أحاديثُ صالحةٌ غَرائبُ ومَناكِيْرٌ» (الكامل: ٧/ ١٥٣).

حُكمها:

يُكتب حديثُ أهلها، ويُنظَر فيه للاعتبار فقط.

صِيَغُ الأَدَاءِ:

جَرَىٰ الاصطلاحُ على تخصيص بعض الألفاظِ لكلِّ طريقةٍ من طُرُق التحمُّلِ، نذكرها هنا بشيءٍ من التفصيل.

١ ـ أمَّا «سمعتُ وسمعنا»: فمقتضى ما تفيده السَّمَاعُ من لفظ الشيخ، فلم يَختلف أحدٌ في جَوازها من أدائه، ولكن اخْتُلِفَ هل هي خاصةٌ به أو تجوز في غيره؟ فجَوَّزها بعضُهم من القراءة على الشيخ، والصحيحُ: لا يجوز.

ووقع في عبارةِ السِّلَفِي في كتاب «التسميع»: سمعتُ بقراءتي. وهو تسامُحٌ خاصٌّ بالكتابة، أو رأيٌ يفصل بين التقييد والإطلاق.

٢ ـ وأمَّا «حَدَّثَني وحَدَّثَنا»: فلا خِلافَ أيضاً في جوازه في السَّماع من لفظ الشيخ، وهل يستعمل في غيره؟

مذهبٌ يَمْنَع، ومذهبٌ يُجِيز، وهؤلاء هم الذين جعلوا القراءَةَ على الشيخ كالسَّماعِ من لفظه، ومنهم من أجازها في الرواية بالمُنَاوَلةِ، وحُكِيَ عن قومٍ جوازُها في الروايةِ بالإجازة، كما ذهب غيرُ واحدٍ إلى جوازِ إطلاقها في الرواية بالمكاتبة، بل وأجازها بعضُهم، فأطلق «حَدَّثنا» في الوِجَادة، بل أطلق بعضهم «حَدَّثنا» من غيرِ ما تحمَّله عن الشيخ.

والذي صَحَّحه ابنُ الصَّلاح، وحكى الاختيارَ عليه، وهو الذي عليه عملُ الجُمهور: المَنْعُ من إطلاقِ استعمال «حَدَّثنا» في الرواية بالمناولة فما بعدها.

والفَرْقُ بين «سمعتُ» و«حدَّثني» و«حَدَّثنا»: أنَّ السَّماع لا يقتضي قَصْدَ الشيخ له بالتحديث، والتحديثُ يقتضيه، و«سمعتُ» و«حَدَّثَني» تقتضي أنه لم يكن معه غيرُه، و«سمعنا» و«حَدَّثنا» تقتضي أن يكون معه غيرُه.

٣ ـ وأمَّا «أَخْبَرَنا» «وأخبَرَني»، فكانتْ في الاستعمال الأول مثل: «حَدَّثنا» قبل أن يشيع تخصيصُ «أَخْبَرَنا» بما قُرِىءَ على الشيخ.

ومَنَع منها ومن «حَدَّثَنا» في القراءة على الشيخ ـ ابنُ المُبارك في آخرين ـ ومنهم من أجاز «أَخْبَرَنا»، ومَنَع «حَدَّثنا» وفَرَّقَ بينهما في ذلك.

وقال صاحِبُ «كتاب الإنصاف»: إنَّ ذلكَ مذهبُ الأكثرين من أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحدٌ، وإنهم جعلوا «أَخْبَرَنا» علماً يقوم مقامَ قائِله: «أنا قرأتهُ عليه» لا أنه لفظ به لي.

قال ابنُ الصَّلاح: والفَرْقُ بينهما صار هو الغالبُ على أهل الحديث. أمّا إطلاقُ «أَخْبَرَنا» في الإجازة والمُناولة والمكاتبة والوِجَادة ـ فمن أجاز إطلاقَ «حَدَّثنا» أجازها، ومن مَنَع مَنَعها، غير أنَّ بعضهم كان يخصِّص «حَدَّثَنا» من السَّماع، و«أَخْبَرَنا» في الإجازة، وممَّنْ فعل ذلك أبو نُعَيْم.

قال ابنُ الصَّلاح: «والصحيحُ المختارُ الذي عليه عملُ الجُمهورِ، وإيَّاه اختارَ أهلُ التحرِّي والوَرَعِ: المَنْعُ في ذلك من إطلاقِ «حَدَّثَنا» و«أَخبَرَنا» ونحوِهما من العبارات، وتخصيصِ ذلك بعبارةٍ تُشْعِرُ به، بأن

يُقَيِّد هذا العباراتُ فيقول: «أخْبَرَنا» أو «حَدَّثنا» فلانٌ مناولةً، أو إجازةً، أو «خَبَّرنا» إجازةً، أو «أَخْبَرَنا» مُناولةً، أو «أَخْبَرَنا» إِذْناً، أو في إذنه، أو فيما آذَنَ لي فيه، أو فيما أَطْلَقَ لي روايتَه عنه، أو يقول: أجاز لي فلانٌ، أو أجاز فلانٌ، كذا وكذا، أو نَاوَلني فلانٌ، وما أشبه ذلك من العِباراتِ. (علوم الحديث: ص: ١٤٤).

وأمَّا الفَرْقُ بين «أَخْبَرنا» و«أَخْبَرَني» فما قُرِىءَ على المحدِّثِ وهو حاضرٌ، فإنه يقول: «أَخْبَرنا» وأمَّا ما قرأ على المحدِّث بنفسه فيقول: «أَخْبَرَني» فلانٌ.

وخَصَّص الأوزاعيُّ الإجازةَ بقوله: «خَبَّرَنا» بالتشديد، والقراءةُ عليه بقول: «أخبَرَنا».

٤ ـ وأمَّا «أَنْبَأَني» و «أَنْبَأَنا» فقد كان استعمالُها مثل «أَخْبَرَني»، و«أَخْبَرَنا»، غير أنَّ المتأخِّرين أطلقُوا «أَنْبَأَنا» في الإجازة، وسارَ عليه عملُ النَّاسِ.

وقال الحاكمُ: «الذي أختارهُ، وعهدتُ عليه أكثرَ مشايخي وأئمّةَ عصري أن يقول فيما عرض على المحدِّث، فأجاز له روايته شِفاهاً «أَنْبَأَني» فلانٌ، وفيما كَتَبَ إليهِ المحدِّثُ ولم يُشافِهْهُ بالإجازة: كَتَب إليَّ فلانٌ».

٥ ـ وأمَّا «قالَ لنا» و«ذَكَرَ لنا» فلانٌ فهو من قبيل «حدَّثَنا» فلانٌ، غير أنَّه لائقٌ بما سَمِعَه في المذاكرة، وهو به أشبه من «حَدَّثنا».

وقال بعضُهم: متى قال البخاريُّ: «قال لي» و«قال لنا» فاعْلَمْ أنه إسنادٌ لم يذكرْ للاحتجاج به، وإنما ذكرَ للاستشهاد به، وقال أبو جعفر النَّيْسَابُورِي: كلُّ ما قال البخاريُّ: «قالَ لِي» فلانٌ فهو عرضٌ ومناولةٌ.

وقال ابنُ الصَّلاح: وكثيراً ما يعبِّر المحدِّثون بهذا اللَّفظِ عمَّا جَرَى

بينهم في المذاكرات والمفاخرات، وأحاديث المذاكرة قلما يحتجون بها.

٦ ـ وأمَّا «عَنْ»، و«أَنْ» و«قَالَ»، و«ذَكَر» فإنَّها محمولةٌ على السَّماع إذا عُرِفَ اللِّقاءُ، وبرئ الراوي من وَصْمَةِ التدليس عند البخاري.

فإذا وَرَدَ عمَّنْ عُرِفَ من حاله أنه لا يقول: «قال فُلانٌ» إلا فيما سَمِعَه منه حمل عليه. أمَّا عند مسلمٍ فهي محمولةٌ على السَّماع متى ثبَتَتْ المعاصرةُ، وأمكن اللِّقاءُ، ولم يكن مُدلِّساً.

واشترط أبو مُظَفَّر السَّمعاني طولَ الصحبة بينهما.

واشترط أبو عمرو الدَّاني معرفتَه بالرواية عنه.

واشترط أبوالحسن القابِسي أن يُدركه إدراكاً بيِّناً.

قال شيخُ الإسلام: من حكم بالانقطاع مُطْلَقاً شَدَّد، ويليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سَهَّل، والوسطُ الذي ليس بعده إلا التعنُّتُ مذهبُ البخاري ومن وافَقَه.

وكَثُرَ في الأعصار المتأخِّرة استعمالُ «عن» في الإجازة، فإذا قال أحدُهم: «قرأتُ على فلانٍ» عن فلانٍ فمرادُه أنه رواه عنه بالإجازة، وكذلك «أنَّ» فيقولون في الإجازة: «أَخْبَرَنا فلانٌ أنَّ فلاناً»، و«أنَّ» مثل «عَنْ» عند الجُمهور، وقال بعضُهم: إنها محمولةٌ على الانقطاع حتى يتبيَّن السَّماعُ.

وحَقَّق الخطيبُ البغدادي أنَّ «قالَ» ليست مثل «عَنْ»، فإنَّ الاصطلاحَ فيها مختلفٌ، وبعضُهم يستعملها في السَّماعِ دائماً، كحَجَّاج بن موسىٰ المِصِّيصي الأَعْوَر، وبعضهم بالعكس، لا يستعملها إلا فيما لم يَسْمَعْهُ دائماً، وبعضُهم تارةً كذا، وتارةً كذا كالبخاري، فلا يحكم

عليها بحكم مُطَّرد، ومثل «قال» «ذكر»، واستعملها أبو قُرَّة في سُنَنِه في السَّماع.

قال ابنُ الصَّلاح: ورُبَّما دَلَّس بعضُهم، فذَكر الذي وجَد خطَّه، وقال فيه: عن فلانٍ أو قال فلانٌ، وذلك تدليسٌ قبيحٌ إذا كان بحيث يُوهِم سماعَه منه.

وإذا وجد حديثاً في تأليف شيخٍ، فله أن يقول: «ذكر» فلانٌ أو «قال» فلانٌ: «أَخبَرَنا» فلانٌ أو «ذكَر» فلانٌ «عَنْ» فُلانٍ، وهذا منقطعٌ لم يأخذ شوباً من الاتصال، وهذا إذا وثق بأنه كتابه.

٧ ـ وأمَّا «قرأتُ» على فلانٍ، أو قُرِىء» على فُلانٍ، وأنا أسمع، فأقرَّ به، فهما الأصلُ في أداء ما تحمَّله المحدِّثُ بالقراءة على الشيخ الأولى فيما قرأه بنفسه، والثانية فيما قرأ غيرُه وهو يسمع، ويليها «أَخْبَرَنا» قراءةً، و«حَدَّثَنا» قراءةً.

٨ ـ أمَّا «حَدَّثَنا» فلانٌ إجازةً، و«أخبرَنا» إجازةً، أو أَخْبَرَنا إذناً، أو في إذْنِهِ، أو فيما أَطْلَقَ لي روايتَه عنه، أو «أَنْبَأَنا» إجازةً، فكلُّ هذا خاصٌّ بالإجازةِ كأَجَازَني، وأَجَازَ لِي.

٩ ـ وأمَّا «حَدَّثنا» مناولةً، أو «أخبرنا» مناولةً، أو «ناوَلني» فهو خاصٌّ بِالمناولة.

١٠ ـ وأمَّا «أَخْبَرَنا» مشافهةً، أو «أَخْبَرَنا» مكاتبةً، أو فيما كَتَب إليَّ، أو في كتابتهِ، فقد خَصَّه قومٌ بالإجازة إذا كان قد أجاز بخَطِّه، فهذا وإنْ تعارفه في ذلك طائفةٌ من المحدِّثين المتأخِّرين، فلا يخلوا عن طرفٍ من التدليس لِمَا فيه من الاشتراك والاشتباه بما إذا كتب إليه ذلك الحديث بعينه، ومنع منه ـ لذلك ـ أبو المُظَفَّر الهمْداني.

ولكن بعد أن صار اصطلاحاً عرى من ذلك فلا منع.

١١ ـ وأمَّا «كَتَب إليَّ فلانٌ» فهذا خاصٌّ بالمكاتبة، ويليه «أَخْبَرَني» به مكاتبةً، أو في كتابة، أو نحو ذلك من العبارات.

١٢ ـ وأمَّا «وَجَدْتُ» بخَطِّ فلانٍ أو «قرأتُ» بخَطِّ فلانٍ، أو في كتابِ فُلانٍ، فهذا وما أشبهه هو الذي استمرَّ عليه العملُ قديماً وحديثاً فيما تحمل بطُرُقِ الوِجَادة فيما إذا وُثِّقَ بأنه خَطُّه.

١٣ ـ وأمَّا «بَلَغَني عن فلانٍ» أو «وَجَدْتُ عن فلانٍ» وما أشبهه فهو فيما إذا لم يثق بأنه خَطُّه أو كتابه.

وهذه هي ألفاظُ الأداء، ويُمْكِنُكَ أن تعلم ممَّا تقدَّم أنها على مراتب في كلِّ نوعٍ من أنواع التحمُّل الذي يجوز استعمالُها فيه. وما ينبغي أن يفعله الراوي عند الأداء.

جرت العادةُ أن يحذف كتاب الحديث لفظةَ «قالَ» أو «قيل له أخبرك فلانٌ»، ولفظة «أنَّه» أو «أنَّهُ قالَ»، فينبغي في كلِّ هذا أن يأتي بها المؤدَّىٰ لفظاً، وإن حُذِفَتْ خطّاً.

واختلفوا فيما إذا لم يأتِ بها، هل يبطل السَّماع؟

قال النَّووي: تركها خطأ، والظاهر صحةُ السَّماع.

وتأتي «قالَ» تفسيراً للكلمة «حدَّثَنا» و«أَخبَرَنا»، فإذا قال: «حَدَّثَنا فلانٌ حَدَّثَنا فلانٌ» تقول أنتَ بعد حَدَّثَنا الأولى: «قال حدَّثَنا»، وكذلكَ «أَخْبَرَنا» وكذلك «أَنْبَأَنا».

وتأتي «قِيْلَ له: أَخْبَرَكَ فلانٌ» فيما إذا كان في أثناء الإسناد: «قُرِىءَ على فلانٍ: أَخْبَرَك فلانٌ» فالمؤدِّي يقول: «قُرِىء على فلانٍ: قيل له: أَخبَرك فُلانٌ».

أمَّا إذا كانَ «قُرِىءَ على فُلانٍ: حَدَّثنا فلانٌ»، فيقول المؤدِّي:

«قُرِيءَ على فلانٍ: قالَ: حَدَّثَنا فلانٌ».

وإذا تكرَّرَتْ «قال» حذفوا إحدَاهما في الكتاب، فينبغي للمؤدِّي الإتيانُ بها مثل: «حدَّثنا صالحُ بن حيَّان، قال الشَّعْبِيُّ» فتقول: حَدَّثَنا فلانٌ قال: وتُحْذَفُ لفظةُ «أنَّه» بعد «عَنْ» مثل: «عن عطاءِ بن مَيْمُونَ، سَمع أَنَساً» فيقول المؤدِّيُ: أنه سمع، أو أنه قالَ، مثل (حَدَّثَني مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ. . . .) فيقول المؤدِّيُ: حدَّثَني مالكٌ قال: عن ابنُ شهابٍ أنه قال: عن حميد بن عبد الرحمن أنه قال عن أبي هريرة.

وتارةً يُقْتَصَرُ على الرَّمْز، فيؤدِّيهِ المؤدِّيُ كاملاً، فـ(حدَّثَنا) يُرْمَزُ إليها «ثنا»، فتقرؤها «حَدَّثنا»، ومنهم من يَحْذفُ الثاء، ويكتبها «نا»، فيقرؤها المؤدِّيُ: «حَدَّثَنا»، وبعضهُم يزيد دالاً أوَّل الرمز «دثنا». فيقرؤها: «حَدَّثنا»، ومثلها «ثني»، و«دثني».

و«أخبرنا» يكتبها «أنا»، فيقرؤها «أَخْبَرَنا»، وقد يزيدون راء بعد الألف: «أرنا» فتقرأ: «أَخْبَرنا».

أمّا «أَخْبَرَنِي» و«أَنْبَأَنا» وأَنبأني» فلم يَرْمُزوا إليها بشيءٍ. (انظر «غيث المستغيث» للعلاّمة الشيخ محمد محمد السّماحي).

صِيَغُ التَّحْدِيْثِ:

انظر «صِيَغ الأداء».

صِيَغُ التَّمْرِيْضِ:

هو أن يُرْوَى الحديثُ بغيرِ جَزْمٍ، مثل: (يُذْكَرُ)، أو (يُرْوَى)، أو (ذُكِرَ) أو (رُوِيَ)، ونحوِها بصِيَغ المجهول، ولا تُستعمَل هذه الصِّيَغُ إلا في الأحاديثِ الضعيفةِ.

وعلى هذا فما وَقَعَ حَذفُ الإسناد في «صحيح البخاري» وأتي

بالجَزْمِ فهو صحيحٌ، وإنما حَذَفَ الإسنادَ لغرضٍ من الأغراض، وما أتى فيه بغير الجزمِ ففيه مقالٌ (انظر «معجم مصطلحات الحديثِ ولطائف الأسانيد»: ص: ٣٢٥).

صِيَغُ الجَزْمِ:

هو أن يروي الحديثَ بجَزْمٍ، يستعمل في روايته من الأفعال المبنية للمعلوم، مثل: (قالَ) أو (يقول)، و(حكىٰ) أو (يحكي)، (ذكر) أو (يَذْكرُ)، (روىٰ) أو (يروي)، ونحوها من الألفاظ التي تُشعِر بصحة أو حُسْن ما ذُكِرَ بها.

صِيْغَةُ التَّمْرِيْضِ:

انظر «صِيَغ التمريض».

صِيْغَةُ الجَزْمِ:

انظر «صِيَغ الجزم».

❐❐❐

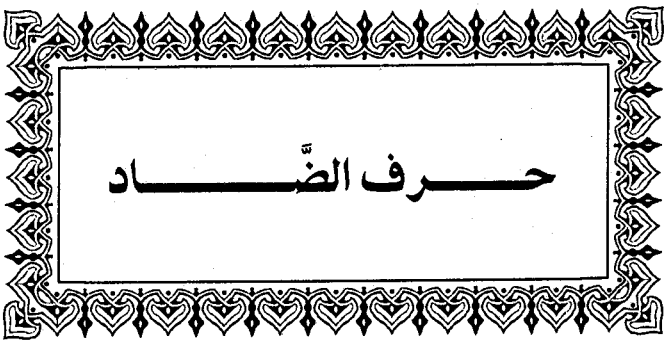

ض:

رَمْزٌ للضياء المَقْدِسي في «المختارة» كما ذَكَره الرُّوْدَاني في «جَمْع الفوائد».

الضَّابِطُ:

لغةً: اسم فاعلٍ من «ضَبَطَ يَضْبِط» أي حفظه بالحزم.

واصطلاحاً: هو الذي تُوافِق روايتهُ روايةَ الثِّقاتِ الضابطين في اللَّفظِ أو في المعنىٰ ولو في الغالب. وبعبارةٍ أخرى: هو الحافظُ المُتيقِّظُ.

ولكن الاتصاف به فقط لا يَدُلُّ على التوثيق إلا إن كان الراوي عدلاً؛ إذ مجرَّد وصفِه بالضَّبط والحِفظ لا يكفي في قبول روايته. بل لابُدَّ أن يحرز قصبَ السَّبق في وصف (العدالة).

ويشهد لذلك كلامُ علماء أصول الحديث.

قال ابن الصَّلاح بعد قوله فهو ممن يُحْتَجّ به: «وكذا إذا قيل ثَبْتٌ،

أو حُجّةٌ، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظٌ، أو ضابطٌ». (علوم الحديث: ص: ١٣٤).

فنتبيَّن من كلامه أنَّ الراوي لا يُقال عليه (حُجَّةٌ) أو (ثَبْتٌ) إلا بعد اجتماع الحُسْنَيَيْن عليه، أي (الضبط والعدالة) وإنَّ إحداهما لا تَسُدُّ مَسَدَّ الأخرى.

ويشهد لذلك قولُ الحافظ السَّخاوي أيضاً حيث قال تعليقاً على وصف (ضابط) و(حافظ): «كأن قال: حافظ أو ضابطٌ ولعدلٍ. إذ مجرَّد الوصف بكل منهما غيرُ كافٍ في التوثيق، بل بين العدالة وبينهما عمومٌ من وجه؛ لأنه توجد العدالة بدونهما، ويوجدان بدونها، وتوجد الثلاثة». (فتح المغيث: ١/ ١٥٧).

مثالٌ وشاهدٌ لما تقدَّم:

سأل ابنُ أبي حاتم أبا زُرْعَة عن رجلٍ، فقال: حافظٌ؟ فقال: أهو صدوقٌ؟ ـ أي: عدل ـ.

وكان «أبو أيوب سليمان بن داود الشَّاذَكُوني» من الحفَّاظ الكبار، إلا أنه كان يُتَّهَم بشُرْب النَّبيذ وبالوَضْع، حتى قال البخاري: «هو أضعَفُ عندي من كلِّ ضعيفٍ». (ميزان الاعتدال: ٢٥/ ٢٠٥).

وقال ابن الصَّلاح: «ويُعْرف كون الراوي ضابطاً، بأن تُعْتَبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان. فإن وُجدت روايته موافقةً، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرةٌ؛ عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً.

وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم؛ عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه». (مقدمة ابن الصَّلاح: ص: ٢١٣).

ضَابِطٌ:

من ألفاظ التعديل.

الضَّبَّةُ:

لغةً: الحديدة العريضة يُضَبُّ بها البابُ والخشب، جمعها: (ضِباب).

واصطلاحاً: هي رأسٌ ممدودةٌ لحرف الضَّاد فوق الكلام، هكذا (صـ) للإعلام بأنَّ ذلك الكلام سقيمٌ.

الضَّبْطُ:

لغةً: يقالُ «ضَبَطَ فُلانٌ الأمرَ ضَبْطاً وضِبَاطةً»، حَفِظه بالحزم، أي: أنه حازمُ الفُؤاد، ورَجُلٌ ضابطٌ قويٌّ شديدٌ، وأضبط يعمل بيديه معاً، وأضبط من ذرة؛ لأنها تجر ما هو على أضعافها، وربما سقطت وما تحمل من شاهق فلا ترسله. . وكلُّ ذلك صريحٌ في الدَّلالة على قُوَّةِ الحفظ وشدَّةِ اللُّزوم بين الحافظ والمحفوظ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وأمَّا مراد المحدِّثين فهو: أن يكون الراوي موصوفاً باليَقَظَة وعَدَمِ الغفلة، وبالحفظ إنْ حَدَّث من حفظه، والإتقانِ إنْ حَدَّث من كتابه، مع الدِّرايةِ بالمعنىٰ إن روى الحديثَ بغير لفظهِ. (انظر «التبصرة والتذكرة» ١/ ٢٩٣. و «تدريب الراوي» ١/ ٢٠١، و«فتح المغيث ١/ ٢٨٦».

قال ابن حِبَّان: «أن يَعْقِل من صناعةِ الحديث ما لا يرفع موقوفاً، ولا يَصِلُ مُرسَلاً، أو يصحِّف سماعاً. (فتح المغيث: للسخاوي (١/ ٢٨٦).

والضَّبطُ له طرفان: العلمُ عند السَّماع، والحفظُ بعد العلم عند التكلُّم، فلو سَمِع ولم يَعْلَمْ، أو لم يَفْهَمْ لَمْ يَكُنْ ضابطاً، وكذا إذا شَكَّ

في الحفظ بعد العلم أو السَّماع (جامع الأصول: لابن الأثير ٣٥١).

وقد ذهب الآمِدِيُّ إلى القول: إنَّ الضبط أن يكون حفظَ الراوي لِمَا سَمِعه أرجح من عدم حفظه. وهذا يعني أنَّ طروء النِّسْيان والسَّهْوِ والوَهْمِ، أحياناً لا يَضُرُّه، إذ لا يخلو من ذلك أحدٌ. (الإحكام: ١٠٦/٢).

أنواع الضبط:

لـ«الضَّبْط» نوعان، نذكر هنا كلَّ واحدٍ منهما:

١ ـ ضَبْطُ الصَّدر:

وهو الحفظُ بحيث يُثبِت الراوي ما سمعه مع القدرة على الاستحضار عند الحاجة إليه، بحيث يبعد زوالُه عن القُوَّةِ الحافظة، وشرطُ هذا النوع من الضبط أن يكون الراويُ حازمَ الفُؤادِ، حاضرَ الذِّهْنِ، سريعَ البَديهةِ، غيرَ مُغَفَّلٍ لا يميِّز الصوابَ من الخطأ كالنَّائم أو السَّاهي، إذ الموصوفُ بذلك لا يحصل الركونُ إليه، ولا الاعتمادُ عليه من باب أولى. (فتح المغيث: للسخاوي ٢٨٦/١).

إنَّ الحفظَ رأسُ مال المشتغل بعلم الحديث والرواية، وقد اشتهر العربُ بقوَّةِ الحافظة، ومن المعقول أن يكون بعد العرب عن العلم والحضارة، وما عُرفوا به من أُمِّيةٍ، وما قد يضاف إلى ذلك من حياة البَساطة والخُلُوِّ عن التعقيد، وقِلَّة أدوات الكتابة، وغيرها قد أسهم في قوَّةِ الحافظة عند العرب، وقد كان ذلك من مفاخِرهم، بل كان من مقوِّمات الشخصية العربية آنذاك، ولم يزل عند كثيرين.

وإذا كان الأمرُ كذلك في الإخبار والروايات فمِن الطبيعي أن يحتل الحديثُ مكانَته العاليةَ في الحافظة العربية الإسلامية، وقد جاء الحديث الشريف: يقال لقارئ القرآن: «اقْرَأْ وارْتَقِ..، فمَنْزِلَتُكَ عند آخرِ آيةٍ تَقْرَؤُها....» الحديث. (أخرجه أبو داود، برقم: ١٤٦٤). وهذا

يعني أنَّ من حفظ نصف القرآن ليس كمن حفظه كلَّه، ولا من حفظ شيئاً من الحديث كمن حفظ أكثرَ من ذلك، وقد كان هذا المعنى ـ الحرصُ على الحفظ ـ في عُرْف المحدِّثين أظهر منه في غيرهم وأكثر، حتى قال أحدُهم وهو عامرُ بن شُرَاحِيل الشعبي (المتوفى سنة ١٠٥ هـ) كنايةً عن قوَّةِ حافظته، وإتقانه لِمَا يرويه، وهو مَنْ هُوَ في الحديث: «ما كتبتُ سوداء في بيضاء». (تذكرة الحفاظ: ١/ ٧٩).

وأنشد عبد الرَّزاق الصَّنْعَاني فقال:

ليسَ بِعلمٍ ما حَوَى القِمَطْرُ ... ما العِلمُ إلا ما حَوَاهُ الصَّدْرُ

(الحثُّ على طلب العلم: لابن الجوزي، ص ١٢).

وقال سفيان الثَّوري: «بئس مستودعُ العلمِ القَراطِيس». (تقييد العلم: للخطيب البغدادي، ص ٥٨).

فهذه الأقوالُ، وغيرُها كثيرٌ جداً، تمثِّل الاتجاهَ العامَّ الذي كان يحرص عليه أهلُ الحديث، على تعاقُبِ أجيالهم، وبخاصةٍ في عصر الصحابة والتابعين حتى وصف الحافظُ الذهبيُّ صدروَهم بخزائن العلم. (انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٠).

ولقد أذكى هذه الحافظة ما وَرَدَ عن النبي ﷺ من أحاديث تنهى عن كتابة الحديث، أَظْهَرُها وأَصَحُّها حديثُ أبي سعيد الخُدْرِي الذي يقول فيه: قال النبي ﷺ «لا تَكْتُبُوا عَنِّي شيئاً إلَّا القرآن، فمن كتب عَنِّي غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُه». (أخرجه الدارمي، برقم: ٤٥٠).

ومعلومٌ أنَّ الخطابَ مُوجَّهٌ للصحابةِ دونَ غيرِهم، لكنَّ الإلزامَ بضرورةِ الاعتماد على الحفظ أصبحَ من المؤكِّدات؛ إذ هوالسبيلُ الوحيدُ، إضافةً إلى ما ورد من أحاديث تلزم الصحابةَ بالتحديث عن رسول الله ﷺ نحو قوله: «حَدِّثُوا عَنِّي وَلا حَرَجَ...» الحديث. وهذا

الذي ذكرتُه إنما يَصْدُق على مَنْ تَبَنَّى من الصحابةِ كراهةَ كتبِ الحديثِ دون من تبنى خلافَهُ لاعتباراتٍ أخرى، مع حرصِ كُلٍّ طرفٍ على الحفظِ. (تقييد العلم: ص ٤٩).

ولعلَّ من المفيد أن نذكرَ: أنَّ المحدِّثين قد حرصوا على تربية الصِّغارِ على حفظ الحديث، والحفظُ في الصِّغَر على ما هو معروفٌ كالنَّقشِ في الحجر، وقد كان أهلُ البَصْرة يُخْرِجُونَ أَولادَهم لمجالس الحديثِ وهم أبناء عشر سنين. (انظر «الكفاية» ص ٥٥). على أنَّ لعلماءِ الحديث في الرواية عمَّنْ تحمَّل وروى الحديثَ صغيراً كلاماً جميلاً مفادُه جواز الرواية عمن بلغَ سِنَّ التمييز من غير تحديدٍ لِسِنٍّ مُعَيَّنٍ، وهذا يختلف بالطبع من صَبِيٍّ لآخر.

إنَّ الذين تعاهدوا الحديثَ ورَوَوْه ممَّنْ وُصِفُوا بالحفظ وقُوَّةِ الذاكرة، بل كانوا مطبوعي الحفظ لا يحوزهم العددُ، كوَكِيْعِ بن الجَرَّاحِ، والشَّافعي، والبُخارِي والشَّاذَكُونِي في آخرين، وفي كلِّ جيلٍ حفاظه، بحيث كانوا إذا سَمِعُوا أو نظروا في الكتبِ حَفظوا، وليس كلُّ الناسِ كذلكَ؛ مما دعا آخرين إلى ضرورةِ العمل على إحكام الحفظِ من جراء كثرةِ الإعادةِ، ولو على قِلَّة في ذلك.. وقد قال النبي ﷺ: «تعاهدوا القرآنَ، فوالذي نفسي بِيدِهِ لهو أشدُّ تَفصِّياً من الإبل في عُقُلِها». (أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن... برقم: ٥٠٣٣).

فإن كان هذا المعنى في القرآن الكريم الذي يَسَّرَهُ اللهُ للذكرِ والحِفظ، فإنه آكَدُ في الدعوةِ إلى حفظِ الحديث النبوي الشريف.

٢ ـ ضَبْطُ الكتاب:

ويُقْصَدُ به صونُ الكتاب الذي يكتب فيه الراوي مرويَّاتِهِ من أن يتطرَّق إليه خَلَلٌ من وقت السَّماع والكتابة إلى أن يؤدِّي ما سمعَ

ويرويه، ويحول دون تغييرٍ ما فيهِ، وبخاصة إذا ما اقتصر عليه عند التحديثِ من جهة الزيادة والنقص أو التبديل، إضافةً إلى الرجوع عما قد يُخالِفُ فيه في مَتْنِ الحديث أو إسنادِه من لفظٍ أو اسمٍ، ودون قبولٍ لأيٍّ من مظاهر التلقين، فإنَّ هذا وأمثاله يُعتد بما رَوَوْه من صحيح كتبهم ولو لم يُرْزَقوا من الحفظ ومعرفة الحديث ما رُزِقَ غيرهُم. (انظر «الكفاية» ص ٢٢٠).

وقد ظهرت كتابةُ الحديث في عصر النبي ﷺ حيث ذَهَبَ عددٌ من أصحابهِ عليهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ إلى تدوين بعضِ المسائل ومُهِمَّاتِ الدِّين على علمٍ منه ﷺ وبإذنه، واستمرَّ الأمرُ من بعد في التابعين وأتباعهم. . . وما من شَكٍّ في أنَّ الحرص على الحديث من الضِّياع وعَدَمِ الأمن من اللُّبْسِ، وخيانةِ الحافظة كان الدافعَ إلى ذلك وبخاصة حين تأكَّد لهؤلاء أن النهي عن كتابة الحديث من قبل النبي ﷺ لم يكن مقصوداً لذاته، وإنما لاعتباراتٍ أُخر، إذ يُمْكِنُ الجمعُ بين أحاديثِ النهي عن الكتابة وأحاديث الإباحة بما أقنع أولئكَ أنَّ الكتابة جائزةٌ مستساغةٌ، بل هي في أحايين مندوبةٌ. (تقيد العلم: ص ٦٥ ـ ٨٦).

ومِنَ المُؤكَّد: أنْ يحفظ الناسُ الحديثَ في عصورهم الأولى، إذ العهد بالنبوَّةِ والصحبةِ قريبٌ، ولكن بعدَ أن طالَ العهدُ، وكثرت الأحاديثُ، وطالت الأسانيدُ وما قد يلحق بكل ذلك من معارف، كان لزاماً أن يعمد المتأخِّرون إلى الكتابة والتقييد صيانةً للحديث.

ويحسن أن نشير إلى أنَّ عدداً من التابعين قد توسَّط فاعتمد الكتابةَ واستعان بها على تمكين الحفظ، فإذا تمكَّن من ذلك، واستيقنَ من حفظه مَحَا ما كتب خشيةَ الاتِّكال على المكتوب، وممَّن فعل ذلك مسروقُ بن الأَجْدَعِ، والزهريُّ في آخرين. (تقييد العلم: ص ٥٨ ـ ٥٩).

إنَّ من البدهي أن تصون الكتابةُ الحديثَ من الزَّلَل، وقد قال ابنُ

المبارك: «لولا الكتابُ ما حفظنا» وهو ما أكدَّهُ إمامُ المحدِّثين ابن حنبل في رَدِّه على من كره الكتابةَ للحديث حيث قال: «إذاً يخطئون» قال: «حدَّثنا قومٌ من حفظِهم، وقومٌ مِنْ كُتُبِهِمْ، فكان الذين حدَّثونا من كتبهم أَتْقَن». (تقييد العلم: ص ١١٤ ـ ١١٥). ويعود السببُ في ذلك إلى أنَّ ضبط الكتاب تامٌّ لا يُتصوَّر فيه نقصٌ على خلاف ضبط الصدر الذي يُعتبَر الأساسُ في تقسيم الحديث، مع مراعاة أنَّ الضبط يختلف من كتابٍ لآخر (توضيح الأفكار: ٢/ ١٢٠).

وقد التزم أهلُ الحديث بكتابة لفظ الحديث الذي سمعه الكاتبُ بلفظه ـ حتى مع اللَّحْنِ ما لم يكن يؤدِّي إلى اختلاف المعنى ـ دون ما وقع فيه زيادةٌ من وَهْمٍ، أو ما شابَهَ ذلك، وهذا بالطبع على رأيٍ من لم يَرَ جَوازَ الروايةِ بالمَعنى. (الكفاية: ١٤١ ـ ١٤٣). أما إن كان المحدِّثُ يكتب من كتاب غيره فقد يكون الحاملُ له على ذلك الالتزام بعدَمِ تغييرِ ما ألفَهُ غيره.

كيف يُعْرَفُ الضبط:

لمعرفةِ ضبطِ الراوي طريقان هما:

١ ـ يُعْرَفُ الراوي بالضبط عند مقارنة رواياته بعد سَبْرِها بروايات غيرِهِ ممَّنْ عُرِفَ بالإتقانِ، إنْ وافقهم كان مُتقِناً، وقد لا يكون الإتقانُ تامّاً، لكن تكون المخالفة نادرةً، كما لا يلزم التوافق التامُّ باللفظ، وإنْ كان هو الأَحْوَطُ، لجوازِ الرواية بالمعنى عند كثيرين، لكن من غير إخلال بمضمون الرواية. (علوم الحديث: ص ٢٢٠) وأمَّا إنْ كان كثيرَ المخالفة لهؤلاء؛ عُلِمَ أنه مختلُّ الضبط لا يُمكِن الاحتجاجُ بحديثه، وكلَّما كان ذلك فيه أكثر كان أكثر ضَعْفاً، وقد يصل إلى حدٍّ من لا تُقْبَلُ له روايةٌ ولو مع المتابعة.

وهذا يَستدعِي مراقبةَ الراوي مراقبةً تامةً، والتنقيبَ عن مروياتِه، وتتبُّعَ طُرُقِ تَحمُّلِهِ وأدائه للرواية، والنظرَ في أصلِ كتابهِ إنْ تَيَسَّر ذلك، وبخاصةٍ إذا كان يروي منه، تحرُّزاً من أن يدخل عليه ما لم يسمعه، إضافةً إلى ما قد يكشف عنه ذلك من وَهْمٍ وسَهْوٍ وغَلَطٍ، بل أحياناً الكَذِبُ والانتحالُ مما ييسِّر الحكمَ على الراوي من حيث الأهلية للرواية عند الإتقان، أو نَفيِها عنه عندما يُوصَفُ بالخَلل غير المحتمل.

وهذا بالطبع شأنُ كبارِ نُقَّادِ الحديث، أصحاب الدراية بتاريخ الرواة، وجَرْحِهم وتعديلهم أمثال: ابن مَهْدي، وابن المَدِيْني، وابن مَعِين، والبُخاري في آخرين، يصعب حَصْرُهم في هذا المقام. وقد كان ابنُ مَعِيْن يؤتى بالأحاديث وقد خُلِّطتْ وتلبَّست فيقول: «هذا الحديث كذا، وهذا الحديث كذا»، فتكون كما قال. (فتح المغيث: السخاوي ١/ ٢٧١). وسأله ابن عُلَيَّة يوماً عن حديثه فرَدَّ عليه يحيى بقوله: أنتَ مستقيم الحديث. قال ابنُ علَيَّة: وكيف علمتم ذلك؟ قال يحيى: عارضنا بها أحاديثَ الناس فرأيناها مستقيمةً. (التاريخ: لابن معين، ٤/ ٦٨).

هذا المسلكُ سَلَكَهُ كلُّ النُّقَّادِ باعتباره أحدَ السُّبُلِ التي يُمكن اعتمادُها للكشف عن حال الرواة، وبيان مدى ضَبْطِهم لِمَا يَرْوُوْنَ، ومن هنا فقد ضُعِّفَ كثيرٌ من الرواة حينَ خالفوا الثقاتَ الضابطين، فوصفوا بما هم أهله من القبولِ والرَّد، وقد كان ابنُ حِبَّان في كتابه «المجروحون»، وابنُ عَدِي في «كامله» ممن أكثروا القولَ في الرواة اعتماداً على هذا المسلك. ومما قاله ابن حِبَّان مثلاً: «يخطىء كثيراً حتى خرج عن حَدِّ الاحتجاج إذا انفرد. قليل الحديث، منكر الرواية فيما يرويه، يجب التنكُّبُ عن مفاريده، والاحتجاج بما وافق الثقات عنه، ينفرد بالأشياء التي لا يُتابَعُ عليها، كان ممن ينفرد عن الثقات

بالأشياء المقلوبات، ولا سِيّما إذا حَدَّثَ عن شيوخ بلده. (انظر «المجروحون» ١/ ١٩٢، ٣١٣، ٢/ ١٢٥، ٣/ ٣٠٣). وممَّا قاله ابنُ عدي في هذا: روى عنه الثقاتُ ما لا يُتابَع عليه. كثيرُ الغَلَطِ والوَهْمِ، وليس من أهل الكذب، لم أَجِدْ لَهُ مُنْكَراً جِدّاً لا إسناداً وَلا مَتْناً، وأرجوا أنه صالحٌ. . . » (الكامل: ١/ ٣٣١ ـ ٣٣٣) وغير ذلك كثير.

٢ ـ يُعْرَفُ الضَّبْطُ بالامتحانِ واختبار الرُّواةِ. وكان هذا النهجُ شائعاً بين النُّقَّاد؛ إذ كانُوا يُدخِلون على من أرادوا اختباره ما ليس من حديثه، فإنْ حَدَّث به عرفوا كَذِبَه، أو يلقِّنونه فيحدِّث به فيُعْلَمْ غَلَطُه ووَهْمُه، وقد يكون حافظاً مُتْقِناً مستحضراً لكل محفوظاته، ومكتوباته بحيث يصعب تخطئتُه.

ولعلَّ مِن أطرف ما جاء في ذلك امتحانُ البغداديِّين للإمام البخاري حين وَرَدها للمرَّةِ الأولى؛ إذ حَدَّثوا بمئة حديثٍ قلَّبوا مُتونَها وأسانيدَها، ولم يتركوا حديثاً واحِداً على سلامته، وألقاها عليه عشرة من المحدِّثين، كلٌّ يقرأُ عليه عشرة، حتى انتهت عن آخرها، والبخاري يقول عَقِبَ كلٍّ منها: لا أعرفه، ولا يزيد على ذلك. . . ثم قال لأوَّلهم: «سألتَ عن حديثٍ كذا وصوابُه كذا» إلى آخر أحاديثه، حتى ردَّ المئةَ إلى سلامتها قبل التغيُّر. . والرواية مشهورةٌ. (انظر «فتح المغيث»: للسخاوي ١/ ٢٩٩).

فروع اختلال الضَّبطِ:

إنَّ مظاهر اختلال الضبط كثيرةٌ، ومن أهمِّها:

١ ـ الاختلاطُ والتغييرُ، وأغلب ما يكونُ ذلك بعد كِبَرٍ في السِّنِّ، وقد ينتج عن سببٍ آخر. وأهلُ الحديث على قبول ما رواه الراوي قبل اختلاطه، وردِّ ما رواه بعد الاختلاط، أو ما أشكل أمره فلم يعلم أهو

قبل الاختلاط أم بعده. مع مراعاة دور بعض تلامذة المختلط من الثقات الملازمين له والمميِّزين لصحيح حديثه من غيره إضافةً إلى قرائن أخرى تؤكِّد سلامةَ الرواية. (انظر «تدريب الراوي»: ٢/ ٣٧١).

٢ ـ روايةُ الغريب والأفراد، وهذا يكون بعد سَبْر مرويَّاتِ الراوي ومقارنتِها برواياتٍ، كالإكثار من رواية الشَّاذ والمناكير. وتفرُّدِ الثقة أحياناً لا يَضُرُّه حتى يَكْثُر منه.

٣ ـ الغَلَطُ والوَهْمُ، والوهم كما يكون في الحفظ يكون في الكتابة، فمن كَثُر وَهْمُه وخطؤهُ، نُظِرَ في أمره ويُعتنىٰ بروايته، وتُكْتَب روايتُه للاعتبار والمتابعة، فقد تُقْبَل لوُرودِها من طُرُقٍ أُخرى إذا ما رُوْعي باقي ما تبقى من شروط الرواية، لكنَّ ذلك قد يغلب على حديث الراوي بحيث يكون أكثر من صوابِه، وربما زاد على ذلك؛ فمثل هذا الأخير يُرَدُّ حديثه. وأكثر ما يكون الغَلَطُ والوَهْمُ في الإدْرَاجِ والقلب، أو رفع مُرْسَلٍ وخلافه. (انظر «الكفاية»: ص ١٤٢ ـ ١٤٤).

٤ ـ السَّهْوُ والغفلةُ، وخاصةً إذا ما حَدَّث الراويُ من حِفظه، ولم يكن له كتابٌ صحيحٌ، ويلحق به من عُرِفَ بالتساهُل في السَّماع، أو نسخ ما يرويه ثم حَدَّثَ به، كأن يعتمد على كتابٍ غير مقابَلٍ على أصولٍ مسموعةٍ عمن يروي عنه من أصحاب هذه الكتب، وكذا من عُرِفَ بالتساهل في رواية الحديث. (انظر «الكفاية» ص: ١٤٧ ـ ١٥٢) (انظر: «دراسات في منهج النقد عند المحدِّثين» للدكتور العمري ص ٣١٢ ـ ٣٢٤،).

مراتب الضبط ودلالتها:

و«الضَّبْط» مراتب: عُليا، ووسطىٰ، ودنيا، وكذا «العدالة»؛ وعليه فمراتب الرواة من حيث العدالة والضبط تنقسم إلىٰ تسع مراتب:

١ ـ رواةٌ في الدرجة العليا من العدالة والضبط.

٢ ـ رواةٌ في الدرجة العليا من العدالة، وفي الدرجة الدُّنيا من الضَّبْطِ.

٣ ـ رواةٌ في الدرجة الوسطىٰ من العدالة، وفي الدرجة العليا من الضَّبط.

٤ ـ رواةٌ في الدرجة الوسطىٰ من العدالة، وفي الدرجة الوسطىٰ من الضَّبط.

٦ ـ رواةٌ في الدرجة الوسطىٰ من العدالة، وفي الدرجة الدُّنيا من الضَّبط.

٧ ـ رواةٌ في الدرجة الوسطىٰ من العدالة، وفي الدرجة العليا من الضَّبط.

٨ ـ رواةٌ في الدرجة الدُّنيا من العدالة، وفي الدرجة الوسطىٰ من الضَّبط.

٩ ـ رواة في الدرجة الدُّنيا من العدالة، وفي الدرجة الدُّنيا من الضَّبط.

ولعلَّه اتضح لك أنَّ العدالة والضبط من الأمور المقولة بالتشكيك، لا بالتواطؤ. فدرجات الرواة متفاوتةٌ في العدالة والضبط، والله أعلم. (انظر: علم الجرح والتعديل: ص: ٥٩).

ضَبْطُ النُّصُوْصِ وتَقْيِيْدُها:

اختلف الناسُ فِي ضبطِ النُّصوصِ وتقييدها إلى قسمين، فمنهم من ذَهب إلى وجوبِ تقييد كافَّة النُّصوص مُطْلَقاً، ومنهم من ذَهب إلى أنَّه يَشْكُلُ ما يُشْكِلُ.

قال ابنُ دقيق العيد: «ينبغي الإتقان والضَّبط فيما يُكْتَبُ مُطلقاً» (الاقتراح: ٢٨٥).

ولا شك أنَّ القُرآنَ الكَريمَ وعلومَه لا سيما فيما يَتَعَلَّقُ بالقراءات هي أوْلَى الكُتُبِ بالضَّبطِ والإتقان.

وكُتب القراءات لا يُكتفىٰ بِضبطها بالشَّكْلِ فقط، بل لا بُدَّ مِنْ تقييد تلك القراءاتِ كتابةً في حاشية الكتاب إذا لم يكتبها المصنِّف، وكما يجبُ الإشارة إلى مصدر ذلك الضَّبْطِ، إذ إنَّ كُلَّ حركةٍ توضَعُ على الحرفِ تُعطيه قراءةً جديدةً، ورُبَّما حُكماً جديداً سواء كان من جِهة المعنى أوالإعراب، أو الحُكم الشَّرعيِّ وما يترتَّبُ عليه من اختلافاتٍ فقهيَّةٍ.

ولا يَقِلُّ الأمرُ خُطورةً بالنِّسبَةِ لكُتب الحديثِ لا سيما: هذا الفَنُّ لأنَّه بين إسنادٍ ومَتْنٍ لذا وَجبَ تقييدُ الأسماءِ بالشَّكْلِ والإعْجامِ حَذَراً مِنْ بوادر التَّصحيف والإيهَامِ. (الجامع لأخلاق الراوي والسامع: ١/ ٢٦٩).

ولقد نُقِلَ عن أبي إسحاقَ إبراهيم بن عبدِ الله قوله: «أَوْلَى الأشياءِ بالضَّبطِ أسماءُ النَّاسِ؛ لأنَّهُ شيءٌ لا يَدخُله القياسُ، ولا قَبْلَهُ شيءٌ يَدُلُّ عليهِ، ولا بَعْدَهُ شيءٌ يَدُلُّ عليه» (الجامع لأخلاق الراوي: ١/ ٢٦٩).

وأمَّا المَتْنُ فهو: لفظُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وتغييرُه يُؤدِّي إلى أَنْ يُقالَ ما لم يَقُلْ، أو يَثْبُتُ حكمٌ مِن الأحكامِ الشَّرعِية بغير طريقة». (الاقتراح: ص ٢٨٥).

ولقد اهتَمَّ المحدِّثُون في ضَبْطِ وإعجامِ حديثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ اهتماماً كبيراً فاق كُلَّ تصوُّرٍ.

ونَظْرَةً سريعةً إلى كُتبِ السُّنَّة مخطوطةً كانت أو مطبوعةً تُرينا مَدَىٰ الجُهدِ العظيمِ الذي بذلوهُ في الضَّبْطِ والإتْقانِ، فقد ضَبطُوا الرِّواياتِ سَنَداً ومتناً وشكَّلوها حَرفاً حرفاً ولقد اختلفَ النَّاسُ: هل الأولى ضبطُ كُلِّ ما يُكْتَبُ، أو يُخَصُّ بما يُشْكِلُ؟

فقيل: إنَّما يَشْكُلُ ما يُشْكِلُ، فإنَّ في ضبطِ الكُلِّ عناءً، وقد يكونُ بعضُه لا فائدةَ فيه. (انظر «الاقتراح» ص ٢٨٦).

ونقل ابن الصَّلاح عن قومٍ: أنَّهُ ينبغي أن يَشْكُلَ ما يُشْكِلُ وما لا يُشْكِلُ؛ وذلكَ لأنَّ المُبتدىءَ وغيرَ المُتَبَحِّرِ في العِلم، لا يُمَيِّزُ ما يُشْكِلُ مِمَّا لا يُشْكِل، ولا صَوابَ الإعرابِ من خطئه. (علوم الحديث: ص: ١٨٣). وهذا هو السَّائدُ في عَصرنا والغالبُ عليه.

ويُنَبَّهُ هُنا: أنَّ ضَبْطَ الأسماءِ، أو الكلمات يَجبُ أَنْ يَشْمَلَ الضَّبْطَ بالقَلَمِ، في مَتْنِ الكتابِ، ثُمَّ بتقييدها كتابةً في الحاشية مع الإشارةِ إلى مصدرِ هذا التَّقييدِ.

فَإِنَّ ذلك أبلغ في إبانتها وأبعدُ مِن التباسِها. كما قال ابنُ الصَّلاح رَحمهُ اللهُ تعالى. (علوم الحديث: ص ١٨٤).

ضَبْطُ الحُروفِ المُهْمَلَةِ:

اعتاد النُّسَّاخُ أن يضبطوا الحروفَ المهملةَ، وقيل: تُجْعَلُ تحت الدَّالِ، والرَّاءِ، والسِّينِ، والصَّادِ، والطَّاءِ، والعينِ النُّقَطُ الَّتي فوقَ نَظائرِها.

وقيل: فوقَها كَقُلامَةِ الظُّفرِ مُضْطَجِعَةً على قفاها، وقيل: تحتها حَرْفٌ صَغِيْرٌ مِثْلُها.

وفي بعض الكتب القديمة فوقها خَطٌّ صغيرٌ، وفي بعضها تحتها همزةٌ. (انظر «تدريب الراوي» (١/ ٧١ ـ ٧١).

قال ابن دقيق العِيْد: «ومن عادةِ المُتقنين أن يُبالِغوا في إيضاحِ المُشْكِلِ، فيُفَرِّقُوا حُروفَ الكَلمةِ في الحاشيةِ، ويضبطوها حرفاً حرفاً». (انظر «الاقتراح» ص ٢٨٦).

ونقل الخطيبُ البغداديُّ في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٠) بسندهِ عن ابنِ إدريس قوله: «كَتَبْتُ حديث أبي الحَوْراء، فخِفْتُ أَنْ أُصَحِّفَ فيه فأقول: أبو الجَوْزَاءِ، فكَتبتُ أسفَلَه: حورٌ عين»، ومثلُ ذلكَ ما جاءَ في كتابِ «المؤتَلِف والمُختَلِف» للإمامِ الدَّارقُطني: (بابُ بُخْتُر، بالباء المضمومة، والتاء] [باب حَرى، بالحاء).

فيلاحظ هنا أنَّ(ح) تعني الحاء المهملة وتكتب أحياناً حـ.

و: تَعْني علامةَ الإهمال، وتُوضَعُ فوقَ الحرف علىٰ الأغلب.

و: عـ: تَعْني العَيْنَ المُهْمَلةَ، وتُوضَع تحت الحرف، وتُكْتَبُ أحيانا: ع.

و: كـ، أو ك: تعني الكافَ، وتُكْتَبُ لاماً مائلةً ويوضَعُ فوقها خطّاً مائلاً لتمييزها عن اللاّم.

قال الإمامُ القَلْقَشَنْدِيُّ:

«... فأمَّا الألفُ فإنَّها لا تُنْقَطُ لانفرادها بصورةٍ واحدةٍ، إذ ليس في الحروف ما يُشْبِهُها في حالتي الإفراد والتَّركيب.

أمَّا الباءُ فإنَّها تُنْقَط مِنْ أَسْفَل لِتُخالِفَ التَّاءَ المُثَّناةِ من فوق، والثَّاء المُثلَّثة في حالتي الإفراد والتَّركيبِ، الياء المُثَنَّاةِ من تحت، والنُّونُ في حالةِ التركيب ابتداءً أو وَسَطاً، وَنُقطت من أسفل لئلاَّ تلتبس بالنُّونِ حالة التركيب.

وأمَّا التَّاء فإنَّها تُنْقَط باثنتين من فوق لتُخالِفَ ما قبلها وما بعدها مِنَ الصُّورتين فِي حالَةِ الإفرادِ، وتُخالِفَهما مع الياء والنُّونِ حالةَ التركيب ابتداءً أو وَسَطاً.

وأمَّا الثَّاءُ فإنَّها تُنْقَطُ بِثلاث مِن فوق لتُخَالِفَ ما قبلها مِنَ

الصُّورتين في الإفرادِ وتُخالِفهما مع النون والياء أيضاً في التركيب ابتداءً أو وَسَطاً.

وأمَّا الجيمُ فإنَّها تُنْقط بواحدة من تحته لتُخالف الصُّورتين بعدها.

وأمَّا الحاءُ فإنَّها لا تُنْقَط، ويكون الإهْمَالُ بها علامةً، وحُذَّاقُ الكُتَّابِ يجعلون لها علامةً غير النُّقَطِ، وهي حاءٌ صغيرةٌ مكانَ النُّقطةِ من الجيم.

وأمَّا الخاءُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِنْ أَعلاها لِتُخالِفَ ما قبلها مِن الجيم والحاء.

وأمَّا الدَّالُ فإنَّها لا تُنقَطُ ولا تُعَلَّم، ويكون تركُ العلامةِ لها علامةً.

وأمَّا الذَّالُ فتُنْقَطُ بواحدةٍ من فوقِ فَرْقاً بينها وبين أختها.

وأمَّا الرَّاءُ فإنَّها لا تُنْقَطُ ولا تُعلَّمُ ويكون الإهمالُ لها علامةً.

وأمَّا الزَّايُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِنْ فَوق فَرقاً بينها وبين الرَّاء.

وأمَّا السِّيْنُ فإنَّها لا تُنْقَطُ وتكون علامتُها الإهمالُ كغيرِها، وبعضُ الكُتَّاب ينقطها بثلاث نقطٍ من أسفلها.

وأمَّا الشِّينُ فإنَّها تُنْقَطُ بثلاث من فوق فرقاً بينها وبين أختها، فإن كانت مُدْغَمَةً فلا بُدَّ مِنْ جَرّة فوقها، ثم إن كانت مُحَقَّقةً فاللَّائقُ التأسيس بنقطتين وجعل نقط ثالث من أعلاهما، وإنْ كانت مُدْغَمَةً فالأَوْلَى جعل الثَّلاث نُقَطٌ سطراً واحداً.

وأمَّا الصَّادُ فإنَّها لا تُنْقَطُ، نعم حُذَّاقُ الكُتَّابِ يجعلونَ لها علامةً كالحاء، وهي صادٌ صَغيرةٌ تحتها.

وأمَّا الضَّادُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ من أعلاها فَرْقاً بينها وبين أختها.

وأمَّا الطَّاءُ فإنَّها لا تُنْقَطُ، لكن لها علامةٌ كالصَّادِ وَالحاء، وهي طاءٌ صغيرةٌ تحتها.

وأمَّا الظَّاء فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِن فَوْقِها فَرقاً بينها وبين أختها.

وأمَّاالعَيْنُ فإنَّها لا تُنْقَطُ، ولها علامةٌ كالحاء، والصَّاد، والطَّاء، وهي عينٌ صغيرةٌ في بطنها.

وأمَّا الغَيْنُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحِدَةٍ فَرْقاً بينها وبين أختها.

وأمَّا الفاءُ فمذهبُ أهلِ الشَّرقِ أنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ من أعلاها، ومذهبُ أهل الغَرْبِ أنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ من أسفلها.

وأمَّا القافُ فلا خِلافَ بين أهل الخَطِّ أنَّها تُنْقَطُ مِنْ أعلاها إلاَّ أنَّ مَنْ نَقَطَ الفاءَ بواحدةٍ من أعلاها نَقَطَ القاف باثنتين مِنْ أعلاها؛ ليحصل الفرقُ بينهما، ومَنْ نَقَطَ الفاءَ مِن أسفلها نَقَطَ القافَ بواحدةٍ من أعلاها.

وقد تقدَّمَ مِنْ كلام الشيخ: أثير الدِّين أبي حَيَّان ـ رحمه الله ـ عن بعض مشايخه: أنَّ القافَ إذا كُتِبَتْ على صُورتها الخاصة بها ينبغي ألاَّ تُنْقَطَ إذ لا شبه بينهما ـ أي بين القاف والفاء ـ وذلك في حالتي الإفراد والتطرف أخيراً.

وأمَّا الكافُ فإنَّها لا تُنْقَطُ، إلاَّ إذا كانت مشكولةً عُلِّمَتْ بشكلةٍ، وإنْ كانت مُعَرَّاةً رُسِمَ عليها كافٌ صغيرةٌ مبسوطةٌ؛ لأنَّها رُبَّما التَبَسَتْ باللاَّم.

وأمَّا اللاَّمُ فإنَّها لا تُنْقَطُ ولا تُعَلَّم، تَرْكُ العلامةِ لها علامةٌ.

وأمَّا المِيْمُ فإنَّها لا تُنْقَطُ ولا تُعَلَّم أيضاً لانفرادها بصورةٍ.

وأمَّا النُّونُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِنْ أعلاها، وكان ينبغي اختصاصُ النُّقطِ بحالة التَّركيب ابتداءً أو وَسَطاً لالتباسها حينئذٍ بالباء، والثَّاء والثَّاء أوائل الحرف، والياء آخر الحروف، بخلاف حالةِ الإفراد والتطرُّفِ في التَّركيب أخيراً، فإنَّها تختص بصورةٍ لا تلتبس كما أشار إليه الشيخُ أثير الدِّين أبو حَيَّان رحمه الله، إلَّا أنَّها غلبت فيها حالة التَّركيب فرُوعِيَتْ.

وأمَّا الهاءُ فإنَّها لا تُنْقَطُ بِجَميعِ أشكالها، وإنْ كَثُرَتْ؛ لأنَّهُ ليس في أشكالها ما يَلْتَبِس بغيره من الحروف.

وأمَّا الواوُ فإنَّها لا تُنْقَطُ وإنْ كانت فِي حالَةِ التَّركيب تُقارِبُ الفاءَ، وفي حالةِ الإفرادِ تُقارِبُ القافَ؛ لأنَّ الفاءَ لا تُشابِهها كُلَّ المُشابهة؛ ولأنَّ القاف أكبرُ مساحةً منها.

وأمَّا اللَّامُ أَلِفٌ فإنَّها لا تُنْقَطُ لانفرادها بصورةٍ لا يُشابِهُها غيرُها.

وأمَّا الياءُ فإنَّها تُنْقَطُ بنُقْطَتين مِنْ أسفلها، وإنْ كانت في حالة الإفراد والتَّطرُّف في التَّركيب لها صورةٌ تَخُصُّها؛ لأنَّها في حالة التَّركيب في الابتداء والتَّوسُّطِ تُشابِه الباءَ، والثَّاءَ، والتَّاءَ، والنُّونَ، فيحتاج إلى بيانها بالنُّقطِ لتغليب حالة التَّركيب على حالةِ الإفرادِ كما في النُّونِ، ورُبَّما نَقَطَها بعضُ الكُتَّابِ فِي حالةِ الإفراد بنقطتين في بطنيها، والله سُبحانه أعلم. (انظر «صبح الأعشى»: ٣/ ١٥١ ـ ٤١١١٥٤).

ضَبْطُ المُشْكِلِ:

انظر «الضَّبْطُ».

ضَبْطُ الصَّدْرِ:

انظر «الضَّبْطُ».

ضَبْطُ الكِتَابِ:

انظر: «الضَّبْطُ».

الضَّرْبُ:

لغةً: الإبطالُ وَالإلغاءُ.

واصطلاحاً: إبطالُ ما يَقَعُ في الكتاب ممّا ليس منه، وله عِدَّةُ صُوَرٍ.

قال الإمام النَّوَوي: «الأكثرون: يَخُطُّ فوق المضروب عليه خَطّاً بَيِّناً دالاً على إبطاله مخلتطاً به ولا يطمسه، بل يكون مُمكِنُ القراءةِ، وقيل لا يُخْلَطُ بالمضروب عليه بل يكون فوقه معطوفاً على أوّله وآخره، وقيل: يُحَوَّق على أوّله نصف دائرة وكذا آخره، وإذا كَثُرَ المضروب عليه فقد يُكتفى بالتحويق أوّلِه وآخره، وقد يُحَوَّق أول كلِّ سطرٍ، وآخرهُ، ومنهم من اكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها، وقيل: يُكْتَبُ (لا) في أوّله، و(إلى) في آخره. (تدريب الراوي: ٢/ ٨٤).

الضَّربُ على المُكرَّر:

عِبارتان مكرَّرتان خطأً في متنِ الكتاب، قيل يُضْرَب على الثاني. وقيل: يُبقى أحسنُهما صورةً وأبينهما قراءةً، ويُضْرَب على الآخر.. هذا إذا كانتا في أثناء السطر، أمَّا إن وَقَعَا أولَ سَطرٍ ضُرِبَ على الثاني، وإنْ وَقعا آخره فعلىٰ الأول صَوْناً، لأوائل السطور وأواخرها عن الطمس. فإنْ تكرَّر المضافُ والمضافُ إليه أو الموصوف والصفة ونحوهُ رُوْعِيَ اتصالُهما بأن لا يُضْرَب على المتكرِّرُ بينهما، بل على الأول في المضاف والموصوف، أو على المتكرِّرُ بينهما، أو على الآخر في المضاف إليه والصفة؛ لأنَّ ذلك مُضْطَرٌّ إليه للفهم،

فمراعاته أولىٰ من مراعاة تحسين الصورة في الخَطِّ. (معجم مصطلحات توثيق الحديث: ص ٤٩).

الضُّعَفَاءُ:

انظر «الثِّقات والضعفاء» في حرف الثَّاء.

ضُعِّفَ:

أو يُضَعَّفُ، هذه العبارةُ لا تَدُلُّ على أنَّ هذا التضعيف شديدٌ، أو متفقٌ عليه، ولذلك وَردتْ في المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

ضَعَّفُوْهُ:

انظر: «ضَعِيْفٌ».

الضَّعيفُ:

لغةً: ضِدَّ (القَوِيّ)، وضَعُفَ الشيءُ: هَزُلَ، أو مَرِضَ، وذَهَبتْ قُوَّتُه، أو صحتُه. (القاموس المحيط).

واصطلاحا: فيه قولان:

١ ـ كلُّ حديثٍ لم تجتمع فيه صفاتُ «الحديثِ الصحيح» ولا صفاتُ «الحديث الحَسَنِ». (انظر «علوم الحديث» ص ٤١).

٢ ـ أو هو ما لم يَبْلُغ مرتبةَ «الحسن». (فتح المغيث: للسخاوي ١/٩٦).

وأَحْسَنُ ما يُعَرَّف به «الحديثُ الضعيفُ» هو: ما فقد شرطاً مِنْ شُروطِ «الحديث المقبول». وشروط «الحديث المقبول» سِتَّةٌ، وهي: العَدالةُ، والضَّبطُ (ولو لم يكن تامّاً)، الاتصالُ، فَقْدُ الشُّذوذِ، فَقْدُ

العِلَّةِ القادحةِ، العاضِدُ عند الاحتياج إليه. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص ٢٨٦).

تفاوته:

ويتفاوَتُ ضَعْفُه بحسب شِدَّةِ ضَعْفِ رُوَاتِهِ وخِفَّتِه، كما يتفاوَتُ «الصحيحُ»، فمنه «الضعيفُ» ومنه «الضعيفُ جداً»، ومنه «الواهي» ومنه «المُنْكَرُ» وشَرُّ أنواعهِ «الموضوع». (علوم الحديث: ص ٩٨).

أَوْهَى الأسانيد:

فقد ذَكَرَ العُلماءُ في بحث «الضعيف» ما يُسَمَّى بـ «أوهى الأسانيد» وقد ذَكَر الحاكمُ النَّيْسابُورِيُّ في: «معرفة علوم الحديث» (ص ٧١ ـ ٧٢) جملةً كبيرةً من «أوهَى الأسانيد» بالنسبة إلى بعض الصحابةِ أو بعض الجِهاتِ والبُلْدَانِ، وأذكُرُ هنا بعضَ الأمثلة.

أ ـ أوهى الأسانيد بالنسبة لأبي بَكْرِ الصِّديق رضي الله عنه «صَدَقة بن موسى الدَّقيقي عن فَرْقَدْ السبخي عن مُرَّة الطبيب عن أبي بَكْرٍ».

ب ـ أوهى أسانيد الشاميين «محمَّد بن قَيْسٍ المصلوب، عن عُبيد الله بن زَحْر، عن عليٍّ بن يزيد، عن القاسم عن أبي أُمامة».

ح ـ أوهى أسانيد ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه: «السُّدِّي الصَّغير محمَّد بن مَروان، عن الكَلْبي، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس». قال الحافظُ ابن حجر: «هذه سلسلةُ الكَذِب لا سلسلة الذَّهَبِ». (تدريب الراوي: ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠).

مثاله:

ما أخرجه الترمذيُّ من طريق «حَكيم الأَثْرَمْ»، عن أبي تَمِيْمَةَ الهُجَيْمِيّ، عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أتَى حائِضاً أو امْرَأَةً

في دُبُرِها، أوكاهِناً: فقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ على مُحمَّدٍ».

ثم قال الترمذيُّ بعد إخراجه: «لا نَعْرِفُ هذا الحديثَ إلّا من حديث حكيم الأَثرم، عن أبي تَمِيْمَةَ الهُجَيْمِي، عن أبي هريرة» ثم قال: «وضَعَّفَ محمد (أي: البخاريُّ) هذا الحديثَ من قِبَلِ إسناده». (جامع الترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، برقم: ١٣٥).

قلتُ: لأنَّ في إسناده حكيماً الأثرم، وقد ضَعَّفه العلماء، فقد قال عنه الحافظُ ابن حجر: «فيه لِيْنٌ» (انظر «تقريب التهذيب»).

حكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وغيرِهم روايةُ الأحاديث الضعيفة، والتساهُلُ في أسانيدها من غير بيانِ ضَعْفِها ـ بخلاف الأحاديث الموضوعة، فإنه لا يجوز روايتُها إلّا مع بيان وَضْعِها ـ بشَرْطين:

أ ـ ألا تتعلَّقَ بالعقائد، كصِفات الله تعالى.

ب ـ ألا تكون في بيان الأحكام الشرعية ممَّا يتعلَّق بالحلال والحرام.

يعني يجوز روايتُها في مثل المواعظِ، والترغيب والترهيب، والقِصَص، وما أشبه ذلك، وممن رُوِيَ عنه التساهُلِ في روايتها: سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مَهدي وأحمد بن حنبل. (انظر «علوم الحديث» ص ٩٣ و«الكفاية» (ص ١٣٣ ـ ١٣٤).

وينبغي التنبُّهُ إلى أنَّكَ إذا رويتَها من غير إسنادٍ فلا تَقُلْ فيها: قال رسولُ اللهِ ﷺ كذا، وإنما تقول: رُوِيَ عن رسول الله ﷺ كذا، أو بَلَغَنا عنه كذا، وما أشبه ذلك لئلاَّ تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول؛ وأنت تعرف ضَعْفَه.

حكم العمل به:

اختلف العلماءُ في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جُمهور العلماء أنه يُستَحَبُّ العملُ به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة. أوضحها الحافظُ ابنُ حجر، وهي:

١ ـ أن يكون الضَّعْفُ غيرُ شديدٍ.

٢ ـ أن يندرج الحديثُ تحت أصلٍ مَعْمُوْلٍ به.

٣ ـ أن لا يُعْتَقَدُ عند العمل به ثبوتُه، بل يعتقد الاحتياطُ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، و«فتح المغيث» ١/ ٢٦٨).

أشهر المصنَّفات التي هي مَظِنَّة الضعيف:

أ ـ الكتب التي صُنِّفَتْ في بيان الضعفاء:

ككتاب «الضعفاء» لابن حِبَّان، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، فإنهم يذكرون أمثلةً للأحاديث التي صارت ضعيفةً بسبب رواية أولئك الضعفاء لها.

انظر تعريف هٰذه الكتب في «الثقات والضعفاء» في حرف الثّاء.

ب ـ الكتب التي صُنِّفَت في أنواع من الضعيف خاصَّةً: مثل كتب «المَراسِيل» و«العِلَل» و«المُدْرَج» وغيرها ككتاب «المراسيل» لأبي داود، وكتاب «العِلَل» للدَّارَقُطْنِيّ وغيرهما.

انظر تعريف هٰذه الكُتب في حرفها.

ضَعِيْفٌ:

أي: ضعيفُ الحديثِ، هٰذا اللَّفْظُ و«ضعيف الحديث» و«ضَعَّفُوْه» من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح ـ وهما ذكرا فقط: «ضعيف الحديث»، ومن الرابعة:

عند الحافظ الذهبي، والعراقي، والسُّيوطي، ومن الخامسة عند: السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

حديثُ أهلِ هذه المرتبة يُكْتَب للاعتبار فقط.

ضَعِيْفُ الْحَدِيْثِ:

أو ضعيفٌ، هي صيغَةُ جَرحٍ بلا تَرَدُّدٍ، لكن هل هي مُفَسَّرةٌ أو مُجمَلَةٌ؟

التَّحقيقُ: أنَّها مُجْمَلَةٌ، فإذا عارَضَها تعديلٌ مُعتَبَرٌ؛ لم يُعتَدَّ بها حتَّى يُبيِّنَ وَجْهُهُا.

ثُمَّ إنَّ التَّضعيف بها قد يُرادُ به الضَّعْفُ اليسيرُ، كثقةٍ أو صَدوقٍ إذا قُورِنَ بمَن هو فوقَه قيل فيه: «ضَعيفُ الحديثِ».

وقد تُطلَقُ على الرَّاوي ويُرادُ بها أنَّه دون مَن يُحتَجُّ بحديثِه، لسُوءِ حفظِه مثلاً، ولكن يُعتَبرُ به.

قال أبو حاتم الرَّازيُّ في (عُبَيْدِ بن واقدٍ أبي عَبَّادٍ القَيْسيِّ): «ضعيفُ الحديثِ، يُكْتَبُ حديثُه».

وقال الدَّارقُطنيُّ في (قابوسِ بن أبي ظَبْيانَ): «ضعيفٌ، ولكن لا يُتْرَكُ».

وقد تُطلَقُ هٰذه العبارةُ على المجروح الشَّديدِ الضَّعْفِ الَّذي لا يكادُ يُكتَبُ حديثُهُ، كقولِ أبي حاتم الرَّازيِّ في: (حَمْزةَ بن نَجيح أبي عُمارَة): «ضعيفُ الحديثِ»، فقال ابنُه: يُكتَبُ حديثُه؟ قال: «زَحْفاً». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٢١٦).

وعلى شديدِ الضَّعفِ الَّذي يَبلُغُ حديثُه التَّرْكَ، وإن كان غيرَ

مُتَّهم، كقول عبد الرَّحمن بن أبي حاتم: سألتُ أبا زُرْعَة عن أبي قتادَةَ الحَرَّانيِّ، قلتُ: ضَعيفُ الحديثِ؟ قال: «نَعَم، لا يُحَدَّثُ عنه» ولم يَقرأ علينا حديثَه. (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ١٩٢).

وقال عليُّ بنُ المَدِينيِّ في (الوَليد بن مُحمَّدٍ المُوَقَّريِّ): «ضعيفٌ، ليس بشيءٍ، وكان قد رَوَى عنِ الزُّهريِّ، ولا نَرْوي عنه شيئاً». (سؤالات ابن أبي شيبة: النص: ١٥١).

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ في: (رَوْحِ بنِ مُسافرٍ أبي بِشْرٍ): «ضعيفُ الحديثِ، لا يُكْتَبُ حديثُه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٤٩٦).

ومن هذا استعمالُ يحيى بنِ مَعينٍ لها، حيثُ قال: «وإذا قلتُ لك: (هو ضَعيفٌ) فليس هو بثقةٍ، ولا يُكتَبُ حَديثُه».

ومن هذا قولُهم: (ضعيفٌ جِداً)، وهي دالَّةٌ بلفظها على مَعناها.

ويُطلَبُ تَعيينُ مرتبةِ ذلك الضَّعفِ بالنَّظَرِ في القَرائِن.

ومن هذا قولُ ابنِ عَديٍّ في «كامِلِه» في كَثيرٍ من الرُّواةِ: «هُوَ في جُمْلَةِ الضُّعفاءِ»، فرُبَّما قالها فيمَن يُعتَبَرُ بهِ، ورُبَّما قالها في مَتروكٍ.

ضَعِيفٌ جِدّاً:

هذا اللَّفْظُ مِن المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي والسَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

ضَعِيْفٌ ضَعِيْفٌ:

وهو تعبيرٌ يَدُلُّ على أردأ المنازل، وقلَّما نجد من النُّقَّاد من يستعمله. ومن هؤلاء: الإمام عليُّ ابن المَدِيْني، الذي وَصَف به (سليمانَ بن أبي سليمان القافِلاَّني) قائلاً: «ضعيفاً ضعيفاً ليس بشيء» (ميزان الاعتدال: ١/ ٢١٠).

وقال أيضاً عن (الحارث بن نَبْهان): «كان ضعيفاً ضعيفاً». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٤٤).

حـــــرف الطَّـــــاء

ط:

رَمْزٌ للإمام مالك في «الموطأ» كما في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي».

وهو كذلك رَمْز للإمام أبي داود الطَّيالِسِي كما في «جَمْع الفوائد» و«مفتاح كنوز السُّنَّة».

الطَّالِبُ:

مِن مراتب أهل الحديث، وهو المبتدئُ في طلب الحديث الذي شَرَع في تحصيله.

طَالِبُ الْحَدِيْثِ:

انظر «الطَّالِبُ».

طَامَّاتٌ:

لغةً: هي جمع (طامة)، معناها: الأمرُ العظيمُ، والداهيةُ تغلب ما سواها. (لسان العرب).

واصطلاحاً: قال ابنُ عَرَّاق في «تنزيه الشريعة»: (١/ ١٩): «قولُهم: (له طامَّاتٌ) و(أوابدُ) و(يأتي بالعجائب) فلا أدري هل يقتضي اتِّهامَ المقول فيه ذلك بالكَذِب، أو لا يفيد غيرَ وصف حديثه بالنكارة؟

وقد سألتُ بعضَ أشياخي عن ذلك، فلم يُفِدْني فيه شيئاً، نعم رأيتُ الحافظَ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك: «إنه لم يُتَّهَم بكَذِبٍ».

قال الشيُخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى ، معلِّقاً على كلام ابن عَرَّاق السابق في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ١٧٢).

«قد يَصِحُّ جعلُ هذا مطَّرداً بالنسبة إلى قولهم: (له أوابد)، و(يأتي بالعجائب)، أمَّا بالنسبة إلى قولهم: (له طامَّاتٌ) فلا يَصِحُّ جعلُه مطَّرداً، بل يكون بحسب حال المُترجَم، ففي مثل الجُوَيْبَاريِّ ـ ويقال: الجُوْبَاري (أحمد بن عبد الله) الهَرَوي المشهور بوَضْع الحديث ـ يقتضي اتهامَه فيه بالكَذِب، وإليك بعضُ الشواهد في ذلك:

١ ـ في «الميزان» (١/ ١٠٧)، في ترجَمته، قال الذهبيُّ: قلتُ: الجُوْبَاري ممَّن يُضْرَب المَثَلُ بكَذِبه، ومن طامَّاته عن إسحاق بن نَجِيح الكذَّاب، عن هشام بن حسان، عن رجاله قال: حضورُ مجلس عالمٍ خيرٌ من حضور ألفِ جنازةٍ، ومن ألفِ ركعةٍ، ومن ألفِ حجَّةٍ، ومن ألف غَزْوَةٍ، وبه مرفوعاً، قال: «أما علمتَ أن السنة تقضي على القرآن؟!».

وفي «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٠): أحمد بن علي الأفطح عن

يحيى بن زَهْدَم، بطامَّاتٍ. قال ابنُ عَدِي: لا أدري البلاءُ منه أو من شيخِه.

وفيه (١/١٠٧) أيضاً: (محمَّد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري) قال ابنُ طاهر: كذَّابٌ له طامَّاتٌ.

وفيه (١/١٢٨) أيضاً: يزيد أبو الحسن المؤدِّب عن حازم بن جَبَلة والأوزاعي بحديثٍ لحذيفة طويل، وهو موضوعٌ، وفيه طامَّاتٌ من اختلاق الطُّرُقيَّة.

قلتُ: والذي يشهد أنَّ (الطَّامات) هي الموضوعات إضافةً إلى ما تقدَّم، ما جاء في «تنزيه الشريعة» (١/١٠٧) كذلك: (محمَّد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري) قال ابنُ طاهر: «كذَّابٌ له طامَّاتٌ».

وقال ابن حِبَّان في «المجروحين» (٣/ ٧٣) في ترجَمة (النعمان ابن شِبْل): «يأتي عن الأثبات بالطامَّات، وعن الأثبات بالمقلوبات».

وقال (٣/١٤٨) أيضاً في ترجَمة (ابن سفيان الأَنْماري): «شيخٌ يروي الطامَّات من الروايات، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفرد».

قال الحافظُ الذهبي في «الميزان» (٤/ ٥٣١) عنه: «مجهولٌ»، وهذا يعني عدمَ الاحتجاج به مطلقاً سواء انفرد أو لم ينفرد. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٧٢، و«معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١٤٢ ـ ١٤٤).

الطَّاقَة:

تَرِدُ في بعضِ التَّراجم لفظةُ «طاقَة»، قالَ السَّمْعاني في ترجَمة شيخه (أبي عَبدِ الله الحسين بن أحمد بن عليٍّ البَيهقي): «ورُبَّما يَكتُبُ

في كُلِّ يوم خمس طاقاتٍ من الكاغدِ، وهذا عجيبُ ما رأيتُه». (التحبير: ١/ ٢٢٣).

وقال ابنُ النَّجَّار في «ذيل تاريخ بغداد» في ترجمة (أبي سعد السَّمْعانيِّ): «نَقَلتُ أسماءَ تصانيفه من خطِّه: «الذَّيل على تاريخ الخطيب» أربعمئة طاقة...

١ ـ (تاريخ مَرْو) خمسمئة طاقةٍ..

٢ ـ (معجم شيوخه) ثمانون طاقةً...

٣ ـ (الإملاء والاستملاء) خمس عشرة طاقةً..

٤ ـ (الأنساب) ثلاثمئة وخمسون طاقةً. (سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

فرطُ الغَرَام إلى ساكني الشام خمس عشرة طاقةً. (سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٤٦١).

فما هو المقصود بـ «طاقة»؟

ممَّا تقدَّم من قول ابن عساكر في وصفه لكتاب «فرط الغرام» يتبيَّن لنا أنَّ «الطاقة» نصف جزءٍ أو نحوه.

وقال الذَّهبيُّ: «يقعُ لي أنَّ الطَّاقة نِصْفُ كُرَّاسٍ». (طبقات الشافعية: ٢/ ١٣).

وقال الذَّهبيُّ أيضاً: «والطَّاقةُ يُخالُ إليَّ أنَّها الطَّلحِيَّة». (سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٤٦٣). وفي «القاموس المحيط»: والطَّلْحيةُ: للوَرَقة من القِرْطاس، مُوَلَّدةٌ.

وتقدَّم أنَّ كتاب «أدب الإملاء والاستملاء» للسَّمْعاني يقع في «خمس عشرة طاقة». (سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٤٦١).

والنُّسخة المحفوظة من الكتاب والتي بين أيدينا نسخة فيض الله تحت رقم: (١٥٥٧) والتي كُتبت سنة ستٍّ وأربعين وخمسمائة في المدرسة العميدية بمَرْو ـ أي أنَّها كُتبت في حياة المصنِّف وقبلَ وفاته بـ (١٦) سنة ـ تقعُ في (١٥٤) ورقة من ضمنها لوحة عنوان الكتاب، وعلى هذا فإنَّ الطَّاقة هنا تقرب من (١٠) أوراق، وعلى كُلِّ حالٍ فإنَّ النسخ يختلف عدد أوراقها باختلاف النَّاسخ.

والذي يَظْهَرُ لي أنَّ كلمة «الطَّاقة» هو اصطلاحٌ بغداديٌّ، يُقْصَدُ به لَفَافَةٌ، أو طَبَقٌ من الورق، لو فُتح فإنَّ عددَ أوراقه قد تبلغ (١٠) أوراق. وهذا اللفظ (طاقة الورق) بالمعنى المذكور لا زالَ مُسْتخدماً إلى يومنا هذا في بغداد.. وهو الموافق لما ذكرهُ ابن النَّجَّار في «ذيل تاريخ بغداد» عن كتاب «أدب الإملاء والاستملاء» للسَّمعاني، واللهُ تعالى أعلم. (انظر «توثيق النصوص وضبطها» ص: ٢٣١ ـ ٢٣٣).

طب:

رَمْزٌ للإمام الطَّبَراني في «المعجم الكبير».

الطِّبَاقُ:

هو التحقُّقُ من مطابقة الكتاب المنسوخ لرواية الشيخ. انظر «التَّسميع» في حرف التَّاء.

الطَّبَقُ:

لُغَةً: (الطَّبَقُ) غِطاء كُلّ شيءٍ، والجَمْعُ: أطْباق.. والمطابقة: الموافقة، والطبقة: الأمَّة بعد الأمَّة.

وقال ابنُ سِيْده: (الطَّبقُ) الجماعة من النَّاس يعدلون جماعةً.

وقال الأصْمَعيُّ: الطِّبْقُ، بالكسر، الجماعة من الناس.

والطِّباقُ: طبقةٌ فوقَ طبقة. وطبقةٌ طائفةٌ، ومضى طَبَقٌ بَعْدَ طَبَقٍ: عالَمٌ من النَّاس بعدَ عالَم. (انظر «تهذيب اللّغة» ٩/ ٩ ـ ١١).

واصطلاحاً: هو كتابة أهل العِلم أسماءهم، وأسماء من يحضر مجالسَ قراءة الكتاب في آخر الكتاب، أو أوَّله وتُسمَّى السَّماعات.

شرح التعريف:

كان من عادة المُحدِّثين، والقُرَّاء، وغيرهم من أهل العلم أن يُدوِّنوا أسماءهم، وأسماءَ من يحضر مجالسَ قراءة الكتاب في آخر الكتاب، وتُسمَّى السَّماعات، أو الطَّبق أو الطِّباق، نظراً لأنَّها تُكتب على طبقاتِ القُرَّاء للكتاب، مع الحرص على ذِكْرِ تواريخ تلك المجالس أحياناً. وتُكتب أحياناً تلك السماعات في أوَّل الكتاب أيضاً.

مثاله:

ومثالُ ذلك ما جاءَ في آخر كتاب «إرشاد المبتدي، وتذكرة المنتهي في القراءات العشر» للإمام الحافظ أبي العِزِّ مُحمَّد بن الحسين بن بُنْدار الواسطي القلانِسي (المتوفى سنة ٥٢١ هـ)، نسخة دار الكتب المصرية رقم: (١٧٦) تفسير، تيمور:

«.. بلغ سماعاً من أوَّله إلى آخرِه بقراءة.. الورقة: ٨٥أ» (إرشاد المبتدى: ص: ٧٧ ـ ٧٨) و(شاهدتُ على الأصل المعارض به ما صورته:

سمعَ جميعَ كتاب «الإرشاد في القراءات العشر» صحَّ ذلك وكتب علي بن المُبارَك بن الحسن بن أحمد بن باسُوْيَه الواسِطي في التاريخ». (إرشاد المبتدىء: ص: ٧٧ ـ ٧٨).

«نقلتُ طبقَ السَّماع هذه واللَّتين بعدها من أصل الشيخ بقية

السَّلفِ شيخنا المُقْرِىء العلاَّمة نور الدين بن القاصح».

«قرأتُ جميع هذا الكتاب. . .». (إرشاد المبتدي: ص: ٧٨ ـ ٧٩).

«سَمِعَ عليَّ جميعَ هذا الكتاب وهو الإرشادُ. .». (إرشاد المبتدي (ص: ٧٩ ـ ٨٠).

«هذه طِبَقُ سماع شيخنا نقلتُها من خطِّه سلَّمَهُ اللهُ: قرأتُ جميع الكتاب، وهو كتاب الإرشاد في القراءات العشر». (إرشاد المبتدي: ص: ٧٩ ـ ٨٠).

فكاتبُ الطِّباقِ، أو الطَّبَقِ، أو الطَّبقةِ، هو الَّذي يُدَوِّنُ هذه السَّماعاتِ ويُثْبِتُها في آخر الكتاب، وأحياناً تُكْتَب في أوَّل الكتاب أيضاً.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«ينبغي للطالبِ أن يَكتب بعد البَسْملة اسمَ الشَّيخ الذي سَمِعَ الكتابَ منه، وكنيتَه ونسبَه، ثُمَّ يسوق ما سمعهُ منهُ على لفظِه، ويكتب فوق سطر التَّسمية أسماءَ من سمع معهُ وتاريخ السَّماع، وإنْ أحَبَّ كتب ذلك في حاشية أوَّل ورقةٍ من الكتاب، فكُلاً فَعَلَهُ الشيوخ، قال النَّووي: وهذا الذي قاله الخطيبُ أَحْوَطُ وأَقْرَبُ إلى معرفةِ السَّماعِ لمن أراده، ولا بأسَ بكَتْبه آخر الكتاب، وحيث لا يخفى منه». (انظر: «إرشاد طلاب الحقائق»: ١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، و«الجامع لأخلاق الراوي والسامع» ١/ ٢٦٨).

وقال الحافظ العِرَاقي: «يُقال: إنَّ أوَّلُ من كَتَب الإجازةَ في طِباق السَّماع (أبو الطاهر إسماعيلُ بنُ عَبْدِ المحسن الأنْماطيُّ) (المتوفى سنة ٦١٩ هـ)، فجزاهُ اللهُ خيراً في سَنِّهِ ذلك لأهلِ الحديثِ فقد حَصل به نفع كثير». (التبصرة والتذكرة: ٢/ ٥٠).

قلت: إنَّ كلام القاضي عياض الآتي يَدُلُّ على أنَّ كتابة الإجازة في طبق السَّماع كان معروفاً قبل إسماعيل بن عبد المحسن الأنماطي.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ): «وقد وقفتُ على تقييد سَماع لبعض نبهاء الخُراسانيين من أهل المشرق: سمع هذا الجزءَ فلانٌ وفلانٌ على الشيخ أبي الفضل عبد العزيز بن إسماعيل البُخاريّ وأجاز ما أُغفل وصُحِّف ولم يُصِغْ إليه أن يُرْوى عنه على الصحة.

قال القاضي: وهذا منزعٌ نبيلٌ في الباب جدّاً جدّاً». (الإلماع: ص: ٩٢ ـ ٩٣).

وقد اشترط المحدِّثُونَ في كاتب الطِّباق ـ ويُسمَّى أيضاً كاتب التَّسميع ـ شروطاً منها:

١ ـ العَدَالةُ:

قال ابنُ الصَّلاح: وينبغي أن يكون التَّسميع بخطِّ شخصٍ موثُوقٍ به غير مجهولِ الخَطِّ، ولا ضَير حينئذٍ في ألا يكتب الشَّيخُ خَطَّهُ بالتَّصحيح، وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثُوقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخَطِّ نفسه فطالما فعل الثِّقاتُ ذلك. (علوم الحديث: ص: ٣٢٢).

٢ ـ التَّحَرِّي والاحتياط والدِّقَّة:

قال ابن الصَّلاح: «على كاتب التَّسميع التَّحرِّي والاحتياطُ، وبيانُ السَّامع، والمُسمع، والمَسْموع، بلَفظٍ غير مُحْتَمَلٍ، ومجانبةُ التَّساهُلِ فيمن يُثْبِتُ اسمَهُ، والحَذَرُ من إسقاط واحدٍ منهم لغَرَضٍ فاسِدٍ، فإن كان مُثْبِتُ السَّماعِ غيرَ حاضرٍ في جميعه، لكن أثبته معتمداً على إخبار من يثقُ بخبره من حاضريه، فلا بأس بذلك إن شاء الله

تعالى». (علوم الحديث: ص: ٣٢٣).

وهكذا فقد بَلَغ من حرص المحدِّثين على اتِّصال سندهم في رواية الأصول إلى مُؤلِّفيها مَبْلَغاً عجيباً، وأخذوا يُدوِّنون تاريخ سماعهم للكتاب، وأحياناً كثيرةً يذكرون أسماء الحاضرين من أهل العِلْمِ ممَّن يحضرُ قراءةَ الكتاب.. وأحياناً كثيرةً يذكرون في نهاية كُلِّ جزءٍ من الأجزاء السَّماعات والبلاغات لذلك الجزء من الكتاب، واشترطوا شُروطاً في كاتب الطِّباق، وتركوا الرِّواية عن كُلِّ من يُخلُّ بهذه الشروط، واعتبروا النُّسخَةَ الَّتي فيها اسمُ من يُخِلُّ بهذه الشروط نسخةً غير موثَّقة.

الطَّبَقَاتُ:

لغةً: جمع (طَبَقةٍ) وهي: القومُ المُتشابِهون في سِنٍّ، أو عَهْدٍ.

واصطلاحاً: هي اشتراكُ المتعاصرين في السِّنِّ ـ ولو تقريباً ـ والأخذ عن المشايخ.

تعريفٌ آخر: هي قومٌ تقاربوا في السِّنِّ والإسنادِ، أو في الإسناد فقطْ، بأن يكون شيوخُ هذا هم شيوخ الآخر، أو يُقارِبوا شيوخه. (انظر: «فتح المغيث» ٣/ ٣٥١، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٨١).

وقال الحافظ ابن حجر: «الطبقة عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخ». (نزهة النظر: ص: ٨٦).

قال ابنُ الصَّلاح: «والباحثُ الناظرُ في هذا الفَنِّ يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم ونحو ذلك». (علوم الحديث: ص: ٣٥٨).

فائدتُه:

الأمنُ من تداخُلِ المشتبهين، كالمتَّفقين في اسمٍ، أو كنيةٍ، أو

نحو ذلك. (انظر «فتح المغيث» ٣/ ٣٥١).

وقد ذكر الأستاذُ الفاضلُ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي بعضَ طبقاتٍ من الرواة والصحابة ونقاد الحديث، في كتابه «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» (ص: ٢٤٤ ـ ٢٦١) أنقلُه هنا بشيءٍ من الاختصار والتصرُّف.

طبقات الرواة: هي اثنتان:

الأولى: الصَّحابة رضي الله عنهم، وهم يَنقسِمون إلى عِدَّة طبقاتٍ، أشهرها تقسيمُ الحاكم إلى اثنتي عشرة طبقة. (انظر «الباعث الحثيث» للعلَّامة أحمد محمد شاكر، ص: ١٦٩ ـ ١٨٠).

والثانية: طبقةُ غير الصحابة، وهم يَنقسِمون حسب الضَّبْطِ والإتقان وطول الصحبة، والمشهورُ عند المحدثين أنهم على خمس طبقاتٍ.

الطبقات عند المحدِّثين:

والمثالُ على ذلك ما ذَكَره الحازِميُّ وغيرُه: أنَّ أصحاب الزهري على خمس طبقاتٍ:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظَ والإتقانَ، وطولَ الصحبة للزهري، والعلمَ بحديثه، والضَّبْطَ له: كمالكٍ، وابن عُيَيْنة، وعُبيد الله بن عمر، ومَعْمَر، ويونس، وعَقيل، وشُعَيْب، وغيرِهم. وهؤلاء مُتَّفَقٌ على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهلُ حفظٍ وإتقانٍ، لكن لم تَطُلْ صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مُدَّةً يسيرةً، ولم يُمارِسوا حديثَه، وهم في إتقانهم دون الطبقة الأولى: كالأوزاعي، واللَّيْث، وعبد الرحمن بن

خالد بن مُسافِر، والنعمان بن راشد، ونحوِهم؛ وهؤلاء يُخرِج لهم مسلمٌ عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قومٌ لازموا الزهريَّ وصحبوه ورووا عنه، لكن تُكلِّمَ في حفظِهم: كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح ابن أبي الأَخْضَر، وزَمْعَة بن صالح ونحوِهم، وهؤلاء يُخْرِج لهم أبو داود، والترمذيُّ، والنَّسائيُّ، وقد يُخرِج مسلمٌ لبعضهم متابعةً.

الطبقة الرابعة: قومٌ رووا عن الزهريِّ من غير ملازمةٍ، ولا طولِ صحبةٍ، ومع ذلك تكلِّم فيهم: مثل إسحاق بن يحيى الكَلْبي، ومعاوية ابن يحيى الصَّدَفي، وإسحاق بن أبي فَرْوَة، وإبراهيم بن يزيد المَكِّي، والمُثَنَّى بن الصَّباح، ونحوِهم؛ وهؤلاء يُخرِج الترمذيُّ لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قومٌ من المتروكين والمجهولين: كالحكم الأيْلي، وعبد القُدُّوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المَصْلوب، وبحر السَّقَّاء، ونحوِهم؛ فلم يُخرِج لهم الترمذيُّ، ولا أبو داود، ولا النَّسائيُّ، ويُخرِج لبعضهم ابنُ ماجه. (شرح علل الترمذي: ١/ ١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

فالطبقةُ الأولى هم على شرط البخاريِّ.

وقد يُخرِج من أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعابٍ.

قال الحافظ ابن حجر: «وأكثرُ ما يُخرِج البخاريُّ حديثَ الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسيرَ من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً».

ولكن ليس معنى هذا خُلُوُّ كتابِه من مواضع النقد؛ فالحُفَّاظُ والنُّقَّادُ تناولوه بالنقد بحُرِّيةٍ كاملةٍ، وأشهرهم جميعاً سيد الحفَّاظ الإمام الدَّارَقُطْني؛ فإنه انتقد الشيخَيْن من وَجْهَيْن:

الأول: مخالفتهما في إخراج بعض الأحاديث بأسانيدَ ليستْ على شرطِهما، وتَرْكِهما أسانيدَ أصَحَّ منها.

الثاني: إلزامُهما بإخراج أحاديث تَرَكاها وهي صِحَاحٌ؛ بناءً على شرطهما.

إلَّا أنَّ أغلب هذه الأحاديث المُنْتَقَدةِ قد أُجيبَ عنها إجاباتٌ مقبولةٌ ومعقولةٌ، وبعضُها قد يعسر الإجابةُ عنها، وهي أحاديثُ قليلةٌ جدّاً.

ومن أشهر كُتُبِ الطبقات في الرواة:

«الطبقات الكبرى» لابن سَعْد، محمد بن سعد البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٠ هـ) وهو كتابٌ حافلٌ لا نظيرَ له، إلا أنه كثيرُ الرواية عن الضعفاء، منهم الواقِدِيُّ وهو شيخُه، و(اسمه محمد بن عمر)، فيروي عنه ولا ينسبه، فمن لا خِبْرَة له في معرفة الرجال يظن أنه شخصٌ آخر.

وقد اعتمد ابنُ سَعْد على مصدرَيْن هامَّيْن في تأليف طبقاته:

أحدهما: النقلُ المباشرُ من أفواه الشيوخ على طريقة المحدِّثين والمؤرِّخين في عصره.

والمصدر الثاني: الموادُ المكتوبةُ في الكَراريس والقَراطيس؛ لأنه في نهاية القرن الثاني تَمَّ تأليفُ مئاتٍ من الكتب الحديثية في شَتَّى المجالات، وقد استفاد ابنُ سَعْد من هذه المصادر المتوفِّرة، وكان أكبرُ اعتماده على كُتب شيخِه الواقِدِي التي بلغت ستمئة قِمَطْرٍ من الكتب، وحملت على عشرين ومئة حملٍ، منها كتابه المُسَمَّى «التاريخ الكبير»، وكتابُه المشهور «المغازي»؛ ولهذا فإنَّ من يُطالِع «الطبقات»، لا يكاد يقع على ترجَمةٍ، أو بابٍ عَقَده لغَزْوَةٍ من غَزَوات

النبي ﷺ إلا يرى اسمَ شيخِه الواقدي في سلسلة الإسناد.

وقد اتفق نُقَّادُ الحديث على تضعيف الواقِدي؛ حتى قال فيه ابنُ مَعِين: «إنه أَغْرَبَ على رسول الله ﷺ عشرين ألفَ حديثٍ» وكذَّبه أحمدُ والنَّسائي وغيرُهما، وقال الإمام الشافعيُّ فيما أسنده البيهقي: «كتبُ الواقدي كلُّها كَذِبٌ».

إلاَّ أنَّ ابن سَعْد لم يَكتفِ بنقل الرواية عن شيخه الواقِدي في المغازي والفتوح والأنساب، بل حاول أن يَعْضِدها بروايات أخرى، واستعان في ذلك بهِشَام الكَلْبي غالباً، كما استعان أيضاً في مواضع أخرى بمجموعة من العلماء من طبقةِ شيوخ أستاذه الواقِدي، من أمثال موسى بن عُقْبَةَ (المتوفى سنة ١٤١ هـ)، ومَعْمَر بن راشد (المتوفى سنة ١٥٤ هـ) ومحمَّد بن إسحاق (المتوفى سنة ١٥١ هـ) وغيرهم؛ حتى صار يُعَدُّ من أهل العَدالة والصِّدْقِ من كثرة تحرِّيه في رواياته.

هكذا صار كتابه «الطبقات الكبرى» من أجَلِّ الكتب الحديثيَّة من حيث الترتيب والمنهج، وفتح باباً جديداً لتأليف الطبقات في العلوم الأخرى مثل الأدب والشعر والطِّبِّ والحكمة وغير ذلك.

*** فوائد معرفة الطبقات:**

١ ـ تمييزُ ثبوت السَّماع بين راويين أو غلبة ثبوته:

فمعرفةُ الإدراكِ من التِّلميذ للشَّيخ علامةٌ على اتِّصال الإسنادِ غالباً، ما لم يكن التِّلميذ مدلِّساً.

وإنَّما قلتُ: (غالباً) مع انتفاء التَّدليس عنه؛ استثناءً للرَّاوي الَّذي تيقَّنَا إدراكَه، لكنَّه ثبت عدَمُ اللِّقاء بينه وبين الشَّيخ الَّذي روى عنه.

كما ترى مثلاً في قول الدَّارقُطنيِّ في (زِرِّ بن حُبَيْش): «لم يلْقَ

أنس بن مالكٍ، ولا يَصِحُّ له عنه روايةٌ» (جامع التحصيل: للحافظ العلائي، ص: ٢١٣)، مع أنَّ أنساً من صغار الصَّحابة وآخرهم موتاً، وزرٌّ تابعيٌّ قديمٌ، أدركَ الجاهلية، وسمعَ من عُمَرَ وعُثْمان وعبدِ الله بن مسعودٍ والكبارِ من الصَّحابة، بل إنَّه مات قبلَ أنسٍ بنحوِ عشر سنين، فالإدراك مُتَيَقَّنٌ، ولكن قام البُرْهانُ على عَدَمِ اللِّقاءِ والسَّماعِ، فسَقَط اعتبارُ مُجرَّدِ الإدراكِ.

٢ ـ تمييزُ الانْقطاع في الإسناد:

وهذه الفائدةُ ظاهرةٌ من الَّتي قبلَها، فإنَّ وُقوعَ الرَّاوي في طَبَقةٍ لم تُدرِك طَبَقَة الشَّيخِ دليلٌ على الانقطاعِ، ولا أظْهَرَ في إفادةِ ذلك من وُقوعِ مولد الرَّاوي بعدَ وفاةِ الشَّيخ، أو وفاة الشَّيخ والرَّاوي عنه له من العُمُرِ ما لا يتهيَّأُ في مثله التَّحمُّلُ والسَّماعُ، كأرْبَعِ سنين أو دونَها.

٣ ـ تزييف دعوى السَّماعِ وكشف الغَلَط أو الكذب:

وذلك في حال قولِ الرَّاوي: (حَدَّثنا) وشِبْهَها من صِيَغِ السَّماعِ، وقامت الحُجَّةُ على عَدَمِ إدراكِه لمن روى عنه بتلك الصِّيغَةِ.

وهذا كما تقدَّمَ يَقَعُ غَلَطاً من الرَّاوي أو بعضِ من رَوى عنه، أو كَذباً.

٤ ـ جرحُ الرُّواة أو تعديلُهُم:

وذلك أنَّ الرَّاويَ إذا ادَّعى السَّماعَ، وطَبَقَتُه تَمْنَعُ إمْكانَ ذلك، فإمَّا أن تكون تلك الدَّعوى وَهْماً، أو كَذِباً، وذلك إمَّا منه أو ممَّن هو في سياقِ الإسنادِ إليه، وإذا تَعيَّنَ الواهِمُ أو الكاذِبُ كان ذلك جرحاً فيه بحَسَبه، فإن كان قد استَقَرَّ صِدْقُه حَكَمْنا بوَهْمِهِ، وإذا تكرَّرَ ذلك منه فرُبَّما صَيَّرَنَا للحُكم بسُوءِ حِفْظِه، وإن لم يَسْتَقِرَّ صِدْقُه كان ذلك سَبباً لجَرْحِه بالكَذِب. (انظر «تحرير علوم الحديث»: ١/ ١٠٩).

طَبَقاتُ السَّنَدِ:

عموماً كلُّ راوٍ من الرُّواة في السَّند يمثِّل طبقةً، فالصحابيُّ يمثِّل طبقةَ الصحابة، والتابعيُّ يمثِّل طبقةَ التابعين، وتبعُ التَّابعيِّ يمثِّل طبقةَ تبع التابعين، وهكذا دواليك.

طَبَقَاتُ الصَّحَابَةِ:

هي الخلفاء الأربعة، ثم تمام العَشَرة، ثم أهل بَدْرٍ، ثم أهل أُحُد، ثم أهل بَيْعَة الرِّضْوَان، وممَّن له مزيةُ أهل العقبتين من الأنصار. (انظر «المنهل الروي» ص: ١١٢).

انظر: «الصحابة» في حرف الصّاد.

طَبَقاتُ المحدِّثين:

لغةً: قد سبق تعريفها اللُّغوي في «الطبقات».

واصطحلاحاً: انظر تعريفه الاصطلاحي في «الطبقات».

أشهر تقسيمٍ لطبقات الرُّواة ما قال به الحافظُ ابن حجر في مقدِّمة: «تقريب التهذيب» (ص: ٧٥) فقد جَعَلهم اثنتي عشرة طبقةً؛ إلا أنه حصر هذه الطبقاتِ فيمن له روايةٌ في الكتب الستة، وهي:

الأولى: الصحابةُ على اختلاف مراتبهم.

الثانية: طبقةُ كبار التابعين، كسعيد بن المُسَيَّب.

الثالثة: الطبقةُ الوسطى من التابعين، كالحسن البَصْري، وابن سِيْرين.

الرابعة: طبقةٌ تلي الوسطى، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهريِّ، وقَتادة.

الخامسة: الطبقةُ الصغرى من التابعين، الذين رأوا الواحدَ أو الاثنين، ولم يثبت لهم السَّماعُ من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقةٌ عاصروا الخامسةَ، لكن لم يَثْبُتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، كابن جُرَيْجٍ.

السابعة: طبقةُ كبار أتباع التابعين، كمالكِ بن أنس، وسفيان الثَّوري.

الثامنة: الطبقةُ الوسطى من أتباع التابعين، كابن عُيَيْنة، وابن عُلَيَّة.

التاسعة: الطبقةُ الصغرى من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطَّيالسي، وعبد الرَّزَّاق.

العاشرة: كبارُ الآخذين عن أتباع التابعين ممَّن لم يَلْقَ التابعين، كأحمد بن حَنْبَل.

الحادية عشرة: الطبقةُ الوسطى منهم، كالذُّهْلي، والبُخَاري.

الثانية عشرة: صغارُ الآخذين عن أتباع التابعين، كالتِّرْمِذيّ.

وألحق بهذه الطبقةِ باقيَ شيوخ الأئمَّة الستة الذين تأخَّرتْ وفاتُهم قليلاً، كبعض شيوخ النَّسائي.

ثم قال الحافظ: «من كان في الطبقة الأولى والثانية فوَفاتُه قبل المئة، وإنْ كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فوفاتُه بعد المئة، وإنْ كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فوفاتُه بعد المئتين».

وهذا التقسيمُ الذي ذكره الحافظُ ابن حجر مِن أنسب التقاسيم للرُّواة؛ حيث ينتهي عصرُ الرواية بآخرِ المئة الثالثة على رأي بعض أهل العلم، وهو عصرُ الأئمَّة الستة ومن معهم، كبقي ابن مَخْلد

(المتوفى سنة ٢٧٦ هـ)، وإسماعيل القاضي (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ)، والإسماعيلي أبو بكر محمد بن إسماعيل (المتوفى سنة ٢٨٩ هـ)، والبَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ)، ومحمد بن نصر المَرْوزي (المتوفى سنة ٢٩٤ هـ)، وغيرهم.

لذا يرى الحافظُ الذهبي عامَ ثلاثمئة حدّاً فاصلاً بين المتقدِّم والمتأخِّر.

إلا أنَّ عصرَ الروايةِ استمرَّ إلى نهاية القرن الخامس؛ لأنه تُوجَد رواياتٌ مُخرَّجةٌ في مصنَّفات البَيْهَقي، والخطيب، وابن عبد البَرِّ، وابن حَزْم، وغيرِهم من الحفَّاظ؛ ولذلك يُمكِن تأويلُ كلام الذهبي بأنه لعلَّه يقصد بالحدِّ الفاصل ـ العصرَ الذَّهَبي.

مصادر طبقاتِ المحدِّثين:

قال العلاَّمة الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:١٣٨): «ومنها كُتب الطَّبقات وهي التي تشمل علىٰ ذِكْر الشيوخ وأحوالهم وروايتهم طبقةً بعد طبقةٍ، وعصراً بعد عصر» وأشهر كتب الطبقات:

١ ـ **طبقات الفقهاء والمحدِّثين**: للهيثم بن عدي (المتوفىٰ سنة ٢٠٧ هـ) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٠٥).

٢ ـ **الطبقات الكبرىٰ**: لابن سَعْد، محمد بن سعد البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ).

٣ ـ **الطبقات**: لابن المَدِيني، علي بن جعفر السعدي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٤ ـ **الطبقات**: لخليفة بن خَيَّاط العصفري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

٥ ـ **طبقات رُواة الحديث**: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشيري

النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٦ ـ **طبقات التَّابعين**: لأبي حاتم، محمد بن إدريس بن المُنْذر الرَّازي الحَنْظَلي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ)، ذكره الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٩).

٧ ـ **طبقات الأسماء المُفْرَدة من الصَّحابة والتابعين وأصحاب الحديث**: للبَرْدِيجي أبي بكر، أحمد بن هارون بن روح (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ) مخطوطٌ.

٨ ـ **الطبقات**: للإمام أبي عبد الرحمٰن، أحمد بن علي بن شُعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ)، ذكره الكَّتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٨).

٩ ـ **الطبقات**: لأبي عَرُوبة الحَرَّاني، الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلَمي (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ) مخطوطٌ في الظاهرية.

١٠ ـ **طبقات علماء إفريقيا وتونس**: لأبي العرب، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني (المتوفىٰ سنة ٣٣٣ هـ). طُبع بتحقيق محمد بن أبي شنب في الجزائر، عام ١٣٢١.

١١ ـ **طبقات المحدِّثين**: لأبي القاسم، مسلمة بن القاسم الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٥٣ هـ) ذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١١٠٦).

١٢ ـ **طبقات علماء إفريقيا**: لمحمد بن الحارث بن أسد الخشني(المتوفىٰ سنة بعد ٣٦٦ هـ) طُبع مع «**طبقات علماء إفريقيا وتونس**» لأبي العرب، المتقدّم.

١٣ ـ **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ ابن حَيّان، أبي محمد، عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري

الإصفهاني (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ). طُبع بتحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين بُرّ البَلُوشي. بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، ١٤٠٧ هـ.

١٤ ـ **طبقات الهَمْدَانيين**: لأبي الفضل، صالح بن أحمد بن محمد السِّمْسار الحافظ المُعَمَّر الهمداني (المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٩).

١٥ ـ **المُسْتَخْرَج مِن كتب الناس للتذكرة والمستطرَف من أحوال الرجال للمعرفة، أو (الطبقات)**: لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق العَبْدِي الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ). مخطوطٌ.

١٦ ـ **الحَثّ علىٰ حفظ العلم وذكر كبار الحُفَّاظ**: للحافظ أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ). طُبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

١٧ ـ **التقييد لمعرفة رواة السُّنَن والمسانيد**: لابن نُقْطَة، أبي بكر، محمد بن عبد البغدادي الحنبلي (المتوفىٰ سنة ٦٢٩ هـ). طُبع بمطبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، ١٤٠٣ هـ.

١٨ ـ **تحفة الناظرين في طبقات التابعين**: لابن النَّجَّار، محبّ الدين أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن، البغدادي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣ هـ) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٩٦).

١٩ ـ **السُّلوك في طبقات العلماء والملوك، أو (طبقات الجَنَدي)**: لأبي عبد الله، محمد بن يوسف بن يعقوب الجَنَدي اليَمَني

(المتوفىٰ سنة ٧٣٢ هـ)، مخطوطٌ في اليمن، وفي دار الكتب المصرية.

٢٠ ـ **طبقات عُلماء الحديث**: لابن عبد المَقْدِسي، الشمس أبي عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الهادي (المتوفى سنة ٧٤٤ هـ). طُبع بتحقيق أكرم البوشي، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٩ هـ.

٢١ ـ **تذكرة الحُفَّاظ، أو (طبقات الحفّاظ)**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٠٩٧/٢): «أخذه مِن تاريخ الكبير». صَنَّفه علىٰ طبقات الرواة، فترجم للصحابة ثم للتابعين ثم لمَن جاء بعدهم في إحدىٰ وعشرين طبقةً، مِن صدر الإسلام حتىٰ الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمٰن المِزِّي (المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ)، ثم ألحق بالتذكرة بعض شيوخه رحمه الله. وعِدَّة من ترجم لهم الذهبي في تذكرته (١١٧٦) ألف ومئة وستة وسبعون، طُبع الكتاب في أربع مجلَّدات عِدَّة مرات، آخرها سنة ١٣٧٦ هـ في دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، وصُوِّر أخيراً في بيروت.

وصَنَّف تلميذُ الإمام الذهبي الحافظ أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ) (ذيل طبقات الحفاظ للذهبي)، واستدرك الحافظُ تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ) علىٰ الذَّهبي والحسيني في كتابه: (لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ)، كما ذَيَّل الحافظ جلال الدين السيوطي علىٰ «التذكرة بذيل طبقات الحفاظ للذهبي»، وطُبعت الذيول الثلاثة في مجلَّدٍ واحدٍ كبيرٍ بعناية الأستاذ حسام الدين القُدسي بدمشق، عام ١٣٤٧ هـ.

٢٢ ـ **المُعِين في طبقات المحدِّثين**: للذهبي أيضاً، طُبع بتحقيق الأستاذ همام عبد الرحيم سعيدو بدار الفرقان، في عمّان، عام ١٤٠٤ هـ.

٢٣ ـ **ذيل تذكرة الحفّاظ**: للحُسَيْني، أبي المحاسن، محمد بن علي بن الحسن (المتوفىٰ سنة ٧٦٥ هـ). ذيَّل به علىٰ كتاب «تذكرة الحفاظ» للذهبي من سنة ٧٤٢ إلىٰ سنة ٧٦٥ هـ. طُبع بتحقيق الشيخ محمَّد زاهد الكوثري، في دمشق، عام ١٣٤٧ هـ، ومعه «لحظ الألحاظ» للتقي ابن فهد، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

٢٤ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس أو (طبقات المدلِّسين)**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ). طُبع بالمطبعة الحسينية في القاهرة، ١٣٢٢ هـ.

٢٥ ـ **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: لابن فَهْد المَكِّي، تقي الدين، محمد ابن فهد (المتوفىٰ سنة ٨٧١ هـ) ذيل به علىٰ «تذكرة الحفاظ» للذهبي، طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، في دمشق ١٣٤٧ هـ ومعه «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي.

٢٦ ـ **رونق الألفاظ بمعجم الحُفَّاظ**: لسِبْط ابن حجر، يوسف بن شاهين (المتوفىٰ سنة ٨٩٩ هـ) مخطوطٌ في المكتبة الخالدية بالقُدْس، بخط ابن قطلوبُغا، في مجلدين.

٢٧ ـ **طبقات الحُفَّاظ**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر المصري الشافعي (ت ٩١١ هـ) لخَّصه من«طبقات الحفاظ» للذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ) وزاد عليه من

جاء بعده. طُبع بتحقيق المستشرقِ وسْتِنْفِلْد غوننجي عام ١٢٧٧ هـ وله طبعات أخرىٰ.

٢٨ ـ **ذيل طبقات الحُفَّاظ**: للسُّيوطي أيضاً، ذَيَّل به علىٰ «تذكرة الحفّاظ» للذهبي من سنة ٧٤٠ إلىٰ سنة ٩١١. طُبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، في دمشق ١٣٤٧ هـ، ومعه: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني، و«ذيل» التقي ابن فهد).

٢٩ ـ **إنجاز الوَعْد، المُنْتَقَىٰ من طبقات ابن سَعْد**: للسُّيوطي أيضاً، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٠٩٩).

٣٠ ـ **تاريخ طبقات العلماء**: للشيخ أحمد زيني دَحْلان، مفتي الشافعية بمكَّة (المتوفىٰ سنة ١٣٠٤ هـ) ذكره زكي مجاهد في «الأعلام الشرقية» (١/ ٢٦٥).

طَبَقَاتُ النُّقَّادِ:

لغةً: انظر تعريفها اللُّغوي في «الطبقات».

واصطلاحاً: انظر تعريفها الإصطلاحي في «الطبقات».

إنَّ كلَّ طبقةٍ من هٰذه الطبقاتِ لا تخلو من متشدِّدٍ ومتوسِّطٍ.

فمن الطبقة الأولى: شعبةُ وسفيانُ، وشعبة أشَدُّ.

١ ـ شعبة بن الحجّاج:

هو أبو بِسْطام شعبة بن الحَجَّاج بن الوَرْد العَتَكي الأَزْدي مولاهم (المتوفى سنة ١٦٠هـ)، من أئمَّة الجرح والتعديل.

وقد نال إعجابَ المحدِّثين في الحكم على الرجال، وحازَ ثقتَهم. يقول الإمام أحمد: «كان شعبةُ أمَّةً وحدَه في هذا الشأن» يعني في الرجال، وبَصَرِه بالحديث، وتثبُّتِه، وتنقيتِه للرجال. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ١٥٩).

قال الإمام الشَّافعيُّ: «لولا شعبةُ لَمَا عُرِفَ الحديثُ بالعراق». (تهذيب التهذيب: ٢/ ١٦٩).

ولا شَكَّ أنَّ شعبة كان من المحدِّثين الذين لهم نصيبٌ وافرٌ في رفع هذا الفَنِّ؛ حتى قال فيه صالحُ بن جَزَرة: «أوَّلُ من تكلَّم في الرجال شعبةُ، ثم تبعه القَطَّان، ثم أحمدُ، ويحيى». (تهذيب التهذيب: ٢/ ١٦٩).

وقال ابنُ رجب: «وهو أوَّلُ من وَسَّع الكلامَ في الجرح والتعديل، واتصالِ الأسانيد وانقطاعِها، ونَقَّب عن دقائق علم العِلَل؛ وأئمَّةِ هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٧٢).

منهجُه في النقد:

ذكر الحافظ الذهبي: أنَّ شعبة من الأئمَّة النُّقَّادِ الذين تكلَّموا في كثيرٍ من الرواة. انظر «ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص: ١٧٣؛ وكلُّ من تتبَّع كلامَه في الرجال، لا يَشُكُّ أنه كان شديداً في الجرح.

وقد نقلوا عنه أنه تَرَك روايةَ رجلٍ رأى أنه يَرْكُض دابته. (المجروحين: ١/ ٣٠)، وترك رجلاً رآه إذا وَزَن يرجِّح في الميزان. (المجروحين: ١/ ٣٠).

وترك أبا الزُّبَيْرَ حين رآه لم يكن يُحسِن الصلاة. (تقدمة الجرح والتعديل: ص: ١٥١).

وترك المِنْهَالَ بن عمرو من أجل صوتٍ سمع في بيته. (تقدمة الجرح والتعديل: ١٥٣).

ولا شَكَّ أنَّ بعض هذه الأسباب ليستْ بجارحةٍ؛ ولذا انتقد ابنُ

الصَّلاح بعضَها في «علوم الحديث» (ص: ١٤٠)، وأشار الذهبيُّ ـ في ترجَمة المِنْهال ـ: أنَّ ما غَمَز به شعبة لا يُوجِب غمزَ الشيخ. (ميزان الاعتدال: ٤/ ١٩٢).

٢ ـ سفيان الثَّوْري:

هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوْري؛ نسبةً إلى بني ثَوْر بن مناة من مُضَر (المتوفى سنة ١٦١هـ)، أحد أئمَّة الجرح والتعديل، وُلِد بالكُوْفة.

وقد وَصَفه غيرُ واحدٍ بأنه أميرُ المؤمنين في الحديث. (شرح علل الترمذي: ١/ ١٧٧).

قال الأوزاعيُّ: «لم يَبْقَ من يجتمع عليه العامةُ بالرضا والصحة إلا سفيان».

وقال الإمام أحمدُ: «سفيان أحفَظُ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة». (شرح علل الترمذي ١/ ١٧٨).

وقال أيضاً: «الثوريُّ أعلَمُ بحديث الكُوْفِيِّين ومشايخِهم من الأعمش». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٧٨).

وقد خَضَعَ لكلامه في الرجال الأئمةُ الكبارُ الذين عاصروه؛ فهذا شعبة حَدَّث عن أبي إسحاق، فقال رجلٌ: إنَّ سفيان خالَفَك فيه. فقال: «دعوه؛ سفيان أحفظ مني».

ومن **الطبقة الثانية**: يحيىٰ القَطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدي، ويحيىٰ أشَدُّ من عبد الرحمن.

١ ـ ويحيىٰ بن سعيد القَطَّان:

هو: يحيىٰ بن سعيد بن فَرُّوْخ التَّمِيْمي ولاءً، البَصْري،

الأَحْوَال، القَطَّان أحدُ أئمَّةِ الجرح والتعديل (١٢٠ ـ ١٩٨ هـ).

وكان يحيىٰ من أساطين الجرح والتعديل.

قال ابنُ المَدِيْني: «ما رأيتُ أعلم بالرجال من يحيىٰ القَطَّان» (سير أعلام النبلاء: ٩/ ٦٧٧).

وقال أحمد: «ما رأيتُ مثلَ يحيىٰ بن سعيد في هـٰذا الشأنِ» يعني في معرفةِ الحديث، ومعرفةِ الثِّقات، وغيرِ الثِّقات، فقيل له: ولا هُشَيْم؟ فقال: «هشيمُ شيخٌ، ما رأيتُ مثل يحيىٰ»، وجعل يرفع أمرَه جداً (الجرح والتعديل: ٢/ ٢١).

ووَصَفه ابنُ رجب بقوله: «هو خليفةُ شعبةَ، والقائمُ بعده مقامَه في هـٰذا العلم، وعند تلقَّاه أئمةُ هـٰذا الشأن: كأحمد، وعلي، ويحيىٰ، ونحوِهم، وقد كان شعبةُ يُحكّمه علىٰ نفسه في هـٰذا العلم» (شرح علل الترمذي: ١/ ١٩٢).

أمَّا من ناحية قيمةِ الجرح والتعديل الصادر من يحيىٰ القطان، فالمعروفُ أنه من المتشدِّدين.

يقول عليُّ بن المَدِيني: «إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد وعبدُ الرحمـٰن بن مَهْدي علىٰ تَرْكِ رجلٍ لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمـٰن؛ لأنه أقْصَدُهما، وكان في يحيىٰ تشدُّدٌ» (تهذيب التهذيب:).

وقال في (ميزانِ الاعتدال): «إنَّ يحيىٰ متعنِّتٌ في الرجال».

وقال الحافظُ: «إذا وَثَّق ابنُ مهدي شخصاً وضَعَّفه القَطَّان، فإنَّه لا يُتْرَك؛ لِما عُرِف من تشديد يحيىٰ، ومن هو مثله في النقد». (الإعلان بالتوبيخ: ص: ١٦٨). رحمه الله رحمةً واسعةً.

٢ ـ وعبد الرحمـٰن: بن مَهْدي بن حَسَّان بن عبد الرحمـٰن.

هو: أبو سعيد العَنْبَري، قيل: مولىٰ الأَزْد صاحب اللؤلؤ، أحدُ

أئمة الجرح والتعديل (١٣٥ ـ ١٩٨ هـ).

كانَ من عُظماء المحدِّثين، ذا نظرٍ ثاقبٍ، وخبرةٍ تامَّةٍ في الرجال، ومع حفظه الكامل كان يَعتمد علىٰ الكتاب.

وقال ابنِ حِبَّان: «ممَّن جعلوا هـٰذا الشأنَ صناعةً لم يتعدَّوها إلىٰ غيرها مع لُزوم الدِّين والوَرَعِ الشديدِ والتفقُّهِ ـ رجلان: يحيىٰ بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمـٰن بن مهدي». (مقدمة المجروحين: ١/ ٥٢).

وكان يعتقد أنَّ النَّقْدَ والتفتيشَ في الرجال مِن أوجب الواجبات علىٰ المحدِّث.

لا يكونُ إماماً في الحديثِ من يحدِّث بكلِّ ما سَمِعَ، ولا يكونُ إماماً في العلم مَن يحدِّث عن كلّ أحدٍ، ولا يكونُ إماماً في العلمِ من يحدِّث بالشَّاذِّ من العلمِ، والحفظُ والإتقانُ». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٩٩).

فقد عَدَّه الحافظُ ابن حجر من النُّقَّاد المتوسِّطين المُنصِفين. (الإعلان بالتوبيخ: ص ١٦٨).

يقول عليُّ بن المَدِيْني: «إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد القَطَّان وعبدُ الرحمـٰن ابن مَهْدي علىٰ تَرْكِ رَجُلٍ، لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمـٰن؛ لأنه أَقْصَدُهما، وكان في يحيىٰ تشدُّدٌ». (تهذيب التهذيب:).

وقد رُوِيَ عنه ما يَدُلُّ علىٰ مذهبه في القبول والرَّدِّ.

يقول: «أحفظ عن الرجل الحافظ المُتقِن؛ فهـٰذا لا يختلف فيه، وآخر يَهِمُ والغالبُ علىٰ حديثه الصحة؛ فهـٰذا لا يُتْرَك حديثُه، لو تُرِكَ حديثُ مثل هـٰذا لذَهَب حديثُ الناس، وآخر يَهِمُ والغالبُ علىٰ

حديث الوَهْمُ؛ فهـٰذا يُتْرَكُ حديثُه»، يعني لا يَحْتَجُّ بحديثه. (الجرح والتعديل: ٢/ ٣٨).

ومن **الطبقة الثالثة**: يحيىٰ بن مَعِين وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ أشَدُّ من أحمدَ.

١ ـ ويحيىٰ بن مَعِين:

هو: أبو زكريا يحيىٰ بن مَعِين بن عَوْن بن زِيَاد بن بِسْطام بن عبد الرحمٰن، المري مولاهم، الغِطْفَاني، البغدادي، أحدُ أئمة الجرح والتعديل (١٥٨ ـ ٢٣٣ هـ).

بدأ كتابةَ الحديث وهو ابنُ عشرين سنةً. (سير أعلام النبلاء: ١١/ ٧١)؛ فطاف البلادَ، ولَقِيَ المشايخَ، وكَتب كثيراً.

قال ابن المَدِيْني: «لا نعلم أحداً من آدمَ عليه السلام كتب الحديثَ ما كتب يحيىٰ بن مَعِين». (تذكرة الحافظ: ٢/ ٤٣٠).

إنَّ شِدَّةَ حرصِ ابن معين علىٰ معرفة الصحيح والسقيم كانت تحمله علىٰ الكتابة حتىٰ عن الضعفاء والمتروكين؛ وقد رآه أحمدُ بصَنْعاء يكتب صحيفةَ مَعْمَر، عن أَبَان، عن أنسٍ؛ فقال: «تَكتب هـٰذه الصحيفةَ، وتعلم أنها موضوعةٌ، فلو قال لك قائلٌ: أنت تتكلَّم في أَبَان، ثم تكتب حديثَه علىٰ الوجه؟» فقال: «نعم أَكْتُبُها فأَحْفَظُها، وأَعْلَمُ أنها موضوعةٌ؛ حتىٰ لا يجيء إنسانٌ بعده فيجعل أباناً ثابتاً». (تهذيب التهذيب:).

وكان ابن مَعِين من كبار أئمَّة الجرح والتعديل، بل وقد عُرِفَ به، وامتاز بين أقرانه.

يقول أحمد: «كان ابنُ مَعِين أَعْلَمَنا بالرجال». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٠٥).

وقال ابنُ رجب: «كان يحيىٰ يوسِّع القولَ في الجرح، ولا يحابي أحداً، بل يَصْدَع به في وجهِ صاحبه». (شرح علل الترمذي: ١/ ٢١٩).

وقال ابنُ رجب: «الإمامُ المُطْلَقُ في الجرح والتعديل، وإلىٰ قوله في ذلك يَرْجِع الناس، وعلىٰ كلامه فيه يعوِّلون». (شرح علل الترمذي: ١/ ٢١٨).

وقد عَدَّه الذهبيُّ من الأئمة الذين تكلَّموا في أكثر الرواة. (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل).

يقول أبو حاتم: توفِّي بجمع بمدينة رسول الله ﷺ، ووُضِعَ على سرير النبي ﷺ، واجتمع في جنازته خَلْقٌ كثيرٌ؛ وإذا رجلٌ يقول: هذه جنازةُ يحيى بن معين، الذَّابِّ عن رسول الله ﷺ الكَذِبَ، والنَّاس يَبْكون». (تقدمة الجرح والتعديل: ص: ٣١٧).

٢ ـ الإمام أحمد بن حنبل:

هو الإمامُ الحافظُ الفقيهُ أحمد بن محمد بن حَنْبَل بن هِلال بن أسد الشَّيْباني المَرْوَزي البغدادي (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

وكان أحدَ أئمَّة الجرح والتعديل، وكان الإمامُ الشافعيُّ وهو شيخُه يعترف بعلمه في معرفة الرجال، وصحيحِ الحديث وسقيمِه وكان يقول: «أنتم أعلم بالحديث والرجال، فإذا كان الحديثُ صحيحاً فأَعْلِموني؛ إنْ كان كوفِيّاً، أو شامِيّاً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً». (طبقات الحنابلة: ١/ ٦).

وكتابه «العِلَل» يشهد ببراعته في هذا الميدان.

ومن الطبقة الرابعة: أبو حاتم الرَّازي، والبخاري، وأبو حاتم أَشَدُّ من البخاري.

١ ـ أبو حاتم الرَّازي:

هو محمد بن إدريس بن المُنْذِر بن داود بن مِهْران الغَطْفاني الحَنْظَلي أبو حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ).

يقول الحافظ الذهبيُّ: «كان من بُحور العلم، طوَّافَ البلاد، وبرع في المَتْن والإسناد، وجَمَع وصنَّف، وجَرَح وعَدَّل، وصَحَّح وعَلَّل». (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٤٧).

ويقول أيضاً: «أنه مِن النُّقَّاد الذين تكلَّموا في أكثر الرواة، إلا أنه كان من المتشدِّدين». (انظر: «من يعتمد قولُه في الجرح والتعديل» ص: ١٧٤).

ويصِفُه في «سير أعلام النبلاء (١٣/ ٨١)» في ترجمة أبي زُرْعَة فيقول: «يُعجبني كثيراً كلامُ أبي زُرْعَة في الجرح والتعديل... بخلاف رفيقه أبي حاتم، فإنَّه جَرَّاحٌ».

ويقول في ترجَمته: «إذا وثَّق أبو حاتم رجلاً فتمسَّكْ بقوله، فإنه لا يوثِّق إلا رجلاً صحيحَ الحديث، وإذا لَيَّن رجلاً أو قال فيه (لا يُحْتَجُّ به) فتوقَّفْ حتى ترى ما قال فيه غيرُه، فإن وثَّقه أحدٌ فلا تَبْن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنِّتٌ في الرجال، قد قال في طائفةٍ من رجال الصحاح ليس بحُجَّةٍ، ليس بقويٍّ، أو نحوِ ذلك». (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٦٠).

وقد نَبَّه الحافظُ ابن حجر كثيراً في «هدي الساري» على هذه الناحية، يقول في ترجَمة محمد بن أبي عَدِي البصري: وأبو حاتم عنده عَنَتٌ. (هدي الساري: ٤٤١).

ومع هذا التعنُّتِ والتشديدِ فآراؤُه في الرجال موضعُ العناية لدى العلماء، رحمهم الله جميعاً.

٢ ـ محمَّدُ بْن إسماعيلَ البخاري:

ابن إبراهيمَ بنِ المُغِيْرةِ، الجُعْفِيُّ مولاهم، البخاريُّ (المتوفى سنة

٢٥٦ هـ) الإمامُ أبو عبدِ اللهِ، صاحبُ الصَّحيحِ، وإمامُ المحدِّثين في وقتِهِ، وأستاذُ هذه الصِّناعةِ.

وعنه أخذَها كثيرٌ من الأئمَّةِ، منهم: مسلمُ بن الحَجَّاجِ، وسمَّاهُ أستاذَ الأستاذين، وسيِّدُ المحدِّثين، وطبيبَ الحديث في عِلَلِه. ومنهم: وأبو عيسى التِّرمذيُّ.

وقد ذكرَ أبو عيسى في أوَّلِ كتابِ العِلَلِ: أنَّهُ لم يَرَ بالعراق ولا بُخرَاسانَ في معنى العِلَل والتاريخِ ومعرفةِ الأسانيدِ كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمَّد بن إسماعيلَ رحمهُ الله».

وقال ابنُ خُزَيْمَة: «ما رأيتُ تحتَ أدْيم هذه السَّماء أعلمَ بالحديثِ ولا أحفظَ له من محمدِ بن إسماعيلَ البخاريِّ».

وقال محمَّد بن حَمْدُوَيْهِ: سمعتُ البخاريَّ يقولُ: «أحفظُ مئة ألفِ حديثٍ صحيحٍ، وأعرفُ مئتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيح».

وقال أحمدُ بن حَمْدُون: «رأيتُ البخاريَّ ومحمدُ بن يحيى يسألهُ عن الأسامي والكُنَى والعِلَل، ومحمدُ بن إسماعيل يَمُرُّ فيه مثلَ السهمِ، كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وقال ابنُ المديني في البخاري: «ما رأى مثلَ نفسه!».

وقال القَلَّاس: «حديثٌ ليسَ يعرِفُه محمدُ بن إسماعيلَ ليس بحديثٍ».

وسُئِلَ صالحُ بن محمد الحافظُ عن البخاريِّ وأبي زُرْعَة؟ فقال: «أعْلَمُهُم بالحديثِ البخاريُّ، وأبو زُرْعَةَ أحفظُهم وأكثرُهم حديثاً».

وعن أبي حاتم الرَّازيِّ قال: «محمَّدُ بن إسماعيلَ أعلمُ مَن دَخَلَ العِراقَ».

وللبخاريِّ تصانيفُ كثيرةٌ، وقد سبقَ الناسَ إلى تصنيفِ «الصحيح» و«التاريخ»، والناسُ بعدَه تَبَعٌ له في هذين الكتابينِ، إذ كلُّ مَنْ صنَّف في هذين العِلْمَين يحتاجُ إلى كتابِهِ. وقد كانَ أبو أحمدَ الحاكمُ يَعيبُ من صَنَّفَ فيهما بعدَه، ويزعُم أنهم إنما أخذوا كتابَيْ البخاريِّ، ولا رَيْبَ أنهم استعانوا بهما، وزادوا عليهما. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٩).

طَبَقَاتُ المُدَلِّسِين:

جعلها الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٣ ـ ١٠٤) سِتَّةَ أجناسٍ، إلا أنَّ فيها تداخُلاً كما لحظ الحافظُ العَلاَئيُّ في كتابه «جَامِع التحصيل» (ص: ١١٣)، فأدخل العلائيُّ عليها تعديلاً، وجعلها خمسَ طبقاتٍ. (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: ١١٣ ـ ١١٤).

ثم جاء الحافظُ ابن حجر فتبنَّى تصنيفَ العلائيِّ للطبقات مع تعديلٍ طفيفٍ عليه، فنُورِد تصنيف طبقات المدلِّسين أخذاً من العلائيِّ.

وهذا التقسيمُ هو كما يأتي:

الطبقة الأولى: من لم يُوصَفْ بذلك إلا نادراً، مثل (يحيى بن سعيد الأنصاري).

الطبقة الثانية: من احتَمل الأئمَّةُ تدليسَه وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته، وقِلَّةِ تدليسه في جنب ما رَوَى كالثوريِّ، أو كان لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ كابن عُيَيْنة.

الطبقة الثالثة: من أكثرَ من التدليس، فلم يَحْتَجَّ الأئمةُ من

أحاديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماع، [ومنهم من رَدَّ حديثهم مطلقاً]، ومنهم من قَبِلَهم، كأبي الزُّبَيْر المكِّي.

الطبقة الرابعة: من اتُّفِقَ على أنه لا يُحْتَجُّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل كبَقيَّة بن الوَليد.

الطبقة الخامسة: مَنْ ضُعِّف بأمرٍ آخر سوى التدليس مع كونه مُدلِّساً، فحديثُهم مردودٌ ولو صَرَّحوا بالسَّماع كعطية بن عَوْف، إلا أن يُوَثَّقَ من كان ضَعْفُه يسيراً، كابن لَهِيْعَة.

يقول فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقيباً على هذا التقسيم في كتابه القَيِّم «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» (ص: ١٠٣):

«إلا أنَّ هناك مَلْحَظاً على هذا التقسيم، هو أنَّ الطبقة الثانية فيها: من احتمل الأئمةُ تدليسَه لإمامته، مع أنَّ كون الراوي إماماً في العلم والتُّقَى ممَّا لا يحمل على قبول أحاديثه التي دَلَّس فيها، بقي إذاً سببانِ لاحتمال الأئمة تدليسَه: قِلَّةُ تدليسِه في جنب ما روى، وأنه لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ.

فالسَّبب الأول هو قِلَّةُ تدليسه يجعلنا نُدخِل أصحابه في الطبقة الأولى من طبقات المدلِّسين، فيكون التقسيم هكذا:

الطبقة الأولى: من لم يُوصَف بذلك إلا نادراً أو قليلاً بالنسبة لِمَا روى.

الطبقة الثانية: من كان لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ، وباقي الطبقات كما ذكرها الحافظُ العَلَائِيّ، والله أعلم.

وبالنظر في أحكام هذه الطبقات نجدها تَؤُوْلُ إلى ثلاثٍ.

وقد هَوَّل بعضُ العصريين شأن التدليس، وجاوز الحَدَّ مجاوزةً عظيمةً حتى قال: «ما أقلَّ من سَلِمَ من التدليس!» فهذا قولٌ مبالَغٌ جداً في تضخيم أمر التدليس وغُلُوٌّ لا تسنده الحقيقةُ العلميةُ. فإنَّ أوسع إحصاء للمدلِّسين بلغ مئة واثنين وخمسين مدلِّساً من بين آلاف الرواة، مما يَدُلُّ على أنَّ الأولى أن نقول: «ما أكثر مِن سَلِمَ من التدليس!».

طَبْلٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها ابنُ عدي في تجريح بعض الرواة.

فقال في (موسى بن عبد الله الطويل) يحدِّث عن أنس بمناكيرَ وهو مجهولٌ يُكْنَى أبا عبد الله فارسي حدَّث عنه أهلُ واسط، روى من طريقه عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ: «طوبى لمن رآني ومَنْ رأى مَن رآني، ومَن رأى مَنْ رأى مَنْ رآني». (الكامل: ٣/ ٦٧٧).

ثم قال: هذا الحديثُ يرويه عن أنس كلُّ طبلٍ، وكلُّ مجهولٍ، وكل ضعيفٍ، موسى هذا رواه عن أنس وهو مجهولٌ، ورواه إبراهيم بن هُدْبَة عن أنسٍ وهو أضعف منه.

ورواه دينار عن أنس وكلُّهم ضعفاء». (الكامل: ٧/ ٢٣٥٠٧).

وكلام ابن عدي هذا لا يحتاج إلى تفصيل فموسى هذا عنده

مجهولٌ روى عن أنس مناكير وقال عنه ابن حِبَّان: روى عن أنسٍ أشياءَ موضوعةً كان يضعها أو وُضِعَتْ له فحدَّث بها. لا يَحِلُّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. (المجروحين: ٢/ ٢٤٣).

طَبْلٌ لا يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها غيرُ واحدٍ من نقَّاد الحديث، في تجريح أو تليين بعض الرواة.

فقد روى محمد بن عبد الله بن نعيم النَّيسابوري ـ أبو عبد الله الحاكم ـ قال: سألتُ أبا علي الحسين بن علي الحافظ النيسابوري ـ أحد جهابذة الحديث (المتوفىٰ سنة ٣٤٩ هـ) ـ عن حديث مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس أنَّ النبي ﷺ: «أهدىٰ جملاً كان لأبي جهل». (أخرجه مالك في الموطأ: ١/ ٣٣٧).

فقال: باطلٌ، فقلتُ حدَّث به يعقوبُ بن الأخرم عن سُوَيْد بن سعيد. قال: أخطأ فيه فإنه لم يُتابع عليه.

قلتُ: وقد حَدَّثُ به أيضاً شيخُكم أحمد بن الحسن الصوفي، عن سويد، فأنكره جدّاً عن أحمد بن الحسن. قال: من يرويه؟ قلتُ: حدَّثنيه أبو الفتح ابن بنت أبي القاسم بن منيع في المذاكرة. قال: قد عرفتُ أبا الفتح هذا هو طبلٌ لا يدري ما يَخْرُج من رأسِه. قلت: أبو بكر الإسماعيلي أحمد بن إبراهيم (المتوفىٰ سنة ٣٧١ هـ) ترضاه؟ قال: إمامٌ. قلت: قد حدَّث بهذا الحديث عن الصوفي فسكت أبو علي. (تاريخ بغداد: ١/ ٣١٢).

المعنى اللُّغَوي:

والطَّبْلُ: معروف وهو الذي يُضْرَبْ به وهو ذو الوجه الواحد

والوجهين والجمع أطبال وطبول. (لسان العرب).

وأراد الحسين بن علي الحافظ بتعبيره هذا أن يُشَبِّه أبا الفتح ابن بنت أبي القاسم بالطبل، فكما أنَّ الطبل أجوف فارغٌ فكذلك هذا الراوي فارغٌ من العلم، أي جاهلٌ لا يدري بالذي يقوله خطأٌ أم صوابٌ وَهِمَ فيه أمْ أتقن الجوابَ.

ولعلَّ الحسين النيسابوري تشدَّد في تجريحه هذا فالخطيب البغدادي قال عن أبي الفتح لم يبلغني عن حاله إلا خير، إضافةً إلى ذلك رواية الإسماعيلي لهذا الحديث وإقرار النَّيسابوري بإمامته. («شرح ألفاظ التجريح» النادرة: ص: ١١٧ ـ ١١٨).

طَبْلٌ مُخَرَّقٌ لَيْسَ لَهُ صَوْتٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ الناقدُ الأعمشُ سليمان بن مِهْران في تجريح وتليين بعض الرواة.

فقد روى ابنُ عدي في مقدِّمة «الكامل» (١/ ٧٧) بسنده إلى أبي بكر بن عيَّاش أنه قال: «كنا نسمِّي الأعمشَ سيِّدَ المحدِّثين، فكنا نَمُرُّ به إذا انصرفنا من عند المشيخة، وكان يقول لنا عند من كنتم اليوم؟ فنقول: عند فلانٍ، فيقول: جيِّدٌ (ويعقد ثلاثين)، ثم يقول: عند من كنتم اليوم؟ فنقول: عند فلانٍ فيقول بأصابعه: أمّيٌ ما به بأسٌ، ويحرِّك أصابعه. ثم يقول: عند من كنتم اليوم؟ فنقول: عند فلانٍ، فيقول بأصابعه إلى فوق: طيَّارٌ. ثم يقول عند من كنتم؟ فنقول عند فلانٍ فيقول: طبلٌ مخرّقٌ ليس له صوتٌ».

والشاهد في هذا النص قوله: (طبلٌ مخرَّقٌ ليس له صوتٌ». ومُخَرَّقٌ معناه ممزَّقٌ. وتعبيره هذا أبلغ في التليين والتضعيف من التعبير

السابق. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة»..... : ص: ١١٩ ـ ١٢٠).

الطَّبَقَةُ:

انظر «الطَّبَقاتُ».

الطُّرَّة:

قال ابنُ خَلَّكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ١٩٠) في ترجمة (الحسين بن علي بن محمد الطُّغرائيُّ): «هي التي تُكْتَب في أعلى الكُتب فوق البسملة بالقلم الغليظ، ومضمونها نعوت المَلِك الَّذي صَدَر الكِتابُ عنه.

ومن يكتب الطُّغْرى يقال له: الطُّغْرَائيُّ: بضَمِّ الطَّاء المهملة، وسكون الغين المعجمة، وفتحِ الرَّاءِ، وبعدها ألفٌ مقصورة. هذه النِّسبةُ إلى من يَكْتُب الطُّغْرى، وهي لفظٌ أعجميٌّ».

وقال الزُّبيديُّ في «تاج العروس» (٣/ ٣٩٥): «طُغْرى: بالضَّمِّ مقصوراً كلمةٌ أعجميةٌ استعملها العربُ، ويعنون بها العلامَةُ التي تُكتبُ بالقلم الغليظِ في طُرَّةِ الأوامر السُّلطانية تقومُ مقامَ السُّلطان».

ويطلقُ المَغَارِبةُ على حواشي الكتب الطُّرَر (انظر «أساس البلاغة» ص ٣٨٧)، وهو الفَراغُ الموجودُ على جانبي الصَّفحة، ويُرمز لها أحياناً بحرف «ط».

قال مُحَمَّدُ بْنُ الحسن الزُّبَيْديُّ (المتوفى سنة ٣٧٩ هـ) في كتابه: «لحن العامَّة» (ص: ٥٣): «والطُّرَّةُ: شبه العَلَم يكونُ بجانبِه على حاشيته، وكذلك الطُّرَّتان في جنبي الحمار والظبي، حيث ينقطع لون الظهر من لون البطن».

وطُرَّةُ الثوب موضعُ هُدْبِهِ، وهي حاشيته التي لا هدبَ لها. وطُرَّةُ الأرض حاشيتها. والجمع طُرَرُ، وطِرَارُ، وهي الطُّرُورُ. (لسان العرب).

وحاشية الكتاب طرفُه وطُرَّتُه (تاج العروس). (انظر «توثيق النصوص وضبطها» ص: ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

طَرَحُوْا حَدِيْثَهُ:

أي: رَمَوْا بحديثِه.

وهذه الألفاظ «طرحوا حَدِيْثَه» و«مُطَّرَحُ الحديثِ» و«مُطَّرَحٌ» كلُّها من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

طَرَحُوْهُ (الرَّاوي):

هي من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجَرْح عند السخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

الطَّرَفُ:

انظر «الأَطْرَاف» في حرف الألف.

طُرُقُ التَّحَمُّلِ:

انظر «طُرُق تحمُّلِ الْحَدِيْثِ».

طُرُقُ التَّحَمُّلِ والأَداءِ:

انظر «طُرُق تَحَمُّلِ الْحَدِيْثِ».

طُرُقُ تَحَمُّلِ الْحَدِيْثِ:

المرادُ بها تلك الأوجُه التي أُخِذَ بها الحديثُ عن المشايخ، وقد حَصَرها العلماءُ بثمانية طُرُقٍ، وهي:

١ ـ السَّماعُ من لفظ الشيخ.

٢ ـ القراءةُ على الشيخ.

٣ ـ الإجازةُ.

٤ ـ المُناوَلةُ.

٥ ـ الكتابةُ.

٦ ـ الإعلامُ.

٧ ـ حَيَّة.

٨ ـ الوِجَادَةُ.

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ من هذه الطُّرق في حرفه.

طُرُقُ الْحَدِيْثِ:

أي: أسانيدُ الحديث أو مخارجُه ومسانيده.

الطَّرِيْقُ:

لغةً: معناه السبيلُ.

واصطلاحاً: هو السَّنَدُ، وسببُ تسميته بذلك؛ لأنه يُوصِل إلى المَتْنِ.

الطَّرِيْقُ النَّاقِصَةُ:

المراد بها: تخريجُ الحديثِ بالنقص من رجال الإسناد.

الطَّرِيْقُ المُزَيَّدَةُ:

المراد بها: تخريجُ الحديث بالزيادة في رجال الإسناد.

طس:

رَمزٌ للإمام الطَّبراني في «المعجم الأوسط».

طص:

رَمْزٌ للإمام الطَّبَراني في «المعجم الصغير».

الطَّعْنُ في الرَّاوِي:

هو جرحُ الراوي في عدالته، أو ضبطِه، أو في كِلَيهما بما يُسَبِّبُ تضعيفَ حديثِه.

طَعَنُوْا فِيْهِ:

أي: تكلَّموا فيه وعابوه، و(الطَّعْنُ) في اللغة: الثَّلبُ.

وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجَرْح عند الحافظ العِراقي، ومن السادسة عند السُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

طُوْلُ الصُّحْبَةِ:

أي طولُ صُحْبةِ الرَّاوي لمن يروي عنه.

طَيْرٌ طَرَأ عَلَيْنَا:

عبارةُ تضعيف الراوي، وقد أُثِرتْ هذه العبارةُ عن الحاكم أبي

عبد الله النَّيسابوري يُضعِّف بها (أحمدَ بن علي الأنصاري) المتوفى سنة ٣١٨ هـ، قال الحاكم: «طَيْرٌ طَرَأَ علينا» فتعقَّب عليه الحافظُ الذَّهبيُّ قائلاً: «يُوهِنه الحاكِمُ بهذا القول». (ميزان الاعتدال: ١/ ١٢٠).

وقد استُعْمِلتْ هذه العبارةُ تضعيفاً عند الآخرين أيضاً، كما ذكره الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (أبي ماجِدُ ـ ويقال: أبو ماجِدَة ـ الحَنَفِي العِجْلي الكوفيّ) قال: «قال البخاريُّ، قال الحُمَيْدَيُّ عن ابن عُيَيْنَةَ: قلتُ ليحيى الجابر: مَن أبو ماجِدْ؟ قال: طَيْرٌ طَرَأَ علينا، وهو مُنْكَرُ الحديثِ». (تهذيب التهذيب: ٤/ ٥٧٩).

طَيْرٌ طَرَأَ:

المعنى اللُّغوي:

يقال: طَرَأَ يَطْرَأ علينا طَرْأً وطُروءاً: أي: جاء علينا من بلدٍ بعيدٍ جدّاً فُجَاءةً فهو طارئٌ. ومنه قولهم: طَرَأ عليَّ هَمٌّ لا أُطيقه، وطرأ عليَّ ما لا أجد بدّاً من قضائه». (فاكهة البستان: ص: ٨٥٧).

تفسيرها:

أي: دخل في الرواة وليس منهم، فالعبارة جرحٌ وتوهينٌ.

مثال من وصف بها: (أحمد بن علي الأنصاري، المتوفى سنة ٣١٨ هـ). نقل الحافظُ الذهبي عن الحاكم قال: «طَيْرٌ طَرأ علينا».

وعن أحمد بن حنبل: «إنه واهٍ».

قال الذهبي: يوهنه بهذا القول. (انظر «ميزان الاعتدال» ١/ ١٢٠).

طَيْرٌ طَيَّارٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها سليمانُ بن مِهْران

الأعمش في تجريح أحد الرُّواة.

وتعبيره هذا لم أَقِفْ على اسم الراوي الذي نَعتَه به، أطلقه حينما سأل أبا بكر بن عَيَّاش. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ١١٥).

طَيْرٌ غَرِيْبٌ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح:

١ ـ القاسم بن داود البغدادي. فقال عنه: «طيرٌ غريبٌ، أو لا وجودَ له. انفرد عنه أبو بكر النَّقَّاش ذاك التالفُ، وقال عنه: من حيوانات البرِّ، أو لا وجودَ له..» (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٧٠).

ولعلَّ الحافظ الذهبي حمل عليه بهذا الأسلوبِ الشديدِ؛ لأنه ادَّعى كتابتَه الحديث عن ستة آلاف شيخٍ، ومن كتب عن هذا العدد (إن صَحَّتْ رواية النقاش ـ وهو تالفٌ ـ عنه) لا يمكن أن يكون مجهولاً لا يعرفه أهلُ العلم، ولما كان أهل بغداد لم يعرفوا خبرَه أو حالَه ـ فلم يذكر الخطيب البغدادي في ترجَمته ما يفيد ذلك ـ قال عنه الذهبي ما قال واحتمل عدم وجوده.

٢ ـ واستعمله أيضاً في تجريح (منصور بن الحكم الفرغاني) فقال في ترجَمته «عن أبي روى عن جعفر بن نِسْطور طيرٌ غريبٌ. متَّهمٌ بالكذب. (ميزان الاعتدال: ٤/ ١٨٣).

٣ ـ واستعمله أيضاً في تجريح (محمَّد بن إبراهيمُ السَّمَرْقَنْدي الكِسَائي).

فقال في ترجمَته: شيخٌ لابن السَّماك في وصية النبي ﷺ لعليٍّ الموضوعة. طيرٌ غريبٌ لا يدرىٰ من هو (المغني في الضعفاء: ٢/ ٥٤٦). وقال الحافظُ في ترجَمة ابن السماك: صدوقٌ في

نفسه، لكن روايته لتلك البلايا عن طيورٍ كوصية أبي هريرة، فالآفة من فوق. ذكر حديثاً في ترجَمته ثم قال: وهذا الإسنادُ ظلماتٌ وينبغي أن يغمز ابن السماك لروايته هذه الفضائح. (ميزان الاعتدال: ٣/ ١٣).

وعقب عليه الحافظُ ابن حجر بقوله: ولو فتح المؤلِّفُ ـ أي الذهبي ـ على نفسه ذكر من روى خبراً كذباً آفته من غيره ما سَلِمَ معه سِوى القليل من المتقدِّمين فضلاً عن المتأخِّرين، وإني لكثيرُ التألّم من ذكره لهذا الرجل الثقة في هذا الكتاب بغير مستندٍ ولا سلف وقد عظَّمه الدارقطنيُّ وذكر توثيقَه وتوثيق النقاد الآخرين. (لسان الميزان: ٤/ ١٤٠).

فهو ـ أي الذهبي ـ نَصَّ عليه ـ في ترجَمته وترجَمة ابن السَّماك أنَّه من الطيور، وذلك لعدم معرفة النقاد له، وروايته لبعض الأخبار الموضوعة، منها خبر الوصية.

٤ ـ واستعمله أيضاً في تجريح (موسى الطويل) حيث قال بعد أن ذكر حديثَ «طوبى لمن رآني...». ورواه دينار عن أنس ورواه أبو هُدْبَة عن أنسٍ: فكلُّ طبلٍ وكل طيرٍ غريب يزعم أنه رواه عن أنس. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٢١٠).

الطُّيُوْرِيَّاتُ:

انتخبها الحافظُ أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي (المتوفىٰ سنة ٥٧٦ هـ)، من حديث أبي الحسين المبارك بن عبد الجبَّار الأزْدِي الصَّيْرَفي، المعروف بابن الطُّيوري (المتوفى سنة ٥٠٠ هـ)، وهي في مجلَّدين.

ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ:

من عبارات التجريح النادرة استعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (محمد بن يوسف الرازي، المتوفى سنة ٢٤٨ هـ).

فقال عنه: «شيخٌ يَرْوي عنه أبو بكر بن زياد النَقَّاش، ظالمٌ لنفسِه وضع كثيراً في القراءات. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٧٤).

وكلامُ الذهبي في هذا الوضَّاع هـٰذا، لا يحتاج إلى إيضاحٍ وتفصيلٍ لبيان مقصوده، وهو يريد ـ بلا شكٍّ ـ تجريحَه وتَرْكَه بها ـ ظالم لنفسه ـ ومستند الذهبي في تجريحه هذا قولُ الإمام الناقد الدارقطني فقد قال فيه: «شيخٌ دجَّال كذَّابٌ، يضع الحديثَ، والقراءات والنُسَخ، وضع نحواً من ستين نسخة قراءات ليس لشيءٍ منها أصلٌ، ووضع من الأحاديث المسندة ما لا يضبط، قَدِمَ إلى هاهنا قبل الثلاثمئة فسمع منه ابن مجاهد، وغيره ثم تبيَّن كذبُه فلم يحكِ عنه ابنُ مجاهد حرفاً.

وقد روى عنه النَّقَّاشُ غيرَ شيءٍ، فمَّرةً ينسبه إلى محمد بن طريف

بن عاصم مولى علي بن أبي طالب، ومرَّةً يقول: محمد بن نَبْهان، ومرَّةً يقول: محمد بن يوسف، ومرَّةً يقول: محمد بن عاصم الحنفي. (تاريخ بغداد: ٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

ولعلَّ الحافظ الذهبي وَهِمَ حيث قال في ترجَمته: قال الخطيب: يُتَّهم بوضع الحديث. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٧٢).

والصواب هذا كلامُ الدارقطني، ويؤيِّد هذا أنَّ الذهبي قال في ترجمته في «المغني» (٢/ ٦٤٥) قال الدارقطني: «يتهم بوضع الحديث».

ظَاهِرُ الحَدِيْثِ:

ما تَدُلُّ عليه ألفاظُ الحديث بتركيبها الموجودة من المعنىٰ.

ظَاهِرُ السَّنَدِ:

ما عليه السَّنَدُ من ظاهر الحالات من الاتّصال وعدالة الرُّواة وضبطِهم مثلاً.

الظَّنُّ:

لغةً: هو ضِدّ (القطع) و (اليقين).

واصطلاحاً: هو التردُّدُ الراجحُ بين طَرَفي الاعتقاد غير الجازم.

الظَّنُّ الْغَالِبُ:

هو رُجحانُ أحد طَرَفي الاعتقاد غير الجازم.

الظِّنَّةُ:

أي: التُّهْمَة، مثل التُّهمة بكثرة الخطأ، أو التُّهمة بالكذب في الحديث أو غيرهما.

ظَنِّيُّ الثُّبُوْت :

هو مالم يثبت بطريق التَّواتُر ، أو ما ثبت بطريق أخبار الآحاد .

ظَنِّيُّ الدَّلاَلَةِ :

هو ما ليس صريحاً في معنىً من المعاني .

ظُهُوْرُ اللَّفْظِ في الْمَعْنَىٰ :

هو الَّذي دَلَّ عليه أنَّه موضوعٌ ، أو الَّذي قامت عليه قرينةٌ واضحةٌ .

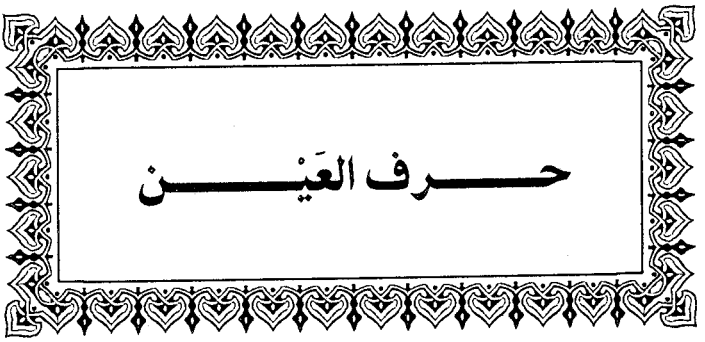

حـــــرف العَيْـــــن

ع:

رَمْزٌ لِمَا اتَّفَقَ عليه الجماعةُ في الكتب السِّتَّة، ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال». وهي رَمْزٌ أيضاً لأبي يَعْلَى المَوْصلي في مُسنَده كما ذكره السُّيوطي في «الجامع الصغير».

العَارِضُ:

هو ما خَطَر ببال المحدِّث أثناء تحديثه من شَكٍّ أو احتمالٍ.

العَارِفُ:

الذي يَعْرِف مواطنَ الجرح والتعديل في الرواة.

العَاقِلُ:

الذي ليس بمجنونٍ.

العَالِي:

لغةً: الرفيع: مأخوذٌ من العُلُوِّ، وعُلُو كُلِّ شيء: أرفعه.

واصطلاحاً: الإسناد العالي: هو الذي قلَّ عددُ رجالِ إسنادِه

بالنسبةِ إلى إسنادٍ آخرَ يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعددٍ أكثرَ.

وعُلُوُّ الإسناد له عند المحدِّثين شأنٌ كبيرٌ، وذلك أنه يُفيد قوَّةَ السند؛ لأنه يُبْعِد احتمالَ الخَلَلِ عن الحديث؛ لأن كلَّ رجلٍ من رجالهِ قد يحتمل أن يقع من جهته خَلَلٌ، فإذا قَلَّتِ الوسائطُ تَقِلُّ جهاتُ الاحتمال للخَلَلِ، فيكون عُلُوُّ السند قوَّةً للحديث.

قال الحافظ أبو الفضل المَقْدِسِي (في كتابه «مسألة العلو والنزول» (ق ٥/آ): «أجمع أهلُ النقل على طلبهم العلوَّ ومدحه؛ إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحدٌ منهم». وقد رحل المحدِّثون فيه، وأتعبوا مطاياهم مِنْ أجله. ما إن يسمع أحدُهم بحديثٍ عن محدِّثٍ في عصره حتى يَرْحَل إليه ليَسْمَعَه منه مباشرةً.

قال الإمام أحمدُ بن حنبل: «طلبُ الإسنادِ العالي سُنَّةٌ عمَّنْ سَلَف».

وقيل ليَحْيَىٰ بن مَعِيْنٍ في مَرَضِه الذي ماتَ فيه: «ما تشتهي؟» قال: «بيتٌ خاليٌ، وإسنادٌ عالي».

وينقسم العُلُوُّ بحسبِ جهته أقساماً خمسة، ترجع إلى قسمين رئيسيين: علوُّ مسافة بقلَّةِ الوسائط، وعلوُّ صفةٍ:

أمَّا العلو بالمسافة فهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القُرْبُ من رسول الله ﷺ من حيث العدد بإسنادٍ صحيحٍ نظيفٍ. وهذا عُلُوٌّ مُطْلَقٌ، وهو أفضَلُ أنواع العُلُوِّ وأجلِّها.

قال محمد بن أسلم الطُّوْسِي الزاهد: «قُرْبُ الإسناد قُرْبٌ أو قُرْبَةٌ إلى الله عَزَّ وجَلَّ».

ووجه كلامه هذا فيما نرى: أنَّ قُرْبَ الإسنادِ يُفيدُ قوَّةَ السند كما عرفت، واستخراجُ المحدِّث لذلك يقرِّبه إلى الله عزَّ وجلَّ.

وقد اعتنى العلماءُ بهذا النوع، وجمعوا فيه تآليفَ، أشهرها ما جمعت فيه الأحاديث الثلاثية، مثل كتاب «ثلاثيات المسند» وكتاب «ثلاثيات البخاري».

والأحاديث الثلاثية هي ما كان بين الإمام المصنِّف وبين النبي ﷺ ثلاث وسائط.

مثل: حديثِ الإمام أحمد قال: «ثنا سفيانُ، قال: قلتُ لعمر وسمعتُ جابراً يقول: مَرَّ رجلٌ في المسجد معه سِهَامٌ، فقال له النبيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ بنَصْلِها»؟ قال: نعمْ. (ثلاثيات المسند: ١/ ٢٦٤).

وروى البخاريُّ: حَدَّثَنا مَكِّيُّ بن إبراهيم، قال حَدَّثَنا يزيدُ بن أبي عبيد، عن سَلَمَة قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ ما لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (ثلاثيات البخاري: ص ٣).

القسم الثاني: القُربُ من إمام من أئمَّةِ الحديث، وهو عُلُوٌّ نَسَبِيٌّ، كالعُلُوِّ إلى مالكٍ، والأوزاعيِّ، وسفيانَ، وشعبةَ، وإنما يُوصَف بالعُلُوِّ إذا صَحَّ الإسنادُ إلى ذلكَ الإمام بالعدد اليسير من الرجال.

ووجهُ اعتبار هذا عُلُوٌّ ـ فيما يبدو لنا ـ أنَّ هؤلاء الأئمَّة قد انتهى إليهم علمُ الحديث وحفظُه، فأصبح خوفُ الخَلَلِ في رواياتهم مأموناً، فرغبوا في العُلُوِّ إليهم، لِمَا فيه مِنْ قوَّةِ السند.

القسم الثالث: العُلُوُّ بالنسبة إلى الكتب الحديثية المشتهرة، وهو أن يعلو إسنادُ المحدِّث بالنسبة إلى روايته عن طريق الصحيحين وبقية السِّتَّة، إذ لو روىٰ الحديثَ عن طريق كتابٍ من الستة يقع أنزل مما لو رواه عن غير طريقها.

وغالباً ما يكون العُلُوُّ في هذا القسم بسبب نزول الإسناد عن طريق هذه الكتب.

قال الحافظُ العِراقي (في «شرح الألفية» ٣/ ١٠١): «مثاله: حديثٌ رواه الترمذيُّ لابن مسعود مرفوعاً»: «يوم كَلَّمَ اللهُ موسى كانت عليه جُبَّةُ صُوْفٍ. . .». رواه الترمذي عن عليِّ بن حُجْرٍ عن خَلَف بن خليفة، فلو رويناه عن طريق الترمذي وقع بيننا وبين خلف تسعةٌ، فإذا رويناه من جزء ابن عَرَفَةَ وقع بيننا وبينه سبعةٌ بعُلُوٍّ درجتين. . .».

وقد كثر اعتناءُ المحدِّثين المتأخِّرين بهذا القسم، وأصبح له شهرةٌ كبيرةٌ عندهم، ففرَّعوه إلى عدَّةِ فروعٍ، هي: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة. (انظر تعريف كلٍّ واحدٍ منها في حرفها).

أمَّا عُلُوُّ الصِّفةِ: فهو هذان القسمان الباقيان، ذكرهما الحافظُ أبو يَعْلى الخَيلي في كتاب: «الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث» واشتهرا بعده:

الأوَّل: العُلُوُّ بتقدُّمِ وفاة الراوي، بأن يتقدَّم موتُ الراوي في هذا السند على موت الراوي الذي في السند الآخر، وإن كانا متساوِيَيْن في العدد.

الثاني: العُلُوُّ بتقدُّمِ السَّماع من الشيخ، بأن يكون أحدُ الرواة سمع منه قبل غيره، إلا أنه يقع التداخُلُ كثيراً بين هذين القسمين، حتى عَدَّهما بعضُ العلماء قسماً واحداً، ونلاحظ أنَّ فائدة العُلُوِّ لا تظهر في هذين القسمين إلا في بعض الصور، التي تدخل في أنواعٍ أخرى من علوم الحديث، مثل: «معرفة من اختلط في آخر عمره» ونحوه من الأبحاث. لذلك لم يذكرهما بعضُ المحقِّقين كالحافظ ابن حجر. (من «منهج النقد في علوم الحديث» ص ٣٥٨ ـ ٣٦٢، باختصارٍ وتصرُّفٍ).

العَالِي والنَّازِلُ:

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منهما في حرفهما.

عب:

رَمزٌ للإمام عبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني في جامعه.

العَبَادِلَةُ (من الصَّحابة):

لغةً: هو جَمْعُ (عَبدِ) أو جمعُ (عَبْدلَ)؛ لأن من العرب من يقول في (عبدِ) عَبْدَلْ.

واصطلاحاً: المقصود بهم عند المحدِّثين أربعةٌ، وهم:

١ ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب.

٢ ـ عبد الله بن عباس.

٣ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص.

٤ ـ عبدُ الله بن الزُّبَيْرِ. رضي الله عنهم جميعاً.

وأخرجوا عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ لتقدُّم موتِه، قال ابنُ الصَّلاح: «قال الحافظ البَيْهَقِي: وهذا لأنَّ ابن مسعود تقدَّم موتُه، وهؤلاء عاشوا حتى احْتِيْجَ إلى عِلمهم، فإذا اجتمعوا على شيءٍ قيلَ: هذا قولُ العَبَادِلَة». (علوم الحديث: ص:٢٩٦).

فائدة:

وقد ذكر في «البناية» (٢/ ٣٤٥) أنَّ كلمة «العَبَادِلَة» إذا أُطْلِقَتْ عند الحنفية فالمقصود بهم: أربعةٌ، وهم هؤلاء:

١ ـ عبد الله بن عباس.

٢ ـ عبدُ الله بن عمر.

٣ ـ عبدُ الله بن مسعود.

٤ ـ عبدُ الله بن الزُّبَير رضي الله عنهم جميعاً.

العَبَادِلَةُ (من الرّواة):

١ ـ عبد الله بن المبارك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ).

٢ ـ عبد الله بن وهب (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ).

٣ ـ عبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبيّ (المتوفىٰ سنة ٢٢١ هـ).

٤ ـ عبد الله بن يزيد المقرئ (المتوفىٰ سنة ١٤٦ هـ). رحمهم الله جميعاً.

عَبْدُ الرَّحْمٰن يَسْمَعُ نائِماً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أن يُمْلِيَ عَلَيَّ ذَلِكَ:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في (عبد الرحمن بن مهدي بن حَسَّان العَنْبَري الأزدي، المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ). روي عن يحيى بن سعيد القطَّان أنَّ رجلاً قال له: «يا أبا سعيد إن فلاناً يقول: إنَّ عبد الرحمن كان سيِّىء الأخذ، كان يسمع من الشيخ والكتابُ في كمِّه!، فغضب يحيى ثم قال: عبدُ الرحمن يسمع نائماً أَحَبُّ إليَّ من أن يملي عليَّ ذلك» تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٤٤).

وذلك لشِدّة توثُّقِه من تثبُّتِ حفظِ عبد الرحمن الذي «كان يذكر له الحديث عن الرجل فيقول خطأٌ، ثم يقول: ينبغي أن يكون أُتِيَ هذا الشيخُ من حديث كذا مِن وجه كذا، فنجده كما قال». (تاريخ بغداد: ١/ ٢٤٥).

عُثْمَانِيٌّ:

أي: يفضِّل عثمانَ بن عفَّان رضي الله عنه على عليٍّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، لكن على سبيل التقليل في عليٍّ ـ فهو قريبٌ من النَّاصِبي.

قال ابنُ معين: «كان طلحة عثمانيّاً وزُبَيْدُ عَلَوياً». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٤٤).

وطلحةُ: هو ابن مُصَرِّف اليامي الكوفي (المتوفىٰ سنة ١١٢ هـ). ثقةٌ قارىءٌ فاضلٌ من الخامسة كما في التقريب (ص: ٢٨٣).

زُبَيْد ـ مصغّراً ـ: هو ابن الحارث بن عبد الكريم اليَامي أبو عبد الرحمن (المتوفىٰ سنة ١٢٢ هـ)، ثقةٌ ثَبْتٌ عابد من السَّادسة كما في التقريب (ص: ٢١٣).

العَجَائِبُ:

لغةً: قيل: إنَّها جَمْعُ (عجيب) مثل أَفِيْل، وأفائل، وتَبِيع وتبائع. وقال ابن منظور: إنها لا واحدَ لها من لفظها، والعجيبُ: الأمر يتعجَّبُ منه، وأمر عجيبٌ، مُعجِبٌ. (لسان العرب).

واصطلاحاً: معناها: الموضوعات.

أمَّا ابنُ عَرَّاق، فقد تردَّد في معناها، فقال: «قولُهم: (له طامَّاتٌ) و(أوابدُ)، و(يأتي بالعجائب)، فلا أدري هل يقتضي اتِّهام المقول فيه ذلك بالكَذِب أو لا يُفيد غير وصفِ حديثه بالنَّكارة؟ وقد سألتُ بعضَ أشياخي عن ذلك فلم يُفِدني فيه شيئاً، نعم رأيتُ الحافظَ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك إنه لم يُتَّهم بكَذبٍ». (تنزيه الشريعة: ١/ ٩).

قلتُ: والذي يشهد لِمَا رجحتُهُ من أنَّ (العجائب) معناها: الموضوعات في أقوال العلماء، حيث يُطلِقُون هذا اللفظ على أحاديث الرجل الكذَّاب والوضَّاع.

وإليك الشواهدُ من «تنزيه الشريعة»:

١ ـ الحسين بن داود بن معاذ أبو علي البَلْخي، عن عبد الرزَّاق والفُضَيل بن عياض، قال الخطيبُ: حديثه موضوعٌ، وقال الحاكمُ: له عجائبٌ يُسْتَدَلُّ بها على حاله. (١/ ٥٢).

٢ ـ حَفْصُ بن أسلم الأصفر، عن ثابتٍ. قال ابنُ عَدِي: له عجائبُ، وقال ابن حِبَّان: يروي ما لا أَصْلَ لَهُ، حتى يسبق إلى القلب إنه الواضعُ لها. (تنزيه الشريعة: ١/ ٥٥٣، وانظر «الكامل» ٢/ ٨٠١، و«المجروحين» ١/ ٢٥٦).

٣ ـ عبد الله بن السِّرِّي المَدَائني، قال ابن حِبَّان: يروي عن أبي عِمْران الجُوْني العجايبَ التي لا يُشَكُّ أنها موضوعةٌ. (تنزيه الشريعة: ١/ ٧٣، و«المجروحين» ٢/ ٢٣).

٤ ـ عبيد الله بن تَمَّام. قال البخاري: عنده عجائبُ، وقال السَّاجي: «كذَّابٌ». (تنزيه الشريعة: ١/ ٨٣).

٥ ـ قاسم بن بَهْرام بن عطاء، أو هَمْدَان الأُمَوِي قاضي هيت. قال ابن النَّجَّار: قال ابن مَعِين: كذَّابٌ. وقال في الميزان: له عجائبُ، وهَّاه ابنُ حِبَّانِ وغيره. قال ابن عَدِي: كذَّابٌ. (تنزيه الشريعة: ١/ ٦٧).

فهذه الشواهدُ كلُّها تَدُلُّ على ما قرَّرتُه من معنى العجائب، غير أنَّ هناك شواهدُ أخرى عن ابن حِبَّان أيضاً لا تَدُلُّ على ذلك المعنى، ولعلَّهُ أراد بلفظ (العجائب) هنا المعنى اللُّغَوي لا غيرَ، ومن ذلك:

١ ـ سهل بن عبد الله، شيخٌ يروي عن عبد الملك بن مِهْران، روى عنه مروانُ بن معاوية، منكر الحديث، يأتي بالعجائب التي تُنكِرُها القلوبُ. (المجروحين: ١/ ٣٤٥).

٢ ـ عبد الله بن عيسى الفَرَوِي، أبو عَلْقَمَة الأَصَمّ، من أهل

المدينة، يروي عن ابن نافع ومُطَرِّف بن عبد الله بن الأَصَمِّ العجائبَ، ويَقلِب على الثقات الأخبارَ. (المجروحين: ٢/ ٤٥).

٣ ـ عبد الله بن صالح بن سليمان بن مَيْسَرَة، أبو الصَّلْتِ الهَرَوِي، يروي عن حَمَّاد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل عليٍّ وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفردَ. (المجروحين: ٢/ ١٥٢).

٤ ـ محمَّد بن عيسى بن كَيْسان الهُذَلِي، كنيتهُ أبو يحيى صاحب الطَّعام، من أهل البصرة، ويقال له: العَبْدي، شيخٌ يروي عن محمد بن المُنْكَدِر العجايبَ، وعن الثقات الأوابدَ، لا يجوز الاحتجاجُ بخَبرِهِ إذا انفرد، روى عنه أهلُ البصرة. (المجروحين: ٢/ ٢٥٦) والله أعلم. (معجم مصطلحات علوم الحديث: للخُميسي، ص١٤٨ ـ ١٥١ باختصارٍ وتصرُّفٍ).

عخ:

رَمْزٌ للإمام البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

عد:

رَمْزٌ لابن عَدِي في «الكامل في ضُعفاء الرجال»، وكذلك هو رَمْزٌ لابن سَعْد في طبقاته، كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

العَدَالَةُ:

وهي ملكةٌ تحمل صاحبَها على التَّقوى، واجتناب الأدناس وما يخل بالمروءة عند الناس.

ويُشترَط فيها الأمورُ الآتيةُ:

١ ـ **الإسلامُ**: لقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾، وغيرُ المسلم ليس من أهل الرِّضا قطعاً.

٢ ـ **البُلوغ**: لأنه مناطُ تَحَمُّلِ المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات.

٣ ـ **العقل**: لأنه لابُدَّ منه لحصول الصِّدْقِ وضَبْطِ الكلام.

٤ ـ **التَّقوى**: وهي اجتنابُ الكبائر وتَرْكُ الإصرار على الصغائر.

أما الكبائر فرُكوبها فِسْقٌ قطعاً، وكذا الإصْرَارُ على الصغائر؛ لأن الإصرار يجعلها كبيرةً ـ والعياذُ بالله ـ كما قالوا: «لا صغيرةَ مع الإصرار».

ودليلُ اشتراط التقوى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٖ مِّنكُمْ﴾، وقوله عزَّ من قائل: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾، وهذه الآيات وإنْ كانَتْ في الأموالِ ونحوها، فإنَّ الروايةَ للحديثِ دِيْنٌ، كما قال ابن سيرين «... إنَّ هذا العِلْمَ دِيْنٌ انظروا عمَّن تأخذونه» فهي أجدَرُ من المال في أن يُشْتَرط لها هذه الشروط.

٥ ـ **الاتصاف بالمروءة وتَرْكِ ما يُخِلُّ بها**: وهو كلُّ ما يحطُّ من قدر الإنسان في العُرْف الاجتماعي الصحيح، مثل التبوَّل في الطريق، وكثرةِ السخرية والاستخفاف؛ لأن من فَعَل ذلك كان قليلَ المبالاة، لا نأمن أن يَسْتَهْتِرَ في نقل الحديث النبوي.

هذه الخِصَالُ إذا تَوفَّرت في الراوي عُرِفَتْ عدالتُه وكان صادقاً؛ لأنها إذا اجتمعتْ حمَلَتْ صاحبَها على الصِّدْقِ وصَرَفَتْه عن الكَذِبِ لِمَا توفَّر عليه من الدوافع الدينية والاجتماعية والنفسية، مع الإدراك التَّامِّ لتصرُّفاته وتحمُّل المسؤولية.

ثبوت العدالة:

قال ابنُ الصلاح: «عدالةُ الراوي تَثْبُتُ تارةً بتنصيص المعدِّلين على عدالته، وتارةً تَثْبُتُ بالاستفاضة؛ فمن اشتهرت عدالتُه بين أهل النقل أو نحوِهم، وشاعَ الثَّناءُ عليهِ بالثقة والأمانة؛ اسْتُغْنِي فيه بذلك عن بَيِّنَةٍ شاهدةٍ بعدالتِه تنصيصاً، وهذا هو الصحيحُ من مذهب الشافعي، وعليه الاعتمادُ في فنِّ أصول الفقه». (علوم الحديث: ص٥).

وممن اشتهرت عدالتهم: سفيانان، والأوزاعيُّ، والشافعيُّ، وأحمَدُ، واللَّيْثُ، وشُعْبَةُ، وابنُ المُباركَ، ووَكِيْعٌ، وابنُ مَعِين، وابنُ المَديني، ومَنْ جَرَى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر؛ فلا يُسْأَلُ عن عدالتهم وإنما يُسأل عن عدالة من خَفِيَ أمرُه.

وقد سُئِلَ ابنُ حَنبَل عن إسحاق بن راهُوْيَهْ، فقال: «مثل إسحاق يُسْأَلُ عنه»؟

وسُئل ابنُ مَعِين عن أبي عبيد، فقال: «مثلي يُسْأَلُ عَنْ أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس».

وكذلك تَثْبُتُ العدالةُ بتخريجِ من التزم الصحة في كتابه كالشيخين وغيرهما؛ فإن كانوا من رجال الشيخين يحملون على العدالة حتى يتبيَّن في أحدهم جرحٌ فيُنْظَرُ في أمره، ويكفي للباحث أن يقول: فلانٌ من رجال الشيخين أو أحدِهم؛ لأن الأَمَّة تلقَّتْ كتابيهما بالقبول، وإن كانوا اختلفوا في إفادةِ القطع بالصحة لكل حديثٍ، فإنَّ الظن حاصلٌ. (انظر «توضيح الأفكار» ١/ ٩٦).

وكذلك تَثْبُتُ العدالةُ عند بعض آخر بروايةِ من اشترط ألا يروي إلا عن ثقةٍ كمالكٍ وغيره، وفي ذلك خلافٌ وللعلماء فيه آراء:

منها: إذا روى العَدْلُ عمَّنْ سَمَّاه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين من أهل الحديث؛ بجواز رواية العدل عن غير العدل، وذلك لكشف أحوال المروي عنه أو بغير ذلك.

فقد رُوِيَ عن الشَّعْبيِّ أنه قال: «حَدَّثنا الحارثُ، وأشهد بالله أنَّه كذَّابٌ».

وروى الحاكمُ وغيرُه عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن مَعِينْ وهو يكتب صحيفة مَعْمَرَ عن أبَان، عن أنسٍ فإذا اطَّلع عليه إنسانٌ كَتَمَه، فقال له أحمدُ: «تكتبُ صحيفةَ مَعْمَرٍ عن أبان، عن أنسٍ وتعلمُ أنها موضوعةٌ، فلو قال لك قائلٌ: أنتَ تتكلَّم في أبَان ثم تكتب حديثَه؟ فقال أبا عبدَ الله! أكتب هذه الصحيفةَ فأحفظها كلَّها، وأعلم أنها موضوعةٌ؛ حتى لا يجيء إنسانٌ فيجعل بَدَلَ أبَان ثابتاً، ويرويها عن مَعْمَر، عَنْ ثابِتٍ، عن أنسٍ، فأقول لَهُ: كذبتَ، إنما هي عن مَعْمَر، عن أبان عن أنس (تهذيب التهذيب: ١/ ١٠١).

روىٰ الإمامُ الزهري، عن عُمارة بن أُكَيْمَةَ اللَّيْثِي حديثَيْن: أحدَهُما في القراءة خلف الإمام، وهو مشهورٌ والآخرَ في المغازي.

وقال عنه ابنُ سَعْد: «توفي سنة إحدى ومئة، وهو ابن ٧٩ سنة، روىٰ عنه الزهري حديثاً واحداً»، ومنهم من لا يُحْتَج بحديثه ويقول: هو مجهولٌ. وكذا قال الحُمَيْديُّ والبَيْهَقِيُّ أيضاً. (تهذيب التهذيب: ٧/ ٤١).

وقد تَرْجَمَ البَيْهَقِيُّ في (المَدْخَل) على هذه المسألةِ: لا نَسْتَدِلُّ بمعرفةِ صِدْقِ مَنْ حَدَّثنا على صدق من فَوقه. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ٢٩١).

قال ابنُ رجب: «إنَّ رواية الثقة عن رجل لا تَدُلُّ على توثيقه؛

فإنَّ كثيراً من الثقات رَوَوْا عن الضعفاء، كسفيان الثوري وشُعْبَةَ وغيرِهما، وكان شعبةُ يقول: لو لم أحدِّثكم إلا عن الثقات لم أحدِّثكم إلا عن نفرٍ يسيرٍ».

وقال يحيى القَطَّان: «إنْ لَمْ أَرْوِ عَمَّنْ أرضى، ما رويتُ عن خمسة أو نحو ذلك». (شرح علل الترمذي: ١/ ٧٩ ـ ٨٠).

وذَكَرَ العُقَيْليُّ بإسنادٍ له عن الثوريِّ قال: «إني لأروي الحديثَ على ثلاثة أوجُهٍ: أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع الحديثَ من الرجل أوقف حديثَه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه، وأحِبُّ معرفَته». (شرح علل الترمذي (١/ ٨٧).

وقال السَّاجي: «روىٰ شُعْبَةُ عن الشَّرْقِي بن القُطَامِي حديثاً واحداً عن عُمَرَ بن الخطَّاب وكان يقول: «حِماري ورِدَائي صدقةٌ إنْ لم يكن الشرقيُّ كَذَبَ على عُمَر».

ومنها: أنَّ رواية العدلِ عمَّنْ سَمَّاه تعديلٌ؛ إذ لو علم فيه جرحاً لَذَكَرَهُ، ولو لم يذكره كان غاشّاً في الدِّين. وبه قال علماء الحنفية، وعند أحمد روايتان، وعند الشافعي خلافٌ في ذلك، وقيَّدَه بعضُهم بالقرون الثلاثة.

والجوابُ عن هذا: أنَّ الراوي قد لا يعرف أحوالَ المروي عنه بالعدالة والجرح، ومشىٰ على القاعدة المعروفة: (من أَسْنَدَ فقد فَوَّض).

وأوضحُ مثالٍ لذلك ما فعله أبو نُعَيْمٍ في كتابه (الحِلْيَة)؛ فإنه كان من الثقات الضابطين، وكان كثيرَ الحديث واسعَ الرواية، إلَّا أنه روىٰ كثيراً من الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة باتفاق علماء الحديث في كتابه على أساسِ أنه أَسْنَدَه.

ومنها: أنه إن اشترط الراوي على نفسه بأنه لا يروي إلا عن ثقةٍ فروايتهُ تعديلٌ له، وإلا فلا، كمالِك بن أنس.

قال بشرُ بن عمر الزَّهْراني: سألتُ مالكَ بن أنسٍ عن رجلٍ، فقال: هل رأيتَه في كتبي؟ قلت: لا، قال: «لو كان ثقةً لرأيتَه في كتبي». (الجرح والتعديل (٢/ ٢٢) و«التمهيد» (١/ ٦٨) و«مقدمة الكامل» (ص١٤٨).

قال ابنُ هانِي: «ما روىٰ مالك عن أحدٍ إلا هو ثقةٌ، وكلُّ من روىٰ عنه مالكٌ فهو ثقةٌ». (شرح علل الترمذي: ١/ ٨٠).

قال المَيْمُوني: سمعتُ أحمدَ غيَر مرَّةٍ يقول: «كان مالكٌ من أثبتِ الناسِ، ولا تبال أن تسأل عن رجلٍ روى عنه مالك، ولا سيَّما مَدَنِي». قال: قال لي يحيى بن مَعِين: «لا نُريد أن نسأل عن رجال مالكٍ، فإنَّ كلَّ من حدَّث عنه ثقةٌ، إلا رجلاً أو رجلين».

وقد هاب العلماءُ أن يتكلَّموا في (داود بن الحصين المدني) لأجل رواية مالكٍ عنه؛ فوَثَّقه ابنُ مَعِين، وابنُ سَعْد، والعِجْلِيُّ، وابنُ إسحاق، وأحمدُ بن صالح المصري، والنَّسائي.

ولذلك روى عنه الإمامُ البخاري في صحيحه: في البيوع ـ باب بيع المزابنة ـ قال: حدَّثنا عبدُ الله بن يوسف، أخْبَرَنا مالكٌ، عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه قال: «إنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ المُزابَنَةِ والمُحاقَلةِ. والمزابنة: شراء التمر بالتمر على رؤوس النخل).

وقال الحافظُ ابن حجر في «هَدْي الساري» (ص٤٠١): عن أبي هريرة بدل أبي سعيد الخُدْري؛ فلعلَّهُ سها في ذلك.

وقال أبو حاتم: «ليسَ بقويٍّ، لولا روايةُ مالكٍ عنه؛ لتُرِكَ حديثُه».

وقال الجُوْزَجاني: «لا يَحْمدون حديثَه».

وقال السَّاجي: «مُنكرُ الحديثِ، مُتَّهَمٌ برأي الخوارج».

وللذهبي رأيٌ وجيهٌ في هذا، يقول: «لا يلزم ممَّا قال: أن كلَّ من روىٰ عنه ـ وهو عنده ثقةٌ ـ أن يكون ثقةً عندنا؛ فقد خفي عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حالٍ كثيرُ التَّحرِّي في نقد الرجال». (سير أعلام النبلاء: ٨/ ٦٤).

وقد روى مالكٌ، عن عاصم بن عُبيد الله، وعُمَر بن أبي عمر، وشَرِيْك بن عبد الله بن أبي نَمِر، وعبد الكريم بن أبي المَخارِق؛ وكلُّهم ضعفاء، كما انتقد البخاريُّ عطاءَ الخُراساني (شيخ مالك) لسوء حفظِه.

فيحمل قولُ ابن مَعين بأنه على الأغلب، ويؤخذ بقول الذهبي بأنَّ مالكاً خفي عليه حالُ شيوخه وظهر لغيره.

وللقاضي إسماعيل المالكي (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ) تعليلٌ آخَرُ: وهو: يُعْتَبر قولُ مالكٍ في شيوخه من أهل المدينة، وأمَّا الغُرباء؛ فلا، كعبد الكريم بن أبي المخارق وغيره؛ فكانوا من الغرباء (شرح علل الترمذي: ١/ ٨٥).

والأئمَّةُ الذين اشترطوا أن لا يَرْوُوْا إلا عن الثقات: أحمد بن حنبل، وبقي بن مَخْلَد، وحَرِيزُ بن عثمان، وسليمان بن حَرْب، وشُعبة، والشَّعبي، وعبد الرحمن بن مَهْدي، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وسعيد بن المُسَيَّب، وإبراهيم النَّخَعي، ويحيى بن مَعين، ويحيى بن أبي كثير، وسفيان بن عُيَيْنة، والشَّافعي، وابن أبي ذِئْب،

والنَّسائي، والبُخَاري، ومُسْلِم وأبو داود، والقاسم بن محمد بن أبي بَكْر، ومحمد بن جُحَادة الأَوْدِي، وأبو الهُذَيْل، وعلي بن المَدِيْني، وأبو زُرْعَة، وأبو بَكْر بن محمد بن إسحاق الصَّاغاني وغيرهم. (انظر: «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي» ص٢١٦ ـ ٢٢٧).

إلاَّ أن الحكم ليس كُلِّياً، بل هو غالبٌ في مروياتهم، وإلاَّ فما من أحدٍ منهم إلاَّ وله شيوخٌ ضعفاء.

وقد بَوَّب الحاكمُ في: (المدخل في أصول الحديث» (ص ٧٨) باباً فقال: «رواية بعض الأئمَّة عن بعض المجروحين من المحدِّثين»، وذكر فيه: «مالكاً، والشافعيُّ، وأبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمَّد بن الحسن الشَّيْباني، وغيرَهم، وذكر الأمثلة لكل واحدٍ منهم».

قالَ ابنُ الصلاح: «ذكر الخطيبُ الحافظ أنَّ العالم إذا قال: كلُّ من رويتُ عنه فهو ثقةٌ وإنْ لم أسمِّه، ثم روى عمَّن لم يُسَمِّه، فإنه يكون مزكِّياً له، غير أنه لا يُعمل بتزكيته هذه». (علوم الحديث: ص٥٢).

وكذلك من قال: «حَدَّثَني الثقةُ»، من غير تسميته؛ فالصحيحُ أنه لا يُلْتَفَتُ إليه فيما ذكره الخطيبُ والصَّيْرَفِيُّ الفقيهُ وغيرُهما، خلافاً لمن اكتفى بذلك. (علوم الحديث: ص٥٢ و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص٢٧٤ ـ ٢٨٠).

فروع اختلال العدالة:

١ ـ لا يُقْبَلُ حديثُ الراوي الكافر، بل يجب أن يكون وَقْتَ روايته للحديث مسلماً، فإنَّ الكفر أعظم مُوجِبات العداء للدين وأهله، وها نحن نتَّبع أخبارَ المحدِّثين السَّابقين واللَّاحقين، والعلماء المتقدِّمين والمتأخِّرين، فمحالٌ أن نجد محدِّثاً أو عالماً تلقَّى الحديثَ أو عَلِمَ الإسلامِ عن غير المسلمين.

٢ ـ ٣ ـ لا تُقْبَلُ روايةُ الصَّبيِّ والمجنون؛ لأنهما لا مسؤوليةَ عليهما، فقد يتعمَّد الصَّبِيُّ الكَذِبَ بهذا الاعتبار، أو يتساهَلُ، والمجنون أولى؛ لأنه فاقدُ شريطةِ الضبط من الأصل.

٤ـ لا يُقْبَلُ خبرُ الفاسق بارتكاب المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى، وإن لم يظهر عليه الكَذِبُ، وكذلك من كان فِسْقُه بسبب كذبه في حديث الناس وإن توقَّى الكَذِبَ في الحديث النبوي؛ لأنه لا يُؤْمَن أن يقع فيه حيث إنه مستهترٌ بمقام ربِّه، قد هتك السِّتْرَ بينه وبينه والعياذ بالله؛ ولأن النصوص قد نهت عن قبول خبره بمُجَرَّدِ الفِسْقِ. إلا إذا أَقْلَعَ عن ذَنْبِهِ وتابَ توبةً نصوحاً تُبَدِّلُ ما كان من حاله إلى حال التقى، فإنه يُقْبَل خبرُه وتعود عدالته. قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

أمَّا من لم يَقَعْ في الكبيرة، ولا عُرِفَ بالإصرار والاستهتار في الصغائر، فإنه يُقْبَل حديثُه، ويُغتفر له ما قد يبدو منه من الهَفَواتِ، ويوهب نقصه لفضله.

٥ ـ تُرفَضُ روايةُ التائب من الكذب في الحديث:

لكن العلماء استثنوا خبرَ التائبِ من الكذب مُتعمِّداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنه لا يُقْبَلُ خَبرُه.

والسَّبَبُ في عدم قبوله الزَّجْر والتغليظُ، والمبالغةُ في الاحتياط للحديث، وكما أنَّ الشريعة غلظت حرمة أعراض الناس فرَدَّتْ شهادة القاذف ولو تاب بعد ذلك على ما ذهب إليه كثيرٌ من العلماء.

٦ ـ خَبَرُ المبتدع:

«المبتدعُ» هو من فُسِّقَ لمخالفته عقيدةَ السُّنَّة، وتنقسم البدعةُ

إلى قسمين: بدعةٍ مكفِّرةٍ، وبدعةٍ غير مكفِّرةٍ، أمَّا المبتدعُ الذي يُرْمَى بِبدعةٍ مُكفِّرةٍ فتُردُّ روايته قولاً واحداً، خلافاً لمن شَذَّ في ذلك.

وأمَّا «المبتدع» الذي لم يبلغ في بدعته حدَّ الخروج عن المِلَّة وخَلْعِ رِبْقَةِ الإسلام فقد قال فيه ابنُ الصَّلاح: «اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفَّر في بدعته، فمنهم من رَدَّ روايتَه مطلقاً؛ لأنه فاسقٌ ببدعته...، ومنهم من قَبِل روايةَ المبتدع إذا لم يكن ممَّن يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصرَةِ مذهبِهِ أو لأهل مذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته أو لم يكن.

وقال قومٌ: تُقْبَلُ روايته إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته. وهذا مذهبُ الكثير أو الأكثر من العلماء. وقال أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتِي، من أئمَّةِ الحديث: الداعيةُ إلى البِدَع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً.

وهذا المذهبُ الثالثُ أَعْدَلُها وأولاها. والأولُ بعيدٌ مباعدٌ للشَّائع عن أئمة الحديث، فإنَّ كتبهم طافحةٌ بالروايةِ عن المبتدعة غير الدعاة وفي (الصحيحين) كثيرٌ من أحاديثهم في الشواهد والأصول». (انظر «علوم الحديث» ص: ١١٤ ـ ١١٥).

٧ ـ خَبَرٌ من أخَذ على التحديث أَجْراً:

مضت سُنَّةُ الصحابة والتابعين أن يَرْوُوا الحديثَ للنَّاس احتساباً يبتغون الأَجْرَ عند الله، حتى شاعَ قولهم: «عَلِّمْ مَجَّاناً كما عُلِّمتَ مجاناً». (الكفاية: ١٥١ ـ ١٥٤). ثم جاء بعضُ الرُّواةِ وخالفوا هذا العُرْفَ وصاروا يتقاضون من طلابهم أجراً لإسماعهم الحديث.

وقد أثار هذا التصرُّف استياءَ عُلماء الحديث ونُقَّادِه، واستنكروه، وحذروا من السَّماع من هؤلاء المتاجرين بالرواية، لما

في صنيعهم هذا من خَرْمَ المروءة، ولما يُخشى أن يجر أحدهم الحرصُ على الأجرة إلى الوقوع في شبهة الكذب أو صريح الكذب لكي يرغب فيه. . !!

ولكنَّ بعضَ حُفَّاظِ الحديث الثقات ألجأتهم ظروفُ معيشتِهم الضِّيقةِ لأخذ الأجرة، حيث كانوا مَحَطَّ رِحَالِ الطلاب، حتى لقد مَنَعَهمْ اشتغالُهم بالعلم ونشره عن الكسب لِعيَالِهم، فاغتفر لهم النُّقَّادُ ذلك لما عُلِمَ من صِدْقِهم وأمانتِهم، مثل: (أبي نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن، وعبد العزيز المَكِّي) وهما من شيوخ البخاري، قال أبو نُعَيْم: «يلومونني على الأجر وفي بيتي ثلاثةَ عشر، وما في بيتي رغيفٌ!». (تهذيب التهذيب: ٨/ ٢٧٥).

وفيما عدا تلك القِلَّةِ التي تقاضت الأجرَ على الحديث جرى سائرُ المحدِّثين على رفض الأجرة وضربوا لذلك أمثلةً عاليةً جداً. (من «منهج النقد في علوم الحديث» ص٨١ ـ ٨٥، باختصارٍ وتصرُّفٍ).

عَدَالَةُ الرُّوَاةِ:

انظر: «العدالة».

عَدَالَةُ الصَّحَابَةِ:

المراد بها: استقامتهم علىٰ الدِّين، وائتمارهم بأوامره، وانتهاؤهم عن نواهيه، وأنّهم لا يتعمَّدون الكذبَ علىٰ رسول الله ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ. وليس معنىٰ عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي، أو من السَّهْو، أو من الغَلط؛ فقد ثبت علىٰ البعض منهم المعصيةُ والخطأُ والسَّهْوُ، وأمَّا من لابس منهم الفِتَنَ أمرُه علىٰ الاجتهاد المأجور فيه لكلٍّ منهم؛ لأنهم من القرون المشهود لها بالخير. (معجم المصطلحات الحديثية: للخيرآبادي، ص: ٦٠).

انظر «الصحابة» في حرف الصَّاد.

العَدْلُ:

هو المسلمُ البالغُ العاقلُ، السَّالمُ من أَسْبابِ الفِسْقِ وخَوَارِمِ المُروءة.

وعليه فلا يُقْبَلُ حديثُ من كان: صغيراً، أَوْ مجنوناً، أو كافراً، أَوْ فاسقاً، أو مرتكباً لما يُخِلُّ بالمروءة.

هذا وقد قسَّم العُلماءُ ما يُخِلُّ بالمروءةِ إلى قسمين:

الأول: الصَّغائر الدَّالة على الخسَّة كَسَرِقةِ الشيء الحقير، أو التَّطفيف بالشيء اليسير.

الثاني: المباحاتُ الَّتي تسبِّب الازدراءَ من قِبَل الآخرين وتذهب الهَيْبَة كفرط المِزاح الذي يتجاوز به حدَّ الاعتدال، أَوْ البَوْلَ في الطريق.

وأمَّا الفاسِقُ الذي تُرَدُّ روايتُه فيه: مُرتكِبُ الكبيرة، أو المُصِرُّ على فعلٍ صغيرةٍ.

كما فَصَّل العلماءُ ـ في هذا الموطِن ـ القولَ في مسألة قبول رواية المبتدع: «وهو من فُسِّقَ لاعتقادِهِ ما يُخالِفُ عقيدةَ أهل السُّنَّةِ والجماعة» فقسَّموا البدعةَ إلى قسمين:

الأول: البدعةُ المُكَفِّرَةُ، وصاحبُها مردُود الرِّواية ولا كرامةَ.

الثاني: البدعةُ غير المُكَفِّرَةِ، وصاحبها:

ـ إمَّا أن يكون ممَّن يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصرة مذهبه، فهذا ساقطُ العدالة ومردودُ الرواية.

ـ أَوْ أَنْ يكون ممَّن لا يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ ولكنَّه داعيةٌ إلى بدعتِه،

فالجُمْهورُ أيضاً على رَدِّ روايتِه وعَدَمِ الأخذِ بها.

ـ أَوْ أنْ يكونُ ممَّنْ لا يَسْتَحِلُّونَ الكَذِبَ وهو غيرُ داعيةٍ إلى بدعته، فهذا تُقْبَلُ روايتُه إذا استكمل باقيَ صفاتِ العدالةِ والضَّبْطِ.

هذا ما عليه الجمهورُ، وذهب البعضُ إلى قَبول رواية المبتدع إذا لم يكن ممَّنْ يَستَحِلُّ الكذِبَ سواء كان داعيةً إلى بدعته أَمْ لا. (الإيضاح في علوم الحديث: ص٢٨٧ ـ ٢٨٨).

عَدْلٌ حافِظٌ:

هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: الإمام ابن الصَّلاح، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي وابن حجر، ومن الثالثة عند: السَّخاوي والسِّنْدي.

يقول الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى في تعليقه على هذه العبارة في حاشية «الرفع والتكميل» (ص ١٥٨ ـ ١٥٩).

وقال الحافظُ السَّخاويُّ في «فتح المغيث» (ص١٥٧) تعليقاً على وصف (حافظ، أو ضابط): «كأن يقول: حافظٌ، أو ضابطٌ، لعَدْلٍ، إذ مُجرَّدُ الوصفِ بكل منهما غيرُ كافٍ في التوثيق، بأبيَنِ العدالة وبينهما عمومٌ من وجهٍ؛ لأنه توجَدُ العدالة بدونهما، ويوجدانِ بدونها، وتُوجَدُ الثلاثة.

ويَدُلُّ لذلك أنَّ ابن أبي حاتم سأل أبا زُرْعَةَ عن رجلٍ، فقال: حافظٌ، فقال: أهو صَدُوقٌ ـ أي عَدْلٌ ـ؟. وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشَّاذَكُوني من الحُفَّاظ الكبار، إلا أنه كان يُتَّهَمُ بشُرب النَّبيذِ وبالوَضْعِ، حتى قال البخاريُّ: هو أضعفُ عندي من كل ضعيفٍ.

ثم إنَّ الوصف بالضبط والحفظ، وكذا الإتقانُ وجيِّدُ المعرفة لابُدَّ أن يكون في (عدلٍ) فيكون الموصوفُ بأحد هذه الأوصافِ من

هذه المرتبة الرابعة ـ بحسب تقسيم السَّخاوي ـ إذا لُوحِظَ فيه أن (عَدْلٌ) مع هذه الأوصاف، دُونَ أَنْ يُصَرِّح ذاك الإمام في وصفه بلفظ (عَدل). أمَّا لو صَرَّحَ به فقال: (عَدْلٌ حافظٌ) كان أعلى، ولذا أَدرجَ شيخُنا ـ الحافظ ابن حجر ـ (عدلٌ ضابطٌ) في «شرح النُّخبة» في المرتبة الثانية بحسب تقسيم الحافظ ابن حجر ـ في التي قبلها ـ وهي الثالثة هنا في تقسيم السخاوي. انتهى.

وقال الحافظُ السَّخاوي أيضاً في «فتح المغيث» (ص: ٦) عند شرح تعريف: (الحديث الصحيح) وشروطه: «وهذا أعني الضبط، وهو ثالثُ الشروط، على ما ذهب إليه الجُمهورُ، حيث فرَّقوا بين (الصَّدوق) و(الثقة) و(الضابط)، وجعلوا لكلٍّ صفةٍ منها مرتبةً دُون التي بعدَها، وعليه مَشَى المصنِّفُ ـ أي الحافظ العراقي ـ وقال: إنه احتَرز به عما في سندهِ راوٍ مغفَّلٍ كثير الخطأ في روايته، وإن عُرف بالصِّدق والعدالة.

ويتأيَّدُ ـ هذا ـ بفصل شروط العدالة عن شروط الضَبط، في معرفة من تُقبل روايتُه، ولذلك تَعقَّب المصنِّف ـ أي الحافظ العراقيُّ ـ الخَطَّابي ـ في اقتصارِه على العدالة، فقال في «شرحه» على «الألفية» ١: ٢١: قال الخَطَّابيُّ في أول «معالم السُّنَن»: والصحيحُ عندهم ما اتَّصل سندهُ، وعُدِّلَتْ نَقَلَتُه. فلم يَشترط الخطابي في الحدِّ: ضبطَ الراوي، ولا سلامة الحديث من الشُّذوذ والعِلَّة. ولاشكّ أنَّ ضبط الراوي لابُدَّ من اشتراطه؛ لأنَّ من كَثُر الخطأ في حديثه وفَحُش، استحقَّ التركَ وإن كانَ عَدلاً.

وانتصر شيخنا ـ الحافظ العراقي ـ للخَطَّابي، حيث كادَ أن يجعلَ الضبطَ من أوصافها ـ أي أوصاف العدالة ـ ولكن قال في موضعٍ آخر: إنَّ تفسير (الثقة) بمن فيه وصفٌ زائدٌ على العدالة وهو الضبطُ، إنما

هو اصطلاحٌ لبعضهم». انتهى كلام السخاوي رحمه الله تعالى، بزيادات ـ المدرجات ـ فيه، مع تصرُّفٍ يسيرٍ.

عَدْلٌ ضَابِطٌ:

هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: الإمام ابن الصَّلاح، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي، وابن حجر، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يحتَجّ بحديث أهل هذه المراتب.

انظر كلاماً نفيساً عنه في تعريف عبارة «عدل حافظ».

العَرْضُ:

انظر «القِرَاءةُ على الشَّيخِ» في حرف القافِ.

عَرْضُ الحَدِيْثِ عَلَى أَصْلٍ آخَرَ:

يقول المحدِّثون: «إذا صحَّ الحديثُ صارَ أصلاً من الأصول، ولا يحتاج إلى عرضه على أصلٍ آخر؛ لأن الآخر ليس أولى من الأول».

ومن هذا يُعْلَم بطلانُ من رَدَّ حديث أبي هريرة في المُصَرَّاةِ المتَّفَقِ عليه. ولذا عندما أخرجه الإمامُ البخاريُّ في صحيحه ذكر عَقِبَه فتوى ابنِ مسعودٍ لِيَرُدَّ على من يزعم أنَّ حديثَ المُصَرَّاة مخالفٌ للقياس، وقد درس الأستاذُ الفاضلُ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي الموضوعَ بتفصيلٍ في: «إتمام المنن في شرح السُّنن»؛ فراجعه، تجد فيه فوائدَ كثيرةً.

وراوي هذا الحديثِ أبو هريرة رضي الله عنه اخْتَصَّ بمزيد الحفظ

لدعاء رسول الله ﷺ له، فحفظ ما لم يحفظ غيره، وكان يقول: «إنَّ إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفْقُ بالأسواق، وكنتُ أَلْزَمُ رسولَ اللهِ ﷺ، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا...».

واستند هؤلاء إلى حديث مكذوبٍ وهو: ما رواه حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العبَّاس، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «سيأتي ناسٌ يحدِّثون عنِّي حديثاً فمن حدَّثكم حديثاً يُضارعُ القرآنَ فأنا قلتُه، ومن حدَّثكم بحديثٍ لا يضارعُ القرآنَ فلم أَقُلْهُ، فإنما هو حُسْوةٌ من النَّار».

قال الإمام ابنُ حَزم: «الحسين بن عبد الله ساقطٌ متهمٌ بالزندقة، وبه إلى ابن وَهْب أخبرني عمرو بن الحارث، عن الأصبغ بن محمد بن أبي منصور: أنه بَلَغهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الحديثُ عني على ثلاث؛ فأيُّما حديثٍ بَلَغَكُم عَنِي تعرفونه بكتاب الله تعالى فأقْبَلوه، وأيُّما حديثٍ بَلَغَكُمْ عَنِي لا تجدون في القرآن ما تُنْكِرونه ولا تعرفون مَوْضِعَهُ فيه فأقبلوه، وأيُّما حديثٍ بَلَغكم عنِّي تَقْشَعِرُّ منه جلودُكم وتشمئِزُّ منه قلوبُكم وتجدون في القرآن خلافَه فرُدُّوْه».

قال ابن حزم: هذا حديثٌ مُرْسَلٌ ـ والأصبغ ـ مجهولٌ، وقال: ثنا أحمد بن عمر، ثنا ابن يعقوب، ثنا ابن محلون، ثنا المغامي، ثنا عبد الملك بن حبيب، عن مُطَرِّف بن عبد الله، عن رَبِيْعَة بن أبي عبد الرحمن: أنَّ رسول الله ﷺ قال في مرضه: «لا يُمْسِكُ النَّاسُ عليَّ شيئاً، لا أُحِلُّ إلَّا ما أحَلَّ اللهُ في كتابه، ولا أُحَرِّمُ إلَّا ما حَرَّمَ اللهُ في كتابه».

وهذا مُرْسَلٌ، إلَّا أنَّ معناه صحيحٌ؛ لأنه عليه السلام إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يَقُلْ شيئاً من عند نفسِه بغير وحي من الله تعالى به إليه،

وأحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾، فنَصُّ كتابِ اللهِ تعالى يقضي بأنَّ كل ما قاله عليه السلام فهو عن الله تعالى، وقال: وأخبرني المُهَلَّبُ بالسند الأول إلى ابن وَهْبٍ، حَدَّثني سليمانُ بن بلالِ بن عمرو بن أبي عمرو، عمَّنْ لا يُتَّهَمُ عن الحسن: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «وإنِّي لا أدري لعلَّكم أن تقولوا عليَّ بعدي ما لم أَقُلْ، ما حُدِّثْتُم عني ما يُوافِقُ القرآنَ فصَدِّقُوا به، وما حَدَّثْتُمْ عَنِّي مما لا يوافِقُ القرآنَ فلا تُصَدِّقُوا به، وما لرسول الله ﷺ حتى يقول ما لا يوافق القرآنَ، وبالقرآنِ هداه الله».

قال ابن حزم: وهذا مُرْسَلٌ وفيه ـ عمرو بن أبي عمرو ـ وهو ضعيفٌ، وفيه أيضاً مجهول». (انظر «الإحكام في أصول الأحكام» ٢/ ٧٦ ـ ٧٧).

كما ردَّ هذه الأحاديث وغيرَها الإمامُ الشافعيُّ والبَيْهَقيُّ وغيرُهما: وقالوا: لا يثبت شيءٌ من هذا الباب. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص ٨٢١ ـ ٨٢٢).

عَرْضُ القِرَاءَةِ:

انظر: «القِرَاءةُ» في حرف القاف.

عَرْضُ المُناوَلَةِ:

انظر: «المُناولَةُ» في حرف الميم.

العَزْوُ:

انظر: «عَزْو الحَدِيْثِ».

عَزْوُ الحَدِيْثِ:

هو نسبةُ الحديث إلى مصادره الأصلية مع بيان حُكمِه إن أمكن

بدون التنصيص على مَدار الإسناد.

وإليه يُشيرُ الحافظ العِراقي ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله في مقدمة: «المُغني عن حَمْل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الإحياء من الأخبار»:

«فإن كان الحديثُ في الصحيحين أو أحدِهما اكتفيتُ بعَزْوه إليه، وإلا عزَوْتُه إلى مَنْ خَرَّجهُ من بقية السِّتَّة. وحيث كان في أحد السِّتَّة لم أَعْزُه إلى غيرها إلا لغرضٍ صحيحٍ أن يكون في كتابٍ التزم مخرجه الصحة...».

وقال أيضاً: «وحيث عزوتُ الحديثَ لمن خرَّجه من الأئمة فلا أريد ذلك اللَّفظَ بعينه، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه، أو باختلافٍ على قاعدة المُسْتَخْرَجات».

فالعَزْوُ أخَصُّ من (التخريج) فإنَّ التخريج يشمل العَزْوَ وزيادةً، وهي بيانُ مدارِ الإسناد، وعِلَلِها، ثم الحكمُ عليها. ويجوز استعمالُ أحدِهما في مكان الثاني، وعليه يحمل قولُ الحافظِ السُّيوطي في مقدمة كتابه: «الجامع الصغير»: «وبالغتُ في تحرير التخريج».

قال المُنَاوي: «بمعنى اجتهدت في تهذيب عَزْو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسُّنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيءٍ منها إلا بعد التفتيش عن حاله، وحال مخرجه». (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص٢٨٤).

وأمَّا (التخريج) فانظره في حرف التاء.

العَزِيْزُ:

لغةً: العزيزُ: صفةٌ مُشبَّهَةٌ، مأخوذٌ مِنْ (عَزَّ يَعِزُّ) بكسر العين أي: قَوِيَ واشْتَدَّ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ [يس: ١٤].

وعزَّ الشيء يَعَزُّ بفتح العين: قَلَّ، فلا يكادُ يُوجَد، فهو: عزيزٌ.

وعَزَّ يَعُزُّ بضَمِّ العين كمَدَّ ورَدَّ: غَلَب. مأخوذٌ من قولهم: «مَنْ عَزَّ بَزَّ» أي: مَنْ غَلَبَ سَلَب. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: «ما كانت طُرُقُهُ محصورةً باثنين».

وعرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله: «هو ألَّا يرويه أقَلُّ من اثنين عن اثنين». (انظر: «شرح شرح النخبة» ص١٩٧).

وهذا هو المُعتمد.

وبعبارةٍ أخرى نستطيع القولَ: بأنَّ «الحديث العزيزَ» هو الذي يكون عددُ الرواةِ في إحدى طَبَقاتِ إسناده راويان، وهذا لا يَمْنَعُ من أَنْ يكون عددُه في بقيَّة طَبَقاتِ الإسناد أكثرَ مِنْ اثنين.

مثالهُ:

حديث: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ووَلَدِه وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنِ». (أخرجه البخاري في كتاب الإيمان: باب حب رسول الله ﷺ، برقم: ١٥).

فقد رواه اثنان من الصحابة، ورواه عنهما عددٌ مِنَ التابعين كما يَلي:

١ ـ رواه أَنسُ بن مالك رضي الله عنه، ورواه عن أنسٍ: عبدُ العزيز بن صُهَيْب وقَتادة، ورواه عن عبد العزيز كلٌّ مِنْ: عبد الوارث وإسماعيل بن عُلَيَّة، ورواه عن قتادة كلٌّ من: شعبَة وحسين المعلِّم.

٢ ـ ورواه أبو هريرة رضي الله عنه، ورواه عن أبي هريرة: الأَعْرَجُ عبد الرحمن بن هُرْمُزْ، وعنه رواه أبو الزِّناد (أخرجه ابن ماجه في الجهاد، في باب «التكبير في سبيل الله» رقم: ٢٧٦٩، والحاكم في المستدرك: ٢/ ٨٦).

ممَّا تقدَّم يتبيَّن لنا أنَّ الحديث مرويٌّ عن اثنين من الصحابة، وهذا أَقَلُّ عددٍ في طبقاتِ سندِه، وجاء عددُ الرواة في الطبقة التي تليها (طبقة التابعين) ثلاثة، وهكذا يزداد عددُ الرّواة في الطبقة التي تليها.

حكمه:

لا يَلْزَمُ من كَوْنِ الحديث «عَزيزاً» أَنْ يكون «صحيحاً»، فقد يكون صحيحاً أو حَسَناً، أو ضَعيفاً، وذلك تَبَعاً لتوافُرِ شروط الصحيح أو تخلفها.

وكما لا يلزم من عِزَّة الحديث الصِّحَّةُ، ولا يُشترط في الصحيح أَنْ يكون عزيزاً، بل قد يكون غريباً. (الإيضاح في علوم الحديث: ص٢٣٨ ـ ٢٣٩ بتصرفٍ وزيادةٍ).

عس:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في «مُسْنَد علي رضي الله عنه» كما ذكره الحافظُ المِزِّي في «تهذيب الكمال».

عَسَىٰ الغُوَيْر أَبْؤُساً:

من عبارات الجرح النادرة، استُعملت فيمن ظاهره السَّلامةُ ويُخشى منه العطبُ.

استعمله عُمَرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه (سُنَيْن أبي جميلة) عندما وجد منبوذاً، وأتيَ به إليه. وكأنَّه يتَّهمه. (ذكره البخاري معلّقاً في كتاب الشهادات، باب إذا زكّىٰ رجلٌ رجلاً كفاه).

و(الغُوَيْرُ) تصغيرُ: غار، و(أَبْؤُساً) جمع: بُؤسٍ، وهو الشِدَّةُ، كأنه أراد أن ينفي الولد، فقال له هذا الكلامَ. (انظر للتفصيل «فتح الباري» ٥/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

العَشَارِيَّاتُ:

وهي الكتبُ التي توجَدُ فيها الأسانيدُ عشرة أنفسٍ بين المصنِّف وبين النبي ﷺ. وقد وقع من ذلك للإمام الترمذي، والنَّسائي في كتابيهما، وهي أنزَلُ ما عندهما، ومن الحُفَّاظ المتأخِّرين الذين وَقعَ لهم ذلك أيضاً: الحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر، والسَّخاوي، والسُّيوطي، وهم من علماء التاسع الهجري. (انظر: «الرسالة المستطرفة» ص ١٠١).

العَشَرَةُ الْمُبَشَّرُوْنَ بالجَنَّةِ:

وهم:

١ ـ **أبو بكر الصِّدِّيق**: عبد الله بن أبي قُحافة عثمان بن عامر بن كَعْب التَّيمي القرشي، أول الخلفاء الراشدين (المتوفى سنة ١٣ هـ).

٢ ـ **عمر بن الخَطَّاب**: عمر بن الخطَّاب بن نُفَيل القرشي العَدَوي، أبو حفص: ثاني الخلفاء الراشدين، وأوَّلُ من لقِّب بأمير المؤمنين (المتوفى سنة ٢٣ هـ).

٣ ـ **عثمان بن عَفَّان**: عثمان بن عَفَّان بن أبي العاص بن أُمَيَّة، من قريش، ذو النُّورَين، ثالثُ الخلفاء الراشدين (المتوفى سنة ٣٥ هـ).

٤ ـ **عليُّ بن أبي طالب**: عليُّ بن أبي طالب بن عبد المُطَّلِب الهاشمي القرشي، أبو الحسن، أمير المؤمنين، رابعُ الخلفاء الراشدين (المتوفى سنة ٤٠ هـ).

٥ ـ **طَلْحَة الجُود**: طلحة بن عبيد الله بن عثمان التَّيمي القرشي المَدَني، أبو محمد، أحدُ الثمانية السابقين إلى الإسلام، ومن الأجواد الصحابة (المتوفى سنة ٣٦ هـ).

٦ ـ **الزُّبَيْر بن العَوَّام**: الزُّبَيرْ بن العَوَّام بن خُوَيْلد الأسدي القرشي، أبو عبد الله، أوَّلُ من سَلَّ سيفَه في الإسلام (المتوفى سنة ٣٦ هـ).

٧ ـ **عبد الرحمن بن عَوْف**: عبد الرحمن بن عَوْف بن عبد الحارث، أبو محمد، الزُّهري القرشي، أحد السابقين إلى الإسلام (المتوفى سنة ٣٢ هـ).

٨ ـ **سَعْدُ بن أبي وَقَّاص**: سَعْدُ بن أبي وَقَّاص مالك بن أهيب بن عبد مَناف القرشي الزُّهري، أبو إسحاق: أوَّلُ من رَمى بسَهْمٍ في سبيل الله (المتوفى سنة ٥٥ هـ).

٩ ـ **سَعِيد بن زَيْد**: سعيدُ بن زَيْد بن عمرو بن نُفَيْل العَدَوي القرشي، أبو الأعور، كان من ذوي الرَّأي والبسالة (المتوفى سنة ٥١ هـ).

١٠ ـ **أبو عُبَيْدة ابن الجَرَّاح**: عامر بن عبد الله بن الجَرَّاح بن هلال الفِهْري القرشي: فاتحُ الدِّيار الشَّامية، وكان لَقَبهُ «أمين الأُمَّة» (المتوفى سنة ١٨ هـ).

جاء في «الرياض النَّضِرة في مناقب العشرة» عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: دَخَل رسولُ الله ﷺ منزلَ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ فقال:

يا عائشة، ألا أُبَشِّرك؟!، فقالتْ: بلى يا رسولَ الله! قال:

ـ أَبُوْكِ في الجَنَّةِ، وَرَفيقُهُ إِبْرَاهِيْمُ.

ـ وعُمَرُ في الجَنَّةِ، ورَفِيْقُهُ نُوْحٌ.

ـ وعُثْمَانُ في الجَنَّةِ، ورَفِيْقُهُ أنا.

ـ وعَلِيٌّ في الْجَنَّةِ، ورَفِيْقُهُ يَحْيَى بن زَكَرِيَّا.

ـ وَطَلْحَةٌ في الْجَنَّةِ، ورَفِيْقُهُ دَاوُد.

والزُّبَيْرُ في الجَنَّة، ورَفِيْقُه إِسْمَاعِيْلُ.

وسَعْدُ بن أبي وَقَّاص في الجَنَّةِ، ورَفِيْقُه سُلَيْمَان.

وسَعِيْدُ بن زَيْدٍ في الْجَنَّةِ، ورَفِيْقُه مُوْسىٰ بن عِمْرَان.

وعَبْدُ الرَّحْمن بن عَوْفٍ في الْجَنَّةِ، ورَفِيْقُه عِيْسَى ابن مَرْيَم.

ـ وأبو عُبَيْدَة بن الجَرَّاح في الجَنَّةِ، ورَفِيْقُه إِدْرِيْس عليه السَّلام.

عَصَا مُوسَىٰ تَلْقَفُ ما يَأْفِكُوْنَ:

من عبارات الجرح النادرة.

قال الجاحِظُ: من يستطيعُ أن يدعي الإحاطة بما في قول موسى: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨] ثم ذكر من فوائد العصا عدداً غير قليل. (انظر: «ثمار القلوب» ص: ٥٠).

وأما موضع الشاهد هنا قوله: (تلقف ما يأفكون) وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿۞ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧]، أي ما افتراه السَّحَرَةُ من سحرِهم لأعين الناس، فإذا بعَصا موسى حَيَّةٌ تَسْعَىٰ تَلْتَهم كلَّ ما صَنعه أولئك من الحيَّات وغيرها مما استرهبوا الناسَ به.

وكأني بتشبيه المحدِّثين لبعض الرواة بـ «عصا موسى» من أبلغ الجَرح، وهو شبيهٌ بقوله: «حَاطِبُ لَيْلٍ»، إذ الموصوفُ بمثل ذلك هَمُّه الجَمعُ وكثرةُ الروايةِ من غير تمييز، وربما روىٰ الموضوعَ، وما لا أصلَ له، وقد يفعل ذلك مع العلم به؛ إذ يكون همُّه ادِّعاءُ السَّماع، والإتيانُ بكل ما قد يحصل عليه من غير تتبُّعٍ، فيكون في ذلك مهلكة.

ومِثْلُ هذا عند المحدِّثين لا يُقْبَل حديثُه، حتى ولو تُوبع، إنما يُذكَر حديثُه على سبيل البيان له، والتشهير بأمره، حتى لا يَغْتَرَّ به من لم يعرف خَبَرَه. وممن استخدم هذا المثلَ الحافظُ مُطيّن في (محمَّد بن عثمان بن أبي شيبة)، وكلاهما إمامٌ معروفٌ، وقد صَرَّحَ مطين بكَذِب محمَّدٍ هذا فيحمل عليه كلامه، كما كذبه ابن خِرَاش أيضاً. (انظر «سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٢٢/ ٤٢).

لكن هناك قاعدةً معروفةً عند علماء الحديث ذهب إليها جُلُّهم، يتمثَّل في رَدِّ جرح الأقران بعضهم بعضاً، لذلك أحسن الحافظ الذهبي حيث ردَّ مثل الجرح في ابن أبي شيبة، كما ردَّ جرح محمَّد هذا في مُطَيَّن.

على أنَّ من المُمكن أن يقال: أنَّ ذكر عصا موسى في القرآن إنما كان على سبيل المدح لا الذَّمِّ؛ لأن الله تعالى أزهق بها الباطلَ، فالأولى أن يكون استعمالُها في مقام التعديل فيكون الموصوفُ بها من كبار أهل الحديث كما يفهم من ظاهر العبارة، إذ يكون بالمرصاد لكل أفَّاكٍ أو وضَّاع مما تولَّوا روايةَ المُنْكَراتِ والأباطيل، فأبانَ بفضل علمه وجهَ الحقِّ، وبيَّنَ الصَّوابَ، ومَيَّزَ الصحيحَ من غيره... لكن القرائن تَدُلُّ على أنَّ الجرح هو المراد، وهو المتبادِرُ إلى الذِّهْنِ، والله أعلم. (انظر «شفاء العليل» ص: ٢٥٦).

عَصْرُ الرِّوايَةِ:

من العلماء مَن جعله خمسَ طَبَقاتٍ، وهي:

١ ـ عصرُ الصحابة.

٢ ـ عصرُ التابعين.

٣ ـ عصرُ أتباع التابعين.

٤ ـ عصر أتباع أتباع التابعين.

٥ ـ عصر أتباع أتباع أتباع التابعين.

وتنتهي هذه الطَّبَقاتُ الخمسُ حتى نهاية القرن الثالث؛ لأن الروايات المنتشرة في الآفاق قد جُمِعَتْ ودُوِّنَتْ في الكتب بانتهاء هذه الفترةِ، ولكن لا يَعْني هذا انتهاء عصر الرواية كلياً، فإنَّ الرواية قد استمرَّتْ إلى نهاية القرن الخامس، فكم من أحاديثَ في مؤلَّفاتِ البيهقيِّ، والخطيب، وأبي نُعَيْم، وابن عبد البَرِّ، لا نجد لها تدويناً سابقاً، وهو دليلٌ قويٌّ لمن ذَهَب إلى القول بأنَّ عصر الرواية استمرَّ حتى نهاية القرن الخامس.

العَظَائِمُ:

أي: «الموضوعات» قال الحافظ الذَّهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ «إسحاق بن بِشْر، أو حُذَيْفَة البخاري، صاحبُ كتاب «المبتدأ»، تركوه، وكذَّبهُ عليُّ بن المَدِيْني، وقال ابن حِبَّان: لا يَحِلُّ حديثه إلاَّ على وجه التعجُّب، وقال الدَّارقُطْنِيُّ: كذَّابٌ مَتروكٌ». قلتُ: يَروي العَظَائمَ عن ابن إسحاق، وابنِ جُرَيْجٍ، والثَّوْرِيِّ». (ميزان الاعتدال: ١/ ١٨٤).

عق:

رَمْزٌ للعُقَيْلِيِّ في «الضعفاء الكبير».

عَقَبِيٌّ:

يقال للصَّحابي الذي بايَعَ النبيَّ ﷺ عند العَقَبة.

علامات التَّرقيم:

إنَّ الترقيمَ هو وَضْعُ علاماتٍ بين أجزاءِ الكلامِ المكتوب، لتمييز

بعضه من بعض وتنظيمه، وجَعْلِه مُتسلسِلاً مُقسَّماً واضحاً خالياً من اللَّبْسِ والغُموضِ، أو لتنويع الصوتِ عند قراءته، فعلاماتُ الترقيم تُوضِّحُ المعنى، وتُبرِزه للقارىء، وتُبيِّنُ حالةَ الكاتِب وقتَ كتابة حديثه، فهي الضوابطُ الكتابيَّةُ التي لا يستغني عنها باحثٌ أو محقِّقٌ.

وأكثرُ هذه العلاماتِ مُحْدَثةٌ لا علاقةَ لها بأهل الحديث ولكن نظراً لفائدتها العظيمة في ضَبْطِ النُّصوصِ وسلامتِها وِفْقَ الطباعة الحديثة لَزِمَ الباحثَ والمحقِّقَ أَنْ يُلِمَّ بها؛ لذا أَردتُ ذكرها هُنا.

وهي كثيرةٌ نذكرُ أَشهرَها:

١ ـ **النقطةُ**: (.) تُوضَع في نهاية الجُملة التامَّة المعنىٰ.

٢ ـ **النقطتان القائمان**: (:) تُوضَعان بعد القول وأقسام الكلام للتفسير والتمييز.

٣ ـ **الفصْلَةُ، وسمَّاها البعضُ: الفاصلة، أو الفارِزَة** (،) تُوضَع بين الجُمَلِ، أو أجزائها المتَّصلَة المعنى، وبعد المنادىٰ، وبعد حرف الجواب مثل: (يا عَلِيُّ، أَقِمِ الصَّلاة)، ومثل: (نَعَم، أنا مجتهدٌ).

٤ ـ **الفَصْلَةُ المنقوطة**: (؛) وتُسْتَعْملُ في مَوضِعَيْن:

(١) بين الجُمَلِ الطَّويلة، مثل: (إنَّ النَّاسَ لا يَنظرونَ إلى الزَّمان الَّذي فيهِ العمل؛ وإنَّما ينظرونَ إلى مقدارِ جَوْدَتِهِ).

(٢) بينَ جُملتين تكون الثَّانية منهما سبباً في الأولى، مثل: «سَهِرْتُ الليلَ كُلَّهُ؛ لأُنْجِزَ بعضَ الأعمال».

٥ ـ **علامةُ الحذف**: (. . .) تَدُلُّ على ما حُذِفَ مِن الكلام، أو ما سَقط منهُ.

٦ ـ **علامةُ الاستفهام**: (؟) تُوضَع في نهاية الجملة الْمُسْتَفْهَم بها عن شيءٍ.

٧ ـ **علامةُ التعجُّب أو التأثُّر**: (!) تُوضَع في نهاية الجُمَل التَّعجبيَّة، أو المعبِّرة عن فَرحٍ وحُزْنٍ، أو في نهاية جُمَلِ الدُّعاء.

٨ ـ **علامتا التَّنصيص**: «» يُوضَع بينهما ما يُنْقَل بنَصِّه دون تغييرٍ، أو أسماء المصنَّفات.

٩ ـ **القَوْسَان**: () يُوضَع بينهما الألفاظُ المُفَسِّرةُ لِمَا قبلها أو رقمٌ، أو كَلِمةٌ أجنبيَّةٌ، أو كلمةٌ ذات قيمةٍ...

١٠ ـ **المَعْقُوْفتان**: [] يُوضَع بينهما مَا زادَ عَن نُسخة الأصل، سواء مِن نسخة أخرىٰ، أو ما أضافه المحقِّقُ من عنده، وهو اصطلاحٌ ذكره المحدِّثون غير أنهم كانوا يرسمونه فوقَ الكلام الزائد هكذا.

١١ ـ **القَوْسَان المُزَهَّران**: ﴿﴾ تُوضَع بينهما الآيةُ القرآنيةُ.

١٢ ـ **الشَّرْطَةُ، أو الوَصْلَةُ**: ـ تُوضَع وَراء العَدَد، مثل:

ـ «لا عَمَل إلَّا بنيَّةٍ».

ـ و«لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْح».

وتوضع كذلك في بداية الجُمَل ولا سيما في المحاورات مثل:

ـ ما اسْمُك؟

ـ سَعيدُ بْنُ جُبَيْر.

١٣ ـ **الشَّرْطَتان**: ـ ـ تُوضَع بينهما الجُمَلة، أو الجُمَل الَّتي تعترض الكلامُ المُتَّصِلَ.

مثل: قالَ رَسُولُ الله ـ ﷺ ـ «مِن حُسْنِ إسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ ما لا يَعْنِيْهِ».

وَيُنَبَّه هنا أنَّ المسلمين قَدْ عرفوا أنواعاً أخرىٰ مِنْ هذِه العلاماتِ

أثبتوها علىٰ المصاحف وسَمَّوها «علامات الوَقْفِ»، ومن هذه:

مـ: علامةُ الوقف اللّازم.

لا: علامةُ الوقفِ الممنوعِ.

ج: علامةُ الوقف الجائز جوازاً مستوىٰ الطَّرفين.

صلے: علامةُ الوقف الجائز مع كون الوصل أولىٰ.

قلے: علامةُ الوقف الجائز مع كون الوقف أولى.

علامة تعانُق الوقف بحيث إذا وُقِفَ على أحدِ المَوضِعين لا يَصِحُّ الوقفُ على الآخر.

ونَظرةً لأواخر معظم المصاحف تُرينا هذه العلاماتُ مع الأمثلة.

وكذلك استخدموا «اصطلاحات الضَّبْطِ» في المصاحف. كوضع الصِّفرِ المستدير(o) فوق حرفِ عِلَّةٍ يَدُلُّ على زيادة ذلك الحرف فلا يُنْطَقُ به في الوصل ولا في الوقفِ.

ووَضْعِ الصِّفرِ المستطيل (o) فوق ألفِ بعدها متحرِّكٌ يَدُلُّ على زيادتها وَصْلاً ولا في الوقفِ.

وَضْعِ الصِّفرِ المستطيل القائم (حـ) فوق أيِّ حرف يَدُلُّ على سكون ذلك الحرفِ وعلى أنَّهُ مُظْهَر بحيث يَقْرَعُه اللِّسان.

ووَضْعُ هذه العلامةِ (≃) فوق الحرف يَدُلُّ على لُزومِ مَدِّه مَدّاً زائداً على المَدِّ الأصلي الطَّبيعي.

وغير ذلك من «اصطلاحات الضبط» الَّتي وُضِعَت في معظم المصاحف، واستُخدم بعضُها من قِبَل المحدِّثين.. وهذه «العلامات» سواء كانت «علامات الوقف» أو «اصطلاحات الضبط» قد أدَّتْ دَوْرَها في ضبط النَّص، سواء من جهة رسم الحرف أو النُّطْقِ، وساهمت في

المحافظةِ على سلامةِ النَّصِ مِنَ التَّحريف أو التصحيف . . (انظر «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين» ص٦٢٣ ـ ٢٦٦ و«سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين»).

عَلاَقَةُ السُّنَّةِ مَعَ الْقُرْآنِ:

هي عبارةٌ عن تأكيد لِمَا جاء في القرآن، وتفسيرها لشرح إجماله، أو تخصيص عامِّه، أو تقييد مُطْلَقِه، وزيادتها عليه ما ليس فيه.

عَلاَّمَةُ الإِسْلاَم:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في (سليمان بن مِهْران المعروف بـ«الأعمش» المتوفى سنة ١٤٧ هـ).

قال يحيى القطَّان: «هو علاَّمةُ الإسلام». (سير أعلام النبلاء: ٦/ ٢٢٨).

وقال أبو بكر بن عيَّاش: «كنا نُسمِّيه سيِّد المحدِّثين» (الكامل: ١/ ٧٧).

وكان شعبةُ إذا ذكر الأعمشَ قال: «المُصْحَف، المُصْحَف» وقال عمرو بن علي: كان الأعمشُ يُسمَّى المصحف لِصدْقه». (تاريخ بغداد: ٩/ ١١).

عِلَلُ الحَدِيْثِ:

انظر «العِلَّةُ».

العِلَّةُ:

لغةً: العِلَّةُ: المَرَضُ، والحَدَثُ يشغل صاحبَه عن حاجته، والسبب.

قال ابن منظور: «العِلَّةُ: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ أي مَرَضَ، فهو عليلٌ، وأَعلَّهُ الله، ولا أَعلَّكَ اللهُ، أي: لا أصابك بِعِلَّةٍ، والعِلَّةُ:

الحَدَثُ يشغل صاحبَهُ عن حاجته، كأنَّ تلكَ العِلَّةَ صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول، وهذا عِلَّةٌ لهذا، أي سببٌ». (لسان العرب).

واصطلاحاً: هي عبارةٌ عن سببٍ غامضٍ خَفِيٍّ قادحٍ في الحديث مع أنَّ الظاهِرَ السَّلامةُ منه.

وتُدْرَكُ هذه العِلَّةُ: بتفرُّدِ الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تَنْضَمُّ إلى ذلك تنبِّهُ العارِفَ بهذا الشأن على وَهْمٍ وقع بإرسالٍ في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخولِ حديثٍ في حديثٍ، أو غير ذلك، بحيث يَغْلِبُ على ظَنِّهِ فيحكم بعدم صحةِ الحديث، أو يتردَّدُ فيتوقَّف فيه، وربما تقصر عبارة المعلِّل عن إقامة الحُجَّة على دعواه كالصَّيْرفيِّ في نقد الدينارِ والدرهم. والطريق إلى معرفته: جمع طُرُقِ الحديث والنظر في اختلاف رواتِهِ وضَبْطِهم، وإتقانِهم. (انظر «تدريب الراوي» ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

السبب الأصلي لـ «العِلَّة»:

ذكر أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ وهو المؤلِّف الرائد في موضوع علم العِلَل ـ السَّببَ الأصلي للعِلَّةِ في كتابه القيِّم: «لمحات موجزة في أصول علل الحديث» (ص: ٣٣) مع سوق بعض أقوال المتقدِّمين فيها: يقول حفظه الله تعالى:

قال الحاكم النَّيسابوري: «وإنَّ ما يُعَلَّلُ به الحديثُ من أوجُهٍ ليس للجرح فيها مَدْخَلٌ، فإنَّ حديث المجروح ساقطٌ واهٍ. وعِلَّةُ الحديثِ يَكْثُر في أحاديث الثِّقات أن يحدِّثوا بحديثٍ له علَّةٌ، فيخفى عليهم عِلْمُه، فيصير الحديثُ معلولاً، والحُجَّةُ فيه عِنْدَنا الحفظُ والفهمُ والمعرفةُ لا غيرُ. (معرفة علوم الحديث: ص: ١١٢ ـ ١١٣).

ولمَّا كان شأنُ العِلَلِ الدِّقَّةَ والخفاءَ؛ توقَّف المحدِّثون كثيراً عن

التصريح بما يُعَلَّ به الحديثُ، إمَّا لَعَدِم استحضارِ عبارةٍ يعبِّرون بها، أو لعَدَمِ قابلية السامع أن يتفهَّم. قيل لعبد الرحمن بن مَهْدي: «إنَّكَ تقول للشيء: هذا صحيحٌ. وهذا لم يَثْبُتْ، فعمَّن تقول ذلك؟ فقال: «أرأيتَ لو أتيتَ الناقدَ فأريتَه دراهمَك. فقال: هذا جيِّدٌ وهذا بَهْرجٌ. أكنتَ تسألُ عمَّن ذلك أو تسلِّم الأمرَ؟ قال: فهذا كذلك، بطول المجالسة، والمناظرة، والخبرة».

وقال ابنُ مهدي أيضاً: «.. في معرفة عِلَل الحديث إلهامٌ، لو قلتَ للعالم بِعِلَل الحديث: من أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حُجَّةٌ. وكم من شخصٍ لا يهتدي لذلك». (تدريب الراوي: ١/ ٢٥٢).

والمقصودُ بهذا ما ذكرناه، لا أنَّ الحكم في العِلَل أمرٌ مزاجيٌّ لا مسوِّغَ له في لغة العلم، لذلك عَقَّب السَّخاويُّ على قولة ابن مهدي: «لم يكن له حجَّةٌ» بقوله: «يعني يعبِّر بها غالباً، وإلا ففي نفسه حُجَجٌ للقَبول وللرفض».

وهذا دأبُ كلِّ ذي اختصاصٍ أن يحكم بممارسته، وكثيراً ما يغيب عنه التعبيرُ عن هذا المعنى الدقيق الذي في نفسه، وهذه كلمةُ أبي حاتم توضِّح ذلك حيث يقول: «مَثَل معرفة الحديث كمثل فَصٍّ ثَمنُه مئةُ دينارٍ، وآخر مثله على لونه ثمنُه عشرةُ دراهم». (منهج النقد في علوم الحديث: ص٤٥٢ ـ ٤٥٣).

ومعرفةُ السَّبب طريقٌ قويٌّ لمعرفة المُسَبَّب؛ لذلكَ عُنِيَ العلماءُ بمعرفة الأسباب ودراسِتها، مثلُ علم أسباب النزول في التفسير، وأسباب وُرود الحديث، وغير ذلك من العلوم.

وكذلك معرفة أسباب العِلَّةِ تُساعِد على كشفها، وتُفْهِمُ حقيقتها، وقد وجدنا للعِلةِ أسباباً عديدةً ترجع إلى أصل واحد نبحثه هنا.

«الوَهْمُ» سبب العِلَّة الأصلي:

السَّبَبُ الأصليُّ للعِلَّةِ هو «الوَهْمُ»، وقد أشار إليه أئمةُ الاصطلاح في بحثهم في العِلَل، واكتفوا به؛ لأنه هو الأصلُ.

الوَهْمُ، والسَّهْوُ، والنِّسْيانُ من جِبِلَّةِ الإنسان، لذلك سُمِّيَ إنساناً على قول بعض اللُّغَوِيِّين، ومن هنا لم يَسْلَم من الوهمِ والغلط كبيرُ أحدٍ من الأئمة، كما نَبَّه الإمامُ الترمذي فقال: «لم يَسْلَمْ من الخطأ والغلط كبير أحدٍ من الأئمة مع حفظهم». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٥٣).

وقد عُنِيَ الحافظُ ابن رجب ببيان ذلك في شرحه عِلَل الترمذي فقال: «وقد وهَّمتْ عائشةُ جماعةً من الصحابة في روايتهم للحديث، وقد جَمَع بعضُهم جزءاً في ذلك.

ووَهَّم سعيدُ بن المُسَيَّب ابنَ عباس في قوله: «تزوَّجَ النبيُّ ﷺ ميمونةَ وهو محرمٌ». (أخرجه البخاري في كتاب الحج، ومسلم في كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم).

وقرأتُ بِخطِّ أبي حفصٍ البَرْمَكيِّ الفقيه الحنبلي: ذكرتُ لأبي الحسن - يعني الدَّارقُطْنِي -: جاء عمرو بن يحيى المَازِني في ذِكْرِه الحمارَ موضعَ البعيرِ، في توجُّه النبي ﷺ يخطبُ على بَغْلَةِ بِمنىً» وروى النَّاسُ كلُّهم خطبة النبيِّ ﷺ على ناقةٍ أو جملٍ، أفيُضَعَّفُ الصحابيُّ بذلك؟!».

كذلك حالُ غير الصحابة، قال ابن المُبارَك: «ومن يَسْلَمُ من الوَهْمِ؟». وقد ذكر الأَثْرَمُ لأحمدَ أنَّ ابنَ المَدِيْنِيَّ كان يحمل على عمرو بن يحيى، وذكر له هذا الحديثَ: أنَّ النبي ﷺ صَلَّى على حمارٍ، وقال: إنما هو على بعيرٍ، فقال: «هذا سهلٌ».

وقال أحمد: «كان ما لك من أثبتِ الناسِ، وكان يُخطىء».

وقال: «حَمَّادُ بن زيد قد أخطأ في غير شيء».

وقال علي بن المَدِينِيِّ: «المحدِّثون صَحَّفوا وأخطؤوا، ما خلا أربعة: يزيد بن زُرَيْعٍ، وابن عُلَيَّةَ، وبشر بن المُفَضَّل، وعبد الوارث بن سعيد».

وقال البَرْذَعِي: «شَهِدْتُ أبا زُرْعَةَ ذكر عبدَ الرحمن بن مَهْدِي ومدَحه وأطنب في مدحه، وقال: وهم في غير شيءٍ، ثم ذكر عدَّة أسماء صحَّفها، وقال: عن سِماكٍ عن عبد الله بن ظالمٍ، وإنما هو مالكُ بن ظالمٍ».

وقال ابن مَعِيْن: «يحيى بن زكريا بن أبي زائدة كيِّسٌ، لا أعلم أخطأ إلا في حديثٍ واحدٍ».

وقال ابنُ مَعِين: «من لم يخطىء فهو كذَّاب».

وقال ابنُ معين أيضاً: «لستُ أعجَبُ ممَّنْ يُحدِّثُ فيُخطىءُ، وإنما أعجَبُ ممَّنْ يُحدِّثُ فيُصيب». (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ١٥٩ ـ ١٦١).

وهذا لأنَّ الضعفاء والمتكلَّم فيهم من الرواة أكثر من الثقات، كما يُعْرَفُ من التمرُّس بالأسانيد، ولهذا قال ابنُ مَعِيْن قولَه هذا، وهو تنبيهٌ على توجُّس المحدِّث وحَذَرِه الشديد، وأنهم غير معصومين من الغلط والخطأ والسَّهو.

فإن قلتَ: إذا كان الحفَّاظُ المُتقِنون قد يُخْطِئون فكيف نطمئنُّ على الحديث النبوي الشريف؟

فالجواب: أنَّ المحدِّثين احتاطوا لذلك غايةَ الاحتياطِ، ووضعوا لذلك شرطين في غاية الأهمية في الصحيح والحسن، وهما: عَدَمُ الشذوذ، وعدَمُ العِلَّةِ القادحةِ، هذان الشرطان حارسان يَقِظان أمينان، يكشفان أيَّ وهمٍ أو غلطٍ من الراوي الثقة الحافظ.

ومن أمثلة الوهم عامَّةً:

حديثُ هَمَّام بن يحيى العَوْذي، عن ابن جُرَيْجٍ، عن الزهري عن أنس رضي الله عنه: «أنَّ النَّبي ﷺ كان إذا دخل الخلاءَ وضع خاتِمَه». (أخرجه الأربعة، منهم أبو داود في كتاب الطهارة).

والعِلَّةُ في هذا الحديث، كما قال أبو داود: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، وإنما يُعْرَف عن ابنِ جُرَيْجٍ عن زياد بن سعد، عن الزهري عن أنس بن مالك: أنَّ النبي ﷺ اتخذ خاتماً من وَرِقٍ ثم ألقاه».

والوَهْمُ فيه من هَمَّامٍ، ولم يَرْوِه سواه.

قال الحافظُ ابن رجب في «شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩): «هَمَّام بن يحيى العَوْذي أحدُ الثقات المشهورين، قال عبد الله ـ وهو ابنُ الإمام أحمد ـ: وقال أبي: ومن سمع من هَمَّام بأخرةٍ فهو أَجْوَدُ؛ لأن هَمَّاماً كان في آخر عمره أصابته زَمَانةٌ، فكان يقرب عهدَه بالكتاب فقَلَّ ما يُخطىء».

قال أستاذُنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقيباً على هذا الكلام: «حديثُهُ بأخرة أصَحُّ مَّما سُمِعَ مِنْهُ قديماً، فهو عكس من اختلط بأخرةٍ، قد تَمَتَّنَ بأخرة، احْتَجَّ به الجماعةُ».

وسُئِلَ الدَّارقُطْنِيّ عن حديث عبد الرحمن بن أبي بَكْرَةٍ عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا سأَلْتُمْ رَبَّكُمْ فَاسْأَلُوْهُ بِبُطُونِ أَكُفِّكُمْ، ولا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا» (أخرجه أبو داود).

فقال: يرويه القاسمُ بن مالك المُزَنِي، عن خالد الحَذَّاء، عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرَة عن أبيه، وَهَمَ فيهِ على خالد، والمحفوظُ عن خالدٍ عن أبي قِلَابة، عن ابن مُحَيْرِيز مُرْسَلاً عن النبيِّ ﷺ.

وكذلك رواه أيّوبُ، عن أبي قِلَابة، عن ابن سِيْرِيْن مُرْسَلاً.

(انظر: «علل الدارقطني» ٧/ ١٥٧، وفي نسخةٍ (ابن مُخَيْرِيز) والظاهر أنه الصواب كما يعرف من «عِلَلِ الرازي» (٢/ ٢٠٦) رقم: (٢١١١٠)، وهو الظاهرُ من قوله: «وكذلك»).

صُوَرٌ مِنَ العِلَّة:

لقد قسم الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري أجناسَ العِلَّةِ إلى عشرة أقسامٍ، فلخَّصها الحافظ السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٥٨ ـ ٢٦١)، فأذكر هنا تلخيصه فيما يلي:

أحدها: أن يكون السَّنَدُ ظاهرهُ الصِّحَّةُ، وفيه مَنْ لا يُعْرَف بالسَّماع ممَّنْ روىٰ عنه: كحديث موسى بن عُقْبَةَ، عن سُهَيْلِ بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «من جَلَسَ مَجْلِساً فكَثُرَ فيه لغطُه فقال قبل أن يَقُوم: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لا إِلَه إلاَّ أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إِلَيْكَ، غُفِرَ لَهُ ما كَانَ فِي مَجْلِسِه ذَلِكَ).

فَرُوِي أنَّ مُسلماً جاء إلى البخاريِّ، وسأله عنه، فقال: هذا حديثٌ مَلِيحٌ، إلا أنه معلولٌ، حَدَّثَنا به موسى بن إسماعيل، ثنا وُهَيْبٌ، ثنا سُهَيْلٌ، عن عَوْن بن عبد الله قوله. وهذا أولى؛ لأنه لا يُذْكَر لموسى بن عُقْبَةَ سَماعٌ من سُهَيْلٍ.

الثاني: أن يكون الحديثُ مُرْسَلاً من وجهٍ رواه الثقاتُ الحُفَّاظُ، ويُسْنَدَ من وجهٍ ظاهرهُ الصِّحَّةُ، كحديث قَبِيْصَةَ بن عُقْبَةَ، عن سفيان، عن خالد الحَذَّاء، وعاصِمٍ عن أبي قِلَابَةَ عن أنسٍ مرفوعاً: (أَرْحَمُ أُمَّتي أَبُوْ بَكْرٍ، وأَشَدُّهُمْ في دِيْنِ اللهِ عُمَرُ. . . . .) الحديثُ.

قال: فلو صحَّ إسنادُه لأُخرِج في الصحيح، إنما روى خالدُ الحَذَّاء عن أبي قِلابَة مُرْسَلاً.

الثالث: أن يكون الحديثُ محفوظاً عن صحابيٍّ، ويُرْوَى عن غيرهِ

لاختلاف بلادِ رواتِه، كرواية المَدَنيِّين عن الكُوفيين، كحديثِ موسى بن عُقْبَةَ عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَة عن أبيه مرفوعاً: (إنِّي لأَسْتَغْفِرَ اللهُ وأَتُوْبُ إليه في اليَوْمِ مئةَ مَرَّةٍ).

قال: هذا إسنادٌ لا يَنْظُر فيه حَدِيْثِيٌّ؛ إلا ظَنَّ أنه من شرطِ الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زَلَقُوا، وإنما الحديثُ محفوظٌ مِنْ رواية أبي بُرْدَة عن الأَغَر المُزَنيّ.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابيٍّ فيُرْوَى عن تابعيٍّ يقع الوَهْمُ بالتصريح بما يقتضي صحتَه، بل ولا يكون معروفاً من جهته. كحديث زُهَيْر بن محمَّد عن عُثمان بن سليمان، عن أبيه أنَّه سمع رسولَ الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطُّور.

قال: أخرج العسكريُّ وغيرهُ هذا الحديث في الوُحْدان، وهو معلولٌ، أبو عثمان لم يسمع من النبيِّ ﷺ، ولا رآه، وعثمان إنما رواه عن نافعِ بن جُبَيْر بن مُطْعِم عن أبيه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان.

الخامس: أن يكونَ رُوِيَ بالعنعنة، وسقط منه رجلٌ دلَّ عليهِ طريقٌ أخرىٰ محفوظةٌ: كحديث يونس عن ابن شهاب، عن عليِّ بن الحسين عن رجلٍ من الأنصار: (أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلةٍ فرُمِيَ بنجمٍ فاستنارَ...) الحديث.

قال: وعِلَّتُه: أنَّ يونس مع جلالته قَصَّر به، وإنما هو عن ابن عبَّاسٍ، حَدَّثني رجالٌ، هكذا رواه ابنُ عُيَيْنَة، وشُعَيْبٌ وصالحٌ الأوزاعيُّ وغيرهم عن الزهريِّ.

السادس: أن يُخْتَلَفَ على رجلٍ بالإسنادِ وغيرِه ويكون المحفوظُ عنه ما قابل الإسناد: كحديث عليِّ بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن

عبد الله بن بُرَيْدَة، عن أبيه، عن عمر بن الخَطَّاب قال: قلتُ يا رسول الله: (مالَك أَفْصَحُنا. . .؟) الحديثُ.

قال: وعِلَّتُه ما أسند [أبي الحاكم نفسهُ] عن عليِّ بن خَشْرَم، حَدَّثَنا عليُّ بن الحسين بن واقِدٍ بَلَغَني أنَّ عُمَرَ. . . ، فذكره.

السابع: الاختلافُ على رجلٍ في تسمية شيخه أو تجهيله: كحديث الزهريِّ، عن سفيان الثوريِّ، عن حَجَّاج بن فُرافِصَةَ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة عن أبي هريرة مرفوعاً: (المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيْمٌ، والفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيْمٌ).

قال: وعلَّتُه ما أَسْنَدَ عن محمَّد بن كثير، حَدَّثنا سفيان، عن حجَّاج، عن رجلٍ، عن أبي سلمة. . . فذكره. .

الثامن: أن يكون الراوي عن شخصٍ أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديثَ مُعَيَّنةً، فإذا رواها عنه بلا واسطةٍ فعِلَّتُها: أنَّه لم يسمعها منه: كحديث يحيىٰ بن أبي كثير عن أنس أنَّ النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُون. . .» الحديث.

قال: فيحيى رأى أنساً، وظهر من غير وجهٍ أنه لم يسمع منه هذا الحديث، ثم أَسْنَد عن يحيى قال: حُدِّثْتُ عَنْ أنسٍ فذكره. . .

التاسع: أن تكون طريقهُ معروفةً، يروي أحد رِجالِها حديثاً من غير تلكَ الطريق فيقع مَنْ رواه من تلك الطريق ـ بناءً على الجادَّة ـ في الوهم ـ كحديثِ المُنْذِر بن عبد الله الحِزَامِي عن عبد العزيز بن الماجِشُون، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمَرَ: أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاةَ قال: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ. . .» الحديثُ:

قال: أخذ فيه المُنْذِرُ طريقَ الجادة، وإنما هو من حديث

عبد العزيز، ثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبد الله بن أبي رافع، عن عليٍّ.

العاشر: أن يُروَىٰ الحديثُ مرفوعاً من وجهٍ، وموقوفاً من وجهٍ آخر، كحديث أبي فَرْوَةَ.. يزيد بن محمد، ثنا أبي عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: «من ضَحِكَ في صَلاَتِهِ يُعِيْدُ الصَّلاَةَ، ولا يُعِيْدُ الوُضُوءَ».

قال: وعِلَّتُهُ ما أسنَد وكيعٌ عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابرٌ... فذكره.

قال الحاكمُ: وبقيت أجناسٌ لم نذكرها، وإنما جعلنا هذه مثالاً لأحاديثَ كثيرة، وما ذكره الحاكمُ من الأجناس يشمله القسمان المذكوران فيما تقدّم، وإنما ذكرناه تمريناً للطَّالب، وإيضاحاً لما تقدَّم». (انتهى تلخيص السيوطي من «تدريب الراوي»).

لمحةٌ عن علْمِ عِلَلِ الحَدِيْثِ:

تعريف علم العِلَل:

هو العِلمُ بالقواعد التي تُكْتَشَفُ بها الأسبابُ الخَفِيّةُ القادحةُ في صحةِ الحديثِ وأحكامها.

تاريخ علم العلل:

(عِلم العِلَل) هو أوَّلُ ما نشأ من علوم الحديث في الإسلام، بل إنه النُّواة التي نبتت منها دوحةُ علوم الحديث في الإسلام.

ذلك أنَّ نقد الروايات بدأ منذ عهد الصحابة الأوَل رضي الله عنهم، وكان عصرُهم عصر العَدَالة، ولم تكن ثمّةَ سلسلةُ إسنادٍ، فلم يكن ثمّةَ حاجةٌ لنقدٍ للتثبُّتِ من صحة نقلِ العدل الضابط وهو هنا الصحابي.

وقد عُني الصحابة بذلك وفندوا المرويّاتِ بعَرْضِها على الكتاب والسُّنَّةِ المعلومةِ لهم، وحكم مجتهدوهم على أحاديث بالوهم فيها؛ نتيجة بحثهم بهذه الطريقة النقدية.

كما أنَّهم نبَّهوا على ما وقع لبعضهم من وَهْمٍ نادرٍ لسببٍ ما، مثل حضور الراوي مجلسَ النبيِّ ﷺ متأخِّراً.

لكن ذلك كان قليلاً نادراً؛ لما كانوا عليه ـ رضي الله عنهم ـ من الإتقان والاحتياط في الرواية والإقلال منها، حتى إن أكثر مُكْثِرٌ منهم لم تَزِدْ أحاديثُه ما صَحَّ منها، وما ضَعُفَ ومع التكرار على (٥٤٠٠) حديثٍ، وهو أبو هريرة رضي الله عنه.

ثم جاء التابعون فَسَلَكوا سبيلَ الصحابة في التحرِّي، والنقدِ، وفي عهدهم كثرت الفِتَنُ، وتعدَّدت الفِرَقُ فازدادت الحاجةُ للنقد، وكان من أعلامهم في ذلك: الإمامُ محمد بن سِيْرين (المتوفى سنة ١٠١) ثم بعده أعلم الحفَّاظِ في زمنه: محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيَّ (المتوفى سنة ١٢٣)، وكان يُملي على تلامذته أشياءَ من نقد الأحاديث وإعلالهاو والكلام في الرواة، وأصولها في ذلك.

وهكذا استمرَّت الجهودُ ونَمَتْ، وتَشعَّبت البحوثُ في إعلال الأحاديثِ، حتى كان القرنُ الثالث عصرَ التدوين، فكان التدوينُ في عِلَلِ الحديثِ من أول ما عُنِي به الأئمة، كما يعرف من إحصاء ما ذكر من ذلك.

التصنيفُ في عِلَلِ الحديث:

لما كان (علمُ العِلَل) يبحث عن القوادح الخَفيَّة في الأحاديث التي ظاهرُها الصحة فقد شَغَل هذا العلمُ العلماءَ شغلاً عظيماً؛ لخطورة موضوعه، وهو الاحتياطُ لحديث النبي ﷺ وصيانته، ليُقَدَّم إلى الأمة

نَقِيّاً من أيِّ شائبةٍ، ومن هنا كان فضلُ البحثِ فيه والتصنيفِ شأن جَهابِذَةِ المحدِّثين الحفَّاظ، واختصاص الأئمَّة من النُّقَّاد، وكثرت المؤلَّفاتُ وتعدَّدتْ، حتى إنه ليصعبُ حَصْرُها في هذا المقام.

إنَّ أوَّل ما بدأ التأليف في علم علل الحديث كان جَمْعاً لأسئلةٍ وأجوبةٍ وفوائدَ متفرِّقةٍ تتعلَّقُ بالرجال وعِلَلِ الحديث، وتنتقل من موضوعٍ إلى موضوعٍ، ممَّا استفيد من أعلام أئمة الحديث المتقدِّمين، وربما كان الأكثرُ فيها في معرفة الرجال، وقد يَسَّر الله تعالى إخراجَ جملةٍ منها، وهي:

١ ـ **التاريخ والعِلَلُ**: للإمام يحيىٰ بن مَعِين. (المتوفى سنة ٢٣٣ هـ) رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري.

٢ ـ **العِلَل**: للإمام عليِّ بن عبد الله المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ). ولابن المديني كتبٌ كبيرةٌ في العِلَل ومتعدِّدةٌ، وطُبِعَ منها هذا الجزءُ برواية تلميذه الثقة: محمد بن أحمد المعروف بابن البَرَاء. ويمتازُ هذا الكتابُ ببعض أصول في علم العِلَل وطبقات الرُّواة في مختلف الأمصار، ومن يدور عليه الإسنادُ من عصر الصحابة إلى عصر ابن المَدِيني.

٣ ـ **العِلَل**: للإمام أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ):

وقد روى عددٌ من تلامذة الإمام أحمد تآليفَ جمعوها من كلامه طُبع منها كتابان:

ـ **العِلَلُ** ومعرفة الرجال: رواية ابنه عبد الله عنه.

ـ الجامعُ في العِلَل ومعرفة الرجال: رواية ابنيه عبد الله وصالح، وتلميذيه المَرْوَزِي والمَيْمُوني كلُّهم عنه.

٤ ـ العِلَل الكبير: للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ)، وهو غير مرتَّبٍ، ثم رتَّبه أبو الوليد القاضي.

التأليف المصنَّف:

ثم اتخذت المؤلَّفاتُ في هذا العلم طابَع الترتيب والتصنيف، ونستطيع أن نقسِّم المؤلفات في عِلَلِ الأحاديثِ قسمين رئيسيين:

القسم الأول: المصادر الخاصَّة بالعِلَل.

القسم الثاني: المصادر التي تتعرَّض للعِلَل ضمن بحوثها.

القسم الأول: المصنَّفات في العِلَل:

وهي مصادرُ مصنَّفةٌ في العلل عامَّة، ومصادر في العِلَل خاصةً.

أولاً: المصادر المصنَّفة في العِلَل عامة:

١ ـ التمييز: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ)، ألَّفه كما بيَّن في مقدِّمتهِ لسببين: بيان أنَّ جرح الرجال ليس غِيبة وانتقاد من زعم أنَّ عمل المحدِّثين في تمييز خطأ الروايات من صوابها ادعاءُ علم غيبٍ لا يُوصَلُ إليه؟!

فالكتابُ في غاية الأهمية لموضوعه، ولإمامة مؤلِّفه، لكنه لم يعثر منه إلا على قطعةٍ صغيرةٍ ست عشرة ورقة محفوظة في ظاهرية دمشق (حقَّقها وعلَّق عليها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي) وسبق الحافظ ابن رجب فاقتبس معظمَ محتوياتها في شرحه لعِلَل الترمذي.

٢ ـ العِلَل لابن أبي حاتم الرَّازي: الإمام عبد الرحمن بن الإمام محمد بن إدريس الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ). وهو يمتاز بسُهولةِ المأخذ، مُرتَّبٌ على الأبواب، مطبوع في مجلّدين.

٣ ـ العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية: للإمام أبي الحسن

علي بن عمر الدَّارَقُطْنِي (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ). مُرتَّبٌ على المسند وأخذ من إجابات الدَّارقُطْني من حفظه على أسئلة وجَّهها إليه شيخُه أبو منصور ابن الكَرْخي. ثم عُرِضَ الكتابُ على الدارقطني نفسه. والكتاب حُافلٌ بالفوائد في علم العِلَل، واسعُ الثروة من تتبُّعِ الأسانيد والروايات.. وهو أجمع كتابٍ يصلنا في العِلَل.

٤ ـ العِلَلُ المتناهية في الأحاديث الواهية: للحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ). وهو مُرتَّبٌ على الأبواب، طُبعَ في مجلَّدين.

ثانياً: المصادر المصنَّفة في العلل خاصَّة:

ومنها ما صنِّف في عِلَل أحاديث إمام بعينه مثل «علَل أحاديث الزهري (المتوفى سنة ١٢٥ هـ) لمحمد بن يحيى (المتوفى سنة ٢٥٨ هـ)، و«عِلَلُ حديث الزهري» لابن حِبَّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، أو عِلَل حديثٍ معيَّنٍ من الأحاديث مثل «عِلَل الحديث المُسَلسل في يوم العيد» للحافظ عبد الله بن يوسف الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٤٨٩ هـ).

ومنها ما صنِّف في عِلَلِ كتابٍ أو كتبٍ مُعَيَّنةٍ، وأهَمُّ ذلك كتابان:

١ ـ الإلزامات والتتبُّع: للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ). انتقدَ فيه أحاديثَ في الصحيحين أو أحدِهما لم تتوفَّر فيها شروطُهما في رأيه وبيَّن عِلَلَها، وقد ناقشه العلماءُ ورَدُّوا عليه.

٢ ـ تقييد المُهْمَلْ وتمييز المشكل: للحافظ أبي علي محمد بن أحمد الغَسَّاني: (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ). ضبطَ وقَيَّدَ فيه ما أغفل بعضُ رواة للصحيحين عن مؤلِّفيهما البخاري ومسلم، ونَبَّه على أغلاطٍ وقعوا فيها.

القسم الثاني: المصنَّفات التي تتعرَّضُ لِعلَل الأحاديث في ضم بحوثها:

أولاً: المصنَّفات في رواية الحديث:

فكثيرٌ من مصنِّفي السُّنَّة يعرضون لِعِلَل الحديث في أثناء رواياتهم، ومن ذلك:

١ ـ **الجامع الصحيح**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) فإنه يكرِّر الحديثَ ويرويه في كل موضعٍ من طريقٍ، يُشيرُ بذلك أحياناً إلى عِلَّةٍ في بعض الطُّرُق، ويريد بذلك أن يبيِّن أنها لا تَقْدَح في صِحَّة أصل الحديث، مثل حديث بيع جمل جابر.

٢ ـ **المسند الصحيح**: للإمام مسلم أبي الحسن مسلم بن الحجّاج القُشَيري: (المتوفى ٢٦١ هـ)، وقد صَرَّحَ بأنَّه يروي الحديثَ من طُرُقٍ عن رجال المرتبة الأولى ثم الثانية، وينبه إشارةً وأحياناً صراحةً إلى عِلَّة الحديث، مثل حديث ابن عمر في الطلاق البدعي.

٣ ـ **المجتبى للنَّسائي**: للإمام أحمد بن شعيب النَّسائي: (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)، فإنه يُكثِرُ من إيراد الطُّرُقِ واختلاف الرواة، بل إن كثيراً ما يُتَرجم لذلك بعناوين تَلْفِت الانتباهَ، وذلك مما يكشف به عِلَّةً، أَوْ عِلَلاً في طُرُق الحديث أو في أصلِه، مثل سياقاته حديث النهي عن نكاح الشِّغار.

٤ ـ **البحر الزَّخار، مسند البَزَّار**: للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ). وهو المسندُ الكبيرُ له، انفرد فيه بتعاليل لا تُوجَد في غيره من المسانيد كما قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص: ٦٤).

ثانياً: كتب التخريج:

وهي مصادرُ مُهِمَّةٌ في كشف عِلَلِ الأحاديثِ، أو الدِّفاع عما أُعِلَّ وهو صحيحٌ، لاسيَّما ما كان مؤلِّفوها أئمةً أجِلَّةً، ومن أهمِّها:

١ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ).

٢ ـ **المغني عن حمل الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**: للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفى سنة ٨٠٦ هـ)، خرَّج فيه أحاديثَ «إحياء علوم الدين» للغزالي، وفيه فوائدُ مُهِمَّةٌ، طُبع مع كتاب «الإحياء».

٣ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ). خرَّج فيه أحاديثَ «شرح الرافعي الكبير على الوجيز» في الفقه الشافعي، للغزالي.

ثالثاً: شروح كتب رواية الحديث:

ومن أهمِّها:

١ ـ **التمهيدُ لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسفَ ابن عبد البَرِّ النَّمَرِي حافظِ المغرب (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

٣ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: للإمام محمود بن أحمد بدر الدين العَيني (المتوفى سنة ٨٥٥ هـ).

٤ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: للعلامة محمَّد

عبد الرؤوف بن تاج بن علي المَناوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

٥ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: لفضيلة أستاذنا العلاَّمة الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به.

رابعاً: مصادر فقه المحدِّثين:

عُنِيَ في كلِّ مذهبٍ طائفةٌ من أعلامِ المذهب بجانب الحديث وفنونه في مصنَّفاتهم في فقه مذاهبهم، وأودعوا كتبهم فوائدَ العِلَل يَعِزُّ وجودها. ومن أهمِّ الكتب:

١ ـ **الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار**: لابن عبد البَرِّ النَّمَري المالكي (المتوى في سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **المغني في الفقه الحنبلي**: للحافظ عبد الله بن أحمد بن محمد المعروف بابن قُدَامَة المَقْدسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ) شرح فيه «مختصرَ الخرقي في الفقه الحنبلي».

٣ ـ **المجموع: للإمام أبي زكريا يحيى الدين يحيىٰ بن شرف الدّين النووي**: (المتوفى سنة ٦٧٦هـ) («شرح المهذَّب» لأبي إسحاق الشِّيرازي) لكنه لم يُكْمِله.

٤ ـ **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: (في الفقه الحنفي) للزَّيْلَعي**: لعثمان بن علي بن يحيى بن يونس (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ) شرح «متن كنز الدقائق» للنَّسَفي الحنفي.

٥ ـ **فتح القدير للعاجز الفقير: (شرح الهداية في الفقه الحنفي) للكمال بن الهُمَام**: لمحمد بن عبد الواحد السِّيْوَاسِي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ).

كتبُ تدريس مناهج مصادر الرواية:

صَنَّف بعضُ الأعلام كتباً يَدْرُسونَ فيها مناهجَ بعض مصادر

الرواية، ويعقدون فيها فصولاً لِمَا أُعِلَّ فيها من الحديث يدافعون عنها، أو يقرِّرون ورود العِلَّة، ومن أهمِّ ذلك:

١ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ م)، عقد فيه بعضَ فصولٍ تتصلُ بالعِلَل، منها فصلٌ في الرواة المتكلَّم فيهم من رجال البخاري، وفصلٌ في أحاديثَ انتقدها الإمام الدَّارَقُطنيّ.

٢ ـ **مقدِّمة فتح المُلْهِم شرح صحيح مسلم**: للعلاَّمة الجليل المحدِّث الكبير الشيخ شَبِّير أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدِي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٩ هـ) رحمه الله تعالى.

٣ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**: لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به، لاسيما (بابُ الصناعة الحديثية وعملُ الترمذيِّ فيها)؛ فهو مُهِمٌّ في بحث العِلَل.
(انظر: «لمحات موجزة في علم أصول العلل» للدكتور عِتْر).

العِلَّةُ القَادِحَةُ:

هي أمرٌ خَفِيٌّ يؤثِّر في صحة الحديث مع أنَّ الظاهر السَّلامةُ منه، ولا يَطَّلِعُ عليه إلاَّ أهلُ المعرفة والنقد من جَهابِذَةِ الحفَّاظ المُتقِنين، فلا يكون الحديثُ صحيحاً إذا وُجِدَتْ فيه عِلَّةٌ قادِحَةٌ.

العِلْمُ:

هو في باللّغة: جمع (عِلْم) بمعنىٰ: فنّ، وهو يُثَنّىٰ ويُجْمَع، فيُقال: هـٰذان علمان، وهـٰذه علومٌ.

وفَنُّ الشيءِ ما تُذكَر فيه مسائله ومباحثه من قواعد وضوابط وغيرها، ومنه «علم الحديث».

عِلْمُ الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

هو علمٌ يبحث في الرُّواة من حيث ما وَرَد في شأنهم من تعديلٍ يزينهم، أو تجريحٍ يشينهُم.

انظر: «الجرح والتعديل» في حرف الجيم، فيه تعريف مفصّلٌ عنه.

عِلْمُ تَأْرِيْخِ الرُّواة:

هو علمٌ يتناول بيانَ أحوال الرُّواة من تاريخ ولادتهم ووفاتهم، وشيوخهم، وتاريخ سماعهم عنهم، وتلاميذهم وبلادهم، ومواطنهم، ورحلاتهم، وتأريخ قدومهم إلىٰ البُلدان المختلفة، وسماعهم من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده... وغير ذلك من الأمور التي لها صلةٌ برواية الحديث.

انظر: «تأريخ الرُّواة» في حرف التّاء.

عِلْمُ الحَدِيْثِ:

انظر «علم الحَدِيْثِ دِرَايَةً».

عِلْمُ الحَدِيْثِ دِرَايةً:

لغة: العِلْمُ لغةً: مصدر «عَلِمَ».

واصطلاحاً: فيه أقوال، وهي:

١ ـ قال ابنُ جَماعة: علمٌ بقوانين يُعْرَفُ بها أحوالُ السَّند والمَتْنِ، لمعرفة الصحيح من غيره. (تدريب الراوي: ١/ ٤١).

٢ ـ وقيل: هو علمٌ يُعْرَفُ منه حقيقةُ الرِّواية، وشروطُها، وأنواعُها، وأحكامُها، وحالُ الرُّواةِ وشروطُهم، وأصنافُ المَرْوِيَّات، وما يتعلَّق بها. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٤٠).

٣ ـ وقيل: هو عِلْمٌ يُعْرَفُ به حالُ الرَّاوي والمَرْويِّ من جهةِ القَبول والرَّدِّ. (توضيح الأفكار: ١/ ٤٠).

التعريف المختار:

هو علمٌ بقوانين يُعْرَف بها أحوالُ السَّند والمَتْن، ويتوصَّل بهٰذه القوانين إلىٰ معرفة المقبول والمردود وفهمِ المُراد من الأحاديث.

تعريفُ دراية الرواية:

هي تطبيقُ القوانين التي يُعْرَف بها أحوالُ السَّند والمَتْن علىٰ أسانيد الأحاديث ومتونها لمعرفة المقبول والمردود منها، وفهمِ المراد من تلك الأحاديث واستنباط الأحكام الشرعية منها.

وتختصُّ الروايةُ بالنقل، والدرايةُ بفهم المنقول، وقوانينُ الرواية والدراية هي قواعد مصطلح الحديث.

فمِن كُتب علم الحديث روايةً: مُسْنَد الإمام أحمد، ومعجم الطَّبراني الكبير؛ إذ ليس فيهما إلَّا نقلٌ لأحاديث كلّ صحابيٍّ علىٰ حِدَة. وإنْ وُجِدَ في هٰذين الكتابين شيءٌ من علم الدراية أو دراية الرواية فإنّما وُجد عَرَضاً ولا يكون مقصوداً.

ومِن كتب علم الحديث دراية: «علوم الحديث» للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوْري (المتوفىٰ سنة: ٦٤٣ هـ) وما يُشْبِهُهُ، فليس فيه إلَّا قوانينُ الرواية والدِّراية. وإن وُجد فيه شيءٌ من الرواية أو من دراية الرواية فإنّما يكون قد ذُكر فيه علىٰ سبيل التمثيل والإيضاح ولا يكون مقصوداً.

ومن كتب دراية الرواية: «فتح الباري» شرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة: ٨٥٢ هـ)، و«المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج» للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن شرف الدين

النَّووي (المتوفىٰ سنة: ٦٧٦ هـ) وأمثالهما من شروح كتب الرواية، ففي هـٰذه الكتب كلامٌ علىٰ أحوال السند وأحوال المتن وفقه الحديث وغير ذلك.

ومن كتبٌ دراية الرواية أيضاً: كتب اختصّت بدراية نوعٍ واحدٍ من علوم الحديث كـ«الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» لمحمد بن موسىٰ بن عثمان بن حازم أبي بكر الحازمي (المتوفىٰ سنة: ٥٨٤ هـ). و«غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٢٢٤ هـ). و «علل الحديث» للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارقُطْنِي (المتوفىٰ سنة: ٣٨٥ هـ). و«اختلاف الحديث» للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفىٰ سنة: ٢٠٤ هـ) وغيرها. هـٰذه الكتب الأخيرة وأمثالها هي التي طالعها الإمام ابنُ الصلاح رحمه الله تعالىٰ ولَخَّصَ منها قواعدَ الرِّواية والدِّراية لهـٰذه العلوم، وجمعها في كتابٍ مستقلٍّ هو «علوم الحديث».

بيد أنّ هناك كتباً جمعت بين علم الرواية وبين دراية الرواية كـ: «جامع الترمذي»، الذي يقول فيه ابن رُشَيْد: «إنّ كتاب الترمذي تضمَّن الحديثَ مصنَّفاً علىٰ الأبواب، وهو علمٌ برأسه، والفقهُ وهو علمٌ ثانٍ، وعِلَلُ الحديث. ويشتمل علىٰ بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب، وهو علمٌ ثالثٌ. والأسماء والكُنىٰ، وهو علمٌ رابعٌ. والتعديل والتجريح، وهو علمٌ خامسٌ. ومن أدرك النبيَّ ﷺ ومن لم يُدرِكه ممَّن أسند عنه في كتابه، وهو علمٌ سادسٌ. وتعديد من روىٰ ذلك، وهو علمٌ سابعٌ.

هـٰذه علومه المُجْمَلة، وأمّا التفصيلية فمتعدِّدة. وبالجملة فمنفعته كثيرةٌ، وفوائده غزيرةٌ». (قوت المغتذي علي جامع الترمذي: للسيوطي: ١/ ١٥).

فأين نصنّف هـٰذه الكتب كهذا الجامع وأمثاله؟ أفي كتب الرواية أم في كتب دراية الرواية؟.

علينا في مثل هـٰذه الحالِ أن نلجأ إلىٰ التغليب. فالذي تغلب عليه الروايةُ نجعله من كتب الرواية، والذي تغلب عليه درايةُ الرواية نجعله منها. وهـٰذا أمرٌ شائعٌ.

ويحسن بنا في هـٰذا المقام أن نلفت النظرَ إلىٰ أنّه قد جاء ناسٌ من نَقَلَة الحديث أجادوا الراوية، وكانوا فيها ثقاتٌ، ولكنّهم لم يُجيدوا درايتها. وليس يجرح فيها عدم العلم بذلك.

قال الخطيب البغدادي: «وكذلك إنْ لم يكن مِن أهل العلم بمعنىٰ ما روىٰ لم يكن بذلك مجروحاً؛ لأنّه ليس يُؤخَذ عنه فقهُ الحديث، وإنّما يؤخذ منه لفظُه، ويرجع في معناه إلىٰ الفقهاء، فيجتهدون فيه بأرائهم». (الكفاية: ص: ١١٧).

عِلْمُ الحَدِيْثِ رِوَايَةً:

لُغَةً: العِلْمُ لغةً: مصدر «علم».

واصطلاحاً: فيه قولان، وهما:

١ ـ قال ابن الأكفاني: «وهو عِلْمٌ يشتَمِل على أقوال النبيِّ ﷺ. قيل: أو إلى صحابيٍّ فيمن دونه: قولاً، أو فعلاً، أو هَمّاً، أو تقريراً، أو صِفَةً». (توضيح الأفكار: ١/ ٦).

٢ ـ وقال طَاشْ كبرىٰ زَادَهْ: «هو عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن كيفية اتصالِ الأحاديث بالرسول ﷺ مِنْ حيثُ أحوال رواته ضَبْطاً وعدالةً، ومن حيثُ كيفية السَّند اتصالاً وانقطاعاً، وغيرُ ذلك من الأحوال التي يعرفها نُقَّادُ الأحاديث. وموضوعه: ألفاظُ الرسول ﷺ من حيث صحةِ صُدورِها عنه ﷺ وضَعْفِه إلى غير ذلك.

عِلْمُ دِرَايَةِ الحَدِيْثِ:

انظر «عِلْم الحدِيْثِ دِرايَةً».

عِلْمُ الرِّجَالِ:

يُعبَّر عنه بـ«علوم رجال الحديث»؛ لأن كلّ فنٍّ فيه يعدّونه علماً. والمراد بالرجال رواة الحديث رجالاً ونساء، عبَّروا بالرجال تغليباً.

تعريف علم الرجال:

بأنَّه المباحث الكلية المعرفة بأحوالِ الرواة من حيث قَبولهم ورَدِّهم، وسائر ما يتصل بهم مما يُوصِل إلىٰ ذلك.

وقلنا: «ما يوصل إلى ذلك»؛ لأنَّ معرفة قبول الراوي ورَدِّه لا تَتِمُّ إلا بدراساتٍ كثيرةٍ تحدِّد شخصَه وزمنَه وشيوخَه وتلامذته، وضبطَ اسمِه ونسبِه وكنيتِه ولقبِه، وتمييز كلِّ ذلك عمَّا قد يشتبه به.

وقد تجاوَزَ من قال: هو علمُ تاريخُ الرُّواة ومن فروعه «علم الجرح والتعديل». ولم يحرِّر تعريفَ علم الرجال، فإنَّ من مُهِمّاته علوماً كثيرةً في أسماء الرواة وغيرها، لا تدخل في التاريخ.

وقد بحث أئمةُ الحديث أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، وخَصّوا جوانبها بعلوم كالجرح والتعديل. ومعرفةِ الصحابة، والتدليس والمدلِّسين، ومَن اختلط منهم وغير ذلك.

لكن لِمَا أنَّ الحُكم علىٰ الراوي يتوقَّف علىٰ معرفة عينه، وتمييز شخصِه عن غيره بغاية الدِّقَّة لِمَا قرَّر الحكماء من قبلُ: «الحكمُ علىٰ الشيء فرعٌ عن تصوّره» فقد بحث المحدِّثون الوسائلَ التي تحقِّق ذلك من جميع الجوانب، وجعلوا دراسة كلِّ جانبٍ علماً ألّفوا فيه المؤلَّفات، نعرِّف هنا ببعضٍ من هٰذه العلوم التي تُعَرِّف بشخص

الراوي، وذلك بتقسيمها إلىٰ قسمين:

القسم الأول: علوم الرُّواة من حيثُ التاريخُ.

القسم الثاني: علوم الرُّواة من حيثُ الأسماءُ.

القسم الأوّل: علوم الرواة من حيثُ التاريخُ:

وقد شملت دراسات المحدِّثين جوانبَ الزمان المتعلِّقة بالرواة في علوم كثيرة، نذكر منها هـٰذه السَّبعة ونعرِّف بها؛ ونضمِّنُها علوماً تُلازِمها:

١ ـ علم التاريخ:

أي تاريخ الرُّواة:

التاريخ في اللغة: تعيينُ الوقت لأمرٍ ما.

وعند المحدثين: هو التعريفُ بالوقت الذي تُضْبَطُ به الأحوال في المواليد والوَفَيات، وما يلتحق به من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنةٌ من تعديل وتجريح ونحو ذلك». (فتح المغيث: للسَّخاوي ص: ٤٥٩).

وعلمُ تاريخ الرُّواة جليلٌ، فهو كالأصل للدراسات التاريخية في رواة الحديث، وهو مُهِمٌّ لكشف اتصال الأسانيد وانقطاعها، وكشفِ كذب بعض الرواة، قال الحافظ ابن حجر: «وقد افْتَضَحَ أقوامٌ ادَّعوا الروايةَ عن شيوخٍ ظهر بالتاريخ كذبُ دعوَاهم». (شرح النخبة: ص: ٨٤ ـ ١٣٥).

ومن أهمِّ كتب التاريخ:

١ ـ التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٢ـ ومشاهير علماء الأمصار: للإمام ابن حبان البستي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

٢ ـ الطبقات:

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون في صفة ما.

وفي اصطلاح المحدِّثين: القوم المتعاصرون إذا تشابهوا في السِّنّ وفي الإسناد، أي: الأخذ عن المشايخ.

وربَّما اكتفوا بالاشتراك في الأخذ عن المشايخ، وهو ملازمٌ للاشتراك في السِّنّ غالباً. (انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: ٣٩٨).

فوائدها:

ولها فوائدُ مهمّةٌ، منها:

التمييز بين الرواة المتشابهين.

والأمن من التداخل بينهم.

والإطِّلاعُ على تبيين المُدَلِّسين.

ومعرفة حقيقة قول الراوي: «عن فلان»، أهي للاتصال أم للانقطاع...». (شرح النخبة: ص ١٣٤).

ولهم تقسيماتٌ متعددّةٌ للطبقات تزيد فوائدَ هـٰذا العلم.

المصنَّفات فيها:

وأهَمُّ ما صُنِّف فيه: «الطبقات الكبرىٰ» للإمام محمد بن سعد (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ). وعُنِيَ الحافظ ابن حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) في «تقريب التهذيب» بتبيين طبقة كلِّ راوٍ، فأفاد كثيراً.

وقد صَنَّفوا الطبقات لعصر الرواية خمسَ طبقاتٍ رئيسةً هي:

أ ـ طبقة الصحابة رضي الله عنهم.

ب ـ طبقة التابعين: وهم الَّذين لقوا أصحابَ النبي ﷺ، ومنهم: الإمام أبو حنيفة.

ح ـ طبقة أَتْباع التابعين: وهم الَّذين لقوا التابعين كذلك، ومنهم: الإمام مالك.

د ـ طبقة أتباع أتباع التَّابعين، ومنهم: الإمام الشافعي.

ه ـ طبقةُ أتباعِ أتباعِ أتباعِ التابعين، وفيهم أجلاء أئمة علوم الإسلام رضي الله عنهم.

وصَنَّف الحافظُ شمس الدّين الذهبي (المتوفىٰ سنة هـ) كتاباً مختصراً فيها سَمَّاه «المُعين في طبقات المحدِّثين» جعل كلَّ (٢٥) سنةً مقياساً للطبقة.

٣ ـ الإخوة والأَخَوات:

أي معرفة الرُّواة الذين تربطهم ببعضهم قرابةُ الأُخُوّة:

فائدته:

ومن فائدته: أنه إذا اشتهر أحدُهم بالرواية فلا يُظَنّ الغلطُ في الرواية عن أخيه.

مثل: محمَّد بن سِيرين، وأنس بن سِيرين، وحفصة بنت سِيرين، كذلك عَمْرو بن شعيب مشهورٌ كثيراً وأخوه عُمر بن شعيب، وشعيب أيضاً». (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١٥٢).

٤ ـ المُدَبَّج ورواية الأقران بعضُهم عن بعض:

الأقران: هم الرُّواة المتقاربون في السِّنّ والإسناد، واكتفىٰ بعضُهم بالتقارب في الإسناد فقط.

قال الحافظ ابن حجر: «فإن تشارك الراوي ومَن رَوىٰ عنه في أمرٍ من الأمور المتعلِّقة بالرواية، مثل السِّنِّ واللُّقِيِّ والأخذِ عن المشايخِ فهو: النوع الذي يُقال له: رواية الأقران.. وإن روىٰ كل من القرينَيْنِ

عن الآخر فهو: المُدَبَّج». (شرح النخبة: ص: ١١٨).

٥ ـ رواية الأكابرُ عن الأصاغر:

وهو أن يروي الراوي عمَّن دُونه في السِّنِّ، أو التلقِّي عن المشايخ، والمِقْدَار.

وكانوا يفعلون ذلك كثيراً، لِحِرْصِهم على العلم.

فائدته:

ومن فائدة هٰذا العلم المهمة: ألّا يُتوهّمَ انقلابُ السَّند، أو يُتَوهّمَ أن الراويَ دونَ المَرْوِيِّ عنه. (انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ٤٨، و«علوم الحديث» ص: ٣٠٧).

ويندرج تحت هٰذا النوع جملةٌ من علوم الرُّواة، منها:

أ ـ رواية الصحابة عن التابعين:

مثاله:

مثل رواية بعض الصَّحابة، ومنهم: عبد الله بن عبَّاس، وعبد الله ابن عَمرو وغيرهما عن كَعْب الأحبار، بعضَ ما كان يحدِّث به من أخبار السابقين.

ب ـ رواية الآباء عن الأبناء:

فائدته:

أمنُ الخطأ عن توهُّم الابن أباً، أو توهُّمِ انقلاب السَّند.

مثاله:

ومن أمثلتِه في الصحابة: رواية العباس بن عبد المُطَّلب عن ابنه الفضل بن عباس رضي الله عنهما: «أنَّ رسول الله ﷺ جمع بين الصَّلاتين بالمُزْدَلِفة».

وغير ذلك كثيرٌ جمعه الخطيبُ البغدادي في كتابٍ قيِّمٍ. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣١٣).

ج ـ رواية الشيخ عن تلميذه:

ومن مقاصد الأئمة فيها التنويهُ بذكر تلامذتهم، وترسيخُ الثقة من الناس بهم.

مثاله:

وأمثلة ذلك كثيرة، منها روايةُ الإمام الزهري عن مالكٍ، كذلك روايةُ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن مالك، وروايةُ الإمام البخاري عن تلميذه الترمذي.

٦ ـ رواية الأبناء عن الآباء:

وهي قسمان:

الأول: رواية الابن عن أبيه، وذلك كثيرٌ جداً.

الثاني: رواية الابن عن أبيه عن جَدِّه، وهي كثيرةٌ، لكن دُون كثرة الأول.

ومعرفة هـٰذه الرواية مُهِمٌّ، لأنه في كثيرٍ من الأحيان لا يُذْكَر اسمُ الأب ولا الجَدّ، بل يقال: أبو عبيدة عن أبيه. وهو عبد الله بن مسعود، أو فلانٌ عن أبيه عن جَدِّه ولا يُذْكَران. وفي بعضها ما يحتاج لبيان حقيقة الرواية في السند، أو حقيقة المراد من جَدِّه.

ومن ذلك روايةُ أبي عبيدة بن مسعود عن أبيه، ولم يَسْمَعْ منه.

ومن المشهور بحثه عند المحدِّثين سلسلة: عَمْرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه (أي: عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن جدِّه أي جدِّ شعيب وهو عبد الله بن عَمرو بن العاص).

وللعلماءِ في هـٰذا النوع مصنَّفات كثيرةٌ، أجمعُها تصنيفُ الحافظ

العلائي خليل بن كَيْكلْدِي (المتوفىٰ سنة ٧٦١ هـ).

٧ ـ السَّابق واللاَّحق:

وهو أن يشترك في الروايةِ عن الراوي راويان، أحدهما متقدِّمُ الوفاة والآخرُ متأخِّر في الوفاة، وبينهما أمدٌ بعيدٌ.

قال الحافظ ابن حجر:

«وإنِ اشتركَ اثنانِ عن شيخٍ وتقدَّم مَوْتُ أحدِهما علىٰ الآخَرِ فهو السَّابِقُ واللَّاحِقُ.

ومِنْ قديمِ ذلك أنَّ البُخاريَّ حَدَّث عن تلميذه أبي العباسِ السَّرَّاج أشياءَ في التاريخ وغيرِه، وماتَ سنةَ سِتٍّ وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ)، وآخِرُ مَن حَدَّث عن السَّرَّاج بالسَّماع أبو الحُسين الخفّاف وماتَ سنةَ ثلاثٍ وتسعين وثلاثمئة (٣٩٣ هـ)، وغالبُ ما يقع من ذلك أنَّ المسموعَ منه قد يتأخَّرُ بعدَ أحدِ الراويَيْن عنه زماناً، حتىٰ يَسْمَعَ منهُ بعضُ الأحداثِ ويعيشَ بعدَ السَّماعِ دَهْراً طويلاً فيَحْصُلَ مِن مجموعِ ذلك نحوُ هـٰذه المُدَّةِ. واللهُ الموفِّق». (انظر «شرح النخبة: ١٢٠).

القسم الثاني: علوم الرواة من حيث الأسماء

وهي نوعان: علومٌ تُظهِر أسماءَ الرُّواة، وعلومٌ تميِّز أسماءَ الرُّواة بعضها عن بعضٍ.

أولاً: العلوم التي تُظهر أسماءَ الرواة:

وهي علومٌ تُعَرِّفُ اسمَ الرَّاوي بعد أنْ كان غيرَ معروفٍ بشيءٍ، أو تعرّف به وقد عُرِفَ بغير اسمه الأصلي، أهمُّها:

١ ـ المُبْهَمات:

المُبْهَم: مَن أُغْفِل ذكرُ اسمه في الحديث من الرِّجال والنِّساء:

وهو أقسامٌ بحسب نوع الإبهام، فَمِنْ أَبْهَمِهَا: رجلٌ، امرأةٌ، ثم ابنٌ أو ابنةُ فلانٍ، أو عمُّ فلانٍ أو عَمَّتُه، أو زوجُ فلانةٍ.

ويُسْتَدَلُّ على معرفة المُبْهَم بوُروده مُسَمًّى من طريقٍ أخرىٰ.

وينقسم بحسب موضع الإبهام قسمين: مُبْهَمٌ في السند، ومُبْهَمٌ في المتن.

قال ابن كثير: «وأهَمُّ ما فيه ما رفع إبهاماً في إسنادٍ...، فوردت تسميةُ هـٰذا المُبْهَم من طريقٍ أخرىٰ، فإذا هو ثقةٌ، أو ضعيفٌ أو ممَّن يُنْظَر في أمره». (اختصار علوم الحديث: ص: ٢٣٧).

قال الحافظ ابن حجر: «ولا يُقبلُ حديثُ المُبْهَم ما لم يُسَمَّ ـ أي وتثبت ثقتُه ـ لأنَّ شرط قبول الخبرِ عَدَالةُ رواتِه، ومَن أُبْهِمَ اسْمُه لا يُعْرفُ عينهُ، فكيف عدالتُه؟!» (شرح النخبة: ص ١٠٠ ـ ١٠١).

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد أُلِّفَتْ في هـٰذا الفَنِّ مؤلَّفات كثيرةٌ، أوسَعُها «المستفاد في مُبْهَمات المتن والإسناد» للحافظ أبي زُرْعَةَ ولي الدين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ).

٢ ـ مَنْ ذُكِرَ بأسماءٍ مختلفة:

قد تَكْثُر نعوتُ الراوي من اسم أو كنيةٍ أو لَقَبٍ، أو حِرْفَةٍ، أو غير ذلك، فَيُذكرُ بغير ما اشْتهَرَ به، فَيُظَنُّ أنه آخر، فيحصل الجهلُ بحاله، أو الخطأُ فيه، فيُحتاجُ لمعرفة مَن له نعوتٌ متعدِّدةٌ، تجنُّباً لِلَّبْسِ أو الغَلَط.

أشهر المصنَّفات فيه:

ومما صُنِّف فيه: «الموضِحُ لأوهامِ الجمعِ والتفريق» للخطيب

البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣٢٣، و«إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٢٠٩).

٣ ـ الأسماء والكُنىٰ:

والمراد به: بيان أسماء ذوي الكُنىٰ، وكنىٰ المعروفين بالأسماء.

وذلك ليَأْمَن الباحثُ في السند من الخطأ.

ومن ذلك معرفةُ مَن اسْمُه كُنْيَتُه، وهم قليلٌ، ومَنِ اخْتُلِفَ في كُنيته، وهم كثيرٌ، ومَن كَثُرَتْ كُنَاه، كابْنِ جُرَيْجٍ، له كنيتان: أبو الوليد، وأبو خالد.

وغيرُ ذلك كثيرٌ من فروع هـٰذا الفنِّ.

أشهر المصنَّفات فيه:

ومما صُنِّف فيه: «الكُنىٰ والأسماء» لأبي بشر الدَّوْلَابي محمد بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٣١٠هـ). (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣٢٩) و«إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٢١٢).

٤ ـ الألقاب:

اللَّقَبُ: ما يُطْلَق علىٰ الشَّخص ممَّا يُشعر بمدحٍ أوذم.

مثال مادَلَّ علىٰ رفعةٍ:

الصِّدِّيق ـ الفاروق ـ ذُو النُّورين، أبو تراب (للخلفاء الراشدين، وزين العابدين (لعلي بن الحسن رضي الله عنهم).

ومثال ما دَلَّ علىٰ ضعةٍ: أنف النَّاقة..

وهناك ألقابٌ أُطلِقت علىٰ بعض المحدِّثين لزمتهم، ولم يكونوا

كذلك، نحو: «الضَّعيف» (لقب عبد الله بن محمد بن يحيىٰ أبي محمد الطَّرَسُوسي، وكان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه.

ونحو: «الضَّالّ» (وهو: معاوية بن عبد الكريم، وليس بضالٍّ، وإنما لُقِّبَ بذلك؛ لأنه ضَلَّ في طريق مكَّه.

وأفضل تأليفٍ فيه هو تأليفُ الحافظُ ابن حجر العسقلاني.

٥ ـ من نُسِب لغير ما يَسْبِق للفهم:

معرفةُ نَسَب الراوي علىٰ حقيقته مُهِمّةٌ لمعرفة شخصه، لكن بعض الرُّواة قد يُنْسَبُ نَسَباً غيرَ حقيقيٍّ؛ لسببٍ ما، فمَسَّتِ الحاجة لمعرفة هـٰذا النوع.

فمنهم من نُسِبَ لغير أبيه: كأُمِّه، كمعاذٍ ومعوِّذِ ابْنَيْ عفراء هي أُمُّهما، وأبوهما الحارثُ بن رفاعة الأنصاري.

أو نُسِبَ إلىٰ جدِّه كالإمام أحمد بن حنبل، وهو أحمد بن محمد بن حنبل.

أو نُسِبَ إلىٰ رجلٍ غير أبيه لِسببٍ كالتربية، مثل المِقْدَاد بن الأسود الصحابي، أبوه عَمْرو، والأسود زوجُ أمِّه رباه فنُسِبَ إليه.

ومنهم مَنْ نُسِب نسبةً خلافَ ظاهر الأمر، كخالد الحَذَّاء، كان يجالس الحذَّائين فنُسِبَ إليهم، ومثل مِقْسم مولىٰ ابن عباس. هو مولىٰ عبد الله بن حارث. لزم ابنَ عبَّاسٍ فقيل له: مولىٰ ابن عباس. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣٧٠ ـ ٣٧٣).

٦ ـ أوطان الرُّواة

والنَّظر إليها من حيث انتساب الرواة إليها، أو تأثرهم بالانتقال بينها.

انتسب كثيرٌ من الرواة إلىٰ بُلدانهم الأصلية، أو إلىٰ بُلدانٍ نزلوا فيها، كما أنّ مَنْ كان في قريةٍ له الانتساب إليها أو إلىٰ مدينتها.

فائدته:

ومِن فوائد هـٰذا العلم: معرفةُ شيخ الراوي؛ فضلاً عن تعيين شخص الراوي نفسِه، وقد يتعيَّن المُهْمَل، ويظهر الراوي المدلِّس.

ومن المُهِمَّات معرفةُ ما وَقع من ضَعْفٍ في حديث الراوي بسبب المكان، مثل مَعْمَرِ بن راشد الحافظ، قال يعقوب بن شيبة: «سماعُ أهل البصرة من مَعْمَرٍ حين قَدِمَ فيه اضطرابٌ؛ لأن كُتبه لم تكن معه». (انظر «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٠٢).

٧ ـ الموالي:

قد يُنْسَب الرجلُ إلىٰ قبيلةٍ أو شخصٍ وهو منهم صلباً، وربما يُنْسَب إليهم وليس منهم؛ لكونه مولًى لهم؛ لأنهم أعتقوه، أو كانوا سببَ إسلامه، أو غير ذلك، لذلك لزم معرفةُ الموالي.

أمثلة ذلك:

فمن ذلك: ١ ـ أبو البَخْتَرِيّ الطَّائي: مولىٰ طيِّىء، كان سيِّدُه من طيِّىء فأعتقه فنُسِب إليهم.

٢ ـ محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفِي: مولىٰ الجُعْفِيِّين. أسلم جدُّه الأعلىٰ علىٰ يد بعض الجُعْفِيِّين فَنُسِبَ إليهم (انظر: «علوم الحديث» ص: ١٩٦).

ثانياً: علوم تميز أسماء الرواة

وهي علومٌ تُزيل إشكالَ التشابه بين اسم الراوي أو كنيته أو نَسَبِه مع غيره، أو أيِّ وجهٍ من الاستشكال.

وأهمُّ هٰذه العلوم.

١ ـ المتفق والمفترق.

٢ ـ المؤتلف والمختلف.

٣ ـ المتشابه (يتركَّب من النوعين السابقين).

٤ ـ المتشابه المقلوب (عكس سابقه).

نسوق بيانها من «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر؛ لما فيه من تلخيصٍ وربط لها بعضها ببعض. قال رحمه الله تعالىٰ:

١ ـ المُتَّفِق والمُفترِق:

ثم الرُّواةُ إنِ اتفقَتْ أسماؤهُمُ وأسماءُ آبائِهم فَصاعَداً واختلَفَتْ أشخاصُهَم سواءٌ اتَّفَقَ في ذلك اثنانِ مِنهم أو أكثرُ، وكذلك إذا اتَّفَق اثنانِ فصاعداً في الكُنْيَةِ والنِّسْبَةِ فهو النَّوعُ الذي يُقال له «المُتِفَقُ والمُفْتَرِق»، [وهو أقسامٌ، منها:

١ ـ مَن اتفقَتْ أسماؤهم وأسماءُ آبائهم، مثلُ: محمدِ بنِ عُبَيدٍ، في رجالِ الكتب السِّتة عَشَرة رواةٍ اسمُهم «محمدُ بن عبيد».

٢ ـ مَن اتَّفقت كنيتُهم ونِسبتُهم معاً.

مثالُه:

أبو عِمْران الجَوْني، اثنان: عبد الملك بن حبيب، وموسىٰ بن سهل].

فائدته:

وفائدة معرفتِه خَشْيَةُ أنْ يُظَنَّ الشخصانِ شخصاً واحداً، وقد صَنَّفَ فيه الخطيبُ كتاباً حافِلاً، وقد لَخَّصْتهُ وزِدْتُ عليه شيئاً كثيراً.

٢ ـ المُؤتلِف والمُختلِف:

وإن اتفقَتِ الأسماءُ خَطّاً واختلفَتْ نُطْقَاً سَوَاءٌ كان مرجعُ

الاختلاف النَّقْطَ أم الشَّكْلَ فهو «المُؤتَلِفُ والمُخْتَلِف».

[أي: هو ما يتّفِقُ في الخطِّ صُورَتُه، وتَختلِفُ في النُّطْقِ صِيغَتُه.

مِثالُه:

حزام وحَرَام. يَزيد وتزيد وبَرِيد وبُرَيْد].

ومَعْرِفتهُ مِنْ مُهِمَّاتِ هـٰذا الفنِّ، حتىٰ قال عليُّ بنُ المَدِيني: أشدُّ التصحيفِ ما يقعُ في الأسماءِ، ووجَّهَهُ بعضُهم بأنه شيءٌ لا يدخُلُه القياسُ، ولا قَبْلَه شيءٌ يدُلُّ عليه ولا بَعْدَه.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد صنَّفَ فيه أبو أحمدَ العسكريُّ، لكنَّه أضافَه إلىٰ كتابِ التصيفِ له، ثُمَّ أفردَهُ بالتأليف عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ فجَمَع فيه كِتَابَيْنِ: كتابٌ في مُشْتَبِهِ الأسماءِ، وكتابٌ في مُشْتَبِهِ النِّسْبَةِ، وجَمع شيخه الدارقطنيُّ في ذلك كتاباً حافلاً ثم جَمَع الخطيبُ ذيلاً.

ثم جَمَع الجميعَ أبو نصر بنُ ماكولا في كتابه «الإكمال»، واستدرك عليهم في كتابٍ آخر جَمَع فيه أوهامَهم وبَيَّنها، وكتابُه مِنْ أجْمَع ما جُمِعَ في ذلك، وهو عُمْدَةُ كُلِّ محَدِّثٍ بعدَه، وقد استدرك عليه أبو بكر بن نُقْطَةَ ما فاتَه أو تَجَدَّدَ بعدَه في مُجلَّدٍ ضَخْمٍ، ثم ذَيَّل عليه منصورُ بن سَليم ـ بفتح السين ـ في مُجلَّدٍ لطيف، وكذلك أبو حامد بن الصابوني.

وجَمَع الذهبي في ذلك كتاباً مُختصَراً جِداً، اعتمد فيه علىٰ الضَّبْطِ بالقلم، فكَثُرَ فيه الغَلَطُ والتصحيفُ المُبايِنُ لموضوعِ الكتابِ.

وقد يَسَّر اللهُ تعالىٰ لي توضيحه في كتاب سَمَّيتُه: «تبصيرَ المُنْتَبِه بتحرير المُشْتَبِهِ» وهو مجلَّدٌ واحدٌ فضبطتُه بالحروفِ علىٰ الطريق المَرضِيَّة، وزِدْتُ عليه شيئاً كثيراً مما أهْمَلَهُ، أو لم يَقِفْ عليه، ولله الحمدُ علىٰ ذلك.

٣ ـ المتشابه:

وإنِ اتفَّقتِ الأسماء خَطّاً ونُطقاً، واختَلَفَ الآباءُ نُطقاً مع ائتلافِهما خَطّاً، كمحمدِ بنِ عَقيل ـ بفتح العين ـ ومحمدِ بنِ عُقَيْل ـ بضَمِّها ـ : الأولُ نَيسابورِيّ والثاني فِرْيابيٌّ، وهما مشهورانِ وطبقتُهُما متقاربةٌ.

أو بالعكس: كأنْ تختلفَ الأسماءُ نُطقاً وتأتلفَ خَطّاً، وتتَّفقَ الآباءَ خَطّاً ونُطقاً كشُرَيْح بن النعمانِ وسُرَيج بن النعمان، الأولُ بالشِّينِ المُعْجَمة والحاءِ المُهْمَلَة وهو تابعيٌّ يَروي عن عليٍّ رضي الله عنه، والثاني بالسِّين المُهْمَلَةِ والجيمِ وهو من شُيوخِ البخاريّ، فهو النوعُ الذي يُقالُ له «**المُتَشَابِه**».

وكذا إنْ وَقَعَ ذلك الاتفاقُ في الاسمِ واسمِ الأب والاختلافُ في النِّسبَةِ.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد صنَّفَ فيه الخطيبُ كتاباً جليلاً سمَّاه «تَلخيص المُتَشَابِه».

ثُمَّ ذَيَّلَ عليه أيضاً بمافاته أَوّلاً، وهو كثيرُ الفائدةِ.

ويَتركَّبُ منه وممَّا قَبْلَه أنواعٌ:

منها: أَنْ يَحصُلَ الاتفاقُ أو الاشتباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ مثلاً إلاّ في حرفٍ أو حرفَيْن فأكثرَ مِنْ أحدِهما أو مِنْهُما.

وهو علىٰ قِسْمَين [أي النوعُ الذي يَحصُلُ فيه الاتفاقُ أو الاشتباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ فهٰذا علىٰ قِسْمَين، ذَكَرهُما المُصنِّفُ]:

إمّا بأنْ يكونَ الاختلافُ بالتغيير مع أنَّ عددَ الحروفِ ثابتٌ في الجِهتَين. أو يكونَ الاختلافُ بالتغيير مع نُقْصَانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ.

أمثلته:

فَمِنْ أمثلةِ الأَوّلِ:

١ ـ محمدُ بنُ سِنَانٍ ـ بكسرِ المُهمَلَةِ ونونَيْنِ بينَهما ألِفٌ ـ وهُمْ جماعةٌ منهم العَوَقِيّ ـ بفتحِ العين والواو ثم القاف ـ شيخُ البخاري.

٢ ـ ومحمدُ بن سَيَّارٍ ـ بفتح المُهْمَلَة وتشديدِ الياء التحتانيةِ وبَعْدَ الألفِ راءٌ ـ وهُمْ أيضاً جماعةٌ منهم اليَمَانيُّ شيخُ عُمَرَ بنِ يُونُسَ.

٣ ـ ومنها: محمدُ بنُ حُنين ـ بضمِّ المُهْمَلَةِ ونونَيْن الأُولىٰ مفتوحةٌ بينهما ياءٌ تحتانيةٌ ـ تابعيٌّ يَروي عن ابنِ عبّاسٍ وغيرِهِ.

٤ ـ ومحمدُ بنُ جُبَيْرٍ ـ بالجيم بَعْدَها مُوَحَّدَةٌ وآخِرَهُ راءٌ ـ وهو محمدُ بنُ جُبَيْرِ بنُ مُطْعِم تابعيٌّ مشهورٌ أيضاً.

٥ ـ ومن ذلك: أحمدُ بنُ الحُسين صاحبُ إبراهيمَ بنِ سَعْدٍ وآخرون.

٦ ـ وأَحْيَدُ بن الحُسيْنِ مِثْلُه لكنْ بدلُ الميمِ تحتانيةٌ، وهو شيخٌ بُخاريٌّ يروي عنه عبدُ الله بنُ محمدٍ البِيكَنْدِي.

٧ ـ ومن ذلك أيضاً: حَفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ مشهورٌ من طبقةِ مالِكٍ، وجعفرُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ لِعُبَيْدِ اللهِ بن موسىٰ الكُوفيّ، الأولُ بالحاءَ المُهْمَلَةِ والفاءِ بعدَها صادٌ مُهْمَلَةٌ، والثاني بالجيمِ والعَيْنِ المُهْمَلَةِ بعدَها فاءٌ ثم راءٌ.

ومن أمثلةِ الثاني [أي القِسْم الثاني الذي سَبَق في هٰذه الصفحة، وهو أن يكونَ بين الاسمَيْنِ المُتَّفِقَيْنِ أو الأسماء اختلافٌ بالتغيير مع نُقْصَانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ بِحَرْفٍ أو حرفَيْن فأكثرَ]:

١ ـ عبدُ اللهِ بنُ زَيْد وهُمْ جماعةٌ، منهم في الصَّحابةِ صاحِبُ الأذانِ واسمُ جَدِّه عبدُ رَبِّه، وراوي حديثِ الوُضوءِ واسمُ جَدِّهِ عاصِمٌ، وهمُا أنصاريَّانِ.

٢ ـ وعبدُ الله بنُ يزيدَ بزيادةِ ياءٍ في أوّلِ اسمِ الأبِ والزاي مكسورةٌ، وهُمْ أيضاً جماعةٌ منهم في الصَّحابَةِ الخَطْمِيُّ يُكْنَىٰ أبا موسىٰ وحديثُه في الصحيحين، والقارىءُ له ذِكْرٌ في حديثِ عائِشةَ، وقد زَعَمَ بعضُهم أنّه الخَطْمِيّ وفيه نَظَرٌ.

٣ ـ ومنها: عبدُ الله بنُ يحيىٰ وهُمْ جماعةٌ، وعبدُ اللهِ بنُ نُجَيّ ـ بضَمِّ النُونِ وفتحِ الجيم وتشديدِ الياء ـ تابعيٌّ معروفٌ يَرْوِي عن عليٍّ.

٤ ـ المتشابه المقلوب:

أو أنْ يحصلَ الاتفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ لكنْ يَحصُلُ الاختلافُ أو الاشتباهُ بالتقديم والتأخير إمّا في الاسمَيْن جُملةً، أو نحوِ ذلك كأنْ يَقَعَ التقديمُ والتأخيرُ في الاسمِ الواحدِ في بعضِ حُرُوفِه بالنسبة إلىٰ ما يَشْتَبِهُ به.

أمثلته:

مثالُ الأولِ: الأسودُ بنُ يزيدَ، ويزيدُ بنُ الأسودِ، وهو ظاهرٌ، ومنه عبدُ اللهِ بنُ يزيدَ، ويزيدُ بنُ عبدِ الله.

ومثالُ الثاني: أيوبُ بنُ سَيّارٍ، وأيوبُ بنُ يَسارٍ، الأولُ مَدَنِيٌّ مشهورٌ ليس بالقويِّ، والآخَرُ مجهولٌ.

ثم قال الحافظ ابن حجر:

ومن المُهِمِّ في هـٰذا الفنِّ: معرفةُ مَنْ وافقَتْ كُنيتُهُ اسمُ أبيهِ، كأبي

إسحاق إبراهيم بن إسحاق المَدَنيّ أحدِ أَتْباعِ التابعين.

فائدته:

وفائدةُ معرفتِه نَفْيُ الغَلَطِ عمَّن نَسَبَهُ إلىٰ أبيه فقال: أخبرنا ابنُ إسحَاقَ فنُسِبَ إلىٰ التصحيفِ وأنَّ الصوابَ: أنا أبو إسحاق، أو بالعكس، كإسحاق بنِ أبي إسحاق السَّبِيعي، أو وافقتْ كُنيَتُه كُنيةَ زوجتِه، كأبي أيوب الأنصاريّ وأمِّ أيوبَ، صحابيَّانِ مشهورانِ، أو وافَقَ اسمُ شيخهِ اسمَ أبيه، كالرَّبيعِ بنِ أنسٍ عن أنسٍ، هٰكذا يأتي في الرِّواياتِ فَيُظَنُّ أنه يَروي عن أبيه ـ كما وَقَع في الصحيح عن عامرِ بنِ سَعْدٍ عن سَعْدٍ وهو أبوه ـ وليس أنسٌ شيخُ الربيع والدَه، بل أبوه بَكْرِيٌّ وشيخُه أنصاريٌّ، وهو أَنَسُ بنُ مالكٍ الصحابيُّ المشهورُ، وليس الربيعُ المذكورُ مِن أولاده...

ومعرفةُ مَن اتَّفقَ اسمُه واسمُ أبيه وجدِّه كالحَسَنِ بنِ الحَسَنِ بنِ الحَسَنِ بن عَليِّ بنِ أبي طالِبٍ رضي اللهُ عنهم، وقد يقع أكثرُ مِن ذلك وهو مِن فُروع المُسَلْسَلِ.

وقد يَتَّفِقُ الاسمُ واسمُ الأبِ مع الاسم واسمِ الأبِ فصاعداً، كأبي اليُمْنِ الكِنْدِيّ، هو زيدُ بنُ الحَسَنِ بنِ زَيْدِ بنِ زَيْد بنِ الحَسَنِ.

أو يتَّفِق اسمُ الراوي واسمُ شيخِهِ وشيخِ شيخِه فصاعداً: كَعِمْرانَ عن عِمْرانَ عن عِمْرانَ، الأول: يُعْرَفُ بالقصيرِ، والثاني: أبو رَجَاءٍ العُطَارِدِيٌّ، والثالثُ: ابنُ حُصَينٍ الصحابيُّ. وكَسُليمانَ عن سُلَيمان عن سُلَيمانَ، الأولُ: ابنُ أحمدَ بن أيوبَ الطَّبَرانِيُّ، والثاني: ابنُ أحمدَ الواسِطِيّ، الثالثُ: ابنُ عبدِ الرحمنِ الدِّمشقيُّ المعروفُ بابْنِ بنْتِ شُرَحْبِيل.

وقد يَقَعُ ذلك [أي الاتفاق بين الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب] للراوي ولِشَيْخِه معاً، كأبي العلاءِ الهَمَذَانيِّ العَطَّارِ، مشهورٌ

بالرِّوايةِ عن أبي عليٍّ الأصبهانيّ الحَدَّادِ، وكُلٌّ منهما اسمُه الحَسَنُ بنُ أحمدَ بن الحَسَنِ بنِ أحمدَ، فاتَّفقَا في ذلك، وافْتَرقا في الكُنْيةِ والنِّسْبَةِ إلىٰ البَلدِ والصِّنَاعَةِ، وصنَّفَ فيه أبو موسىٰ المَدِيني جُزْءاً حافِلاً.

ومعرفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسمُ شيخِه والراوي عنه، وهو نوعٌ لطيفٌ لم يَتعرَّضْ له ابنُ الصلاح.

وفائدتُه:

رفْعُ اللَّبْسِ عمَّنْ يَظُنُّ أنَّ فيه تكراراً أو انقلاباً، فمِنْ أمثلتِه، البخاريُّ: رَوىٰ عن مسلمٍ ورَوىٰ عنه مسلمٌ، فشَيخُه مسلِمُ بنُ إبراهيمَ الفَراهِيدي البَصْريّ، والراوي عنه: مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ القُشَيريُّ صاحبُ الصحيح.

وكذا وَقَعَ ذلك لِعَبْدِ بنِ حُمَيْد أيضاً: روىٰ عن مسلمِ بنِ إبراهيمَ، ورَوىٰ عنه مسلمُ بنُ الحجَّاجِ في صحيحهِ حديثاً بهـٰذه الترجمةِ بِعَيْنِها.

ومنها يحيىٰ بنُ أبي كَثِير: رَوىٰ عن هِشَامٍ وروى عنه هِشامٌ: فشيخُهُ هِشامُ بنُ عُروَةَ وهو من أَقْرانِه، والراوي عنه هشامُ بنُ أبي عبدِ اللهِ الدَّسْتُوَائيّ.

ومنها ابنُ جُرَيْجٍ: رَوىٰ عن هشامٍ ورَوىٰ عنه هِشامٌ، فالأَعلىٰ ابنُ عُرْوَةَ، والأَدنىٰ ابنُ يوسُفَ الصَّنْعَانِيُّ.

ومنها الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ: يَروي عن ابنِ أبي لَيْلى: وعنه ابن أبي ليلىٰ، فالأَعلىٰ عبدُ الرَّحمنِ، والأَدْنىٰ محمدُ بنُ عبدِ الرحمـٰن المذكورِ، وأمثلتُه كثيرةٌ.

وغيرُ ذلك من فنون اختصرناها خوف الإطالة، تنظر في المصادر.

وهكذا نجد أئمةَ الحديث يُعِدُّون لكلِّ شيءٍ عِدَّته الكاملة، فقد اتَّبعوا لتحديد شخص الراوي أصولاً علمية شاملة دقيقة غاية الدقة، ثم

ترجموها في مؤلَّفات تفصيليةٍ تشمل أسماءَ الرّواة كلّهم، مفصَّلةً على العلوم التي أشرنا إليها، لكي يصدر الحكم على الراوي جرحاً وتعديلاً دقيقاً في وقوعه في مواقعه، كما هو دقيق في صوابه. (من «أصول الجرح والتعديل» للدكتور نور الدين عتر» ص: ١٨٩ ـ ١٩٠ بتصرُّفٍ واختصارٍ).

عِلْمُ رِوَايَةِ الحَدِيْثِ:

انظر «عِلْم الحَدِيْثِ رِوَايَةً».

عِلْمُ زَوَائد الْحَدِيْثِ:

انظر «الزّوائد» في حرف الزّاء.

العِلْمُ الصَّحِيْحُ:

قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «العلمُ: هو الفهمُ والدِّرايةُ، وليس بالإكثار والتوسُّع في الرواية». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١٧٤).

وقال الحافظُ ابن قيِّم الجَوْزِيَّةِ: «صحةُ الفهم، وحسنُ القصد مِنْ أعظم نِعَمِ الله التي أَنْعَمَ على عبده، ما أعطى عبداً عطاءً بعد الإسلام أفضل، ولا أجلَّ منها». (إعلام الموقعين: ١/ ٨٧).

عِلْمُ غَرِيْبِ الْحَدِيْثِ:

هو علمٌ يبحث في الحديث الذي وقعت فيه لفظةٌ غامضةٌ بعيدةٌ عن الفهم لقِلة استعمالها. (تيسير مصطلح الحديث: ص: ١٧٤).

انظر: «غريب الحديث» في حرف الغين.

عِلْمُ مُصْطَلَحِ الحديثِ:

انظر: «أُصُوْلُ الحَدِيْثِ» في حرف الألف.

عِلْمُ مَعْرِفَةِ التَّابِعِيْنَ:

هو علم «يُعرَف به التَّابعون. انظر: «التّابعون» في حرف التّاء.

عِلْمُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ:

هو علمٌ يُعرَف به الصَّحابة. انظر: «الصَّحابة» في حرف الصَّاد.

العُلُوُّ:

هو الإسنادُ الذي قَلَّ عددُ الوسائط فيه مع الاتِّصال.

انظر: «العالي».

العُلُوّ بتَقَدُّمِ السَّمَاعِ:

أي: بتقدُّمِ السَّماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدِّماً كان أعلى ممَّنْ سمع منه بعده.

مثاله:

أن يسمع شخصان من شيخٍ، وسَماعُ أحدِهما منذ ستِّين سنة مثلاً، والآخر منذ أربعين سنةً، وتساوى العددُ إليهما، فالأول أعلى من الثاني، ويتأكَّد ذلك في حقِّ من اختلط شيخه أو خَرِفَ. انظر «العالي».

العُلُوُّ بِتَقَدُّمِ وَفَاةِ الرَّاوي:

ومثاله فيما قاله الإمام النَّوَوِيُّ: «فما أرويه عن ثلاثةَ عن البَيْهَقِي، عن الحاكم أعلى من أن أرويه عن ثلاثة عن أبي بَكْرِ بن خَلف، عن الحاكم لتقدُّم وفاة البَيْهَقِي عن ابن خلف. (تدريب الراوي).

العُلُوُّ بالصِّفَةِ:

أي بصفة الرُّواة.

العُلُوُّ بالمُسَافة :

أي بِقِلَّةِ الوسائط .

عُلُوُّ التَّنْزِيْل :

انظر «العالي» .

عُلُوُّ السَّنَدِ :

هو قِلّةُ عدد رجال السَّند بالنسبة للسَّند المقابل، وهو يُسَمّىٰ أيضاً : «العُلُوّ المُطْلَق» .

العُلُوُّ المُطْلَقُ :

هو القُرْبُ من رسول الله ﷺ بإسنادٍ صحيحٍ نظيف .

وقيل : هو الحديثُ الذي يَقِلُّ عَدَدُ رِجال السَّند وينتهي إلى النَّبيّ ﷺ بذلك العددِ القَليل بالنسبة إلى أي سندٍ آخر يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعينه بعددٍ كثيرٍ . (شرح شرح النخبة : ص ٦١٥) .

العُلُوُّ النِّسْبِيُّ :

هو القُرْبُ مِن إمامٍ من أئمة الحديث، وإنْ كَثُرَ بعده العددُ إلى رسولِ الله ﷺ .

وقيل : هو الحديثُ الذي يَقِلُّ عددُ رجال السَّند وينتهي إلى إمامٍ من أئمة الحديث ذو صفة عالية كالحفظِ، والفقهِ، والضَّبْطِ، والتَّصنيفِ، وغير ذلك من الصِّفات المقتضية للترجيح كشُعْبَةَ وَمالِكٍ . (شرح شرح النخبة : ص ٦١٧) .

عُلُومُ الحَدِيْثِ :

وهي تشتمل على روايةٍ ودرايةٍ. وتفرَّع عن الدراية علومٌ كثيرةٌ، من أهمِّها ما يلي :

١ ـ علمُ الجَرْحِ وَالتَعديل.

٢ ـ علمُ مختلف الحديث.

٣ ـ علمُ عِلَلِ الحديث.

٤ ـ علمُ غريب الحديث.

٥ ـ علم ناسخ الحديث ومنسوخه.

٦ ـ علم سبب ورود الحديث.

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منه في بابه.

عُلُومُ أَسْمَاءِ الرُّواةِ:

انظر: «أَسْمَاءَ الرِّجَالِ» في حرف الألف.

عَلى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أو أَحَدِهِما:

أي الإمام البخاري ومسلم.

والمرادُ بقولهم: «على شرطهما» أن يكون رجالُ إسناده في كتابَيْهِما؛ لأنه ليس لهما شرطٌ في كتابيهما ولا في غيرهما.

وهذا الكلامُ قد أخذه ابنُ الصَّلاح حيث قال في المستدرك: أودعه ما رآه على شرط الشيخين، وقد أخرجا عن روايته في كتابيهما.

قال: وعلى هذا عمل ابنُ دقيق العيد. (وانظر: «تدريب الراوي»: ١/ ١٢٧).

تنبيه:

حين يقول الحاكمُ أبو عبد الله النَّيْسابوري «حديث صحيح» على شرط الشَّيْخين» يختصر ذلك الحافظُ الذَّهبي بقوله: مثلاً: «على شرطهما» فهذا من الذهبي ليس موافقةً ولا مخالفةً، وإنما هوسكوتٌ،

فلا يصلحُ أن يُضافَ إليه القولُ بالموافقة ـ كما يفعل الكثيرون في هذه الأيام ـ فيُقالُ في الحديثِ صَحَّحه الحاكمُ ووافقه الذهبيُّ، إنَّ الصَّوابَ «صحَّحه الحاكمُ، وسَكَتَ عنه الذهبيُّ ؛ لأن الذهبي لم يُبيِّن أَنَّ سُكوته دالٌّ على الموافقة:

عَلَى شَرْطِهِمَا:

انظر «عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهما».

على يَدَيْ عَدْل:

هذا المثلُ يُقْرَأ بالإضافَةِ، أي: بإضافة اليَدَيْن إلى عَدْلٍ، وعَدْلٌ، هذا هو ابن سعد العشيرة ـ على وزنِ فِعْلٍ ـ وكان على شرطة تُبَّع، وكان تُبَّعٌ إذا أرادَ هلاكَ رجلٍ دَفَع به إلى عَدْلٍ، فيقولون: على يَدَيْ عَدْلٍ، كنايةً عن هلاكِه، فصار يُذْكَرُ مثلاً في الميؤوس منه.

وعلى هذا فاستخدامُ نُقَّادِ الحديث لهذا المَثَلِ إنما هو من قبيل الجَرْحِ، بل هو من أبلغه، فهو بمرتبة من يقال فيه: هالكٌ، وساقطٌ، وهذا شأنُ من لا تُقْبَل روايتُه بحالٍ.

على أنَّ من المُمكنِ: أن يفهم من العبارة معنى التعديل إذا قُرِئت من غير اعتبارٍ للمثل الوارد، ووَجِّهَتْ القراءةُ على نحوٍ آخَرَ، كأن يكون عَدْلٌ مرفوعاً على الخبرية، مع كسر دال يدي وإفرادِها، لكن هذا غيرُ صحيحٍ، وإنْ فَهِمَ البعضُ ذلك. فالعبارةُ بتثنية (يدي) وإضافتها مع جَرِّ (عدل) إذ لولا المثلُ واعتبار معناه ما استخدمت العبارةُ أصلاً، وقد قال الثَّعالِبيُّ: وعهدي بأبي بَكْر الخُوَارِزْمي يقول عند ذمِّ العدول: «ما وقعَ في يدي عدل، فهو علي يدي عدل». (انظر «ثمار القلوب» للثعالبي، ص ١٣٧).

وممّن استشكل أمرَ هذه العبارةِ الحافظُ ابن حجر، فظَنَّها من ألفاظ

التعديل ابتداءً حتى تبيَّن له وجهُ الصَّوابِ في استعمال أبي حاتم الرَّازي لها، كما جاء في ترجَمة (جُبَارَة ابن المُغَلِّس) في كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وجُبَارَةُ هذا لم يُنْقَلْ عن أحدٍ فيه توثيقٌ. . قال الحافظُ: «ومع ذلك فما فهمتُ معناها، ولا اتجه لي ضَبْطُها، ثم بانَ لي أنها كنايةٌ عن الهالك، وهو تضعيفٌ شديدٌ». كما اسْتَشْكَلَ أَمْرَها ابنُ دقِيقِ العِيْد، فأثبت فيها الوجهين، وكذا العِرَاقِي شيخُ الحافظ ابن حجر. (انظر: «تهذيب التهذيب» ٩/ ١٤٢ و«فتح المغيث» للسَّخاوي، ١/ ٣٤٩).

عليه أَدْرَكْتُ النَّاسَ

يَستعمِل الإمامُ مالكُ بن أنسٍ ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الاصطلاحَ عندما لا يكون في المسألة إجماعٌ كُلِّيٌّ لأهل المدينة، إنما هو رأيُ الأغلبية، وهناك قِلَّةٌ مخالفةٌ ولها رأيٌ آخرُ؛ فهو يَقِلُّ في رتبته عن رتبة الإجماع الكُلِّيِّ الذي لا يُعْلَمُ له مُخالِفٌ. (عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص ٢٩٦).

ومن أمثلته:

١ ـ قال مالكٌ: «لا يقرأ في الصَّلاة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في المكتوبة لا سِرّاً في نَفسه ولا جَهْراً، قال: وهي السُّنَّةُ، وعليها أدركتُ الناسَ». (المدوَّنة: ١/ ٦٤).

٢ ـ قال: حدَّثَني عن مالكٍ أنه سَمِعَ أهلَ العِلم يقولون: مَنْ أَهَلَّ بحَجٍّ مفردٍ ثم بدا له أن يُهِلَّ بعمرةٍ فليس له ذلك، قال مالكٌ: «وذلك الذي أدركتُ عليه أهلَ العلم ببلدنا» في كتاب الحج، باب قطع إفراد الحج (رقم: ٣٩).

٣ ـ حدَّثني عن مالكٍ، عن جعفر بن محمَّد، عن أبيه أنَّ عليَّ بن

أبي طالبٍ كان يُلَبِّي بالحَجِّ حتى إذا زاغت الشمسُ من يوم عَرَفَةَ، قطع التلبيةَ قال مالكٌ: «وذلك الأمرُ الذي لم يزل عليه أهلُ العلم ببلدنا».

(الموطأ: كتاب الحج، باب قطع التلبية رقم: ٤٤).

ولهذا الاصطلاحُ مرادفاتٌ كثيرةٌ نذكر بعضها:

١ ـ هو الأَمْرُ الذي لم يَزَلْ عليه الناسُ عندنا.

٢ ـ وعلى هذا رأيتُ الناسَ.

٣ ـ وهذا أمرٌ قد مَضَىٰ وجازَ عليه الناسُ.

٤ ـ إنَّ من أمر الجائز بينهم.

٥ ـ ما أدركتُ الناسَ إلّا على هذا.

٦ ـ الذي أردكتُ عليه الناس وأهل العلم ببلدنا.

٧ ـ وهو الأمرُ الذي لم يَزَلْ عليه أهلُ العِلم ببلدنا.

٨ ـ وعلى هذا أدركتُ مَنْ أرضى مِن أَهل العلم.

عم:

رَمْزٌ لعبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على مُسْنَدِ أبيه.

عَنْ:

وهي المرتبةُ الثامنةُ من صِيَغَ الأداء عند الحافظ ابن حجر؛ لأنه يحتمل الإجازةَ بدون سَماعٍ، كما أنه يحتمل التدليسَ.

انظر «العنعنة» في موضعها.

عِنْدي بَلِيَّتُهُ قِدَمُ رِجَالِهِ:

هـٰذا التعبيرُ استعمله أبو حاتم الرازي في تجريح (يحيىٰ بن نصر القرشي المخزومي، المتوفىٰ ٢١٥ هـ).

قال ابنُ أبي حاتم: «سمعتُ أبي يقول: قلتُ ليحيىٰ بن نصر بن

حاجب: أيُّ شيءٍ قصتك، أرىٰ أصحابَ الحديث منقبضين عنك؟! قال: كان بيني وبين بشر المريسي في الحداثة معرفةٌ فلما قدمتُ أتاني مسلِّماً علي. قيل لأبي: فضَعُف حاله لذلك؟ قال: هو ادَّعىٰ ذاك، وعندي بَلِيَّتُه قِدَمُ رجالِه». (الجرح والتعديل: ٤/ق٢/ ١٩٣).

ومعنىٰ قول أبي حاتم: أنه يروي عن شيوخ قديمي الوفاة، ومن هؤلاء الشيوخ الذين روىٰ عنهم:

١ ـ سفيان الثَّوري (المتوفىٰ سنة ١٦١ هـ).

٢ ـ مالك بن أنسٍ (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٣ ـ عبد الله بن شُبْرُمة (المتوفىٰ سنة ١٤٤ هـ).

٤ ـ ثور بن يزيد (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

٥ ـ هلال بن خَبَّاب (المتوفىٰ سنة ١٤٤ هـ).

٦ ـ حَيْوَة بن شُرَيْح (المتوفىٰ سنة ١٢٤ هـ).

٧ ـ مغيرة بن مسلم (من السادسة).

٨ ـ النعمان بن ثابت الكوفي. (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

٩ ـ يونس بن يزيد (المتوفىٰ سنة ١٥٩ هـ).

١٠ ـ عبد الله بن المبارك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ).

١١ ـ عاصم الأحوال (المتوفىٰ سنة بعد ١٤٠ هـ).

١٢ ـ إسحاق بن سويد (المتوفىٰ سنة ١٣١ هـ).

فبعض هؤلاء الرواة، وابن شُبْرُمَة، وهلال بن خَبَّاب يصعب عليه إدراكهم، والرواية عنهم. لذلك قال عنه أحمدُ بن سيَّار المَرْوَزي (المتوفىٰ سنة ١٦٨ هـ) بعد أن وصف أباه بأنه: كان شيخاً قديماً، وأمَّا

ابنه يحيىٰ بن نصر بن حاجب، فقد رأيتُه وكتبتُ عنه، كان شيخاً طوالاً ممشوقَ البدن، خفيفَ اللِّحية طويلها، صاحبَ عربيةٍ ولسانٍ، وكتبنا عنه، وكان يحدِّث عن سفيان الثوري، وعن مالك بن أنس، وعن حَنْظَلة بن أبي سفيان، ويونس بن يزيد الأيلي، وابن شُبْرُمَة، وثور بن يزيد، وكان يقول لنا تعالوا حتىٰ أحدِّثكم، عن أستاذكم ـ يعني عبد الله ابن المبارك ـ، وكان أول ما حدَّث كان عليه جماعةٌ عظيمةٌ؛ فلمَّا حدَّث عن هلال بن خَبَّاب، وإسحاق بن سويد، برد أَمرُه قليلاً وفتر الناسُ عنه، وبقي في شِرْذِمَةٍ ثم خرج مِن هاهنا ـ أي: بلاد مَرْو ـ ومات بالعراق. (تاريخ بغداد: ١٤/ ٣٢٢).

وبهـٰذا القول يتبيَّن لنا تطابقُ قول أبي حاتم علىٰ يحيىٰ بن نصر. ولعلَّ الدارقطني لهـٰذا السبب وقف رجالَ إسنادٍ هو فيهم. (لسان الميزان: ٦/ ٢٧٩).

وحكم عليه العُقَيْليّ بـمُنْكَر الحديث. (الضعفاء: ٤/ ٤٣٣)

العَنْعَنَةُ:

لغةً: العَنْعَنَةُ: مصدرٌ مأخوذٌ من «عَنْ فلانٍ عَنْ فلانٍ»، كالسَّبْحَلة والحَوْقَلَة... وهي مصدر عنعن الحديث، أي مصدرٌ جَعْلِيٌّ، مأخوذٌ من لفظ «عن فلان»، كأخذهم: حَوْلَقَ، وحَوْقَلَ من: قال: «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العلي العظيم»، وسَبْحَلَ من قال: «سبحان الله». (فتح المغيث: ١/ ١٨٩).

واصطلاحاً: هي روايةُ الحديثِ بصيغة «عَنْ فُلَانٍ» من غير بيانٍ للتحديث، أو الإخبار أو السَّماع.

قال السَّخاوي: (والعنعنة فعللة، مِن: «عَنْعَنَ الحديثَ»: إذا رواه بـ«عَنْ»، من غير بيانٍ للتحديث أو الإخبار أو السَّماع). (فتح المغيث: ١/ ١٨٩).

«والإسناد المعنْعَن: فلانٌ عن فلانٍ عن فلانٍ عن فلانٍ». (انظر: التمهيد ١/ ١٢، علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٣، التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٢، ١٦٣، الاقتراح ص٢٠٦).

أمثلة للإسناد المعنعن:

وهـٰذه أمثلةٌ من كتب السُّنَّة، لبعض الأسانيد الواقعة بالعنعنة:

١ ـ قال الإمام البخاري: «حَدَّثَنا عبدُ الله بن مَسْلَمَة، عن مالكٍ، عن ابن شِهابٍ، عن عبَّاد بن تميم، عن عمِّه أنه: «رأىٰ رسولَ الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدىٰ رجليه علىٰ الأخرىٰ». (صحيح البخاري، رقم: ٤٧٥).

٢ ـ وقال أيضاً: «حَدَّثنا قتيبةُ: حَدَّثنا اللَّيْثُ، عن بُكَيْر، عن بُسْرِ بن سعيد، عن زيد بن خالد، عن أبي طَلْحَة صاحب رسول الله ﷺ قال: إنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الملائكة لا تَدْخُلُ بيتاً فيه صورةٌ...**». (صحيح البخاري، رقم: ٥٩٨٥).

٣ ـ وقال الإمامُ أحمد: «حَدَّثنا وكيعٌ، عن شعبةَ، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عبَّاس قال: «خرج رسولُ الله ﷺ من المدينة صائماً في شهر رمضان، فلمَّا أتىٰ قديداً أفطر، فلم يَزَلْ مفطراً حتىٰ دخل مكَّةَ». (مسند أحمد: ٥/ ٧٥).

٤ ـ وقال الإمام الترمذي: «حَدَّثنا قتيبةُ وغيرُ واحدٍ، عن عبد الله بن وَهْب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن أنسٍ قال: «كان خاتمُ النبيّ ﷺ من وَرِقٍ وكان فَصُّه حَبَشِيّاً». (جامع الترمذي: رقم: ١٧٩٣).

مَنْ صاحب العنعنة في الإسناد؟:

اشتهر في هـٰذا الباب: العنعنة، فلانٌ عن فلانٍ شيخه... فمن هو صاحب العنعنة؟

الجوابُ:

هناك صورتان:

الأولىٰ: أن يكون وقوعٌ من قِبَلِ الراوي نفسه...

الصورة الثانية: أن تكون من تصرُّفِ من هو دون الراوي، سواء من هو دونه مباشرةً، أم متأخّرٌ عنه.

لكن، ذهب بعضُ العلماء كالشيخ عبد الرحمن اليَماني المُعَلِّمي، إلىٰ وجود الصورة الثانية فقط، فقال: «اشتهر في هـٰذا الباب العنعنةُ، مع أنَّ كلمة «عن» ليست من لفظ الراوي الذي يُذْكَر اسمُه قبلها، بل هي من لفظ من دونه، وذلك كما لو قال هَمَّامٌ: «حَدَّثنا قتادةٌ عن أنسٍ» فكلمة «عن» من لفظ هَمَّام؛ لأنها متعلِّقةٌ بكلمة «حَدَّثنا» وهي من قول هَمَّام؛ ولأنه ليس من عاداتهم، أن يبتدئ فيقول: «فلانٌ...». ولهـٰذا يكثر في كتب الحديث إثبات «قال» في أثناء الإسناد قبل: «حَدَّثنا» و: «اخبرنا»... ولا تثبت قبل كلمة «عن»...

فبهـٰذا يتَّضح أنه في قول هَمَّام «حَدَّثنا قتادةٌ عن أنس»، لا يُدْرَىٰ كيف قال قتادة، فقد يكون قال: «حَدَّثني أنسٌ» أو «سمعتُ أنساً»، أو غير ذلك من الصِّيغ التي تصرِّح بسماعه من أنس أو تحتمله...». (انظر: «التنكيل» ص: ٢٧٣).

هكذا ذهب الشيخ اليماني إلى أنَّ وجود العنعنة دليل علىٰ إبهام ما قاله الراوي، هل صَرَّح بالإخبار والتحديث أم أبهم ذلك..

لكن يُضَعِّفُ هـٰذا الذي ذكره المعلِّمي ما سأذكره من النقول الكثيرة عن أئمة الحديث، من وجود الصورة الأولىٰ، بل كثرتِها وشهرتِها.

وكذلك، فإنَّ هـٰذا القول، يلزم منه إمَّا: قبول كلِّ أحاديث

المدلِّسين؛ لأن العنعنة ليست منهم، إذاً هم قد صرَّحوا وحديثهم مقبولٌ، ولا يمكننا أن نتهم أيَّ راوٍ بالتدليس، أو نردّ حديثه؛ لأنه ليس هو المسؤول عن وقوع العنعنة.

أو: رَدُّ أحاديثهم كلِّها؛ لأننا لا ندري كيف قال الراوي المدلِّسُ، هـٰذا يُدخل الشَّكَّ حتىٰ في الروايات التي فيها التصريحُ بالسَّماع؛ لأنه يمكن أن يكون المدلِّسُ عَنْعَن، ومَنْ دونه صرَّح بالسماع، وهـٰذا كله خلاف تصرُّفات أئمة الحديث، وعنايتهم بالروايات المعنعنة والمصرّحة، كما ترىٰ ذلك جلياً في تصرفات الإمام البخاري في «الجامع الصحيح»، مع أحاديث المدلِّسين، وأنه يُراعي ما فوق المدلّس من العبارة، هل هي العنعنةُ أم التحديث...

أما النقول الكثيرة عن الأئمة، الدَّالَّة علىٰ وجود الصورة الأولىٰ - أي كون مصدر العنعنة هو الراوي نفسه -، بل كثرتها وكونها هي الغالبة، فهـٰذا بعضها:

* تصرُّف شعبة مع قتادة، فقد كان ينظر إلىٰ فيه، فما قال: سمعتُ وحدَّثنا حفظه، وما لم يقل تركه، مما يَدُلُّ علىٰ أنَّ الراوي هو الذي يصرِّح، أو لا يصرِّح بالسماع...

* يقول الحافظُ ابن عبد البَرّ عند تعريفه للتدليس: «... فيحدِّث بها عن الشيخ، دون أن يذكر صاحبه الذي حَدَّث بها، فيقول فيها: عن فلانٍ، يعني ذلك الشيخَ.

وهـٰذا لا يجوز إلا في الإسناد المُعَنْعَن، ولا أعلم أحداً يجيز للمحدِّث أن يقول: أخبرني أو حَدَّثني، أو سمعتُ، من لم يخبره، ولم يحدِّثه، ولم يسمع منه، وإنما يقول: اكتبوا «فلانٌ عن فلانٍ»، كما لو قال مالكٌ: اكتبوا «مالك عن نافع»، أو ابن عُيَيْنَة يقول: اكتبوا

«سفيان عن عمرو بن دينار»، أو الثوري، أو شعبة يقول: اكتبوا «سفيان أو شعبة عن الأعمش»، وهو قد سمعه من رجلٍ وثق به عن الذي حمله عنه . . . ». (التمهيد: ١/ ٢٧).

* ورُوي عن يحيىٰ بن مَعِين: أنه قال: «كان ابنُ عُيَيْنَة يدلِّس فيقول: عن الزهري، فإذا قيل له: مَنْ دون الزهري؟ . . . ». (التمهيد: ١/ ٣١).

* وذكر أيضاً عن أحمد بن حنبل: «أنه سُئل عن حديث المُغِيْرَة بن شعبة: «أن النبيّ ﷺ مَسَح أعلىٰ الخُفّ وأسفله»، فقال: هـٰذا الحديثُ ذكرتُه لعبد الرحمن بن مهدي، فقال: عن ابن المبارك أنه: عن ثور . . . ». (التمهيد: ١/ ١٣ ـ ١٤).

* وقال الحاكم النَّيسابوري: «أخبرني محمدُ بن أحمد الذُّهْلي قال: حَدَّثنا إبراهيمُ بن السُّكَّري، قال: ثنا علي بن خَشْرَم، قال: قال لنا ابن عُيَيْنَة: عن الزهري، فقيل له: سمعتَه من الزهري؟، فقال: لا، ولا ممَّن سمعه من الزهري، حَدَّثني عبد الرَّزَّاق عن مَعْمَر عن الزهري». (معرفة علوم الحديث: ص: ١٠٥).

* وقال الإمام مسلم في صحيحه: «. . . قال أبو أيُّوب: قال أبو الزُّبير عن جابر . . . ». (صحيح مسلم: ٢/ ٩٣).

* وقال النَّسائي في ترجَمة «بَقِيَّة بن الوليد»: «إذا قال: «حَدَّثنا وأخبرنا» فهو ثقةٌ، وإذا قال: «عن فلانٍ»، فلا يُؤْخَذ عنه؛ لأنه لا يُدْرَىٰ عمن أخذه». (تهذيب الكمال: ٤/ ١٩٤).

* ويقول الحافظُ ابن رجب: «واعْلَمْ أنَّ الراوي في روايته، تارةً يصرِّح بالسماع أو التحديث أو الإخبار، وتارةً يقول: عن، ولا يصرِّح بشيءٍ منه . . . ». (شرح علل الترمذي: ٢١٠).

* وقال الإمامُ البخاري: «حَدَّثنا عليُّ بن عبد الله، حَدَّثنا سفيان، قال الزهري عن سالم عن أبيه عن النبيّ ﷺ قال: «لا حسدَ إلا في اثنتين، رجلٌ آتاه اللهُ القرآنَ فهو يتلوه آناء اللَّيل وآناء النهار، ورجلٌ آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار». (أخرجه البخاري برقم: ٧٥٢٩ ، ٥٠٢٥).

سمعتُ من سفيان مرِاراً، لم أسمعه يذكر الخبرَ وهو من صحيح حديثه».

قال الحافظُ ابن حجر: «وقوله: «سمعتُ من سفيان مراراً» هو كلام عليِّ بن عبد الله وهو ابن المَدِيني شيخ البخاري، وقوله: «لم أسمعه يذكر الخبرَ»، أي: ما سمعه منه إلا بالعنعنة...». (فتح الباري: ١٣/ ٥٠٢ ـ ٩٠٣).

* ويقول الشيخ أبو إسحاق الجُوَيني: «... قال الشيخُ المحدِّثُ أيو الأشبال ـ رحمه الله ـ في «شرح المسند» (١/ ١١٧): والذي دفعهم إلىٰ هٰذه الشبهة في التعليل: أنَّ سفيان بن عيينة، شَكَّ في سماع ابن المُنكدِر هٰذا الحديث من جابر، كما روىٰ أحمد (٣/ ٣٠٧) عن سفيان: سمعتُ ابن المنكدر غيرَ مرةٍ يقول: عنجابر... وكأني سمعتُه مرةً يقول: أخبرني من سمع جابراً». (غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود: ١/ ٣٢، رقم: ٢٤).

فهٰذه النقولُ كلُّها، فيها دِلالةٌ واضحةٌ علىٰ وقوع العنعنة من الراوي نفسه، فهو صاحبها، وهٰذا هو الغالبُ علىٰ استعمالات الرواة لصِيَغ الأداء أثناء روايتهم للأحاديث، نعم قد يروي الراوي عن شيخه بصيغةٍ محتملةٍ نحو: قال، وذكر... فيأتي الراوي المتأخِّرُ ويستعملُ «عن»، والحكم نفسه؛ لأنه استعمل صيغةً محتملةً في مكان أخرىٰ مثيلتها.

أمَّا ما يقع من الصورة الثانية، فهـٰذا إنما يكون بقصد الاختصار، والمَلَلِ من ذكر الأسانيد الطويلة، ويكثر هـٰذا وينتشر بعد القرن الثالث حيث طالت الأسانيدُ، استقرَّ تدوينُ السنة في الدواوين المشهورة، وعُرف المدلّس من غيره، وعرف ما سمعه ممالم يسمعه، فالذين يتصرَّفون في الأسانيد، لا يتصرَّفون فيها كلها، إنما يفعلون ذلك في أسانيد الرواة غير المدلِّسين؛ لأنها مقبولةٌ علىٰ كل حالٍ، بالتصريح أم بالعنعنة، يقول الإمام أحمد: «كنتُ أسأل يحيىٰ بن سعيد عن أحاديث إسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن شُرَيح وغيره، فكان في كتابي: إسماعيل قال: حَدَّثنا عامرٌ عن شريح، وحَدَّثنا عامرٌ عن شريح، فجعل يحيىٰ يقول: إسماعيل عن عامر، قلتُ: إنَّ في كتابي: حَدَّثنا عامرٌ، فقال لي يحيىٰ: هي صِحَاحٌ، إذا كان شيء أخبرتك، يعني مما لم يسمعه إسماعيل من عامر». (كتاب العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٦٥ و ٦٦).

أمَّا الظَّنُّ بأنهم يتصرَّفون في روايات من عُرفوا بالتدليس، بالتغيير والتبديل، فهـٰذا فيه تشكيكٌ بجهود المحدِّثين، بل فيه خلطٌ، وعدم وضوح في منهجهم في التعامل مع روايات الرواة المدلسين.

هـٰذا الذي ظهر لي من تتبع كلام الأئمة ومواقع استعمالهم في هـٰذا المقام، والله أعلم.

أقسام العنعنة:

ذكر الحافظُ ابن حجر: أنَّ العنعنة تنقسم إلىٰ أربع حالاتٍ، فقال: «حاصل كلام المصنف (أي: ابن الصلاح)، أنَّ للفظ «عن» ثلاثة أحوال:

أحدها: أنها بمنزلة حدَّثنا، وأخبرنا، بالشرط السابق (أي: ثبوت اللقاء مع السلامة مع من التدليس).

الثاني: أنها ليست بتلك المنزلة إذا صَدَرَتْ عن مدلِّسٍ، وهاتان الحالتان مختصتان بالمتقدِّمين.

وأمَّا المتأخِّرون، وهم مَنْ بعد الخمسمئة وهلمّ جَرًّا، فاصطلحوا عليها للإجازة، فهي بمنزلة (أخبرنا)، لكنه إخبارٌ جمليٌّ.

الثالثة: ولأجل هـٰذا قال المصنِّف: لا يخرجها ذلك من قبيل الاتصال، إلا أنَّ الفرق بينها وبين الحالة الأولىٰ، مبنيٌّ علىٰ الفرق فيما بين السماع والإجازة، لكون السماع أرجح. والله أعلم.

وإذا تقرَّر هـٰذا، فقد فات المصنِّفَ حالةٌ أخرىٰ لهـٰذه اللفظة وهي خفيةٌ جداً... وهي أنها ترد، ولا يتعلَّق بها حكمٌ باتصال ولا انقطاع، بل يكون المراد بها، سياقُ قصةٍ، سواء أدركها الناقل أو لم يدركها، ويكون هناك شيءٌ محذوفٌ مقدَّرٌ، ومثال ذلك: ما أخرجه ابن أبي خيثمة في تأريخه عن أبيه قال: «ثنا أبو بكر بن عَيَّاش ثنا أبو إسحاق عن أبي الأحوص أنه خرج عليه خوارج فقتلوه». (العلل: لأحمد، ٢/ ٤٧٠).

فهـٰذا لم يُرِد أبو إسحاق بقوله: عن أبي الأحوص أنه أخبره به، وإنما فيه شيءٌ محذوفٌ، تقديره: عن قصة أبي الأحوص، أو عن شأن أبي الأحوص، أو ما أشبه ذلك؛ لأنه لا يمكن أن يكون أبو الأحوص حدثه بعد قتله». (النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح ص٢٢٥، ٢٢٦، وانظر أيضاً ص٢٢٦، ٢٢٧، وفتح المغيث ١/ ١٩٤).

تصوير المسألة والمذاهب فيها:

«فلانٌ عن فلان»، هل هي في حكم المتصل أم المنقطع، أم فيها تفصيلٌ؟.

في ذلك قولان مشهوران لأئمة الحديث، مع وجود بعض الأقوال الأخرىٰ، الواهية جدّاً، تنسب لبعض الفقهاء، أكتفي بذكرها فقط دون

الكلام عنها، وقد حكىٰ الحافظ العلائي هـٰذه المذاهب كلَّها، فقال:

الأول: فذهب بعضُ الأئمة، إلىٰ أن ما كان فيه لفظُ «عن»، فهو من قبيل المُرْسَل المنقطع، حتىٰ يتبيَّن اتصالُه من جهةٍ أخرىٰ، وهـٰذا القول حكاه ابنُ الصلاح. (علوم الحديث: ص: ٨٣)، ولم يُسَمّ قائله، ونقله قبله القاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِي في كتابه: «المحدث الفاصل» (ص: ٤٥٠ ـ ٤٥١)، عن بعض المتأخِّرين من الفقهاء...

وثانيها: إنَّ الراوي، إنْ كان طويلَ الصحبة للذي روىٰ عنه بلفظ «عن»، ولم يكن مدلّساً، كانت محمولة علىٰ الاتصال، وإلا فهو مُرْسَلٌ، قاله الإمام أبو المظفَّر بن السَّمعاني...

الثالث: إنها تقضي الاتصالَ، وتَدُلُّ على ثبت اللِّقَاءُ بين المُعنعِن والمُعنعَن عنه، ولو مرةً واحدةً، وكان الراوي بريئاً من تهمة التدليس، وهـٰذا هو الذي عليه رأي الحُذَّاق كابن المَدِيني، والإمام البخاري، وأكثر الأئمة...

القول الرابع: أنه يكتفي بمجرَّد إمكان اللِّقاء دون ثبوت أصله، فمتىٰ كان الراوي بريئاً من تهمة التدليس، وكان لقاؤه لمن روىٰ عنه بالعنعنة ممكناً من حيث السِّنُّ والبلدُ، كان الحديثُ متصلاً، وإن لم يأت أنهما اجتمعا قطُّ، وهـٰذا قول الإمام مسلم، والحاكم أبي عبد الله، والقاضي أبي بكر بن الباقلاَّني، والإمام أبي بكر الصَّيْرَفي من أصحابنا...». (جامع التحصيل: ص: ١١٦ ـ ١١٧).

وبالنظر إلىٰ هـٰذه الأقوال، وما جرىٰ عليه عملُ المحدِّثين، نعلم يقيناً: أنه ليس في المسألة، إلا قولان مشهوران: الثالث، والرابع، أما غيرها فشاذٌّ مطروحٌ لا عبرة به.

ثم إنَّ أئمة الحديث وكذلك أئمة الفقه، الذين ذهبوا هـٰذين

المذهبين في حكم العنعنة اتفقوا كلُّهم على شرطٍ واختلفوا في آخر، أما الذي اختلفوا فيه فهو شرطُ ثبوت اللقاء بين المعنعن وشيخه في الإسناد، بينما اتفقوا على الشرط الأول، وهو براءة المعنعن من التدليس.

يقول الإمام الشافعي: «وأقبل في الحديث «فلان عن فلان»، إذا لم يكن مدلّساً». (الرسالة: ص: ٣٧٣).

ويقول أبو عبد الله الحاكم: «الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليسٌ، وهي متصلةٌ بإجماع أئمة أهل النقل، على توقُّع رواتِها عن أنواع التدليس». (معرف علوم الحديث: ص: ٩٣٤).

أمَّا ما اشتهر عن شعبة مِن ردِّ الأحاديث المعنعنة، فقد رجع عنه. روى ابنُ عبد البر عنه أنه: قال: «فلانٌ عن فلانٍ ليس بحديثٍ. وعن سفيان: أنه قال: هو حديثٌ، قال أبو عمر: ثم إن شعبة انصرف عن هـٰذا إلى قول سفيان». (التمهيد: ١/ ١٣).

ويقول ابنُ عبد البَرّ: «اعْلَمْ وَفَّقك الله، أني تأمَّلتُ أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرتُ في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه، فوجدتُهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلافَ بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة، وهي: عدالة المحدِّثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا برآء من التدليس...

وقد أعلمتُك: أنَّ المتأخِّرين من أئمة الحديث، والمشترطين في تصنيفهم الصحيح، قد أجمعوا على ما ذكرتُ لك، وهو قول مالك وعامة أهل العلم، والحمد لله! إلا أن يكون الرجل معروفاً بالتدليس، فلا يُقبل حديثه، حتى يقول: حَدَّثنا، أو سمعتُ، فهـٰذا ما لا أعلم فيه

أيضاً خلافاً». (التمهيد: ١/ ١٢ ـ ١٣).

ويقول الخطيب البغدادي: «وأهل العلم بالحديث مُجْمَعون علىٰ أنَّ قول المحدِّث: «حَدَّثنا فلانٌ عن فلان» صحيحٌ معمولٌ به، إذا كان شيخه الذي ذكره، يعرف: أنه قد أدرك الذي حَدَّث عنه ولقيه وسمع منه، ولم يكن هـٰذا المحدِّثُ ممن يدلِّس...». (الكفاية: ص: ٢٩١).

ويقول الحافظ ابن رجب: «وقال الحاكم: قرأتُ بخط محمد بن يحيىٰ: سألتُ أبا الوليد، أكان شعبة يفرِّق بين أخبرني وعن؟، فقال: أدركتُ العلماء، وهم لا يفرِّقون بينهما. وحمله البيهقي علىٰ من لا يُعرف بالتدليس». (شرح علل الترمذي: ١/ ٢١٤).

الحاصِلُ:

ومن هنا يتلخَّص لدينا، أنَّ (الحديث المعنعن) مقبولٌ باتفاق الأئمة؛ إذا ثَبَت لقاءُ الرواة بعضهم بعضاً، وكانوا برآءٌ من التدليس، ولا خلافَ بينهم في ذلك، قال ابنُ الصلاح: «الإسناد المعنعن... والصحيحُ والذي عليه العمل: أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلىٰ هـٰذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم... وادَّعىٰ أبو عمرو الدَّاني المقرىء الحافظ إجماعَ أهل النقل علىٰ ذلك، وهـٰذا بشرط أن يكون الذين أُضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذ يحمل علىٰ ظاهر الاتصال إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك». (علوم الحديث: ٨٣).

أمَّا إذا كان الراويُ معروفاً بالتدليس؛ فإنه لا يحكم لعنعنته بالاتصال، بل نبني علىٰ أوهىٰ الاحتمالين، وهو الانقطاع، ووجود الواسطة بين المدلِّس ومن روىٰ عنه، وهـٰذا من المتفق عليه بين أئمة الحديث.

ومن هنا يتبيَّن لنا أنَّ الخلاف بين الأئمة، إنما ينحصر في نقطةٍ واحدةٍ، وهي توسيعُ دائرة شرط ثبوت اللِّقاء إلىٰ إمكانه، أي الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقاء.

عَنْ فُلاَنٍ:

انظر «العَنْعَنَةُ» في حرف العين و«المُعَنْعَنُ» في حرف الميم.

عو:

نَجِدُ في بعض هوامش المخطوطات لا سيِّما النُّسخَ المعارضة، أو الَّتي قُرِئَتْ على مُؤَلِّفِها رُموزاً تَدُلُّ على المعارضةِ أو على قراءتِها على مؤلِّفها... فيُكْتَبُ على هامش الصفحات «عو» أو «بلغ»، والمُرَادُ بها: أنَّ النسخةَ قد «عُوْرِضَتْ»، وأنَّ هذهِ الصفحات قد «بلغ قراءتها على المخَرَّجةِ له» أو «بلغ مقابلةً».

العَوَالِي:

المرادُ بها كتب الأسانيد العالية لبعض المحدِّثين، وممَّن صَنَّف في ذلك:

١ ـ **كتاب عوالي الأعمش**: لأبي الحَجَّاج يوسف بن خليل الدمشقي.

٢ ـ **وعوالي عبد الرزَّاق**: للضياء محمد بن عبد الواحد المَقْدِسي، في ستة أجزاء.

٣ ـ **وعوالي سفيان بن عُيَيْنَةَ**: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه.

٤ ـ **وعوالي مالك**: لأبي عبد الله الحاكم.

٥ ـ **وعوالي الحاكم**: لأبي الفتح سليم بن أيوب بن سليم الرازي.

٦ ـ **وعوالي اللَّيْث بن سعد**: لأبي العدل قاسم بن قُطْلُوبغا الحنفي.

٧ ـ **وعوالي البخاري**: لتقي الدين ابن تيمية الحَرَّاني.

٨ ـ **والعوالي**: لأبي الشيخ ابن حِبَّان.

٩ ـ **وعوالي الرشيد**: لأبي الحسين يحيى بن علي العَطَّار.

١٠ ـ **وعوالي أبي المحاسن**: لعبد الواحد بن إسماعيل الرُّوياني الطَّبري الشافعي، صاحب المصنَّفات السائرة في الآفاق، القائل: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي، المتوفى شهيداً سنة إحدى أو اثنين وخمسمئة.

١١ ـ **وعوالي أبي محمَّد**: لعبد الرحمن بن مفتي قُرطبة وعالمها أبي عبد الله محمد بن عتاب الجُزَامي الأندلسي المالكي.

١٢ ـ **وعوالي أبي علي** الحسين بن محمد بن فيرة بن حيون الصَّدَفي المعروف (بابن سكرة) السَرَقَسْطي الأُنْدُلسي الإمام الحافظ البارع.

١٣ ـ **وعوالي محبِّ الدين**: لأبي عبد الله محمد بن محمود النجار البغدادي الحافظ.

١٤ ـ **والدُّرر الغوالي في الأحاديث العوالي**: لشمس الدين محمد ابن طولون الشامي، إلى غير ذلك مما هو كثيرٌ جداً. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ١٦٤، ١٦٥).

العَيْنُ المَالِحَةُ:

هذا اللَّفْظُ أطلقه حَمَّادُ بن زَيْد الأَزْدي في (مَهْدي بن هِلال البَصْري) لما جلس للناس، روى ذلك مسلمٌ في المقدِّمة، قال: سمعتُ عبيد الله بن عمر القَوَارِيري يقول: سمعتُ حَمَّاد بن زيدٍ يقول لرجل بعدما جلس مهدي بن هلال بأيَّامٍ: ما هذه العينُ المالحةُ التي نَبَعَتْ

قبلكم؟ قال: نعم يا أبا إسماعيل. (شرح صحيح مسلم: للنووي ١١/ ٧٤).

قال النووي: «قولُه: العين المالحة، كنايةٌ عن ضَعْفِه وجَرْحِه». (شرح مسلم: ١/ ٧٤).

قلتُ: مهدي بن هلال هذا مُتَّفقٌ على ضَعْفِه. قال النَّسائي: متروكُ الحديث.

وقال الدَّارَقُطْني: «يَضَعُ». وقال ابن مَعِين: «كَذَّابٌ». (انظر «الضعفاء والمتروكين» رقم ٥٩٢ ـ ٥٠١، و«التاريخ» ٤/ ١٢٤).

حـــــرف الغَيـــــن

الغَالِيَةُ:

إحدىٰ فِرَق الشِّيعة، وسُمِّيَتْ بذلك لغُلُوٍّ أتباعها في عليّ رضي الله عنه، وقولهم فيه قولاً عظيماً، فمنهم من قال برجعته إلى الدُّنيا وعدمِ موته، ويؤمن بعضُهم بالتناسُخِ والبداء على الله تعالىٰ، وما إلى ذلك ممَّا لا سبيلَ إلى قبوله لمنافاته للعقل والنقل. وهؤلاء ينقسمون إلى خمس عشرة فرقةً. (انظر «مقالات الإسلاميين» ص: ٥).

الغَرَائِبُ:

جَمْعُ (غَريبةٍ)، وهي جمعُ كثرةٍ، والمرادُ بذلك (الأفرادُ).

انظر تعريفه في حرف الألف.

الغَرَابَةُ:

أي: «التفرُّدُ» انظر «الغَرِيب».

الغَرِيْبُ:

لغةً: (الغريب) هو صفةٌ مُشَبَّهَةٌ من الغرابة، و(الغريبُ) هو:

الوحيد الذي لا أهلَ له عنده. (لسان العرب).

والرجلُ الذي ليس من القوم، ولا من البَلَد. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: هو ما يتفرَّدُ بروايتهِ راوٍ واحدٌ، في أيِّ مَوضِعٍ وَقَع التفرُّدُ به من السَّنَد. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٧١)، و«شرح شرح النخبة» ص: ٥٠).

أي هو الحديثُ الذي يَسْتَقِلُّ بروايته شخصٌ واحدٌ، إمَّا في كلّ طَبَقةٍ من طَبَقات السند، أو في بعض طبقات السَّند ولو في طبقةٍ واحدةٍ، ولا تَضُرُّ الزيادةُ عن واحدٍ في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأَقلّ.

تسميةٌ ثانيةٌ له:

يُطْلِق كثيرٌ من العلماء على (الغريب) اسماً آخرَ هو «الفَرْدُ» على أنهما مُترادِفان، وغايَرَ بعضُ العلماء بينهما، فجعل كُلاً منهما نوعاً مستقلاً، لكنَّ الحافظ ابن حجر يعتبِرهما مترادفَيْن لغةً واصطلاحاً، إلا أنه قال: «إنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقِلَّتِه، فـ «الفَرْدُ» أكثر ما يُطْلِقونه على «الفَرْد المُطْلَق» و«الغريب» أكثر ما يُطلِقونه على «الفَرْد النِّسْبي». (شرح شرح النخبة: ص: ٥٧).

يُقْسَم (الغريبُ) بالنسبة لموضع التفرُّد فيه إلى قسمين، هما:

١ ـ غريبٌ مُطْلَقٌ.

٢ ـ غريبٌ نِسْبِيّ.

انظر تعريف كلِّ واحدٍ منهما في حرفهما.

من مظانِّ الغريب:

أي: مكان وجود أمثلة كثيرة له:

١ ـ مُسْنَد البَزَّار:

لأحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

٢ ـ **المُعْجَم الأَوْسَط**: لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني (المتوفى سنة ٣٦٠هـ).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ـ **غرائب مالك**: لعليّ بن عمرو الدَّارَ قُطْنِي (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

٢ ـ **الأفراد**: للدَّارقُطْني أيضاً.

٣ ـ **السُّنَن التي تفرَّد بكل سُنَّةٍ منها أهلُ بلدة**: لسليمان بن أشعث أبي داود السِّجِسْتَاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

غَرِيْبُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: الغامضُ من الكلام، يُقال: غَرُبَ الكلامُ غَرَابَةً: غَمُضَ وخَفِيَ، فهو: غريبٌ. وأَغْرَبَ في كلامه: أتى بالغريب البعيد عن الفهم. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: هو ما وَقَع في مَتْن الحديث من لَفْظَةٍ غامِضةٍ بعيدةٍ من الفهم لقِلَّة استعمالها. (تدريب الراوي: ٢/ ١٨٤).

ومعرفةُ معاني هذه الألفاظِ علمٌ مُهِمٌّ بالنسبة للمحدِّث؛ كي لا يكون زاملةً للأخبار لا يدري ما يرويه.

وقد نَبَّه العلماءُ على وجوب التحرِّي والتوقِّي في بحثه، لئلاَّ يقع المتعرِّضُ له في تحريف الكَلِم عن مَواضِعِه، والقولِ على الله بغير علمٍ.

سُئل الإمامُ أحمد بن حنبل عن حرفٍ من الغريب فقال: «سَلُوا أصحاب الغريبِ، فإنّي أَكْرَهُ أن أتكلَّم في قولِ رسول الله ﷺ بالظَّنِّ فأُخطىء».

وسأل أبو قِلَابة الأَصْمَعيَّ اللُّغَوِيَّ الجليلَ قال: قلتُ: يا أبا

سعيد، ما معنى قولِ رسول الله ﷺ: «الجارُ أَحَقُّ بسقبه»؟ (أخرجه البخاري في كتاب الشفعة) فقال: أنا لا أفسِّر حديثَ رسول الله ﷺ لكنَّ العرب تَزْعُمُ أنَّ السقب: اللزيق».

المصنَّفات في «غريب الحديث»:

أعرّف هنا أشهرَ ما صُنّف في هٰذا الموضوع، وإلاّ المصنَّفات فيه لا تقلّ عن خمسين، ومعظمها مفقودٌ، والموجودُ منها ما زال مخطوطاً غير مطبوعٍ، فمن المصنَّفات المطبوعة فيما يلي:

١ ـ **غريب الحديث والآثار**: لأبي عبيد القاسم بن سَلاَّم البغدادي (المتوفىٰ سنة ٢٢٤ هـ).

وهو أوسع كتابٍ في غريب الحديث حتىٰ في عصره، مكث المصنِّفُ في تصنيفه أربعين سنة يسأل العلماءَ عمّا أودعه من تفسير الحديث والأثر. هو غير مرتَّبٍ بحسب الحروف، ولا بحسب الموضوعات، ولا مستوعب لغريب الحديث كلّه.

٢ ـ **غريب الحديث**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّيْنوري (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وقد جاء كتابه هٰذا، مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه، ولم يُودعه شيئاً من الأحاديث المودَعة في كتاب أبي عبيد إلاّ ما دعت إليه حاجةٌ من زيادةِ شرحٍ وبيانٍ أو استدراكٍ أو اعتراضٍ. وهو مرتَّبٌ علىٰ الموضوعات لا علىٰ حروف الهجاء.

غريب الحديث: لأبي سليمان حَمْد بن محمّد الخطَّابي البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

تتبَّع فيه الخطَّابيُّ ما فات أبا عبيد وابنَ قتيبة في كتابيهما، قال ابن الصَّلاح: «فهٰذه الكُتب الثلاثة أمّهات الكتب المؤلَّفة في ذلك،

ووراءها مجامع تشتمل من ذلك علىٰ زوائد وفوائد كثيرة، ولا ينبغي أن يقلّد منها إلاّ ما كان مصنّفوها أئمّة أجلّة». (علوم الحديث: ص: ٢٤٦).

وكتاب الخطّابي هـٰذا كسابقهما غير مرتبٍ علىٰ حروف المعجم.

٤ ـ **كتاب الغريبين**: (أي: غريب القرآن وغريب الحديث): لأبي عبيد أحمد بن محمد الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤٠١ هـ).

صنَّف كتابَه هـٰذا في الجمع بين غريبي القرآن الكريم والحديث الشريف، ورتَّبه علىٰ حروف المعجم، فجاء كتابه جامعاً في الحُسْن بين الإحاطة والوضع.

٥ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَري الخوارزمي (المتوفىٰ سنة ٤٣٨ هـ).

قال ابن الأثير فيه: «لقد صادَفَ هـٰذا الاسم مُسَمّىٰ، وكشف من غريب الحديث كلَّ معنىٰ، ورتَّبه علىٰ وضعٍ اختاره مُقَفًّىٰ علىٰ حروف المعجم، ولكن في العُثور علىٰ طلب الحديث منه كُلْفَةٌ ومَشقَّةٌ؛ لأنه جمع فيه بالتقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعَه أو أكثره أو أقلّه، ثم شرح ما فيه من غريبٍ فيجيء شرحَ كلِّ كلمةٍ غريبةٍ ليشتمل عليها ذلك الحديث في حرفٍ واحدٍ من حروف المعجم، فترد الكلمة في غير حرفها، وإذا تطلَّبها الإنسان تعب حتىٰ يجدها».

٦ ـ **المغيث في غريب القرآن والحديث**: لأبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

وقد جَمَع فيه المصنّف ما فاتَ الهَرَوِيَّ من غريب القرآن والحديث يُناسبه قدراً وفائدةً، ويماثله حجماً وعائدةً، وسلك في وضعه مسلكه، وذهب فيه مذهبَه، ورتَّبه كما رتَّبه. قال في مقدّمته: «واعلمْ أنه سيبقىٰ بعد كتابي أشياء لم تقع لي، ولا وقفتُ عليها؛ لأن كلام العرب

لا ينحصر» ولقد صَدَق ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فإنّ الذي فاتَه من الغريب كثيرٌ. (انظر: «الفائق في غريب الحديث» ١/ ٩).

٧ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لأبي السَّعادات المبارك ابن محمَّد المعروف بابن الأثير الجَزَري (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ).

قال الحافظ السُّيوطي: «النهاية لابن الأثير، وهي أحسن كُتب الغريب جمعاً وأجمعها وأشهرها إلىٰ الآن، وأكثرها تداوُلاً». (تدريب الراوي: ٢/ ١٨٥).

لقد انتهى إلى ابن الأثير حصادٌ طيِّبٌ في شرح غريب الحديث، أفاد منه وأربى عليه في استقصاءِ مُعجزٍ ودأْبٍ مشكورٍ بحيث جاء كتابُهُ بحق «النهايةَ» في هذا الفَنِّ الشريف، ولم تندّ عنه إلا أحاديثُ يسيرةٌ ذكرها السُّيوطيُّ في «الدر النثير» وفي «التذييل والتذنيب».

وقد ظهرت ثقافةُ ابن الأثير المتعدِّدةُ الجوانبُ في كتابه «النهاية»، فهو لم يَقْفِ عند حدود المادة اللُّغَوية في شرح غريب حديث رسول الله ﷺ وآثارِ الصحابة والتابعين فحسب؛ بل نراه يُناقِش مسائلَ فقهيةً؛ مثل ما ورَد في النهي عن جلود السِّباع، ويُثير قضايا صرفيّةً ويحاول التوفيقَ بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، مثل ما وَرَد في الرُّقية، كلُّ ذلك في إيجاز وافٍ بليغٍ.

٨ ـ **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**: للعلاّمة محمد طاهر الفَتَّني الغُجْراتي الهندي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ).

امتاز في هٰذا المجال اللاّزم والحاسم في فهم الحديث وتطبيقه علمياً وعملياً كتابُ الفَتَّني هٰذا، والذي جمع فيه كُلَّ غريب الحديث وما أُلِّف فيه، وجاء كالشرح للصحاح السِّتّة، يشتمل هٰذا الكتابُ علىٰ خمس مجلَّداتٍ، حريٌّ بالاستفادة منه كلُّ معلِّمٍ للحديث ودواوين

السُّنّة فضلاً عن الطالب والدَّارس. وقد طُبع الكتابُ في دائرة المعارف بحَيْدَر آباد (الدَّكَنْ) عام ١٣٩٥ هـ.

ولم نَقِفْ على أحدٍ صَنَّف في (غريب الحديث) بعد الفَتَّني.

الغَرِيْبُ الْحَسَنُ:

أو «الفَرْدُ الحَسَنُ» وهو: ما توفَّرتْ فيه صفاتُ «الحَسَنِ لذاتِه» ومنه كثيرٌ في «جامع الترمذي» يقول فيه: «حَسَنٌ غريبٌ لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه»

الغَرِيْبُ الصَّحِيْحُ:

أو«الفَرْدُ الصحيحُ» وهو: ما توفَّرتْ فيه شروطُ الصحة، كحديث «إنَّما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّات» وسائر الأفراد والغرائب التي بَلَغَتْ درجةَ الصحة. ويعبِّر عنه الإمامُ الترمذي بقوله«صحيحٌ غريبٌ». (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٠١).

الغَرِيْبُ الضَّعِيْفُ:

أو «الفَرْدُ الضَّعيفُ» وهو: ما لم تتوفَّرْ فيه صفاتُ (الحديثِ الصحيحِ) و(الحديثِ الحسنِ)، وهو الكثيرُ الغالبُ في الأحاديث الغريبة؛ لأنَّ تفرُّدَ الراوي بالحديث مظنَّةُ الخطأ والوَهْمِ، وقد كَثُرَ الضَّعْفُ والعِلَلُ الخَفيَّةُ في الغرائب حتى حَذَّر علماءُ الحديث منها، ونهوا عن الاستكثار من روايتها، وأطلق بعضُهم على (الغريب الفَرْدِ) اسمَ «المُنْكَر». (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٠٢).

الغَرِيْبُ إسْناداً لا مَتْناً:

هو الحديثُ الذي اشتهر بوُروده من عِدَّة طُرُقٍ عن راوٍ، أو عن صحابيٍّ أو عِدَّةِ رواةٍ، ثم تفرَّد به راوٍ فرواه من وجهٍ آخَرَ غير ما اشتهر به الحديثُ.

مثاله:

كما ذكره الترمذي في العِلَل: حديثُ أبي موسى الأشعري عن النبيِّ ﷺ قال: «الكافِرُ يَأْكُلُ في سَبْعَة أَمْعَاء، والمُؤْمِنُ يَأْكُلُ في مِعىً وَاحِدٍ».

قال الحافظُ ابن رجب (في «شرح علل الترمذي»: ٤٤٠ ـ ٤٤١): «فهذا المَتْنُ معروفٌ عن النبيِّ ﷺ من وجوهٍ مُتعدِّدةٍ، وقد خَرَّجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عُمَرَ عن النبي ﷺ، وأمَّا حديثُ أبي موسى هذا فخَرَّجه مسلمٌ عن أبي كُرَيْبٍ، وقد استغربه غيرُ واحدٍ من هذا الوجهِ، وذكروا أنَّ أبا كُرَيْبٍ تفرَّد به، منهم البخاريُّ، وأبو زُرْعَة».

ومثاله أيضاً: الحديثُ الذي تفرَّد به يحيى بن أيوب في النهي عن الرِّياء في العلم، حيث رواه متّصلاً، ورواه غيرُه مُرْسَلاً، قال الحافظ الذهبيُّ (في «المغني» برقم: ٦٩٣١): «ومن غرائبه: ثنا ابنُ جُرَيْج، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَعَلَّموا العِلْمَ لِتُبَاهُوا به العلماءَ، ولا لِتُمَارُوا به السُّفَهاءَ، ولا تَخَيَّروا به المجالِسَ، فمَنْ فَعَلَ ذلك فالنَّارُ النَّارُ». (أخرجه ابن ماجه في كتاب المقدمة ـ باب الانتفاع بالعلم والعمل به رقم: ٢٥٤).

فالحديث مشهورٌ بروايته عن غير يحيى مرسلاً: لكنه غريبٌ من طريق يحيى بن أيوب المتصلةِ، فهو غريبٌ إسناداً لا مَتْناً.

ويعبِّر الترمذيُّ عن هذا القِسمِ بنحو قولِه: «غريبٌ مِن هذا الوجهِ» (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٧).

غَرِيْبُ أَلْفَاظِ الْحَدِيْثِ:

انظر «غريب الحديث»

الغَرِيْبُ بَعْضُ المَتْنِ:

هو ما انفرد فيه راويه بزيادةٍ في مَتْنه.

مثاله:

مثلُ حديثِ «جُعِلَتْ لي الأرضُ مسْجِداً وطُهُوْراً» رُوِي هذا الحديثُ عن تسعة من الصحابة على هذا اللَّفْظِ، ورواه عمرو بن يحيى ابن عُمَارة المازِنيُّ، عن أبيه، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ بلفظِ: «الأَرْضُ كُلُّها مَسْجِدٌ إلاَّ المَقْبَرَةُ والحَمَّامُ». (أخرجه الترمذي، وأعَلَّه).

فزاد الاستثناءَ، وهذا يَرْجِع إلى «الغريب مَتْناً لا إسناداً» فإنه غريبٌ إسناداً ومَتْناً من حيثُ هذه الزيادة». (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٩).

الغَرِيْبُ بَعْضُ السَّنَدِ:

هو ما انفرد فيه راويْه بزيادةٍ في سند الحديث.

مثاله:

مثلُ حديثِ يحيى بن أيُّوب الغافِقِي في النهي عن الرِّياء في العلم، حيثُ رواه مُتَّصِلاً، ورواه غيرُه مُرْسَلاً، قال الحافظ الذهبيُّ (في «المغني» برقم ٦٩٣١): «ومن غرائبه: ثنا ابنُ جُرَيْجٍ، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تعلَّمُوا العِلْمَ لِتُبَاهُوا به العُلَمَاءَ، ولا لِتُمَارُوْا به السُّفَهَاءَ، ولا تَخَيَّروا به المَجالِسَ، فَمَنْ فَعَلَ ذلك فَالنَّارُ النَّارُ». (أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، برقم: ٢٥٤).

فالحديثُ مشهورٌ بروايته عن غير يحيى مُرْسَلاً، لكنَّه غريبٌ من طريق يحيى بن أيوب الغافقي المتصلةِ، فهو يرجع إلى «الغريب إسناداً لا مَتْناً» وهذا القسم له صِلةٌ بعلم «زيادات الثقات» (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٩٨ ـ ٣٩٩).

الغَرِيْبُ مَتْناً وإسْنَاداً:

هو الحديثُ الذي لا يُرْوَى إلا من وجهٍ واحدٍ.

مثاله:

حديثُ محمَّد بن فُضَيْل عن عُمَارة بن القَعْقَاع، عن أبي زُرْعَة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيْبَتَانِ إلى الرَّحْمٰنِ، خَفِيْفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيْلَتَانِ فِي الْمِيْزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيم». (أخرجه البخاري ومسلم).

فهذا الحديثُ تَفرَّد به أبو هريرة، ثم تفرَّد به عنه أبو زُرْعَة، وتفرَّد به عن أبي زُرْعَة عُمَارَةُ، وتفرَّد به أيضاً عن عُمَارة محمَّدُ بن فُضَيْل. (انظر: «فتح الباري» في آخره).

ويعبِّر الترمذيُّ عن هذا القسمِ بمثل قوله: «غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ».

الغَرِيْبُ الْمَشْهُوْرُ:

هو الحديثُ الذي تفرَّد برواية مَتْنِه راوٍ واحدٌ.

الغَرِيْبُ الْمُطْلَقُ (أو الفَرْدُ المُطْلَقُ):

تعريفه:

هو ما كانت الغرابةُ في أصل سنده، أي ما ينفرد بروايته شخصٌ واحدٌ في أصل سنده.

مثاله:

حديثُ «إنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» تفرَّد به عُمَرُ بن الخَطَّاب رضي الله

عنه: هذا وقد يَستمِرُّ التفرُّدُ إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرِّدِ عددٌ من الرواة.

غَرِيْبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ:

من اصطلاحات الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ الخاصَّة في جامعه، ويَقصِد به: «الغريبَ إسناداً لا مَتْناً».

انظر «الغَرِيْبُ إسْنَاداً لاَ مَتْناً».

الغَرِيْبُ النِّسْبِيُّ أو (الفَرْدُ النِّسْبِيُّ)

هو ما كانت الغرابةُ في أثناء سنده، أي أن يرويه أكثرُ من راوٍ في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راوٍ واحدٌ عن أولئك الرُّواةِ.

مثاله:

حديثُ «مالكٍ عن، الزُّهْرِيّ، عن أنسٍ رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ دَخَل مَكَّةَ وعلى رأسِه المِغْفَرُ» تفرَّد به مالكٌ عن الزهريِّ.

سبب التسمية: وسُمِّي هذا القسمُ بـ«الغريب النِّسْبي»؛ لأن التفرُّدَ وقع فيه بالنسبة إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ.

من أنواع الغريب النِّسْبي:

هناك أنواعٌ من الغرابة أو التفرد يُمكِن اعتبارُها من (الغريب النِّسبي)؛ لأن الغرابة فيها ليست مُطْلَقةً، وإنما حصلت الغرابةُ فيها بالنسبة إلى شيءٍ مُعَيَّنٍ، وهذه الأنواعُ هي:

١ ـ تَفَرُّدُ ثقةٍ برواية الحديث: كقولهم: لم يَرْوِه ثقةٌ إلاَّ فلانٌ.

٢ ـ تفرُّدُ راوٍ مُعَيَّنٍ عن راوٍ مُعَيَّنٍ: كقولهم: «تفرَّدَ به فلانٌ عن فلانٍ» وإن كان مروياً من وجوهٍ أخرى عن غيره.

٣ ـ تفرُّدُ أهلِ بلدٍ أو أهل جهةٍ: كقولهم: «تفرَّدَ به أهلُ مكَّةَ، أو أهلُ الشام».

٤ ـ تفرُّدُ أهلِ بلدٍ أو جهةٍ عن أهل بلدٍ أو جهةٍ أخرى: كقولهم: «تفرَّد به أهلُ البَصْرة عن أهل المدينة، أو تفرَّد به أهلُ الشام عن أهل الحجاز». (تيسير مصطلح الحديث: ص: ٢٩ ـ ٣٠).

الغَفْلَةُ:

لغةً: هي مصدرُ (غَفَلَ عنه، يَغْفُل، غُفولاً) وأَغفله عنه غيرُه: تَرَكه وسَهَا عنه، والمُغَفَّلُ: الذي لا فِطْنَة له. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هي عَدَمُ الفِطْنَةِ لتمييز الصَّواب من الخطأ.

غَيْرُ ثِقَةٍ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

غَيْرُ ثِقَةٍ وَلاَ مَأْمُوْنٍ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي.

حكُمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

غَيْرُ مُعْتَمَدٍ:

هذا اللَّفْظُ كقولهم: «ليس بعُمْدَةٍ»، وهو على هذا من المرتبة

الأخيرة من مراتب الجَرْح عند الجميع.

حُكمها:

لا يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ولا يُعْتَبَرُ به.

قال الحافظُ الذهبيُّ رحمه الله تعالى في ترجَمة (الحُسين بن عبد الرحمن): «قال عليُّ بن المَدِيْني: تركوا حديثَه. قلتُ: لعلَّه الاحتياطيُّ، فإنَّه غَيْرُ معتمدٍ..». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٩٤).

غَيْرُ مُغَفَّلٍ:

أحدُ أحوالِ الرُّواة، أن يكون مستورَ الحالِ بالنِّسبة لأحكام الجرح والتعديل.

غَيْرُهُ أَثْبَتُ مِنْهُ:

هذا اللَّفظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبةِ، ويُعْتَبَرُ به.

فائدةٌ:

يقول الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على هذا اللَّفْظِ وغيرِه من أمثاله:

«أمَّا عبارتُهم في الوجه الأول، وهي قولهم: (غيرُهُ أَوْثَق منه)، فهي كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنها مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَمٍ غيرِ معيَّنٍ، مع تفضيل ذاك المُبْهَمِ عليه، فَتصْدُق في صُورتها على تفضيل كلِّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً.

وهذه العبارةُ تأتي صيغتُها مشتقّةً من ألفاظٍ متعدِّدةٍ، فيقولون:

(غيرُه أَوْثَقُ منه)، ويقولون: (غيرُه أَحْفَظُ منه)، و(غيرُه أَقْوَى منه)، و(غيرُه أَمْتَنُ منه)، و(غيره أَرْضَى منه)، و(غيرُه أَثْبَتُ منه).

ويُرَادُ من هذه العباراتِ: الإخبارُ عمَّن قيلت فيه بأنه في أدنى درجات ذلك الوصف، أو في أدانيه، أو دون وسطه عند واصفِهِ به، وليس هو في أعلاه أو أعاليه طبعاً، وإليك نماذجَ من كلامهم فيها:

١ ـ في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٧٦) في ترجَمة (الحارث بن نَبْهان البصري)، المُتَّفَقُ على ضَعْفه: «وقال إبراهيم الحَرْبي: غيرُه أوثقُ منه». وفيه أيضاً (٦/ ٧٦) في ترجَمة (عبد الله بن واقد الحَرَّاني)، المُتَّفق ـ تقريباً ـ على ضَعْفِه، وأنه كان يغلَط: «وقال الجَرِيْريُّ: غيرُه أوثَقُ منه. وهذه العبارةُ يقولها الجريريُّ في الذي يكون شديدَ الضعف». انتهى.

ويعني الحافظُ ابن حجر بهذا أنَّ استعمال هذه العبارةِ في شديد الضعف خاصٌّ بالجريري، والواقعُ ليس كذلك كما تراه في الأمثلة المذكورة هنا.

وفيه أيضاً: (٦/ ٣٧٨) في ترجَمة (عبد الكريم بن أبي المُخَارِق البَصْري)، المُتَّفَق على ضَعْفه: «وقال الجَزَريُّ: غيرُه أَوْثَقُ منه».

٢ ـ وفي «الميزان» (١/ ٥١٣) و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٠٥) في ترجَمة (الحسن بن عُمَارة البَجَلي الكوفي)، المُتَّفَق على ضَعْفِه وضَعْفِ حفظِه: «قال ابنُ عُيَيْنَةَ: كان له فضلٌ، وغيرُه أَحْفَظُ منه».

٣ ـ وفي رسالة «من تُكلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ» للحافظ الذهبي أيضاً ـ مخطوطةٌ ـ: «أُبَيُّ بن عبَّاس المَدَني، قليلُ الرواية، وغيرُه أمتَنُ منه، ضعَّفه ابنُ مَعِين وغيرُه، وقال أحمدُ: مُنْكَر الحديث، وقوَّاه الدَّارَقُطْنيّ».

٤ ـ وفي «الميزان» (١/ ٥٢) في ترجَمة (إبراهيم بن الفَضْل الأصْبَهاني) الكذَّاب؛ الذي عاصَرَ الحافظَ السِّلَفيَّ: «قال السِّلَفيُّ: سمعنا بقراءته كثيراً، وغيرُه أرضَى منه».

وقد يستعملون هذه الصِّيغةَ بلفظ العُموم والإبهام، في باب المفاضلة بين الراوي الثقة والأوثقِ منه، لكن مع القرينة الدَّالَّة على ذلك، مثلُ ما جاء:

٥ ـ في «تذكرة الحفَّاظ» للذهبي (١/ ٢٧٢) في ترجَمة (أبي خالد الأحمر سليمان بن حيَّان الأَزْدِي الكوفي)، الحافظ الصَّدوق، الذي وَثَّقه جماعةٌ، ورَوى حديثَه الجماعةُ، قولُ الذهبي فيه: «قلتُ: هو مِن مشاهير المحدِّثين، وغيرُه أثبَتُ منه».

٦ ـ وفي «تذكرة الحفَّاظ» أيضاً: (١/ ٣٥١) في ترجمة (زَيْد بن الحُبَاب) الحافظ أبي الحُسَين العُكلي الكوفي الزاهد المحدِّث، الذي رَوَى له مسلمٌ والأربعةُ، ووثَّقه أئمةٌ؛ وتكلَّم فيه أئمةٌ، جاء قولُ الذهبي فيه: «قلتُ: ثِقَةٌ، وغيرُه أقوى منه».

٧ ـ في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٥) في ترجَمة (إسحاق بن منصور الكَوْسَج المَرْوَزي نزيل نيسابور)، تلميذ إسحاق بن راهُوْيَهْ وأحمد بن حنبل ويحيى بن مَعِين، الذي رَوَى له الجماعةُ سِوى أبي داود، وقال النَّسائي فيه ثقةٌ ثَبْتٌ، وقال أبو حاتم: صَدوقٌ، وقال الحاكمُ: هو أحدُ الأئمَّةِ من أصحاب الحديث الزهَّاد المتمسِّكين بالسُّنَّة، «وقال ابنُ شاهين في «الثقات»: قال عثمان بن أبي شَيْبَة: ثقةٌ صَدوقٌ، وكان غيرُه أثبَتَ منه». (انظر حاشية «الرفع والتكميل:» ص ١٨١ ـ ١٨٢).

غَيْرُهُ أَحَبُّ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

غَيْرُهُ أَحْفَظُ مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَرْضَى مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبةِ، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَقْوَى مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها علىٰ تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهـٰذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَمْتَنُ مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها علىٰ تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهـٰذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبةِ، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ:

هو كنايةٌ عن جرح الراوي؛ لأنه مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَم غير معيَّنٍ، مع تفضيل ذلك المُبْهَم عليه، فتصدق في صورتها علىٰ تفضيل كلّ راوٍ عليه، ولهـٰذا كانت جرحاً، ويُعَدُّ هذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُعْتَبَرُ به.

انظر: «غَيْرُه أَثْبَتُ منه».

الغَيْلاَنِيَّاتُ:

هي الفوائدُ المنتخبةُ عن الشيوخ، جَمَعها أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غَيْلان البَزَّار (المتوفى سنة ٤٠٤ هـ) عن شيخه الإمام المحدِّث محمد بن عبد الله بن إبراهيم مُسنِد العِراق، أبو بكر البغدادي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ).

واشتهرت هذه الفوائدُ بـ(الغَيْلاَنِيَّات)؛ لأن ابن غَيْلان تفرَّد برواية النسخة عن شيخه أبي بكر الشافعي من تخريج الحافظ الدَّارَقُطْني له.

وهي في أحد عشر جزءاً، وهي من أعلى الحديث، وأحسنه.

قال الحافظُ الذهبيُّ: «ومن فاتته الغَيْلانيَّاتُ، والقطيعياتُ، وجزءُ الأنصاري؛ نزل حديثُه درجةً». (سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤١).

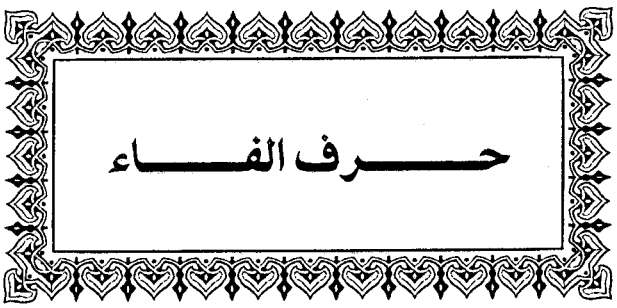

ف :

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمام أبو داود في كتاب «التفرُّد» وهو ما تفرَّد به أهلُ الأمصار من السُّنن كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

فَاحِشُ الغَلَطِ :

من ألفاظ الجرح.

فَارِسٌ في الْحَدِيْثِ :

من أقوال التوثيق النادرة، قيلتْ فيه ما رُوِيَ عن أيُّوبَ أنَّه قالَ: «الآن يَقْدِمُ عليكم رجلٌ من أهل واسِط يُقال له شُعْبَةُ، هو فارسٌ في الحديث، فإذا قَدِمَ فخذوا عنه».

قال حَمَّاد: «فلمَّا قَدِمَ أَخَذْنا عنه». (سير أعلام النبلاء: ٧/ ١٠٨).

المعنىٰ اللُّغوي :

الفارس: صاحبُ الفَرس علىٰ إرادة النسَب، والجمع فُرْسان، وفوارس، وهو أحدُ ما شذَّ من هـٰذا النَّوع فجاء في المذكَّر علىٰ

فواعل ـ ويقال: إنّ فلاناً لفارس بذلك الأمر، إذا كان عالماً به، والفارس: الحاذق بما يمارس من الأشياء كلِّها، وبها سمِّي الرجل فارساً، ومنه حديثُ عُيَيْنة بن حصن الفَزَاري: «أنا أفرس بالرجال، يريد: أبْصَرُ، وأَعْرَف. (لسان العرب).

وروىٰ ابنُ حِبّان بسنده إلىٰ يزيد بن زُرَيْع أنه قال: لكلّ شيءٍ فرسانٌ، ولهـٰذا العلم فرسان» (المجروحين: ١/ ٢٧).

معنىٰ العبارة عند المحدِّثين:

ففارِسُ الحديث أو فارسٌ في الحديث: هو الخبيرُ في الحديث الناقد لرجاله الذي يعرف الرويات وألفاظَها أصبح خبيراً لكثرة ممارسته وسَعةِ محفوظاتِه، فهو كالصَّيرفي الذي يميِّز بين النقد الجيِّد، والنقد الزَّيف لكثرة ممارسته لهـٰذه المِهْنَة.

ولقد أجاد الإمامُ ابنُ حِبَّان وأحسن في وصفه الدقيق الرائع الذي حدَّد فيه مفهومَ هـٰذا التعبير فقال: «فرسانُ هـٰذا العلم الذين حفظوا علىٰ المسلمين الدِّيْنَ، وَهَدَوْهم إلىٰ الصراط المستقيم، الذين آثروا قطعَ المفاوز والقفار علىٰ التنعُّم في الديار والأوطان في طلب السُّنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار والدَّوران في جميع الأقطار، حتىٰ أنَّ أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة لئلا يُدْخِلَ مُضِلّ في السُّنن شيئاً يُضلّ به، وإن فعل فهم الذَّابُّون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذبّ، والقائمون بنُصرة الدين». (المجروحين: ١/ ٢٧).

وذكر الإمامُ البُسْتِيُّ الأئمةَ النقادَ الذين يُعَدُّون من فُرسان الحديث علىٰ طبقاتهم منهم:

١ ـ الزهريُّ.

٢ ـ ومالك بن أنس الأصبحي.

٣ ـ وسفيان الثوريُّ .
٤ ـ وشعبةُ بن الحجَّاج .
٥ ـ ويحيى بن سفيان القطَّان .
٦ ـ وعبد الرحمن بنُ مهدي .
٧ ـ وأحمدُ بن حنبل .
٨ ـ وابنُ المَدِيني .
١٠ ـ والبخاريُّ .
١١ ـ وأبو حاتم الرازي .
١٢ ـ وأبو زُرْعة الرازي .

فَاسِدُ الإسْنَادِ :

انظر «إسْنَادُهُ فاسِدٌ» في حرف الألف .

فَاسِقٌ :

أي من ارتكَبَ معصيةً حدّيَّةً وقامت البيِّنةُ عليه ، وحُدَّ على فعله الحَدَّ الشرعي كشُرْب الخَمَر ونحوه .

و«الفاسقُ» ضِدّه : «العدل» وهو من استقام دينه ، وحسن خُلُقُه ، وسَلِمَ من الفِسْق وخَوارم المُروءة .

الفِتْنَةُ

مع نهاية سنة أربع وثلاثين بدأت الفتنةُ تطل برأسها على دولة الإسلام . . وبدأت الفئةُ الضَّالَّةُ في إثارة النفوس ضِدَّ عثمان رضي الله عنه . . حتى كان مقتلُه في السنة التالية .

وجاءت الفئةُ الباغيةُ من مصر في صفة معتمرين في شهر رجب ، ولِيُنكِروا على عثمان بعض ما اختلقوه .

وانطلق عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ ليُدافِع عن عثمان ويُنكِر عليهم ،

ويُناظِرهم في عثمان، وسألهم: ماذا ينقمون عليه؟

فقالوا: إنَّه حَمَىٰ الحمى، وأنه حَرَق المصاحفَ، وأنه أتَمَّ الصلاةَ، وأنه وَلَّى الأحداثَ، وأنه أعطى بني أمية أكثر من الناس.

فأجاب عليٌّ عن ذلك: أمَّا الحِمى فإنما لإبل الصدقة لِتَسْتَنَّ، ولم يحمه لإبله ولا لغنمِه وقد حمىٰ عُمَرُ مِن قبله.

وأمَّا المصاحفُ فإنما حَرَق ما وقع فيه اختلافٌ، وأبقى لهم المُتَّفَقَ عليه.

وأمَّا إتمامُه الصَّلاةَ بمكَّة، فإنه كان قد تأهَّل بها ونَوَى الإقامةَ فأتَمَّها.

وأمَّا تولِيةُ الأحداثَ، فلم يُوَلِّ إلا رجلاً سَوِيّاً عَدْلاً.. وقد وَلَّى رسولُ الله ﷺ عتَّابَ بن أُسَيْد على مكَّة، وهو ابنُ عشرين سنةً... وولَّى أسامةَ بن زيد بن حارثة، وطعن الناس في إمارته.

وأمَّا إيثارُه قومَه بني أمية، فقد كان رسولُ الله ﷺ يُؤْثِر قريشاً على الناس، ووالله لو أنَّ مفتاح الجنة بيدي لأدخلتُ بني أمية إليها.

تولَّى عثمان رضي الله عنه الخلافة اثنتي عشرة سنة، لا ينقم الناس عليه شيئاً، بل كان أَحَبَّ إلى كثيرٍ من القُرَشِيِّين، من عُمَرَ بن الخطَّاب؛ لأن عمر كان شديداً عليهم، أمَّا عثمان فلاَنَ لهم ووَاصَلهم... ولكنهم تغيَّروا له لمَّا أخذ يستعمل أقاربَه وأهلَ بيته، وكان يتأوَّل عثمان في ذلك صلةَ الرَّحِمِ التي أمر اللهُ بها، وقد انتهى هذا الأمرُ بمقتل عثمان رضي الله عنه.

وقد أَخْرَج ابنُ عساكر عن الزُّهري قال: قلتُ لسعيد بن المُسَيَّب، هل أنتَ مخبري كيف قُتِلَ عثمان؟ وما كان شأن الناس وشأنُه؟ فقال ابن المُسَيَّب: قُتِلَ عثمان مظلوماً، ومن قَتَله كان ظالماً، ومن خَذَله كان

معذوراً، ثم إنَّ ابن المُسَيَّب قَصَّ على الزهريِّ أسبابَ مقتلِه وكيفية ذلك، ونحن نذكره هنا مختصراً:

جاء أهلُ مِصْرَ يشكون من ابن أبي سرح، فكَتَب عثمانُ إليه كتاباً ينصحه ويتهدَّده فيه. فأبى ابنُ أبي سرح أن يقبل ما نهاه عنه عثمان وأغلظ في معاملةِ من ذهبوا فشكوه..

ثم إنَّ كبار الصحابة، كعليٍّ وطلحةَ وعائشةَ، اقترحوا على عثمان عزلَ ابنِ أبي سرح وأن يولِّي على مصر غيرَه. فقال لهم: اختاروا رجلاً أوليه مكانه. فأشار الناسُ عليه بمحمد بن أبي بَكْر، فكتب عثمان عهداً بذلك ووَلاَّه، وتوجَّه معه عددٌ من الأنصار والمهاجرين إلى مصر لتنفيذ الأمر وفيهم محمد بن أبي بكر. فلما كانوا على مسيرة ثلاثة أيام من المدينة، إذا هم بغلامٍ أسود على بعيرٍ يَخْبِطه ويستعجله. فاستوقفه أصحابُ رسول الله ﷺ وقالوا له: ما قِصَّتُك وما شأنك كأنك هاربٌ أو طالبٌ؟ فقال لهم: أنا غلامُ أمير المؤمنين وَجَّهني إلى عامل مصر، ولما قيل له: غلامُ من أنت؟ تَلَعْثَمَ وأخذ يقول مرّةً: أنا غلامُ أمير المؤمنين، ويقول أخرى: أنا غلامُ مَرْوان.. ثم استخرجوا من أمتعتِه كتاباً، فجمع محمد بن أبي بكر من كان عنده من الأنصار والمهاجرين وغيرهم، ثم فَضَّ الكتابَ بمحضرهم فإذا فيه: إذا أتاك محمد وفلانٌ وفلانٌ.. فاحْتَل في قتلهم وأَبْطِلْ كتابَه، وقَرَّ على عملك حتى يأتيك رأيي واحْبِسْ من يجيء إليَّ يتظلَّم منك.

فرجع هؤلاء الصحابةُ بالكتاب إلى المدينة، وجمعوا طائفةً من أبرز رجال الصحابة وأطلعوهم على الكتاب وقصة الغلام، فلم يَبْقَ أحدٌ من أهل المدينة إلا حنق على عثمان... فلمَّا رأى عليٌّ رضي الله عنه ذلك دعا بعضاً من كبار البَدْرِيِّين منهم طلحةُ والزُّبَيْر، وسَعدُ وعَمَّار، ودخل بهم على عثمان ومعه الكتابُ والغلامُ والبعيرُ. فقال له عليٌّ: هذا

الغلامُ غلامُك؟ قال: نعم. قال: والبعيرُ بعيرُك؟ قال: نعم. قال: فأنت كتبتَ هذا الكتابَ؟ قال: لا، وحلف بالله ما كتبتُ هذا الكتاب ولا أمرتُ به ولا عِلْمَ لي به. قال له عليٌّ: فالخاتُم خاتمُك؟ قال: نعم. قال: كيف يخرج غلامُك ببعيرك وبكتابٍ عليه خاتمُك لا تَعْلَم به؟ فحلف بالله ما كتبتُ هذا الكتابَ ولا أمرتُ به ولا وَجَّهْتُ هذا الغلامَ إلى مصر قطُّ!

ثم نظروا في الخَطِّ، فعلموا أنه خَطُّ مَرْوان، فسألوه أن يدفع إليهم مَرْوان، فأَبَى. وكان مَرْوان عنده في الدَّار. فخرج الجمعُ من عنده غِضَاباً، وعلموا أنَّ عثمان لا يحلف كاذباً، إلا أنهم غضبوا من عَدَمِ تسليم عثمان مَرْوان لهم.

وانتشر الخبرُ في المدينة، وأقبل الناسُ فحاصروا عثمانَ ومنعوه الماءَ، ولما اشتدَّ به وبأهله الظمأُ أشرف عليهم قائلاً: ألا أحدٌ يبلِّغ عليّاً فيسقينا ماء؟ فبلغ الخبرُ عليّاً فبعث إليه بثلاث قربٍ مملوءةٍ ماءً، فما كادت تصل إليه إلا بجهدٍ.

وبلغ عليّاً أنَّ في الناس من يريد قتلَ عثمان، فقال: إنما أردنا منه مروان، فأمَّا قتلُ عثمان، فلا. وقال للحسن والحسين: اذْهَبا بسيفيكما حتى تقوما على بابِ عثمان، فلا تَدَعا أحداً يَصِلُ إليه، وفعل مثلُ ذلك عددٌ من أصحاب رسول الله ﷺ وتزاحَمَ الغَوْغَاءُ على باب عثمان يريدون الوصولَ إليه لقتله، فيَصُدُّهم عن ذلك السِّبْطان ومن معهما من بعضِ الصحابة.

وعندئذٍ تسوَّروا عليه الدَّارَ، وسقطوا عليه من أعلى المنزل، وأقبلوا عليه تتناوَشُه سيوفُهم حتى قتلوه... وبلغ الخبرُ عليّاً رضي الله عنه فأقبل مغضباً، وقال لابنيه: كيف قُتِلَ أميرُ المؤمنين وأنتما على الباب؟ ورفع يده فلَطَم الحسنَ وضرب صَدْرَ الحسين، وشَتَم محمّد بن

طلحة وعبد الله بن الزُّبَيْر (انظر «العشر المبشرون بالجنَّة» للأستاذ عبد اللطيف عاشور ص ٧١ ـ ٧٢ و«فقه السيرة» للدكتور البوطي ـ ص: ٥٣٦ ـ ٥٣٧).

وهكذا، فقد كان مَقْتَلُ عثمان باباً لسلسلة من الفِتَن امتدَّتْ حلقاتها إلى غير نهايةٍ.

فُحْشُ الغَلَطِ في الرِّوَايَةِ:

أي: غلبةُ غلطِه علىٰ صوابه.

فَحْلُ الْحَدِيْثِ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها يعقوبُ بنُ عبد الله الفَسَوي في توثيق: (إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري النجاري المدني، المتوفىٰ سنة ١٣٤ هـ).

فقال: «وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة فَحْلُ الحديث. (المعرفة والتاريخ: ١/ ٤٢٧).

المعنىٰ اللُّغوي:

الفَحْلُ: الذكر من كلِّ حيوانٍ، وجمعه: أفْحل، وفحول، وفُحولة، وفحال، وفحول الشعراء هم الذين غلبوا بالهجاء من هجاهم مثل جرير، والفَرَزْدق وأشبهاهما، وكذلك كلُّ من عارض شاعراً فغلب عليه.

والفحول: الرُّواة، الواحد: فَحْلٌ. (لسان العرب).

وأراد يعقوبُ بهـٰذا التعبير توثيقَ إسحاق الأنصاري، وأنه من الرواة المتميّزين، فقد قال عنه في موضعٍ آخر: «وهو ثقةٌ سمع منه الأوزاعيُّ باليمامة، كان والياً علىٰ الصَّوافي والضياع» (المعرفة والتاريخ: ٢/ ٤٦٦).

ولعلَّه وصفه بالفَحْل لإتقانه ولكثرةِ مروياته فقد قال عنه

ابنُ سَعْد: «كان ثقةً كثيرَ الحديث». (الطبقات الكبرىٰ: ٩/ ٢٠٦).

ووثَّقه يحيىٰ بن معين، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتم، والنَّسائي، والعِجْلِي، وابن حِبّان، وابن شاهين. (تهذيب التهذيب: ١/ ٢٤٠).

فر

: رَمْزٌ للدَّيْلَمي في «مُسْنَد الفِرْدَوس».

الفَرْدُ:

انظر: «الأَفْرَاد» في حرف الألف.

الفَرْدُ الحَسَنُ:

انظر: «الغَرِيْبُ الحَسَن» في حرف الغين.

الفَرْدُ الصَّحِيْحُ:

انظر: «الغَرِيْب الصَّحيح» في حرف الغين.

الفَرْدُ الضَّعِيْفُ:

انظر: «الغَرِيْب الضَّعِيْف» في حرف الغين.

الفَرْدُ المُطْلَقُ:

انظر: «الغَرِيْب المُطْلَق» في حرف الغين.

الفَرْدُ النِّسْبِيُّ:

انظر: «الغَرِيْب النِّسْبِيّ» في حرف الغين.

الفِسْقُ:

لغةً: الفِسْقُ: العِصْيانُ، والتَّركُ لأمر الله عزَّ وجلَّ، والخروجُ عن طريق الحقِّ.

وقيل: الفُسوقُ: الخروج عن الدِّين، وكذلك المَيْلُ إلى المعصية كما فسق إبليسُ عن أمر ربِّه. (لسان العرب).

واصطلاحاً: في الشرع: ارتكابُ المسلمِ كبيرةً أو صغيرةً مع الإصرار عليها، والمسلمُ المُرتكِبُ الكبيرةَ، أو المُصِرُّ على الصغيرة يُسَمَّى فاسقاً. (انظر «كشَّاف اصطلاحات الفنون» ص: ١١٣٢، و«إرشاد الفحول» ص ١٥).

وقد يكون الفسوق شركاً، وإثماً.

والفِسْقُ في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[الأنعام: ١٤٥] أي: الذبح.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾[الحجرات: ١١]. أي: بئس الاسمُ أن تقول له: (يا يهودي) و(يا نصراني) بعد أن آمَنَ، أي لا تعيروهم بعد أن آمنوا. أو بئس الاسمُ أن يُسَمَّى الإنسانُ فاسقاً بعد أن سُمِّي مؤمناً بفعله شيئاً من هذه الأشياء التي نهي عنها، وهي: السخرية، واللَّمْزُ، والتنابُزُ بالألقاب؛ فهو فاسقٌ وإن كان مؤمناً.

وقال ابنُ الأثير: «أصل الفُسوق: الخروج عن الاستقامة، والجور؛ وبه سُمِّي العاصي فاسقاً. (النهاية: ٣/ ٤٤٦).

والموصوف بالفِسْق مسلوبُ العدالة.

قال ابنُ حبَّان: «ومنهم المُعْلِن بالفسق والسفه، وإنْ كان صدوقاً في روايته؛ لأن الفاسق لا يكون عدلاً، والعَدْلُ لا يكون مجروحاً، ومن خرج عن حَدِّ العدالة لا يُعْتَمَدُ على صِدْقه، وإنْ صَدَق في شيءٍ

بعينه في حالةٍ من الأحوال، إلا أن يظهر عليه ضِدُّ الجرح، حتى يكون أكثر أحواله طاعة لله عزَّ وجلَّ؛ فحينئذ يُحْتَجُّ بخبره، فأمَّا قبل ظهور ذلك عنه فلا». (المجروحين: ١/ ٧٩).

وقال مَعْن: سمعتُ مالكاً يقول: «أربعة لا يُكْتَبُ عنهم: رجلٌ سفيهٌ معروفٌ بالسَّفَهِ، وصاحبُ هَوىً داعيةٌ إلى هواه، ورجلٌ صالحٌ لا يدري ما يحدِّث، ورجلٌ يكذب في حديث رسول الله ﷺ، وسائرهم يُكْتَبُ عنهم». (المجروحين: ١/ ٨٠).

قال الإمامُ مسلمٌ في مقدِّمة صحيحه: «إنَّ خبر الفاسق غيرُ مقبولٍ، وإنَّ شهادة غير العدل مردودةٌ، والخبر وإنْ فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما؛ إذ كان خبرُ الفاسق غير مقبولٍ عند أهل العلم، كما أنَّ شهادته مردودةٌ عند جميعهم».

«ودَلَّت السُّنَّةُ على نفي رواية المُنكَر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثرُ المشهورُ عن رسول الله ﷺ: «مَنْ حَدَّث عَنِّي بِحَديثٍ يُرَى أنَّه كَذِبٌ فَهُو أَحَدُ الكَاذِبين». (مقدمة صحيح مسلم: ١/ ٩).

وأمَّا الفاسقُ المتأوِّلُ غير المبيح للفسق؛ فلا خِلافَ في قبول روايته؛ لأن الناس يختلفون في بعض أمور الفِسْقِ، فيرى بعضُهم أنها فِسْقٌ، ولا يرى غيرُهم أنها فِسْقٌ: مثل شُرْب النَّبيذ؛ فقد رأى الحنفيةُ: أنَّ شربه جائزٌ، ومنعه الشافعيةُ.

فلو فُتح بابُ التفسيق لمجرَّد مخالفة ما يراه الإنسانُ؛ لمَا سَلِمَ أحدٌ.

فالفاسقُ الذي يُرَدُّ حديثُه هو: المُجاهِرُ بارتكاب المعاصي

الكبيرة، وعدم مواظبته على الواجبات والفرائض؛ فمثل هذا لا يُؤمَن عليه أن يكذب في حديثه على رسول الله ﷺ، أو يفتري على أحدٍ من الصحابة والتابعين.

قال الحافظ الذهبيُّ في ترجَمة (زاهر بن طاهر أبي القاسم الشَّحامي): «مُسْنِدُ نَيْسابور، صحيحُ السَّماع، لكنه يخل بالصَّلاة؛ فتَرك الروايةَ عنه غيرُ واحدٍ من الحفَّاظ تورُّعاً». (انظر «منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه» للدكتور مصطفى الأعظمي، ص: ٣٠ ـ ٤٧).

فِسْقُ الرَّاوي:

هو ارتكابُ الراوي إحدىٰ الكبائر، أو إصراره علىٰ الصَّغائر. انظر: «الفسق».

فَسْلٌ

المعنىٰ اللُّغوي:

الفَسْلُ: جمع (أَفْسُل وفُسُول وفِسَالٌ)، ومنه (دِرْهَمٌ فَسْلٌ) أي مغشوشٌ ورديءٌ (تهذيب اللغة).

يعني الضعيفُ الذي لا مروءةَ له، وكل مُسْتَرْذل.

تفسير العبارة عند المحدِّثين:

يعني أنه ضعيفٌ، وأنه متكلَّمٌ فيه.

ومِن ذلك وصفُ شعبة بن الحجَّاج لـ(ميمونَ أبو عبد الله البَصْري الكِنْدي، ويقال القُرَشي)، قال ابن المَدِيني: سألتُ يحيىٰ بن سعيد عن ميمون أبي عبد الله الذي روىٰ عنه عوفٌ، فحمض وجهه وقال: «زعم شعبة: (أنه كان فَسْلاً) وقال أيضاً: كان يحيىٰ لا يحدِّث عنه». (ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٣٥).

ومن ذلك أيضاً وصفُ شعبة لـ(سيف بن وهب التَّيْمِني، أبي وهب البصري) حيث قال: «كان فَسْلاً». (تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٩٨).

فق:

رَمْزٌ للإمام ابن ماجَهْ في «كتاب التفسير» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

فَقْدُ اتِّصالِ السَّنَدِ:

يُقْصَد به أن لا يكون بين رُواة السَّند ترابُطٌ علميٌّ، بحيث لا يتلقَّى اللاَّحِقُ عن السَّابقِ، والمتحمِّلُ عن المؤدِّي، ويكون بين الاثنين من رواةِ الحديث فجوةٌ زمنيّةٌ أو مكانيةٌ يتعذَّرُ معها اللِّقاءُ، أو يستحيل التَّلَقِّيُ.

فَقْدُ العَدَالَةِ:

هو فَقْدُ أحدِ الشروطِ المطلوبةِ لكَوْن ـ أو ـ لاعتبار الرَّاوي عَدْلاً.

فِقْهُ البُخَارِيِّ في تَرَاجِمِهِ:

إنَّ إمامَ الأئمة وعَلَمَ الأُمَّةِ: الإمامَ أبا عبد الله محمدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ألَّف كتابَه الفَذّ الفريد: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامِه». وقد أبرَزَ فيه إمامتَه الباهرةَ في الحديث الشريفِ وعلومِه، وأبرَزَ إلى جانب ذلك فِقْهَهُ الذي تميَّزَ به على سائر المحدِّثين، وذلك في تراجم كتابه، وعناوين أبوابه، إذْ جَسُرَ على ما جَبُنَ عنه غيرُه، فبوَّب كتابه أبواباً، أوْدَعُ في عناوينها فقهَهُ وفَهْمَهُ للأحاديث بحسب ما أدَّاهُ إليه اجتهادُه، فوَافقَ في فقهه وعناوينِ مباحثِهِ بعض الأئمَّة السابقين وخالف بعضهم، وهو في الحالين ـ كما قال العلاَّمة المحدِّث الحاذق البصيرُ الشيخُ محمد بدر عالم المِيرتهي رحمه الله تعالى في مقدِّمته لكتاب شيخه الإمام محمد أنور شاه الكشْميري «فيض الباري

على صحيح البخاري» (١/ ٤٠ ـ ٤٤): «سَبَّاقُ غاياتٍ، وصاحبُ آياتٍ، في وَضْعِ التراجم، لم يسبقه به أحدٌ من المتقدِّمين، ولم يستطع أن يحاكيه أحدٌ من المتأخِّرين، فكان هو الفاتحَ لذلك الباب، وصار هو الخاتمَ.

وضَع في كلِّ ترجمةٍ آياتٍ تُناسِبها وربما استقصاها، ممَّا يتعلَّق من هذا البابِ، ونبَّه على مسائل الفروع وطُرُقِ استنباطها من الحديث، مع الإيماء إلى مختاراته، وعَلَّم مظانَّ أبواب الفقه في القرآن، بل أقامها منه ودَلَّ على طُرقِ التَّأْنِيسِ من القرآن، وبه يتضحُ ربطُ الفقه والحديث والقرآن بعضهِ مع بعض.

ومن رفعةِ اجتهاده ودِقَّتِه في الاجتهاديات وبَسْطِها في التراجم، قيل: (إنَّ فقه البخاري في تراجمه) فكان في تراجمه علومٌ متفرِّقةٌ من الفقه وأصولِه والكلام، وأومأ إليها بغايةِ إيجازٍ واختصارٍ، قَلَّ من يهتدي إليها، وذلك لِمَعَانٍ: منها...».

ثم شرح الشيخُ المِيْرتَهي تلك المعانيَ والمقاصدَ للإمام البخاري رحمه الله تعالى، في تراجمه في نحو أربع صفحاتٍ كبارٍ، بما لا تجده عند غيره، ثم قال: «وبالجملة: تراجمُهُ حيَّرت الأفكارَ، وأَدهشت العقولَ والأبصارَ، ونعم ما قيل:

أعيا فُحُولَ العلم حَلُّ رموزِ مَا ... أبداهُ في الأبوابِ والأسرارِ

فِقْهُ الْحَدِيْثِ:

هو ما تَضَمَّنه مَتْنُ الحديثِ من الأحكام والآداب المستنبطة.
(انظر: «الخلاصة في أصول الحديث» للطيبي، ص: ٦٢).

بعد معرفة صحةِ الحديث وضَعْفِه يجب الاشتغالُ بفهمه، إذ هو

ثمرةُ هذا العلمِ، فإنَّ الأساس بدون البناء بيتٌ خَرِبٌ. (انظر: مقدّمة الخطابي في «معالم السُّنَن»)

وقال الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري في: «معرفة علوم الحديث» (ص: ٦٣):

«فأمَّا فقهاءُ الإسلام أصحابُ القياس والرَّأي والاستنباطِ والجدلِ والنظرِ فمعروفون في كلِّ عصرٍ، وأهل كلِّ بلدٍ، ونحن ذاكرون بمشيئة الله تعالى في هذا الموضع فقهَ الحديثِ عن أهله، ليستدل بذلك على أنَّ أهل هذه الصَّنعةِ من تبحَّر فيها لا يجهل فقه الحديث؛ إذ هو نوعٌ من أنواع هذا العلم».

ثم سَرَد أسماءَ هؤلاء المحدِّثين الفقهاء مع نُبْذَةٍ يسيرةٍ عن فقههم، فمن هؤلاء:

١ ـ محمَّد بن شهاب الزُّهْري.

٢ ـ ويحيى بن سعيد الأنصاري.

٣ ـ وعبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي.

٤ ـ وسفيان بن عُيَيْنَة الهِلالي.

٥ ـ وعبد الله بن المُبارَك.

٦ ـ ويحيى بن سعيد القَطَّان.

٧ ـ وعبد الرحمن بن مَهْدي.

٨ ـ ويحيى بن يحيى التَّمِيْمي.

٩ ـ وأحمد بن حنبل، قال فيه الشافعيُّ: «خرجتُ من بغداد، وما خلفتُ بها أفقهَ ولا أزهدَ ولا أورعَ ولا أعلمَ من أحمد بن حنبل».

١٠ ـ وعليُّ بن عبد الله بن جعفر المَدِيْني.

١١ ـ ويحيى بن مَعِين .

١٢ ـ وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلي .

١٣ ـ ومحمد بن يحيى الذُّهْلِي .

١٤ ـ ومحمد بن إسماعيل البُخَاري .

١٥ ـ وأبو زُرْعَة عبيد الله بن عبد الكريم .

١٦ ـ وأبو حاتم محمد بن إدريس الحَنْظَلي .

١٧ ـ وإبراهيم بن إسحاق الحَنْظَلي .

١٨ ـ ومسلم بن الحَجَّاج القُشَيْريّ .

١٩ ـ وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم العَبْدي .

٢٠ ـ وعثمان بن سعيد الدَّارِمِيّ .

٢١ ـ وأبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي .

٢٢ ـ وأبو عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي .

٢٣ ـ وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَةَ .

٢٤ ـ وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني .

٢٥ ـ ومحمد بن عبد الوَهَّاب العَبْدي .

٢٦ ـ وأبو بَكْر الجَارُوْدي .

٢٧ ـ وإبراهيم بن أبي طالب .

٢٨ ـ وأبو عيسى التِّرْمِذي .

٢٩ ـ وموسى بن هارون البَزَّار .

٣٠ ـ والحسن بن علي المَعْمَرِي .

٣١ ـ وعلي بن الحسين بن الجنيد.

٣٢ ـ ومحمد بن مسلم بن وَارَة.

٣٣ ـ ومحمد بن عقيل البَلْخي، وغيرهم.

ومن فقهاء أهل الحديث: أبو بَكْر النيسابوري، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «أبو بكر النَّيْسابوري إمامٌ في الفقه والحديث، وكان له عنايةٌ بالأحاديث الفقهية، وما فيها من اختلاف الألفاظ، وهو أقرَبُ إلى طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصُّبَ فيها لقول أحدٍ من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين». (مجموع الفتاوى: ٢٤/ ١٤٦).

ثم قال: «وأمَّا البخاري وأبو داود إمامان في الفقه من أهل الاجتهاد، وأمَّا مسلم والترمذي والنَّسائي وابنُ ماجه وابنُ خُزَيمَةَ وأبو يَعْلى والبَزَّار ونحوُهم، فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلِّدين لواحدٍ بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمَّة المجتهدين على الإطلاق، بل هم لا يَميلون إلى قول أئمة الحديث كالشَّافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد وأمثالهم».

وأمَّا البيهقي فكان على مذهبِ الشافعي منتصراً له في عامة أقواله، والدَّارَقُطني هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي وأئمَّة السند والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبَيْهقي؛ مع أنَّ البيهقي له اجتهادٌ في كثيرٍ من المسائل، واجتهادُ الدَّارَقُطْني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه». (مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٤٠ ـ ٤١).

«ومنهم مَن له اختصاصٌ ببعض الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوِه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهل الحجاز ـ كمالك وأمثاله ـ أَمْيَلُ منهم إلى مذاهب أهل العراق ـ كأبي حنيفة والثوري».

انتهى كلامُ شيخ الإسلام. (مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٤٠ ـ ٤١).

«ولا يتأتَّى معرفةُ فقهِ الحديث إلا إذا جُمِعَتْ طُرُقُه كما قال الإمامُ أحمد: «الحديث إذا لم تُجْمَعْ طُرُقُه لم تفهمه، والحديثُ يفسِّر بعضَه بعضاً». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١١٢).

وقال يحيى بن مَعِين: «لو لم نكتب الحديثَ من ثلاثين وجهاً ما عَقَلْناه». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١١٢).

والإمامُ الشافعيُّ ألَّف رسالةً في اختلاف الحديث، ثم تبعه ابنُ قُتَيْبَةَ، وأبو يحيى زكريا بن يحيى السَّاجي، والطَّحَاوي، والطَّبَري، وابن عبد البَرِّ، وابن الجَوْزي، وكلُّ هذا يَدُلُّ على اهتمام المحدِّثين النُّقَّاد بفقه الحديث، واستنباط الأحكام، وإليه يُشير الخطيبُ في كتابه: (الكفاية): «ولولا عنايةُ أصحاب الحديث، وضَبْط السُّنَن، وجَمْعها واستنباطها من معادنها، والنظرُ في طُرُقها؛ لبطلت الشريعةُ، وتعطَّلت أحكامُها؛ إذ كانت مستخرجةً من الآثار المحفوظة، ومستفادةً من السُّنَنِ المنقولةِ».

وعلى ضوء هذا نستطيع أن نحدِّد معنى علم الدراية، بأنه إلى جانب أنه علم بقوانين الرواية يشمل أيضاً المعنى المفهومَ والمرادَ من ألفاظ الحديث ودلالاته، مَبنيّاً على قواعد اللغة، وضوابط الشريعة.

فالمحدِّثون لم يغفلوا أيَّ جانبٍ من هذين الجانبين، وإنْ كان جانبُ الرواية يغلب عليهم أكثرَ من جانب الدراية.

وبعد غَرْبَلة الأحاديث روايةً ودرايةً، وجَمْعِها في الكتب جاء دورُ شرحِها وتبسيطِ أحكامها بعد مقارنتها بعضها ببعضٍ، فتوجَّه فقهاءُ المحدِّثين إلى بيان ما يُستفاد منها من الفقه العام المقارن بفقه فقهاء الإسلام، فنرى الإمامَ البَغَوِيَّ (المتوفىٰ سنة ٥١٦ هـ) في كتابه: «شرح

السنَّة» التزم هذا المنهجَ بدون خوضٍ في تفريعاتٍ فقهيةٍ معروفةٍ في منهج الفقهاء، وكتابه يعتبر نموذجاً لبيان فقه الحديث، وغلب هذا المنهج على الشُّرَّاح الآخرين، وكان آخرهم الإمام الشَّوْكَاني (المتوفىٰ سنة ١٢٥٥ هـ) صاحب: (نيل الأوطار)، ثم من تبعهم من أهل الحديث رحمهم الله جميعاً. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص ٢٩٧ ـ ٣٠٠).

الفَقِيْهُ الْمُحَدِّثُ:

يُلَقَّبْ من جَمَع الثلاثةَ من علوم الحديثِ:

١ ـ حفظ متونِ الحديث، ومعرفة غريبِه وفِقْهِه.

٢ ـ حفظُ أسانيدِ الحديث، ومعرفةُ رجالِه، وتمييزُ صحيحِه من سقيمه.

٣ ـ جَمْعُ الحديثِ وكتابتُه وسَماعُه، وطلبُ العُلُوِّ فيه، والرحلةُ ـ في طلبه ـ إلى البُلْدان.

فاللهُ الْمُسْتَعانُ:

انظر: «واللهُ المُسْتَعانُ» في حرف الواو.

فُلَانٌ:

إشارةٌ لأحد الرُّواة الذين أَخَذ عنهم الرَّاوي، ولم يَجْرِ ذِكْرُهم في الإسناد.

فُلانٌ أَحَبُّ إليَّ منه، أو (فُلَانٌ أوثَقُ منه):

ليست هذه عبارةُ جرحٍ، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين من أشبهها، لبيان موقع مستواه من الحفظ والضبط ونحوهما. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٨٠).

فُلانٌ تَعْرِفُ وتُنْكِرُ

انظر: «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ» في حرف التَّاء.

فُلاَنٌ حَدَّثَنَا أو أَخْبَرَنا:

هي من ألفاظ الأداء التي ذكرها الإمامُ الرَّامُهُرْمُزي، وعقد لها أبواباً، وهذا اللَّفْظُ من قبيل تقديم الإسم. (تدريب الراوي: ٢/ ٢٨).

فُلاَنٌ لاَ يُتَابَعُ على حَدِيْثِهِ:

انظر: «لا يُتَابَع عليه».

فُلاَنٌ لاَ يُسْأَلُ عَنْهُ:

هذه اللَّفْظَةُ من أعلى مراتب التعديل التي زادها الحافظُ السُّيوطيُّ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٩٣).

حُكمها:

يُحتَجّ بحديث من اتَّصَفَ بها.

فُلاَنٌ لَهُ بَلاَيا:

من ألفاظ الجرح. انظر: «البَلاَيا» في حرف الباء.

فَنُّ الشَّيْءِ:

ما تُذكَر فيه مسائلُه ومباحثُه من قواعد وضبط وغيرها.

الفَوَائِدُ

هي أجزاءٌ حديثيَّةٌ يُدَوَّن فيها ما يُلقيه الشيخُ على التلاميذ. وغالب كتب الفوائد لا تتقيَّدُ بنظامٍ في التصنيف من حيث الموضوع، ومن تقديمٍ وتأخيرٍ، ويعود تصنيفُ هذا النوع من الكتب إلى عصر المتقدِّمين. يقول الإمام الترمذي: «كان لمحمَّد بن إسماعيل (البخاري) كتاباً يسجِّل فيه الفوائد». (جامع الترمذي: ٥/ ٦٠٣).

وغالبُ كتبِ الفوائد تكون من تخريج أحد أئمَّة الحديث، فيختار من حديث الشيخ إمَّا من العوالي، أو الصِّحَاح، أو الحِسَان، أو الغرائب، أو المُستَخْرَجات، أو الأفراد، أو الشيوخ الثِّقات، أو شيوخ في بلدٍ مُعَيَّنٍ، وغيرها من الموضوعات التي تَهُمُّ المحدِّثين. (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٤).

ومن كتب الفوائد المشهورة:

١ ـ **فوائد علي بن الجَعْد**: أبي الحسن الهاشمي البغدادي الجوهري (المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ) جَمْعُ أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ). وتُعرَف أيضاً بـ«الجَعْدِيّات». طُبعت بتحقيق الأستاذ عبد المهدي عبد الهادي، بمكتبة الفلاح في الكويت، عام ١٤٠٥ هـ وطُبعت بتحقيق الأستاذ عامر أحمد حيدر، بمؤسَّسة نادر في بيروت عام ١٤١٠ هـ.

٢ ـ **فوائد خَيْثَمة**: لابن خيثمة سليمان القُرشي الإطرابلسي (المتوفىٰ سنة ٣٤٣ هـ): طُبع بتحقيق الأستاذ عمر عبد السلام تَدْمُرِي، بدار الكتاب العربي في بيروت عام ١٤٠٠ هـ.

٣ ـ **فوائد أبي علي**: لأبي علي محمَّد بن أحمد بن الحسن الصَّوَّاف (المتوفىٰ سنة ٣٥٩ هـ): انتقاء أبي الحسن علي بن عمر الدَّارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٠ هـ)، روايةُ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ). طُبع بتحقيق وتخريج الشيخ أبي عبد الله محمود بن محمد الحَدَّاد، بدار العاصمة في الرياض، عام ١٤٠٨ هـ.

٤ ـ **فوائد ابن ماسي**: أبي محمد، عبد الله بن إبراهيم بن أيوب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٦٩ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ مسعد عبد

الحميد السَّعدني، بمكتبة أضواء السَّلف، في الرياض، عام ١٤١٨ هـ.

٥ ـ **فوائد تمّام**: لأبي القاسم تَمَّام بن محمد الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٤١٤ هـ). وطُبع بحقيق الأستاذ أبي سليمان، جاسم الفهيد الدوسري، بدار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٩٩٠ م. وطُبع بتحقيق الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلفي، بمكتبة الرشد في الرياض عام ١٤١٢ هـ.

٦ ـ **فوائد العراقِيِّين**: لأبي سعيد، محمد بن علي بن عمرو النَّقَّاش الحنبلي الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤١٤ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ مجدي السيّد إبراهيم. بمكتبة القرآن في القاهرة، عام ١٤١٠ هـ.

وغير ذلك كثيرة، وهي صعبةُ الحَصْر.

فائدتها:

ومن أهمِّ ما يستفاد من كتب الفوائد: زيادةُ الألفاظ الواردة في الحديث، والأسانيد العالية.

الفَوائدُ الْحَدِيْثِيَّةُ:

انظر «الفَوَائد».

الفَوَاطِمُ:

إذا أُطْلِق هذا الإسمُ في الحديث يرادُ بها:

١ ـ فاطمةُ الزهراء، بَضْعَةُ رسولِ الله ﷺ.

٢ ـ وفاطمة بنتُ أسدٍ أمُّ عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

٣ ـ وفاطمةُ أمُّ أسماءَ بنت حَمْزَةَ رضي الله عنها.

٤ ـ وقيل: والرابعة: فاطمةُ بنت شَيْبَة بن ربيعة. (انظر «فتح الباري» ١٠/ ٢٣١).

فَهَارِسُ الْحَدِيْثِ:

الفهرسة هي ترتيبُ مجموعةٍ من المعلومات على نسقٍ معيَّنٍ وغالباً ما تكون على ترتيب حروف المعجم، وهي تُعين الباحث في الحصول على معلومته بسهولةٍ ويُسْرٍ وسرعةٍ، فتوفِّر عليه الجهدَ والوقتَ.

منذ بدأ التأليفُ في الحديث الشريف كان العلماء يفكِّرون بالحصول على بُغْيَتهم من الحديث بأسرع الطُّرق والوسائل وأسهلها، وكان أوَّلَ أشكال الفهرسة كتابةُ أطراف الحديث، أي القسم الأول منه، وهو يَدُلُّ على بقيّته، وكان هـٰذا موجوداً في أواخر القرن الأول من الهجرة، قبل سنة ٩٦ هـ، أخرج الإمامُ الدَّارمي في سننه (١/ ٩٩) في باب مَن لم يَرَ كِتابة الحديث، بسنده إلى ابن عَوْن قال: «رأيتُ حمّاداً يكتب عن إبراهيم ـ النَّخَعي (المتوفىٰ سنة ٩٦ هـ) ـ فقال له إبراهيم: ألمْ أنهك ـ يعني عن كتابة الحديث ـ قال: إنما هي أطرافٌ». وأخرج ابنُ أبي خَيْثَمة في كتاب العلم (ص: ١٤١) بسنده إلى إبراهيم النَّخعي قال: «لا بأسَ بكتابة الأطراف».

وكان أوَّلُ من صَنَّف على حروف المعجم في الإسلام هم المُعْجَمِيّون اللُّغَوِيّون، ويُعتَبر الإمام الخليل بن أحمد الفَرَاهيدي (المتوفىٰ سنة ١٧٠ هـ) رائدَهم، وهو واضع كتاب «العين» ثم استعمل علماءُ الحديث الترتيبَ المعجميَّ في وضع كتب تراجم الرجال كالبخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) في «التاريخ الكبير»، كما استخدموه في تأليف «المعاجم» حينما رتَّبوا أسماء الصحابة على حروف المعجم، كما فعل أبو يعلىٰ الموصلي (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ) في «معجمه». ثم جاء القرنُ الخامسُ وبدأ علماء الحديث يفكِّرون بخدمة مصادر الحديث التي وُضعت خلال القرون الخمسة الأولىٰ، ومن أشكال خدمته الكثيرة ترتيبُه وفهرستُه، وكان أوَّلَ أشكال الترتيب التي استخدموها وضعُ كتب

أطراف الحديث، ثم ظهرت فكرةُ إعادةِ ترتيبِ أحاديث الكتب علىٰ حروف المعجم لتسهيل الوصول إليها، وأقدَمُ مَن نعلم أنه رَتَّب أحاديث كتاب على حروف المعجم، هو ابنُ طاهر المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) الذي جَمَع أحاديث «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (المتوفىٰ سنة ٣٦٥ هـ) ورَتَّبها علىٰ حروف المعجم، كما ذكر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٥)، وتوالىٰ العلماءُ بعده بترتيب أحاديث كُتب السَّابقين، وقد نشط الترتيبُ علىٰ يَدَيْ الإمام السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) ووَضَع كتبَه الثلاثة «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادته»، وحاول أن يجمع فيها الأحاديثَ النبويةَ كلَّها من كتب السَّابقين علىٰ حروف المعجم حسب أوائلها، وتبعه العلماءُ بعد ذلك إلىٰ زماننا. وسنتكلَّم عن أشهر فهارس الحديث فيما يلي:

١ ـ **ترتيب أحاديث «الكامل في الضعفاء لابن عدي»**: لابن طاهر المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ): الحافظ أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي الشيباني. ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤٥).

٢ ـ **ترتيبات الموضوعات**: للحافظ شمس الدين الشمس أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). رَتَّب فيه كتاب «الموضوعات» لابن الجَوْزي (ت ٥٩٧ هـ). مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل ـ الحديث» ١/ ٣٦٧).

٣ ـ **ترتيب شرح المشارق**: لعبد اللَّطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكِرْماني، ابن ملك (المتوفىٰ سنة ٨٠١ هـ). رَتَّب فيه كتاب «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار للرضي الصَّاغاني»، لابن ملك، الذي شرح فيه «**مشارقَ الأنوار**» للصَّاغاني، الذي جَمَع فيه بين صحيحَيْ البخاري ومسلم. وقد شرحه إبراهيم بن مصطفىٰ بن بير

محمد (حياً ٩٨٨ هـ) بعنوان: «أنوار البوارق في شرح ترتيب المشارق».

٤ ـ ترتيب أحاديث «المشارق للرضي الصَّاغاني»، لعبد الغني (بعد ٩٠٣ هـ). مخطوطٌ.

٥ ـ الجامع الكبير: للحافظ جلال الدين أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٦ ـ الجامع الصغير: للسُّيوطي.

٧ ـ زيادات الجامع الصغير: للسيوطي

٨ ـ ترتيب أحاديث أربعين حديثاً: للشيخ الإمام ابن جَمَاعة، للسُّيوطي أيضاً: مخطوطٌ.

٩ ـ أنوار البوارق في «مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار: لابن ملك، لعلي بن الحسن (حياً ٩٣٧ هـ): مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٢٦٠ ، ٣٦٦).

١٠ ـ كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: للإمام عبد الرؤوف المُنَاوي (المتوفى سنة ١٠٣١ هـ).

١١ ـ الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور: للمُنَاوي أيضاً:

١٢ ـ المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز: لعبد الله الميرغني (المتوفىٰ سنة ١٢٠٧ هـ).

١٣ ـ رموز الأحاديث علىٰ ترتيب حروف الهجاء: لأحمد ضياء الدين بن مصطفىٰ الطَّرابزوني الكَمُشْخانَوي (المتوفىٰ سنة ١٣١١ هـ).

١٦ ـ مفتاح الصحيحين: للحافظ السيّد محمد الشريف بن مصطفىٰ التوقادي (المتوفى سنة ١٣١٣هـ)، رَتَّب أحاديث كتاب

علىٰ حِدَة، فذكر أوائلها علىٰ ترتيب حروف المعجم، وأشار إلىٰ موضع كلِّ حديثٍ بتسمية الكتاب الذي هو فيه، ورَقَّم الباب داخل ذلك الكتاب، وأرقام الأجزاء الصفحات للطبعة التي اعتمدها لكلٍ من الكتابين، وشروحهما. طُبع بالآستانة عام ١٣١٣ هـ. وصوّرته دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٣٩٥ هـ.

١٥ ـ **مفتاح البخاري**: للشيخ محمد شكري بن حسن الأنقروي التُّركي (المتوفىٰ سنة ١٣١٣ هـ)، مِن مُدرِّسي جامع بايزيد في إسطنبول. رَتَّبه علىٰ أوائل الأحاديث بتسلسل حروف الهجاء، وأحال فيه إلىٰ الكتب وأرقام الأبواب فيها. طُبع بالطباعة الحجرية، في إسطنبول عام ١٣١٣ هـ.

١٦ ـ **نبراس السَّاري في أطراف البخاري، وهو مفتاح الصحيح بعون الله الباري**، للفِنْجَابي (المتوفىٰ بعد ١٣٤٥ هـ): للمحدِّث محمد عبد العزيز، الدِّيُوبَنْدي السَّهالي الهندي. مشىٰ فيه علىٰ ترتيب الكتب والأبواب والأحاديث التي فيها كما جاءت في «صحيح البخاري»، وأشار عند أول موضع للحديث إلىٰ باقي مواضع وروده فيه إذا تعدّدت، وأشار بحاشية الكتاب إلىٰ موضع الباب في «**فتح الباري**» و«**عمدة القاري**». طُبع في الهند بالمطبع الكريمي، في لاهور بالهند عام ١٣٤٥ هـ.

١٧ ـ **الفتح الكبير بضَمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير**: للشيخ يوسف ابن إسماعيل النَّبهاني (المتوفىٰ سنة ١٣٥٠ هـ).

١٨ ـ **دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب الأساسية**: لمحمد المصري الكتب الفَيّومي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٢ هـ)، أحال فيه إلىٰ مواضع كتب البخاري في ثلاث طبعات من المتن، وفي طبعتين من كلٍّ

من شرح القَسْطَلاّني وشرح العَيْني، وثلاث طبعات من شرح ابن حجر، مع ذكر عدد الأبواب، وعَدّ الأحاديث في كل كتاب منها. طُبع بمطبع الصَّاوي، في القاهرة عام ١٣٥٢ هـ.

١٩ ـ **هداية الباري إلىٰ ترتيب أحاديث البخاري**: لعبد الرحيم بن عنبر المصري الطَّهْطاوي (المتوفىٰ سنة ١٣٦٥ هـ)، وهو يرتِّب أحاديث: «تجريد صحيح البخاري» للزَّبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) علىٰ حروف المعجم، فيذكر الحديثَ بكامله، ويُحيل للكتاب والباب، ومعه بأسفله شرحٌ لطيفٌ له. طُبع بالمكتبة التجارية الكبرىٰ، في القاهرة، عام ١٣٣٠ هـ، وصوَّرته دارُ الرائد العربي في بيروت.

٢٠ ـ **فهارس البخاري**: للشيخ رضوان محمد رضوان: أحد علماء الأزهر المشتغلين بخدمة السُنَّة رحمه الله، مشىٰ فيه علىٰ ترتيب الكتب والأبواب والأحاديث التي فيها كما جاءت في «**صحيح البخاري**» فيذكر طَرفاً من الحديث الوارد في بابه، ثم يذكر اسمَ الصَّحابي الراوي لذلك الحديث بين هلالين، ثم يُقفّي بعد ذلك بذكر سائر مواضع الحديث في كتاب البخاري وأبوابه. وعند تكرُّرِ ذكرِ الحديث يُحيل إلىٰ الموضع الأول الذي استوفىٰ بيانَ مواضعه فيه.

وصنع فهرساً ثانياً للأحاديث المعلَّقة غير المستوفية للأسانيد، وفهرساً ثالثاً للآثار الموقوفة الواردة فيه عن الصحابة والتابعين، ثم رابعاً لكتب البخاري وأبوابه، مع ذكر أرقامِها في نسخة المتن من صحيح البخاري، وأرقام شروح: الكِرْمَاني، وابن حجر، والعَيْني، والقَسْطَلاّني، فأجاد وأفاد وأحسن. طُبع بمطبعة دار الكتاب العربي في القاهرة عام ١٣٦٨ هـ.

٢١ ـ **أطراف البخاري**: للأستاذ لمحمد فؤاد عبد الباقي المصري (المتوفىٰ سنة ١٣٨٨ هـ): وقد رتَّب فيه كُتَبَ «صحيح البخاري»

وأبوابه وأحاديثه. واستقصىٰ ذِكْرَ أرقام أطرافه في الموضع الأول لورود الحديث، طُبع مع «فتح الباري» للحافظ ابن حجر. في المطبعة السَّلفية بالقاهرة، عام ١٣٨٠ هـ.

وللمؤلِّف خدماتٌ جليلةٌ لكتب السُّنَّة، فله «فهارس صحيح مسلم» طُبعت بآخر الطبعة التي حقَّقها في مجلَّدٍ مستقلٍّ. وله«جامع مسانيد صحيح البخاري» و«قُرَّة العينين أطراف الصحيحين» وقد ذكر هٰذين الكتابين في مقدِّمة كتابه «اللُّؤلؤ والمرجان فيما اتَّفق عليه الشيخان». وله فهارس «سنن ابن ماجه»، و«موطأ مالك»، و«الأدب المفرد» للبخاري، وساهَمَ في وضع «مفتاح كنوز السُّنة» و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» الذي وَضَعه المستشرقون، وله «تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس» رَقَّم فيه الكتب والأبواب في الكتب التسعة وفق ما جاء في هٰذه الكتابين.

٢٢ ـ كَشَّاف صحيح أبي عبد الله البخاري، بالترتيب الأبجدي للألفاظ والموضوعات وأسماء الأشخاص والأعلام: لمصطفىٰ كمال وصفي: طُبع بمطابع الشعب في القاهرة عام ١٣٩٣ هـ.

٢٣ ـ دليل القاري إلىٰ مواضع الحديث في صحيح البخاري: لعبد الله بن محمد الغنيمان: وهو يُفهرِس لأطراف الأحاديث أبجدياً مع الإحالة للكتاب والباب، وأرقام الأجزاء والصفحات لكتاب «فتح الباري»لابن حجر، في الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمدُ فؤاد عبد الباقي. طُبع بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٤ هـ.

٢٤ ـ الفهرس العام لأحاديث سنن أبي داود: لعبد المهيمن الطَحَّان: وهو يُفرِس للطبعة التي حقَّقها عادلُ السيّد وعزّت الدعَّاس،

طُبع ملحقاً بالسُّنن بدار الحديث في حمص عام ١٣٩٤ هـ، ملحقاً بالجزء الخامس.

٢٥ ـ **مفتاح سنن الترمذي**: لـ: عبد البَر عباس: وهو يُفهرِس للطبعة التي حقَّقها عِزّت عُبيْد الدعّاس. وطُبع بآخرها بمطابع الأمل في حمص عام ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م، في الجزء العاشر منه، وهو يرتِّب أوائل الأحاديث علىٰ حروف المعجم.

٢٦ ـ **المُرشِد إلىٰ أحاديث سُنن التِّرمذي**: لصدقي البيك، (مدرِّس اللغة العربية بثانويات حمص) وهو معجمٌ مفهرسٌ لألفاظه وفق الطبعة التي حقَّقها عزّت عبيد الدعاس، وطُبعت بحمص، وقد ألحقه بجدول مطابقة أحاديثه مع طبعة القاهرة. طبع بمطبع الفجر في حمص عام ١٣٨٩ هـ.

٢٧ ـ **فهارس سنن النَّسائي**: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (المتوفىٰ سنة ١٤١٧ هـ): ويتضَّمن (٩) فهارس متنوِّعة للكتاب، حسب الطبعة المصرية التي طُبعت بالمكتبة التجارية الكبرىٰ في القاهرة عام ١٣٤٨ هـ بعد أن قامَ بترقيم كتبها وأبوابها وفق كتاب «تيسير المنفعة» لمحمد فؤاد عبد الباقي.

فجاء الفهرسُ في الجزء التاسع مستقلاً.

٢٨ ـ **فهارس سنن ابن ماجه**: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: طُبع ملحقاً بالطبعة التي حقَّقها، وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام ١٣٩١ هـ.

٢٩ ـ **فهرس أحاديث مسند الإمام أحمد**: لأبي هاجر، محمد السعيد بن بَسْيُوني زغلول المصري. فَهْرَسَ أوائل أحاديثه حسب أطرافها علىٰ حروف المعجم، وفق طبعة المسند الميمنية في القاهرة

عام ١٣٠٦ هـ، طُبع الفهرس بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٣٠ ـ **فهارس أحاديث وآثار سُنن الدَّارمي**: إعداد أحمد عبد القادر الرِّفاعي. طُبع بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤٠٩ هـ.

٣١ ـ **فهرس أحاديث موطَّأ مالك**: إعداد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ألحقه بالطبعة التي حقَّقها، وطُبعت بدار إحياء الكتب العربية، في القاهرة، عام ١٣٧١ هـ.

٣٢ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف**: رَتَّبه جماعةٌ من المستشرقين، فقد فَهْرَسوا جميعَ ألفاظ الكتب السِّتّة و«موطأ مالك» و«مسند الإمام أحمد بن حنبل»، «وسنن الدَّارمي»، وهٰذه من أمّهات كتب الحديث، ورتَّبوا هٰذه الألفاظ علىٰ حروف المعجم وذكروا تحت كلِّ لفظةٍ الأحاديثَ التي وردتْ فيها هٰذه اللفظة، ورمزوا لمَن أخرج تلك الأحاديثَ من أصحاب الكتب التي فهرسوا لها، وهٰذا المعجمُ من أوسع المعاجم وأسهلها؛ ذلك لأنه يكفي أن يعرف الباحثُ كلمةً واحدةً من الحديث الذي يبحث عنه ليقف علىٰ الحديث كاملاً، ويعرف مُخَرّجيه. فمثلاً قولُه ﷺ «وابتسامتُكَ في وجه أخيك صدقةٌ» يُمكِنك أن تقف علىٰ هٰذا الحديث في مادة: (بسم)، و(وجه)، و(أخ)، و(صدق)، ففي أيِّ لفظةٍ من هٰذه الألفاظ بحثتَ ستجد هٰذا الحديثَ، كما ستجد غيره من الأحاديث التي ذكرت فيها واحدةٌ من هٰذه الألفاظ، ومن ثم كانت سهولةُ استعمالِه ويُسْرُ الرُّجوعِ إليه والاستفادةُ منه.

طُبعت منه نُسَخٌ محدودةٌ في أوروبَّة، مما جعله مقصوراً علىٰ المكتبات العامة، نادرُ الوجود في المكتبات الخاصة. وكتابُ «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»، قامَ بوضعه بالعربية لفيفٌ من كبار

المستشرقين، كُتِبَتْ أسماؤهم على وجه أجزاء الكتاب، ومنهم الدكتور فِنْسِنْك، وبدؤوا عملهم فيه سنة ١٩١٦ م، وأُعِدَّ للطبع سنة ١٩٣٢ م، ثم بُدئ بنشره أجزاء رقيقة سنة ١٩٣٣، ثم طُبع منه الجزء الأول في ليدن سنة ١٩٣٦ م، وطُبع منه الجزء الأخير السابع في ليدن أيضاً سنة ١٩٦٩ م، فكان ما بين البدء بتأليفه والفراغ من طبعاته ثلاثاً وخمسين سنة.

ولم يُدخِلُوا فيه أسماءَ الأعلام، ولديهم مجلَّدٌ خاصٌّ بأسماء الأعلام طُبع مؤخَّراً. وخدموا بهٰذا الكتابَ تسعة كتب من كتب السنة.

وتمَّ تصويره أخيراً في بيروت سنة (١٣٩٠ ـ ١٩٧٠) وكثرت نسخه وانتشرت بين أهل العلم.

٣٣ ـ **مفتاح كنوز السُّنَّة**: قام بوضعه بالإنكليزية الدكتور المستشرق أ. ي. فِنْسِنْك الهولندي، (المتوفى سنة ١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩ م) أستاذُ اللغة العربية في جامعة ليدن. ومَكَث في تأليفه عشر سنين، وطُبع بالإنكليزية سنة ١٩٢٧ م بـ: «ليدن» ونقله إلى العربيَّة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وبقي في ترجَمته ومراجعة نصوصه أربعَ سنواتٍ، وطُبع بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ.

وخَدَمَ هٰذا الكتابُ أربعةَ عَشَرَ كتاباً من كتب السُّنّة. هي الكتب التسعة المتقدمة في «المعجم المفهرس» والخمسة الباقية هي: «مسند أبي داود الطيالسي»، و«سيرة ابن هشام»، و«المغازي» للوَاقِدي، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد، و«المسند» المنسوب للإمام زيد بن علي. وطريقته أنه يُفهرِس ألفبائياً لموضوعات الحديث، كالصَّلاة مثلاً، تجدها فيه ضِمن حرف الصَّاد، ثم يذكر جميعَ الأبواب المتعلِّقة بالصَّلاة، ويرمز لوجود أحاديثها في الكتب الأربعة عشر بالرُّموز التي وَضَعها في أول كتابه وأوضحها.

٣٤ ـ تيسير المنفعة بكتابَيْ مفتاح كنوز السُّنَّة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: ألَّفه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وطُبع بالقاهرة بمطبعة المنار سنة١٣٥٣ ـ ١٣٥٤ هـ ثم طبعَتْهُ دارُ الحديث، للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، عن هٰذه الطبعة تصويراً في سنة ١٤٠٤ هـ. وقد أراد من تأليفِهِ تيسيرَ الانتفاع بالكتابين المذكورين في عنوانه، في إحالتهما إلىٰ الكتب الثمانية من كتب الحديث النبوي، وهي:

١ ـ صحيح البخاري.

٢ ـ صحيح مسلم.

٣ ـ سنن أبي داود.

٤ ـ جامع الترمذي (سننه).

٥ ـ سنن النسائي.

٦ ـ سنن ابن ماجه.

٧ ـ سنن الدَّارمي.

٨ ـ موطأ مالك.

فرقَّم أبوابَ هٰذه الكتبِ وفق ما جاء في «المعجم المفهرس» و «مفتاح كنوز السنة».

٣٥ ـ فهارس سُنن الدَّارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٣٦ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في سنن الدارقطني: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٧ ـ **فهرس أحاديث السُّنن الكبرىٰ للبيهقي**، إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٨ ـ **فهرس أحاديث المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم النَّيْسَابوري**، إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٣٩ ـ **فهرس أحاديث مسند الحُمَيْدِي**، إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية في بيروت عام ١٤٠٨ هـ.

٤٠ ـ **فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور، ودار البشائر، في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

٤١ ـ **فهرس أحاديث موارد الظَّمآن إلىٰ زوائد ابن حِبَّان للهَيْثَمي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي، طُبع بدار النُّور، ودار البشائر، في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

٤٢ ـ **فهرس أحاديث نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول للحكيم الترمذي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور، ودار البشائر، في بيروت عام ١٤٠٨ هـ.

٤٣ ـ **فهارس الأُمّ للشافعي وملحقاته**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٧ هـ.

٤٤ ـ **فهارس عِلَل الحديث لابن أبي حاتم الرَّازي**: إعداد الأستاذ يوسف المرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٤٥ ـ **فهرس أحاديث التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني**:

إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٤٦ ـ **فهرس أحاديث التاريخ الصَّغير للبخاري، ومعه فهرس المراسيل لأبي داود السِّجِسْتاني**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٤٨ ـ **فهرس أحاديث المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني**. إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦ هـ.

٤٩ ـ **فهرس أحاديث الزُّهْد، لعبد الله بن المُبَارك المَرْوَزي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور، ودار البشائر، في بيروت عام ١٤٠٧ هـ.

٥٠ ـ **فهرس أحاديث الزُّهْد للإمام أحمد بن حنبل**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بدار النُّور ودار البشائر، في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

٥١ ـ **فهرس أحاديث تفسير البَغَوي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طبع بدار النُّور ودار البشائر، في بيروت عام ١٤٠٩ هـ.

٥٢ ـ **فهرس أحاديث شرح معاني الآثار للطَّحاوي**: إعداد الأستاذ يوسف المُرعشلي. طُبع بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤١٤ هـ.

٥٣ ـ **موسوعة أطراف الحديث النَّبوي الشريف**: إعداد أبي هاجر، محمد السَّعيد بن بَسْيُوني زغلول. ضمنها أحاديث (١٢٦) كتاب، رَتَّب أوائل أحاديثها علىٰ حروف المعجم، طُبعت بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٩ هـ. ثم ألحقها بذيل يحتوي علىٰ مئة كتاب أخرىٰ، طبعه بمكتبة الغرباء، في المدينة المنَّورة، عام ١٤١٤ هـ.

٥٤ ـ موسوعة الحديث النبوي الشريف علىٰ أقراص الكمبيوتر(C.D.): إعداد شركة العريس في بيروت، وله عدّةُ إصداراتٍ، وقد احتوىٰ الإصدارُ الأخيرُ عام ١٤٢٣ هـ علىٰ أحاديث (١٦٠٠) كتابٍ، ومن المتوقَّع صدورَ نسخة مطوّرة أكثر تشتمل علىٰ زيادة مصادر.

وقد ظهرت فهارسُ كثيرةٌ لكتب السنة، وقلَّما يُوجَد كتابٌ إلاّ ووُضِعَ له فهرسٌ مستقلٌ، أو مُلْحَق بالكتاب، كما ظهرت موسوعاتٌ حديثيةٌ كثيرةٌ علىٰ الحاسوب الآلي. (استفدنا في البحث من «علم فهرسة الحديث» ومن «مصادر الدراسات الإسلامية» للأستاذ يوسف المُرعشلي).

الفِهْرِسُ:

بكسر الفاء والرَّاء، يجمع على فهارس، وهو مُعرَّبٌ من الفارسية من «فهرست».

والفِهْرِسُ عند المحدِّثين: هو الكتاب الذي يَجْمَعُ فيه الشيخُ شيوخَه، وأسانيدَه، وما يتعلَّق بذلك، وهو مثل: الأثبات. (انظر: «الأثبات» في حرف الألف).

ومن أشهر الفهارس:

١ ـ فهرسة ابن عطية الإمام الحافظ، الناقد المجوِّد أبو بكر بن عطية المُحارِبي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٥١٨ هـ).

٢ ـ فهرس شيوخ القاضي عياض (المتوفىٰ سنة ٥٤٤ هـ).

٣ ـ فهرست ابن خير الأشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٧٥ هـ).

الفَهْرَسَةُ:

انظر «البَرْنَامِج» في حرف الباء.

في أُخْرَى:

بعضُ الكُتب تُعارَضُ وتُقابَلُ بأكثر مِنْ نُسْخَةٍ، وقد يكون النَّاسِخُ من أهلِ العِلْمِ، فيأخذ بالمقارنةِ بين هذهِ النُّسَخ ويُشيرُ إلى الفروق بين نُسخته والنُّسَخ الأخرى في الحاشية إمَّا بقوله: «في أخرى...» أو «زيادة في أخرى بِخَطِّ البَيْهقي». («المؤتلف والمختلف» للإمام الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي نسخة الفاتح الورقة: ٣ أ).

وأحياناً يكْتُب: «خ» أو «خـ» ثُمَّ يَذْكُرَ الفروقَ وأحياناً يَضَعُ النَّاسخُ هذهِ الزِّيادةَ في الأصل، كما فَعَل ناسخُ «المؤتلف والمختلف» للإمام عَبْدِ الغَني الأزْديِّ، في الورقة: (٤٨ب) إذ قال: «في أخرى زيادة: باب كَنْز، وكبر»، وأحياناً يكتب الكلام في الأصل ويَضَعُ فوق أوَّلِ الزِّيادة حرفَ (خـ)، ثُمَّ عندما تنتهي هذهِ الزِّيادةُ يَضَعُ فوق آخر كلمة الحرف (خـ) (انظر «الاقتراح» ص: ٢٨٨، و«فتح المغيث» ٢/ ١٥٦).

أي أنَّ هذه الزيادةَ مِن نسخةٍ أخرى.

أو يَكْتُبَ فوق أوَّل كلمةٍ من الزيادة حرف «حـ» حاء مُهْمَلَةٌ ممدودةٌ أي حاشية، ويُكتب فوق آخر كلمة من الزيادة «إلى» أي إلى هنا انتهت الحاشية كما فَعَلَ ناسخُ كتاب «المؤتلف والمختلف» للإمام عَبْدِ الغني بن سعيد الأَزْدِي في الورقة: (٣٧ب): «وعَلِيُّ بنُ ظِبْيان، روى عن عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ العُمَيْري، عن نافعٍ، عن ابْنِ عُمَرَ، يَرْفَعُه: «المُدَبَّر من الثُّلث»، تَفَرَّدَ به عن [عبيد إلى] الله»، ووَضَعَ الناسخ هذه الحاشية في مَتْن الكتاب وهذه الزِّيادَةُ لَمْ تُذْكَر في ثلاثِ نُسَخٍ أخرى. (توثيق النصوص وضبطها: ص ٢١٤ ـ ٢١٥).

في أَحَادِيْثِهِ نَظَرٌ:

هذا قولُ الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض الرواة، وقد اخْتُلِفَ في معناه، وقال المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانوي في: «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٤٠١):

«قولُ البخاري: (في إسناده نَظَرٌ) لا يَستلزم ضَعْفَ الرَّاوي مطلقاً، قال في ترجمة (أَوْس بن عبد الله الرَّبَعي): ذكره ابنُ عدي في «الكامل» (ص: ٣٨٩ ، و٢/١١٧)، وحكى عن البخاريِّ: أنه قال: في إسناده نَظَرٌ ويختلفون فيه، ثم شرح ابنُ عَدِي مرادَالبخاري فقال: يريد أنه لم يَسمَع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرِهما، لا أنه ضعيفٌ لمسنده».

أمَّا إذا قال البخاري: «فيه نَظَرٌ» فيكون المراد به فِيمن تركوا حديثَه»

(انظر: «فيه نَظَرٌ»).

في الْبَابِ:

انظر: «وفي الْبَابِ» في حرف الواو.

في حَدِيْثِهِ ضَعْفٌ:

هذا اللَّفْظ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حُكمها:

حديثُ أهل هذه المراتب يُكْتَبُ، ويُنْظَر فيه للاعتبار فقطْ.

في حَدِيْثِهِ نَظَرٌ

انظر: «فيه نظر».

في دَارِ فُلَانٍ شَجَرٌ يَحْمِلُ الْحَدِيْثَ:

هذه العبارةُ تحتمل التوثيقَ والتجريحَ، فيُمكِن أن تكون كنايةً عن حمل الحديث دون فهمِه، أو كنايةً عن روايته دون أخذه عن الشيوخ.

ولكن ظاهرها أقرَبُ إلى التجريح، وهوما يقصده الإمامُ عليُّ بن المَدِيْني حين أطلقها على اثنين من الرواة، حيثُ قال: «في دار (عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلة) و(شباب بن خَيَّاط) شجرٌ يَحْمِل الحديثَ».

والراويُ الأوَّلُ ضعيفٌ باتفاقٍ، وأمَّا (شباب) فالأكثرُ على توثيقه، ومنهم من ضَعَّفه، وجَمْعُ ابنُ المديني لهما في هذا القولِ يَدُلُّ على أنَّ مراده فيهما واحدٌ هو تليينهما، والله أعلم. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ٣٠).

في رِجْلِهِ خَيْطٌ أو «في رِجْلِهِ حَبَطٌ»:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها أبو عَرُوبة الحسين بن محمد بن مودود الحَرَّاني في تجريح (العباس بن الحسن الخِضْرِمي الجَزَري).

روىٰ ابن نُقْطَة الحنبلي بسنده إلىٰ محمد ابن إبراهيم العاصمي ـ يعني: أبا ـ بكر بن المُقْرئ ـ أنه قال: سألتُ أبا عَرُوبَة، عن العبَّاس بن الحسن الخِضْرِمي؟ فقال: كان لا شيءَ، وفي رِجْلِه خَيْطٌ. قال ابن نُقْطَة: نقلتُه مَضبُوطاً من خَطِّ أبي عامِر العَبْدَري ـ رحمه الله ـ (تكملة الإكمال: ٢/ ٥٠٢).

علىٰ الرَّغم من قول ابن نُقْطَة هٰذا، ومكانة العَبْدَري في اللغة والأدب والنحو، فإنَّ الكلمة ربما وقع فيها تصحيف؛ فإن كلمة الخيط لا معنىٰ لها هنا؛ لأننا إذا ما فتَّشنا عن معاني كلمة الخيط في المعاجم

اللغوية يتبَّين لنا أن من معانيها الوتد، والقطيع من النعام، والقطعة من نوادر الأعراب: خاطَ فلانٌ خيطاً، إذا مَضَىٰ سريعاً وتَخوَّط تَخَوُّطاً... مثلُهُ: (انظر: «تهذيب اللغة «جمهرة اللغة والمحكم المحيط» و«لسان العرب» و«تاج العروس»).

ولا تَنفع ولا تفيد هٰذه المعاني فيما قاله أبو عروبة الحَرَّاني. ولعلَّ الصواب فيها كلمة (حَبَطْ)الحاء، والباء، والطاء.

قال الفيروزآبادي: الحَبَطُ محرّكةً: آثارُ الجُرحِ، أو السياط بالبدن بعد البُرْءِ، أو الآثار الوارمة التي لم تُشَقَّق. (القاموس المحيط).

والحَبَطُ مِثلُ: العَرَب. تقول العربُ: وعَرِبَ الجُرْحُ عَرَباً، وحَبِطَ حبَطاً، بَقِيَ فيه أثرٌ بعد البُرْءِ، ونُكْسٌ، وغُفْرٌ، وعَرِب السَّنامُ عَرَباً: إذا قُدِمَ، وتَقَيَّح («لسان العرب» و«تاج العروس»).

الذي يبدو لي أنَّ أبا الحرَّاني استعار هٰذا المعنىٰ، فكما أنَّ الذي يبقىٰ في رجله أثر جرح ألمَّ به. أو تورَّم يعيقه في مَشيه، عن اللِّحاق بالرَجُلِ السليم الصحيح المعافىٰ، فكذلك العباس بن الحسن الخِضْرِمي لضَعْفٍ في روايته، وبعض الأحاديث المنكرة التي رواها قصر عن اللحاق بالرواة الثقة ـ والله أعلم ـ. (شرح ألفاظ التجريح النادرة: ص: ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

أقوال النقاد الآخرين فيه:

قال أبو حاتم الرازي عنه: مجهولٌ (الجرح والتعديل: ٣/ ق١/ ٢١٥).

وذكره ابنُ حِبّان في «الثقات» (٧/ ٢٧٦) وقال: من أهل حَرّان، يروي عن الزهري نسخَة أكثرها مستقيمةً، أمَّا قولُ أبي حاتم فيه (مجهولٌ) فهو في الغالب يريد به جهالةَ الحال، وهي مرتفعةٌ هنا،

فعباس الخِضْرِمي هـٰذا روىٰ عنه ثلاثةٌ من الثقات، وهم:

١ ـ داود بن عبد الرحمن العطَّار المكي، ثقةٌ (المتوفىٰ سنة ١٧٤ هـ).

٢ ـ محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي، مولاهم الحراني، ثقةٌ (ت ١٩١ هـ).

٣ ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج الأموي المكي، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ... (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

والعلماء النقَّاد يرون أنَّ جهالة العين ترتفع برواية اثنين عنه دون جهالة الوصف.

هـٰذا عند الاكثر. وعند الدارقطني: جهالةُ الوصف أيضاً ترتفع بها. (الرفع والتكميل: ص: ٢٤٨).

فهو علىٰ رأي الجمهور معروفٌ غير مجهولٍ، يُضاف إلىٰ ذلك حُكم ابن حبّان علىٰ نسخته التي رواها عن الزهري بأن أكثرها مستقيمةٌ فهو في الجملة مقبولُ الرواية، وأحاديثه فيها ما يستنكر منها ـ علىٰ رأي ابن عدي ـ وهـٰذا يقارب قول شيخه أبي عروبة الحرَّاني «كان في رجله حبطٌ». أي ـ حاء، باء، طاء ـ لا يكاد يقار روايات الثقات للضعف الذي فيه ـ والله أعلم ـ. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٣٠٩).

فِيْهِ أَدْنَى مَقَالٍ:

أي فيه ضَعْفٌ قليلٌ، وهي من المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حكمها:

يَصْلُح حديث أهل هـٰذه المرتبة للاعتبار فقطْ.

فِيْهِ جَهَالَةٌ

هذه اللَّفْظَةُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والعِراقي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدِي.

حكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار فقطْ.

فِيْهِ خُلْفٌ (الرَّاوي):

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اخْتَلَف فيه الجارحون والمعدِّلون، فوثَّقه بعضُهم، وجرحه آخرون، وهي من أقرب ألفاظ الجرح إلى مراتب التعديل. وقد عدَّها الحافظُ الذهبيُّ والعِراقيُّ في المرتبة الخامسة، والحافظُ السَّخاويُّ والسُّيوطيُّ في السادسة. وأما الإمامُ ابنُ أبي حاتم وابنُ الصَّلاح فلم يَذْكُراها، ولكن لِكَوْنها هي و«لَيِّنُ الحديثِ» في رتبةٍ واحدةٍ عند الأئمَّة، فتكون عندهما أيضاً من المرتبة الأولى.

حُكمها:

يُكْتَب حديثُ أهل هـذه المراتب للاعتبار فقطْ.

فِيْهِ شَيءٌ:

أي: شيءٌ من الضَّعْفِ، وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ، والعِراقيِّ، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـذين المرتبتين، ويُنْظرُ فيه للاعتبار.

فِيْهِ ضَعْفٌ:

أي: ضَعْفٌ يسيرٌ، هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ العراقي، والسادسة عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنْظَر فيه للاعتبار.

فِيْهِ لِيْنٌ:

أي: ضَعْفٌ، وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظِ الذّهبيِّ، والعِراقيِّ، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـاتين المرتبتين، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

فِيْهِ مَقَالٌ:

أي: ضَعْفٌ، هذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والعِراقي، ومن المرتبة السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنْظَرُ فيه للاعتبار.

فِيْهِ نَظَرٌ:

قَرَن هـٰذه اللَّفظةَ كلٌّ من الذَّهبي، والعِراقي، والسَّخاوي، والسُّيوطي بمنزلة: «سكتوا عنه» وجعلوا اللَّفْظَتَيْن في مرتبةٍ واحدةٍ.

فهي من الجَرْح الذي لا يَنْجَبِرُ عند: الذَّهبي، والعِراقي، والسُّيوطي. لكنَّها من أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر عند

السَّخاوي. حيث قَرَنَها بمن قيل فيهم: (فيه مقالٌ) أو (أدنى مقالٌ) أو (فلانٌ لَيِّنٌ) أو (تكَلَّمُوا فيه). قال السَّخاوي: «وكذا: (سكتوا عنه) أو (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري». (فتح المغيث: ١/ ٣٢٧).

وكذا عَدَّها أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في كتابه «منهج النقد» (ص: ١١٢) مِن أسهل مراتب الجرح، فهذا مَوضِعُ اجتهادٍ، ينبغي فيه التأمُّلُ، والتحقيقُ قبل إصدار الحكم.

أمّا معنى هذه اللفظة عند الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ فليست بمنزلة «سَكَتُوا عنه» عنده، وإنْ كان الحافظُ العِراقي قد قال: «فيه نَظَرٌ» و«سكتوا عنه» وهاتان العبارتان يقولهما البخاريُّ فيمن تركوا حديثَه». (انظر «التقييد والإيضاح» ص: ١٦٣).

وكذا قال السُّيوطي: «البخاري يُطلِق: (فيه نَظَرٌ) و(سكتوا عنه) فيمن تركوا حديثَه». (تدريب الراوي: ١/ ٣٤٩).

إذ قُمْتُ باستقراء قول البُخاري: «فيه نَظَرٌ» في كتابه «الضعفاء الصغير» فوجدتُه قد ذكرها ثلاثَ مرَّاتٍ في كتابه هذا عند تراجم: عبد الرحمن بن سلمان الحَجْري، وعمرو بن دينار البَصْري، وقطبة بن العَلاء بن المِنْهال الكوفي فقطْ. وقال في محمّد بن عبد الله بن إنسان الثقفي: «في حديثه نَظَرٌ».

أمّا (عبدُ الرحمن بن سلمان الحَجْري) فقد روى له مسلمٌ، والنَّسائيُّ. وقال فيه ابنُ حجر في «تقريب التهذيب» (١/ ٤٨٢): «لا بأسَ به».

وأمّا (عمرو بن دينار البَصْري) فقد روى له الترمذيُّ وابنُ ماجَهْ.

قال الترمذيُّ: «وعمرو بن دينار قَهْرُمان آل الزُّبَيْر شيخٌ بَصْرِيٌّ،

وليس هو بالقويِّ في الحديث، وقد تفرَّد بأحاديثَ عن سالم بن عبد الله بن عمر». (الجامع بعد الحديث الموجود على الرقم: ٣٤٣١).

وقال البَزَّارُ: «هو لَيِّنٌ، وأحاديثُه لا يُشارِكه فيها أحدٌ، قد روى عنه جماعةٌ». (كشف الأستار، ٢/ ٥٢، بعد الحديث ١١٨٥).

وأمَّا (قطبة بن العلاء بن المنهال الكوفي) فقد قال فيه العِجْليُّ: «كان يحدِّث عن أبيه حديثاً طويلاً في قِصَّة الجَمَلِ، لم تَطِبْ نفسي أكتب عنه؛ لأنّه كان على شُرْطة الكوفة». (تاريخ الثقات بترتيب الهيثمي وتضمينات ابن حجر العسقلاني، ترجمة: ١٣٨٩، ص: ٣٩٢).

فهؤلاء كما ترى ليس فيهم متروكٌ؟.

هناك بعضُ من قال فيهم البخاري: «فيه نَظَرٌ»، وهم:

١ ـ **إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس**: قال البخاريُّ: فيه نَظَرٌ. وقال: في حديثه نَظَرٌ. وقال أيضاً: مُنكَرُ الحديث.

٢ ـ **إسحاق بن الحارث الكوفي**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: يتكلَّمون فيه.

٣ ـ **الحسين بن الحسن الأَشْقَر الفَزَاري الكوفي**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: عنده مناكير. وقال أيضاً: مقارب الحديث.

٤ ـ **حييّ بن عبد الله بن شُرَيْح المُعَافِري**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: في حديثه نَظَرٌ.

٥ ـ **رِشْدِين بن كُرَيْب بن أبي مسلم. قال البخاري**: محمّد بن كريب وأخوه رِشدين فيهما نَظَرٌ. وقال: عندهما مناكير. وقال: قد كتبتُ عنهما في الكتب وأنا ناظرٌ في أمرهما.

٦ ـ **زربيّ بن عبد الله الأَزْدي**: قال البخاري: فيه نظرٌ. وقال: مقارب الحديث.

٧ ـ **سلمة بن الفضل الأَبْرَش الأنصاري**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: عنده مناكير، وهَّنه عليٌّ. وقال أيضاً: لا أدري ما سلمة هذا، كان إسحاق يتكلَّم فيه، ما أروي عنه.

٨ ـ **سعيد بن مَسْلَمَة بن هشام بن عبد الملك**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ، يروي عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيّ ﷺ، وعن عبد الله بن حسن، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبيّ ﷺ مناكير. وقال أيضاً: مُنْكَرٌ.

٩ ـ **سُوَيْدُ بن سعيد بن سهل بن شَهَرْيار**: قال البخاريُّ: فيه نَظَرٌ. كان عَمِيَ، فلقّن ما ليس من حديثه. وقال الترمذي: ذكر محمد [البخاري] سويد بن سعيد فضعَّفه جداً.

١٠ ـ **الطُّفَيْل بن عمرو التَّمِيْمي** عن صَعْصَعَةَ بن ناجية: قال البخاريُّ بعد أن ذكر حديثَه عن صعصعة: فيه نَظَرٌ. وقال أيضاً: لم يَصِحَّ حديثُه.

١١ ـ **عبد الله بن الحسين بن عطاء بن يَسَارٍ الهِلالي**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: مُنكَر الحديث.

١٢ ـ **عبد الله بن سليمان بن جُنَادة**: قال البخاريّ: فيه نَظَرٌ. وقال: لا يُتابَع في حديثه.

١٣ ـ **عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد بن الحارث**: قال البخاري: قال أحمد: مُنْكَر الحديث. فيه نَظَرٌ. وقال: ضعيفٌ. وقال أيضاً: يُضَعَّف، ونظرتُ في حديثه فإذا حديثه مقارَبٌ.

١٤ ـ **عِسْل بن سفيان**: قال البخاري: فيه نَظَرٌ. وقال: عنده مناكير.

وهؤلاء كما ترى من أحكام البخاري عليهم: بعضُهم مقارَب الحديث يُعْتَبر به، وبعضهم ضعيفٌ جداً لا يتقوَّى حديثُه.

وبهذا يثبت عَدَمُ الدِّقّة في قولي العِراقي والسيوطي: إنّ «فيه نَظَرٌ» يقولها البخاريُّ فيمن تركوا حديثَه.

قال الحافظُ الذهبيّ في ترجَمة (عبد الله بن داود الواسطي التَّمّار): قال البخاري: «فيه نَظَرٌ». ولا يقول هذا إلاَّ فيمن يتّهمه غالباً. (ميزان الاعتدال: ٢/ ٤١٦).

وقول الذهبيِّ: «غالباً» يَدُلُّ على عدم الاطّراد. وهذا موضعُ اجتهادٍ. (انظر: «الاجتهاد في علم الحديث» للدكتور البُقاعي، ص: ١٠٤ ـ ١٠٦).

يقول الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ٣٨٩) في تعليقه على هذا اللَّفْظِ:

«هذا، وقد انتقد أستاذُنا العلاَّمة المحدِّث المحقِّق النبيل الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي: كلامَ الحافظ الذهبي المذكور... وكلامَ الحافظ العِراقي المذكور في آخره: «فلان فيه نَظَرٌ، يقوله البخاريُّ فيمن تركوا حديثَه». فكتَبَ إليَّ سلَّمه الله تعالى من الهند يقول:

«لا ينقضي عَجَبي حين أقرأ كلامَ العِراقي هذا، وكلامَ الذَّهبي: أنَّ البخاري لا يقول: (فيه نَظَرٌ)، إلاّ فيمن يتّهمه غالباً، ثم أرىٰ أئمة هـٰذا الشّأن لا يعبؤون بهـٰذا، فيُوثِّقون من قال فيه البخاري: (فيه نظر) أو يدخلونه في الصحيح، وإليك أمثلتَه:

١ ـ **تمَّام بن نَجيح**: قال فيه البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ). ووَثَّقه ابن مَعِين. وقال البزَّارُ في موضعٍ: هو صالحُ الحديث، ورَوَى له البخاريُّ نفسُه أثراً موقوفاً معلَّقاً، في رفع عمر بن عبد العزيز يديه حين يركع.

أعني فلم يتركه البخاريُّ نفسه، ولم يتركه أبو داود، ولا الترمذي.

٢ ـ **ثعلبة بن يزيد الحِمَّاني**: قال فيه البخاريُّ: (في حديثه نَظَرٌ، لا يُتابَعُ في حديثه). وقال النَّسائي: ثقةٌ. وقال ابن عَدِي: لم أرَ له حديثاً مُنْكَراً في مقدار ما يرويه. وقال الحافظُ ابن حجر: صَدوقٌ شِيعيٌّ.

٣ ـ **جَعْدَة المخزومي**: قال البخاري: (لا أعرف له إلا هذا الحديث، وفيه نظرٌ). ورَوى له الترمذي. وقال فيه الحافظ ابن حجر: مقبول. ومعلومٌ: أنَّ الحافظ ابن حجر يقول هذا فيمن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك به حديثُه.

٤ ـ **جُمَيع بن عُمَير التَّيْمي**: قال البخاري: (في أحاديثه نَظَرٌ) وقال أبو حاتم: محلُّه الصِّدق، صالحُ الحديث. وقال السَّاجي: صدوقٌ، وقال العِجْليُّ: تابعيٌّ ثقةٌ. وقال ابن حجر: صدوقٌ يُخطىء، ويتشيَّع، ورَوى له الأربعةُ، وحَسَّن الترمذيُّ حديثَه في «سننه» في (مناقب أبي بكر الصديق) في الباب الرابع.

٥ ـ **حبيب بن سالم**: قال البخاري: (فيه نَظَرٌ) وقال ابن عَدِي: ليس في متون أحاديثه حديثٌ مُنْكَرٌ، بل قد اضطرب في أسانيد ما يُروى عنه، وقال الآجُرِّيُّ عن أبي داود: ثقةٌ، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»، ورَوَى له مسلمٌ والأربعةُ. وقال ابن حجر: لا بأسَ به.

٦ ـ **حَرِيْش بن الخِرِّيْت**: قال البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ)، وقال أيضاً: (أرجو) قال اليَمَانِيُّ المُعلِّمي في تعليقه عليه في «التاريخ الكبير»: كأنه يريد: أرجو أنه لا بأسَ به. وفي «تهذيب التهذيب»: «قال البخاريُّ في «تاريخه» أرجو أن يكون صالحاً. وقال أبو حاتم: لا بأسَ به.

٧ ـ **راشد بن داود الصَّنْعاني**: قال فيه البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ) لكن

وَثَّقه إمامُ هذا الشأن يحيى بن مَعِين، وقال: ليس به بأسٌ ثقةٌ. وقال دُحَيْمٌ: هو ثقةٌ عندي. وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات». ورَوَى له النَّسائي. وقال فيه الحافظُ ابن حجر: صَدوقٌ له أوهامٌ.

٨ ـ **سليمان بن داود الخَوْلاني**: قال البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ) وقد أثنى عليه أبو زُرْعَة، وأبو حاتم، وعثمان ابن سعيد، وجماعةٌ من الحفَّاظ. قال ابنُ حجر: لا رَيْبَ في أنه صَدوقٌ.

٩ ـ **صَعْصَعَةُ بن ناجية**: قال البخاري: (فيه نَظَرٌ) وهو صحابيٌّ، ذكره ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» و«الإصابة».

١٠ ـ **طالبُ بن حبيب المَدَنِي الأنصاري**: قال البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ) ورَوى له أبو داود. وقال ابنُ عَدِي: أرجو أنه لا بأسَ به. وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» ووَثَّقه الهَيْثَمِيُّ في «مجمع الزوائد» (٥/١٠٦).

١١ ـ **عبد الرحمن بن سَلْمان الرُّعيني**: قال البخاريُّ: (فيه نَظَرٌ) وقد وَثَّقه ابنُ يونس. وقال أبو حاتم: ما رأيتُ من حديثه مُنْكَراً، وهو صالحُ الحديث. وله عند مسلمٍ في مبيت ابن عباس عند ميمونة. وقال النَّسائي: ليس به بأسٌ، كما في «تهذيب التهذيب» (٦/١٨٨) وقال ابنُ حجر: لا بأسَ به، وأدخله البخاريُّ في «الضعفاء» فقال أبو حاتم: يُحوَّل من هناك.

والصَّوابُ عندي: أنَّ ما قاله العراقي ليس بمطَّردٍ ولا صحيحٍ على إطلاقه، بل كثيراً ما يقوله البخاريُّ ولا يُوافِقه عليه الجِهَابِذَةُ وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصاً، كما قال في «التاريخ الكبير» (٣/١ ١٨٣) في ترجَمة (عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد) رائي الأذان: «فيه نَظَرٌ؛ لأنه لم يذكر سماعَ بعضهم من بعض»، وكما في ترجَمته في «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٠).

وكثيراً ما يقول ولا يعني الراويَ، بل حديثَ الراوي، فعليك بالتثبُّت والتأني» انتهى كلامٌ شيخنا حبيب الرحمن.

وقد أَيْقَظَ ـ حفظه الله وأمتع به ـ إلى موضوعٍ من العلم هامٍّ جداً، كان مأخوذاً بالتسليم والمتابعة من العلماء، فجزاء، الله تعالى خيراً عن السُّنة وعلومها.

وهذه الأمثلةُ التي ذكرها شيخُنا ـ على كثرتها ـ، هي غَيْضٌ من فَيْضٍ مما في كلام البخاري رحمه الله تعالى، في كتبه مثل «التاريخ الكبير» و«الضعفاء الكبير» وغيرهما». انتهى كلامُ الشيخ أبي غُدَّة.

وبهذا يتبيَّن: أنَّ قول البخاري في الراوي: «فيه نَظَرٌ» ليس معناه أنَّه متروكٌ كما ادَّعى الحافظُ العِراقيُّ، والسُّيوطيُّ، وإنَّما ينبغي الاجتهادُ في كشف المراد من هذه الكلمة عند ذِكْرِها في راوٍ مُعيَّنٍ بمقارنة أقوال جميع الأئمّة في هذا الراوي، خاصّةً أنّ البخاري نفسَه قال في (حبيب بن سالم): فيه نظرٌ (التاريخ الكبير: ٢/٣١٨). ثمّ صَحَّح حديثَه. قال الترمذيُّ: حَدَّثَنا قتيبةُ نا أبو عَوَانة، عن إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشِر، عن أبيه عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير: «أن النبيّ ﷺ كان يقرأ في العيدين والجُمُعَة بسَبِّح اسم ربِّك الأعلى، وهل أتاك حديثُ الغاشية، وربّما اجتمعا في يوم فيقرأ بهما»، سألتُ محمداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث، فقال: هو حديثٌ صحيحٌ. (علل الترمذي الكبير ١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦).

❐❐❐

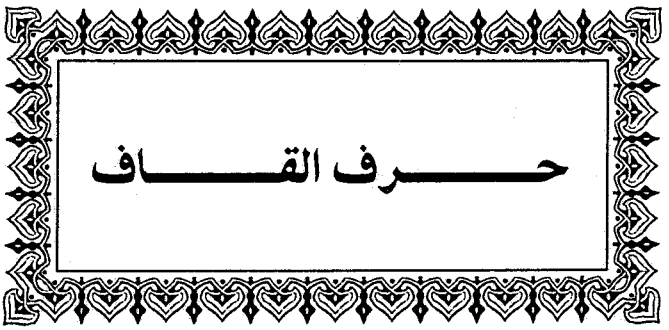

ق:

رَمْزٌ لـ (قال) عند بعض المحدِّثين، وللبخاري ومسلمٍ إذا اتفقا على حديثٍ، وللبَيْهَقي في «جمع الجوامع» ولابن ماجَهْ لمقدِّمة سننه، كما في «تحفة الأشراف» و«تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي.

ق ثنا:

رَمْزٌ لـ (قال حَدَّثَنا) وهو اصطلاحٌ متروكٌ كما قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٣).

قَابَلَ:

أي عَرَضَ النُّسَخَ المكتوبةَ على الأصل الذي نَقَل منه.

القَارِئُ:

قارىء الحديثِ للحاضرين بمجلس الشيخ.

قالَ:

من ألفاظ التحمُّلِ سَماعاً من الشيخ بشرط اللِّقاء والسَّلامة من التدليس.

قالَ:

صيغةٌ «قال»، هي الصِّيغة الثالثة من الصِّيغِ غير الصريحة في التحديث والاتصال، بل هي محتملةٌ. وهـٰذه الصيغة لها صورٌ أخرى، فهي لا تأتي دائماً مجرَّدة، بل تستعمل أيضاً في الأسانيد مضافةً، نحو: قال لنا، قال لي، . . . وقد أكثر الإمامُ البخاري من استعمالها في جامعه المسند الصحيح. . . وسوف أعرض أحكام كل هـٰذا بالتفصيل.

حُكم صيغة «قال»:

هـٰذه لفظةٌ غيرُ صريحةٍ في السماع، لهـٰذا، فإنَّ بعض الرواة المدلِّسين، يستعملونها في بعض أخبارهم، وأحاديثهم التي لم يسمعوها من شيوخهم، قال شعبة: «كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع، كان إذا جاء ما سمع يقول: حدثنا أنس بن مالك، وحدثنا الحسن، وحدثنا سعيد بن المسيَّب، وحدثنا مطرِّف، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة». (رواه ابن عبد البر: ١/ ٣٥).

الأمثلة:

ومن الأمثلة على وقوع هـٰذه الصيغة في الأسانيد.

١ ـ قال البخاري: «حدثنا سعيد بن عُفَير قال: حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال حميد بن عبد الرحمن سمعتُ معاوية خطيباً يقول. .». (صحيح البخاري ١/ ١٦٤، رقم ٧١ فتح).

٢ ـ وقال أيضاً: «حدثنا أبو القاسم خالد بن خَلِيٍّ قال: حدثنا محمد بن حرب قال: قال الأوزاعي أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس. .» (رقم: ٧٨).

٣ ـ وقال أيضاً: «أخبرنا محمد ـ هو ابن سلام ـ حدثنا المحاربي قال: حدثنا صالح بن حَيَّان قال: قال عامر الشعبيّ: حدثني أبو بردة عن أبيه. . .» (رقم ٩٧.).

٤ ـ وقال أيضاً: «حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب عن الزهري قال: قال طاوس: قلت لابن عباس. . .» (رقم: ٨٨٤.).

وأمَّا حكمُ هـٰذه الصيغة، فهو حكم غيرها من الصِّيَغ المحتملة للسماع وعدمه، وذلك كما سبق يختلف باختلاف أحوال الرواة وطريقة استعمالهم لها، فحكم صيغة «قال» هو نفسه حكم صيغة «عن»، ويمكن أن نضيف هنا شرطاً وهو: ألا يعرف أن الراوي قد يستعملها أحياناً فيما لم يسمعه، كما هو الحال مع البخاري في جامعه الصحيح..

وقد ذكر ابن عبد البر عن جمهور العلماء: أن «الاعتبار ليس بالحروف، وإنما هو باللقاء، والمجالسة، والسماع، والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأيّ لفظ ورد محمولاً على الاتصال، حتى يتبين فيه عِلّةُ الانقطاع». (التمهيد ١/ ٢٦، وانظر: «شرح العلل» ص: ٢٢٢.).

وهـٰذا بشرط كون اللفظ المستعمل يحتمل السماع، وكون الراوي بريئاً من التدليس، قال النووي: «. . . فالجمهور على لفظة «أنّ» كـ «عن»، فيحمل على الاتصال. . . وكذا «قال»، و«حدَّث»، و«ذكر»، وشبهها، فكله محمول على الاتصال والسماع». (شرح مسلم: ١/ ١٢٨.).

وقال الحافظ ابن الصلاح: «قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر من تعميم الحكم بالاتصال، فيما يذكره الراوي عن من لقيه بأي لفظ كان.. ومن الحجة في ذلك، وفي سائر الباب: أنه لو لم يكن قد

سمعه منه؛ لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه، مدلّساً، والظاهر السلامة من وصمة التدليس، فيمن لم يعرف بالتدليس، ومن أمثلة ذلك قوله: قال فلان كذا وكذا، مثل أن يقول نافع: قال ابن عمر...». (علوم الحديث: ص: ٨٨ وانظر أيضاً: «صيانة صحيح مسلم» ص ٨٣.).

مع أنه خالف هـٰذا في موضع آخر، وجعل قول البخاري: «قال عفان، وقال القَعْنَبي» ـ وهما من شيوخه ـ تعليقاً، فاستدرك عليه الحافظ العراقي، وبيَّن: أن الصواب الأول من أن حكم قول الراوي: قال فلان كذا، هو الاتصال إذا ثبت اللقاء والسماع، وسلم من التدليس، فهو كحكم الإسناد المعنعن». (انظر: «التقييد والإيضاح» ص ٣٣، ٣٤، «التبصرة والتذكرة» ١/ ٧٥، ٧٦ وانظر أيضاً: «فتح الباقي» ١/ ٧٦، و«جامع التحصيل» ص ١٢٤، و«الموقظة» ص ٤٧، ٥٩، فكلهم صوّبوا هـٰذا.).

ولعل كلام ابن الصلاح حول استعمال البخاري، خاص به في جامعه الصحيح، وهو ما سيأتي تحقيقه، وليس مقصوده الكلام على كل أحد من الرواة، وبهـٰذا يكون كلام ابن الصلاح سليماً في الموضعين.

فالصواب: أن صيغة «قال» تحمل على الاتصال إذا ثبت اللقاء والسماع، وسلم الراوي من التدليس، ومن الدليل على ذلك قول حماد ـ ابن زيد ـ: «إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً أن أقول: قال أيوب كذا وكذا، فيظن الناس أني قد سمعته منه». (الكفاية: ص: ٢٩٠.).

فهـٰذا يَدُلُّ أن هـٰذه الصيغة كانت في عرفهم ـ أي: المحدِّثين ـ تحمل على السماع والاتصال.

ولهذا نجد الأئمة أخرجوا الأحاديث الصحيحة بأسانيد استعملت فيها هذه الصيغة، وعدوها متصلةً صحيحةً محتجاً بها، وقد سبق بعض الأمثلة على هذا من صحيح البخاري، وهذه أمثلة أخرى تزيد البحث وضوحاً:

١ ـ قال البخاري: «حدَّثنا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال: قال عطاء: قال جابر ـ رضي الله عنه ـ: أمرَ النبي عليّاً . . .». (صحيح البخاري ٣/ ٤١٦، رقم: ١٥٥٧).

٢ ـ وقال أيضاً: «حدَّثنا عَبْدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال: قال سالم: وقال ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: قال رسول الله ﷺ. . .» (رقم: ٣٣٣٧).

٣ ـ وقال أيضاً: «حدثنا الحسن بن محمد بن صبّاح حدثنا حجاج قال: قال ابن جُرَيج: أخبرني محمد بن عباد بن جعفر: أنه سمع ابن عباس. . .» (رقم: ٤٦٨١).

قال الخطيب البغدادي: «وممن كان لا يذكر الخبر في أكثر حديثه حجاج بن محمد الأعور (هو: حجاج بن محمد المصّيصيّ أبو محمد الأعور، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ). فإنه كان يروي عن ابن جريج كتبه ويقول فيها: قال ابن جريج، فحملها الناس عنه، واحتجوا برواياته؛ لأنه كان قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه». (الكفاية: ص: ٢٩٠).

أما إذا عُرِف الراوي بالتدليس، فإن روايته الحديث بصيغة «قال فلان»، يُتوقَّف فيها، ولا تقبل منه حتى يصرِّح بالسماع، وقد سبق من كلام شعبة: أن قتادة كان يقول: قال فلان، فيما لم يسمعه، أو يكون أيضاً لم يدرك تلك القصة، فتكون روايته بهذه الصيغة منقطعة

مرسلة. قال الحافظ ابن حجر: «قوله ـ أي البخاري ـ: «وقال عكرمة قال عمر لعبد الرحمن بن عوف...». وهـٰذا السند منقطع بين عكرمة ومن ذكره عنه؛ لأنه لم يدرك عبد الرحمن فضلاً عن عمر، وهـٰذا من المواضع، التي ينبه عليها من يَغْتَرُّ بتعميم قولهم: إن التعليق الجازم صحيح، فيجب تقييد ذلك بأن يزاد إلى من علق عنه، يبقى النظر فيما فوق ذلك» (فتح الباري: ١٣/١٥٩، رقم ٧١٧٠، الباب ٢١.).

ويقول الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي رحمه الله تعالىٰ: «... وقد علمنا أن قول من صحب أنساً: «قال أنس...»، مُوهِمٌ بل مفهم إفهاماً تقوم به الحجة أنه سمع ذلك من أنس، إلا أن يكون مدلساً معروفاً بالتدليس، فإذا كان معروفاً بالتدليس، فقال فيما لم يسمعه من أنس: «قال أنس...»، لم يكن كاذباً ولا مجروحاً، وإنما يلام على شرحه ويذكر بعادته لتعرف، فلا تحمل على عادة غيره، وذلك: أنه لما عرف بالتدليس؛ لم يكن ظاهر حاله أنه لا يقول: «قال أنس...» إلاّ فيما سمعه من أنس، وبذلك زال الإفهام، والإبهام، فزال الكذب، فهكذا...». (التنكيل: ص: ٣١١، ٣١٢،).

وإلى هنا، يمكننا أن نستنتج: أن صيغة «قال» لها أحوال، كما قال الحافظ ابن رجب:

أحدها: أن يكون القائل كذلك ممن يعلم منه عدم التدليس، فتكون روايته مقبولةً محتجاً بها، كهَمَّام (هو: همّام بن يحيى بن دينار المُحَلْمي أبو عبد الله البصري، ت ١٦٣ هـ) وحَّماد بن زيد، وشعبة، وحجَّاج بن محمد وغيرهم، قال همام: ما قلت: قال قتادة، فأنا سمعته من قتادة.

وقال حماد بن زيد: إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً، أن أقول: قال أيوب كذا وكذا، فيظن أني قد سمعته.

وقال شعبة: لأن أزني أحب إليّ من أن أقول: قال فلان، ولم أسمعه منه.

وكذلك حجاج بن محمد، كان إذا قال: قال ابن جريج، فقد سمعه منه». (شرح العلل: ص: ٢٢١).

ونحوه قول أبي بكر الخطيب: «وأما قول المحدِّث قال فلان، فإن كان المعروف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه، جعل ذلك بمنزلة ما يقول فيه غيره: ثنا...». (الكفاية: ص ٢٨٩).

وكذلك يحمل على السماع من المدلس، إذا عرف من عادته: أنه لا يستعملها إلا فيما سمع، كما كان يفعل ابن جريج مع عطاء، قال المعلِّمي: «وهـٰذا ابن جريج، أعلم أصحاب عطاء وألزمهم له.. وكان يدلِّس عن غير عطاء، فأما عن عطاء فلا، قال: «إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت». (التنكيل: ص: ٨٦٥).

ثم قال ابن رجب:

الثاني: أن يكون القائل كذلك معروفاً بالتدليس، فحكم قوله: قال فلان، حكم قوله: عن فلان، كما سبق». (شرح العلل: ص٢٢١).

وكذا قال الخطيب البغدادي: «وأما قول المحدِّث قال فلان.. وإن كان يروي سماعاً وغير سماع؛ لم يحتجّ من رواياته إلا بما بين الخبر فيه». (الكفاية ص: ٢٨٩).

ثم استثنى الخطيب من ذلك، من كان يحتاط في الأخذ عن شيوخه الثقات، فقال: «والحكم الذي ذكرناه إنما فيمن روى غير سماع، وكان ممن يجوز عليه التدليس، وأخذ الأحاديث من كل جهة، فأما من كان يروي ما لم يسمعه، غير أنه أجيز له وعرف من حاله الاحتياط في أخذ ذلك من الجهات الموثوق بها؛ فإن حديثه

يحتج به، وإن لم يبين الخبر فيه، على الأصل في تصحيح الإجازة». (الكفاية: ص ٢٨٩ ، ٢٩٠.).

فمن عرف من حاله الأخذ عن الثقات، والاحتياط في رواية الأخبار الصحيحة، فهـٰذا يقبل منه ولو استعملها في غير المسموع له، ويشبه هـٰذا، ما سبق تحريره: أن المدلِّس إذا عُرف من حاله أنه لا يدلِّس إلا عن الثقات، فتدليسه مقبول (الكفاية: ص: ٢٨٩).

أما من لم يعرف من حاله هـٰذا؛ فروايته متوقِّفٌ فيها حتى يبين السماع، كما قال أحمد بن حنبل في ابن وهب (هو: عبد الله بن وهب القرشي أبو محمد المصري الفقيه: المتوفى سنة ١٩٧ هـ): «كان بعض حديثه سماعاً وبعضه عرضاً، وبعضه مناولة، وكان ما لم يسمعه يقول: قال حيوة ـ هو: حيوة بن شُرَيح أبو زرعة المصري الفقيه الزاهد العابد، ثقة باتفاق، أخرج له الجماعة، (المتوفى سنة ١٥٨ هـ) ـ: قال فلان». (الكفاية: ص: ٢٨٩).

ثم ذكر ابن رجب قسماً ثالثاً فقال:

الحال الثالث: أن يكون حاله مجهولاً، فهل يحمل على الاتصال أم لا؟، قد ذكر الفقهاء من أصحابنا وأصحاب الشافعي خلافاً في الصحابي إذا قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ هل يحمل على السماع أم لا؟، وأن الأصح حمله على السماع». (شرح العلل: ص: ٢٢١، ٢٢٢.).

قلت: وكان ينبغي ذكر الحالتين الأولى والثانية فقط؛ لأن الحالة الثالثة غير واردة عملياً: لأن الرواة كلهم ـ باستثناء المجاهيل، ورواية المجهول مردودةٌ لجهالته ـ قد عرفوا ثقاتاً كانوا أم ضعفاء، هل كانوا مدلِّسين أم لا؟ وعليه، فمن لم يعرف بالتدليس، فروايته بصيغة

«قال»، أو بأي صيغة أخرى تحتمل السماع، محمولة على السماع والاتصال حتى يتبين خلاف ذلك، كأن يعرف كما سبق أنه يستعملها أحياناً فيما لم يسمعه.

ومن عرف بالتدليس، فيتوقَّف في روايته حتى يبين السماع والتحديث بالتصريح، أو بطريق اللزوم ـ كمن عرف من حاله أنه لا يستعملها إلا فيما سمعه، كابن جريج مع عطاء مثلاً ـ كما سبق ذلك في حكم العنعنة وفي حكم تدليس الإسناد. أما التمثيل بالصحابة هنا، فلا وجهَ له.

صيغة «قال» عند البخاري من خلال جامعه الصحيح:

من الملاحظ والمشهور عند المشتغلين بعلوم الحديث وعلوم السنة، أن الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في كتابه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، قد أكثر من استعمال هٰذه الصيغة، وعُرفت بتعليقات البخاري في صحيحه، لهٰذا فقد رأيت أنه حتى يكتمل هٰذا البحث من كل جوانبه، من الضروري أن أبحث هٰذه النقطة في مطلبٍ خاصٍّ أو أكثر، وهٰذا لأسباب منها: إكثار الإمام البخاري من استعمالها في جامعه الصحيح، وهٰذا الكتاب من أهم كتب السنة، التي ينبغي الاعتناء بها فهماً، وشرحاً وخدمة... فمن خلال هٰذه الخدمة نفهم علوم الحديث عند أئمة هٰذا الفن؛ ولأنه كذلك يترتَّب عن هٰذه المسألة، نتائج أخرى في التصحيح والتعليل للأحاديث والآثار، سواء في الجامع أم في غيره من كتب السنة....

فهٰذا كله دفعني لاستقراء صحيح البخاري كله، من أوله إلى آخره، وحصر المواضع التي استعمل فيها البخاري صيغة «قال» أو نحوها، مع تمييز ما كان من ذلك عن شيوخه، وما كان عن غيرهم، ثم محاولة توضيح طبقته ومنهجه في ذلك.

لقد أكثر البخاري من إيراد التعاليق في «الجامع الصحيح»، ولم تكن على نمط واحد، بل هي أنواع مختلفة، قال الحافظ ابن حجر: «الأحاديث المرفوعة التي لم يوصل البخاري إسنادها في صحيحه، منها: ما يوجد في موضع آخر من كتابه، ومنها: ما لا يوجد إلا معلَّقاً. . وما لا يوجد فيه إلا معلَّقاً فهو على صورتين: إما بصيغة الجزم، وإما بصيغة التمريض. . .». (النكت: ص ٨٨.).

وهناك الموقوفات أيضاً، فمنها ما علقها، ومنها ما أوصلها. . . وليس المقصود هنا هو الكلام عليها كلها (قد تكلم عليها أعلم الحفاظ بصحيح البخاري وهو الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بالتفصيل فأجاد. انظر: هدي الساري ص ١٧ ـ ٢٠، النكت على كتاب ابن الصلاح ص ٨٨ ـ ٩٠، وتغليق التعليق ٢/ ٥ ـ ١٤، وباقي الأجزاء ٣ ، ٤ ، ٥.)؛ لأن هٰذا ليس من موضوع البحث، وإنما المقصود هنا ذكر قسم واحد ـ وهو ما يتعلق مباشرة بموضوع التدليس وبصيغة «قال» في هٰذا البحث ـ ذلك: أن البحث هنا هو عن استعمال الراوي لصيغة «قال» عن شيوخه لا عمن فوقهم، فانقطاع هٰذا الأخير بيّن ولا حاجة للبحث فيه هنا.

إذاً فالكلام هو عن تعاليق البخاري عن شيوخه فقط، سواء في الأحاديث المرفوعة، أم في الموقوفات.

والإمام البخاري أراد أن يكون كتابه جامعاً لكل ما يُحتاج إليه من الأحاديث والآثار، وبما أنها ليست كلها على شرطه، ـ وجمعها كلها أيضاً فيه تطويلٌ، وهو أراد الاختصار ـ فاضطرَّ إلى تغيير السياق، فساق ما هو على شرطه، وما هو أصل في الكتاب مساق المسندات المتصلات، وساق الأخرى بسياق آخر، ففرَّق بين المتصل المرفوع، وبين المتصل الموقوف، ثم بين المتصل الموقوف الذي له حكم الرفع والذي ليس له حكمُ الرفع، وبين ما ليس على شرطه، وهكذا. . .

تنوَّعت مقاصده وأغراضه في جامعه الصحيح.

لكن يبقى «المقصود من هـٰذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلَّقة نعم والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجمٌ به، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث، يكون بعضها مع بعض، منها مفسِّرٌ ومنه مفسَّرٌ، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات هو الأصل، فافهم هـٰذا فإنه مَخْلَصٌ حسنٌ، يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلِّف من هـٰذا القبيل ـ أي من الموقوفات ـ والله الموفِّق». (هدي الساري: ص ١٩.).

ويقول الحافظ أيضاً: «وقد ذكرنا الأسباب الحاملة للمصِّنف على تخريج ذلك التعليق، وأن مراده بذلك أن يكون الكتاب جامعاً لأكثر الأحاديث التي يُحتج بها، إلا أن منها ما هو على شرطه فساقه سياق أصل الكتاب، ومنها ما هو على غير شرطه فغاير السياق في إيراده ليمتاز، فانتفى إيراد المعلَّقات...». (هدي الساري: ص ٣٤٦.).

ويقول أيضاً: «ثم ظهر لي: أن البخاري مع ذلك فيما يُورده من تراجم الأبواب على أطوار، إن وجد حديثاً يناسب ذلك البابَ ولو على وجه خفيّ ووافق شرطه؛ أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي «حدَّثنا»، وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده. وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة؛ كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثَمَّةَ أورد التعاليق..». (هدي الساري: ص ٨، ٩.).

ويقول أيضاً، موضحاً عموماً منهج البخاري في تعليقاته في الجامع الصحيح: «فالصيغة الأولى ـ أي صيغة الجزم ـ يُستفاد منها

الصحة إلى من علَّق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق. أما ما يلتحق فالسبب في كونه لم يوصل إسناده، إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن إيراد هـٰذا مستوف السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التعليق طلباً للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هـٰذا فيما أورده عن مشايخه. . . .

وأما ما لا يلتحق بشرطه، فقد يكون صحيحاً على شرط غيره، وقد يكون. . . قلت: والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل. . . ». (هدي الساري: ص ٣٤٦.).

ويقول أيضاً: «الذي يورده البخاري من ذلك ـ أي من المعلَّقات عن شيوخه ـ على أنحاء: منها ما يصرِّح فيه بالسماع عن ذلك الشيخ بعينه، إما في نفس الصحيح وإما خارجه، والسبب في الأول إما أن يكون أعاده في عدة أبواب وضاق عليه مخرجه، فتصرف فيه حتى لا يعيده على صورة واحدة في مكانين، وفي الثاني ألا يكون على شرطه، إما لقصور في بعض رواته وإما لكونه موقوفاً.

ومنها ما يورده بواسطة عن ذلك الشيخ، والسبب فيه كالأول، لكنه في غالب هـٰذا لا يكون مكثراً عن ذلك الشيخ.

ومنها ما لا يورده في مكان آخر من الصحيح. . . ». (فتح الباري: ١٠/ ٥٣، رقم ٥٥٩٠.).

وهـٰذه الآن لمحاتٌ خاطفةٌ وعامَّة على منهج الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في إيراده التعليقات في صحيحه، ولكثرة أغراضه وتنوعها سوف أوردها في نقاط محدَّدة، ومختصرة، تكون عوناً، وبياناً لأنواع التعاليق في الجامع المسند الصحيح:

١ ـ ما علَّقه عن شيوخه لم يسمعه كله منهم، بل كثير منه سمعه منهم بالواسطة، قال الحافظ ابن حجر: «. . . وطريق موسى هٰذه موصولةٌ في المغازي عنه، وهو مما يَدُلُّ على أنه قد يعلِّق عن بعض مشايخه ما سمعه منه، فلم يطرد له في ذلك عمل مستمر، فإن كلاً من أبي عاصم وموسى من مشايخه، وقد علَّق عن أبي عاصم ما أخذه عنه بواسطة، وعلَّق عن موسى ما أخذه عنه بغير واسطة، ففيه ردّ على من قال: كل ما يعلِّقه عن مشايخه محمول على أنه سمعه منهم، وفيه رد على من قال: إن الذي يذكر عن مشايخه من ذلك يكون مما حمله عنهم بالمناولة؛ لأنه صرح في المغازي بتحديث موسى له بهٰذا الحديث، فلو كان مناولة لم يصرح بالتحديث». (فتح الباري: ٦/ ٣١٠، رقم ٣٢١٤.).

وقال أيضاً: «وقد استعمل هٰذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة: قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم. . .». (هدي الساري: ص ٣٤٦. .).

وانظر الأمثلة: (رقم ٦٦٥٣ ج ١١ ص ٥٤٠)، (رقم ٥٧٠٧ ج ١٠ ص ١٥٨)، (رقم ٤٣٩٩ ج ٨ ص ١٠٥)، (رقم ٧٣١ ج ٢ ص ٢١٦)، وغيرها كثير (وانظر أيضاً: كلام الحافظ العراقي في هٰذا المعنى في «التقييد والإيضاح» ص ٩١.).

٢ ـ يعلِّق بعض الأحاديث، من أجل فائدة إسنادية أو زيادة يحتاجها، كالتصريح بالسماع من مدلِّس، كما فعل في كثير من حديث حميد عن أنس وغيره.

ومن الأمثلة على هٰذا:

ـ (رقم ١١٥٢ ج ٣ ص ٣٧، ٣٨)، قال الحافظ: «قوله: «وقال هاشم» هو ابن عمَّار... وأراد المصنِّف بإيراد هـٰذا التعليق التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أي ابن ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد...».

ـ (رقم ٥٤٢٣ ج ٩ ص ٥٥٢، ٥٥٣)، قال الحافظ: «قوله: «وقال ابن كثير» هو محمد وهو من مشايخ البخاري، وغرضه تصريح سفيان ـ وهو الثوري ـ بإخبار عبد الرحمن بن عابس له به...».

ـ وانظر أيضاً رقم: ٣٥١، ٣٩٣، ٥٩٧، ٧٨٨، ٢٢٣٦، ٤٧٩٤...

قال الحافظ معدِّداً بعض دوافع البخاري في التعليق: «وثالثها: أن يكون إيراده لذلك، منبِّهاً على موضع يُوهِم تعليل الرواية التي على شرطه، كأن يروي حديثاً من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس، ويقول بعده: قال يحيى بن أيوب عن حميد سمعت أنساً، فمراده بهـٰذا التعليق، أن هـٰذا مما سمعه حميد لئلا يتوهَّم متوهِّمٌ أن الحديث معلولٌ بتدليس حميد...». (النكت: ص ٢٣٤.).

٣ ـ ويستعمل صيغة «قال» عن شيوخه وعمن فوقهم، بهدف بيان الاختلاف الواقع في ألفاظ الحديث أو في إسناده، وهو كثير في الجامع الصحيح:

مثاله: قال البخاري: «حدَّثنا يحيى بن بُكَير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: «اللَّهم ارزقني شهادة في سبيلك، واجعل موتي في بلد رسولك ﷺ».

وقال ابن زُرَيع عن رَوح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمّه عن حفصة بنت عمر ـ رضي الله عنهما ـ قالت: سمعت عمرَ... نحوه.

وقال هشام عن زيد عن أبيه عن حفصة سمعتُ عمر ـ رضي الله عنه ـ . . . » (صحيح البخاري: ٤/ ١٠٠، رقم ١٨٩٠ (فتح).).

ـ وانظر أيضاً: (ج ١ رقم ٤٥٦)، (ج ٢ رقم ٥٣١ ، رقم ٨٥٥)، (ج ٣ رقم ١٣٣٤ ، ١٧٢٢)، (ج ١١ رقم ٦٤٠٤)، (ج ١٣ رقم ٧١٩٨). . .

٤ ـ ويعلِّق بعض الأحاديث بسبب قصور في أسانيدها، حيث لم تبلغ شرطه في الأصول، فيأتي بهٰذا الإسناد ومتنه لفائدة يحتاجها لكنه يعلِّقه لهٰذا القصور .

ومن أمثلة ذلك:

(رقم ٦٥٦ ج٢ ص ١٤٠)، قال الحافظ: «وله نظائر في الكتاب في رواية يحيىٰ بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري (المتوفىٰ سنة ١٦٨ هـ)؛ لأنه ليس على شرطه في الأصول».

ـ (رقم ٧٨٨ ج ٢ ص ٢٧٢)، قال ابن حجر: «قوله: (وقال موسى) هو ابن إسماعيل راوي الحديث عن همَّام، وهو عنده متصل عن همام وأبَان كلاهما عن قتادة، وإنما أفردهما لكونه ـ أي همام ـ على شرطه في الأصول، بخلاف أبان فإنه على شرطه في المتابعات، وأفادت رواية أبان تصريح قتادة بالتحديث عن عكرمة. . .». وانظر أيضاً الحديث: (رقم ٣٩٣ ج ١ ص ٤٩٧)، (رقم ٤٤٨٣ ج ٨ ص ١٦٨). . . .

٥ ـ وأحياناً يعلِّق الحديث لأنه؛ أتى به مختصراً في ذلك الموضع، بينما يورده كاملاً في موضع آخر وبسنده، مثال هٰذا: .

ـ (رقم ١٣٦٤ ج ٣ ص ٢٢٧)، قال الحافظ: «وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه ربما علَّق عن بعض شيوخه ما بينه وبينه فيه واسطة، لكنه أورده هنا مختصراً، وأورده هناك مبسوطاً»، والموضع الثاني برقم ١٦٦٣ ج ٣ ص ٤٩٣ .

- (رقم ١٦٣٦ ج ٣ ص ٤٩٣)، قال الحافظ: قوله: (وقال عبدان) سيأتي في أحاديث الأنبياء أَتَمَّ منه بلفظ: «وقال لي عبدان»، وأورده هنا مختصراً...».

٦ - يأتي بصيغة التعليق «قال»، عند تكثير الطُّرق للمتابعة والاستشهاد، وبخاصة إذا ذكر الحديث في موضع آخر كاملاً. يقول الحافظ ابن حجر: «فصل في سياق من علق البخاري شيئاً من أحاديثهم ممن تكلم فيه، وما يعلقه البخاري من أحاديث هؤلاء، إنما يورده في مقام الاستشهاد وتكثير الطرق...». (هدي الساري: ص ٤٥٦.).

وقال أيضاً عند كلامه على دوافع البخاري في التعليق: «وثانيها: أن يكون أوردها في معرض المتابعة والاستشهاد، لا على سبيل الاحتجاج، ولا شكَّ أن المتابعات يتسامح فيها بالنسبة إلى الأصول، وإنما يعلِّقها وإن كانت عنده مسموعة، لئلا يسوقها مساق الأصول». (النكت: ص: ٢٣٣.).

٧ - ويعلِّق الخبر إذا كان أثراً موقوفاً أحياناً، فلا يسوقه مساق الأصل، مثال ذلك:

- (رقم ٧٣٦١ ج ١٣ ص ٣٣٤)، قال الحافظ: «قوله: (وقال أبو اليمان) كذا عند الجميع، ولم أره بصيغة «حدَّثنا»، وأبو اليمان من شيوخه، فإما أن يكون أخذه عنه مذاكرة، وإما أن يكون ترك التصريح بقوله: «حدثنا» لكونه أثراً موقوفاً، ويحتمل أن يكون مما فاته سماعه. ثم وجدت الإسماعيلي أخرجه عن عبد الله بن عباس الطَّيالسي عن البخاري قال: «حدثنا أبو اليمان»، ومن هٰذا الوجه أخرجه أبو نعيم فذكره، فظهر أنه مسموع له، وترجَّح الاحتمال

الثاني، ثم وجدته في (التاريخ الصغير) للبخاري قال: حدثنا أبو اليمان».

والاحتمال الذي رجّحه الحافظ هو المتعيّن، فهو ـ أي البخاري ـ عند إيراده للموقوفات يغيّر السياق، ولا يسوقها مساق المسندات المرفوعات، وعند إيراده للموقوف الذي له حكم الرفع فإنه يسوقه مساق الأصل، أما عند إيراده للموقوف الذي يحتمل الرفع وليس بصريح فيه، فإنه لا يسوقه مساق الموقوفات بصيغة «قال»، ولا مساق الموقوف الصريح في الرفع بصيغة «حدثنا»، بل يستعمل صيغة وسطاً، وهي صيغة «قال لنا». وهكذا تظهر براعة الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ الفنية في علوم الرواية وفنونها.

ـ وانظر مثال آخر وهو أثر أبي الزِّنَاد، حيث علّقه عن قتيبة بن سعيد. (كتاب الشهادات ـ ج، ٥/ ، ٢٨٠ باب ٢٠).

٨ ـ يعلِّق الإسناد عند وقوع الخلاف بين الرواة، إشارة منه إلى صحة الطريقين أو تعليل المعلَّقة منهما، أو تنبيهاً على وجود الخلاف دون ترجيحٍ أو حكمٍ على الطريق المعلق. وله أمثلة كثيرة في صحيحه.

يقول الحافظ العراقي: «وقول البخاري في التوحيد: وقال الماجِشُون إلى آخره، هو صحيح عند البخاري بهٰذا السند، وكونه رواه في أحاديث الأنبياء متصلاً فجعل مكان أبي سلمة الأعرجَ، فهٰذا لا يدل على ضعف الطريق التي فيها أبو سلمة...». (التقييد والإيضاح: ص ٣٨.).

ويقول الحافظ ابن حجر مصوِّباً قول شيخه، ثم معلِّقاً: «ومن عادة البخاري: أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتج بها خلاف

على بعض رواتها، ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة، وعلَّق الطريق الأخرى، إشعاراً بأن هـٰذا الاختلاف لا يضر؛ لأنه إما أن يكون للراوي فيه طريقان، فحدَّث به تارة عن هـٰذا وتارةً عن هـٰذا، فلا يكون ذلك اختلافاً يلزم منه اضطراب يوجب الضعف، وإما ألا يكون له فيه إلا طريق واحدة، والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة. والله أعلم» (النكت: ص ١٠٧.).

- وانظر كلام الحافظ على هـٰذا الحديث (ج ١٣ ص ٤١٤ رقم ٧٤٢٨).

٩ - ومن الدوافع على التعليق أيضاً، كونه أخذ الحديث عن شيخه في المذاكرة، وهـٰذا في بعض ما علَّقه لا في كله، يقول الحافظ ابن حجر: «... ولم ينحصر التعليق الجازم في المذاكرة، بل الذي قال: إن البخاري لا يستعمل ذلك إلا في المذاكرة، لا مستند له». (فتح الباري: ١٠/ ١١، رقم ٥٥٥٤.).

وقال في موضع آخر: «قوله: (وقال أبو اليمان)... فإما أن يكون أخذه عنه مذاكرة...». (فتح الباري: ١٣/ ٣٣٤، رقم ٧٣٦١.).

فكونُ سبب التعليق هو أخذ الحديث عن طريق المذاكرة واردٌ كما هو كلام الحافظ ابن حجر، وكذلك السخاوي. (فتح المغيث: ١/ ٦٣.)، لكن ليس هو الغالب. والله أعلم.

١٠ - ومما يلاحظ هنا أيضاً: أن البخاري - رحمه الله -، قد أكثر من التعليق أو الرواية بصيغة «قال» عن شيوخ معيَّنين من شيوخه، وهم:

- سعيد بن أبي مريم ، هو: سعيد بن الحكم بن أبي مريم

المصري أبو محمد الجُمَحي، وثَّقه الأئمة وأخرج له الجماعة، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه»، المتوفىٰ سنة٢٢٤ هـ. (انظر: التاريخ الكبير ٣/ ٤٦٥، الجرح والتعديل ٤/ ١٣، تهذيب الكمال ١٠، رقم ٢٢٣٥).

ـ أحمد بن شبيب هو: أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطي أبو عبد الله البصري نزيل مكة، المتوفىٰ سنة ٢٢٩ هـ، وثَّقه أبو حاتم، وقال الذهبي، وابن حجر: «صدوق». (انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٥٤، تهذيب الكمال ١، رقم ٤٧، الميزان ١/ ١٠٣).

ـ عَبْدان وهو عبد الله بن عثمان ، هو: عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روَّاد أبو عبد الرحمن المُرْوَزي، ولقبه: عبدان، المتوفىٰ سنة٢٢١ هـ، قال ابن حجر: «ثقة حافظ». (التقريب، رقم ٣٤٨٨).

ـ محمد بن يوسف الفِرْيابي هو: محمد بن يوسف بن واقد أبو عبد الله الفِرْيابي من ساحل الشام، المتوفىٰ سنة٢١٢ هـ، وثَّقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي... وقال الذهبي: «أحد الأثبات، ثقة فاضل عابد»، وفي التقريب: «ثقة فاضل». (انظر الجرح والتعديل ٨/ ١٢٠، تهذيب الكمال ٢٧، رقم ٥٧١٦، الميزان ٤/ ٧١، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٧٦).

فالله أعلم بمقصوده في هـٰذا.

١١ ـ كذلك فإن عدداً كبيراً من معلَّقاته عن شيوخه في صحيحه، قد وقع فيها اختلاف في نسخ الصحيح، ففي بعض النسخ رُويت بصيغة «قال»، وفي البعض الآخر بصيغة التحديث.

انظر مثلاً: رقم ٩٢٢، ١١٥١، ١٤٠٤، ١٦١٨، ٤١٨٧، ٧١٤٨، ٧٤٤٠...

١٢ ـ تهمة الإمام البخاري بالتدليس بسبب تعليقاته:.

وبسبب تعليق البخاري لبعض الأحاديث عن شيوخه لم يسمعها

منهم، فرواها في موضع بصيغة: «قال فلان» وفي آخر بالواسطة بينه وبينهم، فقد اتُّهم بالتدليس، وأول من اتهمه بذلك هو الحافظ ابن مَنْدَه، ولم يسبق إلى هـٰذا، بل ولم يتابع عليه أيضاً. يقول الحافظ العراقي: «.. وليس البخاري مدلِّساً، ولم يذكره أحد بالتدليس فيما رأيت إلا أبا عبد الله بن منده، فإنه قال في جزء له في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة: أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها: قال لنا فلان، وهي إجازة، وقال فلان، وهو تدليس... وهو مردود عليه، ولم يوافقه عليه أحدٌ علمته... لكن سيأتي في النوع الحادي عشر، ما يدلك على أن البخاري قد يذكر الشيء عن بعض شيوخه، ويكون بينهما واسطة، وهـٰذا هو التدليس، فالله أعلم». (التقييد والإيضاح: ص ٣٤.).

وذكر في موضع آخر: أن رواية البخاري عن أحد شيوخه حديثاً بصيغة: «قال فلان»، ثم روايته عنه بالواسطة ـ ومثل ذلك من «صحيح البخاري» ـ يُعَدّ تدليساً، فقال: «وهـٰذا تدليس». (التقييد والإضاح: ص ٩١.)، ثم بعد أسطر، وجّه فعل البخاري لذلك بأنه في مغايرته بين الصيغ دلالة على أن ما وقع منه ليس تدليساً. (التقييد والإيضاح: ص ٩١.).

فكأنه لم يحرِّر هـٰذا المبحث جيداً، فظهر في كلامه شيء من الاضطراب. والله أعلم.

ويقول الحافظ ابن حجر: «أقول: لا يلزم من كونه يفرِّق في مسموعاته بين صيغ الأداء من أجل مقاصد تصنيفه أن يكون مدلِّساً. ومنْ هـٰذا الذي صرح أن استعمال «قال»، إذا عبَّر بها المحدِّث عما رواه أحد مشايخه، مستعملاً لها فيما لم يسمعه منه يكون تدليساً. لم نرهم صرحوا بذلك إلا في العنعنة...». (النكت: ص ٢٣٥.).

وفي هـٰذا الجواب غرابة من مثل الحافظ ابن حجر، فاتهام الراوي بالتدليس، لاستعماله لصيغة «قال» فيما لم يسمعه من شيخه، موجود عند الأئمة، وقد سبق ذكر بعضه، مثل قصة شعبة وكلامه علىٰ رواية قتادة. . .

أما الجواب عن البخاري، فإنه:

أولاً: كما قال العراقي، لا أعلم أحداً اتَّهمه بالتدليس من الأئمة الماضين، هـٰذا مع شهرة كتابه، واطلاع كل الأئمة عليه وعلى صنيعه فيه، فلو كان ما فعله تدليساً؛ لبيّنوا ذلك، ولطعنوا في تعليقاته تلك، بل الإجماع حاصل على قبولها في الجملة والعمل بها.

وثانياً: فإن البخاري لم يُوهِم السماع بهـٰذه الصيغة وهو لم يسمع، حتى يقال: إنه يدلِّس، بل إن المتتبع لصحيحه، يعلم يقيناً ما الذي قصد فيه أنه سمعه، وما الذي ذكره لأهداف أخرى (انظر أيضاً «تغليق التعليق» ٢/ ٩٠).

فاستعماله لهـٰذه الصيغة كان لأهداف وأغراض علمية وفنية، وهـٰذا من براعته وعبقريته في سياق المرويات، بحيث استطاع أن يميّز بين أحاديث الأصول التي هي مقصد الكتاب، فساقها مساق المسندات المرفوعات بصيغة التحديث، وساق بعض الموقوفات بصيغة التعليق لفصلها عن المرفوعات، وساق الموقوفات التي لها حكم الرفع مساق المسندات المرفوعات، وغاير بينها وبين الموقوفات التي تحتمل الرفع وليست صريحة فيه، فاستعمل في هـٰذه الأخيرة صيغة: «قال لنا» فميّز بينها وبين بعض الموقوفات التي صيغتها: «قال» من جهة، وبينها وبين الموقوفات الصريحة في الرفع التي صيغتها: «حدَّثنا» من جهة أخرىٰ، وكذلك في المرفوعات من

الأحاديث النبوية، فإنه إذا ذكرها لغرض ثانوي خارج عن المقصود بالترجمة؛ غاير بينها وبين غيرها، وعلقها.

والممعن في كل هـٰذا يعلم يقيناً دقة الإمام البخاري في منهجه في جامعه الصحيح، وأنه في غِنىً عن إيهام سماع حديث وهو لم يسمعه، بل هو حافظ الدنيا في ذلك العصر، فلماذا، وما الدافع له على التدليس ومرويات المحدِّثين كلها في حافظته. ـ ويؤيِّد هـٰذا الذي حررته ما رواه ابن حجر بإسناد إلىٰ: .

«محمد بن يوسف الفريابي ثنا محمد بن أبي حاتم قال: سئل محمد بن إسماعيل عن خَبَرٍ حديث، فقال: يا أبا فلان! أتُرَاني أُدَلِّسُ؟! وأنا تركت عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظرٌ». قال ابن حجر: «يعني إذا كان يسمح بترك هـٰذا القدر العظيم، كيف نشرُه لقدر يسير، فحاشاه من التدليس المذموم». (تغليق التعليق: ١/ ٩، ١٠).

ثالثاً: كذلك مما يردّ دعوى ابن مَنْدَه: أن الإمام البخاري قد أخرج الكثير من الأحاديث عن كبار شيوخه، بالتحديث تارةً وبالواسطة أخرى، كالمَكِّيّ بن إبراهيم، وخلّاد بن يحيى، وعبيد الله بن موسىٰ، وأبي عاصم النبيل، والأنصاري... وأسانيدهم ثلاثية بالنسبة إليه، فهي غاية في العُلُوِّ، وليس فوقها علوٌّ بالنسبة له، فلو أراد التدليس لأوهم السماع منهم فيما رواه عنهم بالواسطة، فهـٰذا من أوضح الأدلة في براءة الإمام البخاري من تهمة التدليس.

والذي ظهر لي كنتيجة: أنَّ ما علَّقه البخاري عن شيوخه بصيغة «قال»، إما أنه مما فاته سماعه منهم والذي يظهر لي: أنه هو الغالب، أو سمعه ـ وهو موجود ـ، لكنه علَّقه لسببٍ أو غرضٍ علميٍّ في الإسناد، كقصور فيه، أو في أحد رواته.. أو في المتن كالاختصار

مثلاً، أو غرضٍ علميٍّ آخر مما سبق تعداده، أو كونه ذكره في الشواهد والمتابعات، وهو لا يعيد الحديث على صورة واحدة، كما قال الحافظ ابن حجر: «فالسبب في تعليقه: أن البخاري من عادته في صحيحه أن لا يكرِّر شيئاً إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام، كرَّره في الأبواب بحسبها، أو قطعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرىٰ، ومع ذلك فلا يكرِّر الإسناد بل يغاير بين رجاله، إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك.

فإذا ضاق مخرجُ الحديث، ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل علىٰ أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنه والحالة هـٰذه إما أن يختصر المتنَ أو يختصر الإسنادَ. وهـٰذا أحد الأسباب في تعليقه الحديث الذي وصله في موضع آخر». (النكت: ص ٨٨.)..

فلهـٰذا لم يسقها مساق الأصل طلباً للاختصار وعدم التطويل.

وقال ابن حجر ملخصاً رأيه في تعاليق البخاري عن شيوخه: «والمختار الذي لا محيدَ عنه: أنَّ حكمه مثل غيره من التعاليق، فإنه وإن قلنا يفيد الصحة لجزمه به فقد يُحتمل أنه لم يسمعه من شيخه الذي علَّق عنه، بدليل أنه علَّق عدة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم، ثم أسندها في موضع آخر من كتابه، بواسطة بينه وبين من علَّق عنه، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في مواضعه. وقد رأيته علق عن بعض شيوخه شيئاً، وصرَّح بأنه لم يسمعه منه، فقال في ترجمة معاوية: قال إبراهيم بن موسى فيما حدَّثوني عنه عن هشام بن يوسف، فذكر خبراً». (تغليق التعليق: ١/ ٧٠).

فهـٰذا ما تلخَّص عندي في هذا المبحث والله أعلم.

صيغة «قال لنا» عند البخاري من خلال جامعه الصحيح:

صيغة «قال لنا» من الصِّيَغ أيضاً التي أكثر منها الإمامُ البخاري في الجامع المسند الصحيح، لكنها ليست في الكثرة كصيغة «قال» مجرَّدةً.

وصيغة «قال لنا» صريحةٌ في الاتصال، وليست موهمةً كسابقتها، فلا إشكال فيها، يبقى السؤال فقط مطروحاً، ما الغرض من استعمال البخاري لمثل هٰذه الصيغة، وتركه للصيغة الصريحة في السماع، وهي «حدَّثنا»؟.

فما يَدُلُّ أولاً، على صراحة صيغة «قال لنا» في الاتصال:

قول البخاري: «وقال لنا الحُمَيْدِيّ: كان عند ابن عيينة، حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ، واحداً». (فتح الباري: ١/ ١٤٤، كتاب العلم باب ٤).

قال ابن حجر: «فهوٌ متصل».

وقول البخاري أيضاً: «وقال لنا إسماعيل: حدثني مالك...». (فتح الباري: ١/ ٥٧٩، رقم ٥٠٥).

قال الحافظ ابن حجر: «فوضَّح وصله».

وقوله أيضاً: «وقال لنا آدم...» قال الحافظ: «هو موصول، وإنما عبَّر بقوله: «قال لنا» لكونه موقوفاً مغايرةً بينه وبين المرفوع، هٰذا الذي عرفته بالاستقراء من صنيعه. وقيل: إنه لا يقول ذلك إلا فيما حمله مذاكرة، وهو محتمل لكنه ليس بمطرد؛ لأني وجدت كثيراً مما قال فيه: «قال لنا» في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرىٰ بصيغة «حدَّثنا..». (فتح الباري: ٢/ ٣٣٥، رقم ٨٤٨).

ويقول الحافظ كذلك: «... والدليل على ذلك وجودُ كثيرٍ من الأحاديث التي عبَّر فيها في الجامع بصيغة القول، معبِّراً فيها بصيغة

التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع». (فتح الباري: ٢/٥١٣، رقم ١٠٢٢.).

ويقول الحافظ العراقي: «قول الراوي: قال لنا فلان، أو قال لي، أو ذكر لنا، أو ذكر لي، ونحو ذلك، هو من قبيل قوله: ثنا فلان، في أنه متصل...». (التبصرة والتذكرة: ١/٢٨.).

وباستقرائي لـ«الجامع الصحيح»، مع ملاحظة المواضع التي استعمل فيها الإمام البخاري هـٰذه الصيغة، ثم الاستعانة بكلام الحافظ ابن حجر في توضيحها تبيَّن لي: أن البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، استعمل صيغة «قال لنا» غالباً في الآثار الموقوفة، التي يكون ظاهرها الوقف، لكنها تحتمل الرفع وليست بصريحة فيه. واستعملها أيضاً، لكن في مواضع نادرة، لأغراضٍ أخرىٰ، كفائدة في إسناد ـ نحو التصريح بالسماع من مدلِّسٍ ـ، أو قصور في السند ـ كوجود راوٍ فيه ليس على شرطه ـ، أو في المتابعات. يقول الحافظ ابن حجر مبيِّناً هـٰذا: «... لأن قوله: «قال لنا» ظاهر في الوصل، وإن كان بعضهم قال: إنها للإجازة، أو للمناولة، أو للمذاكرة، فكل ذلك في حكم الموصول.. والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري: أنه لا يأتي بهـٰذه الصيغة إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه، كأن يكون ظاهره الوقف، أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج.

فمن أمثلة الأول:.

قوله في كتاب النكاح في «باب ما يحلّ من النساء وما يحرم»: «قال لنا أحمد بن حنبل: حدَّثنا يحيى بن سعيد ـ هو القطان ـ عن سفيان، حدَّثني حبيب عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: حُرِّم من النسب سبع ومن الصهر سبع، ثم قرأ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ

أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾. (صحيح البخاري: ٩/ ١٥٣، رقم ٥١٠٥)، قال الحافظ: فهـٰذا من كلام ابن عباس فهو موقوف، وإن كان يمكن أن يتلمح له ما يلحقه بالمرفوع». (فتح الباري ١١/ ٢٥٦، ٢٥٧، رقم ٦٤٤٠.).

بل في سياق كلام ابن عباس ما يشير إلى احتمال الرفع؛ لأنه كأنه نسب ذلك إلى من له التحريم، ثم قرأ الآية، فهو غير صريح في الوقف كما أنه غير صريح في الرفع.

قال ابن حجر: «ومن أمثلة الثاني، قوله في المزارعة: «حدَّثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عَوَانة.

ح وحدَّثني عبد الرحمن بن المبارك حدَّثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس ـ رضي الله عنه ـ. . .

وقال لنا مسلم حدَّثنا أَبَان، حدَّثنا قتادة، حدثنا أنسٌ عن النبي ـ ﷺ ـ». (صحيح البخاري: ٥/ ٣، رقم ٢٣٢٠.).

قال الحافظ: «فأبان ليس على شرطه كحمَّاد بن سلمة، وعبّر في التخريج لكل منهما بهـٰذه الصيغة لذلك. . .». (صحيح البخاري: ١١/ ٢٥٧، رقم ٦٤٤٠ (فتح).).

ثم إن الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ يُورد هـٰذه الآثار بهـٰذه الصيغة دائماً في المتابعات، بحيث يذكرها ـ غالباً ـ في البداية بعد ترجمة الباب، ويعقبها بالأحاديث المرفوعة المسندة التي تشهد لمعناها وتقويه وتؤكِّده، يقول الحافظ ابن حجر: «. . . وهـٰذه الصيغة، وهي: «قال لنا»، يستعملها البخاري على ما أُستقرئ من كتابه في الاستشهادات غالباً، وربما استعملها في الموقوفات. ثم إنه ذكر هنا إسنادَ أبان ولم يسق متنه؛ لأن غرضه منه التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس». (فتح الباري: ٥/ ٣، رقم ٢٣٢٠.).

ويقول أيضاً: «. . . وجرت عادة البخاري الإتيان بهـٰذه الصيغة في الموقوفات غالباً وفي المتابعات نادراً، ولم يُصِبْ من قال: إنه لا يأتي بها إلا في المذاكرة، وأبعد من قال: إن ذلك للإجازة». (فتح الباري: ٥/ ٣٩٤، رقم ٢٧٦٧).

والمقصود: أنه يستعملها غالباً في الآثار الموقوفة، وهي غالباً تكون في الاستشهادات والمتابعات، بينما نادراً في الأحاديث المرفوعة وتكون في المتابعات أيضاً، ويؤكِّد هـٰذا في موضع آخر فيقول: «قوله: وقال لنا محمد بن يوسف ـ هو الفريابي ـ قيل: عبَّر بهـٰذه الصيغة؛ لأنه مما أخذه عن شيخه في المذاكرة فلم يقل فيه حدثنا، وقيل: إن ذلك مما تحمله بالإجازة أو المناولة أو العرض، وقيل: هو متصل، من حيث اللفظُ منقطع من حيث المعنى.

والذي ظهر لي بالاستقراء خلاف ذلك، وهو أنه متصل، لكنه لا يعبِّر بهـٰذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفاً، أو كان فيه راوٍ ليس على شرطه، والذي هنا من قبيل الأول». (فتح الباري: ٢/ ١٨٨، رقم ٦٩٥).

وخلاصة القول في استعمال البخاري لهـٰذه الصيغة: أنه بالاستقراء والتتبع لمواضعها في الجامع المسند الصحيح، يتبيَّن: أنه غالباً ما يستعملها في الآثار التي ظاهرها الوقف، وتحتمل الرفع لكنها غير صريحة فيه، ويتعقَّب الأثر دائماً بالأحاديث المرفوعة التي تشهد لمعناه، فيكون هـٰذا الأثر هو اختياره في الباب، ويأتي بالأدلة من السنة المرفوعة عليه؛ لأنه عرف من عادته: أنه إذا كان في المسألة خلاف بين السلف، فإنه يبدأ الباب بالأثر الذي اختاره ورجَّحه. . .

وأذكر لهـٰذا التلخيص بعض الأمثلة الأخرىٰ، حتى يتأكد ولا يبقىٰ كلاماً نظرياً:

١ ـ قال البخاري: «وقال لنا أبو نعيم: حدثنا سفيان عن عبيد الله

عن نافع عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «أنه طاف طوافاً واحداً، ثم يقيل ثم يأتي منى» يعني يوم النحر. ورفعه عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله». (صحيح البخاري: ٣/ ٥٦٧، رقم ١٧٣٢، ١٧٣٣).

وأشار البخاري إلى أن بعضهم رفعه إلى النبي ـ ﷺ ـ أي: الطواف، ثم القيلولة، ثم الذهاب إلى منى، ثم ذكر حديث عائشة مرفوعاً قالت: «حججنا مع النبيّ ـ ﷺ ـ فأفضنا يوم النحر...». (صحيح البخاري: ٣/ ٥٦٧، رقم ١٧٣٢، ١٧٣٣).

وأثرُ ابن عمر محتملٌ للرفع جداً، لما عُرف من حاله، بشدة حرصه على اتباع النبيّ ـ ﷺ ـ في كل صغيرة وكبيرة، هـٰذا مع كونه في موسم الحج، على مرأى من كثير من الصحابة. والله أعلم.

٢ ـ قال البخاري: «وقال لنا قَبِيْصَة: أخبرنا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾؛ جعل النبيّ ـ ﷺ ـ يدعوهم قبائل قبائل». (صحيح البخاري: ٦/ ٥٥١ ص: ٣٥٢٦.).

فهـٰذا الأثر عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ليس صريحاً في أن النبي ـ ﷺ ـ فعل ذلك امتثالاً للآية، وبخاصة وأنَّ ابن عباس لم يشهد تلك القصة لصغره، لكن احتمال الرفع كبير جداً، بسبب التعبير بصيغة، لما نزلت آية كذا؛ فعل رسول الله ـ ﷺ ـ كذا...

٣ ـ ونحو هـٰذا قول البخاري: «وقال لنا محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور والأعمش عن أبي الضُّحى عن مسروق عن عائشة قالت: لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة؛ قام رسول الله ـ ﷺ ـ فقرأهن علينا، ثم حرَّم التجارة في الخمر». (صحيح البخاري: ٨/ ٢٠٤، رقم ٤٥٤٣.).

٤ ـ قال البخاري: «وقال لنا أبو نعيم: حدثنا نُصير بن الأشعث عن ابن موهب أن أم سلمة أرَتْهُ شعر النبي ـ ﷺ ـ أحمرَ». (صحيح البخاري: ١٠/ ٣٥٢، رقم ٥٨٩٨ باب: «ما يذكر في الشيب»، قال الحافظ: أي هل يخضب أو يترك؟).

فكون الشعر أحمراً، لا يعني صراحة أنه خضب لكنه يحتمله احتمالاً قوياً، فيكون الأثر غير صريح في الرفع لكنه محتمل جداً.

وكذلك ففي الإسناد نصير بن الأشعث، ولم يحتج به البخاري، إنما روى له هنا في المتابعات فقط، قال الحافظ ابن حجر: «وليس لنصير في البخاري سِوى هٰذا الموضع». (فتح الباري: ١٠/ ٣٥٤).

ـ وانظر كذلك: (رقم ٦٩٥ ج ٢ ص ١٨٨)، (رقم ٨٤٨ ج ٢ ص ٣٣٤). والله أعلم.

صيغة «قال لي» عند البخاري من خلال جامعه الصحيح:

ومن الصِّيغ أيضاً، التي كَثُر وجودها في «الجامع المسند الصحيح» للإمام البخاري، صيغة: «قال لي فلان»، لكنها أيضاً ليست في الكثرة كصيغة: «قال فلان» مجرَّدةً، وهٰذه الصيغة أيضاً، صريحة في الاتصال والتحديث، وليست محتملةً، يقول الحافظ العراقي: «قول الراوي: قال لنا فلان، أو قال لي، أو ذكر لنا، أو ذكر لي، ونحو ذلك، هو من قبيل قوله: ثنا فلان، في أنه متصل، لكنهم كثيراً ما يستعملون هٰذا فيما سمعوه في حالة المذاكرة، قال ابن الصلاح: إنه لائقٌ به وهو به أشبه من: حدَّثنا..». (التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٨، وانظر كذلك: «فتح المغيث» للسخاوي ٢/ ١٦٢، ١٦٣).

وقد ادَّعى بعضهم: أن البخاري إنما يستعمل هٰذه الصيغة، أي «قال لي» كاستعماله لصيغة «قال» مجرَّدةً، وبعضهم قال: إنَّ كل

ما قال فيه البخاري: قال لي، فهو عرضٌ ومناولةٌ، يقول الحافظ ابن الصلاح: «وقد بلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب، أنه جعله قسيماً من التعليق ثانياً، وأضاف إليه قول البخاري في غير موضع من كتابه: وقال لي فلان، وزادنا فلان، فوسم ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى...

قلت: وما ادَّعاه على البخاري مخالفٌ لما قاله مَن هو أقدم منه، وأعرف بالبخاري، وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابوري (المتوفى سنة ٣١١ هـ)، فقد روينا عنه: أنه قال: كل ما قال البخاري قال لي فلان، فهو عرض ومناولة». (علوم الحديث: ص ٩٣).

فتعقَّب الحافظ ابن حجر كل هٰذا، فقال: لم يُصِبْ هٰذا المغربي في التسوية بين قوله: قال فلان، وبين قوله: قال لي فلان، فإن الفرق بينهما ظاهرٌ لا يحتاج إلى دليل، فإن «قال لي» مثل التصريح في السماع، و«قال» المجرَّدة ليست صريحةً أصلاً.

وأمَّا ما حكاه عن أبي جعفر بن حمدان، وأقرَّه: أن البخاري إنما يقول قال لي في العرض والمناولة؛ ففيه نظرٌ، فقد رأيت في الصحيح عدة أحاديث، قال فيها: قال لنا فلان، وأوردها في تصانيفه خارج الجامع بلفظ: حدَّثنا.

ووجدتُ في الصحيح عكس ذلك (لعل مقصوده أنه وجد تعبير البخاري بصيغة: حدثنا، في الجامع، ويجدها خارج الجامع بصيغة: قال لي.) وفيه دليلٌ على أنهما مترادفان.

والذي تبيَّن لي بالاستقراء من صنيعه: أنه لا يعبِّر في الصحيح بذلك إلا في الأحاديث الموقوفة، أو المستشهد بها، فيُخرج ذلك

حيث يحتاج إليه عن أصل مساق الكتاب، ومن تأمَّل ذلك في كتابه وجده كذلك. والله الموفق». (النكت: ص ٢٣٤.).

ومن الدليل على أنَّ صيغة «قال لي» تستعمل في المتصل كـ: «حدَّثنا، وأخبرنا»: أنها تستعمل في الأسانيد حتى في طبقات التابعين في التحديث والسماع، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال البخاري: «حدَّثني محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن عيينة قال: قال لي مَعْمَر ـ قال ـ قال لي الثوري: هل سمعت في الرجل يجمع لأهله قُوت سنتهم أو بعض السنة؟ قال معمر: . . .». (صحيح البخاري: ٩/ ٥٠١، رقم ٥٣٥٧).

فهؤلاء الرواة وهم من الأئمة استعملوا هٰذه الصيغة في التحديث، والسماع، والحديث من المتصل الصحيح.

٢ ـ وقال البخاري: «حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عاصم، حدثتني حفصةُ بنت سيرين، قالت: قال لي أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: يحيى، بِمَ مات؟ . .». (صحيح البخاري: ١٠/ ١٨٠، رقم ٥٧٣٢.).

٣ ـ وقال أيضاً: «وقال لي مُسَدَّد: حدثنا معتمر. . .». (صحيح البخاري: ١٠/ ٢٧١، ٢٧٢، رقم ٥٨٠٢.).

قال الحافظ ابن حجر: «وهٰذا الأثر موصول لتصريح المصنِّف بقوله: «قال لي». . .». (فتح الباري: ١٠/ ٢٧١، ٢٧٢، رقم ٥٨٠٢.).

٤ ـ وقال أيضاً: «وقال لي أبو اليمان. . .» في كتاب التفسير في معنى «البحيرة». (فتح الباري: ٨/ ٢٨٣، رقم ٤٦٢٣.).

وقال قبل ذلك في مناقب قريش. (فتح الباري: ٦/ ٥٤٧،

رقم ٣٥٢١): «حدثنا أبو اليمان. . .»، في الحديث نفسه وبالإسناد نفسه.

فهٰذه الأمثلة كلها، تَدُلُّ صراحة على أن صيغة «قال لي» صريحة في التحديث، وتستعمل فيما سمعه الراوي كما تستعمل «حدثنا» و«أخبرنا».

وأمَّا عن سبب استعمال الإمام البخاري لهٰذه الصيغة، فبالاستقراء لتلك المواضع كلها في الجامع الصحيح، يتبين: أنه يستعملها في الموقوفات إذا أسندها، أو في الأحاديث المرفوعة إذا كان في إسنادها نظرٌ عنده، يقول الحافظ ابن حجر: «قوله: (وقال لي يحيى بن صالح) هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيح، وعادة البخاري الإتيان بهٰذه الصيغة في الموقوفات إذا أسندها. . .». (فتح الباري: ٤/ ١٧٤، ١٧٥، كتاب الصوم، باب ٣٢.).

ويقول أيضاً: «قوله: (قال لي محمد بن المُثَنَّى) كأنه لم يصرِّح فيه بالتحديث لكونه موقوفاً على عائشة، كما عُرف من عادته بالاستقراء. . .». (فتح الباري: ٤/ ٢٤٢، رقم ١٩٩٦.).

ويقول في موضع آخر: «قوله: (وقال لي علي بن عبد الله) أي: ابن المديني. . لكن أخرجه المصنِّف في التاريخ فقال: حدثنا علي بن عبد الله، وهٰذا مما يقوي ما قرَّرتُه غير مرة، من أنه يعبِّر بقوله: «وقالي لي»، في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر أو حيث تكون موقوفة، وأما من زعم: أنه يعبِّر بها فيما أخذه في المذاكرة، أو بالمناولة، فليس عليه دليل». (فتح الباري: ٥/ ٤١٠، رقم ٢٧٨٠.).

وانظر كلامه أيضاً في: كتاب الطلاق ـ باب ٢٣ ـ ج ٩ ص ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤.

فهـٰذا الذي قاله الحافظ ابن حجر ـ وهو أعلَمُ الحفاظ بما في «صحيح البخاري» وبمنهجه فيه ـ هو الذي يؤكِّده الاستقراء للجامع المسند الصحيح والتتبع لمواقع استعمال البخاري لهـٰذه الصيغة، فهو قد خَصّ الموقوفات الواضحة في الوقف بصيغة: «قال لي»، وبعضها بصيغة: «قال» كما سبق لكنها قليلة، بينما رأيناه خص الموقوفات التي تحتمل الرفع بصيغة: «قال لنا»، أما الموقوفات الصريحة في الرفع فقد ألحقها بالمرفوعات المسندات، وساقها مساقها بصيغة: «حدثنا» (انظر مثلاً: (٢، رقم ٩٦٦، ٩٦٧ ص ٤٥٥)، (٣/ ١٠٧، رقم ١٢٣٥)، (٣/ ١٤٤، رقم ١٢٧٨)، (١١/ ٥٩٠، ٥٩١، رقم ٦٧٠٥، ٦٧٠٦)، (١٢/ ٤٠، رقم ٦٧٥٣)، (١٢/ ١٨٧، رقم ٦٨٦٣)، (١٣/ ٤٩٦، رقم ٧٥٢٢، ٧٥٢٣)... فكلها موقوفات لكنها صريحة في الرفع فلذلك ساقها مساق المسندات بصيغة التحديث والإخبار.).

ومن الأمثلة على الذي قلته في استعماله لصيغة: «قال لي»:.

١ ـ قال البخاري: «وقال لي عبد الله بن محمد: حدثنا سفيان عن ابن جريج قال: قال لي ابن أبي مُلَيْكَة: يا عبد الله لو رأيت مساجد ابن عباسٍ وأبوابها». (صحيح البخاري: ١/ ٥٥٩، كتاب الصلاة، باب ٨١).

٢ ـ وقال أيضاً: «وقال لي يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: إذا قاءَ فلا يُفطر، إنما يُخرج ولا يُولِج». (صحيح البخاري: ٤/ ١٧٣، كتاب الصوم، باب ٣٢.).

٣ ـ وقال أيضاً: «قال لي محمد بن المُثَنَّى: حدثنا يحيى عن هشام قال: أخبرني أبي كانت عائشة ـ رضي الله عنها ـ تصوم أيام

منى، وكان أبوه يصومها». (صحيح البخاري: ٤/ ٢٤٢، رقم ١٩٩٦.).

٤ ـ وقال: «وقال لي إسماعيل: حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر: «إذا مضت أربعةُ أشهرٍ يُوقَفُ حتى يُطَلِّقَ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق». (صحيح البخاري: ٩/ ٤٢٦، رقم ٥٢٩١.).

هـٰذا هو الغالب على استعمال البخاري لصيغة: «قال لي»، واستعملها أيضاً بنسبة أقل في المرفوعات، لكن الملاحظ أنه لم يستعملها في المرفوعات إلا في حديثه عن شيخ واحد وهو خليفة بن خيَّاط العُصْفُري (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ) ، فالمرفوعات التي ساقها بصيغة «قال لي» كلها عن شيخه خليفة. (انظر مثلاً: رقم ١٣٣٨، ١٦٥١، ٣٢٠٧، ٤٤٧٦، ٥٥٩٢، ٧٥٠٨، ٧٥٥٣..)، يقول أبو الوليد الباجي: «وإنما يقول البخاري عنه في أكثر ما خرّج: وقال (الصواب: وقال لي.) خليفة بن خيَّاط، وقد قال: حدثني خليفة وقرنه بابن أبي الأسود جميعاً، عن معتمر في باب مرجع النبيّ ـ ﷺ ـ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة. (صحيح البخاري: ٧/ ٤١٠، رقم ٤١٢٠)...

وقال في الردّة: وحدثني خليفة بن خياط، وقرنه بمحمد بن أبي بكر. (صحيح البخاري: ١٢/ ١١٣، رقم ٦٨٠٧.).

على هـٰذا رأيت أمره إذا أفرده قال: وقال لي خليفة... وإذا قرنه قال: وحدثني خليفة». (التعديل والتجريح: ٢/ ٥٥٨.).

ويقول الحافظ ابن حجر: «لم يحدِّث عنه البخاري إلا مقروناً، وإذا حدَّث عنه بمفرده علَّق أحاديثه» (تهذيب التهذيب: ٣/ ١٦١.).

ويقول أيضاً موجِّهاً سبب هـٰذا التعليق: «قوله: (وقال لي خليفة) هو ابن خياط العصفري، وأكثر ما يخرج عنه البخاري يقع بهـٰذه الصيغة، لا يقول: حدثنا، ولا أخبرنا، وكأنه أخذ ذلك عنه في

المذاكرة». (فتح الباري: ١٣/ ٤٥، رقم ٧٠٩١).

هكذا وجَّه الحافظ هٰذه المسألة، لكن يظهر لي: أن إكثار البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من استعمال هٰذه الصيغة عن شيخه خليفة، يُبعد هٰذا التوجيه؛ لأنه لو كان ذلك في بعض الأحاديث فقط؛ لسُلّم هٰذا، أما أن يخرج عنه كل ما ذكره عنه في الصحيح ـ وهي أحاديث كثيرة ـ بهٰذه الصيغة، يكون مما سمعه منه في المذاكرة، هٰذا فيه بعد. والله أعلم. وكأن البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إنما تحمل ما أخرجه عن خليفة وحده دون مشاركة غيره. ويبقى توجيه تصرُّف البخاري هٰذا صعباً. والله الموفِّق. (من «التدليس وأحكامه وآثاره النقدية» ص: ٢٣٢ ـ ٢٦٥ بتصرُّف واختصار).

بعضُ الصيغ النادرة الاستعمال:

بعد بيان أحكام الصِّيَغ الثلاثة السابقة، والتي تحتمل التحديث والسماع لكنها ليست صريحةً فيه، وهي: «عن»، و«أنّ»، و«قال»، فإن هناك بعض الصِّيَغ الأخرى التي ليست صريحةً أيضاً في السماع والاتصال، لكنها تحتمله، وهي نادرة الاستعمال، ومنها: ذكر، وحدَّث...

فهٰذه أيضاً عند جماهير أئمة الحديث كسابقاتها في الحكم عليها بالاتصال، بالشروط السابقة من ثبوت اللقاء والسماع بين الرواة، مع سلامتهم من وصمة التدليس. يقول الحافظ ابن الصلاح: «قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر، من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوي عن من لقيه بأيّ لفظ كان... ومن الحجة في ذلك وفي سائر الباب: أنه لو لم يكن قد سمعه منه؛ لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلِّساً، والظاهر السلامة من وصمة التدليس، والكلام فيمن لم يُعرف بالتدليس.

ومن أمثلة ذلك قوله: قال فلان كذا وكذا... وكذلك لو قال عنه: «ذكر» أو «فعل» أو «حدَّث» أو «كان يقول» كذا وكذا، وما جانس ذلك، فكل ذلك محمولٌ ظاهراً على الاتصال، وأنه تلقَّى ذلك منه من غير واسطة بينهما، مهما ثبت لقاؤه له على الجملة». (علوم الحديث: ص ٨٨. وانظر كذلك: «جامع التحصيل» ص ١٢٣).

إذاً فرواية الراوي للحديث بصيغة من هٰذه الصيغ، تحمل على الاتصال بشرط ثبوت لقائه وسماعه لمن روي عنه، وكونه بريئاً من وصمة التدليس، هٰذا هو الحكم عند أئمة الحديث ونقاده سلفاً وخلفاً.

ومن الأمثلة على هٰذه الصيغ النادرة:

١ ـ قال الإمام مسلم: «... حدَّثنا سفيان بن عيينة قال: سمع عمرٌو جابرَ بن عبد الله يقول: كنا مع النبيّ ـ ﷺ ـ...». (صحيح مسلم بشرح النووي: ١٦/ ١٣٨).

يقول العِجْليُّ: «إذا قال سفيان بن عيينة: عن عمرو سمع جابراً، فصحيحٌ، وإذا قال سفيان: سمع عمرو جابراً، فليس بشيء». (شرح علل الترمذي: ص ٣٨٩).

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «يشير إلى أنه إذا قال: عن عمرو، فقد سمعه منه، وإذا قال: سمع عمرو جابراً فلم يسمعه ابن عيينة من عمرو». (شرح علل الترمذي: ص ٣٨٩).

٢ ـ وقال الإمام البخاري: «باب: من استُرعي رعية فلم ينصح:

حدَّثنا أبو نعيم حدثنا أبو الأشهب عن الحسن أن عُبيد الله بن زياد عاد مَعْقِل بن يَسَار في مرضه الذي مات فيه، فقال له معقل: إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ، سمعت النبي ـ ﷺ ـ يقول:

«ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يُحِطْها بنُصحه إلا لم يجدْ رائحة الجنة».

حدَّثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا حسين الجُعْفِي قال زائدة: ذكره هشام عن الحسن قال: أتينا معقل بن يسار نعوده، فدخل عبيد الله فقال له معقل: أُحَدِّثك حديثاً سمعته من رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: «ما من والٍ يلي رعية من المسلمين فيموتُ وهو غاشّ لهم إلا حرم الله عليه الجنة». (صحيح البخاري: ١٣/١٢٧، ١٢٨، رقم ٧١٥٠، ٧١٥١).

٣ ـ ويقول الإمام أحمد: «حدَّثنا يعقوب ثنا أبي عن أبي إسحاق قال: وذكر محمد بن كعب القُرَظِي عن الحارث بن عبد الله الأعور قال: قلت: لآتينَّ أمير المؤمنين...». (المسند: ١/ ٩١).

٤ ـ وفي كتاب «الجرح والتعديل»: «ثنا عبد الرحمن ـ بن أبي حاتم ـ قال: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: أنه قال: أبو إسحاق ثقة». (الجرح والتعديل، ترجمة أبي إسحاق السبيعي، ٦/٢٤٣، رقم ١٣٤٧).

هـٰذا ما تيسَّر لي جمعُه إلى الآن من الصيغ النادرة الاستعمال. والله أعلم وهو الموفِّق. (انظر: «التدليس وأحكامه وآثاره النقدية» ص: ٢٦٦ ـ ٢٦٨).

قَالَ أَصْحَابُنَا:

يَكْثُر استعمالُ هذا اللفظ عند الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ في جامعه، وبتأمُّلِ صنيعه نرى مرادَهُ به الفقهاءَ المجتهدين من أهل الحديث كمالك بن أنسٍ، ومحمَّد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ، وغيرِهم، وهذه أمثلةٌ من كتابه تَدُلُّ على ذلك:

١ ـ المثال الأول من «أبواب الطهارة» «باب ترك الوضوء من القُبْلة» (برقم: ٨٦): أخرج الترمذيُّ فيه حديثَ عائشة: أنَّ النبي ﷺ قَبَّل بعضَ نسائه، ثم خَرج إلى الصَّلاة ولم يتوضَّأ. ثم قال: «وهو قولُ سفيان الثَّوْرِي، وأهلِ الكُوْفَة: قالوا ليس في القُبْلَة وُضوءٌ. وقال مالكُ بن أَنَس، والأوزاعيُّ، والشافعيُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ: في القُبْلَة وُضوءٌ، وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ والتابعين...

وإنَّما تَرَكَ أصحابُنا حديثَ عائشة عن النبيِّ ﷺ في هذا؛ لأنَّه لا يَصِحُّ عندهم لحال الإسناد». انتهى.

فقد عَبَّر الترمذيُّ هنا بكلمة: «أصحابنا» عن الفقهاء الذين لم يأخذوا بحديث عائشة: مالك بن أنس، ومن معه، وهم جميعاً من أئمة الحديث المجتهدين في الفقه، فدلَّت العبارةُ على أنه يريدهم بهذه اللفظة: «أصحابنا» (انظر: «شرح الترمذي» لأبي الطيِّب المدني ١/١١٢).

٢ ـ والمثال الثاني من «أبواب الصلاة» «باب ما جاء فيمَن أدرك ركعةً من العصر» (برقم: ١٨٦) أخرج الترمذيُّ فيه الحديثَ:

«مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً من الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»، ثم قال: «وبه يقول أصحابُنا: الشافعيُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ». انتهى.

وهذا صريحٌ بأنه يريدهم بهذه الكلمة، أعني: الفقهاء المحدِّثين، وليس خصوص المذكورين، يَدُلُّ لذلك المثال السابق والتالي، وكذلك جاءت مثلُ هذه العبارة: «أصحابنا: الشافعي، وأحمد، وإسحاق»، في «أبواب الجمعة» في «باب الذي يُصَلِّي الفريضةَ ثم يَؤُمُّ الناسَ» برقم (٥٨٣)، وهي دليلٌ على أنَّ مراده

أصحاب الحديث أيضاً كما قال المُبَارَكْفُوْري في «تحفة الأحوذي» (١/ ٤٠٤).

٣ ـ المثال الثالث من «أبواب النكاح» («باب ما جاء في الرَّجُلِ يُسْلِم وعنده عشر نِسْوَةٌ» (برقم: ١١٢٨).

أخرج الترمذيُّ فيه حديثَ غَيْلَان بن سَلَمَة الثَّقَفِي: أنَّه أَسْلَم وله عشر نِسْوَةٌ في الجاهلية فأَسْلَمْنَ معه، فأمره النبيُّ ﷺ أن يتخيَّر أربعاً منهن. ثم قال: «والعمَلُ على حديثِ غَيْلَان بن سَلَمة عند أصحابنا، منهم: الشافعيُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ». انتهى.

وهذا يَدَلُّ على أنَّ المذكورين بعض أصحابه وهم مِن أهل الحديث، فيكون مرادُه الفقهاءَ المجتهدين من أهل الحديث.

هذه الأمثلة ونحوها تَدُلُّنا على أنَّ كلمة «أصحابنا» يريد بها الترمذيُّ الفقهاءَ أهلَ الحديث، وَتَدُلُّ على سلوكه طريقهم ـ فضلاً عن ميله إليهم ـ ومن ثم عُنِيَ بسرد أسمائهم في ذكر الأقوال حتى إنَّ كتابه ليكون أنفع شيءٍ في معرفة مذاهب مدرسة الحديث في فروع الفقه.

(انظر: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» لأستاذنا الدكتور نور الدين عتر، ص: ٣٤٥ ـ ٣٤٦).

قَالَ أَهْلُ الكُوْفَة:

أكثر الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ من استعماله في «جامعه» في بيان المذاهب، ويذكره في مقابل الأئمَّة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد في كثير من الأحيان، فيقول: «قال أهل الكوفة» أو «قال بعض أهل الكوفة» ونحوُ ذلك من العبارات، فظَنَّ بعضُهم: أنَّ مراده بـ «أهل الكوفة»: الإمام أبو حنيفة، وأنه أغفل ذكرَ اسمِه تعصُّباً عليه!!، كما قال الشيخُ سراج أحمد السَّرْهنْدي في شرحه لـ«جامع الترمذي (ص: ٣٢٠ وما بعد) ما ترجمته: «وذكر المصنِّفُ

لفظَ بعض «أهل الكوفة» يريد به الإمامَ أبا حنيفة ـ رحمه الله عليه ـ وهذا غايةُ التعصُّب منه في شأن الإمام الأعظم».

ولكنَّ هذا القولَ ضعيفٌ، فإنَّ تأمُّلَ استعمالِ الترمذي هذا اللفظَ يَدُلُّ على أنه لم يَخُصَّ أبا حنيفة، بل أراد مَنْ كان فيها من الفقهاء كوكيعٍ، والسُّفْيَانَيْن، كقوله في باب ما جاء: أنَّه يبدأ بمؤخَّر الرأس «وقد ذهب بعضُ أهل الكوفة إلى هذا الحديث منهم وكيع بن الجَرَّاح». (انظر «أبواب الطهارة» برقم: ٣٣).

وهذا يَدُلُّ على أنه يريد بقوله: «أهل الكوفة» أعَمَّ من الحنفية وإلا ما جاز قوله بعد: «منهم وكيعُ بن الجَرَّاح»، وذلك تعبيرٌ دارجٌ في كتب الحديث بالذات حتى عند الحنفية، فالعَيْنِيُّ في كتابه: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» يُكثر من استعمال هذا اللفظ مريداً به ما أراد الترمذيُّ أعني من كان بالكوفة من الأئمة.

ولا نستطيع أن نجزم بأنَّ تَرْكَ الترمذيِّ ذكرَ الإمام الأعظم في صدد بيانه للمذاهب كان للتعصُّب، فلعلَّه لم يَبْلُغْه مذهبُه بطريق يطمئنُّ إليه. (انظر «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: للدكتور نور الدين عتر، ص (٣٤٣ ـ ٣٤٤).

قَالَ بَعْضُ النَّاسِ:

أظْهَرَ الإمامُ البخاريُّ فِقْهَه واجتهادَه في تراجم أبواب «صحيحه» التي بَلَغ عددُها (٣٢٦١) باب، وقد أَلْمَعَ ـ رحمه الله تعالى ـ في كثيرٍ من الترجماتِ وعناوين الأبواب إلى الرَّدِّ على من رأى غيرَ رأيه في تلك المسائل أو الأبواب، واكتفى في الرَّدِّ دون أن يَذْكُرَ أحداً باسمِه، وبيَّن الشُّرَّاحُ ذلك في مواضعه، كما تراه في «فتح الباري»، و«عُمدة القاري»، و«إرشاد السَّاري»، و«فيض الباري».

وقال في مواضِعَ معدودةٍ بلغت نحو (٢٥) موضعاً، عَقِبَ ذكرِ ترجَمة الباب: «وقال بعضُ الناس» واشتَهَر من غير تحقُّقٍ: أنَّ الإمامَ البخاريَّ يعني بجميع ذلك القولِ: الإمامَ أبا حنيفة رحمهما الله تعالى. وهذا غيرُ مطَّردٍكما نبَّه إليه غيرُ واحدٍ من العلماء.

قال محدِّث العصر الإمامُ محمَّد أنور شاه الكَشْمِيري ـ رحمه الله تعالى ـ في: «فيض الباري على صحيح البخاري» (٣/ ٥٤) في كتاب الزكاة في (بابٌ في الرِّكازِ... وقال بعضُ الناس..): «اعْلَمْ: أنَّ هذا أوَّلُ موضعٍ استَعمل المصنِّفُ ـ البخاريُّ ـ فيه هذا اللفظ. ولم يُرِدْ به أبا حنيفة في جميع المواضع كما زُعِمَ، وإنْ كان المرادُ ها هنا هو الإمامَ الهُمَام، بل المرادُ في بعضها عيسى بنُ أبان، وفي بعضٍ آخَرَ: الشافعيُّ نفسُه، وفي آخر: محمَّدُ ـ بنُ الحسن ـ.

ثم ـ هذا اللفظُ: (وقال بعضُ الناس..) لا يستعمله المصنِّفُ للردِّ دائماً، بل رأيتُه قد يقولُ: (بَعْضُ الناس..) ثم يختارُه وقد يتردَّدُ فيه.

وذَكَر المصنِّف ـ البخاريُّ ـ في كتابه مالِكاً باسمه، وكذا الشافعيَّ، فإنَّ المرادَ بابنِ إدريس هُنا هو الشافعيُّ، ولم يُسمِّ أحمدَ إلا في موضعين، وابنَ مَعِين في موضعٍ». انتهى.

وقال الإمامُ الكشميري أيضاً في «العَرْف الشَّذي» (ص: ٢٨٩): «والرِّكازُ أوَّلُ المسائل التي اعتَرض فيها البخاريُّ على أبي حنيفة، فقال: (وذَكر بعضُ الناس في اثنين وعشرين موضعاً، وليس مرادُهُ بهِ إيَّاه في جميع المواضع؛ لأنه قد يَذكُرُ، ويختارُ كما في سُورة الرحمن، وقد يريد به محمَّدَ بن الحسن، أو عيسى بنَ أبَان، أو زُفَرَ بن الهُذَيل، أو الشَّافعيَّ». انتهى.

قَالَ فُلَانٌ:

إذا وجد حديثاً في تأليف شخصٍ وليس بخطِّه قال: (ذَكَرَ فلانٌ) أو (قَالَ فلانٌ)، أو (أَخْبَرَنا فلانٌ)، وهـٰذا منقطعٌ لا شوبَ من الاتصال فيه. (تدريب الراوي: ٢/ ١٣).

قَالَ لِيْ:

هي مثلُ: (حَدَّثَنا)، أي من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، غير أنه لائقٌ بسَماع المذاكرة، وهو به أشبَهُ من: (حَدَّثنا). (تدريب الراوي: ٢/ ١٥).

قَبَّانُ المُحَدِّثِيْنَ:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في (أبي بِسْطام، شعبة بن الحجَّاج الواسِطي البَصْري، المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ).

قال عبدُ الله بن إدريس الأوْدي: «شعبة قَبَّان المحدِّثين، ولو استقبلت من أمري ما استدبرتُ ما لزمت غيره». (الكامل: ١/ ٨٤).

والقَبَّان: الذي يُوزَن به، وعبد الله بن إدريس الأوْدي أحدُ الرواة عن شعبة ومن المتلهّفين علىٰ مجالسته والاستفادة من علمِه فنعتُه نعتُ خبيرٍ، وشعبة بن الحجاج ينطبق عليه هـٰذا التعبير «قَبّان المحدِّثين»؛ لأنه يتتبَّع أخبارهم ويَسْبُرُ أحوالهم حتى يطمأن على صلاتهم وعبادتهم وتعاملهم، وسيرتهم، ومن ثم يجالسهم ويكتب عنهم مروياتهم ويحدِّث بها.

وهـٰذا المنهج الذي التزمه شعبةُ استفاده من شيوخه الأئمة النقاد قال شعبة: «كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل؛ نظروا إلى صلاته، وإلى هيئته، وإلى سمته». (الجرح والتعديل: ١/ ق ١/ ١٦ ـ ٢٩).

القَبُوْلُ:

هو قَبُولُ الرِّواية والعَمَلُ بها.

قَالَ لَنَا:

من ألفاظِ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، غير أنه لائقٌ بسَماع المذاكرة، وهو به أشبَهُ من: (حَدَّثنا). (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٣).

قثنا:

رَمْزٌ لـ: (قال: حَدَّثَنا)، وهو اصطلاحٌ متروكٌ كما قال الحافظ السُّيوطي. (انظر«تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

قثني:

هو رَمْزُ: (قال: حَدَّثَني) وهو اصطلاحٌ متروكٌ كما قال الحافظُ السُّيوطي. (انظر«تدريب الراوي» ٢/ ١٦).

قد:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «الرَّدّ على أهل القدر» كما ذكره الحافظ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»، وهو رَمْزٌ أيضاً للوَاقِدي في «المغازي» كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

قَدْ جَاءَتِ المَدِيْنَةُ:

ومن الأقوال النادرة التي قيلت في: (إسماعيل بن إسحاق القاضي، المتوفىٰ سنة٢٨٢ هـ) ما رُوي عن يحيى بن أكثم القاضي:

فقد روىٰ الخطيبُ بسنده إلى إسماعيل القاضي أنه قال: دخلتُ يوماً على يحيى بن أَكْثَمْ وعنده قومٌ يتناظرون في الفقه وهم يقولون: «قال أهلُ المدينة. فلمَّا رآني مُقبِلاً قال: قد جاءت المدينةُ!». (تاريخ بغداد: ٦/ ٢٨٦).

وقولُه هـٰذا يَدُلُّ على معرفته بالفقه ومسائله الخلافية وخاصةً فقه الإمام مالك؛ لأنه من الأئمة المتقنين له، قال عنه أبو محمد بن أبي زيد القاضي: «شيخ المالكية في وقته، وإمامٌ تامُّ الإمامة يقتدىٰ به». (الديباج المذهب: ١/ ٢٨٥).

قَدَرِيٌّ:

قال الحافظ ابن حجر مُبيِّناً المرادَ به: «من يزعم أنَّ الشَّرَّ فعل العبد وحده».

هـٰذه ليست عبارةُ الجرح في الراوي تمنع من الأخذ عنه؛ إلَّا فيما يروي في بدعَتْه.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال ابنُ معين: «سَلام بن مِسْكِين، وقتادة، وسعيد، والدَّسْتُوائي، وهمام ـ يذهبون إلى القَدَر». (ميزان الاعتدال: ٢/ ١٥٢).

٢ ـ حسان بن عطية المحاربي، أبو بكر الدِّمشقي (ذكره البخاري في «التاريخ الأوسط» مَن مات من العشرين إلىٰ الثلاثين ومئة).

٣ ـ ثور بن يزيد بن زياد الكِلاعي، الرَّحبي، أبي خالد الحمصي (المتوفىٰ سنة ١٥٣ هـ).

٤ ـ داود بن الحصين الأُموي، أبو سليمان المدني (المتوفىٰ سنة ١٣٥ هـ).

ذكرهم الحافظ في جملةِ من أخرج له البخاريُّ؛ لأنهم أبعد عن الكذب. (انظر «هدي الساري» ص: ٤٥٩).

انظر: «القدرية».

القَدَرِيَّةُ:

القَدَرِيَّة فِرَقٌ كثيرةٌ، ولهم مقالاتٌ عديدةٌ، وسُمُّوا بـ«القدَرية» لقولهم جميعاً بأنَّ الله تعالىٰ غير خالقٍ لكسب الناس، ولا لشيءٍ من

أعمال الحيوانات، وزعموا: أنَّ النَّاس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ في كسبهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنعٌ ولا تقديرٌ، ومقالاتٌ أخرى.

ومن القَدَرية الذين يزعمون أنَّ الشرَّ من خلق العبد عددٌ غيرُ قليلٍ من جُلَّة العلماء، وكبارهم، ومنهم:

١ ـ **ثَوْر بن يزيد الرَّحْبي** أبو خالد الشَّامي الحمصي (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ):

المحدِّثُ الفقيهُ، كان من أوعية العلم، العبَّاد. وكان معروفاً بالقدَر، ويقال: إنَّ جده ثور بن يزيد، قد شهد صفين مع معاوية وقُتل يومئذ، وكان ثور إذا ذكر علياً قال: لا أحبُّ رجلاً قتل جدِّي.

ولكنه لم يكن يَسُبُّ أو ينال من علي.

قال دُحَيْم: ما رأيتُ أحداً يشك أنه قدَري، وهو صحيح الحديث، حمصيٌّ.

وقال عطاء الخراساني: لا تجالسوا ثور بن يزيد؛ لأنه كان قدَرياً.

وقال أحمد بن حنبل: ثور بن يزيد الكَلاَعي كان يرى القدَرَ، وكان أهل حمص نفوه، وأخرجوه منها؛ لأنه كان يرى القَدَرَ.

وقال عبد الله بن سالم: أدركتُ أهل حمص وقد أخرجوا ثور بن يزيد، وأحرقوا داره لكلامه في القَدَر، ولم يسلِّم عليه الأوزاعيُّ وقد لقيه. وقد قيل: إنه تبرّأ من القدَر.

ولكن مع هـٰذا كان ضابطاً متقناً صادقاً، وكان سفيان الثوري يقول: خُذوا عن ثور بن يزيد، واتَّقوا قرنيه، وفي رواية لا ينطحنكم بقرنيه. (يعرض ببدعته).

وقال وكيع: كان ثور صحيحَ الحديث، وكان مِن أعبد مَن رأيتُ.

وقال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيتُ شامياً أوثق من ثور بن يزيد.

وفي روايةٍ: ليس في نفسي شيء أتبعه.

وقال أبو حاتم الرازي: صدوقٌ حافظٌ، وقال الذهبي: من أوعية العلم لولا بدعته.

ويقع حديثه في البخاري عالياً وروى له بقية الستة سِوى مسلمٍ وغيرهم وذلك لحفظه وعدالته وصدقه. (انظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري: ٢/ ١٨١؛ الجرح والتعديل: ٢/ ٩٩؛ تهذيب الكمال: ٤/ ٤١٨؛ سير أعلام النبلاء: ٦/ ٣٤٤؛ ميزان الاعتدال: ١/ ٣٧٤؛ وتهذيب التهذيب: ٢/ ٣٣).

٢ ـ **حَسَّان بن عطيَّة المُحارِبي**، مولاهم أبو بكر الشامي (المتوفى نحو ١٣٠ هـ):

من مشاهير التابعين، وقد رُمي بالقدَر، قال يحيى بن معين: كان قدَرياً، وقال الجُوْزَجاني: كان ممَّن يُتَوَهَّم عليه القدَر.

وكان يونس بن سيف يقول: ما بقي من القدَرية إلا كبشان، أحدُهما حسان بن عطية.

وقال سعيد بن عبد العزيز: هو قَدَرِيٌّ، ولم يَرْوِ عنه شيئاً، فبلغ كلامُ سعيدِ بن عبد العزيز الأوزاعيَّ فقال: ما أغر سعيداً بالله، ما أدركتُ أحداً أشد اجتهاداً ولا أعمل منه في الخير. وكان لحسان بن عطية غنم فلما سمع في المنائح ـ أي: أحاديث الترغيب في ذلك ـ الذي سمع؛ تركها، قال الأوزاعي: يومٌ له ويوم لجاره،

وكان يتنحَّى إذا صَلَّى العصر في ناحية المسجد، فيذكر الله حتى تغيب الشمسُ.

أما عن حفظه، وعدالته، وصدقه، وأمانته على الحديث، فهو إمام حجة، وثَّقة أحمد بن حنبل، وابن معين، والبَجَلي، وابن حبان، وقال البخاري: كان من أفاضل أهل زمانه، وقال ابن حبان في (مشاهير علماء الأمصار): من أفاضل أهل زمانه، ثقة، وإتقاناً، وفضلاً، وخيراً، وكان يغرب.

وذكره أبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء) وذكر كثيراً من كلامه.

ولهذا أخرج الأئمة حديثه، ورووا عنه. (انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري: ٣/ ٣٣؛ والمعرفة والتاريخ للفسوي: ٢/ ٢٩٣ وغيره، وحلية الأولياء: ٦/ ٧٠، ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٨٠، والجرح والتعديل: ٣/ ٢٣٦، وتهذيب الكمال: ٦/ ٣٤، وميزان الاعتدال: ١/ ٤٧٩، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ٤٦٦، وتهذيب التهذيب: ٢/ ٢٥١).

٣ ـ سلام بن مِسْكين الأزدي أبو روح البصري (المتوفى سنة ١٦٧ هـ):

قال ابنُ مَعِين، وأبو داود: كان يذهب إلى القَدَر.

وقال أحمد بن حنبل: كان يرى القدَرَ.

ومع ذلك فقد كان في السُّلوك والصِّدْق غير مدفوع بل مذكورٌ مشهورٌ، قال موسى بن إسماعيل: كان من أعبد أهل زمانه، وأثنى عليه بالثقة أحمد، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن نمير. قال ابن حِبَّان: من المتقنين وأهل الفضل في الدين.

وقال الذهبي: أحدُ ثقات البصريين.

وقال ابن حجر: أحدُ الأثبات.

ولهذا روى عنه جمعٌ كبيرٌ من الأئمة منهم عبد الرحمن بن مهدي، وآدم بن أبي إيَاس، وغيرهم.

وأخرج حديث البخاري ومسلم وغيرهم. (انظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٧/ ٨٣، والتاريخ الكبير: ٤/ ١٣٤، والجرح والتعديل: ٤/ ٢٥٨، ومشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٧، والثقات لابن حبان: ١/ ٤١٦، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، وتهذيب الكمال: ١٢/ ٢٩٤، وسير أعلام النبلاء: ٧/ ٤١٤، وميزان الاعتدال: ٢/ ١٨١).

وهذا نموذجٌ من القَدَرية، وهناك جمعٌ آخر كانوا في الصِّدْقِ والعدالة والضَّبْطِ بمكانٍ عليٍّ ولهذا أُخرِج عنهم الصحيحين وهم:

ثور بن زيد المَدني، الحسن بن ذكْوان، داود بن الحصين، زكريا بن إسحاق، سالم بن عَجْلان، شِبْل بن عَبَّاد، شريك بن أبي نمر، صالح بن كَيْسَان، عبد الله بن عمرو، عبد الله بن أبي لبيد - أبو المُغيرة - عبد الله بن أبي نَجِيْح، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عبد الرحمن بن إسحاق المَدَني، عبد الوارث بن سعيد الثَّوري، عطاء بن أبي ميمونة، العلاء بن الحارث، عمرو بن أبي زائدة، عمران بن مسلم القصير، عمير بن هانئ، عَوْف الأعرابي، كَهْمَس بن المِنْهال، محمد بن سواء البصري، هارون بن موسى الأعور النحوي، هشام الدَّسْتُوائي، وهب بن مُنَبِّه، يحيى بن حمزة الحَضْرَمي.

ولو تتَّبعناهم في غير الصحيحين من كتب الحديث لوجدنا جمعاً كبيراً.

قال أبو إسحاق الجُوزجاني: وكان قوم عُرفوا من اجتهادهم في الدين، وصِدْقِ ألسنتهم وأمانتهم في الحديث، لم يتوهَّم عليهم

الكذب، وإن بلوا بسوء رأيهم، فمنهم:

قتادة، ومعبد الجُهَنِي وهو رأسهم، وقد رُوي عنه، وابن أبي عَرُوْبَة، والدَّسْتَوائي، وكان من أثبات الناس، وسلام بن مسكين، وأبو هلال الراسبي، وعبد الوارث بن سعيد، وكان من أثبت الناس، وعطاء بن أبي ميمونة، كان رأساً في القدَر، وكان عمرو بن عبيد غالياً في القدَر ما ينبغي أن يكتب حديثه، وخالد ابن رَبَاح كان يُرْمَى بالقدَر، وكان منهم: ابن أبي نجيح، وزكريا بن إسحاق، وعبد الحميد بن جعفر، وإبراهيم بن نافع، ومحمد بن إسحاق، وشِبْل بن عباد، وابن أبي ذِئْب، وسيف بن أبي سليمان، وعمرو بن أبي زائدة وكان يُرْمَى بالقدَر، ووهب بن مُنَبِّه كان كتب كتاباً في القدَر ثم حَدَّث أنه نَدِمَ عليه، وابن أبي لبيد ـ عبد الله ـ كان سفيان بن عيينة يقول: إنه قَدَرِيٌّ، ومكحولٌ، يتوهَّم عليه، وهو ينتفي، وحسان بن عطية، وثور بن يزيد. (انظر «التواصل بين المذاهب الإسلامية» ص: ٨٥ ـ ٨٩).

القُدْسِيُّ:

انظر «الحديثُ القُدْسِيّ» في حرف الحاء.

قَدْ عَرَفْتُهُ:

هذه من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ عبد الله بن المبارك، قال الحسين بن عيسى مولى ابنِ المبارك: سألتُ عبدَ الله بن المبارك عن (عبد السَّلام بن حَرْب) فقال: «قد عَرَفْتُه». وإذا قال: قد عرفتُه؛ فقد أَهْلَكه. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٥٣).

قَدْ فُرِغَ مِنْهُ منذ دَهْر:

من عبارات التجريح النادرة، قالها الحافظُ إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني، ويَقْصِد به أنَّ الراوي متروكُ الحديثِ. وممَّن أُثِرَ أنه قال

فيه ذلك: (حَفْص بن سليمان الأسدي البَزَّار الكوفي) قال: «أبو عمر حَفْص بن سليمان قد فُرِغَ منه منذ دَهْر». (انظر: «أحوال الرجال» ١/ ١١٠).

القِرَاءَةُ:

من أقسام التحمُّلِ، وأكثرُ المحدِّثين يُسَمُّونه (عَرْضاً) من حيث إنَّ القارىء يَعْرِضُ على الشيخ ما يقرأه.

انظر: «القِراءَةُ على الشَّيْخِ».

قُرِىءَ عَلَى فُلَانٍ:

يَستعمِله الراوي عن الشيخ الذي سَمِعَه، في أماكن لم يَسْمَعْها. قال ابنُ طاهر «للدَّارَقُطْني مذهبٌ خفيٌّ في التدليس، يقول فيما لم يَسْمَعْه من البَغَوِي: قُرِىءَ على أبي القاسم البَغَوي حَدَّثَكم فلانٌ». (انظر: «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٩٩٤).

وهي من المرتبة الثالثة من صِيَغِ الأداء عند الحافظ ابن حجر.

انظر «صِيغ الأَدَاءِ» في حرف الصَّاد.

قُرِىءَ عَلَى فُلَانٍ أَخْبَرَك فُلَانٌ:

قال الإمامُ النَّووي رحمه الله تعالى: «جرت عادةُ أهل الحديث بحذف (قال) ونحوِه فيما بين رجال الإسناد في الخَطِّ، وينبغي للقارىء أن يَلْفِظَ بها، وإذا كان في الكتاب: (قُرِىءَ على فلانٍ، أخْبَرَك فلانٌ) فيقولون: (قُرِىء على فلانٍ، قيل: أخْبَرَك فلانٌ) وإذا تكرَّرتْ كلمةُ (قال) كقوله (حدَّثنا صالحٌ، قال؛ قال الشَّعْبِيُّ) فإنهم يَحْذِفون إحداهما في الخطِّ فليلفظ بهما القارىءُ. (انظر: «تدريب الراوي» ٢/ ١١٤).

قُرِىءَ عَلَيْهِ وَأَنا أَسْمَعُ:

من أقسام الأداء عند القراءة على الشيخ. انظر: «القِرَاءَةُ على الشَّيْخِ.

قُرِىءَ عَلَى فُلَانٍ وَأَنا أَسْمَعُ فَأَقَرَّ بِهِ:

من ألفاظِ التحمُّلِ قراءةً على الشيخ.

قَرأْتُ على فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّلِ قراءةً على الشيخ.

قَرَأْتُ فِي كِتَابِ فُلَانٍ بِخَطِّهِ:

انظر: «قَرَأْتُ في كِتَابِ فلانٍ».

القِرَاءَةُ عَلى الشَّيْخِ:

ويُسَمِّيها بعضُ المحدِّثين: «العَرْضُ» إذ إنَّ القارىء يَعْرِضُ ما يقرؤه على الشيخ كما يُعْرَض القرآنُ على المقرىء، والرّواية بها صحيحةٌ وجائزةٌ عند جُمهور العلماء، لا خلافَ عندهم في الاعتداد بها عند من يعتدُّ به عند أهل الفنِّ. وذلك سواء أَكان الراوي يقرأ من حفظِه أم من كتابِه، أم سمع من غيره يقرأ على الشيخ، بشرطِ: أن يكون الشيخُ حافظاً لِمَا يُقْرَأ عليه، أو يقابل على أَصله الصحيح، وسواء أَكان أصلُه بيده أم بيد ثقةٍ آخَرَ.

وإذا أَراد أَن يحدِّث بما تحمَّله بالقراءة على الشيخ جازَ أن يقول: (قرأتُ) أو (قُرِىءَ على فلان وأَنا أسمع فأَقَرَّ به)، أو (أَخْبَرَنا)، و (حَدَّثَنا قراءةً عليه).

القُرَنَاءُ:

انظر «الأَقْرَان» في حرف الألف.

قَرِيْبُ الإِسْنَادِ:

من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

حُكمها:

يُكتب حديثُ أهلها ويُنظَر فيه.

ومعناه: عُلُوُّ إسناده مع شِدَّة ضَعْفِه. (انظر: حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٦٢).

القَرِيْنُ:

انظر: «الأَقْران» في حرف الألف.

القَشْطُ:

انظر: «الكَشْط» في حرف الكاف.

قط:

رَمْزٌ للحافظ الدَّارَقُطْنِيّ في سُنَنه.

القَطْعُ:

انظر: «تَدْلِيْس القَطْعِ» في حرف التَّاء.

قَطْعُ الحُرُوْفِ:

هو أن تقطع حروف الكلمة المُشكِلة في هامش الكتاب ليظهر شكلُ الحرفِ بكتابته مُفْرَداً في بعض الحروف كالنُّونِ والياء التحتيَّة بخلافِ ما إذا كُتِبَت الكلمةُ كلُّها.

قَعَدِيٌّ:

قال الحافظ: «والْقَعَدِيَّةُ الذين يزينون الخروجَ على الأئمة ولا يباشرون ذلك». (هدي الساري: ص: ٤٥٩).

وإنْ كان في ذلك خطرٌ عظيمٌ وشَرٌّ، وأنَّ الواجب طاعةُ الإمام العادل، وجمع كلمة الناس عليه، وتحبيبهم فيه، وغَضّ الطّرفِ عن هفواته.

مثال من وُصِف بذلك:

«عمران بن حِطّان» رُمِي برأي القَعَدِيَّة من الخوارج. (انظر: «هدي الساري» ص: ٤٦٠).

القَلْبُ:

انظر: «المَقْلُوْب» في حرف الميم.

القَلْبُ في السَّنَدِ:

انظر: «المَقْلُوْب» في حرف الميم.

القَلْبُ في المَتْنِ:

انظر: «المَقْلُوب» في حرف الميم.

قِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشَّيْخِ:

مثالُه: الحديث الذي رواه سفيانُ بن حسين، عن الزُّهْرِيّ، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه رضي الله عنهما أنه قال: «كَتَبَ رسولُ الله ﷺ كتابَ الصَّدَقَةِ، فلم يُخْرِجه إلى عُمَّالِهِ حتى قُبِضَ، فقرنه بسيفه، فعمل به أبو بَكْر حتى قُبِضَ، ثم عَمِلَ به عُمَرُ حتى قُبِضَ، فكان: في خمسٍ من الإبل شاةٌ... الحديث بطوله». (رواه أبو داود).

وهـٰذه السِّلْسلَةُ: الزهري عن سالمٍ عن أبيه، في غايةِ الصحة، قيل: إنها أصح الأسانيد مُطْلَقاً.

لكنْ ضَعَّفَ العلماءُ هـٰذا الحديثَ؛ لأنه من رواية سفيان بن

حسين الواسِطي عن الزهري، وسفيان بن حسين ثقةٌ، لكنه ضُعِّفَ في الزهري؛ لأنه لم يُتقِن حديثَ الزهريِّ، لقيه في مَوْسِمِ الحَجِّ، وسمع منه، ثم حدَّث عنه أحاديثَ وقع له فيها الغَلَطُ.

قال ابنُ رَجب في شرحه «عِلل الترمذي» (٢/ ٦٦٤): «قال يحيى بن مَعِين: هو عن غير الزهريِّ أثبَتُ منه عن الزهريِّ، إنما سمع من الزهري بالمَوسِم».

وقال يحيى بن مَعِين أيضاً: ليس به بأسٌ، وهو صالحٌ حديثهُ عن الزهري فقطْ ليس بذاك».

وقال ابنُ حجر في «التقريب» (ص ٢٤٤): «ثقةٌ في غير الزهري باتفاقهم».

وقريبٌ من قِلَّةِ الصحبة قِلَّةُ المُمارسة لحديثِ الشيخ، فقد تطول صحبةُ الطالبِ لشيخٍ، لكن يُقَصِّرُ في ضَبْط حَديثه، ومدارستهِ، وإحكامِ أصله عنه فيُضَعَّف فيه. (انظر: «لمحات موجزة في أصول علم العلل» ص ٨).

قُلْتُ لِفُلَانٍ: أَحَدَّثَكَ فُلَانٌ؟:

من ألفاظ الأداء التي زادَها الإمام الرَّامَهُرْمُزِي. (انظر: «المحدِّث الفاصل...» ص ٣٩).

قَلِيْلُ الحَدِيْثِ:

يقول المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي في معنى هٰذه اللَّفْظَةِ:

«قال الحافظُ ابنُ حجر في «التهذيب»: قال إبراهيم بن أبي طالب: سألتُ أبا قُدَامة عن الشَّافعي وأحمد وإسحق وأبي عُبيد فقال: الشافعي أفهَمُهُم؛ إلاّ أنه قليلُ الحديث، وأحمد أَوْرَعُهُم،

وإسحاق أَحفظُهم، وأبو عُبَيْد أَعلمُهم بلُغَاتِ العرب.

وهنا لا بُدَّ مِنَ التنبيه إلى مراده في الإمام الشافعي بأنه قليل الحديث: فمعناه أنه كان قليل التحديث، لم يكن يسرد الحديثَ كسردِ المحدِّثين له، وإنَّما يذكر الحديثَ في كُتبه في غضون الكلام على الأحكام والمسائل، وليس معناه أنه كان قليلَ العلم به، حاشاه عن ذلكَ فإنه إمامٌ مجتهدٌ كبيرٌ، والاجتهادُ لا يتيسَّر لمن كان قليل المعرفة بالحديث والآثار، وهٰذا هو معنى قول من قال في الإمام أبي حنيفة: «إنه كان قليل الحديث». فافهمْ ولا تكن من الجاهلين. (قواعد في علوم الحديث: ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

القَوِيُّ:

من الحديث، أي: قريبٌ من الجيِّد. انظر: «إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ» في حرف الألف.

قَوِيُّ الإِسْنَادِ:

انظر: «إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ» في حرف الألف.

قَوِيُّ الإِسْنَادِ:

إذا كان في الإسناد راوٍ أخرَجَ له صاحبُ «الصحيح»، وفيه مقالٌ: لا يُقال فيه: (صحيحٌ) بل يُقال: إنه «قويُّ الإسناد» كما قاله الحافظُ ابن حجر في «الفتح» في الحديث الذي وَرَدَ: أنّ النبي ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بعد النبوَّةِ: أخرجه أبو الشيخ من وجهين، فذكر الأوّلَ، ثم قال: ثانيهما من رواية أبي بكر المستملي عن الهَيْثَمْ بن جميل وداود بن المجبَّر قالا: حَدَّثَنا عبدُ اللهِ بن المُثَنَّى، عن ثُمَامَةَ، عن أنسٍ.

وداود ضعيفٌ، لكن الهيثم ثقةٌ، وعبدُ اللهِ من رجال

«البخاري»، فالحديثُ قَوِيُّ الإسناد، ولولا ما في عبد الله بن المُثَنَّى من المقال لكان هـٰذا الحديث صحيحاً. (قواعد في علوم الحديث: ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧).

قَوَّى أَمْرَهُ فُلَانٌ:

لا تعني هـٰذه العبارةُ التوثيقَ الكاملَ لِمَنْ قيلتْ فيه، بل ولا حتى التعديل الذي يقبل معه حديث الراوي، ولكنها تعني تقويةً ترفُّع أمرِ هـٰذا الراوي من الضَّعْفِ المُطْلَقِ الذي يُرَدُّ به حديثُه إلى الضَّعْفِ الهَيِّنِ الذي يُكْتَبُ معه حديثُه.

وشاهدُ ذلك ما قاله الإمامُ الترمذي في (عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي): رأيتُ البخاريَّ يُقَوِّي أمْرَهُ، ويقول: هو مُقارب الحديثِ.

قال السَّخاوي، معلِّقاً على ذلك: «فانظر إلى قول الترمذي؛ إنَّ قوله: مقارب الحديث تقويةٌ لأمره وتفهُّمه فإنه من المُهِمِّ الخافي الذي أوضحناه». (فتح المغيث: ١/ ٣٣٩).

ومعنىٰ (مقارب الحديث) أنَّ حديثَه مقاربٌ لحديث الثِّقات، أي: إنَّ هـٰذا الراويَ وَسَطٌ، لا ينتهي إلى درجةِ السُّقوطِ ولا الجَلَالة، وهو نوعُ مدحٍ. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٣٩، و«معجم مصطلحات علوم الحديث» ص ١٦٦).

❐❐❐

حـــرف الكـــــاف

ك

رَمْزٌ للإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيسابُورِي في مُسْتَدْرَكِه.

كَأَنَّها الدَّنانِيْرُ:

من أعلىٰ مراتب ألفاظ التعديل، قال أبو حاتم في حديث مُسَدَّدٍ، عن يحيىٰ بن سعيد القطَّان، عن عُقْبة، عن نافعٍ، عن ابن عمر: «كأنها الدنانير»، ثم قال: «كأنَّك تسمعها من في النبيِّ ﷺ».

كَأَنَّهُ مُصْحَفٌ:

أي الراويُ، الذي اشتهر بالحفظ والضَّبْطِ والصِّدْقِ والإتقان.

أدرج الحافظُ السَّخاويُّ والسِّنْدِيُّ هٰذا اللَّفْظَ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهي ما انفرد فيه بصيغةٍ دالَّةٍ على التوثيق.

الكَاتِبُ:

أي: كاتِبُ الحديثِ.

كَاتَبَ إِلَيَّ شَيْخِي:

أو كَتَبَ إِلَيَّ شَيْخِي: من صِيَغِ «المُكاتبة»، أي حَدَّثني كتابةً أو مكاتبةً.

كَاتِبُ الطِّبَاق:

الطِّباق: التحقيقُ من مطابقةِ الكتاب لرواية الشيخ، ويُسَمَّىٰ المُطابِقُ: «كاتبَ الطباق».

انظر «الطَّبَقَة» في حرف الطَّاء.

كاذبٌ:

هو من تعمَّد الكذب في حديث رسول الله ﷺ، وهو من أعلىٰ مراتب ألفاظ الجرح. انظر «كذَّابٌ».

كالَ لَكَ مِنْ جِرَابِ النُّوْرَة:

هذا التعبيرُ مما تفرَّد به أحدُ رواة الشِّيعة الضعفاء ـ في نظر نقاد الحديث من أهل السنة والجماعة ـ وهو زُرَارَة بن أَعْيُن الكوفي (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ) حيث فَسَّر به كلامَ الإمام الصالح جعفر الصادق (المتوفىٰ سنة١٤٨ هـ).

فقد روى الحافظُ العُقَيْلِي بسنده إلى ابن السَّماك (المتوفىٰ سنة١٨٣ هـ) أنه قال: خرجتُ إلى مكَّة فلقيني زرارةُ بن أعين بالقادسية، فقال لي: إنَّ لي إليك حاجةً، وأرجو أن أبلغها بك! وعظمها. فقلت: ما هي؟ فقال: إذا لقيتَ جَعفرَ بن محمد فاقرئه منّي السلام، وسَلْهُ أن يخبرني: أمِنْ أهْلِ الجنَّةِ أنا، أم من أهل النَّار؟ فأنكرتُ ذلك عليه، فقال لي: إنه يعلم ذلك، فلم يَزَلْ بي حتى أجبتُه، فلمَّا لقيتُ جعفر بن محمد، أخبرتُه بالذي كان منه، فقال: هو من

أهل النار، فوقع في نفسي شيءٌ مما قال، فقلتُ: ومن أين علمتَ ذاك؟ فقال: مَن ادَّعى عليَّ أني أعلم هذا فهو من أهل النار! فلمَّا رجعتُ لقيني زرارةُ بن أعين فسألني عما عملت في حاجته، فأخبرته بأنه قال لي أنه من أهل النار، فقال: كالَ لكَ يا عبد الله من جراب النُّورة، قلتُ: وما جرابُ النُّورة؟ قال عمل معك بالتَّقِيَّة».

والجراب معناه لغةً: وعاءٌ من إهاب الشَّاءِ لا يوعى فيه إلا يابسٌ وهو بالكسر والعامة تفتحه فتقول الجَرابُ، والجمع أَجْرِبَةٌ وجُرُبٌ وجُرْبٌ (لسان العرب وتاج العروس).

والنُّورة: الهناءُ وهي الكِلْس يعمل من صدف حيوانٍ بحْريٍّ، ومن حجارةٍ مستديرةٍ، ومن رديء الرُّخام، بأن يحرق حتى يبيض، وقوّة كل كلس محرقة ملهبة مُلذِعة تكوي. (المعتمد في الأدوية المفردة: ص: ٢٨).

وقد بَيَّنَ زرارةُ المرادَ من تشبيهه هذا حيث قال: «عمل معك بالتقية».

والتَّقية لغةً: مصدر توقّى واتَّقى، وتوقَّيتُ إلى الشيء: أي حذرتُه.

قال تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨] وقرئ: تقيةً، بمعنى إلا أن تخافوا من جهتهم ما يجب اتقاؤه، وفي الحديث قلت: وهل للسَّيف من تقية؟ قال: نعم تقية على اقذاء، وهدنة على دَخَن. يريد: أنهم يتقون بعضهم بعضاً، ويظهرون الصُّلح والاتفاق وباطنهم بخلاف ذلك. والتقية عند علماء أهل السنة هي رخصةٌ جائزةٌ في القول واللِّسان دون الفعل والعمل، وحدَّدها الطبريُّ بالكفار فقال: «التقية إنما تكون إذا كان الرجل في قوم كفارٍ ويخاف على نفسه وماله فيداريهم باللسان) ووضعوا لها ضوابط وشروط. (انظر

«تفسير الطبري»: ٦/ ٣١٣، و«التفسير الكبير»: ٢٥/ ٤٥٣).

أمَّا (التقيةُ) عند الشيعة فهي: «واجبةٌ، لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائمُ، فمن تركها قبل خروجه؛ فقد خرج عن دين الله تعالىٰ، وعن دين الإمامية، وخالف الله، ورسوله، والأئمة. وسُئل الصادق - أي جعفر - عليه السلام عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾: قال: «أعملكم بالتقية» وعرفها الشيخ المفيد (هو أبو عبد العكبري) بأنها «هي كتمان الحقِّ، وستر الاعتقاد به، ومكاتمة المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدنيا والدين». (انظر «تصحيح الاعتقادات الإمامية» ص: ٦٦).

بعد هذا الإيضاح الموجز عن معنى (التقية) لغةً، عند أهل السنة والجماعة، والشيعة يتبيَّن لنا أنَّ مراد زُرارة في قوله توثيق الإمام بتوجيه كلامه وتفسيره في ضوء عقيدة «التقية» والأخذ بها عند الشيعة دينٌ.

كَانَ بَحْراً لا تُكَدِّرُهُ الدِّلاَءُ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها الإمامُ الزُّهْرِيُّ في (عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر) قائلاً: «رأيتُ عُرْوَةَ بَحْراً لا تُكَدِّرُهُ الدِّلاَءُ». (سير أعلام النبلاء: ٣/ ٩٩٤).

عروةُ بن الزُّبَيْر أحدُ علماء المدينة وفقهائها، المتوفي سنة ٩٤ هـ).

واستعمله يحيى بن أَكْثَم المَرْوَزي القاضي المشهور الفقيه الصدوق في الثناء على مفتي المدينة العلامة الفقيه (عبد الملك بن عبد العزيز ابن الماجِشُون التيمي مولاهم المدني المالكي، المتوفىٰ سنة٢١٣ هـ).

فقد رُوي عن ابن أَكْثَم أنه قال: «كان عبد الملك بحراً لا تُكدِّره الدِّلاء». (سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٨٥٧).

أمَّا من حيث روايته للحديث، ومكانته عند النقاد فتختلف عن الناحية الفقهية، فقد قال عنه الإمام أحمد؛ وقد سأله ولدُه عنه: «هَوَ كذا وكذا ومَنْ يأخذ عنه؟!» وتعبيرُ الإمام أحمد يَدُلُّ على أنَّ ابن الماجشون فيه لِيْنٌ. (انظر «ميزان الاعتدال»: ٢/ ٦٥٨).

قال الحافظُ الذهبي: هذه العبارةُ يستعملها عبدُ الله بن أحمد بن حنبل كثيراً فيما يجيبه به والدُه، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمَّن فيه لِيْنٌ. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٤٨٣).

ويبدو أنَّ الذي حمل الإمامَ أحمد على هذا القول استباحة ابن الماجشون الغِنَاء «وكان مولعاً بسماع الغناء» قال الإمام أحمد: «قدم علينا ومعه من يغنِّيه». (تهذيب الكمال: ٢/ ٨٥٧).

وضَعَّفه كذلك مصعب الزُّبَيْري الحافظ، والسَّاجي، وشيخه عمرو بن محمد العثماني، وابنُ البرقي والأزدي. (تهذيب الكمال: ٢/ ٨٥٧).

وقال أبو داود: «وكان لا يعقل الحديثَ». (تهذيب الكمال: ٢/ ٨٥٧).

وعقب الحافظُ الذهبي بقوله: «يعني: لم يكن مِن فُرسانه، وإلا فهو ثقةٌ في نفسه». (سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٣٦٠).

ولعلَّ الحافظ ابن حجر سَبَر أخبارَه أكثر من الحافظ الذهبي، وخرج بنتيجة تقارب حكمَه؛ حيث قال: «الفقيه، مفتي أهل المدينة، صدوقٌ له أغلاطٌ في الحديث...». (تقريب التهذيب).

وعليه فكلامُ يحيىٰ بن أكثم يَصْدُق، وينطبق على ابن الماجِشُون

من حيث الفقه والفتيا واللغة، أمَّا من حيث الرواية وضبطه ومعرفته بالرجال؛ فالقول لأحمد بن حنبل وأضرابه. (شرح ألفاظ الجرح والتعديل والتوثيق النادرة: ص: ١٤١).

واستعمل هذا التعبيرَ الحافظُ الذهبيُّ حيث وثَّق به (الإمامَ الحافظ الناقد شيخ الإسلام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ).

فقال عنه بعد ذكره رحلتَه وطائفةً من شيوخه: «وكان بحراً لا تُكَدِّرُهُ الدلاء». (سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٦٤).

وأراد الحافظُ الذهبيُّ بتعبيره هذا سعةَ اطِّلاعه وغزارةَ علمِه في علوم شَتَّى.

واستعمله أيضاً في توثيق (الإمام العلامة الثَّبْت شيخ الإسلام، عالم العصر أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر، الكِنَانيِّ، المصري الشافعي ابن الحداد، المتوفىٰ سنة ٣٤٥ هـ).

حيث قال عنه بعد ذِكْره لملازمته الإمامَ النَّسائي، تخريجه به، وتعويله عليه: «وكان في العِلْم بحراً لا تكدره الدلاء، وله لَسَنٌ وبلاغة وبَصَرٌ بالحديث ورجاله، وعربيَّة مُتقَنةٌ، وباعٌ في الفِقْه لا يجارىٰ فيه مع التألُّه والعبادة والنَّوافل، وبُعد الصِّيت والعظمة في النفوس». (سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٤٤٦).

كانَ أُمَّةً وَحْدَهُ:

من أقوال التوثيق النادرة، التي قيلت في: (أبي بِسْطام، شعبة بن الحجَّاج الواسِطي البَصْري، المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ)، روىٰ الخطيبُ البغدادي بسنده إلىٰ عبد الله بن أحمد: أنه قال: «سمعتُ أبي يقول: «كان شعبة أمَّةً وحده في هٰذا الشأن، يعني ـ في الرجال ـ وبصره

بالحديث وتثبُّته، وتنقيته للرجال». (العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٦٤).

كَانَ عَمْرُو بْنُ عَلِيّ أَرْشَقَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِيْنِيِّ:

من الأقوال النادرة التي قيلت في: (عمرو بن علي الباهلي البصري الفلاَّس، المتوفىٰ ٢٤٩ هـ)، رُوي عن أبي حاتم الرازي: أنه قال عنه: «كان عمرو بن علي أَرْشَقَ من عليِّ بن المديني، وهو بصريٌّ صَدوقٌ». (الجرح والتعديل: ٣/ ق ١/ ٢٤٩).

المعنى اللُّغوي:

والرَّشْقُ: الرَّمْيُ وقد رشَقَهم بالسَّهم والنَّبْل، يرشقهم رَشْقاً: رَمَاهم. ويقال للقَوْس، ما أرشقها! أي ما أخفَّها، وأسرع سهمها! ورشَقْت القوم ببصري، وأَرشقْت؛ أي: طمَحْت ببصري فنظرتُ، والمُرْشِقْ والرَّشيقُ من الغلمان والجواري: الخفيف الحسن القَدّ اللّطيفة، وقد رَشُق، بالضم رَشاقة.

يقال للغلام والجارية إذا كانا في اعتدال. (انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»).

ومِن هذه المعاني اللُّغوية قد يُفْهَم أنَّ أبا حاتم الرازي أراد: أنه أكثَرُ دِقَّةً ـ أي: الفلاّس ـ من عليِّ بن المديني في نقد الرجال؟.

أما إذا فُهِمَ: أنه أراد بقوله هذا المقارنة بين (الفلاَّس) و(ابن المديني) وأن الفلاّسَ أخَفُّ وزناً أو أقَلُّ شأناً من ابن المديني فإن اللفظ يصبح من ألفاظ التضعيف لكنه تضعيفٌ نسبيٌّ، ويؤيِّد ذلك أنَّ أبا حاتم الرازي ختم قوله هذا بكلمة: «صَدوق».

بينما قال عن ابن المديني: «كان عليُّ بن المديني عَلماً في الناس في معرفة الحديث والعِلَل، وكان أحمدُ بن حنبل لا يسمِّيه إنما يكنيه أبا الحسن تبجيلاً له. هذا قبل فتنة خَلْق القرآن...». (الجرح والتعديل: ٣/ ق ١/ ١٩٤).

ولعلَّه لهذا القول الذي يُفْهَم منه التوثيق قال الدَّارقطني: «كان من الحفَّاظ، وبعض أصحاب الحديث يفضِّلونه على ابن المديني ويتعصَّبون له، وقد صنَّف المسند والعِلَل والتاريخ وهو إمامٌ متقنٌ». (تهذيب التهذيب): ٨/ ٨١).

ويبدو: أنَّ هذا التعصُّب مِن قِبَل بعض أهل الحديث للفلاَّس كان نتيجةَ كلام بعضهما ببعض ـ أي هو وابن المديني ـ، فقد روىٰ الخطيبُ بسنده إلى عبد الله بن علي بن المديني: أنه قال: «سألتُ أبي عن أبي حفص الفلاَّس؟ فقال: قد كان يطلب. قلتُ: روىٰ عن عبد الأعلىٰ عن هشام عن الحسن: الشفعة لا تُوْرَث: فقال: ليس هذا في كتاب عبد الأعلى عن هشام عن الحسن.. ثم نقل الحافظ ابن حجر بعد ذكره كلام ابن المديني، ما قاله الحاكمُ النَّيسابوري «وقد كان عمرو بن علي أيضاً يقول في علي بن المديني، وقد أجَلَّ الله تعالىٰ محلَّهما جميعاً عن ذلك، ثم قال الحافظ: «يعني أنَّ كلام الأقران غيرُ معتبرٍ في حقِّ بعضهم بعضاً، إذا كان غيرَ مفسَّرٍ لا يقدح».

وبيَّن الحافظُ ابنُ حجر سبباً آخر لتلك المشكلة فقال: «طعن علي بن المديني في روايته عن يزيد بن زُرَيْع؛ لأنه استصغره فيه». (انظر: «هدي الساري» ص: ٤٣١، و«تهذيب التهذيب»: ٨/ ٨١).

كَانَ فَسْلاً:

أُثِرَتْ هـٰذه العبارةُ عن الإمام شُعْبَةَ بن الحَجَّاجِ في اثنين من الرواة، ويَقْصِد منها تجريحَهما.

المعنى اللُّغَوي:

والمعنى اللُّغَوي للفَسْل يُعين على ذلك، فإنَّ معناه: الرَّدِيءُ الرَّذِل من كل شيءٍ، إضافةً إلى أنَّ هـٰذين الراويين مجروحان عند أئمَّة

الحديث، وهما: ميمون أبو عبد الله البَصْرِي، وسيف بن وَهْب التَّيْمِي. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ١٠).

كَانَ مُغَفَّلاً:

أي: ضعيفٌ مجروحٌ. ضعف ذاكرة؛ لأن الْفِطْنَةَ والذَّكاء من مقوِّمات الضَّبط، واستدامة الحِفظ ورُسوخه في الذِّهْن. فإذا فقد الراويُ هذه الخاصيةَ؛ لم يأمنه النُّقَّادُ على ما ينفرد به، وعامة من وُصِفَ بهذا أحاديثُه إما تُخرَّج مُتَابَعَةً، أو شواهدَ، أو معلَّقاتٍ. وقد تكون العبارةُ بالنسبة لبعض شيوخه، أو لبعض الوقت في عمره، كأن يطرأ عليه ذلك في آخر عمره.

مثال من وُصِفَ بذلك:

١ ـ «محتضر المودِّع الكوفي» من مشايخ أحمد، وقال النَّسائي: «ليس به بأسٌ».

وقال أحمد: «كان مُغَفَّلاً، ولم يكن من أصحابِ الحديث».

وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين؛ فيُكْتَب حديثه».

قال الحافظُ: أخرج له البخاري حديثين بصورةِ التعليق، الموصول عن بعض شيوخه عنه وعلّق له غيرهما. (انظر: «هدي الساري» ص: ٢٤٣).

٢ ـ «جرير بن عبد الحميد بن القرط الضَّبِّي» أبو عبد الله الرَّازي.

قال أحمد بن حنبل: «لم يكن بالذَّكِيِّ».

وقال اللَّالْكَائي: «أَجْمَعوا على ثقته».

قال الحافظ: «احْتَجَّ به الجماعةُ». (هدي الساري: ص: ٣٩٥).

ولعلَّ ذلك بالنسبة إلى آخر عُمره، وأنَّ أحمد ما شاهده إلا على تلك الحال، فنقده عليها، ويشهد لذلك قول البيهقي: «نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ». (انظر «هدي الساري» ص: ٣٩٥).

كَانَ مِمَّنْ أَخْرَجَتْ لَهُ الأَرْضُ أَفْلاَذَ أَكْبَادِهَا:

قال هٰذه العبارةَ الحافظُ ابن حِبَّان البُستِي في بعض الرواة المتروكين، منهم (محمَّد بن عبد الرحمٰن البَيْلَمَاني الكوفي) حيث قال: «كان ممَّن أَخرجتْ له الأرضُ أَفلاذَ أكبادِها، حَدَّثَ عن أبيه بنسخةٍ شبيهاً بمئتي حديثٍ كلُّها موضوعةٌ، لا يجوز الاحتجاجُ به، ولا ذكره في الكتب إلا على جهةِ التعجُّب» (٢/ ٢٦٤).

ومعنى العبارةِ: أنَّ البَيْلَمانِي لم يأخذ أحاديثَهُ بالرواية عن الشيوخ، وهي الأحاديثُ المتداولةُ المعروفةُ، بل جاء بأحاديثَ موضوعةٍ لا تُعْرَفُ أصولُها، فكأنَّ الأرض انْشَقَّتْ عنها، وأَلْقَتْهَا إليه، كما تُلْقِي كُنوزَها. (انظر: «ألفاظ التجريح النادرة» ص ٥٠ ـ ٥١).

كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ:

أي من الذين يقدِّمون الرَّأْيَ على النَّصِّ الجَليّ الصحيح. و(أهلُ الرأي) هم أصحابُ مدرسةِ أبي حنيفة رحمه الله، وقد وَرَدَ عن الإمام أحمد: أنه قال: «لا يُروىٰ عن أهل الرأي»، وقال أيضاً: «أصحابُ الرأي لا يُرْوَىٰ عَنهُم الحَديثُ»، وترك الروايةَ عن بعضهم، وعابَ بعضُ الأئمة على بعض الرواةِ القولَ بالرأي، غير أنَّ هٰذا ليس بجرحٍ على الصحيح، وما فعله أحمدُ هو من بابِ هجر المبتدع؛ لأنه قد صَرَّحَ بتوثيق أبي يوسف ونحوه، وهو من أهل الرأي. (انظر: «حاشية الرفع والتكميل» ص ٨٣ ـ ٨٥).

وللاستزادة من الاطلاع على «أهل الرأي» فانظر تعريفَه المُفَصَّل في حرف الألف.

كَانَ يُثَبِّجُ الحَدِيثَ:

التثبيج في اللغة: هو التخليطُ.

وقد أَطْلَقَ هٰذه العبارةَ مَعْمَرُ بن راشد الأزدي في: (إسماعيل بن شَرُوْس الصَّنْعاني) ويقصد به: أنه وَضَّاعٌ، فقد روىٰ البخاري عنه أنه قال فيه: كان يثبِّج الحديثَ، وروى ابنُ عَدِي أنه قال: كان يَضَع الحديثَ، وهٰذهِ الأخيرة تفسِّر الأولى، والله أعلم.

(انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ٨٠).

كانَ يَجْلِد في الحَدِيْثِ:

من عباراتِ التجريح النادرة، وردت هٰذه العبارةُ على لسان الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ في (مُجَالِد بن سعيد الهَمْداني الكوفي). ويَقْصِد بها أنه كان يَكْذِبُ، بيَّن هٰذا أهل اللغةِ فقالوا: وفي حديثِ الشافعيِّ مجالد يجلد ـ أي: يكذب ـ أي: كان يُتَّهَمُ، ويُرْمَى بالكَذِب، فكأنَّه وَضَعَ الظَّنَّ مَوْضِعَ التُّهْمَةِ. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص ٨١ ـ ٨٢).

كانَ يَحْفَظُ الرِّيَاحَ:

هذا التعبيرُ انفرد به عيسى بن يونس أبو إسحاق السَّبيعي في تجريح: (مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

فقد روى العُقَيليُّ بسنده إلى محمد بن داود الحُدَّاني: أنه قال: سمعتُ عيسى بن يونس؛ وسُئل عن مقاتل بن سليمان؟ فقال ابن دَوَال: دُوْرْ جئت إليه أنا وحفص بن غياث ـ ثقةٌ فقيه ـ فسألناه عن حديث؟ قال: أخبرني به الضَّحَّاكُ. فتركتُه أياماً، فسألتُه عن ذلك

الحديث، فقال: أخبرني به عطاء. فتركتُه أياماً ثم جئتُ، إليه فقال: أخبرني به أبو جعفر ـ أو فلانٌ ـ قال عيسى: كان يحفظ الرياحَ. كذا وكذا. (الضعفاء للعقيلي: ٤/ ٢٣٩).

وقوله هذا يَدُلُّ على تضعيفه لمقاتل بن سليمان وتجريحه فهو لا يضبط ولا يحفظ الأسانيدَ ولا يبالي عمَّن رواها، فتارةً يحدِّث بالحديث عن فلانٍ وتارةً يحدِّث به عن آخر، وهكذا من غير عنايةٍ ولا اهتمامٍ، فهو ـ والله أعلم ـ كالريح لا تمسك منها شيئاً، وإذا نقر ودَقَّق معه في ذكر إسناد متنِ حديثٍ ما فلن يستطيع أن يقيمه أو يثبته، لذلك قال الإمام ابن المبارك لما نظر إلى شيءٍ من تفسيره: «يا له من علمٍ لو كان له إسنادٌ» (الضعفاء: ٤/ ٢٣٩).

وذلك لأنه لا يُبالي عمَّن يروي أو يروى الحديث على وجوهٍ مختلفةٍ. فقد روى الخطيبُ بسنده إلى عبد الوارث ـ صدوقٌ ـ قال قَدِمَ علينا مقاتلُ بن سليمان فجعل يحدِّثنا عن عطاء بن أبي رياح، ثم حدَّثنا الأحاديثَ نفسَها عن الضحاك بن مزاحم، ثم حدَّثنا بها عن عمرو بن شعيب، فقلنا له ممن سمعتَها؟ قال عنهم كلهم، ثم قال بعد: لا والله ما أدري ممن سمعتُها! قال ولم يكن بشيءٍ. («تاريخ بغداد»: ١٣/ ١٦٧).

وقد جَرَحه تجريحاً شديداً معظمُ النقاد، وتركوا الروايةَ عنه، بل كذبه بعضهم.

وقال النَّسائي: الكذَّابون المعروفون بوَضْع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة. وذكر منهم مقاتل بن سليمان بخراسان. («تاريخ بغداد»: ١٣/ ١٦٨).

لذا قال فيه الحافظُ ابن حجر: كذَّبوه، وهَجَروه، ورُمي بالتجسيم. (تقريب التهذيب: ص: ٥٤٥).

كَانَ يُسَوِّي الأَحَادِيْثَ:

أي: يُدَلِّسُها تَدْلِيْسَ التسوية. (انظر تعريفه في حرف التاء).

ذكر الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «مراتب المدلِّسين» (ص ١٠٩) في ترجمة (محمد بن مُصَفَّى): «قال أبو حاتم بن حِبَّان: سمعتُ أبا الحسن ابن جوصا يقول: سمعتُ أبا زُرْعَةَ الدِّمشقي يقول: كان (صَفْوان بن صالح) و(محمد بن مُصَفَّى) يُسَوِّيان الحديثَ كبَقِيَّةِ بن الوليد».

وقال الحافظ ابن حجر في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢١٣) في ترجمة: (صَفْوان بن صالح) «قال أبو زُرْعَة الدمشقي: محمد بن مُصَفَّى كان ممَّنْ يدلِّس تدليسَ التسوية».

فبهـٰذا قد اتَّضح مرادُه من قوله: «كانا يسوِّيان الحديث».

كَانَ يَلْتَقِطُ الشُّيُوْخَ مِنَ السِّكَكِ:

المعنىٰ اللُّغوي:

و(السِّكَكُ) في اللّغة جمع سِكَّةٌ، وهي الطريق المستوي من الأزفة سُمِّيَتْ لاصطفاف الدُّوَر فيها على التشبيه بالسكة من النخل. (انظر: أساس البلاغة: ص: ٢١٦، وغريب الحديث للهروي: ١/ ٣٤٩، ولسان العرب: ١٠/ ٤٤١).

والسِّكَّةُ أوسع من الزُّقاق.

استعمال العبارة عند المحدِّثين:

ولقد عبَّر محمد بن عبد الله بن نمير بهـٰذا الأسلوب اللَّطيف لبيان حال (مَرْوان الفَزَاري) في انتقاء شيوخه، فقد روىٰ ابنُ أبي حاتم بسنده إلى ابن نمير: أنه قال: كان مَرْوَان بن معاوية الفزاري يلتقط الشيوخَ من السِّكَك. (الجرح والتعديل: ٤/ ١٥/ ٢٧٣).

ومن هذا المعنى اللُّغوي يتضح لنا تبكيتُ ابن نمير الفزاري، فكأنه هو يختلق لشيوخه الأسماء؛ وذلك لأنهم مجاهيل غير معروفين بالعلم عند أهله، وإن عرفوهم فهم من الرواة الضعفاء أو الكذَّابين أو المتروكين، وهـٰذا قد يقع لمن تزداد شهوتُه في طلب الشيوخ والاستزادة منهم، وعليه فهذا الأسلوبُ موافقٌ لقول الحافظ الذهبي في شيوخ الفزاري ـ مروان بن معاوية ـ والله أعلم. (انظر: الجرح والتعديل ج ٤/ق ١/ ٢٧٣، وتهذيب الكمال ج ٣/ ١٣١٧، وتهذيب التهذيب ج ١٠/ ٩٨، وميزان الاعتدال ج ٤/ ٩٤).

واستعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (بقية بن الوليد) فقال في ترجَمة علي بن زُبيد، شيخ لبقية لا يُدْرَى مَنْ هو: كَدأبِ بقية في الأخذ عمن دَبَّ ودَرج. (ميزان الاعتدال: ٣/ ١٢٧).

كَانَ يُلَقِّنُ المَشَايِخَ:

تلقين المشايخ، هي من التُّهَمِ الخطيرةِ في الرَّاوي، ولذا قَرَنَهُ الإمام أبو داود بالكذب، قال الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (ص: ١٦٤) في ترجمة (الحسن بن مُدرِك السَّدُوسي): «لا بأسَ به، ونَسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ».

والحَسَنُ بن مدرك هـٰذا ـ كما قال أبو داود ـ كذَّابٌ، كان يأخذ أحاديثَ فهد بن عَوْفٍ، فيُلقيها على يحيى بن حَمَّاد. (انظر: «تهذيب التهذيب» ١/ ٤١٥).

كِبَارُ التَّابِعِيْنَ:

وهم الذين رَوَوْا عن كبار الصحابة، وهؤلاء يَقَع حديثُهم موقِعَ حديث متأخرِّي الصحابة، أكثر ما يُوجَد عند تابعيٍّ.

كسَعِيْد بن المُسَيَّب، وجَعَلَهُمْ الحافظ ابن حجر الطَبَقَةَ الثانيةَ بعد الصحابة. (انظر «تقريب التهذيب» ص: ٧٥).

انظر «التابعين» في حرف التَّاء.

كِبَارُ الصَّحابة:

كَالعشرة المبشَّرة بالجنَّة، ومَنْ تقدَّمَ إسلامُهم.

انظر «الصحابة» في حرف الصَّاد.

كُتَّابُ الحَدِيْثِ:

انظر «كِتَابَة الحَدِيْث».

الكِتابَةُ:

انظر «المُكَاتَبة» في حرف الميم.

كِتَابَةُ التَّسْمِيْعِ:

انظر «التَّسْمِيْعُ» في حرف التَّاء.

كِتَابَةُ الحَدِيْثِ:

لقد شَاعَ في بعضِ أوساطِ المثقَّفين اليومَ في العالم الإسلامي: أنَّ الحديث النبوي ما كُتِبَ بأقلام الرَّعيل الأول من الصحابة؛ لأن النبي ﷺ نَهَاهم عن ذلك، فلم يكتبوا الحديث كما كتبوا القرآنَ الكريمَ، وإنهم لم يعتنوا بكتابة الحديث إعتناءً كبيراً، وإنما نقلوه من حفظِهم وذاكرتهم فقطْ، إلى أن جاءَ القرنُ الثانيُ الهجريُّ وأَمَرَ الخليفةُ الراشد عمر بن عبد العزيز عُمَّالَهُ بجمع الحديث، وتدوينهِ، واتخذ في هٰذا السبيلِ خطوةً منظَّمةً، وكتب إلى عامله في المدينة: المنوَّرةِ أن «اكْتُبْ إليَّ ما ثَبَت عندك من الحديث، فإنِّي خِفْتُ دروسَ العلم وذهابه». (سنن الدارمي: باب من خص في كتابه العلم ١/ ١٢٥).

وكَتَبَ إلى جَميعِ عُمَّاله في البلاد الإسلامية: أنْ «انظروا حديثَ رسولِ الله ﷺ فاجمعوه». (فتح الباري: ١/ ١٩٥).

وما نشأ هٰذا الخطأُ إلا لأجل أنَّ عامة المؤرِّخين القدماء اقتصروا في أكثر الأحيان على ذكر تدوين الحديث في القرن الثاني من الهجرة، وأنهم لم يعتنوا عنايةً كبيرةً بذكر تلك الصُّحُفِ والمجاميعِ التي كُتِبَتْ في القرن الأول بأقلام الصحابة والتابعين، مع أنَّ هٰذه المؤلَّفات قد احتوَتْ على العدد الأكبر من الأحاديث التي دوِّنت في القرن الثالث، وذلك أنَّ هٰذه المجموعات ما بقيت على شكلها وما وصلتْ إلى أيدي أولئك المؤرِّخين القدماء كما كتبها مؤلِّفوها، بل انْدَمَجَ جميعُ ما احتوتْ عليه من الأحاديث في الكتب الحديثية المتأخِّرة تبعاً لسُنَّة التدوين والتأليف، فقد وردت «الصحيفةُ الصحيحةُ» التي كَتَبَها الصَّحابيُّ الجليلُ عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - بتمامها «في مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله» ووَرَدتْ كذلك جُملةٌ من أحاديثها موزَّعةً في كتب الأحاديثِ الأخرىٰ، وكذلك وَرَدَتْ مَرْوِيَّاتُ أبي هريرة رضي الله عنه التي كَتَبها ودَوَّنَها تلميذُهُ هَمَّام بن مُنَبِّه في كتب الحديث.

ومِنَ الجدير بالذكر هنا: أنه ما وقع هناك أيُّ فرقٍ أو اختلافٍ بين ما رواه الرواةُ والمحدِّثون من حديث هَمَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة معتمدين على حفظِهم وذاكرتِهم، وبين ما وصل إلينا من الأحاديثِ المدوَّنةِ في هٰذه الصحيفة التي كَتَبها ودَوَّنَها هَمَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهٰذا دليلٌ على أنَّ الرواة والمحدِّثين الذين رووا حديثَ رسولِ الله ﷺ معتمدين على حِفظِهم إنما نقلوه بأمانةٍ تامَّةٍ ودِقَّةٍ بالغةٍ، فلم يَبْقَ هناك مجالٌ لسُوءِ الظَّنِّ بهم، أو الشَّكِّ في حفظِهم.

يقول الإمام أبو الحسن علي النَّدْوِي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه: «رجال الفكر والدعوة» (١/ ١٣٤).

«وإذا اجتمعت هـٰذه الصُّحُفُ والمجاميعُ وما احتوتْ عليه من الأحاديث؛ كَوَّنَتْ العددَ الأكبرَ من الأحاديث التي جُمِعَتْ في الجوامع والمسانيد والسُّنن في القرن الثالث، وهكذا يتحقَّق: أنَّ المجموعَ الكبيرَ الأكبرَ من الأحاديث سَبَقَ تدوينُه وتسجيلهُ من غير نظامٍ وترتيبٍ في عهد الرسول ﷺ، وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم».

٢ ـ والسَّبَبُ الثاني لنشأة هـٰذا الخطأ ـ كما ذكره الإمام النَّدْوي رحمه الله تعالى ـ: «أنَّ المحدِّثين يَذْكُرون عَدَدَ الأحاديث الضَّخْمِ الهائل الذي لا يُتصوَّر أن يكون قد جاء في هـٰذه المجاميع الصغيرة التي كُتِبَتْ في القرن الأول، مع أنَّ عدد الأحاديث الصِّحاح غيرُ المتكرِّرة المتجرِّدة من المتابعات والشواهد لا يزالُ قليلاً، وقد نبَّه على ذلك العلاَّمةُ مَنَاظِر أحسن الكِيْلاني (المتوفىٰ سنة ١٣٧٧ هـ) في كتابه العظيم: «تدوين الحديث»: يقول رحمه الله:

(قد يتعجَّب الإنسانُ من ضخامةِ عدد الأحاديث المَرْوِيَّةِ، فيقال: إنَّ أحمد بن حنبل كان يحفظ أكثرَ من سبعمئة ألف حديثٍ، وكذلك يقال عن أبي زُرْعَةَ، ويُروى عن الإمام البخاري أنه كان يحفظ مِئتي ألفٍ من الأحاديث الضعيفة، ومئةَ ألفٍ من الأحاديث الصحيحة، ويُروى عن مسلمٍ أنه قال: جمعتُ كتابي من ثلاثِمئة ألف حديث».

ولا يَعْرِفُ كثيرٌ من المتعلِّمين ـ فضلاً عن العامة ـ أن الذي يُكوِّن هـٰذا العددَ الضخمَ هو كثرةُ المتابعات والشواهد التي عُنِي بها المحدِّثون؛ فحديثُ: «إنَّما الأعمال بالنيات» مثلاً يُرْوَى من سَبعِمئة

طريقٍ، فلو جَرَّدْنا مجامعَ الحديث من هـٰذه المتابعات والشواهد، لبقيَ عددٌ قليلٌ من الأحاديث.

فـ «الجامع الصحيح» للبخاري لا تزيدُ الأحاديث التي رُوِيَتْ بالسَّند الصحيح فيه على ألفين وستمئةٍ وحديثين، وأحاديثُ مسلمٍ يبلغ عددُها إلى أربعة آلاف حديثٍ، وهكذا لا يبلُغ عددُ الأحاديثِ المَرْوِيَّةِ في الصِّحاحِ الستة، ومسند أحمد، وكُتُبٍ أُخرى، خمسين ألف حديثٍ، منها الصحيح ومنها السقيم، ومنها المتَّفق عليه ومنها المتكلَّمُ فيه.

صرَّح الحاكِمُ أبو عبد الله ـ الذي يُعَدُّ من المتسامحين المتوسِّعين ـ: أنَّ الأحاديثَ التي في الدرجة الأولى لا تبلغ عشرةَ آلاف.

ومُعظَمُ هـٰذه الثروةِ الحديثيةِ قد كُتِبَ ودُوِّنَ بأقلامِ رواةٍ في العصر الأوَّل، وقد يزيد ما حُفِظَ في الكتب والدفاتر كتابةً وتحريراً في العصر النبوي وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم على عشرة آلاف حديثٍ؛ إذا جُمِعَتْ صُحُفُ ومجاميعُ أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، وعبدِ اللهِ بن عمرو بن العاص؛ وأنسِ بن مالكٍ، وجابر بنِ عبد الله، وعليٍّ، وابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهم. فيُمْكِنُ أن يقال: إنَّ ما ثَبَتَ من الأحاديثِ الصِّحاح، واحتوت عليه مجاميعُها ومسانيدُها قد كُتِبَ ودُوِّنَ في عصر النبوَّةِ، وفي عصر الصحابة، قبل أن يُدوَّنَ «الموطأ» و«الصِّحاح» بكثيرٍ). انتهى كلام الشيخ الكيلاني من كتابه: «تدوين الحديث».

ولم يَنْتَصِفْ القرنُ الثاني حتى كانت حركةُ الجمعِ والتدوين أشدَّ وأقوىٰ، وكان ممَّنْ سبقَ إليها من رجال هـٰذا القرن:

١ ـ ابنُ شهاب الزُّهري (المتوفىٰ سنة ١٢٤ هـ).

٢ ـ وابن جُرَيْجِ المَكِّي (المتوفىٰ سنة ١٥٠ هـ).

٣ ـ وابن إسحاقَ (المتوفىٰ سنة ١٥١ هـ).

٤ ـ ومَعْمَرُ بن راشد اليَماني (المتوفىٰ سنة ١٥٣ هـ).

٥ ـ وسعيد بن أبو عَرُوْبَةَ المَدَني (المتوفىٰ سنة ١٥٦ هـ).

٦ ـ وربيعُ بن صَبِيْحٍ (المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ).

وسفيان الثَّوري (المتوفىٰ سنة ١٦١ هـ).

٧ ـ ومالكُ بن أنس (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٨ ـ واللَّيْثُ بن سعد (المتوفىٰ سنة ١٧٥ هـ).

٩ ـ وعبد الله بنُ المُبَارَك (المتوفىٰ سنة ١٨١ هـ)، ثم تتابَعَ الناسُ.

النهي عن كتابة الحديث والإذن بها:

لقد انصرف الصحابةُ في أوّل الأمر إلى القرآن جمعاً له في الصُّدور والسُّطور، فانشغلوا به عن كلِّ شيءٍ سِواه، فكان أكبرُ هَمِّهم في ذلك الوقت هو حفظُ القرآن وفهمُه والتدبُّرُ فيه والعملُ به، فإنهم تعلَّموا القرآن والعلمَ والعملَ جميعاً، وكان هٰذا تحت توجيه الرسول ﷺ وإرشادِه له، وهو لا شَكَّ إرشادٌ حكيمٌ وتوجيهٌ مندرجٌ مع حكمةِ التدرُّجِ ومصالح الوقت، مُتطوِّرٌ مع الأحداث التي تعاقبتْ على المجتمع الإسلامي، فنهى رسولُ الله ﷺ عن كتابة الحديث أوَّلَ نزولِ الوحي لئلاّ تُلْتَبَسُ أقوالُه وشروحُه بالقرآن، كما قال الخَطَّابِيُّ في «معالم السنن» (٤/ ١٨٤):

«إنَّما نَهَى الرسولُ ﷺ أن يُكْتَب الحديثُ مع القرآن في صحيفةٍ واحدةٍ لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ، فأمَّا أن يكون نفسُ الكتاب

محظوراً وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا».

ويقول ابن قُتيبة: «إنَّ النهي كان أول الأمر، فلمَّا رأى رسولُ الله ﷺ أنَّ السُّنَنَ تَكْثُرُ، وتفوت الحفظ؛ أمر بالكتابة والتقييد». (التراتيب الإدراية: للكتاني ٢/ ٢٤٨).

وقال ابنُ الجَوْزِي «إنَّ النَّبي ﷺ قَصَدَ الناسَ في بداية الإسلام على القرآن، فلمّا كثرت الأحاديثُ ورأى قِلَّةَ ضَبْطِهم؛ أَذِنَ لَهُمْ في الكتابة». (التراتيب الإدارية: ٢/ ٢٤٨).

وقال الحافظ الذهبي: «والظاهرُ: أنَّ النهي كان أوّلاً لتتوفَّر هِمَمُهُمْ على القرآن وحدَه، وليمتازَ القرآنُ بالكتابة عمّا سِواه من السُّنَنِ النبوية، فيؤمن اللبس، فلمَّا زالَ المحذورُ، ووضح: أنَّ القرآن لا يشتبه بكلام الناس؛ أُذِنَ في كتابة العلم». (سير أعلام النبلاء: ٣/ ٨١).

والحديثُ الذي وَرَدَ في النهي عن كتابة الحديث هو ما أورده مسلمٌ في صحيحه عن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه، وهو حديثٌ واحدٌ يبلغ إلى درجة الصحة في هٰذا البابِ، وهناك آثارٌ مختلفةٌ في النهي عن كتابة الحديث كلِّها لا تخلوا عن مقالٍ، فأضربنا صفحاً عن ذكرها.

وحديثُ أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه الذي رواه مسلمٌ هو هٰذا: «لا تَكْتُبُوا عَنِّي، ومَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القُرآنِ فَلْيَمْحُهُ، وحَدِّثُوا عَنِّي؛ وَلا حَرَجَ، ومَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (أخرجه مسلم، في كتاب الزهد، باب التثبيت في الحديث، برقم: ٣٠٠٤).

قال الإمامُ البخاري رحمه الله تعالى: إنَّ هٰذا الحديث موقوفٌ على أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. (فتح الباري: ١/ ٢١٨). ولو سلمنا رَفْعَ الحديثِ، فإنَّ النهي إنما كان في أوَّلِ نزول الوحي، كما

أثبتنا قَبْلُ ذلك، فلمّا نزل أَكْثَرُ القرآنُ، وحفظه الكثيرون، وعرفوا القرآن معرفةً تامَّةً، وميّزوه من الحديث، وأمن اختلاطُه بسِواه؛ أَذِنَ الرسولُ ﷺ بكتابة الحديث.

ونَوَدُّ أن نجمع الأحاديثَ التي وَرَدَتْ في الإذن بكتابة الحديث والأمر بها جمعاً يوضِّحُ ما لها من الأهمية البالغة في هٰذا الموضوع، ويؤكِّدُ ما لها من الدلالة القوية من حيثُ صحتها وكثرتها، فنعتقد اعتقاداً جازماً بقطعية هٰذه الأحاديث وحُجِّيَتِها على كتابة الحديث في عصر الرسول ﷺ، وعلى أنه كتب الصحابةُ الحديث تحت أمر الرسول ﷺ وإرشاده الحكيم.

الأول: رُوِيَ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «قَيِّدُوْا العِلْمَ»، قلتُ ما تَقْيِيْدُه؟ قال: «كِتَابَتُه». (أخرجه الحاكم في المستدرك: ١/ ١٨٨، برقم: ٣٦٢).

ورُوِيَ عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «قَيِّدُوا العِلْمَ بالكِتَابِ». (جامع بيان العِلم وفضله: ص: ٧١).

حوإنَّ رسول الله ﷺ قد أُعْطِيَ جَوامعُ الكَلِم، وهٰذا الحديثُ منها، فجرت هٰذه الكلمةُ الطيِّبةُ على ألسنة الصحابة، فإنه رُوِيَ عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه: أنه قال: «قَيِّدُوا العِلْمَ بِالكِتَاب»، ورُوِيَ عَنْ عليٍّ رضي الله عنه: أنه قال: «قَيِّدُوا العِلْمَ بِالكِتَابِ»، ورُوِيَ عَنْ عبد الله بن عباس رضي الله عنه: أنه قال: «قَيِّدُوا العِلْمَ بالكِتَاب». وأنَّه دعا رسولُ الله ﷺ لأنسٍ رضي الله عنه بالبركة في ماله وأولاده، وبَشَّره بالجنة، فكان أنسٌ يقول: «أعطيت اثنتين منها، وأنتظر الثالثةَ» وكان يقول لبنيه: «يا بَنِي قَيِّدُوا العِلْمَ بالكِتَاب». (جامع بيان العلم وفضله: ص ٧١).

الثاني: وأخرج الترمذيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنه قال:

«كان رَجُلٌ يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديثَ فيُعجبه، ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «اسْتَعِنْ بِيَمِيْنِكَ، وأومأ بيده إلى الخطِّ». (تحفة الأحوذي: ٧/ ٤٢٨).

الثالث: عن وَهْبِ بن مُنَبِّه عن أخيه قال: سمعتُ أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقول: «ما مِنْ أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً عنه مني إلاّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يَكتبُ، وكنتُ لا أكتبُ». (أخرجه البخاري).

ورُوِيَ كذلك عَنْ أبي هريرةَ رضي الله عنه: أنه قال: «ما كان أحدٌ أعلمُ بحديثِ رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كانَ يَكْتُبُ بيده، ويَعْيِه بقلبه، وكنتُ أَعِي، ولا أكتب. وأستأذنَ رسولَ اللهِ ﷺ في الكتاب، فأَذِنَ له» (مسند أحمد: ٢/ ٤٠٣).

الرابع: وأخرج أبو نُعَيْم عن عبد الله بن عمرو: أنه قال: «قلتُ: يا رسولَ الله! إني أَسْمَعُ منك أحاديثَ، أفتَأْذَنُ لِي أن أكتُبها؟ قال: «نَعَمْ». فكان أوّلَ كتابٍ كتبتُه بيدي كتابُ النَّبيِّ ﷺ إلى أهل مكة» (التراتيب الإدارية: ٢/ ٢٤٢).

الخامس: رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بن عمرو بن العاص: أنه قال: «كُنَّا عند رسول الله ﷺ ناسٌ من أصحابه وأنا معهم وأنا أصغَرُ القوم، فقال النبيُّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» فلمَّا خرجَ القومُ قلتُ: كيفَ تحدِّثونَ عن رسول الله ﷺ وقد سمعتم ما قال وأنتم تنهمكون في الحديث عن رسول الله، فضحكوا وقالوا: يا بن أخينا، إنَّ كلَّ ما سمعنا منه عندنا في كتابٍ». (التراتيب الإدارية: ٢/ ٢٤٤).

السادس: ولمَّا فتح اللهُ مكَّةَ، وقام رسولُ الله ﷺ خطيباً بين الناس وألقى خطبةً بليغةً، قام رجلٌ من أهل اليمن، يقال له أبو شَاه،

وطلب أن تُكْتَب له الخطبةُ، فقال رسول الله ﷺ: «اكْتُبُوا لأبي شاه». (مسند أحمد: ٢/ ٢٣٥).

قال الإمامُ الأوزاعيُّ: «فكُتِبَتْ له الخطبةُ التي سمعها من رسول الله ﷺ». (تقييد العلم: ص: ٨٦).

السابع: رُوِيَ عن رافع بن خَدِيْج الأنصاري: أنه قال: قُلنا يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياءَ فنكتُبها؟! قال: «اكْتُبُوا ولا حَرَج». (مسند أحمد: ٢/ ٢١٥).

الثامن: ورُوِيَ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أنه قال: كنتُ أكتبُ كلَّ شيءٍ أسمعه من رسولِ الله ﷺ أريد حِفْظَه، فنَهَتْني قريشٌ، فقالوا: تكتبُ كلَّ شيءٍ سمعتَه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بَشَرٌ يتكلَّمُ فِي الرِّضا والغضبِ! فأمسكتُ عن الكتابة فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فأَوْمَأَ بإصبعِه إلىٰ فيه، وقال: «اكْتُبْ فوَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ، ما خَرَجَ مِنْهُ إلاّ حَقٌّ». (سنن الدارمي: باب من رخص في كتاب العلم، ١/ ١٢٥، والمستدرك: ١/ ١٠٤).

يقول الحاكمُ بعد ذكر هٰذا الحديث في «المستدرك» (١/ ١٠٥): «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، أصل في نسخ الحديث عن رسول الله ﷺ».

التاسع: عن عبد الله بن عمرو: أنه أتى رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله! إني أريد أن أروي من حديثك، فأردتُ أن أستعين بكتاب يدي مع قلبي إنْ رأيتَ ذلك. فقال رسول الله ﷺ: «إنْ كَانَ حَدِيْثِي فاسْتَعِنْ بِيَدِكَ مَعَ قَلْبِكَ». (سنن الدارمي: ١/ ١٢٦).

ورَوَى عمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّهِ، قال: «قلتُ يا رسول الله! أكتبُ ما أسمع منك؟ قال: «نعم» قلتُ في الرِّضا

والسُّخْط؟ قال: «نعم، فإنَّهُ لا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَقُوْلَ في ذَلِكَ إلاّ حَقّاً». (مسند أحمد: ٢/ ٢٠٧).

فهـٰذهِ جملةٌ صالحةٌ من الأحاديث، بعضٌ منها صِحَاحٌ حِسَانٌ، وتكلَّم في أسانيد بعضها المحدِّثون، ولكن يقوِّي بعضُها بعضاً، ويعضدها، ولها شواهدٌ أخرىٰ، وما تَدُلُّ هـٰذه وتلك إلاّ على أنَّ الحديثَ كُتِبَ في حياة رسول الله ﷺ بأمره وبإذنه، فكان عبدُ الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه يكتب حديثَه بعدما استأذَن منه، وكان يسمع حديثَ رسول الله ﷺ عنه، ويكتب وليس بينه وبينه أحدٌ، وكان جماعةٌ من أصحاب الرسول ﷺ يكتبون حديثَهُ، وأنه لمَّا قال عبد الله بن عمرو بن العاص لجماعةٍ من الصحابة بأنكم تتحدَّثون عن رسول الله ﷺ حديثَهُ، وأنه قد أَوْعَدَ بهـٰذا الوعيدِ الشديد على الكَذِبِ عَلَيْهِ؟! فرَدُّوا عليه: أنَّ جميعَ ما سمعوا منه محفوظٌ عندهم في كتابٍ.

فَثَبَت مِن هـٰذا كلِّه: أنه اسْتَقَرَّ الأمرُ في آخر حياة رسول الله ﷺ على الإذن بكتابة الحديث إذناً عامّاً، فصرف الصحابةُ هَمَّهم إلى كتابة الحديث في المصاحف وتدوينه في المجاميع، إلى أن أراد عُمَرُ رضي الله عنه أن يجمع الأحاديثَ جَمْعاً رسمياً، وأن يكتبَ السُّنَنَ كتابةً عامَّةً، فاستفتى أصحابَ النبيِّ ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطَفِقَ عُمَر يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح وقد عزم الله له، فقال: «إني كنتُ أريد أن أكتب السُّنَنُ، وإني ذكرتُ قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأَكَبُّوا عليها، وتركوا كتابَ الله، وإني والله لا أشوب كتابَ الله بشيءٍ أبداً». (تقييد الحديث: ص: ٤٩).

وهـٰذا يَدُلُّ على أنَّ عُمَرَ رضي الله عنه أراد أن يجمع الأحاديث جمعاً شاملاً، وأن يدوِّنَ السُّنَّةَ تدويناً عامّاً، ولكن خشي أن يَنْكَبَّ الناسُ عليها، وينصرفَ هَمُّهم عن كتاب الله، ولو كان عُمَرُ لا يرى

تدوينَ الحديث لما أراد ذلك ابتداء، وإنما أحجم عنه للمحظور الذي ذكره. (مباحث في علوم الحديث: للشيخ منّاع القطّان: ص ٢٩٠).

وقال ابن رشد في «البيان والتحصيل»: «المعنى في هٰذا: أنَّ عُمَرَ أراد أن يكتبَ الأحاديثَ المَأثورةَ عن رسول الله ﷺ ليجعلها أصلاً يحملها الناسُ كما يفعل بالقرآن، فتوقَّفَ عن ذلك؛ إذْ لا يقطع في صحة نقل الأحاديث عن النبيِّ ﷺ كما يقطع على صحة نقل القرآن الذي قد نُقِلَ بالتواتر، فرأى أن يكل أمر الأحاديث إلى الاجتهاد والنظر في صحتها». (التراتيب الإدارية: ٢/ ٢٤٨).

كتابة الحديث بأقلام الصحابة:

أ ـ الصحابة الذين كتبوا الحديث على وجه الخصوص، هم:

١ ـ أبو بَكْر الصديق رضي الله عنه (المتوفى سنة ١٣ هـ).

٢ ـ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه (المتوفى سنة ٢٣ هـ).

٣ ـ عثمان بن عفَّان رضي الله عنه (المتوفى سنة ٣٥ هـ).

٤ ـ عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٠ هـ).

٥ ـ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٣ هـ).

٦ ـ أبو هريرة بن عامر الدَّوْسِي رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥٩ هـ).

٧ ـ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (المتوفى سنة ٦٨ هـ).

٨ ـ جابر بن عبد الله رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٨ هـ) وكان آخر أصحاب رسول الله ﷺ موتاً بالمدينة.

٩ ـ سَمُرَة بن جُنْدُبٍ رضي الله عنه (المتوفى ٥٨ هـ).

١٠ ـ أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٩٣ هـ).

١١ ـ سعد بن عُبَادة الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ١٥ هـ).

ب ـ الصحابة الذين كتبوا الحديث على وجه العموم:

١٣ ـ أبو أَيُّوب الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥٠ هـ).

١٤ ـ أبو بَكْرة الثَّقَفي رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥٠ هـ).

١٥ ـ أبو رافع مولى رسول الله ﷺ، يقال: اسمه إبراهيم رضي الله عنه.

١٦ ـ أبو رَيْحَانَةَ الأَزْدِي رضي الله عنه.

١٧ ـ أبو سعيد الخُدْرِي: رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٣ هـ).

١٨ ـ أبو موسى الأشعري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٢ هـ).

١٩ ـ أُبَيُّ بن كَعْبٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٣٠ هـ).

٢٠ ـ أُسَيْد بن حُضَيْر رضي الله عنه (المتوفى سنة ٢٠ هـ).

٢١ ـ البَرَاءُ بن عازِبٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧١ هـ).

٢٢ ـ جابر بن سَمُرَة رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٦ هـ).

٢٣ ـ جَرير بن عبد الله رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥١ هـ).

٢٤ ـ الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما (المتوفي سنة ٤٩ هـ).

٢٥ ـ رافع بن خَدِيْجٍ الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٤ هـ).

٢٦ ـ زيد بن أرقم رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٨ هـ).

٢٧ ـ زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٥ هـ).

٢٨ ـ سلمان الفارسي رضي الله عنه (المتوفى سنة ٣٥ هـ).

٢٩ ـ ضَحَّاك بن سفيان الكِلاَبِي رضي الله عنه (المتوفى سنة ١١ هـ).

٣٠ ـ ضَحَّاك بن قَيْسٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٤هـ).

٣١ ـ عبد الرحمن بن عائِذٍ رضي الله عنه.

٣٢ ـ عبد الله بن أبي أَوْفَى رضي الله عنه (المتوفى سنة ٨٦ هـ).

٣٣ ـ عبد الله بن الزُّبَير رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٣ هـ).

٣٤ ـ عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنه (المتوفى سنة ٧٣ هـ).

٣٥ ـ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (المتوفى سنة ٣٢ هـ).

٣٦ ـ عمرو بن حَزْم الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥١ هـ).

٣٧ ـ محمد بن مَسْلَمَةَ الأنصاري رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٣ هـ).

٣٨ ـ مُعَاذ بن جَبَلٍ رضي الله عنه (المتوفى سنة ١٧ هـ).

٣٩ ـ معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٠ هـ).

٤٠ ـ المُغِيْرَةُ بن شُعْبَة رضي الله عنه (المتوفى سنة ٥٠ هـ).

٤١ ـ نُعمان بن بَشير رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٤ هـ كما في الإصابة).

٤٢ ـ وَاثِلَةُ بن الأَسْقَع رضي الله عنه (المتوفى في سنة ٨٣ هـ).

د ـ الصحابياتُ اللاَّتي كتبن الحديثَ.

٤٣ ـ أسماء بنت عُمَيْسٍ رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٤٠ هـ).

٤٤ ـ سبيعة الأسلمية رضي الله عنها.

٤٥ ـ عائشة بنت أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٨ هـ).

٤٦ ـ فاطمة بنت قَيْسٍ رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٠ هـ).

٤٧ ـ فاطمة بنت مُحمَّدٍ ﷺ رضي الله عنها (المتوفاة سنة ١١ هـ).

ومن أهمِّ المؤلَّفات في (كتابة الحديث) في عهد الصحابة:

١ ـ **دراساتٌ في الحديث النبوي**: للدكتور محمَّد مصطفى الأعظمي، طُبع في المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٢ ـ **كتابة الحديث بأقلام الصحابة**: للدكتور ساجد الرحمن الصِّدِّيقي، طُبع دار الحديث ـ القاهرة.

الكِتَابَةُ المُجَرَّدَةُ:

أي: من قوله: «أَجَزتُ..» مَنَعَ الروايةَ بها قومٌ، منهم القاضي الماوَرْدِي الشافعي، وأجازها كثيرون من المتقدِّمين والمتأخِّرين، منهم أيُّوبُ السِّجِسْتَاني.. وغيرُ واحدٍ من الشافعيِّين وأصحاب الأصول، وهو الصحيحُ المشهور بين أهل الحديث (تدريب الراوي: ٢/ ٥٣).

الكِتَابَةُ المَقْرُونَةُ بالإِجَازَةِ:

وهي مقرونةٌ بـ: «أَجَزْتُكَ ما كتبتُ لك أو إليك» ونحوِه من عبارةِ الإِجازةِ، وهٰذا في الصحة والقُوَّةِ كـ: «المناولة المقرونة».

انظر تعريفها في حرف الميم.

كَتَبَ إليَّ:

من ألفاظ الأداء في الإجازة بالمكاتبة.

كَتَبَ إلَيَّ شَيْخي:

من ألفاظِ الأداء في الإجازَةِ بالمكاتبة أي: حدَّثني شيخي كتابةً أو مكاتبةً، أو أنبأني كتابةً أو مكاتبةً.

كُتُبُ الأَطْرَاف:

انظر: «الأطراف» في حرف الألف.

كُتُبُ التَّخَارِيْج:

انظر: «التخريج» وقد ذكرنا فيه الكُتبَ المتعلِّقة به.

كُتُبُ التَّرْتِيْبِ:

هي الكُتب التي يجمع فيها مؤلِّفوها أحاديثَ كتابٍ أو أكثر، مؤلَّفةً أصلاً علىٰ طريقة المسانيد، أو علىٰ أوائل الأحاديث، أو علىٰ ترتيبٍ آخر، فيُرتِّبوها علىٰ الأبواب الفقهية، ومن تلكم الكتب نذكر البعضَ فيما يلي:

١ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبَّان**: للأمير علاء الدين أبي الحسن علي بن بُلْبَان الفارسي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ).

٢ ـ **منحة المعبود بترتيب مسند الطَّياليسي أبي داود**: للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البَنّا السَّاعاتي المصري (المتوفىٰ ١٣٧١ هـ).

٣ ـ **الفتح الرَّبَّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيْباني**: للسَّاعاتي أيضاً.

الكُتُبُ التِّسْعَةُ:

وهي:

١ ـ **صحيح البخاري** (واسمه الصحيح: «الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»): للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيْرَةِ بن بَرْدِزْبة الجُعْفِي مولاهم، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **صحيح مسلم** (واسمه الصحيح «المُسْنَد المختصر من السُّنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ»): للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج القُشَيْري النَّيسابُوري، المتوفى سنة ٢٦١ هـ.

٣ ـ **سُنَن أبي داود**: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق الأَزْدِي السِّجِسْتَاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٤ ـ **جامع الترمذي**: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسىٰ الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ **سُنَنُ النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سُنَن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القَزْوِيني المعروف بـ: «ابن ماجه» (وهو لقبُ أبيه) (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ هـ).

٧ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس بن مالك أبي عبد الله الأصبحي (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٨ ـ **سُنَنُ الدَّارِمي**: للإمام محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدَّارمي التَّمِيْمي السَّمَرْقَنْدِي (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ).

٩ ـ **مُسْنَدُ أحمد**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

كُتُبُ التَّوَارِيْخِ:

هي الكتبُ التي تعنى بتراجم الرواة، كـ:

١ ـ **تاريخ بغداد**: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: «الخطيب البغدادي» (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **تاريخ دمشق**: للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله أبي القاسم ثقة الدين ابن عساكر الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ٥٧١ هـ).

كُتُبُ الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

انظر «الجَرْحُ والتَّعْدِيْل» في حرف الجيم، وقد ذكرنا فيه جميعَ كُتب الجرح والتعديل.

كُتُبُ الجَمْعِ:

يُقصَد بها الكُتب التي جَمَع فيها مؤلِّفوها أحاديثَ عِدَّةِ كُتب كلها، أو مختارة منها، مثل:

١ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحُمَيْدي الأُندلسي القُرْطُبي (المتوفىٰ سنة ٤٨٨ هـ).

٢ ـ **والجمع بين الصَّحيحين**: لأبي محمد عبد الحقِّ بن عبد الرحمن الإشبيلي (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ).

٣ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي عبد الله محمد بن حسن المَرِي (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ).

٤ ـ **الجمع بين الصَّحيحين**: لأبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّنعاني (المتوفىٰ سنة ٦٥٠ هـ).

كَتْبُ الحَدِيْثِ:

أي كِتابَةُ الحديث وروايتُه. انظر: «كِتَابَة الحدِيْثِ».

الكُتُبُ الخَمْسَةُ:

هي الكتب السِّتَّةُ ما عدا «سنُنَ ابن ماجَهْ» كما عَدَّها الحازِميُّ في رسالته: «شروط الأئمة الخمسة» ولم يَذْكُرْ فيها «سننَ ابن ماجَه».

وأمَّا ابن تَيْمِيَّة الجَدّ في «منتقى الأخبار» والحافظُ ابن حجر «في بلوغ المَرام» أراد بها الكُتبَ ما عدا «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

الكُتُبُ السِّتَّةُ:

وهي:

١ ـ **صحيحُ البخاري** (واسمه الصحيح «الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»): للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيْرة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفي (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **صحيحُ مسلم** (واسمه الصحيح «المُسْنَد المختصر من السُّنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ): للإمام أبي الحُسَيْنِ مُسْلِم بن الحَجَّاجِ بن مسلمٍ القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٣ ـ **سُنَنُ أبي داود**: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق الأَزْدِي السَّجِستاني (المتوفى سنة٢٧٥ هـ).

٤ ـ **جامع الترمذي**: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة ابن موسى الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ **سُنَنُ النَّسائي**: للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب بن علي ابن سِنَان النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **سُنَنُ ابن ماجه**: للإمام الحافظ أبي عبد الله بن محمد بن

يزيد الرِّبْعي ابن ماجَهْ القَزْوَيني (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

كُتُبُ السُّنَّة:

المرادُ بالسُّنَّةِ هنا ما يُقابِل البدعةَ، وهي الكتبُ التي تَحُضُّ على التمسُّك بالسُّنَّةِ واتِّباعها والعمل بها، وتركِ ما حَدَث بعد الصَّدر الأوَّل من البِدَع والأهواء، ومن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ **كتاب السُّنَّة**: للإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني(المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

٢ ـ **كتاب السُّنَّة**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

٣ ـ **كتاب السُّنَّة**: لأبي بَكْر الأَثْرَمْ (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

٤ ـ **كتاب السُّنَّة**: عبد الله بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٢٩٠ هـ).

٥ ـ **كتاب السُّنَّة**: لأبي القاسم اللَّالكائي (المتوفىٰ سنة ٤١٨ هـ).

٦ ـ **كتاب السُّنَّة**: لأبي بكر الخَلَّال (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٧ ـ **كتاب السُّنَّة**: لأبي عاصم الشَّيْباني (المتوفى سنة (٢٨٧ هـ).

كُتُبُ الصِّحَاحِ:

المراد بها:

١ ـ **صحيحُ البخاري (واسمه الصحيح «الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»)**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيْرة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفي (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ صحيحُ مسلم (واسمه الصحيح «المُسْنَد المختصر من السُّنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ»): للإمام أبي الحُسَيْنِ مُسْلِم بن الحَجَّاجِ بن مسلمٍ القُشَيْري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ).

٣ ـ سُنَنُ أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق الأَزْدِي السِّجِستاني (المتوفى سنة٢٧٥ هـ).

٤ ـ جامع الترمذي: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة ابن موسى الترمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ).

٥ ـ سُنَنُ النَّسائي: للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب بن علي ابن سِنَان النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ سُنَنُ ابن ماجه: للإمام الحافظ أبي عبد الله بن محمد بن يزيد الرَّبْعي ابن ماجَهْ القَزْوَيني (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ).

وفي إطلاق الصحة على ما عدا الصحيحين تساهُلٌ واضِحٌ، قال الحافظُ العراقيُّ رحمه الله تعالى:

ومن عليها أطلق الصحيحا فقد أتى تساهلاً صَريحا

وممَّن أَطلق ذلك: الحافظُ أبو طاهر السِّلَفي، حيث قال في الكتب الستة: «اتفق على صحتها علماءُ المشرق والمغرب».

وكذلك الحاكم أبو عبد الله النَّيسابُوري، حيث أطلق على «جامع الترمذي»: (الجامعَ الصحيحَ).

وكذا الحافظ الخطيب البغدادي أطلق على «جامع الترمذي» وعلى «سُنَنِ النَّسائي» اسمَ الصحيح. (انظر «التبصرة مع فتح الباقي» ١/ ١٠٤).

وهـٰذا إطلاقٌ ليس بصحيحٍ، فإنَّ هؤلاء الأئمَّةَ غيرَ الشَّيخين لم

يَشترِطُوا صحةَ الأحاديثِ التي في كُتبهم، وهي وإنْ كان أكثرُ ما فيها من الصحيح الثابتِ، إلاّ أنها تَشْتَمِلُ على (الحديث الحَسَنِ) و(الحديثِ الضعيف) بأنواعٍ مختلفةٍ من الضَّعْفِ.

وأمَّا قولُ الحافظِ أبي طاهر السِّلَفي «اتفق على صحتها علماءُ المشرق والمغرب» فهذا في كُتب «السُنَن» على اعتبار الأغلب، وقِلَّةِ (الحديث الضعيف) فيها.

وأمَّا إطلاقُ الحاكم النَّيسابوري على «جامع الترمذي» الجامعَ الصحيحَ فهو غَلَطٌ؛ لأن الترمذي لم يُطْلِق وَصْفَهُ بالصحة، بل إنه علَّلَ في كتابه كثيراً من الأحاديثِ، وإنَّما سَمَّاهُ «الجامعَ، وكثيرٌ من المتأخِّرين سَمَّوه «السُّنَنَ».

كُتُبُ الضُّعفاء:

المرادُ بها تلك الكتب التي اهتمَّت بذكر الرواة الضعفاء في الحديث، ومن أهمِّ تلك الكتب:

١ ـ **الضعفاء الكبير**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

٢ ـ **الضعفاء الصغير**: له أيضاً.

٣ ـ **الضعفاء**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزجاني (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

٤ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين**: لأبي زُرْعَة عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٢٦٤ هـ).

٥ ـ **الضعفاء والمتروكون**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

٦ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العُقَيْلي (المتوفىٰ سنة ٣٢٢ هـ).

٧ ـ **المجروحون من المحدِّثين**: لإمام محمد أحمد بن حبَّان البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

٨ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: لعبد الله بن عدي بن عبد الله الجُرْجاني (المتوفىٰ سنة ٤٦٥ هـ).

٩ ـ **الضعفاء والمتروكون**: للحافظ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارقطني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

١٠ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

١١ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: له أيضاً.

١٢ ـ **لسان الميزان**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

كَتَبَ عَمَّنْ دَبَّ ودَرَجَ:

مِنْ عبارات الجرح النادرة، تُستعمَل فيمن يَكتبُ عن شيوخٍ ضعفاء، وإن كان هو في نفسهِ صدوقاً، قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٤/٩٣) في ترجمة (مَرْوان بن مُعَاوية الفَزَاري الكوفي) وهو من رواة الكتب السِّتَّة: «ثقةٌ عالمٌ صاحبُ حديثٍ، لكن يروي عَمَّنْ دَبَّ ودَرَجَ».

الكُتُبُ المُخَرَّجَةُ:

وهي كتبٌ يروي فيها أصحابُها أحاديثَ كتابٍ مُعَيَّنٍ بأسانيدَ لنفسهِ، فيلتقي في أثناء السَّند مع صاحب الكتاب الأصلي. انظر

«المُسْتَخْرَجَاتُ» في حرف الميم.

كُتُبُ الْوَفَيَاتِ:

مِن أشكال التأليف في تراجم الرِّجال التأليف على أساس سِنِي وفياتهم، وذلك لضَبْط لقاء الشيوخ بعضهم ببعضٍ وسماعهم منهم، فيتميَّز به الصادقُ من الكاذب.

أما منهج المؤلِّفينِ في كتب الوفيات فهو أن يذكر المؤلِّفُ السَّنوات الهجرية متسلسلةً، وأيّام كلِّ شهرٍ، ويذكر تحت كلِّ سنةٍ أسماءَ من توفِّي فيها من العلماء، وقد يذكر تراجمهم متفاوتةً في الطُّول والقِصَر، وأقوال العلماء في جرحهم، أو تعديلهم. وقد أطلق الأوائل على هٰذا النوع من الكتب اسمَ «**التاريخ**»؛ لأن أساس تصنيفه هو ذكر وفيات العلماء على السِّنين. وأقدم مَن كَتَب تاريخاً للرجال على هٰذا النَّمط هو الإمام اللَّيث بن سعد الفَهْمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) وعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفى سنة ١٨١ هـ) ثم توالى التأليفُ فيه ثم سَمّوه بعد ذلك بـ**الوفيات**»، واستقلَّ بعد ذلك «علم التاريخ» لذكر الحوادث على السِّنين، ورغم ذلك ظَلَّ المؤلِّفون في التاريخ يذكرون وفياتِ العلماء على السِّنين إضافة إلى الحوادث في كتبهم، كما في «**العِبَر**»للذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) و«**البداية والنهاية**» لابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ).

ومن أهمِّ الكتب المؤلَّفة في الوفيات:

١ ـ **التاريخ**: لـ: اللّيث بن سعد الفهمي المصري (المتوفى سنة ١٧٥ هـ).

٢ ـ **التاريخ**: لعبد الله بن المبارك المَرْوَزي (المتوفى سنة ١٨١ هـ).

٣ ـ **التاريخ والعِلَل**: ليحيىٰ بن مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

٤ ـ **تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارمي** (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ) عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين.

٥ ـ **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرشد الطَّبراني** (المتوفىٰ سنة ٢٧٨ هـ) عن يحيىٰ بن معين.

٦ ـ **التاريخ**: لعليِّ بن المديني (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٧ ـ **التاريخ**: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

٨ ـ **تاريخ خليفة بن خَيَّاط** (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ).

٩ ـ **التاريخ**: للإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ).

١٠ ـ **التاريخ**: لعمرو بن علي الفَلّاس (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ).

١١ ـ **التاريخ الصغير**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

١٢ ـ **التاريخ**: للمفضَّل بن غَسَّان الغِلَابي (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ).

١٣ ـ **التاريخ**: لأبي علي، حنبل بن إسحاق الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ هـ)، ابن عمّ الإمام أحمد بن حنبل.

١٤ ـ **التاريخ**: لمحمد بن ماجَهْ، يزيد بن صاحب «السُّنن» (المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ).

١٥ ـ **تاريخ رواة الحديث**: لزُهَير بن حرب ابن أبي خُثَيْمة النَّسائي. (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

١٦ ـ **تاريخ أبي زُرْعَة الدِّمشقي** (المتوفىٰ سنة ٢٨١ هـ).

١٧ ـ **التاريخ**: لمحمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرَمي (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ).

١٨ ـ **التاريخ**: لمحمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرمي، المعروف بالمُطَيَّن (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ).

١٩ ـ **التاريخ لابن خُرَّم**، الحسين بن إدريس بن مبارك الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ).

٢٠ ـ **التاريخ وأسماء المحدِّثين وكُناهم**: للمُقَدَّمي، لمحمد بن أحمد بن محمد (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ).

٢١ ـ **تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البَغَوي**: لأبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (المتوفى سنة ٣١٧ هـ).

٢١ ـ **التاريخ**: للسرَّاج، لمحمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي (المتوفىٰ سنة ٣١٣ هـ).

٢٢ ـ **تاريخ وفاة الشيوخ الذين أدركهم البَغَوي**: لأبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (المتوفىٰ سنة ٣١٧ هـ).

٢٣ ـ **التاريخ**: لأبي عَرُوبَة الحَرّاني، الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ).

٢٤ ـ **التاريخ**: لابن يونس المصري (المتوفىٰ سنة ٣٤٧ هـ).

٢٥ ـ **التاريخ**: للعَسَّال، لمحمد بن أحمد بن إبراهيم الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٤٩ هـ).

٢٦ ـ **التاريخ الكبير**: لابن حَزْم، أحمد بن أحمد بن سعيد الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٣٥٠ هـ).

٢٧ ـ **الوفيات (١ ـ ٣٤٦ هـ)**: للقاضي الحافظ أبي الحسين، عبد الباقي بن قانع البغدادي (المتوفىٰ سنة ٣٥١ هـ).

٢٨ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أو (وَفَيات النَقَلة علىٰ السنين)** (١ ـ ٣٨٨ هـ): لابن زَبْر الربعي، أبي سليمان، محمد بن عبد الله بن أحمد الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٣٧٩ هـ)، قال الذهبي: «له كتاب **الوفيات** مشهور علىٰ السنين»، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠): «ابتدأ بجمعه مِنَ الهجرة ووصل إلىٰ سنة ثمان وثلاثين وثلاثمئة.

ثم ذيّله أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتّاني (المتوفىٰ سنة ٤٦٦ هـ).

ثم ذيَّل علىٰ الكتّاني أبو محمد هبة الله ابن أحمد الأكفاني الحافظ (المتوفىٰ سنة ٤٨٥) ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلىٰ سنة ٤٨٥ خمس وثمانين وأربعمئة.

ثم ذيَّل علىٰ الأكفاني الحافظ أبو الحسن علي بن مفضل المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ) إلىٰ سنة ٥٨١ إحدىٰ وثمانين وخمسمئة.

ثم ذيَّلَ علىٰ ابن المفضل زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المُنذري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) ست وخمسين وستمئة منه إلىٰ سنة... بذيلٍ كبيرٍ في ثلاثة مجلَّداتٍ رأيتُه بخطِّه سمَّاه «**التكملة لوفيات النَّقَلة**»، وذكر أنَّ الكتب المذكورة قد أهمل في كلٍّ منها جماعة، ووعد فيه بجمع ما تضمَّن إهمالهم.

ثم ذيَّل علىٰ المنذري تلميذه عِزُّ الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الشريف الحسيني الحلبي ثم المصري إلىٰ سنة

٦٧٤ هـ أربع وسبعين وستمئة، ولعلَّه ذيَّله إلىٰ حين وفاته سنة ٦٩٥هـ خمس وتسعين وستمئة وستمئة، كما في المنهل.

والكلُّ مُرَتَّبٌ علىٰ حسب وفياتهم في السِّنين والشهور لا علىٰ ترتيب حروف أسمائهم، وذَيَّل علىٰ الشريف شهابُ الدين أبو الحسين أحمد بن أيبك الدِّمْيَاطي الحافظ المحدِّث إلىٰ نازلة الطاعون سنة ٧٤٩ هـ تسع وأربعين وسبعمئة، وذيَّل علىٰ ابن أيبك الحافظُ زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٥هـ) خمس وثمانمئة إلى سنة [٨٠٥] أي: إلىٰ زمانه. والذيول المتأخِّرة أبسط من الأصل، والكل مُرَتَّبٌ علىٰ السنوات».

٢٩ ـ **التاريخ**: لابن الفُرَات، محمد بن العبَّاس بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٣٨٤ هـ).

٣٠ ـ **ذيل وفيات النَّقَلَة علىٰ السنين أو (ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم)** (٣٨٨ ـ ٤٦٥ هـ): للحافظ أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي الدِّمشقي الصُّوفي (المتوفىٰ سنة ٤٦٦ هـ). قال محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٢): «ثم ذَيَّل أبو محمد الكتَّاني علىٰ كتاب «الوفيات» لابن زبر».

٣١ ـ **الوفيات** (١ ـ ٤٧٠ هـ): لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن محمد (المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١١): «وهو مستوعبٌ جداً» قال الذهبي: «لم أرَ أكثر استيعاباً منه».

٣٢ ـ **وفيات قوم من المصريِّين**: لأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الحَبَّال (المتوفىٰ سنة ٤٨٢ هـ).

٣٣ ـ **جامع الوفيات أو (ذيل تاريخ مولد العُلماء ووفياتهم)** (٤٦٥ ـ ٤٨٥ هـ): لأبي محمد، هبة الله بن أحمد الأنصاري الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٥٢٤ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٢ ـ ٢١٣): «ثم ذيَّل علىٰ الكَتَّاني تلميذه محدّث دمشق أبو محمد هبة الله الأكفاني(المتوفى سنة٤٦٦ هـ) ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلىٰ سنة ٤٨٥ هـ، سَمَّاه **جامع الوفيات**».

٣٤ ـ **وفيات الشيوخ**: لأبي المعمر، المبارك بن أحمد عبد العزيز الأنصاري الأزجي (المتوفىٰ سنة ٥٤٩ هـ) ذكره حاجي في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٩).

٣٥ ـ **تاريخ الوفاة للمتأخِّرين من الرُّواة**: لأبي سعد السَّمْعَانِي، عبد الكريم بن محمد، صاحب «الأنساب» (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١١).

٣٦ ـ **وفيات جماعةٍ من الحدِّثين من مشايخه وأقرانه**: لأبي مسعود الحاجي الإصبهاني، عبد الرحيم بن أبي الوفاء (المتوفىٰ سنة ٥٦٦ هـ).

٣٧ ـ **كبار الحفّاظ**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي، المعروف بابن الجَوْزي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ).

٣٨ ـ **ذيل الوفيات (٤٨٥ ـ ٥٨١ هـ)**: لابن المُفَضَّل، الحافظ أبي الحسن، علي بن المفضَّل بن علي المَقْدِسي. ثم الإسكندري المالكي (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٣): «ثم ذَيَّل علىٰ الأكفاني إلىٰ سنة إحدىٰ وثمانين وخمسمئة».

٣٩ ـ **التكملة لوفيات النَّقَلَة (٥٨١ ـ ٦٤٢ هـ)**: للحافظ زكي

الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي الدمشقي المنذري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ). قال عنه الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٣) «ذيل به علىٰ ابن المفضَّل الإسكندري (المتوفىٰ سنة ٦١١ هـ)، وهو ذيلٌ كبيرٌ كثيرٌ الإتقان والفائدة، وذكر أنّ الكتب المذكورة ـ قبله ـ قد أُهْمِلَ في كلٍّ منها جماعَةٌ ووعد بذكرهم». طُبع بتحقيق الأستاذ بَشّار عوّاد معروف.

٤٠ ـ **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**: لسبط ابن الجوزي، شمس الدين يوسف بن قزأوغلي (المتوفىٰ سنة ٦٥٤ هـ) طُبع في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند ١٣٣٨ هـ.

٤١ ـ **ذيل الروضتين** (تراجم رجال القرنين السادس والسابع) لأبي شامة المَقْدِسي الشهاب أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٦٦٥ هـ). طُبع بتحقيق عزّت عطّار الحسيني، في دمشق ١٣٦٦ هـ.

٤٢ ـ **صلة التكملة لوفيات النَّقَلة (٦٤٢ ـ ٦٧٥ هـ)**: لابن الحلبي الحسيني، الشريف عز الدين أبي العبّاس، أحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الحلبي (المتوفىٰ سنة ٦٩٥ هـ)، وكان المنذري قد وقف في إملاء كتابه«**التكملة لوفيات النقلة**» عند ٢٦ ربيع الأول ٦٤٢ هـ، فقام صاحب الترجَمة بالتذييل عليه مبتدأً كتابه «**صلة التكملة لوفيات النقلة**» من سنة ٦٤٠ هـ فكتب مجلَّدين بلغ فيهما إلىٰ سنة ٦٧٥ هـ».

٤٣ ـ **تاريخ البرزالي أو (الوفيات) (١ ـ ٧٣٨ هـ)**: للبِرْزالي، علم الدين، أبي محمد، القاسم بن محمد بن يوسف الإشبيلي ثم الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١ ـ ٢٨٧): «جَمَع فيه وفيات المحدِّثين، بل هو مختصٌّ

بمن له سماعٌ، لكنه لم يُبيِّض». وذيَّل عليه ابن رافع السَلاَّمي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ) في «وفياته».

٤٤ ـ **الإعلام بوفيات الأعلام** (١ ـ ٧٤٠ هـ): للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ رياض المراد، وسهيل زكّار بدار الفكر المعاصر في دمشق عام ١٤١٢ هـ.

٤٥ ـ **العبر في خبر من غبر** (١ ـ ٧٤٠ هـ): للذهبي أيضاً. وصل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٤٠ هـ، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١١٢٣): «في التاريخ مجلَّدان للحافظ المؤرِّخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨) ثمان وأربعين وسبعمئة، قال: فهـٰذا تاريخٌ مختصرٌ علىٰ السنوات، أذكر فيه ما قُدّر لي من أَشْهَر الحوادث والوفيات تَعَيَّنَ علىٰ الذكيِّ حِفْظُه. وبَدَأ من أول سنة الهجرة وانتهىٰ إلىٰ آخر سنة ٧٠٠ ثم ذيَّله إلىٰ سنة ٧٤١ إحدىٰ وأربعين وسبعمئة (٧٤٠)، ثم ذيلَّه تلميذه السيد شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني إلىٰ سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمئة (٧٦٤). والذَّيْلُ عليه إلىٰ قريب الثمانين لشمس الدين محمد بن موسىٰ ابن سند الحافظ (محمد بن علي الحسيني ولد السابق ذكره إلىٰ آخر سنة ٧٨٥ (المتوفىٰ سنة ٧٩١) إحدى وأربعين وسبعمائة، وذيَّل العبر أيضاً زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦) ست وثمانمئة. والذيل علىٰ ذيل العراقي لولده ولي الدين أحمد العراقي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ) صنَّف ذيلاً علىٰ ذيل أبيه. طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجّد، فؤاد سيّد، بدائرة المطبوعات والنشر، في الكويت، عام ١٣٨٠.

٤٦ ـ **ذيل صلة التكملة لوفيات النَّقَلَةِ** (٦٩٥ ـ ٧٤٩ هـ): لابن

أَيْبَك الدِّمْيَاطي، الشهاب أبي الحسين، أحمد بن أَيْبَك بن عبد الله، الحُسَامِي المصري (المتوفىٰ سنة ٧٤٩ هـ). ذيَّل به علىٰ «صلة التكملة لوفيات النَقَلَة» لعزّ الدين أحمد بن محمد الحسيني (المتوفىٰ سنة ٤٩٥ هـ) من سنة ٦٩٥ هـ إ لىٰ عام وفاته. ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٣).

٤٧ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ) مخطوطٌ.

٤٨ ـ **نثر الجمان في تراجم الأعيان**: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفَيّومي (المتوفىٰ نحو ٧٧٠ هـ) مخطوطٌ.

٤٩ ـ **عِبَر الأعصار وخبر الأمصار أو (الذيل علىٰ العِبَر للذهبي)** (٧٤١ ـ ٧٦٥ هـ): للشمس أبي المحاسن، محمد بن علي الحسيني (المتوفىٰ ٧٦٥ هـ) وَصَل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٦٢ هـ، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٢٢): «قال ابن حجي: كتب الحسيني إلىٰ شهر وفاته وهو شعبان سنة ٧٦٥ خمس وستين وسبعمئة والمشهور منه إلىٰ آخر سنة ٧٦٢ اثنين وستين وسبعمئة، وكأنه سقط منه الكراس الأخير. وذَيَّل الحافظ العراقي من أول سنة ٤١ إحدىٰ وأربعين إلىٰ آخر سنة ٦٣ ثلاث وستين وقد تساهَلَ فيه وليس هو علىٰ قدر علمه، والأكثر منه مأخوذٌ من ذيل الحسيني، قال ـ ابن حجّي ـ : وقد وقفتُ علىٰ وفيات آخر للشيخ زين الدين بخطّه بعد تلك الوفيات ولَخَّصتُ منه كراريس انتهىٰ. ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني الحوادث والوفيات علىٰ الوجه الأتم ـ شرع مفتي الشَّام أحمد بن حجّي السَّعدي في كتابة ذيل من أول سنة ٧٤١ إحدىٰ وأربعين وسبعمئة علىٰ وجه الاستيعاب للحوادث والوفيات فكَتَب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ تسع وستين وسبعمئة فانتهىٰ إلىٰ

ذي القعدة سنة ٨١٥ خمس عشرة وثمانمئة، وذلك قبل ضعفه ضعفةَ الموت، غير أنه سقط منه سنة ٧٥ خمس وسبعين، وقد أوصىٰ لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شهبة الأسدي أن يكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمئة إلىٰ سنة ٧٦٨ ثمان وستين وسبعمئة فكَمَّله، ثم أراد أن يُذيِّله من حين وفاته ثم رأىٰ أن يستأنف الأمر فشرع من أول الذيل؛ لأنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه، ويحتاج الكتابُ إليها فألحق كثيراً منها في الحواشي فجعل ذيلاً حافلاً فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث والوفيات إلىٰ وفاته». طُبع بتحقيق الأستاذ محمد رشاد عبد المطّلب، بمطابع حكومة الكويت، عام ١٣٩٠ هـ.

٥٠ ـ **الوفيات** (٧٣٧ ـ ٧٧٤ هـ): لابن رافع السَلاَّمي، تقي الدين أبي المَعَالي، محمد بن رافع بن هجرس (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٩): «ذيّل بها علىٰ تاريخ البرزالي من سنة ٧٣٧ هـ إلىٰ سنة ٧٧٤ هـ، و«ذَيْلُه» لشهاب الدين أحمد بن حجّي بن موسىٰ الحسباني الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عباس في بغداد عام ١٤٠٠ هـ.

٥١ ـ **الوفيات**: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القُرشي المصري (المتوفىٰ سنة ٧٧٥ هـ).

٥٢ ـ **الذيل علىٰ «ذيل العبر للحسيني»** (٧٦٥ ـ ٧٨٠ هـ): لابن سَنَد، الشمس، محمد بن بن موسىٰ بن سَنَد، الحافظ المصري الأصل، الدِّمشقي الوفاة (المتوفىٰ سنة ٧٩٢ هـ) ذيَّل فيه علىٰ «ذيل الحسيني علىٰ العبر للذهبي»، وَصَل فيه إلىٰ وفيات سنة ٧٨٠ هـ.

٥٣ ـ **الذيل علىٰ «ذيل العِبَر للذهبي»** (٧٤١ ـ ٧٦٣ هـ): للحافظ زين الدين أبي الفضل، عبد الرحيم بن الحسين العراقي

الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ). قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٢٢): «وذيَّل الحافظ العراقي من أول سنة ٧٤١هـ إلىٰ آخر سنة ٧٦٣هـ وقد تساهَلَ فيه: وليس هو علىٰ قدر عِلمه والأكثر منه مِن «ذيل» الحسيني».

٥٤ ـ **ترجمان الزَّمان في تراجم الأعيان**: لابن دَقْماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر (المتوفىٰ سنة ٨٠٩ هـ) ذكره ابن حجر العسقلاني في «المجمع المؤسِّس» (٣/ ١٨).

٥٥ ـ **ذيل «ذيل العبر للذهبي»** (٧٤١ ـ ٨١٥ هـ): لابن حِجّي، الشهاب أحمد بن حِجّي السعدي مفتي الشام (المتوفىٰ سنة ٨١٦ هـ) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٢٢): «ولما لم يكن ما يجمع الأمرين ـ أعني الحوادث والوفيات على الوجه الأتمّ ـ شرع مفتيُ الشام الشهاب أحمد بن حِجّي السَّعدي في كتابَةِ «ذَيْلٍ» من أول سنة ٧٤١ هـ علىٰ وجه الاستيعاب للحوادث والوفيات، فكتب منه سبع سنين، ثم شرع من أول سنة ٧٦٩ هـ فانتهى إلى أثناء ذي القعدة سنة ٨١٥ وذلك قبل ضَعْفِهِ ضَعْفَةَ المَوْت، غير أنه سقط منه سنة ٧٧٥هـ فعدم، وقد أوصىٰ لتلميذه أبي بكر بن أحمد بن شُهْبَة الأَسَدِي (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ) أن يُكمل الخرمَ من سنة ٧٤٨ هـ إلىٰ سنة ٧٦٨ فكَمَّله».

٥٧ ـ **الذَّيل علىٰ ذيل العِبَر في خبر من غَبَر** (٧٦٣ ـ ٨٢٦ هـ): للحافظ ولي الدين العراقي، أبي زُرْعَة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٢٦ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢١٣ ـ ٢١٤): «ذيَّل الحافظ زين الدين العراقي إلىٰ سنة ٧٦٢ هـ، فذيَّل عليه ولدُه الوليّ أبو زُرْعَة إلىٰ أن مات سنة ٨٢٦ هـ. قال السَّخاوي: لكن الذي وقفتُ عليه منه إلىٰ سنة

سبع وثمانين، ووُريقات متفرّقة بعد ذلك» طُبع بتحقيق الأستاذ صالح مهدي عبَّاس، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٩ هـ.

٥٨ ـ **بديعة البيان عن موت الأعيان على الزمان (١ ـ ٨٢٥ هـ)**: لابن ناصر الدين الدِّمشقي، الشمس، محمد بن أبي بكر بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ). ذكرها ابنُ حجر في «المجمع المؤسِّس» (٣/٢٨٨)، وقال النجم ابن فهد في معجمه (٢٣٩): «ونظم أعيان الحُفّاظ في ألفيّة» طُبعت مع شرحها للمؤلف المُسَمَّاة: «التبيان لبديعة البيان».

٥٩ ـ **تاريخ ابن قاضي شُهْبَة (٧٤١ ـ ٧٨٥ هـ)**: للتقي أبي بكر أحمد بن محمد الأسدي الدِّمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥١ هـ) قال الزِّرِكْلي في «الأعلام» (٢/٦١): «الأول والثاني منه يشتملان على الحوادث والوفيات من بدء سنة ٧٤١ هـ إلى نهاية سنة ٧٨٥ هـ»، وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/١١٢٢): «أوصى ابن حِجّي (المتوفىٰ سنة ٧١٦ هـ) فكمَّله، ثم أراد أن يذيِّله مِن حين وفاته، ثم رأى أن يستأنف الأمرَ، فشرع من أول الذيل؛ أنه كتب فوائدَ جمّةً قد أهملها شيخُه ويحتاج الكتابُ إليها، فألحق كثيراً منها في الحواشي فجعل ذيلاً حافلاً، فذكر كلَّ شهرٍ وما فيه من الحوادث والوفيات إلى وفاته».

٦٠ ـ **إنباء الغمر بأنباء العمر (٧٧٣ ـ ٨٥٠ هـ)**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/١٧١): «ذكر فيه أنه جمع الحوادث التي أدركها منذ ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة، وأورد في كل سنة أحوال الدُّوَل ووفيات الأعيان، مُسْتَوْعِباً لرواة الحديث وغالب ما نقله من

«تاريخ» ناصر الدين ابن الفُرَات، وصارم الدين ابن دَقْماق، وشهاب الدين بن حِجّي، والمَقْريزي، والتقي الفاسِي، والصلاح خليل الأقْفَهِسي، والبَدر العَيْنِي، وأوْرَدَ ما شاهده أيْضاً قال: وهذا الكتابُ يحسن من حيث الحوادث أن يكون ذيلاً على «تاريخ» الحافظ ابن كثير؛ فإنّه انتهى في ذيل تاريخه إلى هذه السَّنة، ومن حيث الوفيات أن يكون ذيلاً على «وفيات» ابن رافِع، وانتهى فيه إلى سنة خمسين وثمانمئة. و«الذيل» عليه لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البُقاعي (المتوفى سنة ٨٨٥)، بلغ فيه إلى آخر سنة سبعين، وسَمَّاه: «إظهار العصر لأسرار أهل العصر» أوله: الحمد لله الذي يبدىء ويعيد... إلخ، وذَيْلٌ آخر المُسَمَّى بـ«إنباء المصر في أبناء العصر» من سنة إحدى وخمسين إلى سنة ست وثمانين». طُبع بدائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٨٧ هـ.

٦١ ـ **نظم وفيات المحدِّثين**: لابن حجر أيضاً، قال عبد الحي الكتّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٦): «وهو ممّا شرع فيه وكتب منه اليسيَر».

٦٢ ـ **إظهار العصر لأسرار أهل العصر (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ)**: للبُقاعي، البرهان إبراهيم بن عمر (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١١٨): «وهو ذيلُ «إنباء الغمر» لابن حجر العسقلاني».

٦٣ ـ **«إنباء المصر في أبناء العصر» (٨٥١ ـ ٨٧٠ هـ)**: «له أيضاً.

٦٤ ـ **دستور الأعلام بمعارف الأعلام**: لابن عَزْم، محمد بن عزم التُّونسي (المتوفى سنة ٨٩١ هـ) مخطوطٌ.

٦٥ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ).

٦٦ ـ **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**: لبامخرمة، أبي محمد، الطيِّب بن عبد الله بن أحمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٩٤٧ هـ) مخطوطٌ.

٦٧ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذَهَب** (١ ـ ١٠٠٠ هـ): لابن العِمَاد الحنبلي، أبي الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكْرِي الصالحي الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ). جَمَع فيه تواريخَ من سبقه باختصارٍ، مع وفيات الأعلام تحت كل سنة وتراجمهم باختصارٍ. طُبع بمكتبة القدسي في القاهرة ١٣٧٠ هـ. وقد ذَيَّل عليه الأستاذ محمود الأرنؤوط إلىٰ مطلع القرن الخامس عشر الهجري، وطبعه مع الأصل بدار ابن كثير في دمشق.

٦٨ ـ **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**: للبُورِيني، بدر الدين أبي الضياء، الحسن بن محمد (المتوفىٰ سنة ١٠٢٤ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجِّد، في المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٩ ـ ١٣٨٦ هـ.

٦٩ ـ **ديوان الإسلام**: لابن الغزي، أبي المعالي، محمد بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ١١٦٧ هـ) مخطوطٌ.

٧٠ ـ **تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري**: للأستاذ محمد مطيع الحافظ.

٧١ ـ **معجم المعاجم المشيخات**: للأستاذ يوسف المرعشلي، وهو مرتَّبٌ علىٰ وفيات العلماء علىٰ السنين. طُبع بمكتبة الرشد في

الرياض عام ١٤٢٣ هـ. (انظر «مصادر الدراسات الإسلامية» للمرعشلي، ص: ٣٦٢ ـ ٣٧٣).

كَتَبْتُ عَنْ كَبْشٍ نَطَّاحٍ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها الإمامُ الناقدُ زُهَيْرُ بن حَرْب النَّسائي في توثيق (منصور بن سَلَمَة الخُزَاعي البغدادي، المتوفىٰ سنة ٢١٠ هـ).

قال الحافظ أحمدُ بن أبي خَيثَمَة: «قال لنا أبي يومَ رَجَعْنا من عند أبي سَلَمَةَ الخُزَاعي: «كَتَبْتُ اليومَ عَنْ كَبْشٍ نَطَّاحٍ». (انظر: «تاريخ بغداد» ١٣/ ٢٧٠ و«تهذيب الكمال» ٣/ ١٣٧٥، و«سير أعلام النبلاء» ٩/ ٥٦١).

وَوَصْفُهُ بالكَبْشِ النطَّاح يَدُلُّ على قوَّةِ تَثَبُّتِهِ في الحديث، وقوةِ حفظِهِ، ومعرفتهِ برجاله، وهٰذه المكانةُ أكَّدها النُّقادُ بوَصْفِهم له، من ذلك:

ما قاله الدَّارَقُطْنِيّ: «هو أحدُ الحفَّاظ الرُّفَعاء، الذين كانوا يسألون عن الرجال، ويُؤْخذُ بقوله فيهم، أخذ عنه أحمدُ بن حنبل، وابنُ مَعِين وغيرهما علم ذلك. (انظر المراجع المذكورة).

كَثْرَةُ غَفْلَةِ الرَّاوي:

أي: غلبةُ غفلته علىٰ تيقُّظِه

كَثِيْرُ الخَطَأ:

هو مَن غَلَب خطؤه علىٰ صوابه.

كَثِيْرُ السَّهْوِ:

هو مَن غَلَب سَهْوُهُ علىٰ عمده.

كَثِيْرُ الغَلَطِ:

هو مَن غَلَب غلطُه علىٰ صحيحه.

كَثِيْرُ النِّسْيانِ:

هو مَن غَلَب غلطُه علىٰ صحيحه.

كَثِيْرُ الوَهْمِ:

هو مَن غَلَب وهمُه علىٰ علمه.

كـد:

رَمْزٌ للإمامِ أبي داود في «مُسْنَدِ حديثِ مالكِ بنِ أنسٍ» كما ذكرهُ الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

كَذَا وَكَذَا:

كان الإمامُ أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ إذا سُئلَ أحياناً عن ضعيفٍ يحرِّك يدَه ويقول: «هو كذا وكذا» ذكر الحافظُ الذهبي ذلك عنه، عَقَّبَ عليه بقوله: «هـٰذه العبارةُ ـ يعني: كذا وكذا ـ يَستعملها عبدُ الله كثيراً فيما يُجيبه به والدُه، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمَّن فيه لِيْنٌ». (انظر: «ميزان الاعتدال» ٣/ ٥٥٤، و٤/ ٤٨٣).

والظاهرُ: أنَّ الإمام أحمد قد أكثرَ من ذلك، وشواهده في كتاب «العِلَل ومعرفة الرجال» واضحةٌ.

كَذَّابٌ، أو «كاذبٌ»:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والذهبي، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثانية عند: السَّخاوي والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار، وهو من أنواع «الموضوع».

فائدة:

قال محمد بن إبراهيم الوزير اليَمَاني في كتابه «الرَّوض الباسم في الذَّبِّ عن سنة أبي القاسم»:

«ومن لطيف علم هـٰذا الباب أن يُعلَم أنَّ لفظة (كذَّاب) قد يُطلِقها كثيرٌ من المتعنِّتين في الجرح علىٰ من يَهِمُ ويُخطىء في حديثه؛ وإن لم يتبيَّن له أنه تعمَّد ذلك، ولا تبيَّن أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله، ومن طالَعَ كتبَ الجرح والتعديل عرف ما ذكرتُه. وهـٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ هـٰذا اللفظ من جملة الألفاظ المُطْلَقة التي لم يُفَسَّر سببُها، ولهـٰذا أطلقه كثيرٌ من الثِّقات، علىٰ جماعةٍ من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة.

فاحذرْه لئلاّ تَغْتَرّ بذلك في حقِّ من قيل فيه من الثقات الرفعاء، فالكذبُ في الحقيقة اللُّغَوية يَنطلِق علىٰ الوَهْم ـ أي: الغلط ـ والعمد معاً، ويحتاج إلىٰ التفسير، إلاَّ أن يَدُلّ علىٰ التعمُّد قرينةٌ صحيحةٌ».

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة: «وهو كلامٌ نفيسٌ جداً فاحفظه». ثم ذكر عن الشيخ التَّهَانوي، قال الصَّيرفي: «وإذا قالوا: (فلانٌ كذَّابٌ) لابُدَّ من بيانه؛ لأن الكذب يحتمل الغلطَ كقوله: كذب ـ أي: غلط ـ أبو محمد» (انظر: «حاشية الرفع والتكميل» ص: ١٦٨).

الكَذِبُ:

لغةً: هو الإخبارُ عن الشيء بخلافِ ما هو عليه، سواء كان متعمِّداً أم مخطئاً.

واصطلاحاً (عند المحدِّثين): في اصطلاحِ المحدِّثين: هوأن يفتري الرجلُ على رسول الله ﷺ، سواء بقصدٍ سيِّىء أو بقصدٍ حَسَنٍ، كما نُقِلَ عن بعض الصُّوفِيَةِ أنهم قالوا: نحن ما نكذب عليه، بل له.

والكَذِبُ على النبيِّ ﷺ من أكبر الكبائر؛ لأن السُّنَّةَ من مصادر التشريع، فإذا كَذَبَ أحدٌ على النبي ﷺ فكأنه يُشرِّعُ في الدين ما ليس منه؛ ولذا حَذَّر رسولُ الله ﷺ منه، وتوعَّد صاحبَه العقابَ الشديدَ في الدنيا والآخرة فقال: «لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجُ النَّارَ». وقال صلىٰ الله عليه وسلم: «مَنْ تَعَمَّدَ عليَّ كَذِباً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار». وقال ﷺ: «إِنَّ كَذِباً علَيَّ لَيس كَكَذِبٍ علىٰ أَحَدٍ؛ فمَنْ كَذِبَ عَليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار» وغيرها، وهي كثيرة جداً.

وهـٰذه من عُقوبةِ الآخرة.

وأمَّا في الدنيا فإنَّ الكاذب مردودُ الرواية.

قال الإمام ابنُ المُبارَك: «مِنْ عُقوبَة الكاذب أن يُرَدَّ عليه صِدْقُه».

وقال سفيان الثوري: «من كَذَبَ في الحديث افتضح».

وقال أبو نعيم: «من هَمَّ أن يكذب افتضح». (انظر: «الكفاية» ص ١١٧ ـ ١١٨).

حتى لو تاب الكاذبُ من كذِبهِ في الحديث النبوي، فكبارُ المحدِّثين مثل الإمام أحمد، والحُمَيْدِيِّ، وغيرِهما، على أنه لا تُقْبَلُ تَوبتُه؛ لأن فِعْلَهُ الشنيعَ الذي ارتكبه في الماضي يَستدعِي أن يُرْفَضَ كلامُه في المستقبل مهما أظهر من النَّدامة والتوبة، حتى لا يجرؤ أحدٌ بعده أن يرتكب مثل هـٰذا.

يقول ابنُ الصَّلاح: «التائب من الكَذِبِ في حديثِ الناس وغيرِهِ من أسبابِ الفِسْقِ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، إلا التَّائِبُ مِنْ الكَذِبِ مُتَعمِّداً في حديث رسول الله ﷺ؛ فإنَّهُ لا تُقْبَلُ روايتُه أبداً، وإنْ حَسُنَتْ تَوبتُه على ما ذَكَر غيرُ واحدٍ من أهل العِلمِ، منهم أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحُمَيْدِي شيخُ البخاري». (علوم الحديث: ص ٥٥).

إذا حَدَّثَ رجلٌ عن رجلٍ أنه سمعه ولم يُدْرِكه، أو عن رجلٍ أَدْركه إلا أنه لم يسمع منه؛ فكأنَّه تعمَّد الكَذِبَ، فلا تجوز عنه الروايةُ.

أبو صالح: يقول الإمام ابن المَدِيني: سمعتُ يحيى بن سعيد القَطَّانِ يحدِّثُ عن سفيان قال: قال الكَلْبي: «قال لي أبو صالح: كلُّ ما حَدَّثْتُكَ به كَذِبٌ». (الكفاية: ص ١١٨).

يقول أبو شيبة: «كنتُ أطوف بالبيت ورجلٌ قدّامي يقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي، وما أراكَ تَفْعَلُ! فقلتُ: يا هـذا! قُنُوْطُكَ أكثر من ذَنْبِكَ، فقال: دَعْني، فقلتُ له: أَخْبِرْني، فقال: إني كذبتُ على رسول الله ﷺ خمسين حديثاً، وطارت فِي الناس، ما أقدر منها شيئاً». (الموضوعات: لابن الجوزي: ١/ ٤٩).

قال ابن لَهِيْعَة: «دخلتُ على شيخٍ وهو يَبْكي، فقلتُ: ما يُبْكِيْكَ؟ فقال: وضعتُ أربعمئةَ حديثٍ، فلا أدري كيف أَصْنعُ؟!». (الموضوعات: ١/ ٤٩).

وأمَّا إذا قال: كنتُ أخطأتُ فيما رَوَيْتُهُ ولم أتعمَّد الكَذِبَ، فإنَّ ذلك يُقْبَلُ منه، وتجوز روايتُه بعد توبته.

قال الخطيبُ: «سمعتُ القاضي أبا الطيِّب طاهر بن عبد الله الطَّبَري يقول: إذا روىٰ المحدِّثُ خَبَراً، ثم رجع عنه، وقال: كنتُ

أخطأتُ فيه وَجَبَ قُبولُه؛ لأن الظاهرَ مِنْ حال العَدْلِ الثقةِ الصِّدْقُ في خبره، فَوجَب أن يُقْبَلَ رجوعُه كما تُقْبَلُ روايتهُ.

وأمَّا إذا تَعَمَّد الكذبَ؛ فقد قال أبو بكر الصَّيْرَفي في كتاب (الأصول): «إنه لا يُعْمَلُ بذلك الخبر، ولا بغيره من روايته». (انظر: «الكفاية» ص ١١٨).

وقد اختلف العلماءُ في قبول إقرار الوضع خوفاً في كَذِبِه في إقرارهِ؛ لأن فيه عملاً بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوَضْع، قيل: هـٰذا كافٍ في رَدِّه، لكن ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً؛ لجوازِ أن يكذب في هـٰذا الإقرار بعينه. (تدريب الراوي: ١/ ٢١٥).

قال الحافظُ ابن حجر: «وفَهِم منه بعضُهم أنه لا يُعْمَلُ بذلك الإقرارِ أصلاً، وليس ذلك مُرادُه؛ وإنما نفى القطعَ، ولا يلزم من نفيُ القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظَّنِّ الغالب». (انظر: «شرح النخبة» ص: ٨٩، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص ٣١٧ ـ ٣٢٠، بتصرُّفٍ واختصارٍ).

كَذِبُ الرَّاوي:

أن يثبت عليه الكذبُ والوَضعُ علىٰ رسول الله ﷺ وحديثه.

كسر:

رَمْزٌ للحافظ ابن عَساكر في «تاريخ بغداد» كما ذكره الرُّوْذَانِيُّ في: «جمع الفوائد».

الكُرَّاسَةُ:

لُغَةً: بالضَّمِّ واحدةُ (الكُرَّاس والكَرَاريس، والكُرَّاسات، وأكْرَاسٍ)... وكُلُّ ما جُعِلَ بعضُه فوقَ بعضٍ، فقد كُرِّسَ وتكرَّسَ. (انظر: «تاج العروس» و«لسان العرب»).

واصطلاحاً (عند المحدِّثين): عبارةٌ عن الجُزْءِ من الكتاب، أو الصَّحيفة، يقالُ: قرأتُ كُرَّاسةً من كتاب سيبويه، وهـٰذا الكتابُ عِدَّةُ كَرَاريس. (انظر: «أساس البلاغة» ص: ٥٤٠، و«تاج العروس» ٤/ ٢٣٢).

عدد أوراقِ الكُرَّاسة:

لم يُحَدِّد أهلُ الحديثِ عددَ أوراقِ الكُرَّاسةِ... غير أنَّ الظاهر عند سَمَاعِ هـٰذه اللفظةِ عند أهلِ الحديثِ يتبادَرُ إلى الذِّهْنِ «الجزء اللطيف» أو «الصغير».

ولقد سألتُ المشتغلين في تجليس وترميم المخطوطات في مكتبة السُّليمانية (كُتُبْخَانة الواقعة في إسْطَنْبول) عن عددِ أوراق الكُرَّاسَة فأخبروني أنَّها عشرة أوراقٍ، وأنَّهم هكذا وجدوها منذ القِدَم. والله تعالى أعلم. (توثيق النصوص وضبطها: ص: ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

الكَشْطُ:

ويقال له أيضاً: «القَشْطُ».

لغةً: أمَّا (الكشْطُ) في اللغة فهو القَلْعُ، والنَّزْعُ، والكَشْفُ عن الشيء، تقول: كَشَط الغطاءَ عن الشيء، يَكْشِطُه كَشْطاً، أي: قَلَعه، ونَـزَعه، وكَشَف عنه. (لسان العرب).

وكَشَط الحرفَ: أي: مَحَاه، وأزالَه.

واصطلاحاً: سَلْخُ القِرْطاس بالسِّكِّين، ونحوِها؛ ويُسَمَّى أيضاً: (الحَكّ). انظر تعريفَه في حرف الحاء.

كِلاَهُما وتَمْراً:

من عبارات الجرح النادرة.

هكذا، وقد يرد بجرٍّ: كليهما، وأصلُه، مَثَلٌ كما ذكره الزَّمَخْشَرِيُّ في «المستصفى» (٢/ ٢٣١) والميدانيُّ في «مجمع الأمثال» (٢/ ١٥١)، أوَّل من قال ذلك (عمرو بن حُمْران الجَعْدِيّ، وكان يرعى إبلاً لأهله، ومعه زُبَدٌ وقرصٌ وتَمْرٌ، فمَرَّ به رجلٌ قد جهده الجوعُ والعطشُ، فقال لعمرو: أَطْعِمْني من قرصك، أو زبدِك، فقال له عمرو: «كِلَاهُمَا وتَمْراً» أي وأزيدك تمراً، وهو في الجَرِّ على إضمار الفعل في أوله، أي أُعطيك كليهما وتمراً، فضرب في كلِّ موضعٍ خيَّر فيه الإنسان بين شيئين وهو يريدهما معاً.

وممَّن استعمل هٰذا المثلَ في نقد الرواة الحافظُ ابن مَعِين، حين سُئل عن مِنْدَل بن علي العَنَزِيّ فقال: «ليس به بأسٌ، ثم سُئل عن أخيه حِبَّان بن عليٍّ فقال: «صدوقٌ» فقال له الدَّارمِيُّ ـ وهو السائلُ ـ: أيهما أَحَبُّ إليك؟ فقال: كِلَاهُما وتَمْراً، كأنه يُضَعِّفهما. (انظر «تهذيب التهذيب» ١/ ٣٤٥).

ووَجْهُ التضعيفِ يمكن أن يظهر عند توظيف هٰذا المثل، فقد جاء أنَّ أحد الخلفاء عرض على أحدِهم ثَوْبَيْن وخيره بينهما، فقال للخليفة هٰذا المثل ـ أنه قَلَّل من شأنهما ـ فغضب الخليفةُ وقال له: أو تَمْزَح بين يدي؟ وكان يرغب في توليته، فوَلَّى غيرَه وتركه. (انظر: «فصل المقال» ص: ١١٠).

لكن كيف يستقيم هٰذا الفهمُ ـ أعني التضعيف ـ عن ابن مَعِين مع ما وَرَد عنه في توثيقهما، فالأوَّلُ لا بأسَ به، وهي بمرتبة الثقة عند غيره، وفي الآخر صَدُوْقٌ، وهي مرتبةُ تعديلٍ معتبرةٌ، وخاصة في أقوال المتقدِّمين كابن مَعِين..؟

لكن المتتبع لأقوال ابن معين في هٰذين الرجلين يلحظ أنَّ ابن

مَعِين ربما تغيَّر قولُه، فكأنَّه مال إلى التضعيف في نهاية المَطاف، وهـٰذا تغيُّرُ اجتهادٍ منه، فقد جاء في رواية معاوية بن صالح: أنه قال: مِنْدَلُ ضعيفٌ، وأخوه حِبَّان ضعيفٌ، ومِنْدَلُ أصلَحُ منه.

وفي رواية أخرى: ضعيفان في الحديث. (انظر: «الكامل» لابن عدي، ٢/ ٨٨٣).

وإذا كان الأمرُ كذلك فلا تعارُضَ، والله أعلم. (انظر: «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٣١٠).

كَمَا قَالَ:

انظر: «أَوْ كَمَا قَالَ» في حرف الألف.

كن:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في «مُسْنَد حديثِ مالكٍ» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

كُنَّا نَرَى كَذَا:

أو قولهم «كُنَّا نَفْعَلُ كذا».

فالصحيحُ: أنَّه مرفوعٌ كقول جابرٍ: «كُنَّا نَعْزِلُ على عَهْدِ رسول الله ﷺ والقرآنُ يَنْزِل». متفق عليه، وكقوله: «كُنَّا نَأْكُل لُحُوْمَ الخَيْلِ على عهد رسول الله ﷺ» (رواه النَّسائي، وابن ماجه، وغيرهما، وإسناده صحيحٌ).

لأنَّ الظاهر من قولهم هـٰذا: أنَّ رسول الله ﷺ قد اطَّلَعَ على فِعْلِهم، وقَرَّرَهم على ذلك، والتقريرُ أحد وجوه السنن المرفوعة. (فتح الباري: ٢/ ٢٦).

واختلفوا إذا لم يَكُنْ مقيَّداً بعصر النبيِّ ﷺ فجَعَله الحاكمُ من

قبيل (المرفوع) وجعله الخطيبُ وغيرُه من قبيل (الموقوف). (الكفاية: ص: ٤٢٣).

ورَجَّح الحافظ ابن حجر: أنه موقوفٌ لفظاً مرفوعٌ حكماً؛ لأن الصحابي أَورده في مقام الاحتجاج، فيُحْمَل على أنه أراد كَوْنَه في زمن النبي ﷺ. (انظر «فتح الباري» ٢/ ١٨).

وإخراجُ البخاري حديثَ أنس بن مالكٍ: «كنا نصلِّي العَصْرَ، ثم يخرج الإنسانُ إلى بني عمرو بن عَوف فنجدهم يُصَلُّون العَصْرَ».

مُشْعِرٌ بأنه كان يرى أنَّ قول الصحابي: «كُنَّا نَفعَل كذا» مُسْنَدٌ، ولو لم يصرِّح بإضافته إلى زمن النبي ﷺ وهو اختيار الحاكم، ولم يفرِّق الحافظُ ابن الأثير في مقدِّمة «جامع الأصول» (١/ ٩٥ ـ ٩٦) بين القيد بزمن النبي ﷺ وبين إطلاقه، فالمرتبةُ الخامسةُ عنده: «أن يقول الراوي: كنَّا نفعل كذا»، وغرضه تعريفُ أحكام الشرع، فإنَّ ظاهره يقتضي أنَّ جميع الصحابة فعلوا ذلك على عهد النبي ﷺ على وجهٍ ظهر للنبي ﷺ ولم يُنْكِره؛ لأن تعريف الحكم يقع به.

ولم يذكر النوع المُبْهَم الذي لم يُضِفْه الصحابيُّ إلى زمن النبي ﷺ، فالظاهرُ: أنه لا يفرق بينهما، والله أعلم. (انظر: «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٣٢٤).

كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا:

انظر «كُنَّا نَرَى كَذَا».

الكُنَى:

لغةً: (الكُنَى) جمع: كُنْيَةٍ، وهو ما صُدِّر بأبٍ أو أُمٍّ، كأبي فلانٍ، وأُمِّ فلانٍ.

واصطلاحاً: مجيءُ الرَّاوي بكُنْيَتِه في الإسنادِ كثيرٌ جِداً، ولا يقالُ

(كُنْيَةٌ) إلاَّ لما جاءَ من الأسماء مضافاً إلى (أبو) أو (أُمّ).

ومجيئُه في الأسانيد على صورتين:

الأولى: بلفظِ الكُنْيَة مجرَّداً من قيدٍ زائدٍ، كقولِ المُحدِّثِ: (عن أبي الأحْوَصِ).

والثَّانيةُ: بلفظِ الكُنْيَةِ مع قيدٍ زائدٍ في التَّعريفِ، كقولِ المُحدِّثِ: (حَدَّثَنا أبو كُرَيْبٍ مُحمَّدُ بنُ العَلاءِ)، أو: (حدَّثنا أبو بَكْرٍ بنُ خَلَّادٍ)، أو: (حَدَّثنا أبو الطَّاهِرِ بنُ السَّرْح)، أو: (عن أبي إسحاقَ الهَمْدانيِّ)، أو: (عن أبي حَمْزَةَ القَصَّاب)، أو (حَدَّثنا أبو سعيدٍ مولى بني هاشِمٍ).

والصُّورةُ الثَّانيةُ أسْهَلُ في الوقوفِ عليها من الصُّورةِ الأولى، لِما في القيدِ من فائدة التَّمييزِ، ومن ذُكِرَ منها باسمه مع كُنْيَتِه كـ (أبي كُرَيْبٍ) فلا يُشْكِلُ ذِكْرُ كُنْيَتِهِ في شيءٍ.

الطريقُ إلى تمييزِهم:

يَقَعُ بالرُّجوعِ إلى نوعَيْنِ من التَّصانيفِ:

النَّوعُ الأوَّل: الجوامِعُ من كُتُبِ تراجِم الرِّجال، كالجوامع الثَّلاثة، وذلك في فصلٍ خاصٍّ عُقِدَ في أواخرها في الكُنى، وهي مرتَّبةٌ على حروف المعجم، وكُنى النِّساء بعد أسمائهنَّ في «تهذيب الكمال» وبعد كُنى الرِّجالِ في «الجرح والتَّعديل».

والنوع الثَّاني: كُتُبٌ خاصَّةٌ أُلِّفت في (الكُنى)، ككتاب:

١ ـ **الكنى والأسماء**: للإمام مُسلم بن الحجَّاج القُشَيري، «الصَّحيح» (المتوفَّى سنة ٢٦١ هـ).

٢ ـ **الكُنى والأسماء**: للحافظ أبي بِشْرٍ الدُّوْلابيِّ (المتوفَّى سنة ٣١٠ هـ).

٣ ـ الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلةِ العلم بالكُنى: للحافظِ أبي عُمَرَ بن عَبْدِ البَرِّ (المتوفَّى سنة ٤٦٣ هـ).

فائدةٌ:

واعْلم أنَّ الَّذين يُذْكَرون من الرُّواةِ بالكُنى على أقْسامٍ:

١ـ من تكونُ كُنْيَتُه اسْمَهُ.

مثالُه:

(أبو بَكْرِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ المَخْزوميُّ) أحدُ فقهاءِ المدينةِ السبعةِ.

(أبو حَصين بنُ يحيى بن سُلَيْمانَ الرَّازيُّ) قال أبو حاتم الرَّازيُّ: قلتُ له: هل لكَ اسْمٌ؟ قال: لا، اسمي وكُنْيَتي واحدٌ، فقلتُ: فأنا قد سَمَّيْتُك عبدَ اللهِ، فتَبَسَّمَ. (الجرح والتعديل: ح/ ٢/ ٣٦٤).

٢ ـ من اشْتَهَر بكُنْيَتِه، ولا يُدْرى إن كان له اسمٌ غيرُها أم لا.

مثالُه:

(أبو بَكْر بنُ نافِع مولى ابنِ عُمَرَ)، و(أبو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ).

هـٰذا القسمُ والذي قبله إنْ كنت بحثت عنهم في النوعين السابقين من كتب التَّراجم وقفتَ على أمرهم فيها، جميعها أو في بعضها.

على أنَّك تحتاجُ إلى استحضارِ الأمرَينِ وهُما: مُراعاةُ طَبَقةِ الرَّاوي من خلالِ موضعِه في الإسنادِ، والكتابِ الَّذي هو مَظِنَّةٌ لوجودِه فيهِ.

٣ ـ مَن اشْتَهَر بكُنْيَتِه، واخْتُلِفَ في اسمِه.

مثاله:

(أبو بَكْرِ بنُ عبدِ الله بنِ أبي مَرْيَمَ)، فقيلَ في اسمِه: (بُكَيْر) وقيل غيرُ ذلكَ.

فهـٰذا إذا بحثتَ عنه في «التاريخ الكبير» للبُخاري وجدتَه في «الكنى»، بينما ذَكَره ابنُ أبي حاتم فيمَن اسمُه (بُكَير) من حرفِ الباء، وفي «تهذيب الكمال» في (الكُنى)، فتفطَّنْ لمثلِ هـٰذا فليس له قاعدةٌ.

أمَّا كتبُ الكُنى المستقلَّةُ كالثَّلاثةِ الَّتي ذكَرْتُ.، فذِكْرُه فيها من شرطِها.

٤ ـ من اشْتَهَر بكُنْيَةٍ وله اسمٌ معروفٌ.

مثالُه:

(أَبو عاصِم النَّبيل) و(أبو العاليةَ الرِّيَاحيُّ) و(أبو إدريسَ الخَوْلَانيُّ).

وهـٰذا أكْثَرُ الأقْسامِ وُروداً في الأسانيدِ، وهو لا يُذْكَرُ في فصلِ (الكنى) في كتابَي البُخاريِّ وابنِ أبي حاتمٍ، إنَّما من كان منهم من شرطِ «تهذيب الكمال» وجدتَه فيه، ومن لم يكن من شرطه فربَّما وجدتَه في كُتب الكُنى المستقلَّة، وربَّما لم تَجِدْه؛ لأنَّها لم تستوعِب جميعَ ذلك.

على أنَّكَ إذا جئتَ إلى مَن يُذْكَرُ بالكُنى ممَّن بعدَ مسلِم والدُّوْلَابيِّ ومن قَرُبَ من طَبَقَتِهما ممَّن ألَّف في ذلك، فإنَّه يَشُقُّ الوُقوفُ عليه، وبخاصَّةٍ من كان من هـٰذا القِسم منهم، وابنُ عبدِ البَرِّ مع تأخُّر زمانِه إلاَّ أنَّه اقْتَصَرَ على أصحابِ الكُنى قبلَ شُيوعِ التَّصانيفِ في الحديث، إلى نحوِ أواسِطِ المئة الثَّالثةِ.

فالطَّريقُ الأقْرَبُ لاكتشافهم بعَلامَةٍ أخرى في الإسناد.

٥ ـ من ذُكِرَ بكُنْيَةٍ، وهو مشهورٌ باسمِه.

مثالُه:

(أبو حَفْص عُمَر بن الخطَّاب) و(أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أبي طالبٍ) و(أبو عبد الله مالكُ بنُ أنَسٍ) و(أبو بِسْطام شُعْبَةُ بنُ الحجَّاجِ).

وهـٰذا الصِّنْفُ ذِكْرُهُ على سبيلِ التَّتِمَّةِ للأقْسامِ، وإلَّا فإنَّهم لا يُذْكَرون في الأسانيدِ بكُناهم دون أسمائِهم.

ملاحظةٌ مهمّةٌ:

وممَّا عليك أن تُلاحِظَهُ: أنَّ من الرُّواةِ مَن يُذْكَرُ بكُنْيَتِه منسوباً إلى أبيهِ أو جَدِّهِ بكُنْيَةِ الأبِ أو الجَدِّ.

مثالُه:

(أبو القاسم بنُ أبي الزِّنادِ)، اسمُ أبيهِ: عَبدُ الله بنُ ذَكْوانَ.

(أبو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبة)، هو: عبدُ الله بنُ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ عُثْمانَ، و(أبو شَيْبة) كُنْيَةُ جَدِّهِ إبراهيم.

(أبو عُبَيْدَةَ بنُ أبي السَّفَرِ)، هو: أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله بن أبي السَّفَرِ، واسمُ (أبي السَّفَرِ) سعيدُ بنُ يُحْمِد.

كما ينبغي أن تُلاحِظَ أنَّ من الألقاب ما أتى على لَفظِ الكُنْيَةِ.

(انظر: «تحرير علوم الحديث» ١/ ٧٧ ـ ٨٠).

أهَمُّ كُتب الكُنَىٰ:

وقد بدأ تأليف كُتب الكُنىٰ في فترةٍ مبكِّرةٍ مع نشأة التأليف بالرجال، فها هو الإمامُ البخاري صاحب «الصحيح» يجمع كتابَه «التاريخ الكبير» ويرتِّب الأسماء فيه علىٰ حروف المعجم، ثمَّ يُفرِد «الكنىٰ» بجزءٍ خاصٍّ في آخر كتابه، وتابعه علىٰ هـٰذا معظم مَن أَلَّف في الرجال.

كما أفرد بعض العلماء «الكنىٰ» بالتأليف، ومن هـٰذه الكتب:

١ ـ **الكنىٰ**: لابن الكَلْبي، أبي المنذر، هشام بن محمد بن السَّائب الكوفي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ) ذكره الذهبيُّ في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٠٢) ضِمن مؤلّفاته.

٢ ـ **الكنىٰ**: لابن المَديني، أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَّعْدِي البصري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ) ذكره النَّووي في «التقريب». (تدريب الراوي ٢/ ٢٧٩).

٣ ـ **الأسامي والكُنَىٰ**: للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ) رواية ابنه صالح (ت ٢٦٥ هـ) عنه. طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله يوسف الجُدَيع، بمكتبة الأقصىٰ، في الكويت ١٤٠٦ هـ.

٤ ـ **الكُنَىٰ**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ) صاحب«الصحيح» وهو جزءٌ من «التاريخ الكبير» له. طُبع بمطابع مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الدَّكَن) الهند، عام ١٣٦٠ هـ.

٥ ـ **الكنىٰ والأسماء**: للإمام أبي الحسين، مسلم بن الحَجَّاج القُشَيْري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) صاحب «الصحيح». طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم بن أحمد القشقري، وصدر عن المجلس العلمي، في الجامعة الإسلامية، في المدينة المنوَّرة ١٤٠٤ هـ.

٦ ـ **الكنىٰ**: للقَبَّاني، لأبي علي، الحسين بن محمد بن زياد النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٢٨٩ هـ) ذكره الذهبي ضمن تصانيفه في السير (١٣/ ٥٠٠).

٧ ـ **أسماء المحدِّثين وكُنَاهم**: للمُقَدَّمِي، لأبي عبد الله،

ومحمد بن أحمد بن محمد (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ) مخطوطٌ.

٨ ـ **الكُنىٰ**: للإمام النسائي، أبي عبد الرحمٰن، أحمد بن علي بن شعيب (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ) صاحب «السنن». ذكره الذهبي في السير (٧/ ٧).

٩ ـ **الكُنىٰ**: لابن الجارُوْد، أبي محمد، عبد الله بن علي بن الجارود، النَّيسابوري المجاور بمكة (المتوفىٰ سنة ٣٠٧ هـ)، ذكره الحافظ ابنُ حجر في «المعجم المفهرس» (ص: ١٧٤).

١٠ ـ **الكُنَىٰ والأسماء**: لأبي بِشْر، محمد بن أحمد بن حمّاد الدَّوْلَابي (المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ) طُبع بمطبع مجلس دائة المعارف النظامية، في حَيْدَرْ آباد (الدَّكَنْ) بالهند ١٣٢٢ هـ.

١١ ـ **الكُنى**: لابن أبي حاتم، عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ) نسبه له الذهبي في السير (١٣/ ٢٦٣) ضمن مؤلَّفاته في ترجمته.

١٢ ـ **كُنَىٰ من يُعْرَف بالأسامي**: لابن حِبَّان، محمد بن حِبّان بن أحمد البُسْتِي السِّجستاني (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ)، ذكره الذهبي في ترجمته في السير (١٦/ ٩٥) ضمن مؤلّفاته، وقال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١) «في ثلاثة أجزاء».

١٣ ـ **أسامي من يُعْرَف بالكُنىٰ**: لابن حِبَّان البُسْتِي أيضاً، قال الكتَّاني من «الرسالة» المستطرفة (ص: ١٢١) «في ثلاثة أجزاء».

١٤ ـ **مَن وافقت كُنْيَتُه زوجه من الصحابة**: لابن خَيُّوَيْه، محمد بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٣٦٦ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ محمد حسن آل ياسين، بدار البصائر في دمشق ١٤٠٣.

١٥ ـ **من وافق اسمُه اسمَ أبيه، من وافق اسمُه كُنْيَة أبيه**: لأبي

الفتح، محمد بن الحسين الأزدي الموصلي (المتوفىٰ سنة ٣٦٧ هـ). طُبع بتحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، بجمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت، عام ١٤٠٨.

١٦ ـ **من يُعَترف بكنيته ولا يُعْلَمُ اسمُه ولا دليل علىٰ اسمه**: لأبي الفتح الأزدي أيضاً. طُبع بتحقيق عبد الله مرحول السوالمة، بمركز البحوث التربوية، بكليّة التربية، في جامعة الملك سعود، في الرياض ١٤٠٩ هـ.

١٧ ـ **الكُنىٰ لمن لا يُعْرَفُ له اسْمٌ مِن أصحاب رسول الله ﷺ**: لأبي الفتح الأزدي أيضاً. طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمٰن إقبال بن محمد بن إسحاف بسكوهري، بالدار السَّلفية بومباي بالهند، عام ١٤١٠ هـ بعنوان: «أسماء من يُعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ».

١٨ ـ **الكُنىٰ والأسماء**: لأبي أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد الكَرَابيسي (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ). قال العراقي: «وكتاب أبي أحمد أجَلُّ تصنيف في هٰذا النوع، فإنه يذكر فيه مَن عُرف اسمُه ومَن لم يُعْرَف، وكتاب مسلم والنَّسائي لم يذكر فيه إلاّ من عُرِف اسمه». وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١): «حرَّر فيه وأجادَ، وزاد علىٰ غيره وأفاد، ولم يرتِّبه علىٰ المعجم، فرتَّبه الذهبي واختصره وزاد عليه وسمَّاه: «المقتنىٰ في سرد الكنىٰ». طُبع القسم الموجود منه بتحقيق الأستاذ يوسف محمد الدخيل، بدار الغرباء في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٧ هـ وقد اختصره التقي المَقْدِسي (المتوفىٰ سنة ٦٠٠)، واختصره الذهبيُّ (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ) في «المُقْتَنَىٰ في سرد الكنىٰ» ويأتي.

١٩ ـ **كُنىٰ الصَّحابة**: لابن الدَّبَّاغ، أبي القاسم، خلف بن القاسم

بن سهل الأزدي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٣٩٣ هـ)، ذكره الذهبيُّ في ترجمته في السير (١٧/ ١١٣) ضِمن مؤلَّفاته.

٢٠ ـ **فتح الباب في الكُنىٰ والألقاب**: لابن مَنْدَه، أبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٣٩٥ هـ). طُبع بتحقيق المستشرق ويدرنج في ألمانيا، ١٣٤٦ هـ.

٢١ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ) وهو في أسماء رُواة الحديث وكناهم. (الأعلام: للزركلي ٤/ ١٢١).

٢٢ ـ **الكُنىٰ والألقاب**: للحاكم النَّيسابوري، أبي عبد الله، محمد بن عبد الله (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ) نسبه له الذهبيُّ في السير ٢٢٠/ ٣٤٨)، والكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٠).

٢٣ ـ **الألقاب والكُنىٰ**: للشَّيرازي، أبي بكر، أحمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد الفارسي (المتوفىٰ سنة ٤١١ هـ) قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٢٠): «وهو في مجلَّدٍ مفيدٍ، كثير النفع، بل هو أجَلُّ كتابٍ أُلِّف في هٰذا الباب قبل ظهور تأليف ابن حجر». وقد اختصره أبو الفضل ابن القَيْسَراني (المتوفىٰ سنة ٥٠٧ هـ) بعنوان: «**اختصار كتاب الألقاب**».

٢٤ ـ **مَن وافقت كنيتُه اسم أبيه ممّا لا يُؤمَن وقوع الخطأ فيه**: للخطيب أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). ذكره الذهبي في السير (١٨/ ٢٩٠) وقد اختصره علاء الدين مُغُلْطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ) ويأتي.

٢٥ ـ **الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلَة العلم بالكنىٰ**: لابن عبد البَرّ، يوسف بن عبد الله بن عبد البَرّ النَّمري القُرطبي

(المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). طُبع بتحقيق عبد الله مرحول السوالمة، بدار ابن تيمية في الرياض ١٤٠٥ هـ.

٢٦ ـ **الكُنىٰ**: لابن مَنْدَه، أبي القاسم، عبد الرحمٰن بن مِحمد بن إسحاق الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ) نسبه له الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢١).

٢٧ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المُؤتلِف والمُختلِف من الأسماء والكُنىٰ والألقاب**: لابن ماكولا، علي بن هبة الله (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ). أكمل به «المؤتلف تكملة المختلف» للخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّمي، بدائرة المعارف العثمانية، في حَيْدَرْ آباد (الدَّكَن) بالهند عام١٣٨٢ ـ ١٣٨٧ هـ.

٢٨ ـ **الكُنىٰ والألقاب**: لأبي علي الجَيَّاني، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني (المتوفىٰ سنة ٤٩٨ هـ) مخطوطٌ.

٢٩ ـ **مَن كنيته أبو سعد**: لأبي سعد السَّمْعَاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي الخُراساني (المتوفىٰ سنة ٥٦٢ هـ). ذكره الذهبي ضَمهن مؤلَفاته في السير (٢٠/ ٤٦٢).

٣٠ ـ **من وافقت كُنيَتُهُ كنيةَ زوجته**: لابن عساكر، أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٥٧١ هـ) صاحب «تاريخ دمشق» ذكره الذهبي ضِمن مصنفاته في السير (٢٠/ ٥٦٠) وقال: «أربعة أجزاء».

٣١ ـ **تلخيص الكُنىٰ لأبي أحمد الحاكم**: للتقي المَقْدِسي، أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي الجَمَّاعيلي (المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ). مخطوطٌ.

٣٢ ـ **أسماء المَكْنِيِّين من رجال الصحيحين**: للمغربي، محمد بن هارون (؟) مخطوطٌ.

٣٣ ـ **المُقْتَنَىٰ في سَرْد الكنىٰ**: للحافظ شمس الدِّين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صالح عبد العزيز المراد، بالجامعة الإسلامية، في المدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٨ هـ.

٣٤ ـ **انتخاب كتاب مَن وافقت كُنْيَتُه اسمَ أبيه مِمّا لا يُؤْمَنُ وقوعُ الخطأ فيه**: للحافظ الخطيب البغدادي. انتخاب علاء الدين مُغُلْطاي (المتوفىٰ سنة ٧٦٢ هـ). طُبع بتحقيق باسم الجوابرة، ونشرته جمعيةُ إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث، في الكويت، عام ١٤٠٨ هـ.

٣٥ ـ **جزء الكُنىٰ**: لقطب الدين الحلبي، عبد الرحيم بن محمد بن عبد الكريم القاهري (المتوفىٰ سنة ٨٠٩ هـ) تخريج الشيخ حميد الدين حمَّاد بن عبد الرحيم التركماني الماردِيني (ت ٨١٩ هـ) ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (٢/ ٢٤٣).

٣٦ ـ **رسالة في معرفة حملة الكُنَىٰ والأسماء والألقاب**: للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيُوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). طُبع بتحقيق صرح الدين المنجّد، في مجلة جامعة القدّيس يوسف ببيروت، (مج ١١١)، عام ١٣٩٣ ـ ١٣٩٤ هـ.

٣٧ ـ **المُنىٰ في الكُنىٰ**: للسُّيوطي أيضاً. طُبع بتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس، في المدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٣ هـ.

٣٨ ـ **المُغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنىٰ الرُّواة وألقابهم وأنسابهم**: للشيخ محمد طاهر بن علي الفَتَّني الهندي (المتوفىٰ سنة

٩٨٦ هـ). طُبع بدار نشر الكتب الإسلامية، في كوجرا نواله في باكستان، عام ١٣٩٣ هـ، وقد صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ عن مكتبة سَهَارَنْبُور في الهند، بعناية المحدِّث الشيخ زين العابدين الأعظمي.

كَيْفِيَّةُ سَمَاعِ الْحَدِيْثِ:

أي شروط تحمُّل الحديث، وطُرُقُ تلقِّيه، وأحكامها.

انظر: «صِيَغ الأداء» في حرف الصاد، و: «طُرُق تحمُّل الحديث» في حرف الطَّاء.

❐❐❐

فهـرس مصطلحات الجزء الثـاني

المصطلح — رقم الصفحة

حـــرف الحـاء

ح ٥
الحاشية ٦
حاطبُ ليل ٨
الحافظ ٩
الحافظةُ ١٧
الحاكم ١٧
حالُ الصِّبا ١٨
حالُ الكفر ١٨
حب ١٨
حجَّاج بن محمَّد نائماً أوثَقُ من عبد الرزَّاق يقظان ١٨
الحُجَّة ١٩
حُجَّةٌ ٢٠
حُجِّيَّة السُّنَّة النبويَّة ٢٣
حدَّث بنسخةٍ فيها بلايا ٢٣

المصطلح	رقم الصفحة

حدَّثنا ٢٣
حدَّثنا إجازةً ٢٣
حدَّثنا أبو الزُّبير، وأبو الزبير، وأبو الزبير ٢٤
حدَّثنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار ٢٥
حدَّثنا الضَّخم عن الضّحام ٢٥
حدَّثنا بقراءتي عليه وأنا أسمع ٢٦
حدَّثنا في إذنه ٢٦
حدَّثنا فيما أجازني أو أجاز لي ٢٦
حدَّثنا فيما أذن لي فيه ٢٦
حدَّثنا فيما أطلق لي روايتَه ٢٦
حدَّثنا فيما ناولني ٢٦
حدَّثنا قراءةً عليه وأنا أسمع ٢٦
حدَّثنا مذاكرةً ٢٧
حدَّثنا مناولةً ٢٧
حدَّثنا مناولةً وإجازةً ٢٧
حدَّثني ٢٧
حدَّثني الصَّدوق عن الصَّدوق ٢٧
حدَّثني فلانٌ وردَّ ذلك إلىٰ فلان ٢٨
الحديث ٢٨
الحديث الإلـٰهي ٢٩
حديثٌ جيِّدٌ ٢٩
حديثٌ حَسَنٌ ٣٠
حديثٌ حَسَنُ الإسناد ٣٠
حديثُ خُرافة ٣٠
الحديث الرَّبَّاني ٣١

المصطلح	رقم الصفحة

الحديث الشَّاذّ ٣١
حديثٌ صحيحٌ ٣١
حديثٌ صحيحُ الإسناد ٣٢
حديثٌ غير صحيح ٣٢
حديثٌ ضعيفٌ ٣٢
حديثُ فلانٍ أسنَدُ ٣٢
حديثُ فلانٍ أصَحُّ ٣٣
حديثٌ فيه ضعفٌ والعملُ عليه عندنا ٣٣
الحديثُ القدسيُّ ٣٣
حديثُه ليس بشيءٍ ٣٧
حديثُه ليس بالمحفوظ ٣٧
الحديث الضعيف ٣٨
الحديث المتواتر المحرَّف ٣٨
الحديث المُحْكَم ٣٨
الحديث المختلف ٣٨
الحديث المردود ٣٨
الحديث المُسَلْسَل ٣٨
الحديث المضعَّف ٣٨
الحديث المعلول ٣٨
الحديث المقبول ٣٨
الحديث المنقطع ٣٨
الحديث المُنْكَر ٣٨
الحديث النَّاسخ ٣٩
حديثُ فلانٍ أصَحُّ من حديث فلانٍ أو أحسَنُ ٣٩
حديثُه مُنْكَرٌ ٣٩

المصطلح	رقم الصفحة

حديثُه يُشبِه حديثَ أهلِ الصِّدق ٣٩
حرامٌ الرِّواية عنه حرامٌ ٤٠
حروريٌّ ٤٠
الحِسان ٤١
الحَسَنُ لذاته ٤١
حَسَنُ الإسناد ٥٥
حَسَنُ الحديث ٥٥
حَسَنٌ صحيحٌ ٥٦
حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ ٥٨
حَسَنٌ غريبٌ ٥٩
حَسَّن فلانٌ حديثَه ٥٩
الحَسَنُ لغيره ٥٩
حَضَر، أو حضرتُ، أو حضروا ٦٣
الحفظ حفظُ الثِّقة ٦٣
حقيقة الرِّواية ٦٣
الحَكُّ ٦٣
الحُكم علىٰ إسناد الحديث ٦٣
الحُكم علىٰ الحديث ٦٣
الحُكم علىٰ متن الحديث ٦٤
الحكمة ٦٤
حُكي ٦٦
حل ٦٦
الحلقة ٦٧
حم ٦٧
حمَّادان ٦٧

حمَّالة الحطب ٦٧
الحُمْرَة ٦٨
الحملُ فيه علىٰ فلان ٦٩
الحواس الخمسة ٦٩
حيوانٌ مُتَّهَمٌ ٦٩
حيَّة الوادي ٧٠

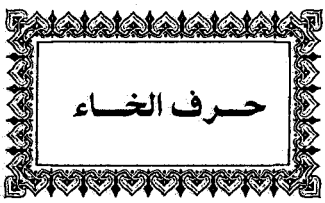

خ ٧١
الخائب ٧١
الخبر ٧٢
خبر الآحاد ٧٣
الخبر المتواتر ٧٣
خبرُ الواحد ٧٣
خَبَّرَنا ٧٣
خت ٧٣
خد ٧٣
خُذْ عنِّي ٧٣
خُرافةٌ ٧٣
خَرَّجَ لفلانٍ ٧٥
خِرِّيجُ فلانٍ ٧٥
خَشَبِيٌّ ٧٦

الخصائص ٧٦
خط ٧٧
الخطَّابية ٧٧
خَفَّ الضَّبط ٧٨
خفيفُ الضبط ٧٨
الخفيّ ٧٨
خفيُّ الإرسال ٧٨
الخِلَعِيَّات ٧٨
خُلْفٌ ٧٨
الخُماسيات ٧٩
الخمسة ٧٩
الخوارج ٨٠
خُوَيْلِط ٩٢
خِيَارٌ ٩٣
خيار الخَلْق ٩٤

حـرف الـدّال

د ٩٥
الدَّائرة ٩٥
الدَّارة ٩٥
داعيةٌ ٩٦
دثنا ٩٧

دثني ٩٧
دجَّالٌ ٩٧
دجَّالٌ من الدَّجاجلة ٩٧
دخل حديثُ بعضهم في بعضٍ ١٠١
دخوله في عمال السلطان ١٠٢
الدِّراية ١٠٣
دُرَّةٌ بين مَرْوَيْن ضائعةٌ ١٠٣
درجة الحديث ١٠٥
دَقَّك بالمنحاز دَقَّ الفُلْفُلِ ١٠٥
دلائل النبوَّة ١٠٦
دي ١٠٧

حـــرف الذَّال

ذاكَ لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يروي عنه، كان لُعْنَةً ١٠٩
الذَّاكرة ١١٠
ذاهبٌ ١١٠
ذاهبُ الحديثِ ١١٠
ذَكَر ١١١
ذَكَر لنا ١١١
ذَكَر لنا فلانٌ ١١١
ذَكَر لي ١١١
ذَكَر المحدِّثُ الحديثَ ١١١

ذكَره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» ١١٢
ذَكَره البخاريُّ ولم يذكر فيه جرحاً ١١٥
ذَكَره فلانٌ في كتابه ١١٥
ذَهَب كالأمس الذاهب ١١٥
الذَّيْلُ ١١٦

حـــرف الـــرَّاء

رافضيٌّ، كأنَّه جَرْوُ كلبٍ ١١٧
رافضيٌّ كذَّابٌ جبلٌ ١١٨
رافضيٌّ مثل الحِمار ١١٩
الرَّافضة ١٢٠
الرَّاوي ١٢٠
رأيتُ بحراً اختلط ١٢٠
رأيتُ علىٰ حديثه النُّورَ ١٢١
رأيُ جَهْمٍ ١٢٢
الرُّباعيَّات ١٢٣
رُبَّما أخطأَ ١٢٤
رُبَّما أغربَ ١٢٥
رُبَّما خالَفَ ١٢٦
رُبَّمَا لُقِّنَ ١٢٦
رُبَّما يُخالِف ١٢٦
رُبَّما يَهِمُ ١٢٧

المصطلح	رقم الصفحة

الرُّتْبَة ١٢٧
رُتْبَةُ الثِّقات ١٢٧
رجال الحديث ١٢٧
رجاله ثقاتٌ ١٢٧
رجاله رجال الشَّيخين، أو أحدهما ١٢٨
رجاله رجالُ الصَّحيح ١٢٨
رجال الصَّحيح ١٢٩
رجاله لا بأسَ بهم ١٢٩
رَجَع ١٢٩
رجلٌ ١٢٩
رجلُ سوءٍ ١٣٠
الرِّحلة ١٣١
الرِّحلة في طلب الحديث ١٣١
الرِّحلة للحديث ١٤٩
رُدَّ حديثُه ١٤٩
ردَّوا حديثَه ١٤٩
رِضا ١٤٩
الرِّضا ١٥٠
رَضِيَ ١٥٠
الرَّفض ١٥٠
الرَّفع ١٥٠
ركاكة اللَّفظ والمعنى ١٥١
ركنُ الكذب ١٥١
ركنٌ من أركان الكذب ١٥١
الرَّمْزُ ١٥١

المصطلح	رقم الصفحة

رمِيَ بالإرجاء ١٥٢
رُمِي بالاعتزال ١٥٢
رُمِيَ بالتشيُّع ١٥٢
رُمِيَ بالزَّندقة ١٥٣
رُمِيَ بالرَّفض ١٥٣
رُمِيَ بالكذب ١٥٤
رُمِيَ بالنَّصْب ١٥٤
رُمِيَ برأي الخَوارج ١٥٤
رُمِيَ برأي جَهْم ١٥٤
الرُّواة ١٥٥
رواه الأربعة ١٥٥
رواه أهلُ السُّنن ١٥٥
رواه الثَّلاثة ١٥٥
رواه الجماعة ١٥٥
رواه الخمسة ١٥٥
رواه السَّبعة ١٥٥
رواه السِّتَّة ١٥٥
رواه الشيخان ١٥٦
رواه بصيغة التمريض ١٥٦
رواه بصيغة الجزم ١٥٦
رواه بلفظٍ مقاربٍ ١٥٦
رواه بلفظه ١٥٦
رواه بمثله ١٥٦
رواه بمعناه ١٥٧
رواه بنحوه ١٥٧

المصطلح	رقم الصفحة

روَوْا عنه ١٥٧
الرِّواية ١٥٧
روايةً ١٥٨
رواية الآباء الرُّواة عن الأبناء ١٥٨
رواية الأبناء الرواة عن الآباء ١٥٩
رواية الأقران ١٦١
رواية الأكابر عن الأصاغر ١٦٢
الرواية باللفظ ١٦٣
الرواية بالمعنىٰ ١٦٣
رواية بعض الحديث ١٦٧
رواية الحديث باللَّفظ ١٦٨
رواية الحديث بالمعنىٰ ١٦٨
الرواية والدِّراية ١٦٨
رواية السابق عن اللَّاحق ١٧٠
رواية المبتدعة ١٧٠
رواية المدبَّج ١٧٩
رَووا عنه ١٧٩
روىٰ أحاديث معضلة ١٨٠
روىٰ أحاديث منكرة ١٨١
رُوي عنه ١٨٢
رُوي ١٨٢
روىٰ الناس عنه ١٨٢
روىٰ المناكير ١٨٢
روىٰ له مقروناً ١٨٣
رويناه وبلَّغناه ١٨٣

الرياحيُّ رياحٌ ١٨٣

حـــرف الـــزّاي

ز ١٨٥
زائداً ١٨٥
زاويةٌ قائمةٌ يمينيةٌ ١٨٥
زعم لنا فلان عن فلانٍ ١٨٥
الزوائد ١٨٦
زيادات الثقات ٢٠٧
زيادة الثقة ٢١٢
زيادة السَّاقط ٢١٢
الزيادة في الإسناد ٢١٢
الزيادة في المتن ٢١٢
الزَّيدية ٢١٢

حـــرف السّـــين

س ٢١٥
السُّؤالات ٢١٥
السَّابق واللَّاحق ٢١٧

المصطلح	رقم الصفحة

السابقون الأوَّلون ٢١٩
سارق الحديث ٢١٩
السَّافل ٢٢٠
السَّاقط ٢٢١
ساقطٌ ٢٢١
ساقط الحديث ٢٢١
السُّباعيات ٢٢١
السبر ٢٢٢
سبب وُرود الحديث ٢٢٢
السبعة ٢٢٢
سبيله كسبيل فلانٍ ٢٢٢
السِّتَّة ٢٢٣
سدادٌ من عيش ٢٢٣
السُّداسيات ٢٢٣
سرقة الحديث ٢٢٤
سعيدان ٢٢٤
سفيانان ٢٢٤
السَّقط ٢٢٥
السَّقط الخفيّ ٢٢٩
السَّقط الظاهر ٢٢٩
سكتوا عنه ٢٣٠
سلسلة الذهب ٢٣٣
سلسلة الكذب ٢٣٤
السِّلَفِّيات ٢٣٤
السَّماع ٢٣٥

المصطلح	رقم الصفحة

سماع المذاكرة ٢٣٦
السَّماع من لفظ الشيخ ٢٣٦
سمع مني الحديث وأجزت له روايته ٢٣٧
سمعتُ ٢٣٧
سمعتُ فلاناً ٢٣٧
سمعتُ فلاناً يأثر عن فلانٍ ٢٣٨
سمعتُ فلاناً يقول ٢٣٨
السُّنَّة ٢٣٨
السُّنَّة التقريرية ٢٤٢
السُّنَّة الخِلقية ٢٤٢
السُّنَّة الفعلية ٢٤٢
السُّنَّة القولية ٢٤٣
السُّنَّة المعرفية ٢٤٣
السَّند ٢٤٣
السَّند العالي ٢٤٤
السَّند السافل ٢٤٤
السَّند النازل ٢٤٤
السُّنن ٢٤٤
السُّنن الأربعة ٢٥٢
سوء الحفظ الملازم للراوي ٢٥٢
سور الحفظ الطَّارئ على الراوي ٢٥٢
سوَّغ لي أن أروي عنه ٢٥٣
سيي ٢٥٣
سيئ الحفظ ٢٥٣
السِّياق ٢٥٤

السيرة ٢٥٤

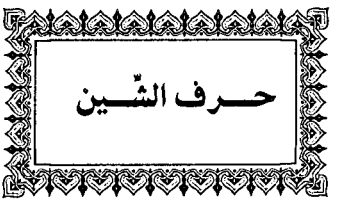

الشَّاذ ٢٥٥
شاذُّ الإسناد ٢٦٠
شافهني ٢٦١
الشاهد ٢٦١
شبه الريح ٢٦٢
الشُّذوذ ٢٦٢
شرط البخاري ٢٦٢
شرط الشيخين أو أحدهما ٢٦٣
شرط مسلم ٢٦٣
شروح الحديث ٢٦٣
الشعوبيون ٢٨٢
الشَّقّ ٢٨٣
شكُّك أحبُّ إليَّ من يقين غيرك ٢٨٣
الشَّكل ٢٨٤
شكل الحديث ٢٨٤
الشَّمائل ٢٨٤
الشواهد ٢٨٥
الشيخ ٢٨٥
شيخٌ ٢٨٥

شيخ الإسلام ٢٨٦
شيخ الحديث ٢٨٨
شيخٌ وسطٌ ٢٨٨
الشَّيخان ٢٨٨
الشِّيعة ٢٨٩
شيوخ الحديث ٣٠١

حـــرف الصَّـــاد

صـ ٣٠٣
ص ٣٠٣
الصَّالح ٣٠٣
الصَّالح ٣٠٤
صالح الحديث ٣٠٤
الصَّبي ٣٠٥
صحَّ ٣٠٥
صح ٣٠٥
صحَّ ورجع ٣٠٥
الصحابة ٣٠٥
الصحابي ٣٢٣
الصِّحاح ٣٢٣
الصِّحاح الستة ٣٢٨
صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي ٣٣١

المصطلح	رقم الصفحة

الصحيح ٣٣٢
الصحيح ٣٤٢
صحيح الإسناد ٣٤٢
صحيحٌ على شرطهما ٣٤٢
صحيحٌ غريبٌ ٣٤٢
الصحيح لذاته ٣٤٣
الصحيح لغيره ٣٤٣
الصحيح المجرَّد ٣٤٤
الصحيحان ٣٤٤
الصُّحف ٣٤٥
صد ٣٥٥
صدوقٌ ٣٥٥
صدوقٌ إن شاء الله ٣٥٧
صدوقٌ ثقة ٣٥٧
صدوقٌ حسنُ الحديث ٣٥٧
صدوقٌ سيِّئ الحديث ٣٥٨
صدوقٌ إلى الضعف ما هو ٣٥٨
صدوقٌ في نفسه ٣٥٩
صدوقٌ كثير الأوهام ٣٥٩
صدوقٌ لكنَّه مبتدعٌ ٣٥٩
صدوقٌ له أوهامٌ ٣٥٩
صدوقٌ مبتدعٌ ٣٦٠
صدوقٌ يُخطئ ٣٦٠
صدوقٌ يَهِمُ ٣٦٠
صِغار الصحابة ٣٦٠

صفة من تُقبَل روايته ومن تُرَدُّ ٣٦٠
الصِّفر ٣٦١
صُفَّري ٣٦١
صفة رواية الحديث ٣٦٢
صلَّحه فلانٌ ٣٦٢
صلعم ٣٦٣
صوابه كذا ٣٦٣
صويلح ٣٦٣
صيغ الأداء ٣٦٣
صيغ التحديث ٣٧٠
صيغ التمريض ٣٧٠
صيع الجزم ٣٧١
صيغة التمريض ٣٧١
صيغة الجزم ٣٧١

حـــرف الضّـــاد

ض ٣٧٣
الضَّابط ٣٧٣
ضابطٌ ٣٧٥
الضَّبَّة ٣٧٥
الضبط ٣٧٥
ضبط النصوص وتقييدها ٣٨٣

ضبط الحروف المهملة ٣٨٦
ضبط المشكل ٣٩٠
ضبط الصَّدر ٣٩٠
ضبط الكتاب ٣٩١
الضَّربُ ٣٩١
الضعفاء ٣٩٢
ضُعِّف ٣٩٢
ضعَّفوه ٣٩٢
الضَّعيف ٣٩٢
ضعيفٌ ٣٩٥
ضعيف الحديث ٣٩٦
ضعيفٌ ٣٩٧
ضعيفٌ جدّاً ٣٩٧
ضعيفٌ ضعيفٌ ٣٩٨

حـــرف الطَّـاء

ط ٣٩٩
الطالب ٣٩٩
طالب الحديث ٣٩٩
طامَّات ٣٩٩
الطَّاقة ٤٠١
طب ٤٠٣

المصطلح	رقم الصفحة

الطباق ٤٠٣
الطبق ٤٠٣
الطَّبقات ٤٠٧
طبقات السَّند ٤١٣
طبقات الصحابة ٤١٣
طبقات المحدِّثين ٤١٣
طبقات النقَّاد ٤٢٠
طبقات المدلِّسين ٤٢٩
طبلٌ ٤٣١
طبلٌ لا يدري ما يخرج من رأسه ٤٣٢
طبلٌ مخرَّقٌ ليس له صوتٌ ٤٣٣
الطبقة ٤٣٤
الطُّرَّة ٤٣٤
طرحوا حديثه ٤٣٥
طرحوه (الراوي) ٤٣٥
الطَّرف ٤٣٥
طُرق التحمّل ٤٣٥
طُرق التحمَّل والأداء ٤٣٦
طُرق تحمُّل الحديث ٤٣٦
طُرق الحديث ٤٣٦
الطَّريق ٤٣٦
الطريق الناقصة ٤٣٧
الطريق المزيَّدة ٤٣٧
طس ٤٣٧
طص ٤٣٧

المصطلح	رقم الصفحة
الطَّعْنُ في الراوي	٤٣٧
طعنوا فيه	٤٣٧
طُول الصُّحبة	٤٣٧
طيرٌ طراً علينا	٤٣٧
طيرٌ طراً	٤٣٨
طيرٌ طيَّارٌ	٤٣٨
طيرٌ غريبٌ	٤٣٩
الطيوريات	٤٤٠

ظالم لنفسه	٤٤١
ظاهر الحديث	٤٤٢
ظاهر السَّند	٤٤٢
الظَّنّ	٤٤٢
الظَّن الغالب	٤٤٢
الظِّنَّة	٤٤٢
ظَنِّيُّ الثبوت	٤٤٣
ظَنِّيُّ الدَّلال	٤٤٣
ظُهور اللَّفظ في المعنىٰ	٤٤٣

ع	٤٤٥

المصطلح	رقم الصفحة

العارض ٤٤٥
العارف ٤٤٥
العاقل ٤٤٥
العالي ٤٤٥
العالي والنازل ٤٤٩
تعب ٤٤٩
العبادلة (من الصحابة) ٤٤٩
العبادلة (من الرواة) ٤٥٠
عبد الرحمن يسمع نائماً أحبُّ إليَّ من أن يملي علي ذلك ٤٥٠
عثماني ٤٥٠
العجائب ٤٥١
عخ ٤٥٣
عد ٤٥٣
العدالة ٤٥٣
عدالة الراوي ٤٦٣
عدالة الصحابة ٤٦٣
العدالة ٤٦٣
عدلٌ حافظ ٤٦٥
عدلٌ ضابط ٤٦٧
العرض ٤٦٧
عرض الحديث على أصل آخر ٤٦٧
عرض القراءة ٤٦٩
عرض المناولة ٤٦٩
العزو ٤٦٩
عزو الحديث ٤٦٩

المصطلح	رقم الصفحة

العزيز ٤٧٠
عس ٤٧٢
عسىٰ الغوير أبؤساً ٤٧٢
العشاريات ٤٧٣
العشرة المبشرون بالجنة ٤٧٣
عصا موسىٰ تلقف ما يأفكون ٤٧٥
عصر الرواية ٤٧٦
العظائم ٤٧٧
عق ٤٧٧
عقبيٌّ ٤٧٧
علامات الترقيم ٤٧٧
علاقة السُّنَّة مع القرآن ٤٨١
علَّامة الإسلام ٤٨١
علل الحديث ٤٨١
العِلَّة ٤٨١
العِلَّة القادحة ٤٩٨
العِلم ٤٩٨
علم الجرح والتعديل ٤٩٩
علم تأريخ الرواة ٤٩٩
علم الحديث ٤٩٩
علم الحديث درايةً ٤٩٩
علم الحديث روايةً ٥٠٢
علم الرجال ٥٠٢
علم رواية الحديث ٥٢١
علم زوائد الحديث ٥٢١

المصطلح	رقم الصفحة

العلم الصحيح ٥٢١
علم غريب الحديث ٥٢١
علم مصطلح الحديث ٥٢١
علم معرفة التابعين ٥٢٢
علم معرفة الصحابة ٥٢٢
العُلوّ ٥٢٢
العُلُوّ بتقدُّم السماع ٥٢٢
العُلُوّ بتقدُّم وفاة الراوي ٥٢٢
العُلُوّ بالصفة ٥٢٢
العُلُوّ بالمسافة ٥٢٣
عُلُوّ التنزيل ٥٢٣
عُلُوّ السَّند ٥٢٣
العُلُوّ المطلق ٥٢٣
العُلُوّ النسبي ٥٢٣
علوم الحديث ٥٢٣
علوم أسماء الرواة ٥٢٤
علىٰ شرط الشيخين أو أحدهما ٥٢٤
علىٰ شرطهما ٥٢٥
علىٰ يدي عدل ٥٢٥
عليه أدركت الناس ٥٢٦
عم ٥٢٧
عن ٥٢٧
عندي بليته قدم رجاله ٥٢٧
العنعنة ٥٢٩
عن فلانٍ ٥٤٠

عو ٥٤٠
العوالي ٥٤٠
العين المالحة ٥٤١

حـــرف الغـــين

الغالية ٥٤٣
الغرائب ٥٤٣
الغرابة ٥٤٣
الغريب ٥٤٣
غريب الحديث ٥٤٥
الغريب الحسن ٥٤٩
الغريب الصحيح ٥٤٩
الغريب الضعيف ٥٤٩
الغريب إسناداً لا متناً ٥٤٩
غريب ألفاظ الحديث ٥٥٠
الغريب بعض المتن ٥٥١
الغريب بعض السند ٥٥١
الغريب متناً وإسناداً ٥٥٢
الغريب المشهور ٥٥٢
الغريب المطلق ٥٥٢
غريبٌ من هـٰذا الوجه ٥٥٣
الغريب النسبي ٥٥٣

الغفلة ٥٥٤
غير ثقة ٥٥٤
غير ثقة ولا مأمون ٥٥٤
غير معتمد ٥٥٤
غير مغفَّل ٥٥٥
غيره أثبت منه ٥٥٥
غيره أحبُّ ٥٥٥
غيره أحفظ منه ٥٥٨
غيره أرضىٰ منه ٥٥٨
غيره أقوىٰ منه ٥٥٩
غيره أمتن منه ٥٥٩
غيره أوثق منه ٥٥٩
الغيلانيات ٥٦٠

حـــرف الفـــاء

ف ٥٦١
فاحش الغلط ٥٦١
فارسٌ في الحديث ٥٦١
فاسد الإسناد ٥٦٣
فاسقٌ ٥٦٣
الفتنة ٥٦٣
فُحش الغلط في الرواية ٥٦٧

المصطلح	رقم الصفحة

فحل الحديث ٥٦٧
فر ٥٦٨
الفرد ٥٦٨
الفرد الحسن ٥٦٨
الفرد الصحيح ٥٦٨
الفرد الضعيف ٥٦٨
الفرد المُطْلَق ٥٦٨
الفرد النِّسبي ٥٦٨
الفسق ٥٦٨
فسق الراوي ٥٧١
فسلٌ ٥٧١
فق ٥٧٢
فقد اتصال السَّند ٥٧٢
فقد العدالة ٥٧٢
فقه البخاري في تراجمه ٥٧٢
فقه الحديث ٥٧٣
الفقيه المحدِّث ٥٧٨
فالله المستعان ٥٧٨
فلانٌ ٥٧٨
فلانٌ أحبُّ إلي ٥٧٨
فلان تعرف وتنكر ٥٧٩
فلان حدَّثنا أو أخبرنا ٥٧٩
فلان لا يُتابع على حديثه ٥٧٩
فلان لا يُسأل عنه ٥٧٩
فلان له بلايا ٥٧٩
فنُّ الشيء ٥٧٩
الفوائد ٥٧٩
الفوائد الحديثية ٥٨١
الفواطم ٥٨١

فهارس الحديث ٥٨٢
الفهرس ٥٩٤
الفهرسة ٥٩٤
في آخره ٥٩٥
في أحاديثه نظرٌ ٥٩٦
في الباب ٥٩٦
في حديثه ضعفٌ ٥٩٦
في حديثه نظرٌ ٥٩٦
في دار فلان شجرٌ يحمل الحديث ٥٩٧
في رجله خيط أو في رجلهِ حبطٌ ٥٩٧
فيه أدنىٰ مقالٍ ٥٩٩
فيه جهالةٌ ٦٠٠
فيه خلفٌ ٦٠٠
فيه شيءٌ ٦٠٠
فيه ضعفٌ ٦٠١
فيه لينٌ ٦٠١
فيه مقالٌ ٦٠١
فيه نظرٌ ٦٠١

حـــرف القـــاف

ق ٦٠٩
ق ثنا ٦٠٩
قابَلَ ٦٠٩
القارئ ٦٠٩
قالَ ٦٠٩
قال ٦١٠
قال أصحابنا ٦٤٥

المصطلح	رقم الصفحة

قال أهلُ الكوفة ٦٤٧
قال بعضُ النَّاس ٦٤٨
قال فلانٌ ٦٥٠
قال لي ٦٥٠
قبّان المحدِّثين ٦٥٠
القبول ٦٥١
قال لنا ٦٥١
قتنا ٦٥١
قتي ٦٥١
قد ٦٥١
قد جاءت المدينة ٦٥١
قدريٌّ ٦٥٢
القدرية ٦٥٢
القدسي ٦٥٧
قد عرضته ٦٥٧
قد فرغ منه منذ دهر ٦٥٧
القراءة ٦٥٨
قُرئ علىٰ فلان ٦٥٨
قُرئ علىٰ فلان أخبرك فلان ٦٥٨
قُرئ عليه وأنا أسمع ٦٥٩
قرئ علىٰ فلان وأنا أسمع فأقرَّ به ٦٥٩
قرأتُ علىٰ فلان ٦٥٩
قرأتُ في كتاب فلانٍ بخطِّه ٦٥٩
القراءة علىٰ الشيخ ٦٥٩
القرناء ٦٥٩
قريب الإسناد ٦٦٠
القرين ٦٦٠
القشط ٦٦٠
قط ٦٦٠
القطع ٦٦٠

قطع الحروف ٦٦٠
قعديٌّ ٦٦٠
القلب ٦٦١
القلب في السَّند ٦٦١
القلب في المتن ٦٦١
قِلَّة الصحبة للشيخ ٦٦١
قلتُ لفلانٍ: أحدَّثك فلان؟ ٦٦٢
قليل الحديث ٦٦٢
القويّ ٦٦٣
قويّ الإسناد ٦٦٣
قوَّي أمره فلانٌ ٦٦٤

حـــرف الكـــاف

ك ٦٦٥
كأنها الدنانير ٦٦٥
كأنه مصحفٌ ٦٦٥
الكاتب ٦٦٥
كاتَبَ إليَّ شيخي ٦٦٦
كاتبُ الطباق ٦٦٦
كاذبٌ ٦٦٦
كالَ لك من جراب النورة ٦٦٦
كان بحراً لا تكدِّره الدِّلاء ٦٦٨
كان أمَّةً وحده ٦٧٠
كان عمرو بن علي أرشق من علي بن المديني ٦٧١
كان فسلاً ٦٧٢
كان مغفَّلاً ٦٧٣
كان ممَّن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها ٦٧٤

المصطلح	رقم الصفحة

كان من أصحاب الرأي ٦٧٤
كان يثبّج الحديث ٦٧٥
كان يجلد في الحديث ٦٧٥
كان يحفظ الرياح ٦٧٥
كان يسوي الأحاديث ٦٧٧
كان يلتفط الشيوخ من السِّكك ٦٧٧
كان يُلَقِّن المشايخ ٦٧٨
كبار التابعين ٦٧٨
كبار الصحابة ٦٧٨
كُتَّاب الحديث ٦٧٩
الكتابة ٦٧٩
كتابة التسميع ٦٧٩
كتابة الحديث ٦٧٩
الكتابة المجرَّدة ٦٩٢
الكتابة المقرونة بالإجازة ٦٩٢
كتب إلي ٦٩٣
كتب إلي شيخي ٦٩٣
كُتب الأطراف ٦٩٣
كُتب التاريخ ٦٩٣
كُتب الترتيب ٦٩٣
الكُتب التسعة ٦٩٤
كُتب التواريخ ٦٩٥
كُتب الجرح والتعديل ٦٩٥
كُتب الجمع ٦٩٥
كَتْب الحديث ٦٩٥
الكُتب الخمسة ٦٩٦
الكُتب السِّتَّة ٦٩٦
كُتب السُّنَّة ٦٩٧

المصطلح	رقم الصفحة

كتب الصِّحاح ٦٩٧
كُتب الضُّعفاء ٦٩٩
كَتَب عمن دبَّ ودرج ٧٠٠
الكُتب المخرَّجة ٧٠٠
كُتب الوفيات ٧٠١
كتبتُ عن كبش نطَّاح ٧١٥
كثرة غفلة الراوي ٧١٥
كثر الخطأ ٧١٥
كثير السَّهو ٧١٥
كثير الغلط ٧١٦
كثير النسيان ٧١٦
كثير الوهم ٧١٦
كد ٧١٦
كذا وكذا ٧١٦
كذَّاب ٧١٦
الكذب ٧١٧
كذب الراوي ٧٢٠
كسر ٧٢٠
الكُرَّاسة ٧٢٠
الكشط ٧٢١
كلاهما وتمراً ٧٢١
كما قال ٧٢٣
كن ٧٢٣
كنَّا نرى كذا ٧٢٣
كنَّا نفعل كذا ٧٢٤
الكُنى ٧٢٤
كيفة سماع الحديث ٧٣٥